

إِنْشَاءُ السَّكَنِ إِلَى مَنَائِكَ الْمَلَايِكَةِ الْفَارِي

تأليف راجي لطاف مولاه الجلي والحنفي
حسين بن محمد سعيد عبد الغني
المكي الحنفي
عامله الله بإحسانه آمين

وهي حاشية على شرح العلامة ملا علي قاري المسمى
المسلك المتقسط : في المسلك المتوسط
على لباب المناسك
للإمام السني : رحمه الله تعالى

ويلى كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما
جمع العلامة قطب الدين الحنفي
أثابه الله الثواب الوفي

[تنبيه] قد جعلنا الشرح بأعلى الصفحة والحاشية أسفلها مفصلاً بينهما بجدول

حقوق الطبع محفوظة

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى أول شارع محمد علي مصر
إصدارها : مصطفى محمد

مطبعة دار الفجر
مصر الكائنات بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي الجلال والإكرام والفضل والطول والمن المظالم الذي هدانا للإسلام وأسبغ علينا جزيل نعمه والطفاه
الجسام وكرم الآدميين وفضلهم على غيرهم من الأنعام ودعاهم برأفته ورحمته إلى دار السلام وأكرمهم بما شرع
لهم من حج بيته الحرام ويسر ذلك على تكرر الدهور والأعوام وفرض حجه على من استطاع إليه سبيلا من أمة
أفضل الرسل الكرام؛ أحده سبحانه وتعالى أن شرقتا بحوار هذا البيت المعظم وأشكره على ما تفضل وأنتم وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا بوحديته وإذعانا لجلاله وعظمته وحدانيته وأشهد أن سيدنا محمدا عبده
ورسوله المصطفى من خلقه والخيار من بريته صلى الله عليه وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه (أما بعد) فيقول العبد
الضعيف الفقير إلى لطف مولاه الجلي والحق حسين بن محمد سيد عبد القى المكي الحنفي غفر الله ذنوبه وملا من
بجمال صفوه ذنوبه. إنه لما كان الحج من أفضل الطاعات وأشرف العبادات ومن أم الأمور بيان أحكامه وإيضاح
مسائله وأقسامه وذكر فروضه وواجباته وسننه ومستحباته وأفعاله الجائزة وممنوعاته ومكروهاته والتنبه على دقائقه
ومشكلاته. وقد صنف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك ما لا يحصى من المصنفات وألفوا فيه المبسوطات والمختصرات
ومن أحسنها تأليا وأبينها تقريرا وأتمها تحريرا منسك العلامة المحقق الشيخ على القاري رحمهما
الله تعالى وأسكنهما فسيح الجنان فإن هذا الكتاب بحق جمع من المسائل والقوائد والتكت المهمات ما لم يجتمع مثله
في غيره من المصنفات فلا غرو إذا عكفت الطلبة على تعلمه وتعليمه وتفهيمه وحله مرید الحج في سفره
ليستضي بنوره فيما أشكل من مسائل حجه أو عمرته فقد قال الإمام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى من عمل على
غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح وقال بعض العلماء أعمال الجوارح في الطاعات مع إهمال شروطها ضحكة الشيطان
ولهذا كثير من السامع يرجع بغير حج إلى كل فج إمالة مع إجماعه أو ترك فرض من فرائضه فلا يد لمن يريد الحج أن يكون
بأحكامه عالما يخرج من العهدة سالما ويرجع بالاجر غانما فإنه لا عمل إلا عن علم استخرت الله في تأليف تعليق على الشرح
المذكور يتم ما يحتاج إليه من تقييد وتكثير أردت به توضيح ما خفي علي وعلى مثلي ورجاء أن أدخل في ضمن قوله
عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم أقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له
رواه مسلم وغيره ثم إني سلك في هذا التعليق مسلكا حسنا إن شاء الله تعالى هو أن لا أذكر فيه شيئا إلا وأعزوه
إلى قائله أخذاً لذلك من حاشية العلامة الشيخ صالح الحباب وتقريرات شيخ مشايخنا العلامة عبد الحق الإله آبادي
وتقرير العلامة داملا اخون جان رحمه الله تعالى وبما حرره علامة الدنيا المحقق السيد محمد أمين عابدين فرد المختار
وتقرير العلامة الرافعي عليه ومن حاشية العلامة السيد أحمد الطحطاوي في حواشي الدر المختار ومن حاشية العلامة
الشيخ طاهر سبيل على مناسك الدر المختار المسماة ضياء الأبصار وغير ذلك من الكتب المعتبرة (وسميته) إرشاد
السارى إلى مناسك الملا على قارى. وأسأله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه ويقبله متى يجعل سعي فيه من السعى المشكور
لأنه سميع قريب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا أو أن الشروع في المقصود
ببؤن الملك المعبود فأقول:

مقالة

في آداب مرشد الحج يسره الله تعالى لنا ولأهلينا وللبلدين مع الحج والنج ملخصة من المنك الكبير للؤلؤف رحمه الله تعالى قال فيه : يجب أولاً على من أراد الحج إخلاصه لله تعالى فإنه سبحانه لا يقبل إلا الخالص لوجهه الكريم فيصح قصدُه ويخلص نيته ويجردهما عن الرياء والسمة ويحذر عن دقائق غرور النفس من جهة مدح الناس إياه وتسيئتهم له بالعابد وغير ذلك والإخلاص شرط في جميع العبادات فمن أتى بعبادة لغرض دنيوي بحيث لو فقد تركها فليست بعبادة وإنما هي معصية وينبغي أن يخرج إلى الحج خروج الخارج من الدنيا ويجب أن يتوب من جميع الذنوب توبة نصوحاً ثم إن كانت التوبة فيما بينه وبين الله تعالى كالزنا فإنه يستغفر الله باللسان ويندم على فعله في الماضي ويتركه في الحال ويعزم على تركه في المستقبل وإن كانت عما ترك فيه من حقوق الله تعالى كفسادة فلا تنفعه التوبة ما لم يقض ما فاتته ثم يندم ويستغفر الله تعالى وإن كانت عن ذنب يتعلق بالعباد فإن كانت من مظالم الأموال فتتوق التوبة منها مع ما قدمنا من حقوق الله تعالى على الخروج عن الأموال وإرضاء الخصم إما بأن يتحلل من أهلها أو يردّها إليهم أو إلى من يقرم مقامهم من وكل أو وارث وإذا كان عليه ديون لأشخاص لا يبرهم من غصوب ومظالم يتصدق بقدرها على الفقراء على عريضة القضاء إن وجد مع التوبة إلى الله تعالى فإنه يندر وفي فتاوى قاضيان رجل له خصم فبات ولا وارث له تصدّق عن صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون ودية عنه الله تعالى يوصلها إلى خصمائه يوم القيامة وفي الخلاصة رجل قال لأخراحتي من كل حق هو لك فقلعه وأبرأه إن كان صاحب الحق عالماً به برئ حكماً وديانة وإن لم يكن عالماً به برئ حكماً بالإجماع وأما ديانة فبند محمد لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه القتوى وفي صلح الأهل أن الأبراء عن الحقوق المجهولة جازت عندنا سواء كان الإبراء بموض أو بنذر عوض وإذا كانت المظالم في الأعراض كالنصف والنية فيجب في التوبة منها مع ما قدمناه في حقوق الله تعالى أن يخبر أصحابها بما قال من ذلك ويتحللها منهم فإن تعدد ذلك فليعزم على أنه متى وجدهم تحل منهم فإذا حلّوه سقط عنه ما وجب عليه لهم فإن عجز عن ذلك كله بأن كان صاحب النية ميتاً أو غائباً مثلاً فليستغفر الله تعالى والمرجو من فضله أن يرضى خصمائه فإنه جواد كريم

(فصل) ويجب عليه أن يبيّ نفقة العيال ومن يجب عليه نفقته إلى وقت رجوعه وتكون النفقة من وجه حلال فإن الحج لا يقبل بالنفقة الحرام وإن سقط عنه القرض في الظاهر أوجب بها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب في الآخرة عقاب تارك الحج قال الغزالي من خرج يبيع بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من الطيب فإن لم يقدر فمن الإحرام إلى التحلل فإن لم يقدر فليجتهد في يوم عرفة فإن لم يقدر فليزيم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فمساءه أن ينظر إليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرامته وإذا أراد أن يبيع من غير مال حرام أو فيه شبهة فيستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويصح به ثم يقض دينه في ماله وينبغي أن يعمل من الزاد والنفقة قدر ما يكفيه وإن قدر على استصحاب ما يستحق عنه بنية أن يعيره إلى غيره كالأداة والحبل ونحو ذلك لحسن وينبغي ترك المما كسفة الكراه إلى مكة وفيها يشتره لأسباب الحج وفي كل ما يقترب به إلى الله تعالى

(فصل) ويكره الخروج إلى الحج النفل إذا كره أحد أبويه وهو محتاج إليه ولو أذن له أحدهما وكره الآخر لا يخرج والأجداد والجذات كالأبوين عند قدمهما وإن كان الولد أمرد فللاب أن يمنه حتى يلتحق وإن كان الطريق غرراً فلا يخرج وإن لم يكن أمرد وفي المضمرات الإتيان بحج القرض أولى من طاعة الوالدين وبكراهة للدينون الخروج إلى الحج إن لم يكن له مال يقضى به دينه الحال إلا يذّن القرض وإن كان بالدين كفيل كفل يذّن القرض لا يخرج إلا يذّنها وينبغي أن يقضى ما أمكنه من ديونه ويوكل من يقضى ماله يتمكن من قضاءه ويرد العوازي

(١) نِسْرُ اللَّهِ الْحَجَّ وَالْحَجَّ

الحمد لله (١) الذي أوضح الحجة بأوضح الحجج (٢) وأوجب أركان الإسلام (٣) من الصلاة (٤) والزكاة والصيام والحجة

والودائع ويستحل من كل من كان بينه وبينه معاملة في شيء أو مصاحبة ويكتب وصية فيها له على الناس وعند الناس وما عليه من الديون وغير ذلك ويجعل لذلك وصيا أميناً عدلاً يقوم بها بعد موته

(فصل) ويستحب أن يشاور من يثق بدينه في سفره من ذوى الرأى في ذلك الوقت لافى قصر الحج فلهما خير وكذا يستخير الله تعالى بصلاة الاستخارة ودعائها المعروف ولتعلم ما يحتاج إليه في سفره من أمر الصلاة وكذلك تعلم كيفية الحج وصفة المناسك وأن يستصحب معه كتاباً واضحاً في المناسك جامعاً لمقاصدها ويستحب أن يفرغ قلبه من طلب التجارة فإن احتاج إليها ولم يكن له غنى عنها فلا بأس بها لكن لا يجعلها مقصوده الأكبر بل يجعلها ضمناً وتبعاً وينبغي أن يلتزم رفقاً صالحاً عاقلاً ورعاً سافراً قبل ذلك حسن الأخلاق راغباً في الخير كارهياً في الشر معيناً له على الطاعة رادعاً له عن المنكر والمعصية وإن كان عالماً مع هذه الأوصاف فهو أولى وكونه من الأجانب أولى تباعداً عن ساحة القطيعة وينبغي له أن يرى المسكاري ما يحمله ولا يحمل أكثر منه ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين في أول النهار ويودع أهله وإخوانه ويستحلهم ويطلب دعاءهم ويأتيهم لذلك وهم يأتونه إذا قدم ويستصحب معه عشرة أشياع : المسكحة والمرأة والشط والإبرة والخط والسواك والمقراض والمدينة والموسى والعصا ويستصحب شيئاً من الدراهم لأن حوادث السفر كثيرة وربما أمه أمر لا ينفق فيه إلا الدراهم فإنها لحاجات الدهر مرام

(فصل) اختلف أصحابنا في الآفاق هل الأفضل له الحج راكباً أو ماشياً ؟ لجزم صاحب الواقعات وكثير أن الركوب له أفضل من المشى وهو المروى عن الإمام قال في المنتقاة والفتاوى السراجية وعليه الفتوى واختاره الكرماني وغيره وقال صاحب الميسوط إن الحج ماشياً أفضل وهو ظاهر الرواية وهو مقتضى كلام صاحب الهداية والكافي ولكن محل هذا لمن يطيقه ولا يسمى خلقه وإلا فالركوب أفضل وأما حج النبي صلى الله عليه وسلم راكباً فلا نه القدوة فكانت الحاجة مامية إلى ظهوره ليراه الناس وأما أهل مكة ومن حولها فالمشى لهم أفضل إن قدروا عليه والله سبحانه أعلم (١) قوله بسم الله الرحمن الرحيم : الكلام عليها شير وقد ألفت فيها الرسائل وسألت في كلام الشارح رحمه الله نبذة من ذلك (٢) قوله الحمد لله : الحمد هو الوصف بالجميل أو التثناء كما قاله المحققون وزاد غيرهم في الحد الثاني زيادات لا حاجة إليها إلا التخصيص على أجزاء الماهية أو نحوه كما قرر في محله والجملة خبرية لفظاً وإنشائية مبنى على ما شتهر (٣) قوله أوضح الحجة بأوضح الحجج : أى أبان وأظهر الحجة بفتحيتين جمادة الطريق وأوضح الثاني أفضل تفضيل والحجة بالغنى البرهان كما في الصحاح اه حجاب (٤) قوله وأوجب أركان الإسلام الخ : أى أثبت وأقرض والأركان جمع ركن بالغنى وهو في اللغة الجانب الأخرى كما في القاموس اه حجاب وفى حاشية السيد احمد الطحطاوى على الدر المختار : الأركان جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوى من الشيء اه منع قال تعالى أو آوى إلى ركن شديد اه وفى الدر المختار : الركن اصطلاحاً ما يكون فرضاً داخل الماهية وأما الشرط فما يكون فرضاً خارجاً فافترض أعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر بجاحده كأصل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو ما تفتت الصحة بفواته كالتمتداد الاجتهادى فى الترويض كمسح ريع الرأس فلا يكفر بجاحده اه بزيادة من حاشية الطحطاوى (٥) قوله من الصلاة الخ : بيان لأركان الإسلام ، ورتبها على ما ذكر مراعاة لحديث الصحيحين بنى الإسلام

وأفضل الصلوات ^(١) وأكل التسليات على من بين مسالكنا ^(٢) وعين مناسكتنا الثلاث في اللجة . وعلى آله الكرام وأصحابه الفضام وأتباعه العظام المتورين للذة على الأمة حذرا من الدجبة والظلمة ^(٣)

{ أمابعد } فيقول المتتبع ^(٤) إلى حرم كرم ربه الباري ^(٥) على بن سلطان محمد القاري ^(٦) إلى لما رأيت لباب

على خمس الحديث حيث ختم بالحج والحجة بالكسر المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس فيها الفتح كما في الصحاح وغيره وعبر بها دون الحج إشارة إلى عدم تكرار وجوبه اه حجاب (١) قوله وأفضل الصلوات : قال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أجاب قول الصحابة أمرنا الله أن نصلّي عليك فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وقد استدلل العلماء بتعليمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه هذه الكيفية بعد سؤالهم عنها بأنها أفضل كفيات الصلاة عليه فإنه لا يختار لنفسه إلا الأشراف الأفاضل ويرتب على ذلك أنه لو حلف شخص أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة فطريق البر ابن يأتي بذلك اه كذا في الحجاب (٢) قوله علي من بين مسالكنا : التبيين الإيضاح والمساك جمع مسلك مكان السلوك أي المذهب والمناسك جمع منسك قال في القاموس كجس ومقعد شرعة النسك وأرنامنا سكتنا متبيلداتنا ونفس النسك وموضع تدبج فيه التنبك اه واللجة بالضم معظم الماء كافي الصحاح اه حجاب (٣) قوله المتورين للذة على الأمة حذرا من الدجبة والظلمة : اللذة بالكسر الشريعة والدين والدجبة بالضم خطيرة الصائد الظلمة وعليه فالعطف للتفسير : (٤) قوله المتتبع : أي اللانذ اه حجاب قال في القاموس لجأ إليه كنع وفرح لاذ كالتجأ وأجاء اضطره ، وأمره إلى الله أسند اه (٥) قوله الباري : أي الخالق اه حجاب قال في القاموس برأ الله الخلق كجمل برما وبروء خلقهم اه (٦) قوله على ابن سلطان محمد القاري : علامة زمانه وواحد عصره وأوانه والمتفرد الجامع لأنواع العلوم العقلية والفنية المتشعب من علوم القرآن والسنة النبوية وعالم بلاد الله الحرام والمشاعر العظام واحد جماهير الاعلام ومشاهير أولي التحقيق والافهام قرأ العلوم ببلده ثم رحل إلى مكة وتدرها . ومن شيوخه بهما الاستاذ أبو الحسن البكري والسيد زكريا الحسيني وشيخ الإسلام الشهاب ابن حجر الهيتمي والشيخ أحمد المصري تلميذ شيخ الإسلام زكريا والشيخ عبد الله السندى والعلامة قطب الدين المسكي واشتهر ذكره وطار صيته وله مصنفات كثيرة منها شرح المشكاة في مجلدات وهو أكبرها وأجلها وشرح الشفا وشرح الشرائع وشرح النخبة وشرح الشاطبية وشرح الجزيرة . ولخص القاموس وسماه القاموس وغير ذلك مما لا يحصى كثرة . توفي بمكة عام أربعة عشر بعد الألف ودفن بالملا رحمه الله تعالى ولما بلغ خبر موته علماء مصر صلوا عليه بالجامع الأزهر صلاة التنية فيجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر كذا رأيته متقولا من تاريخ مصطفى فتح الله اه حجاب قال أبو الحسنات محمد عبد الحى الكنوى رحمه الله في كتابه التعليقات السنية على الفوائد البية في تراجم الخففة ما نصه وقد طالعت تصانيفه أي على القاري المذكور كلها وشرح موطأ محمد وسند الامام شرح مسند الإمام وتزين العبارة في تحسين للاشارة والتدهين للترين كلاهما في مسئلة الإشارة بالسبابة في التشهد والحظ الأوفر في الحج الأكبر ورسالة في العامة ورسالة في حب المرأة من الإيمان ورسالة في أربعين حديثا في السكاح وأخرى في أربعين حديثا في فضائل القرآن وأخرى في تركيب لا إله إلا الله وأخرى في قراءة البسمة أول سورة براءة وفراد القلائد والمصنوع في معرفة الموضوع وكشف الخدر عن أمر الحضرة وهو المعالي في شرح بد الامالي والمعدن العذرى في فضائل أويس القرني ورسالة في حكم ساب الشيخين وغيرهما من الصحابة وشرح الفقه الأكبر وفتح باب الناية في شرح النفاية والابتداء في الاعتقاد وكلها نفيسة في بابها فريدة ورسالة في أدب حج أبي بكر كان في ذي الحجة ورسالة في صلاة الجنائز في المسجد ووجهة الإنسان في سبعة الحيوان وشرح عين العلم وغير ذلك من رسائل

المناسك مختصر تقع الناسك^(١) العالم العلامة والقاض الفهامة مرشد السالكين ومفيد التاكسين الشيخ رحمة الله السندى^(٢) رحمه الله ورحمة الأبدى^(٣) أجمع^(٤) المناسك وأخصر المسالك سنح^(٥) يبالى^(٦) أن أشرحه شرحاً بين إعراب مبانيه وبين أغراب معانيه ويوضح مشكلاته ما فيه (واسميه) المسلك المنقطع في المناسك المتوسط قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البسطة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملافة لكن من القوائد البديعة لابن القيم الجوزية أن لحذف العامل في هذا المقام حكماً^(٧) عديدة دالة على تحقيق المرام . منها أنه موطن لا ينبغي أن يقدم^(٨) فيه سوى ذكر اسم الله^(٩) تعالى فلو ذكر الفعل^(١٠) وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك منافياً للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المبنى للبنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما قول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء. ولكن لا تذكر هذا التقدير ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا الله وحده فكذا تجرد ذكره في قلب المصل يتجرد ذكره في لسانه ، ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولى بها من فعل فكان الحذف أعم من الذ كر إن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه^(١١) . ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستثناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل

لا تمد ولا تحصى وكلها مفيدة بلغته إلى مرتبة المجددية على رأس الآلاف اه أقول وجدت في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة مجموعة تشتمل على أربعين رسالة للعلامة علي المذكور وله أيضاً شرح الحصن الحصين وله الآثار الخفية في أسماء الخفية وشرح ثلاثيات البخاري اه (١) قوله مختصر تقع الناسك : وصف لكتاب هو اسم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ مع وفاء المعنى وقسم الناسك اسم للفنك الكبير لأن رحمه الله والاضافة بمعنى اللام كما هو ظاهر لمن تأمل اه حباب وقوله وصف الخ يعني أن قوله مختصر نعم لقوله لباب المناسك وقوله وهو أي مختصر اه (٢) قوله السندى : قال في القاموس السندباد معروفة : الواحد سندى اه حباب (٣) قوله لا بدى : نسبة إلى الأبدى بحرف كيمعنى الدهر والباقي والقديم الأزلى كما في القاموس اه حباب (٤) قوله أجمع : مفعول ثان رأيت (٥) قوله سنح يبالى : كنع عرض والبال الخاطر والقلب اه حباب قال في القاموس سنح لى رأى كنع سنحاً وسنحاً وسنحاً عرض وبكذا عرض ولم يصرح وفلان عن رأيه صرفه وردده والشعر لى تيسر وبه وعليه أخرجه وأصابه بشرو والظنى سنوحاضد بزح اه (٦) قوله حكما : وقع في حاشية الحباب وتقرير شيخ مشايخنا الشيخ عبد الحق أن النسخة التي كتبها علياً فيها حكم بالرفع فقال الحباب قوله حكم كذا بخط المؤلف وتوجيهه ان اسم ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبرها كما هو أحد الأوجه السبعة في قوله تعالى (إن هذان لساحران) اه وقال الشيخ عبدالحق بعد ما ساق عبارة الحباب قوله كاهو أحد الأوجه السبعة الخ قال في أنوار التنزيل هذان اسم إن على لغة بلعارت بن كعب يفتح الباء أصله بنى الحارث فحذفت النون وأوصلت الباء بالحارث للتخفيف فلزم جعلوا الآلف الثنية وأعربوا المثنى تقدراً وقيل اسمها ضمير الشأن المحذوف وهذان لساحران خبرها وقيل إن بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر وفيها أى في هذين الوجهين أن اللام لا تدخل خبراً مبتدأً وقيل أصله إنه هذان لهما ساحران فحذف الضمير وفيه أن المؤكد باللام لا يليق به الحذف وقرأ أبو عمرو إن هذين وهو ظاهر وابن كثير وحقق إن هذان على أنها هي المخففة واللام هي الفارقة أو النافية واللام بمعنى إلا اه زيادة والله أعلم اه (٧) قوله أن يقدم : أقول الأظهر التعبير بأن يذكر لأن الكلام في حذف العامل دون تأخير اه حباب (٨) قوله سوى ذكر الله : أى من الأمور المنفصلة عنه التي يمكن حذفها فلا يشكل بذكر الباء اه حباب (٩) قوله فلو ذكر الفعل الخ : أى سواء كان مقدماً أو مؤخراً على ما يفهم من نظيره بالتبكير حيث لا يذكر المتعلق بالمقدماً ولا مؤخراً ولكن قوله ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى يوم أن لا يذكر الفعل مقدماً إلا أن يقال إن العامل ولو ذكره مؤخراً كان هو مقصوداً أولاً فيخل بالمقصود اه دام لاخون جان (١٠) قوله كان المحذوف

وكل قعل فإنما هو باسمه تبارك وتعالى والحالة على شاهد الحال أبلغ من الحالة على شاهد النطق والقال كما قيل
ومن عجب قول العوادل من به هـ وهل غير من أهوى يحب ويعشق
(الحدقه أكل الحد) منصوب على المصدرية^(١) عند البصرة وعلى الحالية عند الكوفية ولاشك^(٢) أن أكله هو

أعم منه: وهذا غير ظاهر لأن ذكر لفظ أفعل أو ما يرادفه أو يساويه أه دأملنا نحن جان^(٣) قوله منصوب على المصدرية:
أي لثبته المصدر عنه وعلى الحالية عند الكوفية أي منع ذلك والمقرر في كتب النحويين المانع سيويه واستقر له ابن هشام
في شرحه على القطر وانتصر ابن مالك في التيسيل للأول وتيمه في التوضيح أه حباب^(٤) قوله ولاشك أن أكله ما عطف
اختلف في تعيين الفاعل من الحد فقيل الحد لله بجميع محامده كلها ما عطف منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما عطف
منها وما لم أعلم وقيل اللهم لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٥) مزيده
ويبنى على ذلك ما لو حلف ليحمدن الله بأفضل محامده والأحوط أن يحمد بجميعها خروجا من الخلاف كما في عمدة
المريد شرح الجوهر أه حباب وقال الإمام النووي في الأذكار - فصل - قال المتأخرون من أصحابنا الخراسانيين لو حلف
إنسان ليحمدن الله تعالى بجميع الحمد ومنهم من قال بأجل التحاميد فطرقة في برئته أن يقول الحد لله حمدا يوافي
نعمه ويكافئ^(٦) مزيده ومعنى يوافي نعمه أي يلاقها فتحصل معه ويكافئ همزة في آخره أي يساوي مزيد نعمه ومعناه
يقوم يشكر ما زاده من النعم والإحسان قالوا ولو حلف لثنتين على الله تعالى أحسن الثناء فطريق البر أن يقول لأحصى
ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وزاد بعضهم في آخره فلك الحمد حتى ترضى وصور أبو سعد المتولى المسألة فيمن
حلف لثنتين على الله تعالى بأجل الثناء وأعظمه وزاد بعضهم في أوله أنك سبحانك وعن أبي نصر التمار عن محمد
ابن النضر رحمه الله تعالى قال: قال آدم صلى الله عليه وسلم يارب شغلني بكسب يدي فغلبني شيئا فيه يجمع الحمد
والتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى إليه يا آدم إذا أصبحت قتل ثلاثا وإذا أمسيت قتل ثلاثا الحمد لله رب العالمين
حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٧) مزيده فذلك يجمع الحمد والتسبيح والله أعلم أه وقال ابن علان في شرح الأذكار قال الرافعي
في الشرح الكبير إن جبريل عليه لآدم عليهما السلام وقد قال عليك يجمع الحمد وقال الحافظ قال ابن الصلاح هذا
حديث منقطع الإسناد وحدث به الرافعي في أماليه جل رجاله ثقات عن محمد بن النضر الحارثي قال قال آدم يارب
شغلني بكسب يدي فغلبني شيئا فيه يجمع الحمد والتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى إليه يا آدم إذا أصبحت قتل ثلاثا
وإذا أمسيت قتل ثلاثا الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ^(٨) مزيده فذلك يجمع الحمد والتسبيح لكن محمد بن
النضر لم يكن صاحب حديث ولم يجمع عنه شيء مسند وقدرى عنه من كلامه جماعة منهم عبدالله بن المبارك وعبد الرحمن
ابن مهدي وأبو أسامة حماد بن أسامة وقال كان من أعيد أهل الكوفة وأبو نصر راوى الأثر عن محمد بن النضر
اسمه عبد العزيز وجاء عن محمد بن النضر في التحديد أثر آخر ثم أخرجه الحافظ من طريق أبي نعيم في الحلية عن محمد
ابن عيسى قال جاء رجل إلى محمد بن النضر فسأله عن تحميد الرب فقال سبحان ربي العظيم وبحمده حمدا خالدا مخلوده
حمدا لا منتهى له دون عليه حمدا لا مد له دون مشيئته حمدا لا جوار لقائه دون رضاه قال أبو نعيم كان محمد
ابن النضر أعيد أهل الكوفة ولم يكن الحديث بشأنه وإنما كانوا يكتبون عنه من كلامه ثم ساق إليه عدة آثار
وحديثين مرفوعين رواهما عن الأوزاعي بشيد سند من الأوزاعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم
ويستفاد من ذلك معرفة طبقة وأن شيوخه من أتباع التابعين ولعله بلغه الأثر الأول عن بعض وأه أعلم أه وفي
الامداد لابن حجر بعد ذكر المسئلة وما ذكر عن جبريل رواه ابن الصلاح بإسناد معضل تأريه وضعيف منقطع
أخرى ومن ثم قال في الروضة ليس لهذه المسئلة دليل مشتمل على من الإخبارات ولا فائدة له من حيث المعنى ظاهر
وفي التحفة ولو قيل ير ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان أقرب بل يبنى أن يتبين
لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر أه قال ابن عطية في شرح الإرشاد قال الزركشي روى في سبل الخيرات أن رجلا سجد

ما حده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته (١) كما يشير إليه حديث لا أحصى ثناء عليك (٢) أنت كما أئنت على نفسك فقيه

وأخذ بحلقة الباب وقال الحمد لله بجميع محامده ما علمت منها وما لم أعلم على جميع نعمه ما علمت منها وما لم أعلم مدى خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ثم جاء العام الثاني وهم أن يقولوا فتداه ملك قد أثبتت الحفظه من العام الأول إلى الآن لم يفرغوا مما قلت ولا شك أن في هذا زيادة فينبغي أنت لا يبر إلا به اه كلام ابن علان وقال العلامة المحقق الشيخ محمد السفاريني الحنبلي في غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب (فائدة) ذكر بعض الناس أن أفضل صيغ الحمد : الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ورفع ذلك للإمام المحقق شمس الدين بن القيم طيب الله ثراه فأنتكر على قائله غاية الإنكار بأن ذلك لم يرد في الصحاح ولا السنن ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المستمدة ولا له إسناد معروف وإنما يروى عن أبي نصر التمار عن سيدنا آدم أبي البشر عليه الصلاة والسلام قال ولا يدري كم بين آدم وأبي نصر إلا الله تعالى قال أبو نصر قال آدم يارب شغلتي بكسب يدي فعلمني شيئاً من مجامع الحمد والتسبيح فأوحى الله إلي يا آدم إذا أصبحت قتل ثلاثاً وإذا أمسيت قتل ثلاثاً الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده فذلك مجامع الحمد والتسبيح قال ابن القيم فهذا لو رواه أبو نصر التمار عن سيد ولد آدم صلى الله عليه وسلم لما قبلت روايته لاقطاع الحديث فيما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بروايته له عن آدم اه (١) قوله أو مدحه من بعض صفاته الخ مثل (وهو العزيز الحكيم) اه داملاً اخون جان (٢) قوله كما يشير إليه حديث لا أحصى ثناء عليك الخ : الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في باب ما يقال في الركوع والسجود من كتاب الصلاة من حديث عائشة رضى الله عنها ولفظه بعد حذف أول السند عن أبي هريرة عن عائشة رضى الله عنها قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من القراش فالتفت فوجدت يدي على بطن قدمه وهو في المسجد وبها منصوبتان وهو يقول اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت علي نفسك اه قال الإمام النووي في شرحه : وقولها وهو يقول اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت علي نفسك : قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى في هذا معنى لطيف وذلك أنه استعاذ بالله تعالى وسأله أن يحميه برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته والرضا والسخط ضدان متقابلان وكذلك المعافاة والعقوبة فلما جاز إلى ذكر مالا ضده له وهو الله سبحانه وتعالى استعاذ به منه لا غير ومعناه الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه اه قال الإمام الآبي في شرح مسلم بعد ما ذكر عبارة الخطابي عن عياض ما لفظه قلت الأولى أي لا يكون استعاذ منه لما يأتي في حديث المرأة التي استعاذت منه صلى الله عليه وسلم فأبعد ما عنه وقال لما قال بل إنما استعاذ من عقوبته به فالتقدير أعوذ من عقوبتك منك اه وأقره السنوسي عليه وقال النووي رحمه الله تعالى أيضاً قوله لا أحصى ثناء عليك أي لا أطيقه ولا أتق عليه وقيل لا أحيط به وقال مالك رحمه الله تعالى معناه لا أحصى نعمتك وإحسانك والثناء بها عليك وإن اجتهدت في الثناء عليك وقوله أنت كما أئنت علي نفسك اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته ورد للثناء إلى الجملة دون التفصيل والاحصاء والتبيين فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه لأن الثناء تابع للشيء عليه وكل ثناء أتى به عليه وإن كثر وطال وبولغ فيه فقد رآه أعظم مع أنه تعالى عن القدر وسلطانه أعز وصفاته أكبر وأكبر فضله وإحسانه أوسع وأسبغ اه قال شارحنا الملا رحمه الله في شرح الحصن الحصين على قوله أنت كما أئنت علي نفسك قال الطيبي ما موصولة أو موصوفة والكاف بمعنى المثل أي أنت الذات التي له العلم الشامل والقدرة الكاملة تعلم صفات كماله وتقدر أن تحصى ثناء على نفسك بالقول أو بالفعل بإظهار فعله عن بآلائه اه قيل فيكون الترتيب نظير قول علي رضى الله عنه : أنا الذي سبني أي حيدره ، ويمكن أن يقال أنت مبتدأ خبره محذوف أو الكاف بمعنى علي وما موصولة

إيماء إلى أن اللام في الحمد إنما هي للعهد ويؤيده تهذيبه المتضمن لشكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام^(١) فإنه لولا الهداية الله ما اعتدنا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة^(٢) وهو مقتبس من قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ثم لامرئ بأن الهداية الموصلة^(٣) ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وإنما هو سبب الهداية وباعت حفظ الأمة عن الغواية لقوله تعالى وإنك لنهتدي إلى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين باعتبار إشارات الدلائل كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة إذ رميت أي صورة ولكن الله رى أي خلفا وقرة (وخصنا) أي معشر أهل الإسلام (بوجوب حج بيته الحرام^(٤)) أي المحترم العظيم في كل زمان ومقام وكان المصنف في هذا الكلام تبع الإمام محمد بن أبي الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب إلا على هذه الأمة لكن نظيره المزمع بما جاورده أيضا جماعة بما جاء في نداء إبراهيم عليه الصلاة والسلام^(٥) لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال إن الله كتب عليكم الحج إلى

أي أنت علي الوجه الذي أثبت به علي نفسك وقيل الكاف زائدة والمعنى أنت الذي أثبت على نفسك اه. لكن في قوله وتقدر أن تحصى الخ نظر، بيته العلامة السنوسي في شرح مسلم والله أعلم (١) قوله أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام: اعلم أن الإسلام لله لا لاقياد مطلقا وشرعا يطلق على الاتقياد لاستئصال الأوامر واجتناب التواهي بشرط التسليم الباطني المبر عنه بالإيمان كما في حديث جبريل عليه السلام ذكره الشارح في شرح المشكاة ويطلق على ما يميم الإيمان والأعمال كما أشار إليه القاضي البيضاوي عند قوله تعالى إن الدين عند الله الإسلام وهو المراد هنا اه جاب (٢) قوله على ما ورد في السنة: ففي البخاري من حديث البراء رضى الله عنه أنه قال لما كان يوم الأحزاب وخذق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيه ينقل من تراب الخندق حتى وارى عنى الغبار جلجلة بطنه وكان كثير الشعر فسمعتهم يرتجز بكلمات ابن رواحة وهو ينقل من التراب ويقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فأنزلن سكتة علينا
ونبت الأقدام إن لاقينا إن الأول قد رغوا علينا وإن أرادوا فتنة أيتها

اه جاب قال العلامة القسطلاني في شرح البخاري لابن عساكر وأبي ذر عن الجوى والكشميني رغوا علينا وفي القرع كأصله وغيرهما قد بنوا علينا اه (٣) قوله إن الهداية الموصلة: قيد بالموصلة أي إلى المطلوب حتى تكون الهداية بمنهاا الحقيقي عند أهل السنة وهو خلق الاعتقاد كما بينه السعد رحمه الله وإطلاعا على الدلالة مجاز وقال البزدي في شرح التهذيب إن الهداية تمتد إلى المقول بنفسها أو إلى أو باللام فلي الأول تكون بمعنى الإيصال وعلى الآخرين تكون بمعنى الإرادة اه جاب (٤) قوله بوجوب حج بيته الحرام: عبر بالوجوب وإن كان الحج فرضا لأن الوجوب عبارة عن الثبوت أو لأن بعض أحكامه ثبت بخبر الواحد كذا في غاية البيان وقال في الفتح وصفه بالوجوب بمعنى القدوري وهو وإن جاز مجازا عرفيا إلا أن الشأن في السبب الداعي إلى ترك الحقيقة إذ لا بد له من سبب تحفة لفظه بالنسبة إلى الحقيقة ونحوها بما عرف في موضعه ولم يعرف هنا شيء منه ولفظ الحقيقة وهو الغرض أخص من المجاز وأظهر في المراد وليس به ثقل وغيره اللهم إلا أن يرى أن الواجب ينقسم إلى مائت بديل قطعي وظني كما هو رأى بعض المشايخ فيكون مرتكبا الحقيقة إذ الواجب حقيقة فهما اه جاب (٥) قوله في نداء إبراهيم عليه السلام: روى ابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن ابن عباس قال لما فرغ إبراهيم الخليل من بناء البيت قبل له وأذن في الناس بالحج قال يارب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس كتب الله عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه ما بين السماء والأرض، ألا ترى الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون؟ ونحوه من طريق ابن جرير وقد أشار ناظم أنساب العرب إلى هذا المعنى بقوله:

وحين بالحج الخليل أذنا وفي كلا أذنيه أصعبا ثي

البيت العتيق فأجبروا ربكم فهذه صيغة أمر والأصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته^(١) وتحقق دلالاته يمكن دفع إرادته بأن الحج إنما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضاً على عموم الناس من زمن إبراهيم عليه السلام لكان فرضاً من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يثبت نسخه عندنا لأسباب وهو صلى الله عليه وسلم مأمور بتأدية إبراهيم عليه السلام وملته^(٢) فعمل بهذا أن الأمر أولاً كان للاستحباب والله أعلم بالصواب؛ وأغرب الشيخ ابن حجر المكي في استدلاله للرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر^(٣) في ذلك انتهى وغرابة لا تحقّق فإن الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة^(٤) ولا مزية أنها لا تشمل الناس السابقين إلا إذا أريد بها الإخبار لا الإنشاء وأجمع العلماء على أن فرض الحج إنما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف أنه سنة ست^(٥) أو سبع أو ثمان أو تسع^(٦) نعم قد يجمع بأنه كان واجباً على الأنبياء دون أممهم من الأولياء

أيضاً كأطول الجبال ارتفعاً بها وكل من يمشي أسماً اه

(١) قوله على تقدير صحته وثبوت روايته : أى ما جاء في نداء إبراهيم عليه السلام من كونه بهذه الصيغة المشتملة على فعل الأمر وقوله وتحقق دلالاته أى على الوجوب وقوله يمكن دفع إرادته أى الوجوب بأخلاق إرادة الاستحباب اه (٢) قوله مأمور بتأدية إبراهيم عليه السلام وملته : المرجح أن المراد بالمثابة في توحيد الله وما يتعلق بالعقائد لأنه لما وصف إبراهيم بقوله وما كان من المشركين فلما قال أن أتبع كان المراد منه ذلك ومثله قوله تعالى أولئك الذين هدى الله فبإدهم اقتده فالمراد به ما اتفقوا عليه من التوحيد دون فروع الشريعة وقد سمي الله فيهم من لم تكن له شريعة تخصه كيوسف بن يعقوب في قول من قال إنه ليس برسول وسمي جماعة لا يمكن الجمع بين شرائعهم لاختلافها، كذا في المواهب أفاده الحجاب (٣) قوله دليل ظاهر : أى لأن الناس شامل لغير هذه الأمة أه داملاً اخون جان (٤) قوله بعد الهجرة : وأما القول بأنه فرض قبل الهجرة فشاذا كما قاله القسطلاني اه حجاب (٥) قوله سنة ست : هو قول الجمهور لأنه نزل فيها قوله تعالى - وآتوا الحج والعمرة لله - بناء على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة وأقيموا وقيل المراد بالإتمام الإكمال اه حجاب (٦) قوله أو تسع : أى لأنه نزل فيها قوله تعالى - والله على الناس حج البيت - وسأيت إن شاء الله تعالى قال الشمني وكان حجه صلى الله عليه وسلم بعد ما هاجر سنة عشر ورجع أبو بكر في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح لحج بالناس فيها عتاب بن أسيد رضي الله عنه اه وفي الدر المختار فرض سنة تسع وإنما أخره عليه الصلاة والسلام لعذر مع عليه ببقاء حياته ليكمل التبليغ اه وقال الزيلعي في بيان العذر إما لأنها نزلت بعد فوات الوقت أو الخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت فأخر عليه الصلاة والسلام الحج حتى يموت أبابكر وعلياً رضي الله عنهما فتأدى أن لا يصبح بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم حج اه أفاده الحجاب قال المحقق ابن عابدين في رد المختار نقلاً عن الهدى لأن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أو آخر سنة تسع وإن آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعى من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد، وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وإنما فيه الأمر بإتمامه إذا شرع فيه فأين هذا من وجوب ابتدائه اه كذا في رد المختار قال العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبصار على قول صاحب الدر المختار مع عليه ببقاء حياته كذا في البحر وغيره قال العيني هذا ليس بشيء يعني لأن علم النبي لله تعالى لا لغيره وبإرادهم أنه علم بطريق الرحي كما صرح به الحدادي في الجوهر اه وقال المحقق في رد المختار قوله مع عليه الخ جواب

كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق أنه لم يعث الله نيا بعد إبراهيم إلا وقد حج البيت أي بطريق الجوب وإلا فقد حج آدم عليه السلام^(١) وقال له الملائكة بَرَحْجَكَ وقد حججنا قبلك وحج كثير من الأنبياء^(٢) أيضا بعد آدم قبل إبراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدما قبل الهجرة حججا لا يعرف عددها علي ما ذكره ابن حزم^(٣) ثم قال ابن حجر والناس يشمل الإنس والجن بناء على أنهن نوس كما في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب الله وعليه ففرض الحج يشمل الجن أيضا وصرح به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فإن الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس ويامعشر الجن والإنس وأمثالها وكذا الإطلاقات العرفية ناطقة بمباينتهما فيبعد إثبات عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع أنه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الأنام) أي على أفضل المخلوقات وأكل الموجودات (الذي أوضحه لناسيل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والتدافع والملازمة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر اللذات أو لكثرة سلام بعضهم علي بعض في جميع الحالات أو لسلام الملائكة عليه سلام تعظيم وتكريم أو لسلام قولنا من رب رحيم أو بين لنا السبل الموصلة إلى الله بالقرية والوصلة فإن السلام من أمثاله إطلاقا للمصدر على الوصف للبالغة فانه تعالى منزعه عن صفات التقصان ومقدس عن سمات الحدوثان (وعلينا للناسك) أي بارادة الله تعالى له كما في دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا مناسكنا (وسائر الأحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الإسلام لقوله تعالى وأزولنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وحجبه) أي كل من رآه أو منا به ومات عليه ولو من أجمابه وفيه أن المصنف رافض^(٤) مذهب الخوارج^(٥) والروافض^(٦) وأنه على المشرع الحق العدل الذي هو الجامع بين محبة جميع أهل الفضل (الفر) يضم قسديد جمع الآخر وهو بمعنى الأنور (الكرام) بكر، جمع الكريم بمعنى حسن السير، والوصفان لكل منهما أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسلة والحدلة والتصلة^(٧)

آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للاحتياط فإن في تأخيرها تبريضا للفوات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يعلم بقاء حياته إلى أن يعلم الناس مناسكهم تكميلا للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهنا أرق في التعليل ولذا جعل الأول تابعا له فهو كقولك أكرم زيداً لأنه محسن إليك مع أنه أبوك اه^(١) قوله وإلا فقد حج آدم الخ: أي وإن لم يقيد بالوجوب فلا وجه لقوله بعد إبراهيم فقد حج آدم الخ اه^(٢) جاب (٢) قوله وحج كثير من الأنبياء: قال عروة بلقي أن آدم ونوحا حججا دون هود وصالح لاشتغالهما بأمر قومه وروى الزبير بن بكار عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دثر مكان البيت ولم يحججه هود ولا صالح اه^(٣) جاب (٣) قوله علي ما ذكره ابن حزم: وقال ابن الأثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر وفي الترمذي عن جابر أنه حج حجتين قبلها وفي ابن ماجه عن ابن عباس أنه حج قبلها ثلاث حجج وأما بعدها فلم يحج سوى حجة الوداع وقد اعتمر الرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر كلها في ذي القعدة وهي عمره الحديبية وعمره من العام القابل وعمره من الجمرات حين قسم غنائم حنين وعمره في حجة كذا في الصحيحين وما روى أنه اعتمر في رمضان فهو محمول على عمره الجمرات فإن ابتداء الخروج لفتح مكة كان فيه ورواية اعتماره في رجب منكبة اه^(٤) جاب (٤) قوله وفيه أن المصنف رافض: قل ماض بالمضي التلوي اه^(٥) قوله مذهب الخوارج: أي وهم الميغصون لملي رضي الله عنه اه^(٦) قوله والروافض: وهم الميغصون لكافة الأصحاب رضي الله عنهم لإعمار ابن ياسر وأبا ذر وسلمان الفارسي والمقداد وثلاثة من الأنصار وبعضهم هذا يؤول إلى بغض الآل لأن الآل والأصحاب بعضهم مع البعض أحباب وأعداء الأحباب أعداء اه^(٧) داملا اخون بيان (٧) قوله والتصلة: أقول التعبير بها غير مناسب لأنه يستعمل مصدر أصلا إذا حرقة ولا يخفى ما فيه من إيهام المعنى الفاسد فالأول التعبير بالصلاة ثم رأيت في شرح الجوهره للشيخ إبراهيم اللقاني ما نصه: يقال صليت صلاة ولا يقال فصلية كما هو قياس مصدره وقد حذر

والنحية (فهذا) إشارة إلى مافي الحاضر أو إلى مافي الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أى خلاصة مايتعلق بعلم الحج وما يتبعه من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين أى ومعظم مايتنبى معرفته لسالك وتلك المسالك من الوسائل (لخصته) أى اختصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المنسلك الكبير الجامع الحاوى لمسائل الحج من التقدير والقطمير^(١) (عونا للسالك) أى إغاثة للسالك الحاجز عن تلك المسالك (تيسيلًا للناسك) أى وتيسيرًا للعابدين بالحج وما يتعلق به هناك (سائلًا) أى حال كوني طالبًا (من فضل المناسك) أى الحقيقى الذى ليس لأحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل ملك ومالك فى جميع المسالك (أن ينفع به كل آثم) بمد وتشديد ميم أى قاصد (لذلك) أى لذلك الكتاب المبرر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الأنسب لقوله تعالى ولا آتئين البيت الحرام والله أعلم بحقيقة المرام، ثم نقول بعون الملك المعبود قبل الشروع فى المقصود أن ملخص الأخبار والآثار على ما ذكره اخبار الأخبار فى تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة بمد اصطفاؤه الله ماشاء من الافراد الإنسانية والحيوانية والأصناف النباتية والجمادية والامكنة العلوية والسفلية - الزامنة النهارية والليلية هو أن الله سبحانه لما خلق عرشه على الماء^(٢) قبل خلق الأرض والسما بأنى عام على ما نقله نجاهد من الانباء فظفر الله إلى الماء وتجل على الماء فمتنوج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء^(٣) وتزيد فوق الماء قطعة بل لعة مقدار البقعة فجعلت الأرض منها ودحيث

الشيخ علاء بن الكنانى المالكي وبعض الشافعية من استعمال لفظ الصلوة بدل الصلاة وقال إنه موقع فى الكفر لما فيه من معنى الاحراق وإن وقع التعبير بذلك فى جامع المختصرات للنسائى وابن المقرئ فى الإرشاد اه كذا فى الحياض قال سيدى عبد الله العلوى الششتيلى فى سير الناظرين فى روضة التفسير .
تصلية فى حقه تجتنب والنسائى يحيزها وتُلب

يعنى أن بعض المتأخرين حذر من استعمال لفظ الصلوة بدل الصلاة فى حقه صلى الله عليه وسلم وقال إنه موقع فى الكفر لمن تأمله لأن الصلوة الاحراق مع أن العرب لم تقه قط بالصلاة فى الدعاء والصلاة الشرعية والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وإنما يقولون صلى صلاة ووقع فى كلام أبى عبد الرحمن النسائى وابن المقرئ التعبير بالصلاة فدل على جواز ذلك عندهما ونقل الشباب الحفاجى فى حاشية البضاوى عن ثعلب وابن عبد ربه أنهما قالا تصلية وقال إنما لم يذكره أهل اللغة لعادتهم فى عدم ذكر المصادر القياسية اه قلت والاستدلال على منع الصلوة بعدم نطق العرب بها إنما هو على مذهب البصريين الذين لا يغيثون مع وجود السماع وأما على مذهب الكوفيين المجيزين للقياس مع وجود السماع فلا ينهض حجة والأول أن يكون المنع لما يوم لفظ الصلوة من الإحراق لحسمت تلك المادة كالتبى عن التنكى بأى القاسم كالتبى عن قول راعنا ثلثا يتوصل للمحد بتلك الألفاظ إلى مقصده الحديث اه (١) قوله من التقير والقطمير : قال فى القاموس التقير التنكة فى ظهر النوى والقطمير والقطار بكسرهما شق النواة أو القشرة التى فيها أو القشرة الرقيقة بين النواة والتمر أو التنكة البيضاء فى ظهرها اه كذا فى الحياض (٢) قوله لما خلق عرشه على الماء : قال القاضى البضاوى فى تفسير قوله تعالى - وكان عرشه على الماء - قبل خلقهما لم يكن حائل بينهما إلا أنه كان موضوعًا على متن الماء واستدل به على إمكان الخلاه وأن الماء أول حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم وقيل كان الماء على متن الريح والله أعلم بذلك اه قال القطمى وليس هو ماء البحر بل ماء تحت العرش يكيفية أنشأها الله سبحانه وتعالى اه حياض (٣) قوله خلق منه السماء : يفهم منه أن الله خلق السماء قبل الأرض وهو مقتضى كلام القاضى البضاوى حيث جعل ثم فى قوله تعالى ثم استوى إلى السماء فسواهن ثنوا من مابين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض لا للتراسخ فى الوقت اه ولم تزل الناس من عهد الصحابة إلى الآن مختلفة فى ذلك لتعارض ظواهر الآيات والأحاديث فمنهم من ذهب إلى أن خلق الأرض قبل السماء لظاهر آية البقرة السابقة وقوله تعالى فى سورة حم السجدة قل أنشئكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين إلى قوله ثم استوى إلى السماء وهى دخان

من جواناتها وأطرافها ولذا سميت أم القرى (١) ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تبتدئ تميل مرارا ولم تستقر قرارا خلق الله الجبال أوتادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأب الجبال اشتراكا ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقفة كما يروى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع للناس أى لعبادتهم وجعل متعبدا لاطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرى بصيغة الفاعل للذي يركب أى للبيت الذي يركب فيها (٢) لفة فيها وسميت بها لأنها بيتك وتذكر اعتناق الجبابرة أولاها يزدحم عليها الكرام البررة وقدرى أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم عرفه يقال له الضراح (٣) لأنه ضريح من الأرض وأبعد وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذى للبيت المذكور (٤) ويطوف به الملائكة فلما أحبط آدم عليه السلام أمر بأن يحجره يطوف حوله ثم رفع في الطوفان إلى السماء الرابعة (٥) يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لحصل لهم

الآيات قال النسفي في المدارك يهيم منه أن خلق السماء كان بعد خلق الأرض وبه قال ابن عباس رضى الله عنهما اه قال وأما قوله والأرض بعد ذلك دحاها يقول جعل فيها جيلا وجعل فيها نورا وجعل فيها شجرا اه يعنى أن قوله أخرج منها ماها ومرعاها بدل أو عطف بيان لها ما يعنى بسطها مئين للراد منه وسئل العلامة السيوطى عن ذلك نظما بما لفظه كما في كتابه الحاوى الجزء الثانى :

يا عالم العصر لازلت أنا ملوككم تهيم وسجودكم تام مدى الزمن لقد سمعت خصاما بين طائفة
من الأفاضل أهل العلم والسنن فى الأرض هل خلقت قبل السما وهل بالعكس جا أثر بانه الزمن
فهنهم قال إن الأرض منشأة بالخلق قبل السما قد جاء فى السنن ومنهم من أتى بالعكس مستندا
إلى كلام إمام ماهر فطن أوضح لنا ما نحن فى مشكل وأبى نجاحك ربك من وزر ومن نحن
ثم الصلاة على المختار من مضر ماحى الضلالة هادى الخلق للسنن

فأجاب بقوله :

الحمد لله الذى الإفضال والتمن ثم الصلاة على المبعوث بالسنن الأرض قد خلقت قبل السما كما
قد نصه الله فى حم فاستبين ولا يتأنفه مافى التنازعات أتى فدحوها غير ذلك الخلق للظن

فالجبر أخى ابن عباس أجاب بهذا لما أتاه به قوم ذوو لسن

وابن السيوطى قد خط الجواب ليكنى بنحو من النار والآثام والفتن

وهل السماء أفضل أم لا قيل بالأول وحكاها النووي عن الجمهور وصحح لأنه لم يبعث الله فيها وقيل الثانى وصحح أيضا لخلق الأنبياء منها ودفعهم فيها اه جاب مع زيادة (١) قوله ولذا سميت أم القرى : قاله ابن عباس وكذا قاله الضحاك فى تفسير قوله تعالى لتذكر أم القرى وقيل لأنها أعظم القرى وقيل لأن فيها بيت الله اه جاب (٢) قوله فإنها : أى بكة لفة فيها أى مكة فيقتضى أنها بمعنى واحد وهو قول الضحاك فيها حكاها عنه الحب الطبرى وقول مجاهد فيها حكاها عنه الماوردى واحتج ابن قتية لتصحيحه بأن الباء تبدل من الميم كضرب لازم ولازب وقيل لإنها بمنين فقبل بكة بالباء موضع البيت ومكة بالميم القرية وهذا يروى عن إبراهيم النخعي وقيل بالميم الحرم كله وقيل غير ذلك كما بسطه فى شفاء الغرام اه جاب وقال ابن عباس مكة من الفتح إلى التميم وبكة من البيت إلى البطحاء وقال عكرمة البيت وما حوله بكة وما وراء ذلك مكة ، وقيل بكة موضع البيت وما سوى ذلك مكة كذا فى تاريخ الخميس اه دأبلا اخون جان (٣) قوله يقال له الضراح : يعنى الضاد المحجمة وفتح الزاء وفى آخره حاء مهملة كما فى القاموس وفى الصحاح فى فصل الصاد الملهمة الضراح القصر وكل بناء عال اه قال الطيبي ومن رواه بالصاد اه مهمة قد صحف اه جاب (٤) قوله المحاذى للبيت المذكور : لوسقط ماسقط لإعليه كما فى الأزرقى (٥) قوله ثم رفع فى الطوفان إلى السماء الرابعة : هو موافق لما فى تفسير القاضى البضاوى وقال فى الجامع اللطيف عند الكلام على البيت المعمور وأما مقوله فللأزرقى ثلاث روايات الأولى أنه فى السماء السابعة ، الثانية أنه فى السادسة ، الثالثة

توبة الإعادة وهو لابن أبي ظاهر الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها وإنما رفع البناء الموضوع في محلها المتشرف بوضعه في مكانها العالي شأنها ثم بنى بدله إبراهيم عليه السلام (١) ثم هدم بنيانه قوم من جرم وعم حتى من الذين أصهار لإسماعيل عليه السلام ثم العالقة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم (٢) ووقع تنازع عظيم بين القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الأسود والركن الأسود حيث أراد كل رئيس قبيلة أن يضعه هو مستقلا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم إجلالا إلى أن اتفقوا (٣) في دفع المنازعة ورفع المناقضة المؤدية إلى المقاتلة (٤) أن كل من دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرحا بقدومه هذا محمد الأمين فذكروا له القضية وما جرى لهم من القصة والقصة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار لكل رئيس (٥) أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من ورائه ووضعوه جملة في محله ثم بناء عبد الله بن الزبير (٦) رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا أنه لولا (٧) حديث عهد قومك بالإسلام لبليت البيت على

أنه فوق السموات السبع تحت العرش وفي رواية لغير الأزرق أنه في السماء الرابعة أقول الرواية الأولى هي المشهورة الصحيحة الموافقة لما رواه مسلم في صحيحه من حديث ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه من كونه صلى الله عليه وسلم اجتمع إبراهيم عليه السلام في السماء السابعة ورآه مستنا ظهره إلى البيت المعمور وهذا الحديث أولى بالاعتدال عليه دون غيره اه كذا في الحجاب مع اختصار وتوضيح (١) قوله ثم بنى بدله إبراهيم عليه السلام : قال الشيخ الأسد في أخبار الكرام عن مجاهد إن موضع البيت كان قد خفي ودرس من الفرق أيام الطوفان قصار موضعه أكة حمره لاتملوها السيول غير أن الناس يعملون موضع البيت فيما هنالك ولا يثبتونه وكان المظالم يأتيه من أقطار الأرض ويدعو عنده فقل من دعا هناك للاستجابة وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الأنبياء عليهم السلام كانوا يحجون ولا يعملون مكانه حتى يوأه الله لحليلة إبراهيم عليه السلام وأعله مكانه اه كذا في الحجاب (٢) قوله قبل بعثته صلى الله عليه وسلم : قال الأسد وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا البناء وكان يحمل أحجاره وسنه يومئذ خمس وثلاثون سنة على الأشهر وقيل خمس وعشرون سنة اه كذا في الحجاب (٣) قوله إلى أن اتفقوا : أي يقول أسنهم أبو أمية بن المغيرة اه حجاب (٤) قوله المؤدية إلى المقاتلة : فإنهم تنازعوا تنازعا قويا حتى اعتسوا القتال وتاهدوا للوث واستمروا على ذلك خمس ليال اه حجاب (٥) قوله وأشار لكل رئيس : من القبائل الأربعة وهم عتبة بن ربيعة من بني عبدمناف وأبو زمعة بن الأسود والعاص بن وائل وأبو حذيفة بن المغيرة كذا ذكره الأزرق اه حجاب (٦) قوله ثم بناء عبد الله بن الزبير : صرح المازدي بأنه هدم جميع الجهات قليل له لاتدع الناس بلا شيء يصلون إليه ويطوفون حوله حتى استكمل البناء ووضع الحجر فوق كرسى اه لكن نقل الشيخ محمد بن علان أن الذي تحرر أن ابن الزبير هدم الثلاثة الأركان ماعدا الركن الأسود وقال ما كنت لأهدم شيئا وضعه النبي صلى الله عليه وسلم اه حجاب (٧) قوله وقد بلغه حديث عن عائشة مرفوعا أنه لولا الخ : الحديث عند الشيخين والنسائي عن عائشة بلفظ يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بهم فأدخلت فيه ما أخرج منه وأزقته بالأرض وجعلته بابين بابا شرقيا وبابا غربيا فبليت به أساس إبراهيم عليه السلام ؛ وفي لفظ عند مسلم والترمذي لولا أن الناس حديث عهد بكفر وليس عندى من الثقة ما يقوى على بنيانه يعنى البيت لكنك أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع وجعلته بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه وفي لفظ عند مسلم لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لاتفتت كثر الكعبة في سيل الله وجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر ؛ ولما لك والشيخين والنسائي عنها ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصر واعن قواعد إبراهيم ؟ قلت يارسول الله ألا تردنا على قواعد إبراهيم ؟ قال لولا حدثان قومك بالكفر قال قتال ابن عمر مآرى

قواعد إبراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي من البقعة وألصقت التبة العلية بالأرض السنية تيسيراً للداخلين وتسيلاً للخارجين فبناه عبد الله على طبق ما أتاه صلى الله عليه وآله وسلم فتعقبه الحجاج^(١) وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المباح ورد الجدار الذي يليه إلى ما كان عليه ولعل الحكمة الإلهية أن كل أحد يتمكن من دخول البيت هناك ولو بالدليل الظني كما أمر صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك وأن يمين ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره مراعاة للاحتياط اليقيني في استقبال الصلاة التي هي الركن الديني . والحاصل أنه بنى سبع مرات^(٢) على طبق سبع سموات ووفق سبع شواطئ ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا^(٣) كثير الخير الديني والأخروي لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أي مرشدا للعالمين عموما لأنه قبلة لحجهم وميتهم وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الإمام أبو القاسم التشيرى قدس الله سره الجلي : البيت حجرة . والمعمدة : فربط المعمدة بالحجرة ، فالدمج الحجر ، وقد سرت وتبرز من لم يزل عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم علي قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذا في كشف الحقائق ومزيل الإلباس للمجول^(٤) (١) قوله فتعقبه الحجاج : وسية أنه لما قتل ابن الزبير كتب إلى عبد الملك بن مروان واستأذنه في رد الكعبة إلى ما كانت عليه فأذنه له فآذره الحجاج إلى ذلك وقضى الشق الذي يلي الحجر بالكسر وبناه ورفع بها وسد الباب الغربي وروى أن عبد الملك ندم علي إذنه ولعن الحجاج لما بلغه حديث عائشة السابق وروى أن بعض ملوك بني العباس سأل مالكا في ردها إلى بناء ابن الزبير الحديث فقال أنشدك الله يا أمير المؤمنين أن لا يجعل هذا البيت ملجأ للوك قد ذهب هيت من صدور الناس فأنقذ الأخبار اه (٢) قوله والحاصل أنه بنى سبع مرات : وفي غفلة الغرام قد اختلف في عدد بنائها ويحصل من مجموع ما قبل فيه إنه عشر مرات فزاد علي ما ذكره الشارح بناء آدم وبناء أولاده وبناء قصي بن كلاب ونظم ذلك في تاريخ الخميس بقوله :

بتاريخ الخميس أتاك عشر بناء البيت بالترتيب فاعلم ملائكة آدم وكذا بنوه

وإبراهيم علقاق وجرم قصي بعده قالوا قريش وعبد الله والحجاج تم

(تكبير) ذكر الشيخ محمد بن علان في رسالة له وقد حضر البناء وحقق جميع ما وقع مناصه : إنه في سنة تسع وثلاثين وألف في شعبان سقط من البيت الشريف الجدار الشامي ومن الشرق إلى حد الباب ومن الغربي نحو ثلثه فأمر شريف مكة بوضع أخشاب تستر المهتم وصيغ ثوبا أخضر وألبسه الكعبة ثم أرسل يصرف السلطان مراد بذلك تأديبا معه فأرسل نائباً عنه للهاردة ومعهم آلات في السفينة فوصل إلى مكة في نصف ربيع الثاني سنة أربعين وشرح في الهارة في ربيع جمادى الآخرة وهمد ما بقى من البنيان سوى الحجر الأسود وما حوله وتم العمل في سابع عشرين من رمضان وقد كان قبل ذلك الهدم تشقق في الجدار ووهي بسبب السيول فاستغنى السلطان أحمد والد مراد المذكور العلماء في عمارته فلم يجيزوا ذلك فأرسل حزاما يشق به البيت الشريف فوصل مكة في موسم عشرين وألف أنفق عليه نحو مائتي ألف دينار واستمر عليه إلى حصول السقوط المذكور اه : أقول وقد أنفق في ذلك العلامة الشرنبلالي أيضاً رسالة سماها إسعاد السالكين المكرم ببناء البيت التي أنجزها رسائله المسماة بالتحقيقات القدسية اه داملا أخون جان ومثله في الحجاب وقد ذكرت خلاصة رسالة ابن علان المذكور في ملحقات تاريخ الأزرق المطبوع في المطبعة المساجدية (٣) قوله ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا الخ : قال العلامة القسطلاني في المواهب اللدنية : أعلم أن الحج حول بحضرة المعبود ووقوف بإساحة الجود ومشاهدة لذلك المشهد العلي الرحاني وإلزام بمحمد العهد الرباني ولا يخفى أن نفس الكون بتلك الأماكن شرف وعلو وأنت التردد في تلك المواطن بخار وسحر فإن الحال المحترمة لم يزل تفرغ علي الحال فيما من سجال وصفها بفيض غامر وحسبك في هذا ما يحكي في آيات عن نبون بن عامر

الغير ، فآليت مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب ، البت أطلال وآثار ورسوم وأحجار ، ولكن :

ان آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجبر ، والقلب بيت الحق سبحانه في السر ، قال قائلهم

لست من جملة المحبين إن لم

وطوافي أجملة السرفه

وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء

أمر على الدار ديار ليلى

وما حب الديار شغفت قلبي

ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت ظاهره الاحجار والاسرار وباطنه الانوار والأسرار ، أحجاره مفاتيح^(١) القلوب القدسية والنفوس الانسية وأستاره أسباب لكشوف التجليات الرحانية والتزلات الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لأنوار أسرار ماسي يمين الله المنور بلاده يصاحف بها عباده ، ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى بالالباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند أرباب الالباب منها قوله :

باب شرائط الحج

وسأني أنها أنواع^(٢) ولكن المصنف أتى بجملة معرضة حيث قال (الحج فرض مرة بالإجماع على كل من

رأى المجنون في اليلد كلباً فجر عليه للإحسان ذبلاً فلاموه على ما كان منه

وقالوا لم نمنحت الكلب ذبلاً فقال دعوا للام فإن عيني رأته مرة في حى ليسلى اه

وفي الجامع اللطيف أن امرأة حجت فلما دخلت مكة جعلت تقول أين بيت ربي وتكرر ذلك فقيل لها هذا

بيت ربك فاشتدت نحوه تسمى حتى أصقت جبينها بمخاط البيت فارتفعت منه الأمانة وأن الشئ رضى الله عنه لما

وصل مكة ونظر إلى البيت عظم عنده قدر مائتة وأنتد طرباً :

أبطحان مكة هذا الذي أراه عياناً وهذا أنا

ثم لم يزل يكررها حتى غشى عليه اه وذكر الأسدى أن أبا الفضل الجوهري لما رأى الكعبة علاه حال وقال : هذه

ديار المحبوب فأين المحبون ؟ وهذه أسرار القلوب فأين المشتاقون ؟ وهذه ساعة لإطلاق النموع فأين الباكون ؟ ثم شق

شبهة وأنتد : هذه دارهم وأنت محب ما بقاء النموع في الآفاق

ثم بادر نحوه باكياً ملياً اه كذا في الباب ، وفي البحر العميق عن بعض الأولياء قال : العجب من يقطع المقارز ليصل إلى

بيته ويرى آثار النبوة كيف لا يقطع هو اه ليصل إلى قلبه فيرى آثار ربه ، وأنتد أبو عبد الله محمد بن أحمد الشيرازى :

إليك قصدى لاليت والآثر ولا طواف بأركان ولا حجر صفاء دعى صفالى حين أعبره

وزعمى دمة تجرى من البصر وفيك سعى وتميمى ومزدلنى والهدى جسمى الذى يفتنى عن الجور

عرفانه عرفانى أذ منسى منى وموقنى وقفة فى الخوف والحذر وجمر قلبى جمار سره شر

والحرم تحريمى الديناعن الفكر زادى رجائى له والشوق راحلتى والماء من عبرانى والهوى سفرى

اه داملاً اخون جان (١) قوله مفاتيح : هو حجر يجذب الحديد كما في المغرب اه جباب

باب شرائط الحج

قال في البحر الرائق عند قول الكنز باب شروط الصلاة هى جمع شرط على وزن فعل وأصله مصدر وأما

الشرائط فواحداً شريطة كذا في ضياء العلوم مختصر شمس العلوم في اللغة فن عبر هنا بالشرائط فتخالق للغة كما

عرفت وللقاعدة التعريفية فإن فاعلت لم يحفظ جمعاً لفعل بفتح القاء وسكون العين اه (٢) قوله أنها أنواع :

استجتمت فيه الشرائط) أى الآتية بكاملها^(١) ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافاً للكرخي^(٢) حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وإعسا الخلاف في تأني من آخره بغير عذر عن أول زمان إمكانه فاعلم أولاً أن الحج فتح الحاء ويكره لثة القصد المطلق أو بقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار^(٣) وشرعاً قصد البيت المكرم لأداء ركع^(٤) من أركان الدين الأقوم فالمعنى الاصطلاحي أحص من عموم المعنى القرني قال الإمام ابن المهام الظاهر أنه عبارة^(٥) عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمات بذية الحج سابقاً أى على الأفعال لكن قوله بذية الحج مستدرك لأنه لا يتم الإحرام^(٦) بدون التنية والتلبية إلا أن يتكلف ويحمل على التأكيد أو يقول بالتحديد ويقال أراد بغير مالم يأتى قال تليلاً لقوله الظاهر لانا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بصفة انتهى ولا شك أن تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية أنهم أجلوا في القضية والمحقق فصله في الجلة وأما على ما ذكره في القاموس من أن الحج هو القصد والتردد وقصد مكة لذلك فيطابق المعنى اللغوي^(٧) للمصطلح الشرعي

أى أربعة شرط الوجوب وشرط الأداء وشرط الصحة وشرط الوقوع عن القرض اه داملاً أخو. جان (١) قوله أى الآتية بكاملها: أقول ظاهره يشمل الأنواع الأربعة مع أن اقراض الحج لا يتوقف إلا على شرائط النوع الأول فدلها المرادة لا غير اه حجاب وأقره الشيخ عبدالحق عليه اه (٢) قوله: وجوبه على التراخي هو الصحيح خلافاً للكرخي: أقول سيذكر الشارح رحمه الله تعالى قريباً أنت القول بالقورية هو الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كانص عليه قاضيان وصاحب الكافي وأن القول بالتراخي قول محمد ورواية عن أبي حنيفة اه ومثله في غالب كتب المذهب اه جابيو قوله سيذكر الشارح الخ أى في فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج عند قول الماتن وإذا وجدت الشروط فالوجوب على الفور اه (٣) قوله وهو المختار: أى القول الآخر وعليه اقتصر في الفتح نائلاً للأول واستشهد لما ذكره يقول:

ألم تملئ يا أم سعد أنما تحطائي رب الزمان الأكبر
وأشهد من عرف حولاً كثيرة يحجون سب الزرقان المرعرا

أى يقصدونه معظمين إياه اه كذا في الحجاب باختصار (٤) قوله لأداء ركع: يرد عليه أنه غير مانع لصدقه على من قصده لأداء صلاة أو صوم أو زكاة اه داملاً أخون جان (٥) قوله الظاهر أنه عبارة الخ: تمام عبارته لانا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بصفة ولا وجود للشخص إلا بأجرائه الشخصية وما به الكلية إنما هي منزعة منها اللهم إلا أن يكون ما ذكرنا مفهوم الاسم في العرف وقبوح تغير نفس الماهية فيكون تعريفاً اسماً غير حقيق لكن الشأن في أن أهل العرف الفقهي وضعوا له الاسم لتغير الماهية الحقيقية فإن معرف ذلك حيث لا تزل عن خصوص ناقل للاسم إلى ذلك هو ما يتبادر منه عند إطلاقه والتبادر منه الأعمال المخصوصة لا نفس القصد لأجل الأعمال الخارج لها من المفهوم مع أنه فاسد في نفسه فإنه لا يشمل الحج التفل فتقيد بأداء ركع الدين فهو غير جامع والتعريف للحج مطلقاً لينطبق على فرضه وقوله كما هو تعريف الصلاة والصوم وغيرها ولأنه على ذلك التقدير يخالف سائر أسماء العبادات السابقة من الصلاة والصوم والزكاة فإنها أسماء للأفعال كما يقال الصلاة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود الخ والصوم هو الإمساك الخ وهو قفل من أفعال النفس، والزكاة عند المحققين عبارة عن نفس أداء المال الذي هو لمل المكلف فليكن الحج أيضاً عبارة عن الأفعال الكائنة عند البيت وغيره كمره اه كلام المحقق في فتح القدير (٦) قوله مستدرك لأنه لا يتم الإحرام الخ: أقول هذا لا يرد لأن ما ذكره إنما هو بحسب التحقق في الخارج وأما بحسب المفهوم فلا تنفهم التنية السابقة من لفظ محرمات لأنه حال فيقيد مقارنة الإحرام بالأفعال ولهذا احتاج الكمال إلى ذكر التنية أو يقول احتجز به عن فهم أداء الأفعال بإحرام العمرة فإنه يحمل منهم من مطلق الإحرام ولو يبدأ اه داملاً أخون جان (٧) قوله فيطابق المعنى اللغوي الخ: فيه أن صاحب القاموس كثيراً ما يذكر المعنى

ثم قول المصنف فرض مصدر بمعنى المقول أو ماض بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل القطعي دون الظني خلافاً للشافعي وحكمه الثواب بالفعل والمقاب بالترك وكفر ساحده وهو فرض عين بلا خلاف مرة (١) وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضاً بعد أداته مرة وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الخرج العظيم على الآلة ؛ ثم قد يفرض لعارض كندز أو قضاء بعد فساد أو إحصار أو لشروع فيه بمباشرة الإحرام كما يدل عليه صريحاً قوله تعالى وأما الحج والصوم لله وضماً قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اقتصره على قوله بالإجماع (٢) مع ثبوته أيضاً بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة (٣) أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً (٤) الآية (٥) وقوله سبحانه وأذن في الناس بالحج ياتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق إلى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فنما ما يدل على فرضيته وفضيلته (٦) ومنها ما يشير إلى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الأول ما تروى

المجازي الثوري اه داملاً أخون جان (١) قوله مرة : ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الحج لا يجب في العمر لإمرة واحدة كذا في البحر العميق اه داملاً أخون جان (٢) قوله ثم اقتصره على قوله بالإجماع ؛ إنما اكتفى به وإن كان عدم التكرار مستفاداً من الآية من عدم اقتضاء الأمر المطلق التكرار لأن حاصل الآية نفي الحكم الذي هو وجوب التكرار لنفي الدليل لأنه يرد عليه أن عدم إقادة دليل خاص التكرار لا يوجب انتفاء موجب التكرار مطلقاً ولم يستدل بحديث مسلم وغيره من أن الأقربح بن سابس قال في الحج أتى كل عام يارسول الله قال لو قلتما لوجب ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فزاد قطعاً ، لعله لكونه آحاداً مفيداً للظن بخلاف الإجماع وفي الهداية استدلال عليه بالحديث وخرج صاحب الفتوح الحديث وبين دلالة على المدعى تركت قوله لضيق المقام اه داملاً أخون جان (٣) قوله لكونه أقوى الأدلة ؛ لم يوجه أن الإجماع لا يده من مستند كتاب أوسنة وأنه صرح بخرقه ومخالفته بعد انعقاده وإلا فالكتاب أقوى الأدلة ولذا اقتصر عليه في الهداية ثم رأيت الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب قال مانصه بالإجماع متعلق بقوله مرة لا بقوله فرض كإحاطة الفارح إذ لو علق به لما كان لاقتصار الشيخ عليه مع ثبوته بالكتاب والسنة وجه وقول الشارح معتدراً عنه لكونه أقوى الأدلة فيه نظر لأن أقوى الأدلة الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس على ما عرف في محله لحكمه بأن الإجماع أقوماً فيه ما فيه اه كذا في الحجاب (٤) قوله أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً : قال في الكشف في هذا الكلام أنواع من التأكيد والتشديد منها قوله وقه على الناس حج البيت يعني أنه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن أداته والخروج عن عهده ومنها أنه ذكر الناس ثم أبداً عنه من استطاع إليه سبيلاً وفيه ضربان من التأكيد أحدهما أن الإبدال تشية للبراد وتكريره والثاني أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال إرداده في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم ينجح تليظاً على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلاة والسلام من مات ولم ينجح فليمت إن شاء يهودياً أو نصراً ومنها ذكر الاستثناء عنه وذلك بما يدل على الوقت والنسب والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستثناء عنه برهان لأنه إذا استغنى عن العالمين تناوله الاستثناء عنه لا محالة ولأنه يدل على الاستثناء الكامل فكان أدل على عظم النسخ اه داملاً أخون جان عن الكفاية ونحوه في الحجاب (٥) قوله الآية : المادة أنه إذا كان الاستدلال المطلوب يتوقف على تمام الدليل السمي وهو محفوظ معروف يذكر أوله ويقال الآية أو الحديث أو البيت اختصاراً بالنصب على إضمار أقرأ وهو الوجه الظاهر لتبادره ويجوز رفه بتقدير مبتدأ أو خبر أي المتلو الآية وجره على تقدير إلى آخر الآية مثلاً ولا شك أن الاستدلال هنا يتم على المطلوب وهو الافتراض بالقدر المتلو فلا حاجة إلى ذكر لفظ الآية قاله في فتح القدير كذا في الحجاب (٦) قوله على فرضيته وفضيلته : الظاهر أن الواو بمعنى أو وإلا فأكبر ما ذكره لا يدل على القرينة كما لا يخفى اه داملاً أخون جان

عنه صلى الله عليه وسلم يأبىها الناس (١) قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت (٢) حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فطوطع وعنه صلى الله عليه وسلم من حج به فلم يرفث (٣) ولم يفسق رجح كيوم ولدت أمه (٤) رواه البخارى ومسلم وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذى لا يتخلل له ثم وقيل المتقبل وقيل الذى لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفث ولا فسوق وقيل الذى لا معصية بعده (٥) وقال الحسن البصرى هو إن يرجع زاهداً في الدنيا ورغباً في العقبى ومعنى ليس له جزاء إلا الجنة أنه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لابد أن يبلغ به إلى الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور والمعيار (٦) وقد الله إن دعوه أجابهم وأن استغفروه غفر لهم رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجاً أو معتمراً أو غازياً ثم مات في طريقه كتب الله له أجر الغازى والحاج والمعتمر رواه البيهقى في شعب الإيمان وعنه صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينبرى (٧) أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها وأن الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والمعصرة (٨) فانهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديدي والذهب

(١) قوله يأبىها الناس الحج : تمامه كما في مسلم ثم قال ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه والرجل المهم هو الأقرع بن حابس كما جاء صرحاً به في رواية أخرى عند أحمد والدارقطنى والحاكم كذا أفاده فيفتح اه حجاب وقال دأباً الرجل المهم هو الأقرع بن حابس وقيل سراقه بن مالك وقيل عكاشة كذا في البحر العميق اه (٢) قوله فسكت : أى زجراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم يثب لبيان الشريعة فلا يسكت عن بيان ما إليه الحاجة فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي الله ورسوله ولعل منشأ سؤاله كون السبب محتملاً لأن يكون عما يتكرر كالوقت في الصوم والصلاة وأن يكون عما لا يتكرر كالبيت لا لكون الأمر محتملاً للتكرار كذا في البحر العميق اه دأباً أخون جان (٣) قوله فلم يرفث : بتلث القاء. والضم أشهر كذا أفاده الشارح في شرح المشكاة اه حجاب (٤) قوله كيوم ولدت أمه : يفتح الميم من يوم وكسرهما والمراد من الرجوع الفراغ من أعمال الحج حتى يشمل المكى على ما قيل به في قوله وسبعة إذا رجعت ووجه المشابهة خلوه من الذنوب والمراد حقوق الله دون حقوق العباد على خلاف في شمله الكبار التي هي من حقوق الله تعالى وسياق تحقيق ذلك في محله إن شاء الله تعالى اه حجاب (٥) قوله وقيل لا معصية بعده : قال النووي هذان القولان دأخلان في الذى قبلهما كذا في البحر العميق اه دأبلاً أخون جان (٦) قوله الحج المبرور والمعيار : في نسخة خطية مصححة الحاج والمعيار وهو الصواب قال في الحجاب أى التفرق الحاج والمراد به الجنس والمعيار بضم العين وتشديد الميم جمع العامر بمعنى المعتمر قال ابن حجر وجه أفراد الحاج وجمع ما بعده الإشارة إلى تميز الحج بأن المتلبس به وإن كان واحداً يصلح لأن يكون قائماً بمقام الوفد الكثير بخلاف المعصرة فإنها تراخى رتبها عن الحج لا يكون المتلبس بها وحده قائماً مقام أولئك اه قاله في شرح المشكاة قال العلامة السندى في حواشيه على ابن ماجه وفي الزوائد في إسناده صالح بن عبد الله قال فيه البخارى منكر الحديث اه (٧) قوله أنه قال لا ينبرى : كذا في النسخ والصواب إسقاط لفظ ابن وزيادة واو فإن الخطاب كان مع عمرو بن العاص حيث قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أبسط يمينك فلأبسط يمينه قبضت يدي فقال مالك يا عمرو قلت أردت أن أشترط قال بشرط بماذا قلت أن يغفر لي قال أما علمت يا عمرو أن الإسلام يهدم ما قبله رواه مسلم كذا في مشكاة المصابيح أفاده الشيخ عبد الحق ونحوه في الحجاب وقوله رواه مسلم في الجزء الأول من صحيحه في حديث طويل من باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج اه (٨) قوله تابعوا بين الحج والمعصرة الخ : أى تآزروا بينهما إما

والفضة رواه الترمذى وغيره^(١) وعنه صلى الله عليه وسلم إن الحاج إذا قضى آخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى أريد الجهاد فى سبيل الله فقال ألا أدلك على جهاد أشوك فيه قال بلى قال الحج رواه عبد الرزاق فى مصنفه ورواه أيضاً مرفوعاً حجوا تستغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائى وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج^(٢) رواه البيهقى فى سننه وعنه صلى الله عليه وسلم إن دعوة الحاج لاترد حتى يرجع رواه ابن الجوزى وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أمر^(٣) حاج رواه الفاكهى وغيره والمعنى ما اقتر أو ما فنى زاده أو ما انقطع به لإلحاق وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للسائل عن خروجه من بيته يؤم البيت الحرام إن له بكل وطأة تقطعها راحلته حسنة وتمحى عنه بها سيئة رواه عبد الرزاق وابن حبان بمعناه . ومن القسم الثانى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك^(٤) زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً^(٥) وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين رواه الترمذى وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يمنعه من الحج ساجدة ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فمات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً^(٦) رواه النساوى وعنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول إن عبداً^(٧) صححت له جسمه ووسعت عليه فى المعيشة تمنى عليه خمسة أعوام لا يجد إلى تحريره رواه ابن شبة وابن حبان فى

بالقرآن أو بفعل أحدهما بعد الآخر والكبير ما ينفخ فيه الحديد والحبث الوسخ قاله الشارح وزاد فى منسك الفاضل على بن سليمان الفارسي فى الحديث بعد ما رواه الشارح قوله وليس لحجة مبرورة ثواب إلا الجنة وما من مؤمن يظل يومه محرماً إلا غربت الشمس بذنوبه أه كذا فى الحجاب (١) قوله وغيره: كالنساء وابن حبان فى صحيحه وكذا فى البحر العميق أه داملاً أخون جان (٢) قوله اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج : قال العلامة المناوى وظاهره ندب طلب الاستغفار منه فى سائر الأوقات لكن فى الإحياء عن الفاروق ما يحصل أن غاية طلبه إلى عشرين من ربيع الأول أى فإن تأخر وصوله عنها قالى وصوله إلى وطنه كذا ذكره ابن رجب أه كذا فى الحجاب (٣) قوله ما أمر: بالعين المهملة بوزن الفعل كما فى القاموس أه حجاب قال فى مجمع بحار الأنوار ما أمر حاج أى ما اقتر من ممر الرأس وهو قلة شعره وممر الرجل بالكسر فهو ممر والأمر القليل الشعر يعنى ما اقتر من حج أه كذا فى تقرير شيخنا الشيخ عبدالحق والحديث عزاه الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير إلى البيهقى فى شعب الإيمان وروى لضعفه قال الحنفى فى حواشيه عليه أى ما اقتر حاج أى حجاً مبروراً قطع فإذا حصل له فقر فهو لتقصيره فى النسك وعدم أدائه على الوجه المرضي أه (٤) قوله ومن القسم الثانى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك الخ: أخرجه الترمذى وضعفه من حديث علي رضى الله عنه وأخرجه النساوى فى مسنده من حديث أبي أمامة لكن باللفظ الآتى أعنى من لم يمنعه الخ وأمدد طرقة إن لم تحسنه تخفف ضعفه فلا وجه لقول ابن الجوزى أنه موضوع ولذا رواه فى اللآلى والله أعلم أه حجاب (٥) قوله فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً: قال الشارح رحمه الله فى الكفر إن اعتقد عدم الوجوب وفى العصيان إن اعتقد الوجوب وقيل هذا من باب التخليط الشديد والمبالغة فى الوعيد أه قال الطرابلسى إنما خص اليهود والنصارى لأنهم لا يمدون الحج فى شريعتهم من العبادات ولا يقربون به أه كذا فى الحجاب (٦) قوله فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً: أى شبهها بما حيث يتكأن العمل بالكتاب مع إيمانهم به وتلاوته وعلمهم بمواضع الخطاب وما يترتب على تركه من العقاب كذا أفاده المصنف أه حجاب (٧) قوله إن الله تعالى يقول إن عبداً الخ: قال المناوى فى شرحه الكبير على الجامع الصغير فيه صدقة ابن يزيد الخراسانى ضعفه أحمد وقال ابن حبان لا يجوز الاشتغال بعبادته ولا الاحتجاج به وقال البخارى منكر الحديث ثم ساقه فى الميزان هذا الخبر وفى اللسان قال البخارى غيره هذا منكر وكذا قال ابن عدى أه ورواه الطبرانى من حديث أبي هريرة قال الميمنى رجاله رجال الصحيح أه كذا

صحيحة ومعناه أنه محروم عن الخير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستحباب خلافاً لمن حله على الإيجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم أن ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والأول مدغمهما فإنه لا فوت الحج إلا بفوته ولذا ورد الحج عرة وسببه أن وقته مضيق بخلاف الطواف فإنه وقته منقطع إلى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت ^(١) والعلم بوجوهه وتحقق محله وأما شرائطه فينبغي المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة : شرط الوجوب وشرط الأداء وشرط صحة الأداء وشرط وقوعه عن القرض وسبب بيان أحكامها في تعدد أنواعها (التروع الأول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي إذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها وإذا فقد واحد منها لا يجب أصلاً لا بالنية ولا بالرواية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض وهي سبعة (الأول منها الإسلام) ^(٢) أي الشرط الأول من شرائط الوجوب هو تحقق الإسلام لا بمجرد إظهاره أي بين الأنام ^(٣) (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذمياً أو حرياً كفره ظاهراً أو باطناً ولما لم يلزم ^(٤) من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فإنه لا يجب عليه ابتداء لكن إن أذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنياً بعده لا يجب عليه ثانياً قال (ولا يصح منه) أي من الكافر (أدائه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحيته له لفقد أهليته لمطلق العبادة (ولأن مسلم له) ^(٥) أي لكافر نية عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر إياه لأقرضه ولا فلا إذ ليس له استحقاق الثوبة بل تعين عليه العقوبة فلا صح ثم أسلم لا يمتدح بحال الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلماً بمجرد مباشرته على خلاف سياقنا في قضيته وأما ما وقع في الكثير من قوله والإسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن القرض قوله الوقوع غير واقع في محله ^(٦) لأنه مستثنى عنه ^(٧) بعد قوله الصحة إذ الحج إذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه عن

في الحجاب (١) قوله وأما سبب الحج فهو البيت : أي لإضافته إليه يقال حج البيت والإضافة دليل السببية قاله في النية كذا في الحجاب (٢) قوله الأول من الإسلام : فلما راد عدم قوله تعالى وقته على الناس أي المسلمين أو المراد بقوله من استطاع المسلم المستطيع وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالتروع لكن النظر في ظاهر الآية يفيد العموم أنهم مخاطبون كما ذهب إليه كثير من أهل العلم قال في رد المحتار إن في تكليفه أي الكافر بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها أداً واعتقاداً والبخاريين مخاطب بها فمقاب علمها قال وهو المعتد كما حرره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص يشهد لم وخلافه تأويل ولم يقتل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء ليرجع إليه اه كذا في داملاً أخون جان يوضح (٣) قوله لا بمجرد إظهاره بين الأنام : فلا يصح حج المناق أيضاً لعدم تحقق الإسلام منه وإن أظهره اه حجاب (٤) قوله ولما لم يلزم الخ : كأنه يشير إلى دفع ما يتوهم أن يقال إن الكلام كان في شرائط الوجوب فلا يناسب هنا قول المصنف ولا يصح الخ حاصل الدفع أن قوله ولا يصح لدفع ما يتوهم من أن الحج لا يجب على الكافر ولكن إن أذاه يصح منه كالتقير فرد عليه بأن هذا التوهم مدفوع ملخصه لا يصح الحج من الكافر ولا يقاس على التقير لأن الصحة أهم من الوجوب لتحقيق الصحة دون الوجوب في الصبي المدين والمعد ونحوهما وتقيض الاختص أي عدم الوجوب أهم من تقيض الأعم أي عدم الصحة فالمذكور من المصنف عدم الوجوب الذي هو الأعم والأعم لا يستلزم الاختص في احتمال الصحة فذكر المصنف قوله ولا يصح لدفع هذا الاحتمال ولكن قول الشارح كالتقير الخ لا ينفع لأنه لا يفيد انشكاك عدم الوجوب عن الصحة فإن التقير إذا وصل اليقاعات وجب عليه فلم تتحقق الصحة بدون الوجوب فالصواب أن يقول كالصبي ونحوه لا يجب عليه الحج ومع ذلك إن أذاه صح والله أعلم بالصواب أفاده داملاً أخون جان (٥) قوله ولأن مسلم له أي لأجل الكافر فلا يقع فعلاً عن المأمور لئلا يلزم وصفه بالصحة نظراً للمأمور والفساد نظراً للأمر بخلاف ما إذا خالف المسلم أمره فإن الحج يقع عن المأمور والفرق أن الكافر لما لم يكن أهلاً لنية الحج من أصله بخلاف المسلم اه حجاب (٦) قوله بقوله الوقوع غير واقع في محله : أي لأن الصحة أهم من الوقوع عن القرض وما هو شرط للأعم فهو شرط للأخص اه داملاً أخون جان (٧) قوله لأنه مستثنى عنه : لا ينبغي أن يلتزم بالتركيب في مقام البيان تأكيذاً فعلاً عن

الفرض ولا عن النفل وإنما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرّم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء إحرامه (بطل إحرامه) أي كسبه بالركن وإلا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل بالأولى كل ما قبل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه (فقبله بالإعادة) أي إعادة حجة الإسلام (حينما) أي وجوباً (إذا استطاع) أي استطاعة ثانية لأنه (١) لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لأوجب عليه شيء بذلك الاستطاعة فكذلك حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يجز حتى صار فقيراً فإنه يفتقر في ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الإعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الإسلام) متعلق بالإعادة (٢) وذلك لأنه من فريضة العمر (٣) وقد بطل ما قبله حال الإسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد إذا أسلم قضاء الصلوات السابقة (٤) نعم لو صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه أدائه ثانياً ومن فروع هذه المسئلة أن الصحابي لو ارتد بطلت حجه فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم (٥) ثانياً صار صحابياً وإلا فيكون تابياً (٦) وهذا كله عندنا بناء على أن مجرد الكفر يحبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله (٧) خلافاً للشافعي فإن البطلان عنده مفيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة . ولنا أن قيد الموت في هذه الآية إنما هو لحصول البطلان حال الدنيا والآخرة ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحاً بعد ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محط في الجنة وله المثوبة الحسنی (ولو أسلم بعد الإحرام) أي قبل الوقوف بركة (كافر) أي أصلي (أو مرتد)

أن يكفى بدلالة الالتزام اه حجاب (١) قوله استطاعة ثانية لأنه الخ : دليل التقييد بالثانية اه داملاً أخون جان (٢) قوله متعلق بالإعادة : ويصح تعلقه بقوله استطاع اه حجاب (٣) قوله لأنه من فريضة العمر : ولقاء سبه وهو البيت بخلاف الصلاة لأن أسبابها أوقاتها اه حجاب (٤) قوله قضاء الصلوات السابقة : أقول يعم بظاهرها ما إذا قامت قبل الردة أو بعدها قال في الدر المختار كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنها ولا ما قبلها اه وهو بخلاف لما ذكره في البحر الرائق في أحكام المرتد حيث قال : ومنها قضاء المعصية مع الردة . ولذا قال في الحاشية إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الإسلام قال شمس الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الإسلام لأن ترك الصلاة والصيام معصية تبقى بعد الردة اه كذا في الحجاب وقال في رد المحتار من باب قضاء القوائم على قول الدر ولا ما قبلها عطف على ما فاتته وأعاد لا الثانية لتأكيد النفي وعلي هذا يصير المعنى ولا يعيد ما أداه قبلها بدليل العطف المذكور لأنه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله إلا الحج لأن معناه إذا أداه قبلها يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فاتته قبلها : لكان حق التعبير أن يقول أو قبلها عطفاً على زمنها الصالح فيه قوله فاته وخالف ما ساقى في باب المرتد ونقله في البحر هناك عن الحاشية إذا كان على المرتد الخ ما مر في كلام الحجاب قال الرافعي في تقريره عليه قوله بدليل العطف المذكور : العطف ليس دليلاً واقعياً فإن صحة المقابلة لا تقتضي تقدير لفظ أداه ويكفي لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندي في شرحه ولا يقضى المرتد ما فاتته قبلها أي عما أداه وبطل بزمته اه وأيضاً استثناء الحج لا يوضح دليلاً لتقرير أداه بعد ما فات ما عامة والظرف لغو متعلق عام فتكون ما عبارة عن عبادة كائنة قبل الردة وهي أهم ما أداه قبلها أوقاته واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص بالمستثنى فلا يدل أنه مؤدى أيضاً فلم يدل على تقدير خصوص متعلق الظرف تأمل وقول الشارح إلا الحج قال أبو الحسن السندي فيه تسامح إذ ليس عليه قضاء الحج الذي أتى به أولاً ، ثم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام صار مكلفاً ابتداء اه كذا في السندي وعليه فالمراد بقضاء الحج قبله اه تقرير الرافعي (٥) قوله فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم : كيد الله بني آدم في سره اه حجاب (٦) قوله وإلا فيكون تابياً : كما في الأشعث بن قيس فإنه كان من ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه أسيراً فعاد إلى الإسلام قبل منه ذلك وزوجه أخته اه حجاب (٧) قوله

أى بأسر عارض (إن جدد الإحرام له) أى الحج (صح عن الفرض وإلا فلا) أى وإن لم يجد الإحرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر ^(١) وهو موم أنه يصح عن النفل لكن سبق أن من أحرم وهو مسلم ثم ارتد بطل إحرامه وظاهره الإطلاق على ما بيناه وهو يفيد بطلان إحرام الكافر قبل الإسلام بالأولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فإن مضى على إحرامه يكون متلوذاً فقيه نظر لما قال صاحب البدائع من أن إحرام الكافر والمجنون لا يتعد أصلاً لعدم الأهلية وأنت تعلم أن إحرام المرتد إنما وقع حال إسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل يتعين ما قدمناه من التفصيل ^(٢) ولعل صاحب البحر مال إلى جانب شرعية الإحرام بخصوص وقوعه حال الإسلام ^(٣) وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد ^(٤) قبل ارتداده وإنما قيده بالتطوع لتوسع أمره ولشبهه شبه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النفل فإنه سوح برك القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البدائع نظر إلى أن الإحرام شرط وهو عبارة عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا يتعد إحرامه لأفروضا ولا نفلا وكذا المجنون ليس له أهلية النية لكن قد قل ابن أمير حاج أن مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون وسيأتي ^(٥) الجمع بين القولين في محله: في الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الإسلام كالصلاة بالجماعة ^(٦) أم لا فذهب إلى الأول صاحب

لقوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله: ولقوله تعالى لن أشرك لك ليحطن عليك اه حجاب (١) قوله كذا في البحر: إعلم أن الشارح رحمه الله تعالى متى أطلق البحر فالمراد منه البحر العميق في مناسك الحج إلى البيت العتيق لا في القاد بمحمد بن أحمد ابن محمد القرشي العمري المسكن الحنفى وهو كتاب جامع للناسك والله أعلم اه حجاب قلت توجد نسخة خطية منه في ثلاثة مجلدات ضخام في المكتبة الكبرى التي يباب الدولة (٢) قوله وأنت تعلم أن إحرام المرتد إنما وقع حال إسلامه إلى قوله ما قدمناه من التفصيل: أقول إن كان خطابه للأذكياء الملقين فلعلهم علواً ووقع إحرام المرتد حال إسلامه، وإن كان لكل من ينظر إلى كتابه فأمثالاً لم تعلم ذلك إذ الظاهر من قول المصنف أو مرتد المعطوف على قوله كافر أى أسلم بعد الإحرام مرتد أن إحرامه حاله الارتداد على ما يشير إليه تأخير الفاعل عن الظرف المقيد تأخير الإسلام عن الإحرام لتأخير الارتداد عنه ولو قدم الفاعل على الظرف أيضاً لم يكن نصاً في تأخير الارتداد عن الإحرام فإنه يحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل فيفيد تأخير الإسلام عن الإحرام فقط ويقتضى الإحرام محتملاً بين أن يكون قبل الارتداد أو حال الارتداد فعلى أى حال لم يتعين كون إحرام المرتد حال الإسلام ولم نجد ما قدمه من التفصيل إن كان هذا من كلام الشارح، وإن كان من كلام المصنف في الكبير فلابد من مراجعته وليس عندي الكبير داملاً أخون جان وقد واجعت المسك الكبير فوجدت عبارته هكذا ولو أسلم بعد الإحرام قبل الوقوف بعرفة فإن مضى على إحرامه يكون نفلاً وإن جدد الإحرام ونوى حجة الإسلام أجزأه كذا في البحر، وقوله يكون نفلاً فإنه نظر لأنه قال في البدائع إحرام الكافر والمجنون لم يتعد أصلاً لعدم الأهلية فأقول ولا تغفل اه وبذلك تبين أن قوله وأنت تعلم الخ من كلام الشارح رحمه الله الجميع (٣) قوله بخصوص وقوعه حال الإسلام: هذا مبنى على مقاله أولاً من أن إحرام المرتد وقع حال الإسلام وقد عرفت ما فيه اه داملاً أخون جان (٤) قوله وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد: صاحب البحر ليس يجتهد حتى يكون وظيفته القياس مع أنه قياس مع الفارق فإن الطهارة شرط محض ليس شبه الركنية بخلاف الإحرام ولهذا قالوا يظلمون مطلقاً بالارتداد من غير تفرقة بين الفرض والنفل. ألا ترى أنهم لا يعتبرهم شبه الركنية لم يسبحوا في تجديد إحرام العبد المتعد للنفل ولو كانوا أسقطوا في النفل شبه الإحرام بالركن لم يلزموا عليه المضى على الإحرام اه داملاً أخون جان (٥) قوله وسيأتي الجمع بين القولين في محله: أى عن قريب عند قول الماتن الرابع العقل حيث قال قلت فينبى أن يجمع بينهما يجعل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الإحرام كالصبي الذى لا يفتل ولام غيره على المجنون الذى له بصيرة الإدراكات الشرعية اه حجاب وسيأتى الكلام على ما في هذا التوفيق (٦) قوله كالصلاة بالجماعة أى فإنها علامة الإسلام

النيابيع^(١) والبدائع حيث قالوا شهد الشهود أنهم رأوه قدسج أو تبياً للإحرام وليشهد المتأسك كلها فهو مسلم فإن امتنع بعد ذلك عن الإسلام فهو مرتد^(٢) وغالطهما آخرون بقولهم إن حج الكافر لا يعتد به فيعيد له أو أسلم وهو دليل على أنه لا يحكم بإسلامه على مافي البحر وغيره وصحبه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم الاعتداد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في إسلامه يكون الحكم في إحراجه قال في الكبير وعلى القول بإسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولاً؟ ذكر بعضهم أنه يسقط^(٣) وهذا في حكم الظاهر ظاهر وأما فيما ينشئ وبين الله تعالى إن كان مسلماً قبل الإحرام يسقط عنه وإلا فلا انتهى وقوله قبل الإحرام أى قيل بتحقيقه فإنه إذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام سقطت عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم أن الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بخلاف واختلقوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا إلى المؤاخذة في الآخرة بترك الفعل أيضاً كما هو مذهب الشافعى مع الاتفاق على عدم المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (المعلم يكون الحج فرضاً لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالإسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل^(٤)) متعلق بالمعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والخربة في هذا الإخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضاً بغير عدل (أو لتحول) أى المسلم الساكن في دار الحرب (إلى دار الإسلام) يعنى ولم ينشأ فيها قدر ما يتعرف فيها شرائع الإسلام وقواعد الأحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد قدارنا وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الإسلام) أى قبله أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حينئذ بمرقة الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منسكه القارسى والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر فكنت ستين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يعلم بوجوب الحج إلا بعد مضي ستين فيها أيضاً لا يجب عليه الحج حتى يعلم بغير عدلين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين^(٥) (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لاعتق الجواز أو الصحة (فلا يجب على صبي^(٦)) أى مير^(٧) أو غير مير (فلو حج) أى مير بنفسه

لكن بشروط أربعة أن يصل في الوقت بالجماعة مؤتما متما وقد فظها في التهر قال

وكافر في الوقت صلى باقتداً متما صلاته لا مقدداً

فلم لا بالصلاة منفرد ولا الزكاة والصيام الحج زد

اه حجاب وقوله فسلم خبر كافر وزيدت اللقاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أريد بها العموم اه واختار من كتاب الصلاة وقوله منفرد بالكون على لغة ربيعة اه منه (١) قوله صاحب النبايع: في نسخة البدائع وهو الظاهر الموافق للسابق إذا كان السابق مطابقاً للواقع اه داملاً أخون جان (٢) قوله فهو مرتد: تمام عبارته ولو شهدوا أنه كان يلبي ولم يروا أنه شهد المتأسك لم يكن مسلماً فإن لم يشهد المتأسك أو شهد المتأسك ولم يلبي لا يكون مسلماً اه كذا في الحجاب (٣) قوله وذكر بعضهم أنه يسقط: قال المصنف في الكبير: وإنما يسقط في الظاهر إذا أسلم بالحكم بلا إيجاب فإن أبي صار متداً فيبطل حجه فإنما أسلم فعليه إعادته اه كذا في الحجاب (٤) قوله بغير عدل: الظاهر أن اشتراط العدالة عند عدم التعدد وإذا قال في التهر بأحد شرطى الشهادة إما البدل أو العدالة اه حجاب (٥) قوله وفيه نظر من وجهين: أحدهما أن قوله إلا بعد مضي ستين مخالف لما تقدم من قوله ولم ينشأ فيها قدر ما يتعرف شرائع الإسلام ثانياً قوله بغير عدلين أو رجل وامرأتين ظاهر المنع فإنه قد اكتفى فيمن أسلم في دار الحرب بالعدل الواحد فكيف يشترط تعدده في دار الإسلام والله أعلم ثم رأيت في بعض النسخ بدل قوله عدلين رجلين فيسقط أحد الاعتراضين اه حجاب (٦) قوله فلا يجب على صبي: لأن العبادات موصوفة به لعمد التكليف قال عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ورواه أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة اه حجاب بتغيير (٧) قوله أي مير: بين الحديث والطيب والخلو والمر ويعرف أن الإسلام سبب

أو غير ميم باحرام وليه (فهو قتل) أى خفيه قتل لأفرض لكونه غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جدد إحرامه يقع عن فرضه وإلا فلا (١) وإنما جواز له التجديد لكون شروعه غير مازم له بخلاف العبد البالغ إذا عتق فإنه ليس له أن يجدد إحرامه بالفرض للزوم الاحرام الأول في حقه بشروعه فليس له أن يخرج عنه إلا بأذنه وبضائه لإفساده (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفروض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا؟ في البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذى لا يعقل كما لا يجب عليهما وقال ابن أمير حاج قال شيخنا وغيره بمصحة حج الصبي ولو كان غير ميم وكذا بمصحة حج المجنون قلت فيبنى أن يجمع (٢) بينهما بحمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية التوبة في الإحرام كالصبي الذى لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذى له بعض الإدراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي الصغير المميز إذا تاب عنه وليه في التوبة ويؤيده ما فى الحاوى والغاية والمتنقح عن محمد بن رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابته عاهة فقتضيه أصحابه المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال يحجزه ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعى فيشترط أن يكون مقيما فى كل من الأركان (فلا يلزم المجنون والمعتوه (٣)) والتمت نوع من فنون الجنون فى الشافعى وهو مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفضاله إلا نادرا والمجنون ضده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد مع ظهور الفساد والمعتوه من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو قتل) الظاهر أنه مقيد بما إذا عطل التوبة وتلفظ بالتولية كما قدمنا وإلا فيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نقل (وإن أفاق) أى عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف لجدد الاحرام) أى كالصبي إذا بلغ (سقط عنه الفرض والا فلا (٤)) ولو حج أى عاقلا (ثم جن ببقى المؤدى فرضا) أى إن تراء فبأداه أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لأن الإفاقة بعد الجنون ليست كالإسلام بعد الارتداد (ولو أحرم صحيح) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أى بمباشرة لها أى بنيابة عنه فى بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يحجزه عن الفرض) إلا أنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه النجاة اه داملأخون جان (١) قوله وإلا فلا: أى إن لم يجدد الإحرام للفرض بعد البلوغ لا يقع حجه عن فرضه بل يقع عما أحرم عليه من النفل لأن إحرامه لا ينعقد للنفل فلا يتقلب لأداء الفرض فإن قيل الإحرام شرط فى باب الحج بمنزلة الطهارة فى حق الصلاة ولو توضح صبي ثم بلغ بالسن فصلى بتلك الطهارة جازت صلاته قلنا الإحرام شرط يشبه الركن من حيث اتصال الاعمال فاعتبرنا شبه الركن فيما نحن فيه احتياطا فى العبادات وقال الشافعى إذا بلغ قبل الوقوف أو عتق يقع عن الفرض وأصل الخلاف فى الصبي إذا بلغ بالسن فى أثناء الصلاة يكون عن الفرض عنده لا عندنا كذا فى الهداية والفتح وسبغى فى المصنف والشارح فى باب إحرام الصبي اه داملأخون جان (٢) قوله قلت فيبنى أن يجمع الخ: أقول تعبه العلامة ابن عابدين فى رد المحتار بقوله قلت وفيه نظر بل التوفيق بحمل الأول على أدائهما بنفسهما والثانى على فعل الولي فى الورولية وغيرها الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون لأن إحرامهما عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وكرر عليه الرافعى بالاعتراض حيث قال قوله وفيه نظر فيه تأمل فإن من له بعض إدراك منها يصح أداءه العبادة ولا مانع يمنع من الصحة فيه وأما مسألة إحرام الولي عنهما فهى مسألة أخرى فإن إحرامهما عنهما صحيح ولو مع بعض إدراك اه (٣) قوله والمعتوه: اختار غير الإسلام عدم وجوب العبادات على المعتوه واختار البوسى وحجزهما عليه احتياطا كذا فى النهر اه حباب (٤) قوله الظاهر أنه مقيد بما إذا عطل الخ: قال القاضى عياد فى شرحه على المتن بعد نقله عبارة الشارح وفيه نظر لأنه إذا عطل التوبة يخرج عن كونه مجنونا لأن المجنون من لا يعقل التوبة اه كذا فى الحباب (٥) قوله سقط عنه الفرض وإلا فلا: أى إن لم يفق أو أفاق بعد الوقوف واستمر بعد الإفاقة على إحرامه الذى عقده على جنونه فلا يحجزه ذلك عن الفرض وعليه أن يحج إذا أفاق بعد

أصل النية ولا تجزئ فيه النيابة (والسفيه^(١)) أى حكم الميذر المحجور عليه^(٢) كالعاقل (الخامس الحرية^(٣)) أى الأصلية أو العارضية وهى شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لالجواز اتفاقاً (فلاحج على ملك) أى سواء كان قنا أو مكتاباً أو مدبراً أو أم ولد (فإن حج ولو يأن المولى فهو ثقل لا يسقط به الفرض) أى لعدم كونه واجباً عليه حيث

الاستطاعة قاله المرشدى فى شرحه اه حجاب (١) قوله والسفيه: قال العلامة الشيخ عبد الله العفيف فى شرحه على منسكه: السفيه خفة تبث الإنسان على العمل بماله بخلاف مقتضى العقل مع عدم اختلاله اه حجاب (٢) قوله أى حكم الميذر المحجور عليه: قال فى شرح العفيف وحكم السفيه أى المتصف بالسفه المتقدم بيانه حجر عليه القاضى أم لا كالعاقل وتماه فى الكبير اه كذا أفاده العلامة يحيى الحباب وعبارة الكبير أما السفيه المحجور عليه على قول من يجوز الحجر عليه ومن لا فهو كغيره من العقلاء فى وجوب الحج وسنعتهم فى بيان أحكامه فضلاً فى آخر الباب إن شاء الله تعالى اه وأنص عبارته فى آخر الباب هكذا فصل فى بيان حكم السفيه هو كغيره من العقلاء فى وجوب الحج عليه عند الإمام وصاحبيه وإن جوزا الحجر عليه قال شيخ الإسلام خواهر زاده فى مبسوطه فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها لأنها واجبة عليه ولكن لا يدفع القاضى النفقة إليه لأنه متى دفع إليه وبما يفسدها ويذرهما ويقول ضاع من فيعطى مرة أخرى ثم وثم حتى يأتى على ماله ولكن يدفع إلى نفقة يريد الخروج إلى مكة معه حتى ينفق عليه ما يكفيه فى الطريق لكرانه ونفقته وهديه إن كان قرن وإن كان أراد عمرة واحدة لم يمنع منها أيضاً لاختلاف العلماء فى وجوبها وإن أراد أن يقرن حجة وعمرة لم يمنع من ذلك وكذلك لا يمنع من التمتع فإذا قرن أو تمتع كان عليه الهدى إلا أنه لا يدفع إليه الهبى كيلاً يتلقه ويقول ضاع عني فأعطوني آخر ثم وثم إلى أن يأتى على جميع ماله ولكن يدفع إلى أمين نفقة يريد الخروج إلى مكة حتى يذبح عنه بأمره إذا جاءه أو أن الذبح فإن أراد أن يسوق بدنة لمتنته فإنه لا يمنع من ذلك وإن كانت الشاة تجزئه وذلك لأن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول الهدى بدنة وإنها بقرة أو جزور وعندنا الشاة تجزئه فالزيادة على قدر الشاة إلى تمام البدنة اختلقوا فى وجوبها ففهم من أوجب ذلك على القارن والمتنع ومنهم من لم يوجب فأوجبنا عليه ذلك احتياطاً كما أوجبنا العمرة فإن أحرم بالحج أقرن ثم ارتكب شيئاً من محظورات إحرامه بأن قتل صيداً أو حلق رأسه وما أشبه ذلك فإنه ينظر فى ذلك إن كان شيئاً شرع له بدل من حيث الصوم كقتل الصيد وحلق الرأس عن أذى فإنه لا يكفر بالمسأل لأنه لو أمكن من ذلك يتوصل بذلك إلى إتلاف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم وإن كان شيئاً لا بد له من حيث الصوم كالطيب والحلق عن غير أذى والجماع فإنه يتأخر إلى أن يصير مصلحاً كالعبد فإن جامع قبل الوقوف بقرعة لم يمنع من المضى فى إحرامه ولا نفقة العود من عام قابل لل قضاء. ولأنه فرض عليه كأصل حجة الإسلام إلا أنه يمنع من الدم للكفارة كأنه معسر فى حق هذا الحكم ولو أنه قضى حجه كله إلا طواف الزيارة ثم رجع إلى أهله فإنه يطلق له نفقة الرجوع إلى الطواف ويصنع فيها مثل ما يصنع فى ابتداء الحج ويؤمر الذى يلى النفقة عليه أن ينفق عليه راجعاً حتى يطوف بالبيت لأن الرجوع عليه فرض للطواف ولو طاف جنباً ثم رجع إلى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع لأنه قد فرغ من الحج وإنما بقى عليه بدنة لطواف الزيارة جنباً وشاة ترك طواف الصدر فيؤدبها إذا صلح وأما العمرة إذا أفسدها لا يلزم قضاءها إلا بعد زوال الحجر وإن أحصر فى حجة الإسلام يبنى الذى أعطاه القاضى نفقة أن يعث الهدى عنه حتى يحل ويمنع من حج التطوع قال محمد فى الأصل فإن أهل بحجة تطوعاً أو عمرة تطوعاً لا يبنى للحاكم أن ينفق عليه لأنه لو أنفق عليه فى هذا أحرم فى كل سنة بحجة وفى كل شهر بعمرة فتوصل إلى إضاد ماله بحجوفه والله أعلم . كذا فى تقرير شيخ مشايخنا العلامة عبد الحق (٣) قوله الخامس الحرية: روى الحاكم من حديث محمد بن مهبال حدثنا يزيد بن زريع تناسبت عن الأعمش عن أبى طيآن عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمانى حج ثم بلغ الخنث فقلبه حجة أخرى وأما أعرابي حج ثم هاجر فقلبه لا يجمع حجة أخرى وأما عبد حج ثم اعتق فقلبه حجة أخرى وقال صحيح

لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك أنه يملك العبد إن ملكه مالكه فلو حج بآله صح فرضه ^(١) (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب لاشترط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف التقدير وحج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد ^(٢)) أي الثقة في المأني والمعاد (والتكهن من الرحلة) أي الاعتبار على ركوب المركوب ^(٣) حيث شاء من بيرا وأخيل أو غير ذلك لأنه كره ^(٤) ركوب الحمار في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (ملك أو إجارة في حق الآفاق) أي ومن في معناه من يئنه و بين عرة مسافة سفر كما سيأتي بانه (والزيادة

علي شرط الشفيخين والمراد بالاعرابي الذي لم يهاجر من لم يعلم فإن مشرك العرب كانوا يمجون فني إجماع ذلك الحج عن الحج الذي وجب بعد الإسلام وتقدم ابن المنهال برفعه بخلاف الآخر لا يضر إذ الرفع زيادة وتورداً لقاعدة مقبولة وقد تأيد ذلك بموسل أخرجه أبو داود في مراسيله عن محمد بن كعب القرظي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج به أهله فأت أجره فإن أدرك فله الحج وأيما عبد حج به أهله فأت أجره فإن أعتق فله الحج وهذا حجة عندنا وبما هو شبه المرفوع أيضاً في مصنفين أبي شعبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي طليان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احفظوا عني ولا تقولوا قاله ابن عباس أيما عبد حج إلى آخره وعلى اشتراط الحرية الإجماع والفرق بين الحج والصلاة والصوم يرجع في كونه لا يأتين إلا بالمال غالباً بخلافهما ولا ملك للبد فلا يقدر على تلك الزاد والراحلة فلا يكن أهلاً للوجوب فلذا لا يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فإنه للتيسير لا لالأهلية فوجب على فقراء مكة والثاني أن حق المولى يقوت في مدة طويلة وحق البعد مقدم يأذن الشرع باقتدار العبد وغنى الله تعالى لأنه مآثرع لا تعود المصالح إلى المالك فإرادة منه لإفضاء الجرد بخلاف الصلاة والصوم فإنه لا يخرج المولى في استثناء مذهبهم فتح التقدير وقوله في استثناء مذهبهم أي عن ملك المولى فكان العبد في حقهما مبقى على أصل الحرية قال في النهاية وهذا لأن العبد ملك المولى فكان ما يحصل من منافع بدنه أيضاً ملك المولى لما أن ملك الذات يوجب ملك الصفات تبعاً إلا ما استثنى عليه من القرب البدنية التي لا يخرج في استثنائه فيقضيها وراء ذلك على أصل النفاذ أم بدر كذا في دملأخون جان (١) قوله ومقتضى إلى قوله صح فرضه : أقول هو خلاف المقرر في مذهب مالك رحمه الله فإن حج العبد لا يقع فرضاً عنده قال في مختصر خليل الذي هو عدة مذهبه وشرط وجوبه أي الحج كوقوعه فرضاً حرية وتكليف وقت إحرامه أم كذا في الحجاب قال العلامة الشيخ أحمد السديري في شرحه على خليل فلا يجب على من فيه بقية رق ولا على صبي ولا ينجون ولا يقع منهم فرضاً ولو توهه (٢) قوله وهي ملك الزاد الخ : لأن الاستطاعة مفسرة في الحديث بما روى الحاكم عن سعيد بن أبي عروبة عن أنس رضي الله عنه في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قيل يارسل الله ما السبل قال الزاد والراحلة وقال صحيح الإسناد علي شرط الشفيخين ولم يخرجاه وتابعه حماد بن سلمة عن قتادة ثم أخرجه كذلك وقال صحيح علي شرط مسلم قد روى من طرق أخرى صحيحة عن الحسن مرسلين عن سعيد بن منصور وتامه في فتح التقدير أهداملاً ملخصاً (٣) قوله الانتداع على ركوب المركوب الخ : فيه الراحلة من الأبل خاصة وهو الموافق لما يقره شروحوها في كتب اللغة من أنها المركب من الإبل ذكرنا كاناً وأشي فإن قيل فسر القسما في الراحلة بما يحمله وما يحتاج إليه من الطعام وغيره وهي في الأصل البعير القوى على الأسفار والأحمال ويستوى فيه الذكر والأنثى الخ قلنا يجعل كلامه على الإبل لأن غير الإبل لا يصلح الإنسان مع ما يحتاج إليه في المسافة البعيدة وإن كان مراد القسما أعم من الإبل فالإيراد وارد عليه أيضاً وفي النجدي لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة قال في الدرر قدر علي غير الراحلة من ينل أوحاراً لم يجب قال في البحر ولم أره صريحاً وإنما صرحوا بالكرامة وقال الأذوني من النافعية اعتبار القدوة على البغل والخمار فيمن بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيدة لأن غير الإبل لا يهوى قال المصنف في الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم واد المختار كذا في دملأخون جان (٤) قوله إلا أنه

قطعنى حق المكى) أى ومن فى حكمه بمن ليس يوجد فى حقه تلك المسافة (إن قدر على المشى) أى بلا كلفة ومشقة (وإلا فكلاهما) أى وإن لم يقدر المكى على المشى لحكمه كالأفاق فى اشتراط الرحلة له أيضا وإنما حملنا الأفاق على ما ذكرنا لأن وجوب المشى على أهل الخيف والصفراء ونحوهما فيه حرج عظيم لكن المصنف حمل الأفاق على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقر الأفاق إذا وصل إلى ميقات^(١) فهو كالملكى) أى حيث لا يشترط فى حقه إلا الزاد دون الرحلة إن لم يكن عاجزا عن المشى وينبغى أن يكون الفنى الأفاق كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقف فالتعبد بالفقر لظهوره عن الركوب ليفيد أنه يتعين عليه أن يتنوى حج الفرض ليقع عن حجة الإسلام ولا يتنوى نفلا على زعم أنه فقير^(٢) لا يجب عليه الحج لأنما كان واجبا عليه وهو آفاق فلما صار كالملكى وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يصحح حجا ثانيا ولو أطلق يصرف إلى الفرض وعند الشافعى لو تنوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد به الأفاق قبل وصوله إلى الميقات فانه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب عليه إحرام أحد النسكين ويدخله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتى زيادة تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أى مقدار ما يتعين به وجوب الحج من الفنى وليس له حد من نصاب شرعى على ما فى الزكاة بل هو (ملك مال يبلنه) بالتشديد والتخفيف أى وصوله (إلى مكة) بل إلى عرفة (ذاهبا) أى إليها (ورجائيا) أى راجعا إلى وطنه (راكبا) جميع السفر (لا ماشيا) أى فى جمعه ولا فى بعضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والتوبة^(٣) فهو إما يركب زاملا أو شق محمل^(٤)

كره ركوب الحمار الخ : قال قاضيان فى فتاواه يكره ركوب الحمار والجل أفضل قال الشيخ القطبى فى منسكه وأما البغل فلم أر أحدا تعرض له والظاهر أن حكمه حكم أمه فإن كانت أتانا كره الحج عليه وإلا لا اه قال فى البحر الرائق بعد ذكره كرامة الحج على الحمار والظاهر أنها تزكية بدليل أفضلية ماقبله اه حجاب ملخصا (١) قوله والفقير الأفاق إذا وصل إلى ميقات الخ : قال فى المنسك الكبير : أعلم أن الفقير إذا وصل إلى مكة أو الميقات فقد صرحوا بوجوب الحج عليه لكن هل يشترط حصوله فى أشهر الحج أو لا فى وصل وجب عليه ومثله أهل مكة لم أجد نصرا فيها وإطلاقم الفقير إذا وصل إلى الميقات وجب عليه بدل على عدم اشتراط شهر الحج وكذلك عبارة الطحطاوى ظاهرة فى ذلك واشتراطهم إدراك الوقت ظاهرا أو صريح فى اشتراط الأشهر فى حقه لكن فيه خلاف كثير كإساقى والحاصل أن من اشترط إدراك الوقت يشترط على قوله ووصوله فى الأشهر وعلى قول من لا يشترط إدراك الوقت يجب عليه وإن وصل فى غير الأشهر وسيأتى بيان ذلك مفصلا كذا فى الحجاب ملخصا قال فى رد المحتار ونظيره ما سنده كره فى باب الحج عن النهر من أن المأمور بالحج إذا وصل إلى مكة لزمه أن يملك ليحج حج الفرض عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما يستعمله إن شاء الله تعالى اه (٢) قوله ولا يتنوى نفلا على زعم أنه فقير : وكذلك الفنى الذى ذكره فإنه يحتمل أن يزعم أنه صار بقدر الرحلة مثل الفقير لا يجب عليه الحج ونوى النفل فلا يسقط عنه الفرض فالأنسب لإفادة هذا المطلب أن يصرح بما يسميهما جميعا مثل أن يقول الأفاق الواصل إلى الميقات إن كان فقيرا فهو كالملكى اه داملا أخون بيان (٣) قوله فلا يلزم بركوب العقبة والتوبة : والعطف تفسيرى قال فى القاموس العقبة بالضم التوبة وذلك بأن يكرى اثنان رحلة يتعبدان عليها يركب أحدهما مرحلة والآخر مرحلة لأنه غير قادر على الرحلة فى جميع الطريق وظاهر إطلاقهم أن الحكم كذلك وإن لم يشق عليه ذلك فأما لو فعل ذلك باختيار منه بأن شارك آخر فى دابة يتعبدان عليها بأن يركب هذا تارة والآخر أخرى فلا بأس بذلك من غير كراهة وفى شرعة الإسلام ولا بأس بتعاقب اثنين أو ثلاثة فى ركوب دابة واحدة اه كذا أفاده فى البحر اه حجاب (٤) قوله أو شق محمل : قال فى البحر الرائق قد رأيت فى كتب الشافعية أن من الشرائط أن يجد له من يركب فى الجانب الآخر وهو المسمى بالمعادل فإن لم يجد لا يجب الحج عليه ولم أره لإثباتنا ولعلمهم إنما لم يذكروه لما أنه ليس بشرط لإمكان أن يضع زاده وقربته وأمتعته فى الجانب الآخر وقد وقع لى ذلك فى الحجة الثانية فى الرجعة لم أجد معادلا يصلح لى ففعلت ذلك لكن حصل لى نوع مشقة حين يقل الماء والزاد والله أعلم بحقيقة الحال اه حجاب ملخصا قال فى رد المحتار وما فى البحر من أنه

وأما المحفة ^(١) فمن مبتدعات الترفهة فليس لها عرة (بنفقة متوسطة) متعلق بديلته أى يجعله وأصلا بائناق وسط معتدل لا يأسراف ولا يقتير لقوله تعالى والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يحتسروا وكان بين ذلك قوما (فاضلا) أى سال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة زائما (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر ها أى منزله الذى يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه (وخادمه) أى من عبده وجارته المحتاج إلى خدمتهما (وفرسه) أى المغتفر إلى ركوبه ولو أحيانا وفى معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أى عربة إن كان من أهله (وآلات حرفة) بكسر ففتح جمع حرفة أى عدة صنائعه التى يستعين بها على معيشته (وثيابه) التى يكتسبها (وأثاثه) أى متاع بيته من فراشه وأوجيته (ومرمة مسكنه ^(٢)) أى اصلاح مكانه ولو فى بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقته وكسوته) أى نفقة من يجب عليه من عياله كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغات إذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء من ذوى أرحام محارمه (ونفقات ديونه) أى المعجلة والمؤجلة (واصدقة نسائه) أى مهورهن (ولو مؤجلة) أى فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن اصدقة نسائه يعنى المؤجلة دون المعجلة (إلى حين عوده) متعلق بفاضلا أى من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط نفقة) أى بقاء نفقة (لما بعد إياه ^(٣)) أى لاستغنى لشهر ولا يوما كما ورد فيه روايات ^(٤) عن بعضهم قال ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لما بعد إياه فى ظاهر الرواية (ومن له مال

يمكنه أن يضع فى الشئ الآخر أمته وده الخير الرضى له قال العلامة الرافعى على قوله وده الرضى أى بأنه إذا لم يجد معادلا فلا يبد قادرأ وقال أيضاً وحيث قدرأى على الحمل كله فلا يلزم فى الوجوب أنه فيفهم منه أن الحاج إن وجد معادلا فذلك وإلا فإن قدر على الحمل كله ولم يشق عليه فى حالة قلة الزاد والمال أو حال زواله من نقل ذلك من شق الرحلة إلى وسطها ثم إعادته إلى شقها عند ركوبه عليها فكذلك وإلا بأن لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ما ذكر فلا يبد قادرأه سدى أه كلام الرافعى (١) قوله وأما المحفة : بكسر الميم كما جزم به الجمهورى وغيره وحكى فى المشارق الكسر والفتح بلا ترجيح شبه المودج وقوله فمن مبتدعات الترفهة الخ قال الشيخ عبد الله العفيف فى شرح منسكه بعد نقله ما ذكره شارح ولا يخفى منابذته لما قرروه من أنه يعتبر فى كل ما يلبس بحاله عادة وعرفا إذا كثرت من الترفهين لا يقدر على الركوب إلا فى المحفة لاسيما عند بعد المسافة فمن كان كذلك فينبى أن يعتبر فى حقه بلا رتاب والله أعلم بالصواب وأما من يقدر على الركوب فى غير ما من يحمل ورأس زاملة فلا يقدر فى الركوب فيها وترك الستة ولو كان شريفا أو وجيها أو ذا ثروة أه حجاب وأقره الشيخ عبد الحق وقال العلامة داملا قوله المحفة الظاهر أن المراد بها التخت المعروف فى زماننا المحمول بين جلين أو بعلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف فى شرح منسكه بأنه منابذ الخ ما تقدم فى عبارة الحجاب أه ابن عابد بن أقرى الكلام فى شمول الرحلة لها والظاهر عدم شمولها كما يشير إليه كلام الشارح حيث قال من مبتدعات الخ فلا تكون داخله فى الاستطاعة المفسرة بالزاد والراحلة ملخصا (٢) قوله ومرمة مسكنه : مصدرة بقرته ويرمه رقما ومرمة أصله أه قاموس أه حجاب (٣) قوله ولا يشترط نفقة لما بعد إياه : قال العبادى فى منسكه وهنا فائدة ينبى للجماعة التنبيه بها وهى أن عدم القدرة على ما جرت به العادة المحدث لكثير من أهل الثروة برسم الهدية للأقارب والأصحاب ليس بعذر مرخص لتأخير الحج فإن هذا ليس من الحوائج الشرعية فمن امتنع من الحج لمجرد ذلك حتى مات فقد مات عاصيا فالخبر من ذلك أه ونحوه لابن أمير الحاج رحمه الله تعالى أه حجاب وأقره عبد الحق وفى رد المحتار وتنبیهه ليس من الحوائج الأصلية ما جرت به العادة المحدث برسم الهدية للأقارب والأصحاب فلا يبعد بترك الحج لعجزه عن ذلك كما نبه عليه العبادى فى منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم إلى منسك المحقق ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماني أه (٤) قوله كما ورد فيه روايات : قال فى الكبير عن أبى يوسف أنه يشترط مع هذه الشروط كلها أن يكون فاضلا عن نفقة عياله ستة بعد الرجوع إلى أهله وعند محمد شهرا وكذا روى عن أبى الحسن الكرخى وعند أبى عبد الله الجرجاني يرما وفى خلاصة الفتاوى وعن أبى حنيفة أن يكون

يلتزمه) أى إلى مكة ذهاباً وإياباً (ولا يمكن له ولا خادم) أى والحال أنه ليس له سكن يأوى إليه ولا عبد يخدمه ويكون حواله وهو يحتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أى صرف المال إلى ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أى وقت خروج أهل بلده للحج فانه حين أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إلخ (بخلاف من له مسكن يسكنه^(١) لا يلزمه يعمه) والفرق بينهما مافى البدائع وغيره عن أبى يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إتيانه وعنده درهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك في غير الحج فإن فعل أثم لأنه يستطيع بملك الدرهم فلا يعذر بالترك ولا يتضرر بترك شراء المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أى لشخص (مسكن فاضل) أى عن سكنه وعن يجب عليه مسكنه وإنما يؤجره أو يعيره (أو عبد) أى لا يستخذه (أو متاع) أى لا يمتنه (أو كتب) أى لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهى من العلوم الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والميتة وأمثالها من الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كما فى التاتارخانية (أو ثياب) أى لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أى لا يزرعها أو زيادة على قدر حاجته من غلها (أو كرم) أى يستأن عبث ونحوه من أشجار ثمار زائدة على مقدار التفكه بها (أو حوائط) أى من دكاكين وحمامات وسائر مستغلات فاضلات عن مقدار الحاجات (أو نحو ذلك) أى من إبل وبقر وغنم ترعى (بما لا يحتاج إليها) أى إلى لبنها وشعرها ولحما (يجب يعمها) (إن كان به) أى يمتنها (وفاء بالحج) أى بصفة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ الزكاة إذا بلغ نصاباً ولو لم يحل عليه الحلول ويتناق به وجوب الأضحية وصدة القطر وثقة ذى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أى يكفيه منزل آخر (دونه) أى أقل منه سعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثانى أم لا (أو عبد تقيس) أى من ترك أوحشاً ويكفيه للخدمة عبد همدى أو توبى (فليس عليه يعمه) أى يعم ما ذكر من الراسع والغالى والنفس (والاقتصار بالدون) أى على استبداله بما دونه لكنه لو قبل فهو أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كالإيجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى بالإجارة أو الإجارة اتفاقاً وفي شرح الكرخى هشام عن محمد فيمن كان في مسكنه أو في كسوته أو في خدمه فضل عن الكفاف يملكه زادا وراحلة فعليه الحج والمذهب عندنا ما تقدم قاله في البحر وذكره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حل كلام محمد على ما إذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثاً ينافى المذهب (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أى يعم بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أى الطعام (أو أكثر منه) أى من طعام سنة (يلزمه) أى يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء لأداء حجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الثوب) أى باعطاء غيره له (مالاً) أى قدر زاد وراحلة (أو طاعة) أى خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (ملكاً) أى من جهة التملك في المال والخادم (أو إباحة) أى بالإجارة في الخادم والراحلة أو بالإجارة في استعمال الزاد من المال فإن قل المنة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع وله بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وإن كان المتبرع أجنبياً ففيه قولان أحدهما أنها لا تثبت انتهى والظاهر أن القضية تكون منعكسة فانه من الأجنبي أهل من عطية القريب لاسيما وقد ورد أنت ومالك لأبيك^(٢) وثبت أن له قوت يوم بعد رجوعه أه بمجروفه كذا في تقرير الشيخ عبد الحق^(١) قوله بخلاف من له مسكن يسكنه : قال الشيخ حنيف الدين المرشى في شرحه على هذا الكتاب وما قاله العلامة ابن نجيم في شرحه على الكنز كما في الخلاصة من أنه لو لم يكن له مسكن ولا خادم وعنده مال يبلغ ذلك ولا يبق بعده قدر ما يجب به فإنه لا يجب عليه الحج لأن هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية لا يتأتى ما قدمناه بأن يحمل مافى البحر بأن يكون ماله للمال قبل الأشهر وقبل خروج أهل بلده فيكون موافقاً لما ذكرنا وقد علمت حكمه أو بأن يكون ذلك المال غير كاف للحج لو أراد صرفه إليه أه يحيى وقد تبع العلامة الحصكفى في الدر المختار مافى البحر وحل كلامهما في رد المحتار على ما إذا كان قبل خروج أهل بلده أه (٢) قوله أنت ومالك لأبيك : أخرجه ابن ماجه والطبرانى في الأوسط والصغير وفي مسنده كلام

أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو وهبه إنسان مالا يوجب به ولا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتيمم انتهى ولعل الفرق أن أمر الماء سهل مقبول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيمم طهارة ضرورية على وجه البدلية بخلاف ما هنا فإن الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فإن قبل المال وجب) أي عليه الحج إجماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد إحرام المذلول) أي بأمر الباذل على ما هو الظاهر أنزل التزامه منزلة الأمر له (يعبر) أي الباذل (على البذل) كذا في المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه ^(١) والقبول قبل القبض لا يفيد التفكك خلافا لما لك في المستثنى فقل امتناعه محمول على قصد رجوعه إلى هبة فانه لا يمكن في ذلك بعد إحرامه لأنه أو فقه في أمر لازم الإتمام بغيره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستملك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق كل) أي أحد من مرادي الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم الأولى وقطع الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالمحمل المودج وفي معناه الشقذف المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعبر مفرد عليه أنهاته ومتاعه وزاده أو الخلل لغيره والركوب له (أو بحارة) أي بما يؤتى من جهة القام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعبر مقبب ^(٢) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع أجزاء سفره وأثناء سيره فلا يجب عليه إذا قدر على قدر ما يركب عقبه بأن يستأجر اثنان بعيرا أو يشترك ملكا فيه فيتقافيا في الركوب فرسحا فرسحا أو يوما فيوما أو منزلا فتمزلا ومن تعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل أنه يعتبر التفكك على الركوب في جميع السفر إلا أن المعتبر في حق كل أحد مالا يفضيه مشقة شديدة فمن كان يستمسك على الراحة لم يعتبر في حقه إلا وجدانه عند الأربعة وإلا فغير وجدان المحمل ونحوه مع الراحة قال ابن الهمام وهذا لأن حال الناس يختلف ضعفا وقوة وجلدا ورقاة فالرفق لا يجب عليه إذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عرفنا ركب مقبب لأنه لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا إلا إذا قدر على شق محمل ومثل هذا يتأتى في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز وجبن دون لحم وطبخ قادر على الزاد بل ربما يهلك مرضا بدوامه ثلاثة أيام إذا كان مترفها معتاد اللحم والأغنية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا إلا إذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الراحة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبز وجبن أو لحم) عطف على

قوله لا يجب عليه القبول لأن شرائط أصل الوجوب لا يجب عليه تحصيلها عند عدمها قاله في البحر الرائق اه حجاب قال العلامة ظاهر سنبل وكذا لا تثبت الاستطاعة بذل غيره الزاد والراحة حتى لا يجب عليه الحج عندنا وعند الشافعي يجب ولو امتنع عن البذل يعبر عليه بعد إحرام المذلول له وقيل لا يعبر والصحيح قولنا لأن الاستطاعة لا تثبت إلا بالملك وهو لا يثبت بالبذل والاباحة لأن المصيح قدرة المنع عن البذل كذا في المحيط وقد نقله في البحر العميق عنه ظانا أن قوله لو امتنع عن البذل الخ مذهب لنا فتنبه أهل المناسك فذكروا الملا رحمه الله في الباب وهو مفرغ على مذهب الإمام الشافعي كما يعلم من عبارته السابقة على أنه مفرغ على خلاف الأصح عند الشافعية غلط فيه شراح الباب غلط عشواء فتنبه له فإنه موضع الزلل اه (١) قوله لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه: أعلم أن الوعد المنجز لا يلزم الوفاء به شرعا إلا في صورة واحدة وهي إذا باعه ماله يباعا بآنا بنين فاقش ثم وعده المشتري بأن يرد له الثمن صح الوعد ولزمه الوفاء به كما في الحثيرة والحامدية وفيما سوى ذلك لا يلزم الوفاء بالوعد المنجز ولو أمر رجلا بأن يؤدي دينه عنه فوعده المأمور بذلك ثم امتنع من تأدية الدين لا يعبر لكن لو علق وعده بحصول شيء أو عدمه لزمه الوفاء بالوعد كما لو قال رجل لآخر بيع هذا الشيء لفلان وإن لم يملك ثمنه فآنا أعطيه لك فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل أداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق لأن المواعيد إذا اكتسبت بصورة التعاقب تكون لازمة اه وانظر تمامه في شرح المجلة (٢) قوله أي بعبر مقبب: يضم الميم اسم مفعول أي ذو القتب وهو

جين (وطيخ) عطف على لحم والواو بمعنى أو ليم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس ضعفا وقوة) علة للحكيم السابقين من تفاوت الراحة والراد ونصب ضعفا وقوة على التميز وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الآفاق ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالمنكس في عدم اشتراط الراحة) أي إذا قدروا على المشي وقيل الراحة شرط مطلقا لأن بين مكة وعرة أربع فراسخ ^(١) وكل أحد لا يقدر على مشي أربع فراسخ ورجلاى ماثيا كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من إطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحة من غير تفرقة بين الأفراد الآفاقية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعليها والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر إذ الحكم السابق مقيد بن قدر وهو القليل النادر ^(٢) والاكثر الأغلب أن كل أحد لا يقدر على المشي ومبنى الأحكام الفقهية على الأمور التالية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في التنايع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفهم وعيالمهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج إلى عودهم لكن قال في فتاوى قاضيه خان والنهاية إن كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان قعيدا ما يملك الزاد والراحة قال ابن الحمام وفيه نظر إلا أن يريد إذا كان يمكنه تكسبه في الطريق وقال ابن العجمي هو محمول على إذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر وقولا أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم أعلم أنه قال الكرمانى وجد أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت إلى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا في نظرنا فالأول وجبنا الحج ما شاعلى من كان داخل كذا الحليفة المشقة زائدة فالمتبر ما ذكره بعض الأصحاب أن حذم كان حوله مكة بمن أن يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الحنيفية المدفوع

كما في التاموس الاكاف الصغير حول السنام قاله الحلبي اه حباب (١) قوله لأن بين مكة وعرة أربع فراسخ : لا يقال الضمير في قوله تعالى من استطاع إليه سبيلا إلى البيت وأهل مكة لهم استطاعة إلى البيت لانا نقول يلزم حيث لا تكون الاستطاعة إلى عرفات وإلى الوطن عند الرجوع شرطا لا حد لوجوب الحج على المستطيع عموما ثم إن صح هذا في حق أهل مكة لا يصح في حق من حوله على أنه يلزم حيث أن لا يشترط الزاد لأهل مكة ولن حولها أيضا كما في النهاية فالوجه إرجاع الضمير إلى الحج واستطاعة السبيل إلى الحج هو الزاد والراحة ذهبا وإياها يلزم اشتراطها في حق الكل بالنص وما ذكروا من المعنى بقولهم لأنه لا يلحقهم مشقة زائدة فأشبه السعى إلى الجمعة فلا حجة به في مقابلة إطلاق النص على أن القياس على السعى إلى الجمعة باطل قطعا بالنظر إلى أهل مكة فضلا عن من داخل المواقيت لظهور أن من المواقيت ما بين مكة تسع مراحل أو عشر كذا الحليفة وإيجاب الحج على أهلها بدون راحة لا يخفى ما فيه من المشقة كذا في الدرر داملا اخون جان وقال العلامة الحصكفي في الدرر المختار عند قول المتن وراحة فشرط القدرة على الحركة والآفاق لا يسكن يستطيع المشي لشبهه بالسعى للجمعة اه قال في رد المحتار أى في عدم اشتراط الراحة فيه اه قال الرافعي في التقرير لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السعى إلى الجمعة إنما يجب على من سمع النداء أو لم يكن بينه وبين المهر مزارع وإن سمع النداء أو فرسخ على اختلاف في ذلك فع اختلاف الروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المكى والساعى إلى الجمعة مع أن بين مكة وعرة تسعة أميال اه سئدى اه وقال العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبصار عند قول صاحب الدرر لشبهه بالسعى بالجمعة هذا التحليل لا يظهر فيمن كان في الحل وكان بينه وبين مكة أقل من مسافة سفر كيومين مع أنه لا يشترط في حقه الراحة فالأولى التحليل بعدم المشقة وأمن الانقطاع ولذا قيد المشي بالاستطاعة بخلاف الآفاق إذا استطاعه لاحتمال حدوث عارض وحصول الانقطاع اللهم إلا أن يقال التشبيه في مجرد السعى القادر عليه لكن يرد عليه الآفاق فالأولى ما ذكرناه اه (٢) قوله وهو القليل النادر : أقول الظاهر أنه لا نادر ولا قليل بل الأكثر الأغلب قادر عليه وقوله كل أحد لا يقدر الخ لا ينفع لأنه يصدق إن كان قادرا أكثر من العاجز ولو كان العاجز واحدا لأنه رفع إيجاب كل قسده أعين من أن لا يقدر عليه أحد

عنها الحرج في القضايا الشرعية وهو المنقول عن جماعة من أكابر الحنفية قضي السراج الواج نائلاً عن الينابيع يجب الحج علي أهل مكة ومن حولها يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واسترط الراحة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دون ذلك فلا يشترط إذا كان قادراً على المشي انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالمذكورات قضي الايضاح وإنما تشترط الراحة في وجوب الحج علي من بعد من مكة فأما أهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم إذا قدروا بغير راحة قال في البحر يحتمل أن يكون البلد مفسراً بثلاثة أيام فافرقها كما قال صاحب الينابيع وغيره وصحبنا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج علي القوي منهم بغير راحة لأنه لا تلحقه مشقة في الأداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليقه بقوله لأنه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه أنه إذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف مال إلى ما فهمه الأكرام من عمومات كلام الأصحاب غير ملتفت إلى تقييدهم في هذا الباب فبصر عن القول الأقرب إلى الصواب بقوله (وتقول بل من كان دون مدة السفر فر كان من مكة علي ثلاثة أيام فصاعداً فهو كالآفاق في حق الراحة) يعني وفي حق الزاد في شرائط الحج بالأولى (وهو اختيار جماعة) أي من ذكرناه واختارناه^(١) (السابع) من شرائط الوجوب الوقت^(٢) وهو أشهر الحج كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فمن فرض فيمن الحج الآية وهي عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسائر خلاف بعض أئمة الأئمة أو وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون قبلها فلا يجب إلا علي القادر فيها أو في وقت خروجه فان ملكه أي المال (قبل الوقت) أي قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفة) أي فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أي وجوباً لأنه لا يلزمه التأهب في الحال (وإن ملكه فيه) أي في الوقت (فليس له صرفة إلا غير الحج فلوصرفه ليسقط الوجوب عنه وهذا تصريح بما علم ضمناً ومنطوق لما عرف مفهومه) لكن إن صرفه علي قصدية إسقاط الحج عنه فكروه^(٣) عند محمد ولا بأس به عندنا يوسف وقال ابن الميام والأولى أن يقال إذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون قبل أشهر الحج بعد المسافة أو قادر أني أشهر الحج إن كانوا يخرجون فيها ولم يسمح حتى اقتصر بقدر ديناً وإن ملك في غيرها وصرفها إلى غيره لأشبهه عليه ثم قال واقتصر في الينابيع علي الأول وما ذكرناه أولى لأن هذا أي ما ذكر في الينابيع يقتضي أنه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جاز له إخراجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع أما إذا جاوزت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه إلى غيره علي قول من يقول بالوجوب بعلي الفور فإن صرفه إلى غيره أتم انتهى والحاصل أن الاسم إنما هو علي القول بالفور وأما علي القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك ثابت بالاتفاق وقال الكرماني

من الأشخاص أو بقدر بعضه دون بعض قليل أو كثير فلم يلزم أغلبية العاجز وسيتقارن في هذه الحقيقة هو عن البحر الزاخر وعن الينابيع أنه لا يشترط الراحة علي من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كان قادراً علي المشي فأما أن القدرة علي المشي فيها دون السفر ليست بنادر حيث ينوا علي الأحكام الفقهية فكيف تكون القدرة علي أربع فراسخ نادراً لا ينبغي عليها الأحكام اه داملأخون جان^(١) قوله عن ذكرناه واختارناه : مثل صاحبي السراج والبحر الزاخر وكلامه يوم أن له رتبة الترتيب والاختيار اه داملأخون جان^(٢) قوله الوقت الخ : فهذا يفيد أن الاستطاعة مقيدة بالوقت وظاهر النص يفيد الإطلاق فلا بد للتقييد من دليل كذا في البلد أقول يمكن الاستدلال علي تقييد الاستطاعة بالوقت بما رجحه من إرجاع الضمير في قوله تعالى إليه إلى الحج والحج له وقت معلوم بالإجماع وقبل الوقت لا يستطيع أحد إلى الحج السبيل قطعاً والله أعلم اه داملأخون جان^(٣) قوله فكروه : لعل الكراهة جاءت من قصد الحيلة وإلا فاعتد محمد الوجوب علي التراخي وسيخرج أنه لا لائم في التراخي فإن قيل إن كلام الشارح في الصرف قبل الوقت فلم يجب لا علي الفور ولا علي التراخي قلت فعل هذا كان علي الشارح أن يعيد كره عند قول المصنف فله

وأما اعتبار القدرة على الخروج إلى الحج عند خروج أهل بلده فإن ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلاة فإنها لا تجب قبل وقتها كما هنا الآن ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده بالتقيد بأشهر الحج في الآية (١) إنما هو بالنسبة إلى أهل القرى ومن حولها وللإشارة بأن الأفضل أن لا يقع الإحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الإحرام شرط خلافا للشافعية من أنه لا يجوز الإحرام قبل الأشهر لكونه ركناً مع الاتفاق على أن سائر أفعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولرأس كافر) أي أصلي أو مرتد (أوبلغ صبي أو أفاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الأماث (قبل الوقت غافوا) أي كل واحد منهم (الموت) أي حطوله بأمارات تدل على نزوله (وهم ومُسرون) أي أغنياء قادرين على أداء الحج بمال أنفسهم (قيل ليس عليهم الإيصاء بالحج) أي لأنهم ما أدركهم الوقت ولا يلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على أن الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أي الإيصاء بناء على أن الوقت إنما هو شرط للأداء لا للوجوب وقد وجب بالإيسار (فإن أوصوا به فعلى الأول) أي على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أي الإيصاء (وصح) أي الإيصاء (على الثاني) أي القول بأن الوقت من شرائط الأداء وفيه أنه لا يلزم من عدم وجوب الإيصاء عدم صحته كما سيأتي بأن تحققه (والخلاف) أي المذكور (منى على أن الوقت شرط الوجوب أو الأداء) كما يبيته قولان أي هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ورجح ابن المهام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب المجموع (٢) صحة الإيصاء إلى الإمام وصاحبه وخلافها إلى زفر معللاً بأنهم كانوا أهلًا للوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهم بأن يجمع عنهم في وقته لعجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيان قلوبلغ الصبي فخرته الوفاة وأوصى بأن يجمع عنه حجة الإسلام جازت وصيته عندنا ويصح لجعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة الإيصاء وعدمها فأتمل فانه موضع زلل وموضع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط الأداء) (٣) وحكمها أنه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائها عليها فإن وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الأداء بنفسه وإن فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقها لا يجب عليه الأداء بنفسه بل إما الإحجاج في الحال وإما الإيصاء به في المال ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فإنها متفق عليها إلا الوقت (٤) منها لكن الخلاف فيه ضعيف جداً ولذا أدرجه المصنف فيها - ثم شرائط هذا النوع خمسة (الأول منها) أي من شرائط الأداء (سلامة البدن عن الأمراض والملل وقيل الصحيح) إنه أي هذا الشرط الأول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الأول) وهو شرط الوجوب حسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح أنه من الثاني) أي من النوع الثاني وهو شرط الأداء على ما صرحه قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن المهام (فعلى الأول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الإحجاج

صره الخ اه داملاخون جان (١) قوله فالتقيد بأشهر الحج في الآية : حيث قال فمن فرض فمن الحج اه داملاخون جان (٢) قوله ونسب صاحب المجموع الخ : عبارة كما في الكبير واعتبرنا أيضاً صبي بلغ وكافر أسلم فانا به قبل وقته قال شارحه وكان لكل منهما استطاعة الحج وبه أي بالحج بهما وقبل وقته أي وقت الحج وقال زفر لا يصح إيصاؤهما لأن الحج لم يكن واجباً عليهما وبعد ما صاراً أهلًا لم يدركا وقت الحج ولنا أنهما كان أهلًا للوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهما بأن يجمع عنهما في وقته لعجزهما عنه فهذا ما في المجموع وشرحه يدل على أن صحة الإيصاء على قول الإمام وصاحبه حيث عبر عن الاختيار بصيغة الجمع فينبغي الاعتدال عليه لأنه متى مختار اه كذا في الحياض (٣) قوله النوع الثاني شرائط الأداء : أعلم أنها على قسمين الأول يعمر الرجال والنساء والثاني خاص بالنساء وقدم المصنف الأول كما ستراده حياض (٤) قوله إلا الوقت منها : أقول وإلا استطاعة كما قد علمت آتفاً لا أن يريد اتفاق الفقهاء فإن المخالف في

ولا الايصاء به (على الأعمى والمقعّد) بصيغة المجهول أى الذى أؤم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أوبعضه (والزمن) بفتح فكسر أى صاحب الرض الزمن^(١) الذى لا يرجى برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر أن مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك^(٢) لظهور المخرج عليهما إن وقع التكليف للحج بأنفسهما ثم رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل الواحدة بالأولى (والمرضى) أى حال مرضه (والمضروب^(٣)) أى الضعيف على مافى القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الراحة ولا يقدر على الاستسك والتبوت عليها إلا بشقة وكلفة عظيمة ولو كانت لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له^(٤) أصلاً قال ابن الهمام فى المشهور عن أبي حنيفة أنه لا يلزمهم الحج قال فى البحر وهذا عند أبي حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال فى ظاهر روايتهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة إنه يجب على هؤلاء إذا ملكوا الزاد والراحة ومؤنة من يرفعهم ويضعمهم ويقودهم إلى المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثالث يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الأداء يجب الحج والاحجاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المبرر عنها بالقول الثانى (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر إذ لا يخفى عن حرج باهر (وتيل فى أموالهم) أى يجب فى أموالهم بالإحجاج فى الحالى الايصاء فى المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة على مافى البدائع من أن الأعمى لا حج عليه بنفسه وإن وجد زادا وراحة وقائدا وإنما يجب فى ماله إذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب عليه أن يخرج نفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة فى الذخيرة والأعمى إذا وجد زادا وراحة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الأداء بنفسه وهل يلزم الإحجاج بالمال؟ فهو على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه كذا ذكره شيخ الإسلام وقال الكرمانى: الأعمى إن وجد قائدا والزمن والمقعّدان وجدّا حاملا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة فى أموالهم دون أبدانهم إن كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن أبي حنيفة قال ابن الهمام إنها الأوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى (فتبين أن الحسن وروائين أحدهما هذه وهى أنه يجب على هؤلاء الإحجاج والأخرى أنه يجب الحج عليهم بأنفسهم وهى رواية شاذة على ما أشار إليه ابن الهمام وأشدّ أهل حقيقة الرام (والخلاف) أى المذكور فممن وجد (الاستطاعة وهو مقدور) أى بالنحو المذكور (أما إن وجدها وهو صحيح) أى سالم (ثم طرأ عليه العتق فلا تعلق) أى اتفاق الروايات أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أى وجوب الحج (عليه) أى فى ماله (فيجب عليه الإحجاج) أى فى الحال أو الايصاء فى المال (الثانى) أى من شرائط الأداء على الأصح (أمن الطريق للنفس والمال) وقد اختلف فيه فمنهم من قال إنه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة ومنهم من قال^(٥) شرط وجوب الأداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والمجمع والكرمانى وصاحب الاستطاعة الأصوليون على ما سبق اهـ (١) قوله أى صاحب المرض الزمن: قال فى المغرب الزمن الذى طال مرضه قال فى تحفة الأخبار وكأنه نحو السل وذات الجنب اهـ جاب (٢) قوله ومقطوع اليدين كذلك: أقول فى مقطوع اليدين الواحدة هل هو كذلك أم لا لعدم المخرج؟ وفى الجوهرة مانعه قوله الأصحاب أى أصحاب اليدين والجزائر حتى لا يجب على المريض والمقعّد والمقطوع اليد والرجل والزمن اهـ كذا فى الجاب (٣) قوله والمضروب بالعين المهملة والضاد المعجمة من المضرب وهو القطع لأنه قطع عن كمال الحركة وقيل بالعين والضاد المهملتين كأنه ضرب على عصبه فانقطعت أعضاؤه عن عملها كذا فى البحر العميق اهـ جاب (٤) قوله لا وجه له: أقول لا فرق بين هذا التردد وبين التفاد بكلمة الوصلة، غاية الأمر أن عدم الوجوب حيث تفقد الأمرين جميعاً تأمل اهـ جاب وقال دأملنا لبس شرسى ما معنى هذا الرد ولا تخالفة بينه وبين كلامه إلا ما يفهم من لو الوصلة المفيدة لعدم الوجوب فى صورة عدم المال بالأولى وهذا لا ينافى التسوية فى أصل عدم الوجوب وفى البحر العميق لا يجب الحج على مقعد ولا زمن ولا مريض مطلقاً أى سواء كان لهم مال أو لا ولا يجب الحج ولا الإحجاج وهو ظاهر لاستقرة فيه اهـ (٥) قوله ومنهم من قال:

الهداية وغيرهم (فمن خاف من ظالم أو عدو أو سبع أو غرق أو غير ذلك) أى غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه أداه الحج) أى بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب^(١)) أى فى الأمن وغيره (برا) وبحرا فإن كان الغالب السلامة يجب) أى عليه أن يودى بنفسه (والا) أى إن كان الغالب القتل والمهلك (فلا) أى فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه الفتوى وفى القنية وعليه الاعتقاد والمراد أنه لا يجب عليه أن يودى بنفسه بل إما أن ينجح غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الأمن وقت خروج أهل بلده) أى إلى زمان عوده (لأما قبله وبعده) على ما ذكره ابن الهمام؛ ثم اعلم أنه قال الكرمانى ولو لم يتمكن من المضى وسلوك الطريق إلا بدفع شيء من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى أنهم قالوا يأثم بدفع ذلك إلى الطلبة ويجوز له أن يرجع من المكان الذى يؤخذ منه المكس والخفارة أى قبل الأخذ منه وفى القنية والمجتبى قال الورى القادر على الحج أن يتتبع منه بسبب المكس الذى يؤخذ من الخفارة وكذا لو كان فى الطريق خفارة وقال غير الورى يجب الحج وإن علم أنه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتقاد وفى المنهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله

القاتل به القاضى أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز أخذ عن عيسى بن أبان عن محمد وعن بكر بن محمد المعنى عن محمد بن سماعة عن محمد بن تقيته عليه الطحاوى وأبو طاهر الديلمى قال الجامع أرخ القارى وفاته سنة ٢٩٧ اثنين وتسعين ومائتين وقال تقيته عليه الطحاوى ولقبه أبو الحسن الكرخى وحضر مجلسه وله كتاب المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضى وكتاب التراضى اهـ ثم ذكر بعض أخباره فى القضاء وتشدده على الأمراء وذكر أيضا أن كنيته أبو حازم بالخاء المعجمة وكذا أرخ ابن الأثير فى الكامل وقال كان موته يتغاد وكان من أفاضل القضاة وذكر ابن الأثير فى جامع الأصول فى ترجمة الطحاوى أن كنيته عبد الحميد أبو حازم بالخاء المعجمة والزاه وأمه أعلم وفى غاية البيان كان قاضيا حنفيا أصله من البصرة وسكن بغداد وكان ثقة ورعا عالما بفنون الحساب والقراض حازقا فى عمل المحاضر والسجلات وقد كان أخذ العلم عن هلال بن يحيى البصرى وولى القضاء بالكوفة وغيرها من القوائد البيهقوى فله قول أبو حازم ودليله أنه صلى الله عليه وسلم فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة حين سئل عنها فلو كان أمن الطريق منها لذكره وإلا لكان تأخيرا لليان عن وقت الحاجة ولأنه مافع عن العبادة ولا تسقط العبادة الواجبة كالقيد من الظالم ودليل القول الآخر وهو رواية ابن نجاش عن الوصول بدونه لا يكون إلا بشقة عظيمة فصار من الاستطاعة وهى شرط الوجوب اهـ من فتح القدير باختصار (١) قوله والعبرة بالغالب إلى آخره: قال فى فتح القدير وما أفتى به أبو بكر الرازى من سقوط الحج عن أهل بغداد وقول أبي بكر الاسكاف لا أقول الحج فريضة فى زماننا قاله فى سنة ست وعشرين وثلاثمائة: وقول الثلجى ليس على أهل خراسان حج منذ كذا وكذا سنة كانت وقت غلبة النوب والخرق وكذا أسقطه بعضهم من حين خرجت القرامطة وهم طائفة من الخوارج كانوا يستحلون قتل المسلمين وأخذ أموالهم وكانوا يغلبون على أماكن ويرصدون للحجاج وقد هجموا فى بعض السنين على الحجيج فى نفس مكة وقتلوا خلقا كثيرا فى نفس الحرم وأخذوا أموالهم ودخل كبرهم بفرسه فى المسجد الحرام ووقعت أمور شنيعة والله الحمد على أن عافى منهم وقد سئل الكرخى عن لا ينجح خوفا منهم فقال ماسدت البادية من الآفات أى لا تحفل عنها كقصة الماء وشدة الجمر وهيجان السموم وهذا إيجاب منه رحمه الله ومحمله أنه رأى الغالب لنفخ شرم عن الحاج ورأى الصغار صدمه فقال لا أرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة اهـ أقول وقد صرح صاحب الكنى فى مسائل شتى كغيره من أصحاب الثون بأن قتل بعض الحجاج عذر فى ترك الحج والله أعلم وقال الحلبي فى تحفة الاختيار على الدر المختار أى فى كل عام أو فى غالب الأعوام وحديث فلا تكون السلامة غالبة أه كذا فى الجلب قال داملا وقوله وهم طائفة من الخوارج: الظاهر أنه سهو من الناسخ وقبح بدل الروافض لانه عد فى المواقف القرامطة من ألقاب الاسماعيلية المندودة من الرافضة وأصلهم طائفة من المجوس والمزدكية والثنية

أن الأثم في مثله على الآخذ لاعلى المعطى^(١) فلا يترك الفرض لمصلحة عاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الحوائج الأصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كإقص عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الأداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الخيس) أي بالفعل (والمتمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج ففي الكفاية والخائف من السلطان كالمرضى لوجود المانع ونقل عن شمس الإسلام أن السلطان ومن بمنه من الأمراء ذوي الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله بني إذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس فذمه دون نفسه لأنه متى خرج من ملكه يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حديقته فتقع فتنة عظيمة تفضي إلى مضرة بليغة لعامة المسلمين في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر أن هذا بالنسبة إلى من تكون ماله ثابتة بالشرائط الشرعية وإلا فوجب عليه خلع نفسه وإقامة من يستحق الخلافة مقامه في أمره إن لم يتفرع عليه فساد عسكره (الرابع) أي من شرائط الأداء في خصوص حق النساء (الحرم الأمين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ مناكها حرام عليه بالتأيد سواء كان بالقرابة أو الرضاة والصلحية بشكاح أو سفاح في الأصح كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب السكره وذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم وإليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الأحوط في الدين وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في هذا أن يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً^(٢) إلّا أن يستند حل مناكها كالنجسي أو يكون فاسقاً ماجناً بما لا يلبى أو صياً^(٣) أو مجنوناً لا يفيق والنساء الصالحات فلا يجوز لهن المسافرة مع هؤلاء وقال حماد بأس للراءة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لملكك والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر لها

وملحده الفلاسقة راموا عند شوكة الإسلام وعجزهم عن معارضة أهل الإسلام لا بالقول ولا بالفعل تأويل الشرائع على وجوه تعود إلى قواعد أسلافهم وراوا اتحاد عقيدة طائفة من المسلمين أركهم عقولا وأضعفهم رأياً وأقلهم للمحالات والتصديق بالأكاذيب وهم الروافض فتحصنوا بالانقسام والتوردة إليهم بالخزن على ما جرى على أهل البيت من الظلم والذل فيمكنهم شتم القدماء الذين قبلوا إليهم الشريعة حتى لا يلتفتوا إليهم فيخلعوا من الدين فإن بقي منهم معتصم بظواهر القرآن والأخبار يوهونهم أن الظواهر غير مرادة ولها بواطن ثم يتمكنوا من إضلال سائر الفرق كذا في تلبس إبليس لابن الجوزي والمواقف وغيره اه وفي زماننا وقته الحمد الأمان في أماكن الحرمين وغيرها أصبح مضرب الأمتال وبطل الإعجاب (١) قوله ان الأثم في مثله في الآخذ لاعلى المعطى : قال العلامة خير الدين الرملي في حاشيته على البحر الرائق أقول إن كان الأثم على الآخذ لكن وجود الضرر العائد على المعطى في ماله صيره عنراً في ترك الحج لا كون الأثم لذلك ولو صح هذا لزم الحج مع تحقق القتل والتب تأمل اه حباب قال المحقق السيد محمد أمين عابدين في حواشي البحر الرائق وأما مقاله الرمل فلا يعني ما فيه إذ القتل والتب المؤدى إلى الهلاك ليس كهذا بلا شبهة تدبر اه (٢) قوله أو كافراً فهم منه أن الكتابي يكون محرماً لبنته المسلمة ومثله في الفتح والبحر وعامة الكتب لكن قال السيد الحموي في حاشية الاشياء إذا لم يكن الفاسق محرماً للنخسة عليها من فسقه فأحرى أن لا يكون الكتابي محرماً لها خشية أن يفتن عن دين الإسلام إذا خلا بها فليتأمل اه كذا في الحجاب وأقر الحموي شبهة الله وأبو السعود اه تقرير الرافعي ولو حجت بغير محرم جاز حجها بالاتفاق كما لو تكلف رجل مسئلة الناس وصح ولكنها تكون عاصية ومعنى قولهم لا يجوز لها أن تنجب بغير محرم لا يجوز لها الخروج إلى الحج وأما الحج فيجوز وإذا سافرت بغير محرم وهي لا تهتد على التزول فللرجل الشاب أن ينزلها ولو بأخذ أعضائها زينة لأجل الضرورة كذا في كنز العباد وإن كان ابن الزوج لا بأس به لأنه محرم لكنه لا يرفعها ولا يضعها لأنه يخاف على أن يقع في قلبه شيء كذا في التيجيس ذكره أبو البقاء في بحره اه داملاخون جان^(٣) قوله أو صياً

أن تخرج وحدها إذا أمنت علي نفسها قال السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب علي المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير محرم قال ابن أمير الحاج والأمر كما قال والأمة والمكاتب والمسدرة وأم الولد ومعتقه البعض يجوز أن السفر بغير محرم والقنوى علي أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم^(١) ولو خصيا وكذا المجبوب الذي جف مازه في الأصح^(٢) (وازوج^(٣) للمرأة^(٤) إذا كانت علي مسافة السفر من مكة) أي وإنما يشترط المحرم أو الزوج إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما لو كان أقل من ذلك^(٥) فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج إلا أن تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون القنوى عليه لقساد الزمان (ولا يجبر) لا يكره (المحرم ولا الزوج علي الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافاً لأبي يوسف في رواية عنه أنه يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي علي المرأة إذا لم يكن لها محرم (أن تزوج بمن ينجب بها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما عن أبي شعيب عن أبي حنيفة أن من لا محرم لها يجب عليها أن تزوج بمن ينجب معها إذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة المحرم أو الزوج) أي إن امتنع من الخروج معها إلا بأن تنفق عليه (قل نعم) أي وجب عليها ذلك إن كان لها غني كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقته علي ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حفص البخاري وفي منسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام براحلته؟ اختلفوا فيه وصحوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين قول من لا يوجب أن المحرم إذا قال لا أخرج إلا بالنفقة وجب عليها النفقة بالإجماع وإذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب

أي مراهما كما صرح بذلك في السراج الوهاج وفي التتوير والمراقب كإلغ قال الرافعي قول المصنف يعني صاحب التتوير والمراقب كإلغ جعله الرحي كسبي لأنه يحتاج إلى من يدفع ولذا كان لأب منه عن حجة الاسلام فكيف يصلح لحمايتها والحيطين والبدائع الذي لم يحتمل لأجرة له لكن ما في الجوهرة موافق لما في الخلاصة البرازية اه سندی كذا في تقرير الرافعي (١) قوله وعبد المرأة ليس بمحرم: لأن تحريم تكاها علي ليس علي التأيد بدليل أنها إذا اعتقه جاز له نكاحها قاله في الجوهرة وقال مالك رحمه الله تعالى هو كالمحرم وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم ولأن الحاجة متحققة لدخوله عليها من غير استئذان ولنا أنه خل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح والحاجة قاهرة لأنه يعمل خارج البيت والمراد بالنص الإمام قال سعيد والحسن وغيرهما لا تنفرنكم سورة النور فإنها في الإناث دون الذكور قاله في الهداية (٢) قوله والزوج: قال في البحر الرائق ولم أر من شرط في الزوج شروط المحرم وينبغي أنه لا فرق لأن الزوج إذا لم يكن مأموماً وكانت صبية أو مجنوناً لم يوجد منه ما هو المقصود كما ذكرناه (٣) قوله للمرأة يجوز كانت المرأة أو شابة أو صبية بلغت حد الشهوة وأما الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة فتسافر بغير محرم كذا في الكبير والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق (٤) قوله أما لو كان أقل من ذلك: يشك عليه ما في الصحيحين لتسافر المرأة يومين إلا يومها زوجها أو ذو محرم منها وأخرجنا عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ أبي داود يريد أن تسافر مسيرة حبان في صحيحه والخامس وقال صحيح علي شرط مسلم والطبراني في معجمه ثلاثة أميال قليل إن الناس يقولون ثلاثة أيام فقال وهو قال المندري ليس في هذه تباين فإنه يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قالها في مواطن مختلفة بحسب الأمثلة ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لأقل الأعداد واليوم الواحد أول الحدوث وأقله اثنتان أول الكثير وأقله الثلاث أول الجمع فكانه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر مع غير محرم فكيف بما زاد وأما قوله أنه نبي يمنع الخروج أقل كل عدد علي منع خروجها عن البلد مطلقاً إلا بمحرم أو زوج وقد صرح بالمنع مطلقاً إن حل السفر علي

اتى وهو تفصيل حسن وأما إذا حج الزوج (١) معها فلها نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء ثم اختلفوا أن المحرم أو الزوج شرط الوجوب أو الأداء كما اختلفوا في أمن الطريق فصح قاضيخان وغيره أنه من شرائط الأداء وصح صاحب البدائع والسروجبى أنه من شرائط الوجوب وثمرة الخلاف (٢) مشهورة وصنع المصنف يشعر بأنه من شرائط الأداء على الأرجح (٣) (والحق) أى المشكل (كالاتى) أى في الأحكام المختصة بالنساء فيشترط في حقها ما يشترط في حق المرأة احتياطاً (الخامس) أى من شرائط الأداء وقيل من شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) (٤) أى من طلاق بائن أو رجعى أو وفاة أو فسخ (فلو كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لايجب عليها) أى الحج كما في شرح المجمع لابن فرشت وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء وهو الأظهر في حكم القضاء ثم إن سافر بها فطلقها ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (٥) ثم اعلم أن شرائط هذا النوع) أى النوع الثاني (كلها تختلف فيها) أى كما يثناه في محالها (فصح بعضهم أنها شرائط الوجوب وصح آخرون أنها شرائط الأداء ومنهم من فرق لجعل بعضها من القسم الأول وبعضها من القسم الثاني وثمرة الخلاف تظهر في الرخصة إذا شارف الموت) أى قاربه بغير سن أو يضعف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أى على من وجدت فيه (الرخصة بالاحجاج ومن جعلها شرائط الأداء يوجب عليه الرخصة

النزوى في الصحيحين لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم والسفر لمة ينطلق على ما دون ذلك وقد روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهية الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم ثم إذا كان المذهب لراحة خروجها مادون الثلاثة بغير محرم فليس الزوج سنها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا لم تجد محرماً ففتح القدر (١) قوله وأما إذا حج الزوج معها فلها النفقة : قال في الكبير واعلم أن المرأة إذا حجت هل يجب على الزوج نفقتها؟ هذه المسئلة على وجهه فإن حجت حجة الاسلام بلا محرم ولا زوج فلا نفقة لها وإن حجت مع محرم دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعاً إذا كان قبل الثالثة وإن كانت انتقلت إلى منزل الزوج ثم حجت بمحرم دون الزوج فقال أبو يوسف فلها النفقة وقال محمد لا نفقة لها قال في السراج الوهاج وهو الأظهر وعلى قول أبي يوسف يفرض لها نفقة الإقامة لا السفر وأما زيادة المؤونة التي تحتاج إليها المرأة في السفر من الكراء ونحوه فهي عليها لا عليه قاله في البدائع وإن أقامت بمكة بعد الحج إقامة لا تحتاج إليها سقطت نفقتها وإن طلبت نفقة ثلاثة أشهر قدر الثعالب والجره لم يكن على الزوج ذلك ولكن يعطيها نفقة شهر واحد لأنه يفرض شهر فشهري وفي موضع ولو أرادت الحج قال أبو يوسف هذا على وجهين إن لم يكن دخل بها فلا نفقة لها وإن دخل بها فلها النفقة على قدر السفر في البلد الذي هم فيه مقيمات وليس عليه أسعار مكة والطريق اه وأما إذا حج الزوج معها فلها النفقة بالإجماع نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء ، وفي السراج الوهاج وأما إذا حجت الطلوع فلا نفقة لها إجماعاً كذا في تقرير الشيخ عبدالحق (٢) قوله وثمرة الخلاف : قال في الكبير وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الرخصة إذا ماتت قبل وجود المحرم فن قال ذلك شرط الوجوب قال لا يجب الإيصاء ومن قال بأنها شرط الأداء قال يجب اه والله أعلم اه تقرير الشيخ عبدالحق (٣) قوله على الأرجح : وهو الذى رجحه في الفتع واختاره كثير من المشايخ اه جواب (٤) قوله العدة : وإن حجت وهي في العدة جاز حجها وكانت عاصية اه من البحر العميق كذا في داملأ آخون جان (٥) قوله ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير : عبارته حتى لو كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لايجب عليها الحج كذا في شرح المجمع لابن فرشت ثم عدم العدة شرط الوجوب أو الأداء ذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء عبارة الشارح تفسير إلى أنه شرط الوجوب ويحتمل أن يكون على حسب الاختلاف في أمن الطريق فإن حجت وهي في العدة جاز حجها وكانت عاصية وإن سافر بها ثم طلقها فإن كان رجعيًا تبعت زوجها رجوع أو مضى ولم تفرقه والأفضل أن يراجحها وإن كان باتناً أو مات عنها فإن كان إلى منزلها أقل من مدة السفر وإلى مكة مدة سفر فإنه يجب أن تعود إلى منزلها وإن كانت إلى مكة أقل مضت إلى مكة وإن كان من

به) أى بالإحجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم أنه قيل يشترط أيضاً ^(١) أن يكون الحاج متمكناً من أداء المكتوبات على الوجه القروض فى الأوقات قال الكرمانى لأنه لا يليق بالحكمة بإيجاب فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا لو وصل محرم إلى عرفات وبقى من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب إلى الموقف فاته العشاء وإن صلى العشاء فاته الوقوف فقيل يصلى العشاء ويصير فى حق الحج قائماً للأداء وعاملاً للقضاء وهو الظاهر ^(٢) وقيل يدرك الوقوف ^(٣) وبقضى العشاء فإن فى فوت الوقوف جرماً عظيماً وتكلفاً جسيماً ويؤيد الأول أيضاً ما قال ابن الحاج المالكي لوضع صلاة وأخرجها عن وقتها لأجل فريضة الحج لا يجوز إجماعاً قال وقد قال علياً نافي المكلف إذا علم أنه فقرته صلاة واحدة إذا خرج إلى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزا فى هذا الزمان غزوة واحدة فقواته صلاة عن وقتها يحتاج إلى مائة غزوة لتكفر كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فإنه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز فى غيرها حال الأمن بها ولما فاته صلى الله عليه وسلم صلاة فى غزوة الخندق لأجل اشتغاله بأمر الكفار قال شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يوتهم وقيومهم ناراً وعن أبي بكر الوائلي ^(٤) أنه خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام فلما سار مرحلة قال لأصحابه ردوني فأتى ارتكبت سبعمائة كبيرة فى مرحلة واحدة فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاسمال الدنيا والآخرة كبراً مضمونة صوفية فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين الأحرار وإلا فارتكبت سبعمائة فى مرحلة واحدة من الحالات العادية من آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من أفراد المشايخ الأعيان ثم رأيت فى حاشية المتن أن المراد به ترك أداء الصلاة مع الجماعة لما فى الحديث من ترك

الجانبين أقل من مدة السفر فهى بالخيار إن شئت مضت وإن شئت رجعت إلى منزلها سواء كانت فى المصر أو غيره وسواء كان معها محرم أو لا إلا أن الرجوع أولى وإن كان من الجانبين مدة سفر فإن كانت فى المصر فليس لها أن تخرج بغير محرم باختلاف وإن كان ذلك فى مفازة أو قرية لتأمن على نفسها وما لها فلها أن تمضى إلى موضع الأمن ثم لا تخرج منه حتى تغشى عنها وفيمنكس القارصى وإن كان كل واحد من الطرفين فى سفر فإن كانت فى المفازة مضت إن شئت أو رجعت بمحرم أو غير محرم والرجوع أولى ولا يعتبر ما فى الميمنة أو الميسرة من الأمصار والقرى وإنما المستبر ما فى الطريق الذى بين يديها حتى أنه إذا كان فى البين أو الشمال بلد أقل من مسيرة السفر لم يكن عليها أن تعدل عن الطريق إليه انتهى والله أعلم اهـ تقرير الشيخ عبدالحق ^(١) قوله يشترط أيضاً الخ : قال المصنف فى الكبير ومن الشرائط إمكان السير وهو أن يبق وقت يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السير المعتاد فإن احتاج إلى أن يقطع كل يوم أو فى بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اهـ كذا فى الحجاب ^(٢) قوله وهو الظاهر : قال العفيف فى شرحه لأن الصلاة فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فإنه لا جرم فيه إذا كان عن عذر ويمكن تداركه أداء فإن وقت الحج متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع به اهـ حباب ^(٣) قوله وقيل يدرك الوقوف الخ : ذكره صاحب السراج الوهاج نظراً إلى دفع المخرج فإن قضاء العشاء أمر سريع التدارك بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحلل بأفعال العمرة وقضائه فى العام التالى وربما لا يكون له قدرة المجاورة بمكة أو عزم القدرة على الرجوع إليها من بلده ولذا قال صاحب التختة يصلى القرض ماشياً مومياً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً قال الشيخ رحمه الله فى المنسك الكبير فى قول صاحب التختة وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه اهـ حباب أقول سيذكر الشارح ربه الله تعالى هذه المسئلة فى أحكام المزدلفة اهـ ^(٤) قوله وعن أبي بكر الزواق : هو محمد بن عمرو الترمذى أقام ببلغ وصحب أحمد بن حنبل وخفريه وله تصانيف فى الرياضات وفى طبقات القمى أحمد بن علي الزواق ذكره أبو الفرج محمد بن إسحاق فى جملة أصحابنا بعد أن ذكر الكرخى فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوى وذكر فى التفتة أنه خرج النخ ردالختار كذا فى

أداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سيئة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والمهدة في رواية الحديثين على نافلة ولا شك أن تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزراً من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة . ثم كبر من الرجال والنساء يصلون فوق المذابة من غير الأعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الذابة جوحاً لا يقدر على نزولها وركوبها إلا بمعين وليس بحضوره معين وأما ما توهمه العامة من أن الحائض لم يرضوا بذلك فهذا من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فإنه يجب عليهم أن يشترطوا معهم أنه يتعين أيضاً بلا شرط لهم فإنه من الأمور الضرورية من الأحوال الآخوية فلا عذر لأحد في ترك شيء منها ولا إياه عنها

(فصل في موانع وجوب الحج وأعداء سقوطه^(١)) أى عن الأداء بنفسه (فنها) أى من الموانع (الصبا) أى كونه صبياً أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أى ولو بنوع منه (والجنون) أى المطلق (والعته) بفتحين أى نوع من الجنون (والموت) أى قبل إدراك الوقت (والكفر) أى بأناؤه وكذا الفقر على ما مرح به في الكبر وهذه الأشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقاً ولهذا غير العبارة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر^(٢) (وسلامة البدن) أى وعدم صحته (والحرم) أى وعدم المحرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أى المنع بأناؤه (وأخذ الخفنة) بفتح الخاء المعجمة وينتج أى أجرة أمن الطريق (والمكس) أى الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أى في أن وجود هذه الأشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الأداء وهو الأرجح (ولا يسقط) أى وجوب الحج (بهلاك المال) أى بضياعه وكذا بالاستهلاك إذا تعلق به الوجوب (وقوت القدرة) أى بعد تحققها (اتفاقاً) أى بين علمائنا فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه أو يبعث غيره أو يوصى به (التوسع الثالث شرائط صحة الأداء) وهى تسعة (وهى الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لأنه من شروط صحة الحج كالطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعى ونحو ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وأمثالهما فى أوقاتها (والمكان) أى باعتبار الوقوف والرمى والحلق والذبح ونحوها (والتمييز)^(٣) أدبين ماله وعليه ويصح عن غير المميزين (والمقل) لكن يصح عن غير العاقل نيابة أيضاً فى أشياء (وبمباشرة الأفعال) أى من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (إلا لعذر) أى فى بعض الأفعال^(٤) (وعدم الجماع) أى بعد الإحرام قبل الوقوف (والإداء) أى أداء الحج (من عام الاحرام) أى من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أى الحج (من كافر) أى لا قرناً ولا نفلاً (ولا بلا إحرام) أى أصلاً (ولا يجوز أفعاله) أى شيء منها (نحو الطواف) أى طواف القدوم (والسعى) أى سعى الحج (قبل شهره) يعنى بخلاف الاحرام فإنه يصح قبلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا فى يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أى بعدم يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (إلا لضرورة الاشتباه) كإسائى يأنه هو استثناء من الحكم الثانى (ولا يصح طواف الزيارة)

داملاً أخون جان أقول وكذلك ذكر العلامة الحافظ الشيخ عبدالقادر القزوينى فى الجواهر المحيطة اه (١) قوله فصل فى موانع الحج وأعداء سقوطه : أقول مانعه ومسقطه قد شرط من شرائط الوجوب السبعة كما هو ظاهر لمن تأمل اه حباب (٢) قوله ومنه البحر : هذا يخالف لما مر من أن العبارة بالغالب برأ وبجراً وقد قال الشارح هناك قاله أبو الليث وعليه الفتوى اه داملاً أخون جان (٣) قوله والتمييز : وحده أن يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ويدرك مقاصد الكلام ونحو ذلك ولا يضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف القائلات قاله الشارح رحمه الله وقال ابن أمير الحاج واعلم أن مقتضى القياس أن يكون التمييز والعقل من شروط الصحة أيضاً لكن ثبت فى صحيح مسلم وغيره أن امرأة رقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صبياً وقالت ألهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر فاستدل مشايخنا بهذا الحديث على صحة حج الصبي فى حق التلوع وقاسوا عليه المجنون وقالوا يحرم عنهما من كان أقرب إليهما من أقربيه وذوى أرحامه اه حباب (٤) قوله أى فى بعض الأفعال : كالغنى عليه يحرم عنه رقيقته والمريض يرى عنه رقيقته والصبي الغير المميز والمجنون يتوب عنهما ولهما فى نية الطواف قاله الشارح اه حباب وقال داملاً قوله وبض

وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أى ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب إتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافاً لغيره (والمكان المسجد) أى ولو سطحه للطواف والمسعى للسعى (وعرفات) أى للوقوف (ومزدلفة) أى للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أى لرى الجمار (والحرم) أى للذبح (فلا يصح شيء من أفعاله) أى من أعمال الحج ركناً أو واجباً أو سنة (فى غير ما اختص به) أى من أما كتبها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أى ولو كان يجب عليه إتمامه وقضاؤه (ولا أدأؤه) أى لا يصح أداء الحج (بأحرام الغائت) أى للحج بأن فاته الوقوف (فى الثانية) أى فى السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال العمرة لذلك الأحرام ويتحل منه ثم فى العام المقبل يأتي بأحرام جديد لحجه (وأما غير المبيت) أى من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أى مباشرة الأحرام والطواف بما يحتاج إلى نية لكن يصح منه ما لا تعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون وتصح) أى المباشرة (من وليهما)^(١) أى بأن ينوي عنهما وينوب عنهما فيما يجزا عن مباشرته كالسعى والرمى وكذا فيما لا يصح لهما مباشرته كالطواف ثم إنهما لا يؤاخذان بترك الواجبات وارتكاب المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع) (شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط لصحة وقوعه عن الفرض والنفل أيضاً كما سبق (وبجأؤه) أى بجاء الاسلام (إلى الموت) أى إلى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والعقل) فإن المجنون وإن صح مباشرة وليه عنه فإنه يصير فقلاً لا فرضاً ، نعم لو كان حال الأحرام مقيفاً يعقل النية والتلبية وأتى بهما ثم أوقفه وليه وبأمر عنه سائر أموره صح حجه فرضاً إلا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى بنفسه^(٢) (والحرية والبلوغ) فإن المملوك والصغير إذا حجا بغير حجتهما فقلاً (والأداء بنفسه إن قدر) أى على الأداء بنفسه بأن يكون صحيحاً قوياً أمر غيره بأن يحج عنه لا يجزئ عنه عن الفرض (وأما إذا كان هناك مانع من الأداء بنفسه بأن يكون مريضاً أو مجوساً ونحوهما فإنه إذا حج غيره ضح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر إلى الموت وأما إذا لم يقدر على الأداء بنفسه كالمنفى عليه لكن أحرم عنه قضاؤه ووقف فإنه يصح حجه فرضاً وكالاعمى والمقعّد والمفلوج ونحو ذلك فإنه إذا تكلف وحج بغيره (وعدم نية النفل) أى فى إحرام حجه فإنه إذا نوى فقلاً سواء كان غنياً أو فقيراً فإنه يقع فقلاً خلافاً للشافعى وأمانية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن الفرض بمطالبة الحج (والإفساد) أى وعدم إفساده بالجامع قبل الوقوف (وعدم النية عن الغير) أى بالنسبة إلى المأمور^(٣) (وإلا فهو يقع عن فرض الأمر بشروطه) فلا يقع حج الكافر عن الفرض ولا عن النفل

الأفعال أى كالوقوفين والرمى اهـ (١) قوله وتصح من وليهما : قال فى البحر الرائق معترضاً على قولهم إن حج المجنون فإن أفاق وجدد الإحرام أجزاءً عن الفرض وإلا فلا أن حج المجنون لا يتصور منه الإحرام بنفسه وصحته من وليه تحتاج إلى نقل اهـ وأجاب فى التبر بأن معنى قولهم حج أى شرع فيه صورة بأن أتى بإحرامه وإن لم يعتبر وبأن مقتضى صحة إحرام الولي من الصبي الذى لا يعقل صحته عن المجنون بجامع عدم العقل فى كل اهـ قال السيد أحمد الحموى فى شرح الكنى بعد نقله وفيه تأمل فإن مراد صاحب البحر نقل عن الأئمة لاقياس المجنون على الصبي اهـ حباب قال الشيخ عبد الحق فى تقريره وفى الذخيرة قال فى الأصل وكل جواب عرفته فى الصبي يحرم عنه الأب فهو الجواب فى المجنون اهـ وفى الواجبة قيل الإحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرى الجار لأن إحرام الأب عنهما وهما عاجزان كإحرامهما بنفسهما اهـ وفى شرح المقدسى عن البحر العميق لاجع على مجنون مسلم ولا يصح منه إذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اهـ فهذه النقول صريحة فى أن المجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه اندفع ما فى البحر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ عبد الحق وقوله وفى الذخيرة الخ مأخوذ من رد المحتار (٢) قوله فيؤدى بنفسه : أى لتوقف الطواف على نية أصل الطواف لاعل وصفه اهـ داملاخون جان (٣) أى قوله بالنسبة إلى المأمور : يعنى إذا حج المأمور عن الأمر ونوى الحج عن الأمر لا يقع عن

(إذا أسلم) إذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر (ولا المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النفل لبطان كل منهما (إذا ارتد بعد الحج وإن تاب) أي عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف النفل لما تقدم (وإن أفاق) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعده) أي بعد أدائه حجه (ولا بأداء الفير) أي كالرفيق مأمورا ولا للغمي عليه (قبل العذر) أي قبل حصول الإغماء والزمانة والمعنى وكل مانع من الأداء فإنه لا يقع حيث يد عن الفرض بل يقع نقلا إذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر إلا أن العذر ما استمر وارتفع فإنه ينقلب نقلا (ولا بنية النفل) أي ولا يقع الفرض بنية النفل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الفير) أي ولا يقع الفرض بنية عن الفير فإنه إذا حج عن الفير بأمر منه أو ببدونه ونواه عنه نقلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الفير يقع عن الأمر أو المأمور فإنه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه إنباء^(١) إلى أن المأمور يجوز أن يحج عن الفير مع أنه لم يحج عن نفسه إلا أنه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابة عن غيره (أو مع الفساد) أي لا يقع الحج عن الفرض إذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساده بالجامع قبل الوقوف (فهؤلاء) أي المجنون والصبي والعبد ومن يعدم (لوحجوا ولو بعد الاستطاعة) أي في الصورة لأن العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب عليهما (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أي إن استمرت استطاعتهم أو تبعدت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيق وهو من ليس له مال (ومن يمناه) أي كثر له مال لكنه مستغرق بالدين أو محقوق المسلمين كالظلمة من الأمراء والسلاطين (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في إحرام حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نقلا أو نذرا (حتى لو استثنى) أي صار غنيا بمحصل المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أي في المال خلافا للإمام أحمد^(٢) فإنه قال إذا حج بمال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وأن حجه مردود عليه

(فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج) أي بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ما سيحكي من الشروط في بابه (وهو) كل من قدر على شرائط الوجوب الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فقله) الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا (أي أم لم يقدر على شرائط الأداء) لكن إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فقله الإحجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فإنه يمتنع في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب

فرض المأمور وعليه حجة الإسلام بشرطه إن لم يحج أولا سواء قلنا يقع الحج عن الأمر كما هو ظاهر المذهب أو عن المأمور نقلا كما روي عن محمد على ما يأتي في باب الحج عن الفير لكن لم يظهر في وجه إدخال المأمور والأمر ههنا ولا وجه دخول وقوع الحج عن فرض الأمر حيث لم تقع منه نية لا عن نفسه ولا عن غيره إلا أن يقال إنه جعل كلام المصنف بأن المراد وقوع حج ما عن فرض ما يحمل اللام في قوله الحج وفي قوله عن الفرض على الجنس أو العهد الذهني حاصله أنه لو نوى أحد الفير لا يقع عن جنس الفرض أو لا يقع ؟ فرد من فرض الحج ورد عليه بأنه يقع عن فرض الأمر فقال في جوابه بأنه لا يقع حج المأمور عن فرض المأمور يعني اللام للعهد الخارجي إلا أن يقال مراده في صورة انتفاء هذا الشرط أي إن نوى عن أحد وهو أعم من أنه أمره به أو لا ؟ ففي صورة نيته عنه بأمره يقع عن الأمر بشرطه اه داملا خون جان (١) قوله وفيه إنباء : بقى إذا لم يقع عن فرض المأمور علم أنه لم يوجب حج الفرض اه داملا خون جان (٢) قوله بخلافه للإمام أحمد التبع : لا يخفى عدم ملائمة لما قبله فان الكلام فيمن حج حال فقره لا فيمن حج بمال حرام اه حجاب وقال داملا لم يسبق ذكر الحج المال الحرام ولعله سقط شيء من العبارة اه

(فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ماوجب الحج عليه والإيصاء شرط تحقق وجوب الآداء. فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه الإحجاج لما ذكره فلا مفهوم لقوله فلا يجب عليه الإيصاء. ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق (فصل) وإذا وجدت الشروط أي شروط وجوب الحج وأداته ووجب (فالوجوب على الفور) ^(١) أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الرازيين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيخان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحد في الأظهر والمأزني من الشافعية (فيقدمه غائف العزوبة) أي من العنت (على الزوج) لحق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن سنة الإمكان) أي أول في الإمكان وهذا طريق إمام الهندي أبي منصور المازني في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحمل على الفور لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التبيين أن المزداد منه الفور أو التراخي بل يعتقد مبهماً إن ما أراد الله به من الفور أو التراخي فهو حتى خلافاً للشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ^(٢) ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحد فلا يأثم عندم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بعد الإمكان ظهر أنه كان آثماً وثمرة الخلاف ^(٣) كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى افتقر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج راكباً أو ماشياً (تقرر) أي وجوب الحج (فيذمت) أي ديناً (ولا يسقط عنه بالفقر) أي بمجذبه (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلك) وكذا الحكم إذا عجز له مانع من الآداء بنفسه كوجوب عليه الحج وهو يصير ثم عي ونحو ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج مالم يحجوا أو أحجوا (وله) أي يجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن عجزه أنه إن مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثماً إذا كان من يتيه قضاء الذين إذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستقراض وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا ينلو عن أشكال فإن تحمل حقوق الله ^(٤) أخف من

(١) قوله على الفور: وهو الإتيان به في أول أوقات الإمكان من فارت القدرة غلت استعير للسرعة ثم أطلق على الحال التي لا تراخي فيها مجازاً مرسلًا قاله في التره حياض (قوله من العنت) أي الوقوع في الزنا بعد الحق (٢) قوله وهو قول محمدنا: قال في البحر الرائق لأن الأمر إنما هو لطلب المأمور به ولا دلالة له على الفور ولا على التراخي ولأنه عليه الصلاة والسلام حج سنة عشر وفرضية الحج كانت سنة تسع فبعث أبا بكر لحج بالناس فيها ولم يحج هو إلى القابلة وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فقالا الاحتياط في تعيين أول سنة الإمكان لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فتأخيره بعد التمكن في وقته تعريض له على الفوات فلا يجوز وهذا حصل الجواب عن تأخيره عليه الصلاة والسلام إذا لا يتحقق في حقه تعريض الفوات وهو الموجب للفور لأنه كان يعلم أنه يعيش حتى يحج ويعلم الناس مناسكهم تكبيلاً للتبليغ اه حياض أقول قد تم تحقيق ذلك فتذكر ذلك (٣) قوله وثمرة الخلاف الخ: قال العلامة ابن نجيم في بحر وثمره الخلاف فظهر فيها إذا أخره في الصحيح يأثم ويصير فاسقاً مردود الشهادة وعلى قول محمد لا وينبغي أن لا يصير فاسقاً من أول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد أن يتولى عليه سنون فإن التأخير في هذه الحالة صغيرة لأنه مكروه تحرماً ولا يصير فاسقاً بارتكابها مرة بل لا بد من الإصرار عليها وإذا حج في آخر عمره أو ترفع الأثم اتفاقاً قال الشارح ولو مات ولم يحج آثم بالإجماع ولا ينبغي ما فيه فإن المشايخ اختلفوا على قول محمد قبل يأثم مطلقاً وقيل إن غاف الفوات بأن ظهرت له مخايل الموت في قلبه فأخره حتى مات آثم وإن جاء الموت لم يأثم وينبغي اعتناء القول الأول وتضعيف الثاني لأنه حينئذ يفوت القول بفرضية الحج لأن فائدتها الإثم عند عدم الفعل سواء كان مضيقاً أو موسعاً اللهم إلا أن يقال فائدتها وجوب الإيصاء عليه قبل موته فإذا لم يوص يأثم لترك هذا الواجب لا لترك الحج اه قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته عقب قوله وينبغي أن لا يصير فاسقاً من أول سنة أقول ولا يلزم من عدم صيرورته فاسقاً عدم وجوب التبرع عليه فإنهم صرحوا به في الخطبة على خطبة القبر والسوم على سوم غيره وهو مكروه كراهة تنهي وإن التبرع لا يختص بالكثير اه حياض (٤) قوله فإن تحمل حقوق الله الخ: أوجب بأنه إنما يؤخذ بحق العبد إذا أخذه

تقل حول حقوق العباد (وإن وجد مالا وعليه حج وزكاة) الأولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك لأنهم ما اعتبروا في الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصروا على دين العباد وكان مقتضى الظاهر أن يصرف المال إلى مصارف الزكاة أولا لتلقه في ذمته سابقا لكنهم أوجروا عليه الحج وتركوا في ذمته الزكاة جزأ لما صدر عنه من التأخير (قيل إلا أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أى من التقود والسواهم (فيصرف إليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزائن الأكل من عليه زكاة ماله ألف وحج وفيه ألف يصرفها إلى الزكاة إلا أن تكون تلك الآلاف من غير مال الزكاة فتصرف إلى الحج إن أصابها في أو أن الحج أما إذا أصابها في غير أو أنه فتصرف إلى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دين) أى للعباد (لا وفاء له) أى وليس لأحد أن يمتعه عن الذهاب إلى الحج إذا ثبت إفلاسه (وإن كان في ماله وفاء بالدين) أى لكه أو بعضه (يقضى الدين) أى أولا بطريق الوجوب إذا كان معجلا فقله في الكبير الأفضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محمول على دينه مؤجلا

(باب فرائض الحج)

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرهما كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسنته) أى المؤكدة (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الحجة في فصل على حدة

(فصل في فرائض : النية) أى نية الحج بالقلب واقرارها باللسان أحب (والتلبية أو ما يقوم مقامها) أى من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق ^(١) (وهذا) أى ما ذكر من التبة والتلبية ^(٢) (هو الإحرام) وهو شرط للحج ^(٣) من وجه ولذا يجوز قبل الوقت وركبته من وجه ولذا لو أحرم ^(٤) صلى فبلغ فإن جدد إحرامه للفرض وقع عنه ^(٥) ولا فلا وبما بدل أيضا على ركنيته اعتبار نية فإن الشروط لا تحتاج إلى النية كما في شروط الصلاة إلا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف برفة) أى في وقته ولوساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى في محله وهما ركنان ^(٦) للحج وأما ما قيل من أن طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم نحو يجب الزكاة لما صرح به في البدائع وغيره أن الأمة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونية) أى نية الطواف ولو على

غير حاجة شرعية أما إذا أخذها ومن نية الخلاص ومات قبل الأداء لا يؤاخذ به ويومض الله صاحب الحق بدل حقه اه حجاب (١) قوله أو تقليد البدنة مع السوق : هذا في الحج قال في الشربلالية أقول وينبغي أن يكون كذلك لو أراد العمرة ولم أره اه كذا في الحجاب (٢) قوله أى ما ذكر من التبة والتلبية : أى لا ما يتوهمه العوام من الأزار والرداء اه داملا اخون جان (٣) قوله وهو شرط للحج : أى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند الأئمة الثلاثة هو ركن اه حجاب (٤) قوله ولذا لو أحرم الحج : ولذا أيضا لو استدام قامت الحج الإحرام إلى عام قابل ونفى به الحج لم يجر كما في الكبير والله أعلم اه حجاب (٥) قوله وقع عنه : لأن إحرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا لو أحصر الصبي وتحلل لادم عليه ولا قضاء ولاجزاء عليه لا ركنات المحظورات فتح كذا في داملا اخون جان (٦) قوله وهما ركنان : إلا أن الوقوف أقوى من الطواف لأنه يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد به قبل الطواف ولأنه يؤدي في حال قيام الإحرام من كل وجه والطواف يؤدي في حال قيامه من وجه كذا أفاده في الكبير ويشكل عليه ما قاله إن المأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف بوقوفه قبل طواف الزيارة فإنه يكون مجزأ بخلاف ما إذا رجع قبله فإنه لا وجود للحج إلا بوجود ركنيه ولم يوجد فينتهي أن لا يجزى الأمر سواء مات المأمور أو رجع بمرح قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى برسئله وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه والله أعلم تقرير عبد الحق أقول هو مأخوذ من رد المختار قال وأما الحاج عن نفسه فستذكر عن الباب أنه إذا

وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف^(١) فلا تعد من فرائض الحج هذه التية الاعلى طريق التبعية وكذا قوله (قيل وابتدأوه من الحجر الأسود) فإنه عنه بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سنته والمعتد^(٢) أنه من واجباته لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام أولاً ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركز (في وقته) أى من الوقوف بعد زوال يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده إلى آخر العمر (ومكانه) أى من ارض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وإنما قال الحق لأن الفرض عمل محتم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لأنه مفسد له ثم قال (وحكم الفرائض أنه لا يصح الحج إلا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحدا منها) لا يصح أدائه فقوله (لا يجزى بدم) - سهو من القلم^(٣) لأن الحج إذا لم يصح كيف يقال^(٤) أنه يجزى أو لا يجزى وإنما الجبر من أحكام الواجبات كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بالأعذار (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقي عليه شيء منها) أى من فرائض الحج فإنه إن فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بأفعال العمرة فيتحلل منه وإن تحقق الوقوف فبقى إحرامه في حق النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وإن كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحل.

(فصل في واجباته : الاحرام من الميقات^(٥)) أى لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه^(٦) (والسعى بين المروتين^(٧)) أى بين الصفا والمروة ففيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبدء بالصفا) وقد ذكر في البدائع والوجيز

أوصى بإتمام الحج بدنة تأكل اه (١) قوله وهي من شروط صحة الطواف : ولذا أسقطه في الكبير مع مايليه اه حباب وقال داملا ند قال إن الفرائض شاملة للشروط وشرط الجزء شرط للكل فاعله أراد هذا بقوله لإعلى طريق التبعية لكن يرد عليه أنها لو كانت شرط صحة الطواف لزم من انتفاء التية انتفاء صحة الطواف وانتفاء صحة الجزء يستلزم انتفاء صحة الكل فلزم كونه من فرائض الحج اه (٢) قوله والمعتد : أى من حيث الدراية كما قال الحق في الفتح والإفاخر جمع في الرواية أنه سنة كما يأتي اه حباب (٣) قوله سهو من القلم : نسبة الشارح هذا إلى قلم الشيخ عما لا ينبغي لأنه إنما قال ذلك لدفع تورم أن من ترك واحداً من الفرائض المذكورة هل يجزى ذلك المروك بدم أولاً ؟ فدفع تورمه بقوله ولا يجزى بدم فيحمل قول الشيخ على هذا فإنه جليل وباعه طويل وإن كان مذكراً الشارح رحمه الله موجهاً إلا أن الحمل على ما ذكرناه أولى اه حباب (٤) قوله كيف يقال الخ : أقول العالم بما ذكر ليس بكثير فكلام المصنف بالنسبة إلى من لا يعرف هذا الفرق اه داملا أخون جان (٥) قوله من الميقات : أى ميقات ذلك الشخص كأحد الميقات الخمسة بالنسبة إلى الأفاقي ودخلها بالنسبة للحلي والحرم بالنسبة للسكي اه حباب (٦) قوله بشرطه : وهو الأمن من ارتكاب المحظورات لما روى أن ابن مسعود رضى الله عنه أحرم من الشام وإن عمر أحرم من بيت المقدس ومنع بعضهم تقديمه كما يدل عليه قول البخارى في صحيحه باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذى الحليفة قال شارحه التسطاني لأنه لم ينقل عن أحد ممن جع مع النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم قبلها والظاهر أن المصنف كان يرى المنع من الإحرام قبل الميقات اه كذا في الحجاب وقوله إن المصنف يعنى به الإمام البخارى اه (٧) قوله والسعى بين المروتين : فإنه واجب لقوله عليه الصلاة والسلام اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى قاله حين كان يطوف بين الصفا والمروة وبثله لا يثبت الركن لأنه إنما يثبت عندنا بدليل مقطوع به وجميع السبعة واجب لا الأكثر فقط فإنهم قالوا لو ترك الأكثر لزمه دم وإن ترك الأقل لزمه صدقة فدل على وجوب الكل إذ لو كان الواجب الأكثر لم يلزم في الأقل شيء. كذا قاله في البحر الرائق وعند الأئمة الثلاثة هو ركن لما روى أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم سعى بين الصفا والمروة وهو يقول اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى قال الريطى رحمه الله ولنا قوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تفادى خيراً فإن الله شاكر عليم فرقع الجناح

وغيرهما أنه هو الأرجح لكن فيه أن البداية من واجبات السعي لامن واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والشي فيه) أي في السعي وكذا في الطواف على ماسياتي (واستدامة الوقوف بركة إلى الغروب لمن وقف نهاراً) وفيه خلاف^(١) سياتي (وووقوف جزء من الليل^(٢)) أي له كذلك^(٣) (ومتابعة الإمام في الاضائة) أي بالنسبة إليه أيضاً بأن لا يخرج من أرض عرفة إلا بعد شروع الإمام في الاضائة المعروفة فلو تأخر الإمام جاز له التقدم ولو تأخر عن الإمام لضرووة من زحمة وغيرها جاز وقبل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة^(٤)) أي ولو ساعة^(٥) بعد الفجر (وتأخير الصلاتين^(٦)) أي العشاءين إليها (بأن يؤدبهما في وقت العشاء بمزدلفة قبل ويؤدبتهما جزء

والتخير بين الركنية والفرضية كقوله تعالى فلا جناح عليهما أن يراجعا قوله ومن تظنوع خيراً كقوله فمن تطوع خيراً فهو خير له ويؤيده ما في مصحف ابن مسعود وأبي رضى الله عنهما فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وهو وإن لم يثبت قرآنًا لا ينزل عن الخبر المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضى الله عنها قالت لعروة يا ابن أختي طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وإنما كان من أهل بيعة الطائفة لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الإسلام ساءداً رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأئزله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية فقد نصت على أن السعي بينهما سنة ورواه البخاري ومسلم ولا يلزم من كونه مكتوباً أن يكون ركناً أو فرضاً لقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية الآية والركنية لا ثبت بخبر الواحد بخلاف الوجوب اه حجاب قوله والبلدة: بالكسر والمثاقم وضمت الأول لثة والبلدية بالياء مكان المعزة على قالة في المصباح وإنما كانت واجبة لقوله عليه الصلاة والسلام ابتداء بما بدأ الله به وسيأتي في باب السعي عداه من شرائطه وأن القول بالأعدل المختار هو الوجوب لا الشرط ولا الستة اه حجاب (١) قوله وفيه خلاف: سيأتي في فصل الدفع قبل الغروب ومتنصي كون استدامة الوقوف إلى الغروب واجبا لزوم الدم على من أفاض قبل الغروب وإن عاد قبله ترك الاستدامة واجبة وسيأتي أن الصحيح عدم لزومه فكأنه مفترع على مقابله اه حجاب (٢) قوله وووقوف جزء من الليل: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه على هذا الكتاب لأحاجة إليه لاستغناؤه بما تقدم من استدامة الوقوف إلى الغروب لاستزامه ذلك اللهم إلا أن يكون بآخر حدود عرفة بحيث إنه لما غربت الشمس خرج منها وما استمر إلى آخر الجزء المذكور اه أقول وكذا يقال فيما بعده فالثلاثة المذكورة في حكم الواجب الواحد فلهذا قال القاضي عيذ في شرحه على هذا الكتاب من وقف نهاراً وخرج من عرفة قبل الغروب ولم يعد أصلاً فقد ترك واجباً واحداً أو ثلاثة واجبات اه واعلم أن الإمام مالك بن أنس رحمه الله ذهب إلى أن وقوف جزء من الليل فرض فلا حج لمن خرج من عرفة قبل الغروب عنده والله أعلم اه حجاب (٣) قوله له كذلك أي لمن وقف نهاراً كالنبي قبله اه حجاب (٤) قوله والوقوف بمزدلفة: المشهور عند الأئمة الثلاثة أنه مستحب وقال ابن الماجشون وأبو عبيدة من المالكية وبعض الثنايفية أنه ركن قال الصلابة الزيلعي وقال الليث بن سعد ركن لقوله تعالى فإذا أقضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام والحديث عروة أنه عليه الصلاة والسلام قال من وقف معنا هذا الموقف وقد كان أفاض من عرفات قبل ذلك فقد تم حجه علي به تمام الحج وهو آية الركنية ولنا أن سودة رضى الله عنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تفيض ببل فأنزلها متفق عليه ولو كان ركناً لما جاز تركه كالوقوف برفة وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله وراه الجماعة وما تلاه لا يشهد له لأن المذكور فيه الذكر وهوليس يوجب بالاجماع اه كذا في الحجاب (٥) قوله ولو ساعة: أي عريقة لا نجوية اه دألاً أخرن جان (٦) قوله وتأخير الصلاتين الخ: أي ما لم يخف فوتهما فإن خافه أدامها بحيث كان وحجة الوجوب حديث أسامة بن زيد رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فيال فتوضأ ولم يسبح الوضوء قلت الصلاة يارسول الله فقال الصلاة أمامك

من الليل بها وهو شاذ أى وإنما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفى كونه شاذ انظر إذ يلزم من وجوب تأخير الصلوتين إليها إدراك جزء من الليل بها إلا أن يراد بها غيره بأن يجعل واجبا مستقلا وأما بيئته أكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعى وقيل ركن (وروى الجمار) أى فى الأيام الثلاثة لأن له الخيار (١) فى التفريق لدخول اليوم الرابع (وكون الرى الأول) وهو رى جرة العبة فى اليوم الأول (قبل الحلق) أى عند الامام مالك سواء كان منفردا أو غيره (وعدم تأخير رى كل يوم إلى ثانيا) أو ما يله من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمى كل يوم فى وقته فان أخره إلى ما بعده يكون قضاءا ويصير تأثما كن أخر صلاة عن وقتها إلى وقت صلاة أخرى (قبل والترتيب بين كل من الرى والحلق وبين الطواف وهو) أى وهذا القيل (خلاف المشهور) فانهم نصوا على أن الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بعد طواف الزيارة لأشئ عليه وكذا الترتيب بين الرى والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرى والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أى نفسه (أو التقير) أى بدله بمقدار الربع من الرأس عند الإحلال فإن قلت الحلق عد من الواجبات وهو شرط (٢) للخروج من الإحرام والشرط لا يكون إلا قرصا خارجا عن الأركان قلت هو من حيث صحة وقوعه فى وقت جوازه وهو ما بعد إتيانه بالركن الأعظم فى الحج وبعد أكثر طوافه فى العمرة شرط وباعتبار إيقاعه فى وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واجب والله أعلم (ركونه)

فركب فلما جاء المزدلفة نزل قوضا فأسبغ الوضوء الحديث رواه البخارى ومسلم ومعناه وقتها أمامك إذ تقصها لا توجد قبل إيجادها وعند إيجادها لا تكون أمامه وقيل معناه المصلى أمامك أى مكان الصلاة وروى الأشرم عن ابن الزبير أنه قال إذا أقض الإمام فلا صلاة إلا بجمع وهذا يدل على أن التأخير واجب قاله العلامة الزيلعى اه كذا فى الحساب (١) قوله أى فى الأيام الثلاثة لأن له الخيار الخ : دليل لتقصيده بالأيام الثلاثة يعنى أن الرى واجب فى الأيام الثلاثة قطعا بلا رخصة واليوم الرابع لما كان له الخيار فى التفريق لم يكن رمية مطلوبا منه قطعا فاذن لم يجب عليه رى ذلك اليوم أقول لا حاجة إلى التقيد بالأصل وجوب الرى فى الأيام كلها غايته خفف فى اليوم الرابع وخير فيحمل كلام المصنف على ظاهره من الاطلاق على ما قاله القسطنطينى فى شرح المختصر أى رى سبعين جرة اه داملا أخون جان (٢) قوله فإن قلت الحلق عد من الواجبات وهو شرط الخ : أقول كونه شرطا لا يدل عليه دليل قطعى بلا معارض وكونه محلا أول ليس بما اتفق عليه قال فى البحر عن قاضيان أن المحلل الأول الرى وأن المحلل الثانى الحلق والثالث الطواف ولفظه وبعد الرى قبل الحلق يحل له كل شيء إلا الطيب والنساء وعن أبى يوسف يحل أيضا وإن كان لا يحل النساء والصحيح ما قلنا إن الطيب دافع إلى الجماع وإنما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل الطواف بالآثر والأثر مافى الصحيحين عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك ويدل على عدم كونه شرطا مافى الفتح ولا يأخذ من شرغير رأسه ولا من ظفره فإن قل لم يضره لأنه أو أن التحلل وهذا كله بما يحصل به التحلل لأنه من قضاء التفت كذا علله فى المبسوط ثم نقل عن المحيط خلافاه ووفق الطحاوى بأن الثانى قول الامام والأول قول صاحبيه فظهر حال الشرطية وإنما الكلام فى إثبات كونه واجبا وقال فى الهداية والفتح فى ذلك أن التحلل من العادة لا يكون إلا بالخروج منها ولا يكون ذلك بركبتها بل بما ينافىها أو ما هو محظور فيها وهو أقل ما يكون بخلاف دم الإحصار لأنه على خلاف الأصل للحاجة إلى التحلل قبل أو أن إطلاق المباشرة تحلا وقوله تعالى ثم ليقتضوا تقم وهو الحلق واللبس على ماعن ابن عمر رضى الله عنهما وقول أهل التأويل أنه الحلق وقص الاظفار وقوله تعالى محلقين الآية أخبر بدخولهم محلقين فلا بد من وقوع التطبيق وإن لم يكن حالة الدخول فى العمرة لأنها حال مقدرة ثم هو مبنى على اختيارهم فلا بد من الوجوب الحامل للوجود فيوجد الخبر به ظاهرا وغالبا ليطابق الاخبار غير أن هذا التأويل ظنى فيثبت به الوجوب لا القطع اه وقوله أن يكون بعد الرى الخ فيه أن هذا واجب آخر سياتى

أى الخلق أو بدله (في أيام النحر) أى من الأذمة (وفي الحرم^(١)) أى من الأمانة ولو يغير منى (وطواف الزيارة) أى أكثره (في أيام النحر) أى على قول الإمام (وما زاد على أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أى الحجر (فيل وابتدأه من الحجر الأسود) لكن الأصح أنه سنة مؤكدة عندنا إلا أن صاحب الوجيز ذكر أن الابتداء بالحجر الأسود في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة^(٢) (والطهارة في الطواف) أى عن النجاسة الحكيمة وقيل بالنسبة (والثيامن فيه) وقال بعضهم إنه سنة (وسر العورة) أى ولو كان فرضاً من أصله مطلقاً (وطهارة قدر ما يستر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمنى فيه) أعلم أن ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً وكذا قوله (وركتا الطواف^(٣)) فنيه مسأحة إذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غايته أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أى الشاملة للمكي وغيره (وأما الخاصة) أى لغير المكي (فظواف الصدر^(٤)) فتحتين أى الوداع (للأقارب) أى إذا لم يستوطن بمكة^(٥) قبل النفر الأول

فالأحسن في الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الأحرام عليه أن يكون فرضاً قطعياً فقد يكون واجباً كتوقف الخروج من الصلاة على واجب السلام تأمل ابن عابدين أى فكأن أن الحلال في الصلاة فعل مناف الصلاة أو محظور فيه كالأكل والشرب والكلام والسلام والواجب منه لفظ السلام فكذلك الحلال للحج أمر مناف له أو محظور فيه شامل للحلق والرمي وقلم الظفر ونحوه على ما مر عن الفتح معزاً بالمبسوط وسيجيء بعض ما يتعلق بهذا المبحث كذا حققه داملاً أخوان مع اختصار في كلامه وقوله وسيجيء أى في فصل وحكم الأحرام لزوم المضى والله أعلم (١) قوله وكونه في أيام النحر وفي الحرم: أى عندما يوقت بذلك فإن أقوال أئمتنا الأربعة مختلفة في زمان الحلق ومكانه فهو عند الإمام الأعظم رحمه الله تعالى موقت بالزمان وهو أيام النحر وبالمكان وهو الحرم وعند أبي يوسف غير موقت بواحد منهما وعند محمد موقت بالمكان فقط وعند زفر بالزمان فقط كذا في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدى اه حجاب (٢) قوله وهو ظاهر المواظبة: قال في البحر الرائق والأوجه الوجوب للمواظبة ثم قال ولعل صاحب المحيط أراد بالسنة المؤكدة التي بمعنى الواجب اه حجاب قال العلامة الرافعي في تقريره لا ينبغي أن الاستدلال بالمواظبة على الوجوب غير تام لما تقدم للتأخر أن المواظبة من غير نهي عن الترك لا تفيد الوجوب اه سندى اه (٣) قوله وركعتا الطواف: قال في البحر إنها واجبة علي الصحيح لما ثبت في حديث جابر الطويل أنه عليه الصلاة والسلام لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى به بالتلاوة قبل الصلاة على أن الصلاة هذه امتثالاً لهذا الأمر والأمر للوجوب إلا أن استفادة ذلك من التنية وهو ظني فكان الثابت الوجوب ويلزمه حكمتا بمواظبته عليه الصلاة والسلام من غير ترك إذ لا يجوز عليه ترك الواجب اه وسيد ذكر التاخر رحمه الله أن بعض مشايخنا قال إنها واجبة بعد الطواف الواجب دون غيره اه حجاب (٤) قوله فطواف الصدر: قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز وقال مالك هو سنة وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله لأنه لو كان واجباً لما سقط عن المكس وعن الحائض ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض متفق عليه وأهل مكة لا يصعدون فلا يجب عليهم لأن الترديع من شأن المفارقة ويلحق بهم أهل مادون الميقات لأنهم بمنزلة أهل مكة لا يصعدون على ما تقدم اه حجاب (٥) قوله أى إذا لم يستوطن بمكة: أى نوى التوطن بمكة قبل أن يحل النفر الأول أى بعد زوال يوم الثالث والنفر الثاني بعد زوال يوم الرابع وهو الثالث عشر من الشهر وإن نوى التوطن بمكة بعد زوال يوم الثالث عشر لا يسقط عنه طواف الصدر في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يسقط إلا إذا كان شرع فيه وإن نواه قبله يسقط بالاتفاق وإن بدا له الخروج بعده كذا في الفتح اه

(وروى القارئ والمتن قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله إنما هو واجب عند الإمام (روى أيام النحر) أى وذبحهما فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر إذ هو شرط لا يصح غيره وزاد في نسخة (قبل وطواف القدوم) ففي خزنة المتن أن طواف القدوم واجب على الأصح لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويعلق بالجملة) أى بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك محظورات الإحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب من المحرمات التحريمية كما حققه ابن الميامن إلا أن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجزاء ألحقت بها في هذا المعنى^(١) وزاد في نسخة (فصار المجموع) أى مجموع الواجبات بلحرق ترك المحظورات (خمس) وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء^(٢) أى الدم كما في نسخة صحيحة (ترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أى حجه معه (سواء تركه عمدا أو سهواً) وكذا خطأ أو سنيلاً جاهلاً أو عالماً (لكن العامد) إذا كان عالماً^(٣) (أثم) أى بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك وكفى الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركها^(٤) فكيف يستثنى (وترك الحلق لعن) أى لعله في رأسه كما في نسخة والنسخة الأولى أعم وأتم فإنه شامل لما إذا كان لم يوجد هناك حلق أو آلة حلق^(٥) ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكل الآتي إن ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والبيرة) أى في جزم من الليل (بمزدلفة عند موجه^(٦)) أى القائل بوجودها وفيه أنه لا يظهر موجه^(٧) وسيد فانه يلزم من القول بالوجوب ترتيب الجزاء على تركه إلا بعذر ولعل وجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المنزلة إلى العشاء) أى عند القائل بوجوده وفيه البحث المذكور^(٨) (وترك

داملاً أخون جان (١) قوله ألحقت بها في هذا المعنى : به يظهر أن من القرض ما يجبر تركه بالدم مثل ترك محظور محرم فرض وترك هذا الترك هو فعل ذلك المحظور يوجب الدم فلا يرد ما أورده علي المصنف في قوله لا يجبر بدم بأنه سهواً داملاً أخون جان وقد تقدم هذا عند قوله وحكم الفرائض الخ اهـ (٢) قوله لزوم الجزاء : أى الدم زاد الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه على هذا الكتاب أو الصدقة اهـ حباب (٣) قوله إذا كان عالماً : أقول في هذا التقييد نظر فتأمل اهـ حباب (٤) قوله ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركها : قال الشارح رحمه الله تعالى في فصل ركعتي الطواف اللهم إلا أن يقال إن المراد منه أنه لا يجب عليه الإبصار بالكفارة للإسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما تقدمناه وهذا المسألة خلافية ففي البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم دم مع تركها إلا وكفى الطواف اهـ ثم قال لكن يذكر الحدادى في شرح القنورى أنه إن تركها ذكر في بعض المتناسك أن عليه دمًا ويؤيده ما في البحر الزاخر ومما واجبتان فإن تركها فقله دم اهـ مختصراً اهـ حباب وقال داملاً يمكن أن يرم أحد بأن لا يصليها أبداً ولا يأتى بالإثم كما يشاهد من بعض عدم الصلوات مطلقاً اهـ (٥) قوله حلق أو آلة حلق : قال الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه على هذا الكتاب وأما إذا لم يجد آلة يحلق بها أو من يحلق له فذلك ليس بعذر ولا يجزئ به إلا الحلق أو التقصير نص عليه الشيخ في الكبير وغيره وقول الشارح فيه ما فيه فإنهم لم يجعلوا ذلك عذراً كما علبت وإنما المنذر ما ذكرناه لا غير فتنب اهـ حباب وقال داملاً قوله إذا كان لم يوجد هناك حلق قال في الفتح ولو لم تكن به فروج كاستخرج إلى البداية فلم يجد آلة أو من يحلق لا يجزئ به إلا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر اهـ وكذا يجزئ في هذا الكتاب في مثل ذلك منى وقال بعده وإذا حلق أى المحرم رأسه أو رأس غيره ولو كان محرماً عند جواز التحلل أى الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك لم يلزمه شيء فعلي هذا معنى قوله ليس هذا بعذر أنه لا يترك الحلق فالنسخة الأولى مخالفة للذهب إلا أن يؤول المنذر بالصلة كما فسره اهـ (٦) قوله عند موجه : وهو صاحب الإيضاح كما تقدم اهـ حباب (٧) قوله وفيه أنه لا يظهر موجه وسيد : أى موجب استثنائه وسيد أى لم يظهر دليل سقوط جزائه اهـ داملاً استون جان (٨) قوله وفيه البحث المذكور : أى لم يظهر دليل الاستثناء اهـ داملاً أخون جان

الواجب) أى جنسه (يعذر^(١)) أى معتبر شرعا (قال فى البدائع إن الواجبات كلها) أى فضلا عن بعضها أو المضى كلا منها (إن تركها لعذر لا شيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (وعما حصرنا) أى بقية العلماء (بثبوت العذرية) أى وبرك وجوب الجزاء عليه (ترك المشى فى الطواف والسعى لمريض) وفى معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعى لعذر) أى من النسيان^(٢) وخروج الرقعة وأمثال ذلك دون الرحمة فإنها ليست بعذر لجواز تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) أى عند الإمام (لحيض أو نفاس) وكذا لحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل الحمل (وترك طواف الصدر لما) أى للعائض والنفساء الدال عليهما الحيض والنفاس أى لأجل تحقق الحيض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أى بالإدهاب إلى متى فى الليل (لخوف الرحمة) أى ازدحام الناس والنبل (والضعف) أى وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما ارتكاب محذور لعذر فليس بمسقط للجزاء) أى بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخفيف والتخفيف حيث إنه صدر عنه من غير ارتكاب المعصية

(فصل فى سنته) أى سنن الحج (طواف القدوم) أى على الصحيح خلافا لما قال بوجوده (للافاق) أى دون المكي^(٣) ومن فى معناه (المفود بالحج) أى لا بالعمره (والقارن) أى دون المتنع فإنه فى حكم المفرد بالعمره أولا وفى حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرمًا بهما يأتى بطواف العمره وسبها أولا ثم يأتى بطواف القدوم ويقدم سعى الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أى على الأصح^(٤) ومع هذا هو من سنن الطواف لآمن سنن الحج (وخطة الإمام فى ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثاني بعره يوم التاسع والثالث ببنى يوم الحادى عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أى بعد جفئه حتى يصل خمس صلوات فى منى (والبيتة) أى كون أكثر الليل^(٥) (بمنى ليلة عرفة) أى لا بمكة ولا بمرقات إلا لحادث من الضروريات (والدفع منه) أى من منى بالتورين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أى متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والقيل بعره) أى على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو الأصح كالتلاف فى غسل الجمعة هل هو اليوم أو للصلاة وكذا القيل للإحرام من سنن الحج ولعله أخره ليدركه فى محله (والبيتة بمزدلفة والدفع منها

(١) قوله وترك الواجب يعذر : هذا التعميم قول صاحب البدائع ولذا أورده عقبه قال العلامة القطبى وعند صاحب البدائع لادم عليه فى كل تسك ترك لعذره أو أنه قد قص بمقصوده أم لا وعند غيره يجب عليه النية فيما لم ينص على سقوط النية فيه ويكون تخيرا بين إحدى الكفارات الثلاثة اه لكن قال القاضى عياد فى شرحه عقب عبارة البدائع ومن صرح أن هذا أصل عند أصحابنا الكروماتى عن الكرخى وفى البحر أن هذا حكم ترك الواجب فى هذا الباب اه قال الشرنبلالى وكل واجب فى الحج لا يجب بتركه لعذره اه فذهبوا لاعتنا بقول بعض مشايخ العصر إنما هذا الحكم فى الواجبات المنصوص عليها كالوقوف بمزدلفة فإن ذلك لم يكن عن قتل فى المسألة والاتفاق ما ذكرناه اه كذا فى الحجاب وسيأتى تنمة الكلام على ذلك فى باب الجنائيات (٢) قوله من النسيان : أقول يشكل عليه ما تقدم من قول المتن سواء تركه عمدا أو سهوا لكن العامد آثم اللهم إلا أن يقال إنه راجع لجواز الحج للضرورة الجزاء تأمل اه حجاب (٣) قوله أى دون المكي : إلا أنه إذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج ثم عاد محرمًا بالحج أو القران فليحس طواف القدوم كما سيأتى فى المتن اه حجاب (٤) قوله أى على الأصح : قد تقدم عنه فى باب فرائض الحج أن بعضهم عده من فروض الطواف وبعضهم من سنته والمعتمد أنه من واجباته لمواظبته عليه الصلاة والسلام من غير دلالة قطعية على فرضيته قال الشيخ حنيف الدين المرشى والأصح أنه واجب كما قدمنا عن صاحب الوجيز والبحر وإن جبر عنه الشيخ بصيغة التبريز اه كذا فى الحجاب (٥) قوله أى كون أكثر الليل : لا يظهر الداعى لهذا التفسير كيف وقد ذكرنا أنه يخرج من مكة بعد طلوع الشمس ويمكث ببنى حتى تطلع الشمس على ثبير من غد وعليه فيكون جميع الليل ببنى إلا أن يقال لو عرضت له حاجة فخرج بعض الليل لا يكون تاركًا

إلى متى قبل طلوع الشمس) أى لمن وقف بها (والتيوتة بنى ليالى أيامه) أى لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع وإلا فني
ليتين والمراد بالليالى هنا الآتية بعد أيامها لالماضية قبلها (والتزول بأبطح) أى بالمحصب ولو ساعة (وهذه) أى هذه
الذكورات (هى المؤكدة) أى السنن المؤكدة (وهى) أى باعتبار جميعها (أكثر مما ذكر) أى هنا (كما سيأتى
إن شاء الله تعالى) أى بقيتها فى أثناء أفعال الحج وأبوها وقد ذكر فى الصغير تسع عشرة ^(١) سنة مؤكدة
(وحكم السنن) أى المؤكدة (الإساءة بتركها) أى لو تركها عمداً (وعدم لزوم شيء) أى من دم أو صدقة على
فاعلها ^(٢) وحصول الأجر على الاتيان بالسنن لكن دون أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر الفرض
ولذا ثواب الخفية فى ركعتي الطواف ^(٣) والوتر ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراء الفاتحة للشافعية فى
الصلاة أريد من الخفية

(فصل فى مستجاباته وهى أكثر من أن تحصر) أى تعد وتحصى (ولنذكر نبذاً) بفتح فسكون شيئاً قليلاً يسيراً
على ما فى القاموس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله أو من متعدهات ما بعده (أفضل الحج) أى أفضل
أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكداته (الحج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لتغير المرأة فإن صوتها عورة
وإظهارها عورة موجبة للفتنة والفرية (والحج) أى سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعاً (والنسل لدخول
مكة ^(٤)) أى للآفاقي (والمزدلفة ^(٥)) أى للسكى وغيره أن يفشر (والتزول بقرب جبل الرحمة) أى إن لم يكن هناك
رحمة ولا حظ ظلة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة لا اختلاط الرجال بالنسوة
(والجمع بين الصلاتين) أى بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه المذكورة فى محله (بعدة) أى للمسافر وغيره خلافاً
للشافعى ومن تبعه من خصه بالمسافر (والإكثار من النعمان) أى حال الوقوف وكذا إكثار التلبية مطلقاً (والوقوف
خلف الإمام) أى حال البناء إن وجد هناك القضاء (وبقره) أى الوقوف بقرب الإمام إن كان ممن يتقرب بقربه
كما ذكره فى قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمشعر الحرام) أى فى فجر يوم النحر وهو موضع معروف من
جبل المزدلفة وإلا فهى كلها موقف لإلاطن محسر (وأداء الصلاة) أى صلاة الصبح (٥) أى بالمشعر بغير (ورمى
جمره القبة فى فوره) أى بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرمى بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (فى اليوم الأول)
أى إن لم يكن مراعاة مؤذنة (وطواف الزيارة يوم النحر) أى أول أيامه والأفهر واجب فى أيامه (والمواظبة على
الأعمال) أى الأذكار المذكورة فى الأحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الأجر) أى الزائد (بالاتيان)

للسنة اه حجاب (١) قوله تسع عشرة سنة : أقول إلا أن ما زاده على المذكور هنا ليس من سنن الحج أصالة
بل من سنن الإحرام والطواف أو السعى اه حجاب (٢) قوله على فاعلها : أقول كذا فى النسخ والظاهر
أن يقول على تاركها تأمل عبارة المنك الكبر ولا شيء عليه بتركها لادم ولا صدقة إلا أنه يكون مسيئاً فى
المؤكدة اه حجاب (٣) قوله ولذا ثواب الخفية فى ركعتي الحج : فيه أنه لا تأثير لاعتقاد الوجوب والسنية والفرضية فى
مقدار الثواب وإنما التفاوت فى الأجر فى الفرض والواجب والسنن عند الله فالفاتحة ثوابها عند الله مقدار معين
زائد إن كان فرضاً وانقص منه إن كان واجباً فكل من الحننى والشافعى قرأ الفاتحة فى الصلاة أمثالاً لقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فقال كل إن شاء الله تعالى الثواب الزائد على تقدير كونها فرضاً وإن لم يصب
الحننى بأن قال إنه واجب والثواب الانقاص إن كان واجباً وإن أخطأ الشافعى بكونها فرضاً وهكذا فى ركعتي الطواف
والوتر واليدين والأضحية وغيرها والله أعلم اه داملاً اخون بيان (٤) قوله والنسل لدخول مكة : يشمل دخولها لأداء
السنن أو أطراف الزيارة يوم النحر كما نص عليه السرزلالى فى الامداد فكان الأول للشارح عدم التقيد بقوله للآفاقي اه
حجاب (٥) قوله المزدلفة : لم يذكر النسل لوقوف مزدلفة وعده السرزلالى فى تور الإيضاح فقال عاطفاً على ما يندب
فه الاغتسال والوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر قال فى شرحه يعنى بعد طلوع فجر يوم النحر لأنه وقت الوقوف

لكن دون حصول اجر السنة وفوق اجر الثالثة (وفواته) اى وفوات الاجر الكامل (بارك) إلا انه لا يلزم تاركها الاسامة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والإفاد كرها مشتركاً القصة

(فصل فى مكروهاته وهى كثيرة منها خطبة الامام بركة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده وتأخير الوقوف) اى فى غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) اى فى مسجد ثمة (وتقديم الدفع من عرفة على الامام وتأخير عته) وهو إما كراهة تحريم أو تنزيه فهما بناء على الخلاف فى أن المتابعة فى الاضاعة واجبة أو سنة (والرى يحصى الجار) اى المربة فى الجرات فإنها غير مقبولة على مافى بعض الروايات (والمسجد) اى ويحصى المساجد لأن اخذ مافى المسجد وإخراجه منه مكروه لاسيما فى الرى به مهانة له (وبحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة او الباقلا مع مافيه من احتمال الاذى للكثير وبذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فعل عبث يستغنى بغيره عته (والاقتصار على خلق الربيع) أو تقصيره (عند التحلل) اى عند خروجه من إحرام الحج أو العمرة بل فى مطلق أحوال الخلق فإن القرع منى عته حتى فى حق أولياء الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الأروام وجهالم من تخيلة بعض الشعر فى وسط الرأس المسمى بالكا كل فهو من المكروهات الشنيعة ولا تغتات لما يذكره من الاعتذار البديعة بل يختار ابن الممام أنه لا يصح الخروج من الاحرام الا بجماع الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة فى هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرى) أى ليالها (قل والوقوف بركة) بضم قفتح واد بين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح (وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أى كراهة تنزيه (وحكمها) أى حكم المكروهات (دخول النقص) أى قص الثواب (فى العمل) أى الذى ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) أى وتحقق العقاب فيها ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب فى ترك الإيجاب (وعدم الجزاء فيما عدا الواجب) أى وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة فى ترك شيء من المكروهات بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محرماته) أى محظورات إحرامه وكذا مكروهاته وآدابها (ومفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أى ماعد المذكورات (فتأتى بعد) أى فى فصول على حدة لأن كلها من متعلقات الإحرام مطلقاً لا تعلق لها بالحج خصوصاً

(باب المواقيت)

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولنا قال (وهى نوعان زمانى ومكانى) أى نوع منها منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزمانى (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذى الحجة) أى عندنا^(١) وتسعة من ذى الحجة ببلية النحر عند الشافعى وذو الحجة كله عند مالك وبناء الخلاف^(٢) على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت إحرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من الناسك مطلقاً فان مالكاً كره العمرة فى بقية ذى الحجة وأباحتها وإن صحح الإحرام به قبل شوال لكنه عده مكروهاً وإنما سمي بعض الشهر شهراً عند الجمهور إقامة للبعض مقام الكل أو إطلافاً للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن أحكامها) أى ومن أحكام المواقيت التى من مجلتها الميقات الزمانى فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن

بالمزدلفة اه حباب (١) قوله عندنا : مذهبا مروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والشعبى والنخعى والضحك ولأن الله تعالى قال يوم الحج الأكبر قبل لانه يوم عرفة وقيل لانه يوم النحر . ومحال أن يسمى يوم الحج وليس من الأشهر ولأنه يوم أداه ركن من أركان الحج اه حباب (٢) قوله وبناء الخلاف الخ : لم يظهر منه المبنى عليه لمذهب الشافعى وليس قوله وقت أعماله ومناسكه المبنى له ولا لمذهبا ولا لمذهب مالك فإن وقت أعمالها بدون الطواف إلى آخر أيام النحر ومع الطواف إلى آخر العمر وقوله أو ما لا يحسن الخ هو المبنى عليه لمذهب مالك وقوله أو وقت إحرامه هو ما يبنى عليه . مذهبنا لكنته يتوقف على بيان صحة الإحرام يوم النحر للحج من المام

أحكام أشهر الحج (صحة أفعال الحج فيها) أى من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة (قبلها سوى الإحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عندهم وشرطا من وجه عندنا (فلو أحرم به) أى بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أى أكثر طواف القدوم (وسعى) أى بعد الطواف (له) أى للحج (في شوال^(١)) يقع سعيه) أى يعتبر (عن سعى الحج) ويجعل طوافه للقدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قيل (ولو فعل ذلك) أى ماذكر كله (في رمضان لم يجوز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجوز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أى في الجملة (فلو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا) أى في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فإذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجوز) لما ساقى في محله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشواط طواف العمرة (فيها لصحة التمتع وكذا القرآن) يحتل الرفع والخفض أى حكمه أو وكذا يشترط لصحة القرآن وكان الأولى أن يقول والقرآن (ومنها لو أحرم يوم النحر بجم وسعى له) أى فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الإحرام من قابل يصح سعيه) لو وقعها في الأشهر وأما إحرامه فقد تقدم أنه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها لو أحرم يوم النحر بعمرة وأتى بأفعالها أى في يوم النحر وإن كان تكراه العمرة في أيام النحر) ثم أحرم أى بعد خروجه من إحرامها (في يومه يجمع وحج من قابل يكون متمما) وهل يكون مستونا أو غير مستون؟ الظاهر الثانى قياسا على التمتع للمكى (وقيل لا) أى لا يكون متمما أصلا إذ شرط صحة التمتع أن يكون أداء للعمرة والحج في سنة واحدة على قول الأكثر صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقرآن) أى بالثلاثة (فيها لأجلها) أى ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها لحرمه الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكى) أى إذا حج من عامه لأنه متزوج عن التمتع والقرآن دون الآفاق^(٢) ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق وقيل تكراه العمرة للمكى فيها مطلقا وجهه غير ظاهر قلنا (والثانى المكى) وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أى المسكنية (أصناف ثلاثة أهل الآفاق) أى حقيقة أو حكما وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكى وغيره (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج إليهم وصار ملحقا بهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مر بها من غير أهلها (ذو الحليفة^(٣)) بالتصغير وبهذا المكان آبار تسمى العوام آبار على، قيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآبار وهو كذب من قاله ذكره ابن أمير الحاج (ولأهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهى على ما فى القاموس أرض بين

المقبل وفي الفتح أنه يصح وكلام الشافعى مبنى على فوات الحج ولم يذكره ههنا إجمالا أخون جان (١) قوله في شوال: ولو بعد الغروب من ليلة الفطر كما قاله القاضى عبد فى شرحه إجمالا (٢) دون الآفاق: أى فإنه غير ممنوع عن التمتع والقرآن وساقى للشارح رحمه الله في أول باب التمتع أن المتمتع بعد فرائض من العمرة لا يكون متمما من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وسنذكر تحقيق ذلك وما يؤيده في فصل المتمتع على نوعين عند قول المصنف ولا يتم المتمتع قبل الحج (٣) هو أبعد المواقيت وهو ماء لبنى جشم قال ابن حزم إنه على أربعة أميال من المدينة وقيل ستة وقيل سبعة وقيل ميل أو ميلان وهو وفيه مسجد يسمى مسجد الشجرة وقد شرب وعمر في سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف قال العلامة القطبى في منسكه والحرر من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودى في تاريخه قد احتجرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوى المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بنى الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المشاة العروقية وسبعمائة ذراع بتقديم السين واثنتين وثلاثين ذراعا بذراع اليداى قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن وانه أعلم ابن عابدين كذا في إجمالا أخون جان

الشام والمدينة (الجحفة) بضم الجيم وسكون الهاء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر اللوحدة واديين الحرمين قرب البحر (فن احرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب إلى مكة (قد احرم قباها) أي قبل الجحفة لانهما متأخرة عنه فيجوز التقدم عليهما (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (ان يحوم من رايغ او قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكوك كانت تسمى مهيعة^(١) فزلها بنو عيل وهم إخوة عاد وكانت أخرجهم المالكين من يثرب فجاءهم سيل فاجتضعهم الجحاف فسميت الجحفة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الحجاز ونجد تهامة) بكسر اولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف^(٢) واسم الوادي كله وظل الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرنى إليه لانه منسوب إلى قرن بن رومان ابن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولابى أهل اليمن وتهامة يللم) وقال ألملم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراق (وسائر أهل المشرق ذات عرق^(٣)) بكسر فسكون ففي القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقين (والأفضل أن يحرم من العتيق) أي احتياطاً (وهي) أي العتيق ولعله أنش باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهي^(٤)) أي هذه المواقيت (لمن) أي لاهلهم كما في نسخة والمعنى لاهل الأماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (وبان أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير اهلهم) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الإحرام منها لأحد النسكين) أي بالإجماع مع جواز تنديبه عليها بلا خلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضاً بلا نزاع وإنما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وإن كان لقصد التجارة أو غيرها) أي من إرادة الزاخرة أو دخول بيته (ولم يردسكا) أي عند دخوله فيها فتدنا يجب الإحرام مطلقاً وعند الشافعي لا يجب إلا إذا قصد نسكا (ولزم الدم بالتأخير) أي بتأخير الإحرام عنها، زاد في نسخة (ووجوب أحد النسكين) أي إن لم

(١) قوله مهيعة : بسكون الهاء وفتح ما عداها معكنا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العلامة العيني في شرح الهداية بكسر الهاء وسكون الياء على وزن معيشة وصحح قاله الشيخ عبد الله العفيف اه حجاب (٢) قوله وهي قرية عند الطائف : قال في المغرب وقرن ميقات أهل نجد جبل مشرق على عرفات اه ومثله في الصباح وفي شرح المصابيح وقرن جبل أملس كأنه بيضة في تدوره وهو مطل على عرفات وعليه جرى في البحر الرائق فقال هو جبل مطل على عرفة ومثله في شرح الشيخ عبد الله العفيف والشيخ عبد الرحمن المرشدى في شرح مناسك الكنز وشرح ابنه وشرح الشيخ حنيف الدين المرشدى قال القاضي عيّد في شرح هذا الكتاب وهذا الجبل يسمى عند أهل مكة وأهل تلك النواحي كرا بفتح الكاف والراء المهملة ويوافق ما ذكره الشارح رحمه الله ما في القاموس حيث قال في تعداده معنى قرن جبل مطل على عرفة والحجر الأملى التقي ميقات أهل نجد وهو قرية عند الطائف واسم الوادي كله اه وعبارة الشيخ القطي في منسكه وهو جبل فيه بعض الترى بقرب الطائف وبه مزارع وبساتين ويجب منها الفواكه إلى مكة اه أقول واسم القرية المذكورة الهداه (٣) قوله ذات عرق : في منسك القطي سميت بذلك لأن فيها عرقا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العتيق والعتيق واد يسيل ماءه إلى غورى تهامة قاله الأزمري اه ولهذا قال في الباب والأفضل أن يحرم من العتيق وهو قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين اه من رد المختار قال العلامة طاهر سبيل في بعد المضيق إلى جهة العراق وقبل العتيق فن أحرم منه قده أحرم من الميقات يتيقن وقال العلامة الشيخ عابد مالكي في هداية الناسك هي قرية خربة في طريق من طرق الطائف أرضها نسخة تلبت الطرفا قبل هي الحد بين نجد وتهامة بينهما وبين مكة مرحلتان وهي قرية من المعروف الآن بالسيل في طريق الطائف من تلك الجهة وعرق بكسر العين وسكون الراء المهملة هو الجبل المشرف على العتيق يسيل لا يعرف الآن ولله المعطوف بالسيل اه والله أعلم (٤) قوله وهن الخ : قال في البحر وهذه المواقيت معا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق

يحرم عند دخوله أو بعده إلى أن دخل مكة فإلزم التلبس بعمرة أو حجة ليقوم بحق حرمة البقعة (واعيان هذه) أى المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الإحرام قبلها (بل الواجب عينا أو حذوها^(١)) أى محاذاتها ومقابلتها (فمن سلك غير ميقات) أى طريقاً ليس فيه ميقات معين (برأ أو بجراً اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتاً منها) أى من المواقيت المعروفة (ومن حذو الأبعد أولى) فإن الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتاً غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز باتفاق الأربعة (وإن لم يعلم المحاذة^(٢)) فإنه لا يتصور عدم المحاذة (فعلى مرحلتين من مكة) كجدة^(٣) المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أى ميقاته الذى جاوزه (وأحرم من آخر) أى من ميقات آخر ولو أقرب^(٤) من الأول إلا أن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أى ولا يشترط في سقوط الدم عنه أنه يعود إلى ميقاته الذى تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم المحترم وهو يحصل بأى ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالثانى إذا أحرم من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من^(٥) المعنى (والمدنى) أى ومن بمناء (إن جاوز وقته) أى تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال مترصين بين جاز ومتعلقه وهو (إلى الجحفة كره^(٦)) وفاقاً) أى بين علمائنا خلافاً لابن أمير الحاج حيث قال هو الأفضل في هذا الزمان (وفى لزوم الدم خلاف) وفيه أنه

ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والله أعلم اهـ تقرير الشيخ عبدالحق (١) قوله أو حذوها: قال في البحر الرائق ولعل مرادهم بالمحاذة المحاذة القريبة من الميقات وإلا فآخر المواقيت باعتبار المحاذة قرن المنازل وذكر بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للبد الضعيف أن المحاذة حاصلة في هذا الميقات فينبى على مذهب الحنفية أنه لا يلزم الإحرام من رايغ بل من خليس القرية المعروفة فإنه حيثن يكون محاذياً لآخر المواقيت وهو قرن فاجيته بجوابين الأول أن المصرى والشام لم يكن لإحرامه بالمحاذة وإنما هو بالمرور على الجحفة وإن لم تكن معروفة وإحرامهم قبلها احتياطاً والمحاذة إنما تعتبر عند عدم المرور على المواقيت الثاق أن مرادهم المحاذة القريبة ومحاذة المسارين بقرن بعيدة لأن بينهم وبينه بعض جبال والله أعلم بحقيقة الحال اهـ قال في النهروأقول في أبواب الثاني مالا يخفى لأن من لا يتر على المواقيت يحرم إذا حاذى آخرها قربت المحاذة أو بعدت اهـ كذا في الحجاب وقوله بعض أهل العلم المراد منه العلامة ابن حجر الهيتمى الشافعى رحمه الله اهـ تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله وإن لم يعلم المحاذة الخ: إنما نفي العلم لأن عدم المحاذة في نفس الأمر غير متصور لأن المواقيت تتم جهات مكة كلها فلا بد من محاذة أحدها قاله الشيخ عبد الله العفيف اهـ حجاب أقول مثله في رد المحتار وضيء الأبصار لكن في تقرير الرافعى عن السندى أن من أتى من جهة سواكن لا يحاذى ميقاتاً ولا يسامته اهـ (٣) قوله بجدة: فإنها على مرحلتين عريقتين من مكة وثلاث مراحل شرعية ووجه أن المرحلتين أوسط المسافات وإلا فالاحتياط الزيادة كذا في شرح نظم الكنز وأقول لعل وجهه أيضاً أن أقرب المواقيت إلى مكة على مرحلتين عريقتين من مكة فقدر بذلك والله أعلم كذا في طوابع الأنوار للعلامة الشيخ محمد عابد السندى اهـ تقرير الشيخ عبد الحق (٤) قوله ولو أقرب: أى إلى مكة ولو الوصلية بالنظر إلى قوله سقط عنه الدم ومفهومه أنه لو لم يكن الآخر أقرب إلى مكة من الأول سقط الدم بالطريق الأولى اهـ داملأخون جان (٥) قوله يؤيده ما قدمناه من المعنى: لأنه لو أحرم الشامى من ذى الحليفة لم يجب الدم من الابتداء اهـ داملأخون جان (٦) قوله كره وفاقاً: أى بين المشايخ إلا أن في ظاهر الرواية الكراهة تنزيهية لأنه لم يجب الإحرام من ذى الحليفة ولكن المستحب أن يحرم منها فتكون الكراهة في مقابلة المستحب فتكون تنزيهية وعلى ما روى عن أبى حنيفة من وجوب الإحرام من ذى الحليفة تكون الكراهة تحرعية لأنها في مقابلة ترك الواجب قاله الشارح اهـ حجاب وقال داملأ لم يرد بعلدنا أئمتنا أو المشايخ المتقدمين لإذ لا يخالفهم ابن الأمير وليس

لامتنى للخلاف لجوازه مع الكراهة وفقاً ولله أشار إلى ما في النخبة أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز أن يتعدى إلى الثاني على الأصح فإليه يكون متفرعاً على القول المقابل للأصح (وصحح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقاً إذا مر به إلا أنه يقطعه بالإحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر أن يقال وصحح عدم وجوبه لأنه إذا كان في طريقه ميقاتان فالسالك غير في أن يحرم من الأول وهو الأفضل عند الجمهور خروجاً عن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني فإنه رخصة له وقيل بأنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أبواب النسك فإنهم إذا أحرموا من الميقات الأول ارتكبوا كثيراً من المحظورات بسبب وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا يتناقض ما في البدائع من جواز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مر على المدينة جازها إلى الجحفة فلا بأس بذلك وأجب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لزمهم محافظة حرمة فكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القسوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض المالكية والحنابلة ووجه عدم التناهي أن حكم الاستحباب المذكور نظر إلى الأحوط خروجاً من الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم وإن قوله الأفضل التأخير بناء على نساد أهل الزمان ومكافئة مباشرة الصبيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من إتمام الحج الإحرام من ديرة أهله لكنه مقيد بمن يكون مأموماً من الوقوع في محظورات إحرامه إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فتنه أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه مسبق من قوله لا بأس فيحمل رواية وجوب الدم^(١) على الدينين وعدمه على غيرهم والله أعلم

(فصل) في الصف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات^(٢) إلى الحرم فوقهم الحرم الميقاتهم جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل (الحج والعمرة وهم في سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أي لما (ولهم دخول مكة بنزير إحرام إذا لم يريدوا^(٣) نسكاً وإلا) أي وإن أرادوا نسكاً نفي التثنية (فيجب) أي الإحرام حيث وهذا قد علم بما تقدم والله أعلم وما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وقيل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سعيد بن جبير لاجع لترك الإحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركناً والمشهور عند الجمهور أنه واجب بنجر بدم ويمكن حل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لاجع كاملاً

له رتبة الخلاف معهم كشيخه ابن الميامن اهـ (١) قوله فيحمل رواية وجوب الدم الخ: قال في رد المحتار بعد نقله عبارة الشارح قلت لكن قل في الفتق عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتاً آخر فأحرم منه أجزاء ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلى اهـ فالأول صريح والثاني ظاهر في اللدني أنه لا شيء عليه فلم أن قول الإمام المار في غير أهل المدينة اتفاقاً لا حارزاً وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين اللدني وغيره اهـ (٢) قوله أو داخل الميقات الخ: قال في رد المحتار وينبغي أن يراد داخل حينما يخرج من كان بين ميقاتين كن كان منزله بين ذي الحليفة والجحفة لأنه بالنظر إلى الجحفة خارج الميقات فلا يحل له دخول الحرم بلا إحرام تأمل اهـ تقرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله إذا لم يريدوا نسكاً مقتضاه أنهم لو دخلوا مكة لحاجة ثم أحرموا منها لم يلزمهم شيء قال العلامة الشيخ قطب الدين في منسكه وما يجب التيقظ له سكان جدة بالجم وأهل حدة بالمهمل وأهل الأودية القريبة من مكة فإنهم في الأغلب يأتون إلى مكة في سادس ذي الحجة أرفى السابع بتغير إحرام

(فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) كسكان مكة ومنى (فوقه الحرم للحج) ومن المسجد أفضل أو من دورية أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة توجب زيادة الأجر ثم إحرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عندنا شافعي بناء على أن الدليل القولي أقوى وهو مذهبنا أو الدليل القولي وهو مذهبه (وكنك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة به كالمفرد بالعمرة والمتمتع) أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكثير الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم لحاجة أي غير إرادة للنسك (إلا من دخله) أي الحرم (تاركا وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والأحرام منه فإن لم يجد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل يأثم بترك العود؟ فإن كان قادرا عليه نعم وإلا فلا إلا أنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما أوجبوا عليه العود إلا لتدارك الحصان الأول ليكون فعله عن الوجه الأول

(فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال) أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم) أو الحل أي إذا صار من أهلها (والمسكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أخرج المسكي إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المسكي إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما إن خرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضا ^(١) (إلا إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمدا) لا لقصد آخر بل لأجل أن يدخل للأحرام كما قدمناه (والآفاق أو الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي للحرم صار ميقاته (الحج والحل للعمرة) إلا إذا قصد أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمدا (بأن دخل لأجل الأحرام لا غير) أي لا غير الأحرام من المقاصد في الخروج

(فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كانت ميقاته الموضع المعين له شرعا أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أولا) أي لم يحرم بعدها (ففيه العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت ^(٢)) أي إلى ميقات من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوزه بلا إحرام إلا في رواية ^(٣) عن أبي

يعمر من مكة للحج فعلى من كان حنيفيا منهم أن يحرم بالحج قبل أن يدخل الحرم وإلا فعليه دم لمجاورة الميقات بغير إحرام لكن للنظر هنا مجال إذا أحرم هؤلاء من مكة كما هو متقدم وتوجهوا إلى عرفة يبنون أن يسقط عنهم دم المجاوزة بوصولهم أول الحل ملين لأنه عود منهم إلى ميقاتهم مع الإحرام والتلبية وذلك مسقط لدم المجاوزة اللهم إلا أن يقال لا يبعد هذا عودا منهم إلى الميقات لأنهم لم يقصدوا العود إليه لتلاف ما لزمتهم بالمجاورة بل قصدوا التوجه إلى عرفة ولم أجد من تعرض لذلك والله أعلم بالصواب اه وقد نقله الشيخ عبد الله المصنف في شرحه وأقره اه حباب وقال في رد المختار عقب عبارة القرطبي وقال القاضي محمد عبيد في شرح منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التلبية مسقط لدم المجاوزة وإن لم يقصد حصول المقصود وهو التعظيم ^(١) قوله والتمتع أيضا: فيه خلاف يأتي فيما بعد اه داملاخون جان ^(٢) قوله إلى وقت: أي ويحرم منه إن لم يكن له عذر فإن كان له تكوف الطريق أو الانقطاع عن الرقعة أو ضيق الوقت أو المرض الشاق ونحو ذلك فأحرم من موضعه ولم يعد إليه لزمه دم ولم يأثم بترك الرجوع وأثم بالمجاورة اه داملاخون جان ونحوه في الحجاب ^(٣) قوله إلا في رواية: يفهم منه أن جنده في روايه العود إلى خصوص ميقاته متعين وليس كذلك قال في فتح القدير وعن أبي يوسف رحمه الله إن

يوسف الأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجاً من الخلاف (وإن لم يعد) أى مطلقاً (فعليه دم) أى لمجاوزه الوقت (فلو أحرِمَ أفاق داخل الوقت) أى في داخل الميقات (وأهل الحرم) أى أحرَمُوا (من الحل للرجع ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أى على عكس ما عين لهم من الوقت (فليهم العود إلى وقت) أى ميقات شرعى لهم لا ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فليهم الدم) والآن لازم لهم (فإن عاد) أى المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أى من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أى في وقوف بركة (سقط) أى الدم (إن لم يمه)^(١) أى من الميقات على فرض أنه أحرِمَ بعده وإلا فلا بد أن نوى ولي يصير محرماً حينئذ وقيل يسقط عنه بمجرد العود وإن لم يلب (وإن عاد) أى المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أى في أحدها (كأن استلم الحجر) الأولى كأن نوى الطواف سواء استلمه أولاً^(٢) وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولم يبعده نظير في الباب (أو وقف بركة) أى من غير طواف قدوم (لا يسقط) أى الدم (والعود إلى ميقاته) أى الذى تجاوزه (أفضل) أى ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولأن الأجر على قدر المشقة (وليس) أى السواء ذلك كور (بشرط) أى في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافاً لى يوسف في رواية بلذله) أى الرجوع إلى وقته (غره) أى لغريزته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أى الذى وصل إليه حال كونه (يقصد مكاناً في الحل) كبستان بنى عامر أو جده أو حدة مثلاً بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بدله) أى ظهور أى حادث (أن يدخل مكة) أى الحرم ولم يرد نسكاً حينئذ (فله أن يدخله)

كان الذى رجع إليه محاذياً لميقاته أو أبعد منه فكيفاته وإلا لم يسقط الدم بالرجوع إليه فالصحيح ظاهر الرواية لما تقدمناه من أن كلا من المواقيت ميقات لأمله ولغير أهله بالص مطلقاً بلا اعتبار المحاذاة اه فأفاد ذلك أن لا يكون الميقات الآخر أقرب إلى مكة من ميقاته فعلى هذا قوله فالأولى أن يحرم من وقته تخصيصاً بلامتحص إذ يكتفى في الخروج عن الخلاف العود إلى وقته أو ميقات آخر ليس أقرب منه اه دأماً اخون جان (١) قوله إن إلى الخلف أقول الإمام وقال لا يسقط الدم بالعود محرماً لى أو لم يلب وقال زفر لا يسقط لى أو لم يلب لأن جنايته لا ترتفع بالعود وصار كمن أفاض قبل الغروب ثم عاد إلى عرفات وللأئمة الثلاثة أنه تدارك المتروك في أوانه وذلك قبل الشروع في الأفعال فيسقط الدم لأن الواجب عليه التعظيم بالكون محرماً في الميقات ليقطع المسافة التى بينه وبين مكة متصفاً بصفة الإحرام وهذا حاصل بالرجوع محرماً إليه وأزم الإمام التلبية تحميلاً للصورة بالقدر الممكن وفي صورة إنشاء الإحرام لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها وكذا إذا أراد أن يحج به بخلاف ما إذا رجع محرماً حتى جاوز الميقات فلى ثم رجع ومرة لم يلب لأنه فوت الواجب عليه في التعظيم وأما الإضائة فإن الواجب عليه إذا وقف نهاراً إما الكون بها وقت الغروب أو مده إلى الغروب على حسب اختلافهم على ما تقدم والعود بعد الغروب لم يشارك واحداً منهما كذا في الهداية والفتح اه دأماً اخون جان (٢) قوله الأولى كأن نوى الطواف سواء استلمه أولاً الخ : ظاهر عبارة البحر الرائق أنه لابد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط الكامل حيث قال فلو عاد إليه بعد ما طاف شوطاً لا يسقط الدم عنه اه وبعبارة الدرر بأن ابتدأ الطواف أو استلم الحجر بالطف باو يقتضى أنه يكتفى بالاستلام فقط قال في الشرع بلالية فليحرر هل مجرد الاستلام مانع للسقوط أو لابد فيه من الطواف اه فتأمل ملق الشارح اه حجاب وفي رد المحتار وبعبارة الهداية ولو عاد بعدما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق قتال واستلم الحجر بالوار وفي بعض نسخها بالفاء قال ابن الكمال في شرحها إنما ذكره تنبيهاً على أن المعتبر في ذلك الشوط التمام فإن المستوفى الفصل بين الشوطين بالاستلام وإلا فهو ليس بشرط أو مثله في العناية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيد قول البدائع بعدم طواف شرطاً أو شوطيه ون ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم واه أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق في تقرير الزاوى على رد

أى مكة وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه إشكال (١) إذ ذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرره لم يحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في الجملة أن يقصد البستان قصداً أولاً ولا يضطره قصده دخول الحرم بعده قصداً ختمياً أو عارضياً كما إذا قصد مدنى جدة لبيع وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً بخلاف من جاء من الهند مثلاً بقصد الحج أولاً وأنه يقصد دخول جدة تبعاً ولو قصد بيعاً وشراء لا يقال فصار كذهب الشافعي أنه إذا كان قصده الأصلي أحد النسكين يجب عليه الإحرام والإفلافاً يقول هذا الذي ذكرنا فيما إذا لم يقصد أولاً في دخوله أرض الحرم فإنه إذا قصده ودخل بغير إحرام يجب عليه دم لملك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أى من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إحرام) فعليه أحد النسكين) أى من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المجاوزة أو العود (فإن عاد إلى ميقات من عامه فأحرم

المختار في السندى بعد ذكر ما في البحر ونحوه مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم مانعه لكن ذكر الفارسي عن خزائن الأكل لو أحرم بعد ما جاوز الميقات فإن استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلبية اه ولذا قال في الباب وإن عاد بعد شروعه كأن استلم الحجر أو وقف بعرة لا يسقط اه وهذا يفيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر أن التقيد بالشوط ليس بشرط كما أن قول الهداية بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر كل ذلك تمثيل باعتبار العادة والواقع لا للاحتراز بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذنا من اقتصار صاحب الهداية على ابتداء الطواف ولم يقيده بالشوط ولذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف بأو فاقضى أنه يكفي بالاستلام فقط كما في الشربلاية واقضى الاكتفاء أيضاً ببعض الشوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويدل عليه أيضاً قول الشارح فيما ساقى أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في نسك فإن الشروع لا يتوقف على الشوط الكامل ولذا قال الشيخ على القارى عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الأولى كان نوى الطواف سواء استله أولاً وسواء ابتداء منه أم لا اه وشيخنا الشيخ محمد طاهر سبل رحمه الله وفق بين القولين حيث حمل مجرد الاستلام على طواف العمرة فإن المتمتع يقطع التلبية بمجرد الاستلام وبمجرده يكون مشغلاً بعمل ما أحرم به بخلاف الحاج يعنى فيشترط فيه كمال الشوط وهذا توفيق حسن اه كلام الرافعى وهو نهاية التحقيق ففرض عليه بناجذيك اه (١) قوله وفيه إشكال : أقول لا إشكال وما ذكره الشيخ هو ما ذكره الفقهاء لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو حيث لا يريد دخولها وإنما يريد البستان فإذا وجدت هذه الإرادة عند المجاوزة كفته سواء قصد ذلك قصداً أولاً أو لا بل أقول ربما لا يتأتى له القصد الذى ذكره الشارح لأن من المعلوم ضرورة إنما هو قصد مكة لإداء النسك فأيمن أن يتأتى فيه أن يكون قصده البستان بخلاف ما إذا أتى الميقات يريد كونه قاصداً مكة أمكنه صرف ذلك القصد إلى محل آخر غيرهما فإذا فعل ذلك وقصد غير مكة ما هو بين الحرم والميقات التحق بأمله وكان دخوله مكة بغير إحرام على ما عرفت تأمل قاله الشيخ حنيف الدين المرشى اه حباب قال في رد المحتار عند قول صاحب البر وهذه حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا إحرام ثم إن هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا يجوز له مجاوزة الميقات بلا إحرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل لحاجة وإلا فكل آفاق يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحل وقد علمت أن التقيد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه إنما يجوز له دخولها بلا إحرام إذا بدا له بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن السبكي ومثلاً مسكين فلم أن الشرط لسقوط الأحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضاً ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو لا يريد دخولها أى مكة وإنما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتي بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكاناً من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن يدخلها بغير إحرام فقوله ثم بدا له أى ظهر وحدث له يقتضى

بحج فرض (أى أدام) أو قضا أو نذر أو عمرة نذر (أو قضا) وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقطه) أى بتلبيته للإحرام من الوقت (مازله بالدخول من النسك) أى الغير المتعين (ودم المجاوزة وإن لم ينو) أى بالإحرام (عالمه) أى بالخصوص لأن المقصود تحصيل تعظيم البقرة وهو حاصل فى ضمن كل ماذكر وهذا استحسان والقياس أن لا يسقط ولا يجوز إلا أن ينو ما يجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فإنه لا يجزى إلا بالاتفاق علمائهم إلا بتعيين النية ولعل الفرق بين صورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى للمعيار لما التزمه فيندرج فى ضمن مطلق النية ومقيدها بخلاف السنة الثانية لأنها ليست لما ذكرناه قابلة (وإن لم يعد إلى وقت) أى بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أى لذلك النسك (لم يسقط) أى ماله (إلا أن ينو علمائهم) أى خصوصا (بالدخول) أى بسبب دخوله (بغير إحرام) أى حينئذ (ولو دخلها سرا) أى بغير إحرام (فقبله لكل دخول نسك حج أو عمرة) بيان لنسك وكذا لكل دخول دم مجاوزة ومن وم عدم وجوب الدم إذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الإيضاح (١) شرح الإصلاح فقد خالف الصواب فيه بخلاف لإطلاق الأصحاب بأن من جاوزه فأحرم يجب عليه دم المجاوزة إن لم يعد إلى المقات (فإن أحرم) أى المتجاوز عن المقات سرا (من عامه بفرض أو نذر فور) أى لأحرامه ممتنع (عن الأخير منها) (٢) أى عن التجاوز الأخير من المرات (وعليه قضاء البقرة وإن لم يحرم من عامه فكم مر) أى من التفصيل الذى سبق (ولو جاوزه كفر) فأسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فأفاق ثم أحرم من حيث هو) أى من حيث وصل بعد تغييره من حال عدم التكليف إليه (ولو فى مكة أجزأه) أى لإحرامه (ولا دم عليه) لأنه صار من أهل محل إحرامه والمجاوزة وقتت له فى غير حال تكليفه (والعبد إذا جاوز) أى من غير إحرام وكذا إذا يأسر محظورا آخر مما

أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الإحرام وإن أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يده له بل هو مقصوده الأصلي وقد أشار فى البحر إلى هذا الاشكال وأشار إلى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته أى بأن يكون سفره المقصود لأجل البستان لا لأجل دخول مكة كما قدمناه وأجاب أيضا فى شرح الباب بقوله والوجه فى الجملة أن يقصد البستان قصدا أوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصدا ضميا أو عارضا كما إذا قصد هندى جدة ليحب وشراء أولا ويكون فى خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد جدة تبعا ولو قصد بيما وشراء أه وهو قريب من جواب البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء فى الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن يتأفقه قولهم ثم يده له دخول مكة فإنه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها غير مقصود لأصالة ولاتبا بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافى والبدائع والباب وغيرها وهذا مناف لقولهم إنه الحيلة لآفاق يريد دخول مكة بلا إحرام لأنه إذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتاج إلى حيلة إذا بدله دخول مكة على أن هذا أيضا فحين أراد دخول مكة لحاجة غير النسك أما لو أراد النسك فلا يحل له دخولها بلا إحرام لأنه صار من أهل الحل فبقائه بمقامه وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته لأجل الحج فافهم أنه قال العلامة الرافعى فى تقريره قوله لكن يتأفقه قولهم ثم يده له دخول مكة الخ يندفع الاشكال فى هذه المسألة بأن المجوز لدخول مكة غير محرم أحد أمرين الأول أن يقصد الحل لحاجة ثم يده له دخول مكة وهذا ما ذكره فى الكافى والبدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصدا أوليا مع قصد دخول مكة قصدا ضميا وهو ما أشار له فى البحر وذكره فى شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الأول لم ينف كفاية القسم الثانى فيعمل بكل النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سبيل على ما نقله عنه السندى فى قول الشارح وهذه حيلة أى لمن أحكمها وقصد موصفا فى الحل لحاجة قصدا أوليا كما صرح به بالمبسوط وغيره ولا يضره قصده دخول مكة بعد قضاء حاجته أه (١) قوله كصاحب الإيضاح : دخل فى الكافى شارح الرقابة صدر الشريعة وصاحب الدرر أه (٢) قوله فهو عن الأخير منها : ويسقط عنه دم المجاوزة الأخيرة لما قبلها لأن الواجب

تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فليده دم) أى بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور أن يؤديه بعد العتق إذا لم يعتق اللهم إلا أن يشكف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فوراً وكذا لو لم يعتق أى حيث يؤديه بعد العتق إذا عتق

(باب الإحرام)

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالاً عليه قبل التزام الإحرام بالنية والتلبية (شرائط صحته) أى صحة الإحرام (الإسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى^(١) أن يقول والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدن) أى مع السوق وفيه أن النية والتلبية نفس الإحرام وحقيقته لا شرطه^(٢) بل الإحرام شرط للنسك والنية من فرائض الإحرام إذ لا ينغذ بدونها لإجماعاً وإن لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الإحرام عند أصحابنا لأنهم صرحوا أنه لا يدخل في الإحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو نوى ولم يلب لا يصير محرماً وكذا لو لم يلب ولم يشو وعنه أبى يوسف أنه يصير محرماً بمجرد النية وهو مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب أنه يكون شارعاً عند وجودها هل يصير محرماً بالنية والتلبية جميعاً أو بأحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد أنه يصير شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير (وتعين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوى قلبه ما يحرم به من حج أو عمره أو قران أو نسك من غير تعيين (رفع) أى إحرامه (مهما) وإن كان لابد من أن يصير ميئاً وميئاً (وبما أحرم به الغير) أى معلقاً به كما في حديث علي^(٣) كرم الله وجهه حيث قال أحرمت بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته الجماع) أى قبل الوقوف في الحج وقبل الطواف في العمرة لأن الجماع حينئذ مفسد لهما وفي عتقك المفسد شرطاً لمصلحة لا تخفى لأن الشرط هو القرض المتقدم على الركن سواء يراد بقاؤه إلى آخر الفعل كالطهارة والنية في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقاً (وشرط بقائه) أى بقاء الإحرام على حاله من غير رفعه (أن لا يدخله) أى الإحرام بحجة أو عمره أخرى (على جنسه) أى من إحرام حجة أو عمره سابقة (فيل إتمام الأول) أى قبل إتمام العمل المتعلق بالإحرام الأول وخروجه عن أعماله جميعاً (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الإحرام الأول بحج أو عمره والثاني على خلافه (في صور) أى خاصة (تأذن) أى سيأتى بيانها وأحكامها من الرض وما يرتب عليه من الدم في باب إضافة أحد النسكين إلى الآخر (وواجباته) أى واجبات الإحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أى باعتبار انجبار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافى أن ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أى كون إحرامه بالحج لا مطلقاً لإحرامه لقيده بقوله (في أشهر الحج) أى لاقبلها فإنه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلد) أى إن مر به

قبل الأخيرة صار ديناً في ذمته فلا يسقط إلا بتعيين النية وهكذا كلما أدى نسكاً سقط عنه آخر ما تقر في وقته قبل ذلك النسك كذا في شرح الطحاوى والبدائع قال في الفتح وينبغي أن لا يحتاج إلى تعيين بل لو رجع مراراً فأحرم كل مرة بنسك على حد دخلائه خرج عن عهده ما عليه كما قلنا فيمن عليه برمان من رمضان تقصر ينوى مجرد ما عليه ولم يعين الأول ولا غيره جاز وهذا لو كان من رمضان قاله في التبراه حباب (١) قوله والاولى: إنما قال الاول دون الصواب لأن قول المصنف والذكر شامل للتلبية وغيرها ووجه الأولوية أن الكلام يكون مشعراً بأصالة التلبية اه داملأ اخون جان (٢) قوله وفيه أن النية والتلبية نفس الإحرام وحقيقته لا شرطه: أقول يخالفه ما في التبر حيث قال في تعريفه وشرط الدخول في حرمة غصوة أى التزامها غير أنه لا يشترط شرعاً إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققهما لاجتماعهما كما توهمه في البحر حيث عرفه بنية النسك من الحج أو العمرة مع الذكر أو الخصوصية اه والمراد بالذكر التلبية ونحوها والخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد البدن والله سبحانه وتعالى أعلم كذا في تحرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله كما في حديث علي: وروى مثله عن

كافي نسخة صحيحة لأن الواجب هو الإحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضاً والسنة أن لا يبدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لطلاق الإحرام وكذا قوله (والنفل) وهو سنة للإحرام مطلقاً (أو الرضوء) أى فى النيابة عنه لكن عند إرادة صلاة وكفى الإحرام ثم هذا النفل للنظافة فى الأصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحديث إذا أراد أن يصلي صلاة الإحرام (وليس لإزار ورواه) فالأزار من الحقوق الرداء من الكسوف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه الأيسر ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً كذا فى الخرقة ذكره البرجندى فى هذا المجل وهو موافق أن الاضطباع يستحب من أول أحوال الإحرام وعليه العوام وليس كذلك فإن محل الاضطباع المسنون إنما يكون قبيل الطواف إلى انتهائه لا غير (والنطيط) أى استعمال الطيب^(١) فى البدن والتوب قبل الإحرام سواء بقى جرمه أو بعده أو لم يبق وفى الأول خلاف (وأداما لكنتين) أى لسنة الإحرام (الافى وقت الكراهة) أى كراهة الفرض أو النفل (وتيمين التلبية) أى الواردة فى الروايات الحديثة من غير زيادة وتقصان وقيل إن زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أى ثلاثاً فى كل ماذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الأرض والحجر والمدر والشجره إلا المرأة فإن صوتها عورة^(٢) فيجب صونها وإزالة التفت (أى ما يوجب الرسخ) قبل الفصل (يان للأفضل وإلا فهو من السنن قبل الإحرام مطلقاً) (كتم الأظفار) أى إظفار اليد والرجل (وتنف الأبط) أى شعره ويتوب عن التنف الأفضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التنف والحلق إزالة الشعر بالنورة (ونية الفسل للإحرام) فإن مطلق التنية يكتفى لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أى ايضين كما فى نسخة (جديدين) أى غير ملبوسين قياساً على الكفن أولكونهما لم يمض الله فيما (أو غسيلين) تبعداً عن النجاسة وتزجها عن الوساخة فيفيد أن أصل لبس الأزار والرداء سنة ونية الأرواصف مستحبة (والعلين) أى

أبى موسى الأشعري رضى الله عنهما وكلاهما فى الصحيحين اه حاب (١) قوله أى استعمال الطيب الخ: عبارة الكبير فصل ويستحب أن يطيب ويدهن بأى دهن وطيب شاء عند أبى حنيفة وأبى يوسف سواء كان تبقى عينه بعد الإحرام أو لا فى المشهور من الرواية وهو قول محمد أو لا ثم رجح وقال يكره أن يطيب يطيب ببقى أثره بعد الإحرام كالمسك والغالية ونحوهما ويجب بذلك عنده دم وقول زفر مثل قول محمد وفى السروجى التطيب على قولها بما لا لون له وفى التكهة بقول محمد نأخذ وكذا قال الطحاوى فى شرح معاني الآثار وبه نأخذ وفى التاتارغانية والصحيح ما ذكر فى المشهور من الرواية وفى فتاوى قاضيتان لا يكره التطيب بما تبقى عنه فى الروايات الظاهرة وقال الطرابلسى وهو الأصح وجعل القراحصارى شارح المنظومة الخلاف بين محمد وصاحبه أيضاً فيما لو أدهن بدهن قبل إحرامه فبقى أثره بعده وقال الكرماني هذا يعنى الخلاف فى البدن وأما فى التوب فيكره التطيب بما يبق أثره بعد إحرامه كما ذكره محمد لأنه لا يزول سريعاً وقال الطرابلسى والأولى أن يكون الطيب فى بدنه دون ثيابه محرراً عن الخلاف وفى الكفاية إذا كان الطيب فى الثوب بأن كان مصبوغاً بورد أو زعفران أو ملطخاً بمسك أو غالية بمنسله وفى التفتح وقد قيل يجوز أى التطيب فى الثوب أيضاً على قولها وفى منار البيان أما الطيب فى الثوب فمن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه كالبدن ومنها لا بل لا يطيب إلا بما لا تبقى عنه كما هو قول محمد وإذا تطيب قبل الإحرام بما لا يبقى عنه بعد الإحرام ولكن تبقى رائحته فإنه يجوز بالإجماع بين أصحابنا قاله قاضيتان ويستحب أن يكون طيبه من المسك وفى التفتح وللأختلاف استحبوا أن يذيب جرم المسك إذا تطيب به بهاء ورد ونحوه وفى المبسوط لو أدهن قبل إحرامه ثم وجد ريحه بعده لم يلزمه شيء كما لو دخل سوق العطارين فدخلت رائحة الطيب فى أنفه لم يلزمه شيء ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بعد الإحرام بالوقوف ونحوه لم يضره ولا فدية عليه انتهت كذا فى تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله فإن صوتها عورة: هذا ضعيف، قال فى الدر المختار عند قول المتن ولا تلبس جهاً بل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل إن صوتها عورة ضعيف اه قال العلامة ظاهر سنبل قوله ضعيف أى كما ذكره فى شروط الصلاة

وليس التعلين وإن جوز ليس غيرهما عما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لأن المعتبر المشروط هو قصد الجنان وإن جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير أنه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي تقليد الهدى تطوعا أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل أن تقليد الشاة ليس بسنة إجماعا والإبل والبقر يقلدان إجماعا والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شراك نعل أو عروة مزادة والحاشية شجرة فأى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا إله إلا الله هو الله أكبر، الله أكبر وقته الحمد (وتقديم الإحرام على وقته) أي ميقاه (المكانى) للآفاق (أن ملك نفسه) أي بالاحراز عن المحظورات الحفظ عن المحظورات

(فصل في محرماته) أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسيأتى بعضها) أي في المحظورات مفصلا (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فإن الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) نعمم بعد تخصيص (و) أما قوله (١) ارتكاب المحظورات) أي المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون إكراها أو نسيانا أو خطأ أو جهلا فإنه يفيد رفع الإثم مع تحقق الكفارات (وأما مفسده فالجماع) أي الحقيقي (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف ما بهما وزاد في نسخة (ومبطله الردة) أي الارتداد مطلقا (لا الجنون والاعماء) أي الحادثان بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومانع من المضى) أي مضى ثلبسه وشارعه (في موجهه) بفتح الجيم أي مقتضاه من أداء النسك الذي أحرم به (فوت الوقوف) أي في الحج (أو المحصر) أي حبس العدو وغيره في الحج والعمرة وسيأتى حكمها (ورافعه الرضى) على ماسياتي بأنه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته الزماني مطلقا) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج عن الخلاف (وعلى المكانى إن لم يملك نفسه) وإلا فالاحرام من ديرة أهله أفضل وقيل لزومه وتعيينه أكل (والاحرام بلا غسل) حتى الحائض والنفساء (أو وضوءه) أي تباية عن التسلل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أي إلا بغير وعدم قدرة وهو نعمم بعد تخصيص (وإحرام القارن بالحج قبل العمرة) فإن السنة في حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى في التية (والجمع بين النسكين المتحدنين) كحجتين وعمرتين (مطلقا) أي للآفاق وغيره بخلاف (وبين المختلفين) كالقران والتنع (للسكى) خلافا للشافعى رحمه الله تعالى

(فصل في حكم الاحرام) أي بعد صحته (لأول المضى) أي بإتمامه ويفسره قوله (وعدم إمكان الخروج منه إلا بعمل النسك) أي جنسه (الذى أحرم به) أي من حج أو عمرة وإن كانا فقلين (وإن أفسده) أي الاحرام بالجماع (إلا في القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاحرام بشيء إلا بعمل نسكه في جميع الحالات إلا في حال قوات الحج بقوات وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من إحرامه (والإحصار) أي وإلا في حال الإحصار في الحج والعمرة (فتبذع الهدى) أي يخرج (والجمع) أي وإلا في الجمع بين (النسكين فنية الرضى مع ترك الأعمال في صور) أي في بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع في الأعمال في أخرى) أي في صور أخرى (ولو بلاية الرضى في صور) كما سيأتى تفصيلها في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطفًا على لزوم (إذا خرج بتغير فعل مأخوذه) أي في القوات والإحصار (أو بفعله فاسداً) كما في الجماع المذكور (قبل إلا في المظنون) أي إلا فيمن شرع بإحرام يظن أنه عليه (إذا أحصر) فإنه لا يجب حيثن عليه القضاء لأنه لا يجب عليه الأداء كما في

في بحث العمرة اه (١) قوله وأما قوله الخ: لعل فيه سقطا حيث لم يظهر جواب أما ولا يصلح أن يكون جوابه قوله فإنه يفيد الخ إذ لا يصح نسبة رفع الإثم إلى المبتدأ الذى هو قوله ولا إلى مقوله الذى هو ارتكاب المحظورات والانتفاع المعطوف على المبتدأ في عبارة المصنف فإن الانتفاع بها مع المباشرة قصدا موجب الإثم والكفارة معا

الصلاة والصوم ، لكن هذا الحكم مقيد بحال الإحصار لأنه إذا احصر وتحال ، لم يلزم الاحتياج إلى الأفعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما إذا كان إحرامه على غير وجه الظن ثم احصر فإنه يجب عليه القضاء عندما خلافا للشافعي وأما لو أحرم بحجة أو عمرة على ظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم لعموم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولأيه لم يشرع فسخ الاحرام أبداً إلا بالندم والقضاء وذلك يدل على لزوم المضي مطلقاً بخلاف المظنون في الصلاة على ما حقه ابن الهمام (وشرط الخروج^(١) منه) أي من إحرام العمرة والحج في الجملة (الحلق أو التقصير) أي قدر ربيع شعر الرأس (في وقته) وهو باعتبار محتمه بعد طلوع الفجر في الحج وبعد أكثر الطواف في العمرة وأما باعتبار وجوب وقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة وأما باعتبار جواز وقته طول عمره (إلا إذا تعذر) أي الحلق أو بدله بأن لا يرجد حلق أو آ^(٢) أو وجد لكن في الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) أي التحلل بلا شيء ، أي من وجوب دم أو صفة أو إذا لم يكر في الرأس شعر أو يكون فيه عرق فيجب أو يستحب إمرار المويش عليه ، إلا في الرض كما مر) فإنه يخرج من الاحرام بدون الحلق أو ما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) أي وإلا في تحليل زوجته (وملوكه) أعني من عديم جوارته (بفعل محظور) أي محظور ما كما في نسخة أي أي محظور من محظورات الاحرام كالجماع للزنا والمجارية والتطبيب والحلق ونحوهما لها ونفيهما (فإنه) أي المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) أي من الاحرام (بلا حلق) أي ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

(فصل في الاحرام في حق الأمكان) أي باعتبار أمكانها (على وجوه) أي أنواع مختلفة الأحكام (الواجب) أي منها الوجوب كون إحرامه (من أي ميقات كان) أي سواء كان ميقات بلده أو غيره (والسنة) أي والشريعة المقررة أن يكون إحرامه (من ميقات بلده) أي دفعاً للخرج عن الأمة فلا ينافيه قوله (والأفضل من دورة أهله) لأنه من باب الميادة إلى الصاعته والمسارة إلى الخيرات ولما فيه بعض السلف قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) أي من غير دورة أهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في أشهر الحج (والحرام) أي المحرم (تأخيره عن الوقت) أي الميقات المعين له (والمكروه تجاوز وقته إلى أدنى منه) أي إذا كان في طريقه ميقاتان وهو ممن يملك نفسه بالحفظ عن المحذور وإلا فقد سبق أن تأخيره إلى الميقات الثاني أفضل من إحرامه في الميقات الأول (ويصح في الكل) أي ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم إلا أنه يجب فيه أدم (فلا يشترط لصحة) أي لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافاً للشافعي في الثاني فإن الاحرام ركع عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح إلا أنه يكره سواء ملك نفسه أم لا (وكذا لا يشترط) أي لصحة الاحرام (هيئة) أي صورية ولا حالة (فلو أحرم لايسا المحيط أو بجامعاً انعقد في الأول صحيحاً) أي ويجب عليه دم إن دام لبسه يوماً ولا نصدة (وفي الثاني فاسداً) أي انعقد حال كونه فاسداً ففعل ما يعمل فسد الحج من المضي فيه ثم قضاء من قابل وفي الطلب الفائق عن السعناق لو أحرم بجامعاً فسد حججه ولازم المضي فيه فكذا أطلق وقياس ما ذكر وفي الصوم أنه إن نزع في الحال لم يفسد إحرامه وإلا فسد انتهى ومعنى في الحال أنه لا يقع منه الإدخال بعد تحقق التنية والتلبية فإن الإخراج لا يسمى جماعاً من كل وجه فهو بمنزلة خلع الثياب فإنه لا يسمى إيساً لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الإطلاق والقياس على الصوم قد يقال إنه مع الفارق لأن أمر الصوم مما سويح فيه جماع الناس بخلاف حال الإحرام والله أعلم بالمرام

(فصل في وجوه الإحرام) أي أنواعه بالنسبة إلى الخاص والعام وهي أربعة (قرآن) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتبع) أي بانتفاع المحظورات بين تحله من العمرة وبين إحرامه بحيث إذا لم يسق الهدى (وأفراد بحجة) أي سواء

ف قوله فانه الخ متفرع على قوله ولو بغير الخ اه داملا اخبر جان (١) قوله وشرط المخرج الخ : قدم الكلام فيه في باب الواجبات اه داملا اخبر جان (٢) قوله بار لا يرجد حلق أو آلة : اقول قدما رده فنذكر اه خباب

أى بعمره بعدها أو قبلها لكن فى غير الأشهر (أو عمرة) أى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع فى أشهره أو لم
 يحج أصلاً أو من غير حج أو قبل وقته (وأفضلها الأول) أى القرآن وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من
 الخلف (ثم الثانى) أى التمتع هو أفضل عند الإمام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أى الأفراد بالحج وهو الأفضل عند
 الإمام مالك والشافعى (ثم الرابع) وفيه أنه لا وجه للأفضلية فى حق أفراد العمرة بل الأفضل عند القائل بأفضلية
 أفراد الحج هو أن يفرد الحج ويفرد العمرة أيضاً وإلا فلا خلاف أن الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتمال بواحدة
 على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أى الأربعة (هى المشروعة) أى فى الجملة لكن فى جوازها تفصيل بالنسبة إلى
 أهل الأمانة ولذا قال (الأولان) أى القرآن والتمتع (للأفاق) أى جائزان أو مشروعان له (والأخيران) وهما الأفراد
 أى المذكوران (مطلقاً) أى لمطلق الناس من الأفاق والمكى لقوله تعالى - ذلك - أى التمتع وفى معناه القرآن ولم يكن
 أهله حاضري المسجد الحرام، ثم هذا حكم وجوه الإحرام المشروعة المأمور بها فى الجملة (وأما المنهى عنها) أى من
 أنواع الإحرام المنصورة (فالجمع بين الحجين) أى بإحرام واحد أو بإدخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الأولى
 (والعمرتين) أى بينهما كذلك وهما تنهى تحريم فيجب عليه الرضى ودمه على ما ساقى فى محله (وإدخال العمرة على
 الحج مطلقاً) أى للأفاق وغيره لكنه تنهى تزوية للأفاق ونهى تحريم للمكى قال الشافعى رحمه الله لو أحرم من المقات
 بحجة ثم أحرم بعمره قبل أن يطوف كان قارناً وهو قول الشافعى لقلعه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ولو أحرم
 بعمره بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً أيضاً ويلزمه فى هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الأولى
 فيصير قارناً مبيتاً وعليه دم شكر ونحن نزه ضله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول أنه نواهما معاً ونرى
 بالعمرة أولاً ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وإدخال الحج على العمرة للمكى خاصة) إلا أنه يصح أداؤها ويكون
 قارناً مبيتاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القرآن) أى الجمع بين التمسكين معاً أو بإحرام عمرة ثم بحج من غير
 تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعهما فى أشهر الحج (له) أى انتهى للمكى خاصة
 لما سبق وعلى ما تقدم حكاه (وأما تفسير الوجوه الأربعة فإن أفرد الإحرام بالحج) أى ولم يدخل عليه شيئاً
 (ففرد) أى فهو مفرد وحجه أفراد (وإن أفرد بالعمرة) أى ولم يدخل عليها شيئاً (فأما فى أشهر الحرم أو قبلها) وهو
 شامل لما بعدها (إلا أنه أوقع أكثر أشواط طوافها) أى العمرة (فيها) أى فى الأشهر وكذا إذا وقع من غير
 اختياره بنسيان وغيره (أولاً) أى لم يقع أكثر أشواط طوافها فيها (الثانى مفرد بالعمرة والأول) أى وهو الذى
 أوقع أكثر أشواط طوافها فيها (أيضاً كذلك) أى مفرد بالعمرة (إن لم يحل من عامه) كما قدمنا (أو حل) أى من
 عامه (والم) أى زل (بأهله) أى السكان بالأفاق (إلى ما صححنا) بأن يكون ما بين الإحرامين (أو لم يل بينهما) وهو
 ظاهر (أو لم إلى ما فاسداً) بأن ألم بأهله حال كونه محرماً بحل (فتمتع) أى مستون (إن سلم الفساد) أى فى عمرته
 أو حجه (ولاً) أى فإن لم يسلم فيها أو فى أحدهما (فان أقصد عمرته ففرد بالحل أو حجه فبالعمرة) أى وإن أفسد
 حجه ففرد بالعمرة (وإن لم يفرد الإحرام بواحد منهما بل أحرم بهما معاً) أى فى زمان واحد (أو أدخل إحرام
 الحل على إحرام العمرة قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط فتقارن شرعاً) أى بحسب الشرع سواء كان مبيتاً أو لا
 (إن أوقع أكثر طواف العمرة فى الأشهر وإلا) أى بأن أوقع أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلن) أى فتقارن
 من جهة اللنة دون الشريعة (فلزمه دم) أى دم القرآن شكراً أو جباً (فى الشرعى لا غيره) أى لا فى غيره وهو
 اللتوى لأنه ليس بما يوجب الشكر ولا بما يقتضى الجبر (وإن أدخل) أى الأفاق (إحرام العمرة على الحل) أى على
 إحرامه (قبل أن يطوف للقدوم) أى قبل أن يشرع فيه (ولو شوطاً فتقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أى للقدوم والمعنى
 إن وقع إدخاله بعد شروعه فى طواف القدوم (ولو شوطاً) أى ولو كل شوطاً (فأيضاً مسمى) أى قارن مسمى (إلا
 أنه أكثر إساءة من الأول) وكان حقه أن يقول فى الأول شوطاً وفى الثانى ولو شوطاً ليفترق القارنان ويبين حكمهما

فأمل يظهر لك وجه الحال^(١) وسيجي. يانه في محله الأليق به

(فصل في صفة الاحرام) اى في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النسكين علي وجه السترا الاستحباب والافضلية (إذا أراد) اى التسلك (ان يحرم) اى ينج او عمرة او بهما (يستحب ان يقص شاربه) اى تنظيفاً وخشبة لاطالته لو طال زمان الاحرام ولم يذكر حلق رأسه لأن المستحب هو إبقاء شعره^(٢) لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيلاً لميزان اجره لانه صلى الله عليه وسلم واصحابه لم يكونوا يحلقون رؤوسهم إلا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه ولا عجرة بما فعله العامة من اهل مكة وغيرهم من حلق رؤوسهم عند قصد إحرامهم ولو كان مدة إحرامهم يسيرة (ويقلم) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها اى يقطع (اظفاره) اى من يديه ورجليه (ويغتف) وهو الأفضل لمن اعتاده (او يحلق إبليه) اى شعرهما وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) اى شعرها المقصود النظافة بأى نوع من أنواع الإزالة ولو بالثورة فيها وفيها قبلها ويجمع أهله أى امرأته أو جاريته (إن كان) أى أهله (معه) تحسبنا للفرج وحفظاً عن النظر لها (ويتجرد^(٣)) عن لبس الخيط) أى قبل الثبة والتلبية (ويغتسل) ويسدر أو نحوه) كالبدلوك وماه الحار وغيره (ينويه) أى حال كونه يقصد اغتساله (الإحرام) أى ليحصل له الاجر التام وإلا فيكفيه أصل الفعل أو مطلق الثبة أو انضمام نية غسل الجنابة معه (أو يتوضأ) أى يغسل أعضاء وضوئه فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أى لانه سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أى المستحبة (لا التفضيلة) أى لافضلية السنة المؤكدة وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقاً إلا إذا أراد به صلاة الإحرام ثم للغسل إنما يقع عن السنة إذا تحقق معه الإحرام سواء حلي به أم لا (ويستاك) أى في أول طهارته (ويسرح) بتشديد الراء أى يمشط (رأسه) أو شعر رأسه^(٤) بعد تدهيته أو قبله وكذا حكم لحيته (عقب الغسل) أى حال بقاء رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للحائض والنفساء والصبي) أى الذي لا يصلي ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أى إلا لمن جاز له أن يصلي صلاة سنة الإحرام فإنه يقيم حيث يشاء (ولو اغتسل ثم أحدث

(١) قوله فأمل يظهر لك وجه الحال : وتأملت فظهر وجه الحال لأن الفرق بين القارئين في قلة الاسماء وكثرتها مبني علي وجود جزء من الطواف وهو شوط وعده فثم وجد منه شوط فقامته أكثر فكلما لو مناسبة له لأنها تقيدها لو زاد في الأشواط كان ذلك بطريق الأولى وأما من لم يوجد منه شوط سواء لم يشرع في الطواف أو شرع فيه ولم يكمل شوطاً فإساءته قليلة ، وهذا المعنى يفهم من لفظ قبل أن يطوف شوطاً وأما في صورة زيادة لو فيصير المعنى هكذا لو أحرم بالعمرة قبل صدور طواف القدوم ولو قبل صدور شوط منه كان مسيئاً ومفهوم تقيضه وإن أحرم بها قبل صدور أكثر من شوط من طوافه كان مسيئاً بالطريق الأولى وعدم وجود الأكثر من شوط أعم من عدم صدور شوط وهو عين المتطرق فلا أولوية قال الشيخ يحيى الحباب المسكي بل الظاهر أن يحذف شوطاً أيضاً إذا لوجه للتقييد به وإن علم الأكثر بالأولى أقول لو لم يقيد به لربما يتوهم فيبادئ النظر أن المراد الطواف الكامل فافهم اه داملا اخون جان (٢) قوله ولم يذكر حلق رأسه لأن المستحب إبقاء شعره : أقول يخالفه ما قاله العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ونصه : يستحب حلق الرأس لمن اعتاده أو أراده وإلا قصره اه ومثله في الزهر والدر وشرح الشيخ المرشدي وقال السلامة القطبي في منسكه مائنه : وهل يحلق رأسه أم لا ؟ روى عن بعضهم أنه كان يؤخر حلق رأسه فلا يحلق إلا في نسك ليجتمع ذلك الشعر في ميزانه وعن محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه أراد الحج وكان من أكثر الناس شعراً فقال له عمر رضي الله عنه خذ من رأسك قبل أن تحرم وعن القاسم وطاوس وعطاء أنهم سئلوا عن الرجل يريد أن يهل بالحج يأخذ من شعره قبل أن يحرم قالوا نعم. أخرجهما سعيد بن منصور اه حباب (٣) قوله ويتجرد : عنده من المستحبات لأنه ليس يوجب قبل الاحرام ولم يتوقف انعقاده عليه حتى لو أحرم وهو لا لبس للخيط يعتقد ويكره اه داملا اخون جان (٤) قوله أو شعر رأسه : صوابه أى شعر رأسه اه حباب

ثم توضأ، أى أو نيم (واحرم لم ينل فضل الفضل) لأن كاله أن يصلى به (وقيل يتال) أى فضيلة السنة لأن السل من سنة الإحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضاً أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو الأظهر وإن كان الجمع إذا أمكن أفضل وأكل قائل (ولو أحرم بلا غسل ووضوء) وكذا بلا صلاة (جاز) لأنه ليس من شرائط الإحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة بلا معذرة (ويستحب أن يتطيب أو يدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن في بدنه وكان الأولى أن يقول يدهن ويتطيب ليتوجه بقوله (بما لا يلق أثره) أى من الطيب (أفضل) أى خروجهما من خلاف محمد وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك وإذهاب جرمه بما للورد ونحوه) أى من الماء الصافي (والأولى أن لا يطيب ثيابه) لأنه نوع من أثره (١) لاسيما وقد يتفصل أحياناً عن بدنه فيكون لأنه لا يستر ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في أثناء إحرامه والله أعلم

(فصل) ثم تجرد عن الملبوس المحزم) بتشديد الراء المفتوحة أى المتنوع المتبى (على المحرم) من الخيط والمصفر ونحو ذلك (ويأس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى إرادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيهاً بكفن الميت وهو الأفضل (أو غسيلين) أى للطهارة والنظافة (أيضين) وصف لثوبين وهو الأفضل من لون آخر كما هو في أمر الكفن مقرر وقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فلبسها أظهر وأطيب وكفونوا فيها موتاكم رواء جماعة (غير مخطين) بيان للأفضل وإلا فإذا لم تكن الخياطة على وجه الخط المتنوع جاز (أزاراً) أى بستر العورة (ورداً) بستر الكتفين فإن الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وإنما يسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافاً لما توهمه العوام من مباشرته في جميع أحوال الإحرام (ويجوز) أى الإحرام وفي ثوب واحد) أى بأن يكتفى بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يحمل واحد فوق واحد أو يدل أحدهما بالآخر (وفي أسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفي خرق مقطعة أولاً (مخيلة) ثانياً (والأفضل أن لا يكون فيهما خياطة) أى اصلاً

(فصل) ثم يصلى ركعتين بعد اللبس أى لبس الأزارين وكذا بعد التطيب) ينوى بهما أى بالركعتين سنة الإحرام ليجزى فضيلة السنة ولو أطلق جاز يقرأ (٢) فهما الكافرون والأخلاص أى بعد التفتحة لحديث ورد بذلك لما فهمنا من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الأفضل وفي الظهيرة أن كثيراً من علاناً يقرأون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الإخلاص ربنا آتانا من لدنك رحمة الآية (ويستحب إن كان بالمبقات مسجد) أى مأثور (أن يصلبها فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرم بغير صلاة جاز) أى جاز إحرامه لافعله لكونه ترك السنة (ولذا قال (وكره) أى فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلى في وقت مكروه) أى للفرائض والتوافل اتفاقاً لأئمتنا خلافاً للشافعي وإتباعه (٣) حيث جوزوا الصلاة التي لما سبب في الأوقات المكروهة بقول

(١) قوله من أثره فإنه الظاهر أن في العبارة قلباً وأن الأصل من قام أثره حجاب (٢) قوله ثم يصلى ركعتين بعد اللبس: روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند إحرامه وحديث صل في هذا الوادي المبارك مشهور أم داملأ اخون جان قال البدر العيني في شرح البخاري عند حديث صل في هذا الوادي قال الكرماني ظاهره أن هذه الصلاة صلاة الإحرام وقيل كانت صلاة الصبح والأول أظهر ثم قال وفيه مطوية الصلاة عند الإحرام وهو مذهب العلماء كافة إلا ماروى عن الحسن البصري فإنه استحب كونها بعد فرض ثم قال الصلاة ركعتين من سنة الإحرام لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أمر إرشاد وأنه صلى ركعتين ولا يصلبها في الوقت المكروه أم (٣) قوله بخلاف الشافعي وأتباعه حيث جوزوا الخ: أقول ما قاله المصنف في الكبير وهو الصواب فإن الشافعي وإن جوز الصلاة التي لما سبب في الأوقات المكروهة لم يطلق السبب بل هو مفيد عديم بأن يكون متقدماً على الصلاة أو مقارناً لها وأما إن كان متأخراً كركعتي الإحرام وصلاة الاستخارة فتحرم في أوقات الكراهة كما هو مسطور في كتبهم أم

المصنف في الكبير لإبلى في الأوقات المكروهة بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن حمله على إجماع أئمتنا (وتجوز المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر (١) لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرينة مقامها بخلاف نية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الحجة فتاوى في ضمن غيرها أيضاً قول المصنف في الكبير وتجوز المكتوبة عنها كنية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فالأفضل أن يحرم) أي يشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستثنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استجاباً (مطابقاً لحنانه) بفتح الحيم أي موافقاً لما في قلبه وجواباً (اللهم اني أريد الحج) أي إحرامه أو إنشائه ويبنى أن يقيد بالفرض إن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا يبنى أن يقيد بالنفل إذا كان فقيراً فإنه حيث لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فيقتضيه حج به بنية النفل فلا يلزم في ذمته أن يحج للفرض بعده أيضاً (فيصره ل) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد تمامه وزاد بعضهم وأغنى عليه وبارك لي فيه . ولما كان الدعاء ظاهر الأخبار عتملاً للإنشاء وقابلاً أن ينوي به الأداة زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص يراد به الإنشاء قطعاً إلا إذا قصد به الإخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي غاصلاً مخلصاً من غير رياء وسمعة وقد تقدم أن الاحرام لا يصح إلا باقران التنية والتلبية يقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما يفني بل حقه أن يقول قيلي أو ويلبي أي بالتلبية المأثورة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (ليكن اللهم ليكن) أي أقت يا ربك إقامة بعد أخرى وأجبت بذلك حرة بعد أخرى وبجمله اللهم بمعنى بالله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليكن لا شريك لك) أي على الإطلاق المراد به في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستنون ويقدون بقولهم لا شريك لك فلو لم تكن ملك شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازاً ، وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها بأرجاء (ليكن إن الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لثبوت العلة والمعنى أن الثناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لا لنفرك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالجبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لإفادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك ثلاثاً يوم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) لإجلالنا لكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن المأثور اللهم إني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب أن يقول اللهم أحرم لك شرعي وبشري ودني من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم أبنتي بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج أنه يقول ذلك ثم يلبي فليس في محله لأن الاحرام لا يتحقق إلا باقران التنية والتلبية فلا معنى للقول بينهما بهذا الدعاء وإياه أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم أعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم وأرقتيت وقبلت اللهم قد أحرم لك شرعي وبشري ولحي ودني وعظامي (وإن أحرم بعد ما سار أو ركب) وكذا إذا قام أو مشى (ويستحب أن يذكر في إلهاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال إحرامه (ما أحرم

حجاب قال داملاً رحمه الله الظاهر أن للشافعية في ذلك قولين قال الامام النووي في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصلاة لم يصلهما هذا المشهور وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصلهما فيه لأن سببهما إرادة الاحرام وقد وجد ذلك فعل المصنف اعتمد في الكبير على قولهم المشهور والشارح اعتبر قول البعض وظنه معتمداً عندهم مع اشتراط إطلاق السبب والله أعلم بالصواب والأصوب أنه أقول قال النووي في الإيضاح فإن كان الاحرام في وقت كراهة الصلاة لم يصلهما على الأصح ويستحب أن يؤخر الاحرام إلى خروج وقت الكراهة ليصلهما أه قال العلامة ابن حجر في حواشيه قوله لم يصلهما هو المعتمد لتأخر سببهما أه (١) قوله وفيه نظر: أقول هو مخالف لما تقرر في عامة كتب

به من حج أو عمرة) أى بافترادهما (أو قران) أى باجماعهما (فيقول ليك بحجة) أى إذا أراد الحج فقط وإلا فيقول ليك بعمرة أو ليك بعمرة وحجة ولو اكتفى بما عينته منها في التية لكنى ولما كان الدعاء والتية المذكوران سابقا لمصورين في الحج فقط قال (وإن أراد العمرة) أى وحدها (أو القران يذكرهما) أى العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم إني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني توبت العمرة وأحرمت بها لله تعالى ليك بعمرة أو العمرة والحجة جميعا (في الدعاء والتية) أى كليهما غاية أنه بالتية بطريق القرصية لإفادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلية (وفي القران) أى دعاء وتية (يقدم) أى بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج) في اللفظ أى المقرون بالتية بأن يقول اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني توبت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تعبدادورا (وإن كان إحرامه عن الغير) أى نيابة أو تطوعا (فليتوخته) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم إن شاء قال ليك عن فلان) أى بحجة ونحوها وهو الأفضل ولو مرة (وإن شاء اكتفى بالتية) أى عنه ولم يذكره لا في الدعاء ولا في التلية

(فصل وشرط التية أن تكون بالقلب) إذ لا يعتبر اللسان إجماعا بل قيل إنه بدع إلا أنها مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوى قلبه ما يحرم به) أى ما يقصد به الإحرام (من حج أو عمرة أى مفردين) (أو قران) أى مجتمعين (أو نسك من غير تعيين) أى ولو احتاج بعده إلى تعيين وكذا إذا كان مبهما معلقا بنسك غيره (وذكره) أى يان ما يحرم (باللسان مع ذلك) أى مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أى الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أى إذا لم يلسانه (وإن جرى على لسانه) أى نوع من التية (خلاف ما نوى بقلبه) أى بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أى في جنته (لا بما جرى) أى مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم التية وفي معناه حكم التلية ولذا قال (قلو لي بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لي بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لي بهما جميعا ونوى أحدهما أو لي بأحدهما أو نوى كليهما فالعمرة بما نوى) ثم التية وإن كانت فريضة لإتصاف إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التية كاف في حصول الشرط

(فصل وشرط التية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها) أى بتلك التية اللسانية (١) المجردة عن إحضار التية الجنانية (والأغرس يلزمه تحريك لسانه) أى إن قدر فإنه نص محمد علي أنه شرط (وقيل لا) لا يلزم (بل يستحب) أى تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلفوا فيه والأصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالأولى فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعى متفق عليه والتية امر ظني يختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أى ولو مشوا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التية كالتلهم والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الثناء والتجديد (ولو قال اللهم) بمعنى يالله (بجزته) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ومجوز الذكر) وكذا التية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأى لسان) أى بأى لغة ويان (كان) والجمهور على أنه يستوى فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالإسباح والإسماء والأسحار والخروج والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف

المذهب من أنه تجزئ المكتوبة عنها قال في البحر الرائق وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد اه حجاب (١) قوله أى بتلك التية اللسانية الخ قال الحياض قلت في العبارة قلب والصواب أن يقال أى بتلك التية القلبية الغير الجارية على اللسان فتأمل قلت المناسب لعادة الشارح من رعاية السجع هكذا أى بتلك التية القلبية الغير المقارنة بالتية اللسانية

وملافة الناس ومذاقهم والمراحة والتوسعة وأمثال ذلك (مستحب، يؤكد) أى زائد تأكيده على سائر المستحبات (والإكثار مطلقاً) أى من غير قيد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعاً ومثاب عليه أجراً لكن مرتبة التذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أى إذا شرعها (ثلاثاً وأن يأتي بها) أى بالثلاثة (عل الولاء) بالكسر أى الموالاة والمثابة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أى أجنى عن التلبية (ولورد السلام في خلالها جاز) يعنى وجاز أن لا يرد في خلالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم يفته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أى حال تليته جهراً وهل يستحق الجواب حينئذ؛ الأظهر نعم (ولا ينبغي أن يخل) أى يقع إخلالاً (بشيء من التلبية) أى من بناها وإعرابها (المسئونة) أى التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيئاً منها (فإن زاد عليها) أى بعد فراغها لا في خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعدك والخير كله يديك والرغاء إليك ليك إله الخلق ليك بحجة حقاً تعبدوا ورقاً ليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك، فما وقع مأثوراً فيستحب زيادته وما ليس مروياً بجائز أو حسن - وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لاستسكم قس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعدك والخير في يديك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك بك وإليك لأمينجا منك إلا إليك تباركت وتعالى سبحانه رب البيت فعند ذلك يشفع فذلك قرله تعالى عسى أن يعفك ويك مقاماً محموداً كذا في البدور السافرة للسيوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال بلى وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لم في بيت الأشباح (ويستحب إكثارها) أى غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (تأمناً وقاعدة) وكذا مضطجها وماشياً (راكباً ونازلاً واقفاً وسائراً طاهراً) وهو الأكل (ومحذراً) أى بالحدث الأصغر لقوله (جنباً وحائضاً) وكذا تقاسم (وعند تغير الأحوال) أى بما ذكر وعلم يذكر كهبوب الريح وطلوع الشمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أى وتغير الأزمان المنتهية على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكما علا شرفة) بفتحين أى صعد مكاناً عالياً إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبط وأدنا) أى نزل مكاناً منخفضاً لكن يستحب زيادة التسبيح أيضاً (وعند إقبال الليل والنهار) أى كما فهم من اختلاف الأزمان (وبالإسحار) بكسر الهمزة أى بالدخول في وقت السحر لقولهم وإذا أسحر ويحوز فتح الهمزة على أنها جمع سحر أى في أوقتها (وبعد الصلوات) أى فراغها (فرضاً) أى أداؤه وقضاء وكذا الوتر لأنه فرض عملاً (وقلاً) أى مائس بفرض فيشمل السلة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون التواظف والقروائت فهو رواية شاذة كما قاله الأسديجاني اللهم إلا أن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الزكية ولذا قال ابن الميام والتعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استنفيد من قرله راكباً ونازلاً (ولقاء بعضهم بعضاً) أى بعضاً آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أى استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من جملة تغير الحالة (أو استعطف راحته) أى صرف عتانه دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا جماعة) وأمثالها هنا اثنان ولذا قال (لا يمشي أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الحواطر ويغوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلي بنفسه) أى منفرداً بصوته (دون أن يمشي على صوت غيره) أى على وجه المنية لا الشبهة وكذا قيل إن الممارسة القرآنية إنما تستحب إذا كان يقرأ واحداً بعد واحد دون المنية الاجتماعية على ما أحدهم القراء المصرية والشامية (ويستحب أن يرفع بها) أى بالتلبية (صوته) وكما بالغ فهو أحب لشهادة كل من يثقه لكن لا يجب ينقطع صوته وتضرره به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجاروزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا بليداً بل تدعون مسمياً قريباً ولهذا قال ابن الحاج المالكي وليحذر عما يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعبقوا حلوقهم وبعضهم يخفون أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسة في ذلك التوسط اه فها ذكره المصنف من ولا بالتلبية اللسانية المجردة الخ اه داملا اخون جان ونحوه في تقرير الشيخ عبد الحق

ان رفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسأحة لأن المستند انه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هوسنة فإن تركه كان مستيئلا لاشيء عليه ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يخفى انه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة ورفع الصوت وبين الأدلة البالغة على استحباب رفع الصوت بشدة إذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد يكون الرجل جهوري الصوت عاليه طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب (إلا أن يكون في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفاً من الرياء والسعة والأظهر أن يكون يتضرر فصحف علي بعض من حرر (أو امرأة) فلإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لاغير كما صرح به شارح الكنز ولأن صوتها عورة^(١) فرفضه يكشفه عبرة (ويلى) أى حال إحرامه (في مسجد مكة) الظاهر أنه من غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فإن ابن الضياء من علمائنا صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر حرام (ومنى) أى وفى منى أوفى مسجد هكا ذكرنا (وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة إلى أن يرمى (لا في الطواف) أى لا يلى حال طوافه مطلقاً لأن اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض على فرض تقديمه على الرمي وإلا فلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعى العمرة) أى ولا في سعى العمرة فإن التلبية تقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم من أنه لا يلى حالة السعى فتعين حملها على سعى العمرة أو سعى الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية إجابة الدعوة وإنما الخلاف في الباعى من هو قليل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل هو الخليل^(٢) عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الأظهر قلت إن كان المراد الإجابة الروحية فلا شك أنه الأظهر وإلا فهو صلى الله عليه وسلم أمر بالتداء أيضاً لقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه أن المأمور به إبراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مربة أن الباعى الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب أن الخطاب فيليك (رب الأرباب) لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات عما لا يفتت إليه ولا يعرج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الإبل والبر والتم فكان حقاً أن يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهى الفصحى وبضمها (في عتق بدنة) أى في رقيتها وهى متناولة للبقرة عندنا خلافاً للشافعى ولأننا عطف عليها تصريحاً بالمراد بقوله (أو بقرة واجب) أى هديها كقران ومتمعة ونذر وكفارة (أو نفل) أى تطوع شامل للسنة فإنه يستحب الهدى لكل ناسك إن قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثة وستين يده الشريفة عدد سنى عمره المشيقة وأمر المرتضى بفتح البقية (هطلة نفل) أى كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أى قطعة مزادة وعروتها وهى بفتح الميم كجرب زوادة أو السفرة التى غالبا من الجلد المصحوب في السفر (أو لحاء شجرة) وهى بكسر اللام مسمود أى قشرها (أو نحوه) من شراك نفل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدى ثلاثا يتعوضوا له وإن عطب وذبح فلا يأكل منه إلا الفقراء دون الأغنياء (ويسوقها) أى يدفعها من ورائها فإن السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا للإحرام) أى بأحد التسكين معينا أو مبهما أوجماً قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر إلا أنه والله أكبر والله أكبر (فيصير بذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع التلبية على الصواب^(٣) كما صرح به الأصحاب (محرمات) أى ولولم يلب لقيامهما مقام التلبية (لكن الأفضل أن يقدم التلبية على

(١) قوله ولأن صوتها عورة: تقدم ضعفه اهـ (٢) قوله وقيل هو الخليل: تقدم الكلام عليه اهـ (٣) قوله مع التلبية على الصواب: رد لمسأله الاسيحي بأن لوقلها وسأتها قاصداً إلى مكة صار محرماً بالسوق نوى الإحرام أولم ينبؤ، قال في فتح القدير وهو مخالف لما عليه العامة فلا يعول عليه وفي البحر الرائق قد يقال إن قصد مكينة فلا يحتاج معه إلى أية أخرى فلا مخالفة لما عليه العامة قال في التهر المتعبر في الأحرام نية الفسك ولا خفاء أن قصد مكة لا يستلزمه اهـ كذا في الحياض قال المحقق ابن عابد بن منحة الخاتمي وفيه نظر فإن من قصد مكة من البلاد النائية في أيام الحج لا يقصدها عادة إلا للنسك اهـ

التقليد) أى إذا جمع بينهما (لتلاصيح محرما بالتقليد) أى أولا (لأن السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعنى فلو عكس القضية فانه الفضيلة (ولا يقوم الإشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها (مقا: التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جئنا فان أباحنية قال بكراته مطلقا وهما قالا بإباحته لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أى بأن لا يكون خوف السراية (لحسن) أى عندهما (فى الإيل) دون البقر والغنم وكذا لوجال البدنة من غير تقليدونوى الحج لا يصير محرما وإن توجه معها (والإيل تقلدونجمل) بتشديد اللام المفتوحة فيهما (وتشمر) من الإشعار (والبقر لا تشمر) أى بل تقلد وتجمل لكن يستحب التجليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يفعل بها شئ من ذلك) أى بما ذكر من الأشياء الثلاثة (ولو اشترك سبعة) أو أقل (فى بدنة) أى إيل أو بقرة (فقلدها أحدم بأمرهم) أى بأمر يقيتهم (صاروا) أى كلهم (محرمين إن صاروا معها) وبغير أمرهم (صاروا) أى وحده (محرما) أى لا يقيتهم (ولوبعث بالهدى) أى أرسله مع شخص أو سيئه وقدمه (ثم توجه) أى بعد ذلك (فإن كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو مئة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسبأى يانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (إن سار ناويا) أى للإحرام والجملة الشرطية معتزلة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرما بالتوجه) أى إلى الكعبة حال سيره (وإن لم يكن لها) أى للقران والتمتع (اولها) فى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها) والحاصل أن لإقامة البدنة مقام التلبية شرائط فنها التبة وقد تقدمت ومناسوق البدنة والتوجه معها والإدراك والسوق إن بعث بها ولم يتوجه معها فى بدنة المنة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب وأما إذا قلده البدنة وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك بريد النسك فإن كانت البدنة بغير المنة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فإذا أدركها وساقها صار محرما لكن للحرق شرط بالاتفاق وأما السوق بعد الحق فتختلف فيه فى الجامع الصغير لم بشرطه واشترطه فى الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال غفر الإسلام ذلك أمر اتفاق وإنما الشرط أن يلصحه ونفى الكافى قال شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه فى أثرها صار محرما ومنهم من يقول إذا أدركها فساقها صار محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا إذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم وأما قوله فى أشهر الحج فراه أنه يصير محرما فى هدى المنة بالتقليد والتوجه إذا حصل فى أشهر الحج وأما إذا حصل فى غيرها فلا يصير محرما مالم يدركها ويسر معها وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنسوة والجزاء فلا يصير محرما كيفما كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا مالم يدركها ويسقها

(فصل فى إيهام التبة وإطلاقها ^(١) ومن نوى الإحرام) أى نفسه وكذا إذا نوى النسك (من غير تعيين حجة أو عمرة) أى أو إرادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كما فى الكبير (صح ^(٢)) أى إحرامه إجماعا فيرتب عليه المحظورات (ولامه) أى المضى فى أحد النسكين (وله أن يجعله) أى بغير إحرامه المهم (لأيهما شاء) أى من أحد النسكين (قبل أن يشرع فى أعمال أحدهما) أى من أركانها (فإن لم يمين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا) (كان) أى صار (إحرامه للعمرة) أى متقبلا ومصرفا (أو وقف برفة) أى قبل الطواف (فللهجة) أى فصار إحرامه

لكونه فى رد المختار جزم بما قاله الشارح فليتب (١) قوله فى إيهام التبة وإطلاقها : الظاهر أن هذا العطف للتفسير أى إطلاق التبة عن إرادة الحج أو العمرة أو كليهما ثم رأيت بعض شراح الكتاب جعل العطف للغايرة وجعل المراد من الإيهام أن يحرم بالنسك والمراد من الإطلاق أن ينوى الإحرام فقط قال فى المنسك الكبير قيل وهو أفضل من التبيين والمشهور خلافه اه كذا فى الحجاب (٢) قوله صح : والأصل حديث على كرم الله وجهه حيث قدم من النبي فقال أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه الصلاة والسلام قاله فى فتح القدير اه حجاب

متعينا للحجة (وإن لم ينو) أى وإن لم يقصد الحج في وقوفه فإنه ينصرف إليه شرعا وكذا إذا لم ينو في طوافه فرض العمرة فإنه ينقلب إليه (ولو أحصر قبل الأضلاع) أى أفعال الحج أو العمرة من أركانها وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فأفسده (تعيين) أى إحرامه المهم (لعمرة) في الصور الثلاثة ففي الأول يجب عليه قضاءها لا قضاء حجة وفي الثانية بفعل أفعال العمرة وتحلل ولا حرج عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه المضى في عمرة وقضاءها (ولو أحرم ميمها) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالأول للعمرة) أى فالإحرام الأول المهم معين بها (أو بعمرة) أى بأن أحرم ميمها ثم أحرم بها (فالأول للحجة) أى تعيين لها (وإن لم ينو بالثاني شيئا) أى معينا في صورتين (فهو قارن) أما إذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فعن أبي يوسف ومحمد أنه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولو أحرم بما أحرم به غيره) أى ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مهم) أى فأحرامه أو حكمه كالمهم (فيأزمه حجة أو عمرة) أى على ماسبق (وإن فات) أى وقوفه (تعيين للعمرة وكذا لو أحصر) وكذا لو جامع فأفسده كما تقدم

(فصل هـ ولو أحرم بالحج) أى مطلقا (ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض) لأن المطلق ينصرف إلى الكامل فإن كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل إذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا ذكره الزاهدى (ولو نوى) أى الحج (عن الغير أو التذلل أو التفل) أى التطوع (كان) أى حجه (عما نوى) أى ماعين له (وإن لم يحج للفرض) أى لحجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأتى الفرض بنية التفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب الشافعى أنه إذا حج بنية التفل يقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المقروض لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة وعنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا (ولو نوى للندور والتفل) أى معا (قبل فهو تفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أى حجة (ونقلا فهو فرض) أى عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا أما عند أبي يوسف فلأن نية التطوع غير محتاج إليها فقلت وعند محمد لما بطلت الجهتان فإنهما إذا تعارضتا تساقطتا بقي الحج فتعين صرفه إليه (ولو نوى نصف نسك) أى مثلا (أو حجا لايطوف له) أى طواف الزيارة (ولا يقف) أى بعمرة لأجله (فعليه نسك) أى كامل لأنه لا يتجزأ وحكم المهم تقدم (أو حج كامل) أى عليه بطواف ووقوف لأتتهما وكنان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أى بحج (علي ظن أنه عليه) نذر أى فرضا (فتعين عدمه) أى خلاف ظنه (لأزمه المضى) أى لشروعه (وإن أفسده قضاءه) أى لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمناه (وإن أحصر) أى الظان المذكور (قيل) أى على ماقى البزدوى وكشف الأسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لأنه إذا أحصر وتحلل بالدم لا يحتاج إلى الأضلاع للخروج (وقيل يلزمه) أى اللزوم (في النية)

(فصل في نسيان ما أحرم به) أى المحرم بعد تعيين إحرامه أولا (أحرم بشيء) أى معين كحج أو عمرة أو قرآن (ثم نسيه) أى ما أحرم به ولم يرجع لتبعية ظنه شيء (لزمه حج وعمرة^(١)) أى احتياطا أو لأنه الفرد الأكل فإنه النوع الأفضل (يقدم أفعالها عليه) كالقرآن المعروف (ولا يلزمه هدى القرآن) أى تخفيفا عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام لشكر بتوفيق الجمع بين النسكين وليكون فرقانين لإحرام التذكر والثاني في الجملة

(١) قوله لزمه حج وعمرة : أى ليخرج عن العهدة يقين فتح قاله داملا وفي عبدالحق في فتاوى قاضيه خان إذا أحرم بشيء ونسيه لزمه حج أو عمرة هكذا ذكر بأو وهو مخالف لما في المحيط وغيره إلا أن يقال إن أو بمعنى الواو فإنه

لا يكون حكمهما واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر بحل) أى يتحلل (يهدى واحد) وهو دم التحلل عن مطلق نفسه لما سبق (ويقتضى حجة وعمرة) أى احتياطا (إن شاء جمع بينهما) أى بالقران (أوفرقت أى فصل بالفتح أو غيره (وإن جامع) أى قبل طواف العمرة (فعله المضي فيها وقضاؤها) أى لفسادها بالجمع وعلاه شأنه وسقط عنه دم القران كما تقدم وأما إذا جامع بعد طوافهما قبل الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم الججاج في إحرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران (١) وباقى الصور سياق في محله (وعبارة بعضهم) أى كالكرماني والبروجي ومؤدى العبارتين واحد إلا أنه زاد حكم الشك فيه (وإن أحرم بنسك واحد معين نفسه أوشك فيه قبل الأفعال) أى قبل أن يأتي بفعل من أفعال النسك (تحرى) أى اجتهد وطلب الأحرى لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وإن لم يقع تحريره على شيء) أى معين (لزمه أن يقرن) أى قرأنا لنؤيا وهو الجمع المسورى للقران الشرعى الموجب للدم ولذا قال (بلا هدى) أى دم للقران على ما صرح به في التاية وأما قوله في المحيط فلا يكون قارنا لمحمول على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو أهل بشيتين) أى نسكين مدينين (فنسهما) أى أنهما حجتان أو عمرتان أو حجة وعمرة (لزمه القران) أى الشرعى حلا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) أى دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه حجتان أو عمرتان (٢) (فلو أحضر بعث يهدين) أى لآته في إحرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله إذ لم يعلم يقينا أن إحرامه كان بشيتين

(فصل في إحرام المسمى عليه) من أغنى عليه (٣) أى ممن توجه إلى البيت الحرام يريد حجة الإسلام فأغنى عليه قبل الإحرام (أو نام) أى وهو مريض كاسياق (فتوى ولي عنه رقيقه) أى بعد ما نوى رقيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم إنه يريد الحج أو أريد الحج له فيفسره وقبله منه ثم يلي عنه (أو غيره) أى غير رقيقه (بأسره) أى السابق على إغنامه ونومه (أولا) أى أولا يأمره نصا بل فعل التغير باختباره (صح) أى إحرام الرقيق أو غيره عنه مطلقا وسياق بيان الخلاف فيه (ويصير) أى المسمى عليه (محرمًا) أى بنية رقيقة وتليته وربما يقال بكفى تلية رقيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة إحرامه (تجريدته عن لبس الخيط) لانه من يابا تركاب المحظور (ويجزيه عن حجة الإسلام) أى بلا خلاف (٤) (ولو ارتكب) أى المسمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) أى بمنزعا

جائز والله أعلم كذا أفاده في المنسك الكبير اه (١) قوله وسقط عنه دم القران : موم لوجوبه عليه قبل الفساد ليس كذلك اه حباب (٢) قوله والقياس أن يلزمه حجتان أو عمرتان : مكذبا في النسخ بأو وهكذا في شرح حنيف الدين المرشدى كما رأته بخطه والصواب الواو كما عبر بها في المنسك الكبير والبحر العميق اه حباب (٣) قوله من أغنى عليه إلى قوله صح : قال في الدر المختار ولم أر ما لوجن فأحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح قيد الجواز اه حباب قلت البحث لصاحب التهر وكلام الفتح هو ما نقله عن المتنق عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه قضى به أصحابه المناسك ووقفوا به فكذلك كذلك سنين ثم أفاق أجزاء ذلك عن حجة الإسلام اه قال في التهر وهذا ربما يرمى إلى الجواز اه قال في رد المختار وإنما قال يرمى إلى الجواز لامن حيث أن كلام الفتح في المعتوه وكلامنا في المجنون بل من حيث أن كلام الفتح فيما لو أحرم عن نفسه ثم أصابه العتوه وكلامنا فيما إذا جن قبل أن يحرم عن نفسه وإما الفتح إلى الجواز في ذلك في غاية الخفاء والله أعلم اه تقرير الشيخ عبدالحق (٤) قوله بلا خلاف : عبارة الكبير فمن توجه إلى البيت الحرام يريد حجة الإسلام فأغنى عليه قبل الدخول في الإحرام فلي عنه رقيقه وعن نفسه ونوى وقد كان أمرا أصحبه بذلك يصير المسمى عليه محرمًا ولا يشترط التجريد واللباس غير الخيط ويجزئه عن حجة الإسلام بالاجماع لأن التاية في التلية عند العجز بنفسه بأمره جائزة بلا خلاف وأما إذا لم يأمره بذلك نصا فأهلوا اه حباب أيضا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز ولو أغنى عليه بعد الإحرام فقضوا به المناسك يجزئه اتفاقا ولو أحرم عنه

من محرمات الإحرام (لزمه موجه) بفتح الجيم أى مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وإن كان غير قاصد للمحذور (لا الرقيق) أى لا غيره لأنه أحرم عن نفسه بطريق الأصالة وعن المنع على بطريق النيابة كالولى يحرم عن الصغير فينتقل إحرامه عنه إليه فيصير محرماً كالنوى هو وولى ولذا لو ارتكب هو أيضاً محظوراً لزمه جزاء واحداً لإحرام نفسه ولا شيء عليه من جهة إملاله عن غيره، ثم اعلم أنه إذا أمر أصحابه ورقائه بذلك فلا خلاف فيه وأما إن لم يأمرهم بذلك نصاً فأمرأته جاز ذلك أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لما ولو أحرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين فى المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الأولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الأخوة بدليل قوله تعالى إنما المؤمنون إخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم أخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أى المنع عليه بعد الإحرام عنه (أو استيقظ) أى التأم المريض بعد نومه الباعث على الإحرام عنه (لزمه مباشرة الأفعال) أى بقية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وإن لم يبق قيل لا يجب) أى على الرقاة. (أن يشهدوا به) بضم أوله أى يحضروه (المشاهد) أى المشاعر (كالطواف) أى طواف الزيارة (والوقوف) أى بركة بينى وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمى الجمرات والسعى وإنما أقصر على الركبتين لأنهما المهم فى صحة الحج (بل مباشرة الرقاة) بضم فسكون ويجوز تثليث الرأه وهم جماعة يراقون فى الطريق (تجزئه) لأن عهد المراقبة قائم مقام الأمر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة وجعله صاحب المبسوط الأصح وفى العناية الأصح أن نيابته عنه فى أدائه صحيحة إلا أن احضار ما ولى لا متعين وقيل لا تنأى بأداء رقبته وإليه مال قاضيهان وصاحب البدائع وغيرهما فى فتاوى قاضيهان لو أحرم بالحج ثم أغشى عليه فطافوا به حول البيت على يمين وأوقوه برفات ومزدلفة ووضعوا الأحجار فى يد ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جاز يئى وإلا فلا لكن عن محمد لو رى عنه بالأحجار ولم يحمل إلى موضع الرى جاز والأفضل أن يرى الجمار بيده ولا يجوز أن يظاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويظاف به وكذا الوقوف برفة انتهى كلامه وهذا التفصيل حسن جداً وإليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله فى الطواف) أى طواف الأفاضة بأن يحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينبى عنه الطواف فى أوله (والوقوف) أى باحضاره فى موقف عرقة ولو ساعة ليكون أقرب إلى أدائه ولو كان مفقاً وإليه مال شمس الأئمة السرخسى (لا فى الرى ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعى لكونهما من الواجبات وهى دون الأركان فى الاعتبارات (ولو أغشى عليه بعد الإحرام) أى بعد تحقق إحرامه لنفسه (فعله متعين) أى على رقبته (وقفاً) أى اتفاقاً فقد ذكر نثر الإسلام أنه إذا أغشى عليه بعد الإحرام فيطاف به المتأسك فاته يجزئه عند أصحابنا جميعاً لأنه هو الفاعل وقد سبقت النية منه قال ابن الهمام ويشكل عليه اشتراط النية فى الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعطى بأن جواز الاستنابة فيما يعجز عنه ثابت فتجوز النيابة فى الأفعال ويشترط نيته الطواف كما يشترط نيته إلا أن هذا يقتضى عدم تعين حمله والشهود^(١) أى المحذور وهو الأصح على ما ذكره فى محل آخر

(فصل فى إحرام الصبي) يشهد لإحرام الصبي^(٢) المميز للنفل لا للفرض إذ لا ينقد إحرامه عن حجة الإسلام إجماعاً لقوله فى الكبير عندنا ليس فى محله (ويصح أدائه) أى مباشرة أفعاله (بنفسه) أى دون غيره بأمره أو بغير

غير رقبته بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز ذكر القولين فى المحيط والذخيرة وقال الشيخ ابن الهمام وهو الأولى بينى الجواز انتهت باختصاره تقرير الشيخ عبدالحق (١) قوله عند تعين حمله والشهود : إلى معابرة ابن الهمام وتامها ولا أعلم تجويز ذلك عنهم اه قال المصنف فى المنسك الكبير قوله ولا أعلم الخ مشكل لأنه ذكر بنفسه أن ذلك لا يشترط فى الأصح والجواب عنه أن كلامه هنا فيمن أغشى عليه بعد الإحرام ومأمراً من عدم اشتراط الخل والشهود فى الأصح إنما هو فى الذى أغشى عليه قبل الإحرام فلا تعارض اه كذا فى تقرير الشيخ عبدالحق (٢) قوله ينقد إحرام الصبي المراد من الصبي الجنس فلا تخرج الإنثى قاله العفيف اه

أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح من غيره) أي من غير الصبي المميز (الآداء) أ مباشرة بالأفعال (ولا الإحرام) على ما في البدائع من أنه لا يجوز أداءه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الآداء شرعا (بل يصحان من ولي له) أي نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلو اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد) على ما في فتاوى قاضيان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبنى على انعقاده قبل لكن في شرح المجمع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم ينقذ فرضا ولا نفلا وفي الهداية ما يدل على انعقاده فلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انعقاده أصلا وقيل ينقذ ويكون حج تمرين واعتياداته ويمكن الجمع بأنه لا ينقذ انعقادا ملما وينقذ نفلا غير ملزم لأنه غير مكلف ففائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات عليه إذا فعل محظورات الإحرام زائدة في الرق لأنه يخرج من ثواب الحج وكذا يؤيد ما قلنا في النائية من أن اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبيه انتهى وانعقدت الأئمة الأربعة على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات سواء كان ميّزا أو غير ميّز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الأجر لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد شيء؟ ففي قاضيان قال أبو بكر الإسكافي حسناته تكون له دون أبيه وإنما يكون للوالد من ذلك أجر التعليم والإرشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لأبيه يعني أيضا بناء على التسبب والأحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال من جملة ما ينفع به المرء بعد موته أن ترك ولدا تعلم القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء (وبني لوليه أن يجتهد) بتشديد نونه أي يحفظه ويوعده (من محظورات الإحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوها (ولأن ارتكبه) أي الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله (ولا على وليه) أي وإن كان سببا لأحرامه وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه محظورا فله دم واحد ولا يجب من جهة إهلاكه عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي المميز (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (ولا) أي وإن لم يقدر بنفسه عليه سواء كان ميّزا أو غير ميّز (جاء) أي فيه النيابة عنه (إلا ركعتي الطواف) لأن الولي لا يصلحها عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصلح ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافا للشافعي لحينئذ إن كان الصبي ميّزا فيصلي ركعتي الطواف وإلا فيستقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد أنه يطوف بنفسه إن كان ميّزا وإلا فيجمعه وليه ويطوف به وكذلك حكم الوقوف وسائر المأمورات كالسعي وري الحجرات (ولو أفسد نسك) فإنه لا يتصور منه الإفساد بالجماع ^(١) فالغنى أنه لو ترك أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لا جرم عليه) أي ترك الواجبات (ولا قضاء) أي ترك الأركان من المأمورات حيث شرعه ليس بمكروه لأنه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في إحرامه) أي في أثناءه (فإن جده) أي إحرامه (الفرض) أي بعد بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فوته ^(٢) (سقط عنه) أي الفرض (ولا) أي وإن لم يجد إحرامه للفرض بأن دام على إحرامه المتعقد للفعل

حياب (١) قوله فيه أنه لا يتصور منه الإفساد بالجماع : أقول لا ينبغي أن المراقص صبي ميّز أتى منه الجماع بالامرية وسيجيء التصريح به في النوع الرابع من الجنابات وقد صرح به الفقهاء في مسألة التحليل فقال في الكثر حتى يطأ ما غيره ولو مراقضا إلى آخره فتأمل اهـ حياب (٢) قوله قبل الوقوف أي قبل فوته : ومقتضاه أنه لو وقف برفة بعد الزوال فبلغ وقت الوقوف باق كان له أن يجد الإحرام لمعوم قوله قبل فوته فإنه يشمل ما إذا وقف أولا ويدل عليه عبارة الميثني بالنتين المعجمة ونصها ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق أو أسلم وقت الحج

(فهو) أي الحجج (نقل) وكان القياس أن يصح فرضاً لو نرى حجة الاسلام حال وقوفه لأن الاحرام شرط كما أن الصبي إذا تطهر ثم بلغ فإنه يصح أداء فرضه بتلك الطهارة إلا أن الاحرام له شبه بالركن لاشتتاله على التية بحيث أنه لم يده ماصح له كما أن الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فإن جدد لإحرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والافلا (والجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرناه من الانعقاد وغيره فلو افاق الجنون الذي احرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكون ذلك عن حجة الاسلام ثم الجنون حال جنونه لا شيء عليه إذا فعل المحظورات وترك الواجبات وذكر غير الاسلام البدوي وغيره ما يثبت عليه إذا فعل شيئاً من الطاعات وأداء الواجبات بقوله (إلا أنه) إذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء مبنى على ما ذكره في الذخيرة عن النوار من أنه إذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام فإن فيه الكفارة فرقاً بينه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من أن الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لا شيء عليه وهو محمول على إطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الأصولية أن الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعي بل اظن أن هذا ما اتفق عليه الأئمة الأربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الأداء) أي بخلاف بخلاف ما إذا احرم حال جنونه فإنه مما يختلف في صحته ففي البدائع إحرام الكافر والجنون لم ينعقد أصلاً لعدم الأهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضاً من أنه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه أداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيواقفه ما قاله صاحب المحيط وخزاة الأكل أنه يحرم عنه أبوه

(فصل في إحرام المرأة هـ هي فيه) أي المرأة في حق الإحرام (كالرجل الا) في اتفق عشر شيئاً منها (ان لها أن تلبس المحيط) أي المحرم على الرجل (غير المصوغ) أي بورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون غسيلاً لا ينفص (والخفين) أي ولها أن تلبس الخفين (والقفازين) على ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ثابته المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لأن لبس القفازين ليس بالانتفاع يدها وأنها غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى مذهب حلتاه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الإمكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتنظي راسها) أي لا وجهها إلا أنها إن غطت وجهها بشيء متجاف جاز وفي النهاية إن سدلت الشيء على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على أن المرأة منية عن اظهار وجهها إلا جانب بلا ضرورة وكذا

باق فإن جددوا الاحرام يجزيهم عن حجة الاسلام انتهت لكن نقل القاضي عيّد في شرحه على الباب عن شيخه العلامة حسن العجمي المسكن أن المراد به الكيتونة بمرقة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة قبل غلب ليس له التجديد وإن بقي وقت الوقوف وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف بمرقة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في زماننا فهم من أفتى بصحة تجديد الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى بعدمها ولم يفرق فيها تصاصاً صريحاً ما ملخصاً وقال في طوابع الأنوار والمراد من قوله قبل وقوفه قبل دخول وقت الوقوف لأنه لو وجد بعد بلوغه وقوف بمرقة بعد الزوال ساعة لا يعتبر تجديد ذلك للإجماع على عدم صحة أداء حجتين في عام واحد بإحرام أو إحرامين فهذا الصبي لما بلغ ووقف بمرقة محرماً ثم حجه الذي أحرم به وصار حاجباً فلا فكيف يأتي بحجة أخرى ومن حكى الإجماع على ذلك السروجي والقاضي أبو الطيب من الشافعية كما نقله عنهم الشيخ رحمه الله السدي في منسكه الكبير والقاضي محمد زادة المسكي في حاشيته اه والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب الدر قبل وقوفه بمرقة ماضيه كذا في الهداية وغيرهما ومفهومه أنه لو جدد بعد الوقوف لم يجزه ويحتل أن يكون المراد قبل فوات الوقوف كما صرح به الملا على وعبارة المبني صريحة في ذلك حيث قال ولو جدد وأوقت باق أجزاء عن الفرض وعبارة النتائج كذلك حيث قال فإن بلغ بعد ما أحرم ثم استأنف الاحرام وجدد التلية أجزاء عن الفرض ولم يقبده بشيء وتقييد الهداية للاحتراز عما إذا فاته وقت الوقوف ولا يلزمه منه الاتيان بحجتين في عام واحد كما قيل لعدم تمام الأولى بقطعه قبل الركن الثاني ألا ترى

في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئاً وتجاهيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أى لا ترفع صوتها عورة^(١) فيفيد الحكم بنفيه عند الأجانب (ولا ترمل) أى في الطواف (ولا تقطع ولا تسعى بين المئين) أى بالاسراع والمرولة (ولا تخلق رأسها) لأنه مثله تخلق الرجل لجنته بل تقصر (ولا تستلم الحجر) أى الأسود (عند المراحة) أى إذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أى عند المراحة (ولا تصلى عند المقام) أى قرب مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام (كذلك) أى وقت التراحم (ولا يلهو بهاد بترك الصدر) أى طواف الوداع وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أى وتأخير طواف الإفاضة عن أيام النحر (لمنذر الحيض والنفس^(٢)) قيد في المستثنى لكن على ما في البدائع من أن ترك الواجب يعذر لا يوجب شيئاً لا تكون صورتان^(٣) مما اختص به النساء وإن كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبر اعتمد عليه حيث قال إنه لادم عليها لتأخير طواف الزيارة عن أيامه بعذر ما، ثم زاد في الكبر أن لها أن تلبس الحرير والذهب وتحتل بأى حل شادت عند عامة العلماء وعن عطاء أنه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والتمتية ولم يذكره الكرماني وهو أولى لأنه غير مختص بمجال الإحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالإحرام وإلا فلا خلاف لمطاه وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريراً أو حلياً (والختى) أى المشكل (فيه) أى في هذا الفصل (كالأثني) أى احتياطاً لكن حاله في هيئة اللبس^(٤) مشكل (فصل في إحرام البدن والأعضاء) أى ولو كان لها الرقية من حيية (ينعتق) أى إجماعاً (إحرام المملوك) أى مذكراً كان أو مؤنثاً (بإذن سيده) أى المالك أو مالكوته (وبغير إذنه لتغل) أى وينتقد أيضاً للتطوع أى للفرض في صورتين (والبولى أن يحمله) أى يخرج من إحرامه بمخطور (إن أحرم بلا إذن وكره) أى تحليلة (بعده) أى بعد إذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن قصار كالحرق فلا يتحلل إلا بالاحصار ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعليه أيضاً أن يقضى ما أحرم به (وإن ارتكب) أى المملوك لمحتظراً في إحرامه لزمه جزاؤه) أى في الجملة (فإن كان) جزاؤه (صوماً) كلبسه معنوا (ففي الحال) يلومه قبل حقه (وإلا) بأن كان الجزاء مالياً (فيعد العتق) يكلف بأدائه ولو لزمه الآن في ذمته (ولو عتق في الإحرام لا يمكن فسخه) أى فسخ إحرامه وتجديد إحرام آخر

أنه لو ارتد البالغ بركة ثم أسلم وتحقق وقوفه ثانياً صح حجه ولا يكون إتياناً بمجتنبين في عام واحد نعم لو لبس من بلغ بعد الوقوف قاصداً المصطفى ثم جدد لم يجز كما مر اه وقال داملأخون جان عبارة المصنف كأغلب كتب المذهب فتحتل ما فسر الشارح وتحتل أن يكون معناه قبل أن يقف ويؤيد الثاني قوله لا أمام السرخسى فيه بسوطه في آخر المواقيت ولو أن الصبي أهل بالحج قبل أن يتحلل ثم أحتم قبل أن يطوف بالبيت أو قبل أن يقف بركة لم يجزه عن حجة الاسلام عندنا إلا أن يجد إحرامه قبل أن يقف بركة فحتمه بمجزه عن حجة الاسلام اه فالخاضل أن كلا من الاحتمالين قد وجد ما يؤيده غير أن ما اختاره الشارح والعلامة طاهر سدل فيه أرفق بالناس لا سيما بأهل الآفاق وانه أعلم (١) قوله لأن صوتها عورة: تقدم أنه ضيف اه (٢) قوله لممنذر الحيض والنفس: قال الشارح الشيخ المرشدى لكن هذا فيما إذا فاجأها الحيض والنفس عقيب تحللها واستمر بها بحيث لم تجد وقتاً تقدر فيه على أدائه طواف الزيارة وفي وقت طواف الصدر بأن أخذ أهلها في الرحيل والعذر مستمر بها وأما إذا وجدت وقتاً بعده ولم تطفه ثم غشيها الحيض أو النفاس فإدم متحتم عليها اه كذا في الحجاب (٣) قوله لا تكون صورتان الخ: أقول مبنى كلام المصنف على قول غير صاحب البدائع من تخصيص عدم وجوب الدم في واجبات معنودات لاقى الجميع اه داملأخون جان (٤) قوله لكن حاله في هيئة اللبس مشكل: هذا إذا كان إحرامه بعد البلوغ وأما إذا أحرم وقدر افاق قال في الهداية قال أبو يوسف لا علم لبسائه لأنه إن كان ذكر أكره له لبس الخيط وإن كان أنثى يكره له تركه وقال محمد بلبس المرأة ولا شيء عليه لأنه لم يبلغ قال قوام الدين وعلى تحليله ينبغي أن يجب عليه الدم احتياطاً لاحتلال أن يكون ذكراً وفي شرح

للفرض لأن إحرامه ملزم له ^(١) فيجب عليه إتمامه (بخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ إحرامه وتجديده كما سبق (فيمضي) أي المملوك (فيه) أي في إحرامه تفلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (الفرض) أي ولو فرض عليه بعد عقته

(فصل في محرمات الإحرام) أي محظورات إحرام أحد النسكين ومتوعاته المشتملة على المكروهات والتحريمات والشاملة للفسد منها (الرقع والقسوق والجدال) أي المذكورة في الآية حيث قال من فرض فيهن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال فالرقع هو الجماع عند الجمهور أو ذكره أودواغيه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه المبلغ في افادة المبالغة أو بحضرة النساء أو كل كلام غش وجور وزور والفسوق المعاصي كلها وخصت بحال الإحرام لأنها اقبح حيثئذ لكس الحر رحلة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال ^(٢) فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال (والجماع) خص بالذكر اهتماما بحاله فإنه مفسد للنسك في بعض أحوال إحرامه ^(٣) (ودواغ كالعلة واللبس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنسية (والمناخضة والمناقة) كان الأول ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا التقيد لما عدا الجماع بالنسبة إلى حلاله من المرأة والأمة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتترا وتورا) أي استعمالا للتورة (وإحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو تمكيناً) أي لغيره حتى يترتب عليه الاتم والافق وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بتمكينه أو بغيره إكراهاً أو منما ونحوهما (وحلق الرأس) أي وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالاً كان أو محرماً ما لم يفرقا عن أداء نسكهما وهو تخصيص بعد تعمير وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والإبط والمائة والرقعة وموضع المحاجم) وكذا موضع حجهم (وقص اللحية) وكذا تنفها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالاً) أي ولو كان غيره حلالاً وهذا تصريح بما علم ضمناً ويستثنى من ذلك قلع الشعر الثابت في العين (وقلم الأظافر) الأول وقلم الظفر (وليس المخطط) أي على وجه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لأنه لا يجوز لبسه ولو عدم الإزار اتفاقاً لأنه يمكنه أن يأتزر به وفي البدائع وإن لم يجد رداء شق قميصه وارتنى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا يتأني مافي البحر لا يحتاج إلى شق قميصه لأنه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أي إلا عند عدم الإزار على ما صرح به الرأى لكنه ينبغي أن يحمل على سراويل غير قابل لأن يشق ويؤتزر به فلا يتأني قول الجمهور وإن لم يجد الإزار يفتق ماحول السراويل مأخذاً موضع التكة ويؤتزر به ولو لبسه كما هو ولم يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به التي عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الأعم من العمامة وغيرها فقوله (والقلنسوة) كالتمخيص (والبرقع) أي على الوجه (والبرنس) بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو مطرا

التدويري للقاضي ابن أبي الووف لأحرّم بعد ما بلغ قال أبو يوسف لا علم لي بلباسه وقال محمد بلبس لباس المرأة ولا شيء عليه له لجعل الخلاف فيما بعد البلوغ كما ترى والله أعلم قاله المصنف رحمه الله في المنسك الكبير اه حيا (١) قوله لأن إحرامه ملزم له قال الشيخ المرشدي في شرحه اللهم إلا أن يكون صغيراً وقد أحرّم فأعق ثم بلغ قيل الوتوف فهو حيثئذ كالصبي وقد تقدم حكمه اه كذا في الحيا (٢) قوله وأما الجدال (الخ) قال في رد المحتار أي الخصومة مع الرقاء والخدم والمكائين بحر، وما عن الأعمش أن من تمام الحج ضرب الجبال فقيل في تأويله إنه مصدر مضاف لقاعله لكن في شرح النقاية ورد أن الصديق رضي الله عنه ضرب جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحيثئذ فضره لا للجدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم ينجز بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمراً بمعروف ونهي عن منكر تأمل اه والله أعلم كذا في تقرير الشيخ عبد الحق (٣) قوله في بعض أحوال إحرامه: بأن وجد قبل الوقوف بعرفة في الحج أو قبل أكثر الطواف في العمرة اه حيا

علي مافي القاموس فكان حقه أن يذكر بعد التفلوس (وزر الطيلسان) مثله اللام والز بفتح الزاى أى ربطه بالزر وعقده على عنقه ومحل فصل المكروهات كما سيأتى فانه إن أراد لبسه فوق رأسه فلا يحتاج إلى قيد زره (واقباله) الظاهر أنه عطف على الطيلسان فيه ماقبه والأول أن يعطف على الخيط أى ولبسه لكن إذا أدخل يده في كفه وإلا فإن أدخل مشكبه فيه بلا إدخال يده بكمه وقال زفر عليه دم (ونحوه) أى من الجبة والقروة والباد والعباء (ولبس الخفين) أى إلا أن لا يجعد ثملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) أى ولبسه سواء كانا متعلين أو غير متعلين (وكل ما يورى الكعب الذى عند معقد شراك النعل) أى في المفصل الذى في وسط القدم لا الكعب المنبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما قل عز الدين بن جماعة من أنه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الأربعة وقال الفارسي ولبس المحرم القفازين ولله محمول على جوازه مع الكراهة في حق الرجل فان المرأة ليست ممنوعة عن لبسها وإن كان الأول لما أن لا تلبسهما قوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على أن الرجل ممنوع من تغطية يديه باللهم إلا أن يقال هو نوع من لبس الخيط وانه أعلم (ولبس ثوب مصبوغ يطيب) أى بورس أو زعفران أو عصفر أو غيرها عما يطيب به بخطا كان أو غير غيظ (إلا أن يكون غسلا) أى مغسولا كثيرا بحيث إنه (لا ينفض) بتشديد الضاد المعجمة^(١) أى لا ينشأ أثر صبغه لما روى عن محمد أنه لا يتعدى أثر الصبغ إلى غيره أو لا تقوح منه رائحة الطيب وهو الأصح على مافي البحر الزاخر والبحر العميق وقناوى قاضيخان والبدائع فالعبرة بالرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالخمر ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لأن فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها وأما مافي الملتقطات من قوله لا يزين المحرم فمحمول على خلاف الأولى ونهى التنزيه عنه (وتغطية الرأس) أى كله أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه) أى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أى استعمال الطيب بعد الإحرام (والتدهين) أى تدهين نفسه والأولى أن يقول والتدهن أو الدهن بالفتح والادمان أى استعمال الدهن مطبيا أو غير مطيب في بدنه وأما قوله في الكبر في ثوبه أو بدنه فينص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (وأكل الطيب) أى وحده لكن عنده خلافا لما وسيأتى زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى ربط طيب يفوح ريحه بخلاف شد عود أو صندل مثلا في الفتح لا يجوز له أن يشد مسكا في طرف إزاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من إطلاق المصنف (وقتل صيد البر) أى دون البحر وكذا اصطليده (واخذه) أى إمساكه ابتداء والاعانة عليه (ودوام إمساكه في يده) أى اتباماً (والإشارة إليه) أى حال حضوره (والدلالة) أى حال غيبته (والاعانة عليه) أى بنوع من أنواع الاعانة كاعارة سكنى أو مناوله ومخروط (وتفنيه) أى لا أخرجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسريضة وتنف ويشه وكسر قوائمه وجناحه وحبله) أى حلب لبنه (وشيه) وكان سقته أن يذكر عقب قوله وكسريضة لما صبر في الكبر عنه بقوله وشي يرضه أو المراد بالشي طيبه الشامل للصيد ويرضه أى نوع من أنواعه (ويمه وشراؤه وأكله) يفيد أن قتله وطبخه وأكله كل واحد منها لا يحل فله (وقتل القملة ورميها) أى في الشمس وغيرها ودفعها لغيره مطلقاً (والأمر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه أن الإشارة منتهى عنها وإن كان الجزء لا يترتب إلا على مباشرة المشار إليه قتلها (وإلقاء ثوبه في الشمس) أى في غيره بفسخه وتخليته (وغسله فلا كما) أى لأجل موتها قيد له ولما قبله (وخضبرأسه وطحته واعتصم آخرها بخناه وغسلهما بالخطمي والوصم وتليده شعره) أى شعر رأسه (ينخن) أى بشي غليظ (غير مانع) هذانيان الواقع والأفوه مستدرك لفظاً ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمانع ولو تصور لفتح عنه أيضاً (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تليد بطيب فمحرمان قال ابن المهام وما ذكره رشيد الدين البصروي وحسن أن يلبس رأسه قبل الإحرام مشكلاً لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولله قاسه عليه وهو ليس بعيد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه

(١) قوله بتشديد الضاد المعجمة : أقول يحرم وجه التشديد اه حجاب

إلصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلل الغبار ولا يصيبه شيء من الحوام ويقع من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل لمبدا أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه لمبدا اللهم إلا أن يقال تليده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الإذخر) ذكره استطرادا تبعا لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره مهنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية والتلبية إلى أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج وثلاثا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالإجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ماعدا الفسوق والجدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لاجزاء فيها سوى الكرامة) استثناء منقطع (فهو) هذه أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

(فصل في مكروهاته : إزالة التفت) بفتح تين أي الوسخ والندون وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاجب الشعث التفت ولقوله تعالى ثم ليقصوا تقشعهم وظاهر الآية أن إزالة التفت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفت حرام لكنه مقيد بما إذا كان الاعتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أي سائر البدن (بالسدرو نحوه) كالأشتان والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره به ولما فيه من الزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشمل لحيته أيضا (وحكة) أي حاك شعر رأسه وكذا الحيت وسائر جسده حكا شديدا لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإزالته وتفتة وأما قوله (إن أفضى إلى قتل الحوام وإزالة الشعر) فغير ظاهر لأنه حيثئذ بعد من المحرمات لا من المكروهات (وعقد الطيلسان على عنقه) فلو تطلس من غير عقد فلا بأس به (ورأى القيامة والباء ونحوهما) كالجبية والثفوة والباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كفيه) والظاهر أن إدخال إحدهما كذلك (وعقد الأزارو الرام) أي ببطرف أحدهما بطرفة الآخر (وأن يخله) أي كل واحد منهما (بخلخال) كنحو ابرة (وشدهما بجبل ونحوه) من رباط ومنطقة (وليس الثوب الميخر) أي الذي يجزعه بعد الإحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس أن يلبس للثوب الميخر لأنه غير مستعمل يجزعه من الطيب وإنما يحصل منه مجرد الراحة وذلك لا يكون طيبا كمن قدم مع المطارين . وأغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قوله إن المنع للطيب والراحة لا اللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قيد الراحة بالفعل كالشم وإنما الكلام للراحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالعود مع العطار ونحوه ممن لا يكون له ريح فأصح (١) فيه جائز بلا خلاف فقام عليه لبس الثوب الميخر فإن يجزعه لم يضر فعليه وشتمه لم يحصل بقصده مع أنه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي إذا شم الطيب لا يكره وكذا لو أجرى أي ثوبه بطيب تبقى رائحته بعد الإحرام قوله (وشم الطيب) إما يختلف فيه وإما يحول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الريحان والطيب والسفرجل والأترج وما أشبه ذلك انتهى ، وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم أن يرى الطيب ولومن بعد (ومسه) أي لمس الطيب (إن لم يلتصق) أي شيء من جرمه إلى بدنه فإنه حيثئذ نوع من استعماله بخلاف ما إذا تعلق به ريحه وبعقب به فوجهه فإنه لا يضره (وشم الريحان) أي المجهود (والنثار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا معه (لاشتام الرائحة) بهذه النية (والزينة) لما قدمناه (وتصيب شيء من جسده) قال ابن العماد ويكره تصيب رأسه

(١) قوله ونحوه ممن لا يكون له ريح فأصح : هكذا في النسخ والصابون ونحوه ممن يكون له ريح فأصح كما لا يخفى والله أعلم ثم إنى رأيت مثل ما ذكرته في هذا الشرح قيل ياب دخول مكة مانصه والجلوس في دكان عطار وكذا مع من له رائحة فأصح أنه فلا الحمد في الأولى والآخرة اه تقرير عبد الحق

ولو عصب غير الرأس من يده يكره أيضا إن كان بلاعة انتهى وهو يفيد أن تعصيب أجزاء الرأس مكروه مطلقا موجب للجزاء بعذر أو بغير عذر إلا أن صاحب العذر غير آثم فاصوب أن يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما في المكروهات والدخول تحت أستار الكعبة^(١) أي مع شرائها (إن أصاب رأسه أو وجهه) ولو بضمها (وتعطية أنه أودقته أي ما بين لحيه (أو عارضه) بكسر الراء^(٢) أي طرف وجهه (ثوب) متعلق بالتعطية وقد لها احتراز من تعطيتها باليد (وأكل^(٣) طعام) أي غير مطبوخ (يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فإنه لا يكره وكذا إذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه ريح فإنه حيثن مغلوب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بأكل الزعفران فإنه يستعمل في الأطعمة فالتحقق به لا يفي حنيفة (إنه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة إلا للضرورة التبعة للطعام بأن كان في طعام مستهلك التارام لم يمس كذا في الشئ) وكب وجهه على وسادة فإنه بمنزلة تعطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعها وكذا وضع رأسه عليها فإنه وإن كان يلزم منه تعطية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج فإنه الهيئة المعتادة في النوم بل الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فإنها الزردة الثير المتعارفة بل الكيفية المبنوعة عند أرباب المروءة^(٤)

(فصل في مباحاته: التسل) أي الاعتسال بالماء القراح وماء الصابون والأشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب أن لا يزيل الوسخ بأي ماء كانت بل يقصد الطهارة أو دفع التبار والحرارة (والنفس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين التسل في هذا الباب مع ما فيه من الإيماء أنه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا التسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي الطهارة أو النظافة لا تقصد قتل القمل والزينة (وليس الخاتم) أي لأنه سنة لمن احتاج إليه وإلا فالأولى تركه مطلقا (وتشبهه السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتلة عدوه بدنه أو دمه علي وجه جوز شرعا (وشد المهيان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه فقهته أو نفقة غيره (والتغطية) بكسر الميم وقص الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها إذا شد بها برسيم وفي أخرى عنه يكره إذا كان لها أبريم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف قد ذكر أحدهما معن عن الآخر^(٥) (والاستغلال) أي قصد الانتفاع إلى الظل (بيت) أي من داخل أو عاريج (ومحمل وعمارية) بفتح الميم وتقديد التجنية أي مخفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذه الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما يصل رأسه إليها أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو يده أو يد غيره بحيث لا يمس رأسه (وغيرها) أي وغير المذكورات كظلال الجدار والجبل والجل وأمثالها (والاكتحال) بالاطيب فيه أي عملا بالنسوة وقوية للبصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (وزرع الضرس) أي قلعه مطلقا

(١) قوله والدخول تحت أستار الكعبة: أي ولم يمسك زمانا يترتب عليه فيه الجزاء وكذا يكره الصعود على عتبة الباب والصلاة على العتبة والتشبث بملق الباب وسائر الحلق التي في أصول جدران الكعبة واستلام الركن العراقي والشاوي قاله الشيخ عبدالله العفيف في شرحه على هذا الكتاب اه حجاب (٢) قوله بفتح الراء: أقول لعله بالكسر إذ ليس في كلامهم من الأسماء ما وزنه على فاعل إلا بضم أسماء تكاثر وطابع وقيل من غيرها كما لم وليس هذا منها كذا في الحجاب وفي القاموس والعارض الناقة المريضة أو الكسيرة وصفة الحد كالعاوضة فيها ما هو ويوجد في بعض النسخ بكسر الراء ولا غبار عليها اه (٣) قوله وأكل طعام: أي غير مطبوخ إلى قوله وكذا حكم الشراب: أقول ينبغي تأمل هذا الكلام مع مراجعة ما يأتي في فصل أكل الطيب وشربه ليتضح ما فيه والله أعلم اه حجاب (٤) قوله بل الكيفية المبنوعة عند أبواب المروءة: فقد روى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم لما مر بين هو كذلك بالمسجد ضربه برجله وقال قم واقعد فإنها نومة جهنمية قاله الشارح في شرح الشبائل اه حجاب (٥) قوله قد ذكر أحدهما معن عن الآخر: فيه نظر

(والفانز المكسور) أى قطعه (والقصد) أى الاقتصاد (والحجامة) أى الاحتجام (بلا إزالة شعر) أى فى موضعها (وقلع الشعر الثابت فى العين) وكذا قطع العرق والاختان واققاء الدمع والقرح (وجبر المكسور) أى إصلاح المكسور (وتقصيه بخزقة) وكذا تغطيته إذا لم يكن برأسه ووجهه (وليس الخز) وهو نوع من الثياب كالقطنى (والبن) أى سائر أنواع البز (والثوب الحررى والمروى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله إذا لم يكن مخيطاً ولا حريراً ولا ملوناً بصب (والبرد الملون كالمدنى) أصناف من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسى (والتوشع بالقميص) بأن يأتزبه ويجعل باقيه فى جانيه أو فى أحدهما وأما ما فعله بعض الجهلة من إخراج كم واحد فغير مفيد إذ يصدق عليه أنه لا لبس القميص على وجه المخطط (والارتداء به) أى بالقميص (والاثراره) أى بالقميص على طريق الافراد أو الاجتماع (وبالساوويل) أى الاثرار بها (والتحزم بالعمامة) أى الاثرار بها من غير عدها فإنه حيثئذ لا يطلق عليه أنه ليس العمامة إذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغرز طرفى ردائه فى إزاره) بل يستحب هذا عند إرادة صلاته للبهى عن الإساءة (ولإلقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا البلاد (عليه) أى على نفسه (بلا إدخال منكيه) وقد سبق عنه هذا فى باب المكروهات فيناقضه ذكره فى المباحات (١) فالصواب أن يقول وإلقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع إذا كان لا يعتد لابسا إذا قام كما ذكره فى الكبير اللهم إلا أن يقال مراده هنا إلقاء القباء لبسه مغلوباً ومكسواً لكن صرح فى باب المباحات من المنسك الصغير بلفظ وإلقاء القباء على منكيه بلا إدخال يديه فى كفيه (ووضع خده) وكذا رأسه (على وسادة) أى بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يد غيره على رأسه أو أرقه) أى بالاتفاق لأنه لا يسمى لابساً للرأس ولا مغطياً للأفب (وليس المداس) بكسر الميم وهو ما يلبس به الأرض من الثعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المداس على مافى القاموس (والمكعب) وهو الكوش الهندى الذى لا يغطى كعب الإحرام (والشمسك) (٢) وهو السرموزة الغدادة التى لا تغطى الكعب (والمصندلة) بصيغة المجهول فى البدائع رخص مشايخنا المتأخرون فى لبس المصندلة قياساً على الخف المطروح لأنه فى مناهى انتهى وهذا كله مع وجود التحلين وقدرته عليهما إلا أنهم أفضل لكونهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض الأئمة (وتغطية اللحية مادون الذقن) لأنه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (وأذنيه) لأنها عضوان مستقلان ولو عدا من الرأس فى حكم المسح عندنا وعداً من الوجه عند بعض السلف (وقفاء) لأنه عضو على حدة بلا خلاف فى القاموس التقاء وراء العنق ويذكر وقد عدا (وقفاء) وهذا لا يصح مبنى ومعنى أما المنى فلكونه مجروراً بالإضافة حق العبارة أن يقول فيه أولفه وأما المعنى فلا نه جزء من أجزاء وجهه فليس ذلك بباحاً له بل كره له كتغطية ذقنه وأنفه ثم قوله (ويديه) بظاهاه يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم أنه حرام عند الأربعة فيعمل على تغطية يديه بتعديل ونحوه (وسائر بدنه سوى الرأس والوجه) أى كلهما أو بعضهما (والحل على رأسه إجماعاً) بكسر همز وتشديد جيم أى مراكناً أو طشتاً (أو عدلاً) بكسر العين أى نصف حل يعدل مثله (أو جوالقاً) الظاهر أنه غير منصرف لأنه جمع على مافى القاموس لوعاء معروف والأظهر أنه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التشريب (أو طبقاً) أى صحناً أو صفة (ونحو ذلك) كقندرو لوح وباب (بخلاف حمل الثياب) أى على رأسه ولو كانت بقية (٣) (وأكل ما استطاده) أى بغير أمره (حلل) أى فى الحل من غير أن يشاركه فيه محرم برجه

بل الصواب أن الخاص المقدم لا يفتى عن العام المؤخر اه (١) قوله فيناقضه ذكره فى المباحات: أقول يمكن دفع المناقضة بحمل ما تقدم على ما إذا حل منكيه دون كفيه فتنبه اه حجاب (٢) قوله والشمسك: بضم الأول والثاني وسكون الثالث وقد يقال بالجيم وهى المصندلة ذكره فى المغرب وفى البحر العميق والمصندلة المكعب اه فظهر أن المسمى واحد وتأخير الأسماء باختلاف اللغات اه حجاب (٣) قوله ولو كانت فى بقية: أطلق البقعة وينبى أن يفيد ذلك بأن ينظر إماماً أن تكون مشدودة شداً قوياً بحيث لا يحصل هنا تغطية أو يحصل فإن كانت مشدودة فلا كراهة ولا جزء أيضاً وإلا فيكره ويجب

من وجوه الاعانة عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم تمسه كما سبق (أو تقي) ففي النخبة وله أكل طعام فيه طيب مما مسته النار وتغير ولما أكل طيب غيرته النار ولم يخطط بطعام أو خلط وطبخ ولم يغيره النار فيكره أكله وإن وجد منه وانتقلوا لا يجب عليه شيء (والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكل والشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والثيبرج) أي ودهن السمسم والمراد بهما الخالصان من الطيب المستفاد من عوم نوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد كل هذه الأشياء ويحتل الأدهان بها أيضاً ففي خزانة الأكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو المرصض أو دهن بزيت أو شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من أن استعماله لا يجوز إلا في جراحة قلت ولعل كلام غيره من الزيت المطيب أو المحمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة ولنا أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضمة الجيم وقنحها (أو شقاق) بضم أوله وقطع شجر الحل وحشيته رطباً وباساً) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (وإنشاد الشعر) الذي لا إثم فيه فإن إنشاد الشعر التخيخ وإنشاده مذموم مطلقاً في حال الإحرام أكثر حرمة إلا أنه لا يجب فيه شيء إلا التوبة (والزوج والتزويج) أي أصالة ونياية خلافاً للشافعي حيث يميزهما حال بقاء الإحرام ولو قبل سعى الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) إجماعاً وهو بالتثنية والفتح أخف وأشهر (والبط الأهل) بخلاف الوحشي فإنه صيد (وقتل الحوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الإحرام فقال سبحانه الله يقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير حق وتخرجون عن قتل الذباب؟ هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برق) أي يظنون أنامله فلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك سائر بدنه برق إن خاف سقوط شيء من شعره وإن لم يحكم فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشده أو خروج دم والجلوس في مكان عطار) وكذا من له رائحة فائحة (للاشتام رائحة) أي لا لقصد أن يشم رائحته أو يبق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي إذا استحقته لضرب الصديق عبده الذي أحسن الناقة التي كان عليها زاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من تلمح الحج ضرب الجمال على إضافة الصدر إلى مفعوله وإن حله بعضهم على أنه من إضافة إلى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (وإذا أتم إحرامه) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي بأدابه (وفعل ما يأتي في بابه هذا) وفيه إشارة لطيفة إلى أن التقدير هذا

(باب دخول مكة)

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفاً وكرماً) أي كرامة (وتعظيماً) أي مهابة (وصفة أداما لفعل) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (إذا وصل الحرم أول الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب ^(١) بنوع من العلامة بين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل إلى الملبين فهو مومم أنه مختص بمن رجع من عرفات ^(٢) وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتي (فعلية بالسكنة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزاة المتأنية للخدمة في الظاهر (والدهاء) أي وبلازمة الدعوات (بقضاء الأوطار) أي لأجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والاكثار

الجزء لأنه تعطية للا تعقل قاله الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه على هذا الكتاب اه جواب (١) قوله وهو معين من كل جانب الخ: قال في شفاء الغرام للحرم علامات بيته وهي أنصاب مبنية في جميع جوانبه خلا حله من جهة جدّة وجهة الجمرات فإنه ليس فيها أنصاب وأول من نصب ذلك الخليل عليه السلام اه كذلك في الحجاب (٢) قوله وهو مومم أنه مختص بمن رجع من عرفات: بل هو في غيرها من الجهات أيضاً كما قدمناه عن الشفاء اه حباب وبعبارة الكبير فإذا توجه الحاج إلى مكة زادها الله شرفاً وكرماً ووصل إلى الملبين وهو أول الحرم وقد جعل فيه علامة بين الحل والحرم فعلية بالسكنة والوقار انتهت بحروفها اه تقرير الشيخ عبد الحق

من الاستغفار) الأولى بالكسار (لحط الأوزار) أى لوضع أقالم الآثام وبحق ماسبق له من الذنوب فى الأيام (والأفضل) إن قدر (أن يدخله) أى الحرم (حافيا) لقوله تعالى أخلع ثيابك لك بالواد المقدس طوى (راجلا) أى ماشيا لقوله سبحانه يأتوك رجالا أى مشاة وقد همهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أى بعير ضعيف لطول الطريق يأتين من كل فج عيق إلى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال سمع ألف نبي من بني إسرائيل لم يدخلوا مكة حتى حقلوا أنفامهم بنى طوى فدخلوه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الخرج عن الأمة المرسومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء إلى ماله من المظنة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أى كاشفا الرأس وفيه أنه أى المحرم لا يكون إلا مكشوف الرأس ولعله أراد أن المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة إن لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة فى حضرة العزة كما أشار إليه بقوله (كسجون) أى مذنب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك الغفار) فإن السلطة تقتضى العزة المرجبة لتبره المذلة المتقصية للرحمة والمغفرة ويقول اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك حرم لحى ودى وعظمى على النار اللهم أقمى من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلى) أى يستمر على التلبية (ويثنى على الله تعالى) أى بالتسبيح والتحميد والتقديس والتمجيد (ويصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) لأنه الهادى إلى صراط الحيد (ويدعو) لنفسه أيضا ولوالديه ومشائخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بنى طوى) بضم الطاء منونا وغير منون وقد قرئ بهما فى القرآن وفى القاموس مثناة الطاء وينون : موضع قرب مكة من طريق العمرة يعنى التنعيم وقال ابن جماعة إن ذا طوى ما بين الثانية التى يصعد إليها من الوادى المعروف بأزاهر وبين الثانية التى ينحدر منها إلى الأبطح والمبار وقيل غير ذلك قالت تيسر المكان الثنتين قهها وإلا فبهماذيه (فيقتسل) أى من ماء بئر أو غيره (به) أى فيه (إن) دخل مكة (من طريقه) لأنه فيها بين الحرمين (والأغيث تيسر) أى مما قبله أو ما بعده أو فأى موضع من قرب مكة أن دخل من غير طريقه كن دخل من طريق العراق مثلا فيقتسل من بئر ميمونة يطهه مكة الذى يحذاه جبل حراء (وهو) أى هذا الغسل (مستحب) أى للظهار أو النفاذة على قصد الدخول (حتى الحائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أى الحرم والصواب بدخولها أى مكة (ليلا ونهارا) ولكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلا أو نهارا وهو أى النهار أفضل وهذا قول النخعي وإسحق من الشافعية وفى فتاوى قاضيان المستحب أن يدخلها نهارا لما كان ابن عمر رضى الله عنهما لا يقدم مكة إلا بآب بنى طوى حتى يصبح ويقتسل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ مسلم والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلا أو نهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض الناس يكره دخولها ليلا ولعله كراهة تنزيه للخائفة على أسبابه من الحرامية (ويستحب) أى عند الأربعة (أن يدخل) أى مكة (من ثنية كداء) بفتح الكاف مدودا على ما صححه صاحب القاموس وهى العقبة العليا على درب المعل (من أعلى مكة) وهو الحجون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تفاؤلا بالاستيلاء ولأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أقدسه من الناس تهوى إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه فى أمثال الناس أن يقصد إليهم من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قائله الطرابلسى (وإن لم تكن) أى الثانية العليا (فى طريقه) بأن جاء مثلا من جهة اليمن أو العراق (ينبغى أن يخرج) أى يميل من طريقه (إليها) أى إلى تلك الثنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة السنية (فى الحج والعمرة) أى بلا فرق بينهما وهو ظاهر بالنسبة إلى الأفاقية من طريق المدينة النبوية وإلا فقد اعتمد على الله عليه وسلم من الجمرات ولم يرو أحد أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله إذا لم يكن ضيق وزحمة فإن كان فلا بأس أن يدخلها من أى موضع شاء خصوصا فى هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرخمة من غالب أفراد الإنسان عند حصول ضيق المكان (وقيل فى العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل يخص من خرج من مكة على قصد إحرامه بالعمرة من التنعيم وإلا فهو معارض بما ثبت فى السنة (ولذا رأى مكة) أى بلدها (دعا)

أى بقوله اللهم اجعل لى بها قرارا وارزقنى فيها رزقا حلالا ، وكذا إذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمذبح وكان يبدو البيت منه فهناك يقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفى غيره ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم إنى أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ويكون فى دخوله مليا) أى تارة (داعيا) أى أخرى (إلى أن يصل باب السلام) أو غيره من الأبواب الكرام والأول أفضل (فيدأ بالمسجد) أى بدخوله تعظيما لبيت الله وتعظيلا لعباده إلا أن يكون له عذر بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياح ولهذا قال تبعنا للبحر الآخر وشرح القدورى (بعد حط أمتعاه) أى فى موضع حصين ليكون قابعا (وقبله) أى قبل حطه (أفضل) أى دخوله فى المسجد (إن تيسر) وإن كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الأتقال أى بحفظها بعد حطها (وبعضهم بأداء الأفعال ولا يؤخره) أى دخول المسجد والطواف (لتغير ثياب ونحوه) أى من استجار منزل وأكل وشرب (إلا لعذر وإن كانت امرأة لا تبرز للرجال) أى سواء جميلة أو غيرها (يستحب لها أن تؤخر الطواف إلى الليل) لأنه أسرها

(فصل يستحب) أى باتفاق الأربعة (أن يدخل المسجد من باب السلام) أى ولو دخل من أسفل مكة (مقدما) رجله اليمنى (أى على اليسرى فى الدخول كما هو فى السنة مطلقا) (داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى جميع ذنوبى واخضع لى أبواب رحمتك . ويتناسب المقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام حينما ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت إذا الجلال والإكرام (حافيا) إلا أن يستنصر) كما فى الاختيار وزاد فى كنز العباد وقبل عتبة (ولذا رأى البيت) أى الكعبة المعظمة (ملا) وكعب ثلاثا) قيد لها أو الأخير منهما (وصلى على النبي) صلى الله عليه وسلم (ودعا بما أحب) وقد روى الطبرانى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم زد بيتك هذا تشريفا وتعظيما وتكريما وبرامهاة (ومن أم الأدعية طالب الجنة بلا حساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يديه عند^(١) رؤية البيت) أى ولو حال دعائه لعدم ذكره فى المشاهير من كتب الأصحاب كالقدورى والمداية والكافى والباقى فى قال السروجى المذهب تركه وبه صرح صاحب اللباب وكلام الطحاوى فى شرح معانى الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضى الله عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أى يده كما ذكره الكرماني وسماء البصرى مستحبا وكأنهما اعتمدا^(٢) على مطلق آداب الدعاء ولكن سنة متبعة فى الأحوال المختلفة ؛ أما يرى أنه صلى الله عليه وسلم دعا فى الطواف ولم يرفع يديه حيث ذ^(٣) ؟ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين فى الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بيد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي ، وقد بلغنى أن العلامة البرهمطوشى كان يجر من يرفع يديه فى الدعاء حال الطواف (ثم يتوجه نحو الركن الأسود ولا يشتغل بتحية المسجد) لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف^(٤) لمن عليه الطواف أو أراد به بخلاف من لم يرد وأراد

(١) قوله ولا يرفع يديه ؛ أسند الشافعى عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما وبرامهاة ؛ ولنا أن الواقدى روى هذا الحديث عن ابن عباس ولم يذكر فيه رفع اليدين والواقضى ثقة عند علمائنا كذا فى التنج ويرد عليه أن الآيات مقدم على التنى سيا إذا كان الباقي مختلفا فيه والثبت على خلافه أنه داملا أخون جان^(٢) قوله وكأنهما اعتمدا الخ ؛ بل اعتمدا على ما أسنده الشافعى رحمه الله تعالى أنه داملا أخون جان (٢) قوله لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ؛ قال الشارح فى شرحه للتحية فإن لم يكن محرما قطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يطفل لا يصلى تحية المسجد كأنهم بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف

أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي وكعتين تحية المسجد إلا أن يكون الوقت مكرها للصلاة (ولاشي آخر) أى من السنن الزائدة كهلاة الضحية والاشراق والتجهد (إلا أن يكون عليه فائتة) من القروض أى وهو صاحب ترتب (أو) كان يخاف فوت المكتوبة أى تنسأ (أو الورث) أى قوته (وسنة واجبة) أى من السنن المؤكدة القبليّة أو البعديّة (أو) فوت الجماعة أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجنائز (فيفقد كل ذلك على الطواف) أى طواف التحية وغيرها

(فصل فى صفة الشروع فى الطواف إذا أراد الشروع فيه) أى فى طواف بعده سعى فإنه حينئذ يسبب الاضططباع والرمل له (ينبغي أن يضططبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما يتوهمه العوام من أن الاضططباع سنة جميع أحوال الإحرام بل الاضططباع سنة مع دخوله فى الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضططبع قبل شروعه فى الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الأصل مطابق لما قاله ابن الميام فيفيد أفضلية القبليّة بينهما تباين فى الجملة فقولاه فى الكبير ولانتمائى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر كما لا يخفى هذا واعلم أن الاضططباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فإذا فرغ من الطواف فترك الاضططباع حتى إذا صلب ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكشف منكبيه وبأن الكلام على أنه لا اضططباع فى السعى (وهو) أى الاضططباع المستنون (أن يجعل وسط رداءه تحت إبطه الأيمن ويبنى طرفيه) أو طرفه (على كتفه الأيسر ويكون المنكب الأيمن مكشوفاً) أى على هيئة أرباب الشجاعة إظهاراً للجلالة فى ميدان العبادة (وهو) أى الاضططباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والمعرة وطواف الزيارة على تقدير تأخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأساً فلا ينافى ما قال فى البحر من أنه لا يسبب فى طواف الزيارة لأنه قد تحمل من إحرامه وليس الخيط والاضططباع فى حال بقاء الإحرام وهذا ظاهر ولكن من ليس الخيط لعذر هل يسبب فى حقه التشبه به؟ ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية أن الاضططباع إنما يسبب لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيتعذر فى حقه الإتيان بالسنّة أى على وجه الكمال فلا ينافى ما ذكره بعضهم من أنه قد يقال يشرع له جعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفيه إلى الأيسر وإن كان المنكب مستورا بالخيط لعذر قال فى عمدة المتأسل وهذا لا يعدل ما فيه من التشبه بالضططبع عند المعز عن الاضططباع وإن كان غير مخاطب بما يظهر، قلت الأظهر قبله فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بغيرهم منهم (ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود مما يلي الركن الباقى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر فينتوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الأكمل والأفضل عند الكل لأن الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والثانية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه الهيئة مستحبة وإلا فلا استقبال الحجر مطلقاً ونوى الطواف كنى عندنا فى أصل المقصود الذى هو الابتداء من الحجر سواء قلنا إنه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يسعى مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه اقتل وجعل يساره إلى البيت ويمينه إلى خارج البيت فهذه كيفة مستحبة

يفيد أنه لو صلى ولم يطف لا تحصل التحية إلا أن ينحس برك الطواف بلا عن رفع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت فى شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال فى موضع آخر إن تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف إلا إذا كان له مانع فيصل تحية المسجد إن لم يكن وقت كراهة أو ابن عابدين فكلهم الشارح ههنا حيث قال وإن أراد أن يجلس الخ فيبدأه غير مفيد بالمانع فقل مراده أن هذا المسجد من أفراد المسجد الذى تحيته فى الأصل هى الصلاة ولكن له مزية على ما سواه فتشكر تحيته زيادة على تحية غيره وهى الطواف المستعقب للصلاة فإذا لم يفعل هذه الزيادة لا يترك أصل التحية التى للمسجد فإنه بترك الطواف لم يخرج من كونه مسجداً أو دام الأخوان جان وقال العلامة الرافعي عند قول العلامة ابن عابدين لكن قولهم تحية هذا المسجد ألغى ما نقله الظاهر اعتماد ما نقله أولاً

عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون دخلا في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير إليه كلام المصنف في الكبير (ثم يمشى ماراً إلى بيته) أى إلى جهة الأيمن من الطواف (حتى يجاذى الحجر) أى يقابله (فيقف بجباله) أى بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أى بوجهه وفيه خلاف المالكية ووافقهم الإمامية (ويستلم ويكبر ويحمد ويصلي ويص) أى يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعدك وأتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) أى مقابلاً للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أى كما في الصلاة وهو الأصح (مستقبلاً ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أى إذا لم يكن لها مع التكبير معية (فاته) أى رفعهما عند النية الواقعة قبل عازاة الحجر (بدعة) مكروهة عند الأربعة ولا يفرق ما يفتعله المعلنون للطواف من الجهة (ثم يستلم الحجر) أى يلمسه إما بالقبلة أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أى المسنون على وجه السكال (أن يضع كفيه على الحجر) أى لا كفاً واحداً على هيئة المتكبرين فإن الحجر الأسود يمين الله في أرضه يصافح بها عباده (ويضع فيه بين كفيه) أى تضبطها بحالة البجعة المسنونة (ويقبله من غير صوت) أى يسمع (إن تيسر) أى كل من الوضع والتقبل (ولاً بمسحه) أى لمس وليس الحجر (بالكف) أى الأولى أى ياطنه موضع الوضع (ويقبله) أى كفيه بذلك التقبل (ويستحب أن يسجد عليه) أى يضع وجهه أو جبهته عليه على هيئة السجود (ويكرره) أى السجود (مع التقبل) أى مع تحمقه قبله (لأنه) قيد لما هو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكفر يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا العز بن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الأولى^(١) أن لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير (وإن لم يتيسر ذلك) أى جميع ما ذكر من الوضع والتقبل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئاً) أى من عصا ونحوها (وقبل ذلك الشيء) إن أمكنه أى الإمساس أو التقبل (ولاً) أى بأن لم يمكنه الإمساس أيضاً الزحمة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطين وهو محرم (يقف بجباله) أى بجذاه الركن (مستقبلاً له رافعاً يديه مشيراً بها إليه كأنه واضح يديه عليه) يجوز بالإضافة وبالتثنية (مبسلماً مكبراً مهللاً حامداً مصلياً داعياً وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أى بالتقبل بعد الإشارة (الحنادي) أى شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاضيان وغيره وهو موافق للذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحجته معه وقبل المحجن وأغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مستنواً ثم استدلل برواية البخاري واستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إلهاء^(٢) انتهى ووجه غرابته

عن شرح الباب فإن على ما قاله يلزم الخروج في الحرج اه (١) قوله قال قوام الدين الكاكي الأولى الخ: قال الشيخ زين الدين بن نجيم في البحر الرائق وقول الكاكي الأولى أن لا يسجد عليه عندنا ضعيف اه قال في التهر وفيه نظر فإن صاحب الدار أدرى بما فيها اه كذا أفاده الحياض أى أن الكاكي من أهل المذهب المأهرن وهو أدرى بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قال العلامة السيد محمد أمين عابدين قلت لكن استدل الكاكي على عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غير ما وقد استدل في البحر إلى أنه فعله صلى الله عليه وسلم والقاروق بعده كإرواه الحاكم ومصححه واستدرك بذلك مثلاً على في شرح النفاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت قلائع غاية السروجي أنه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال إنه بدعة وجوز أهل العلم على استحبابه والحدوث حجة على اه أى على ما لك بهذا إرجاع ما في البحر والباب من الاستحباب إذ لا ينبغي أن السروجي أيضاً من أهل الدار فهو أدرى بالأخذ بما قاله موافقاً للجمهور أولى وأحرى اه والله أعلم كذا في تهرير الشيخ عبد الحق (٧) قوله يستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إلهاء: هكذا في النسخ وعبارة الكبير وقال ابن جماعة والذي اختاره أنه لا بأس به ولكن ليس مستنواً ثم استدلل برواية البخاري ويستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إلهاء وإن اقتض الطواف بالاستسلام وختم به

لا يخفى إذ لادلالة فيه على المدعى مع أن قواعدهم أن المطلق محمول على المقيد والعام يخص بالدليل مع كون القياس يقتضى ذلك أيضا لأن الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتفرع التقييل في البدل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل^(١) ثم لا يثير بالغ ولا يرأسه إلى القيلة إن تعذر التقييل (وسن الاستلام في كل شوط وإن استله في أوله وآخره أجزاء) أى عن أصل السنة أو المعنى كفاه ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار إن الاستلام في أول الطواف وآخره سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة أن يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعى ولا تنافي بين القولين فإن استلام طرفه آكد مما ينمى ولعل السبب أنه يتفرع على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طرفه ما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالأول؟ فقال ابن الهمام إلى أن الثاني هو المحمول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الأحاديث يؤيد الثاني فيبني أن يرفعهما مرة ويترك رفعهما أخرى فإن الجمع في موضع الخلاف مهما أمكن أخرى ثم إن كان معتبرا أو متمتعا يقطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (وإذا فرغ من الاستلام) أى وما يتعلق به من الأحكام (أخذ عن يمين نفسه^(٢)) أى أو عن يمين الحجر باعتبار حذائه ومآله واحد إذ المقصود التيامن الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أى جمعا بين الركن والواجب (وراه الخطيم^(٣))

أجزأه انتهت بحروفها وعبارة ابن جماعة والذي يختاره أنه إن قبل ما أشار به فلا بأس بذلك وليس مسنونا لأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم المدين عن الله تعالى مناسك الحج طاف على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء وكبر رواه البخاري فلو كان تقبيل ما يشار به مسنونا لقل ذلك عنه صلى الله عليه وسلم لتوفر الدواعي على النقل ولم ينقل والله أعلم انتهت بحروفها وعبارة البخاري في كتاب المناسك (باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه) حدثنا محمد بن الحنفى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء (باب التكبيرة عند الركن) أى الحجر الأسود اه عني وقسطاني حدثنا مسدد قال حدثنا خالد بن عبد الله قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء عنه وكبر انتهت بحروفها وأيضا فيه في كتاب الطلاق حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمير وقال حدثنا إبراهيم عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر انتهت بحروفها، فسلم من هذه العبارات أن قوله ويستلم الحجر كلما مر به إن استطاع من غير إكراه سبق فلم يفهم والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق (١) قوله فتأمل: لعل وجهه أن الحكم في القياس عليه تقبيل الحجر لا تقبيل اليد فالمعنى إلى الفرع ليس عين حكم الأصل فالصواب أن يقاس على تقبيل الحجارة على ما لا يخفى ويحتمل أن يكون وجه التأمل إن كان مراده قياس تقبيل اليد بعد الاستقبال للحجر والإشارة إليه على تقبيل اليد يعد وضعها على الحجر أن العلة في الفرع غير موجودة وهي كون اليد متبركة بالوصول إلى الحجر وإن قال إنه تقبيل اليد بعد الوضع كما يفيد قوله بمنزلة وضع الكف تقبيل اليد بعد وضع الكف لم يثبت بالسنة حتى يقاس عليه ومن شروط القياس أن يكون الحكم ثابتا في الأصل بالكتاب والسنة أو الإجماع ثم رأيت في فتح القدير أنه استدلل على وضع الكف وتقبيله إن لم يستطع على تقبيل الحجر بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه يستلم الحجر بيده ثم يقل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله فعلى هذا ثبت تقبيل اليد في المبدل منه اه داملا أخون جان (٢) قوله أخذ عن يمين نفسه: قال الشيخ زين الدين في البحر الرائق والحكمة في ذلك أن الطائفة بالبيت مؤتم به والواحد مع الإمام يكون الإمام عن يساره وقيل لأن القلب في الجانب الأيسر وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها اه كذا في الحبايب (٣) قوله وراه الخطيم: ويسمى حظيرة إسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجر كصنف دائرة بينها وبين البيت فرجة سمي بالخطيم لأنه حطم من البيت أى

أى الحجر وجوبا (ومن الحجر) إلى الركن الأسعد (إليه) أى إلى وصوله إليه ثانياً (شوط) وهذا على تقدير مراعاة الوجوب أو السنة أو الفرضية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية وإلا فالقوة حاصلة من كل جزء من أجزاء حول البيت إلى انتهائه ولا يفرق ما يقبله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لأنه يخالف للإجماع ولا يحسب القدر الزائد إلى الحجر عند الأكثر فتأمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أى في دورات الأشواط (الأول) بضم ففتح مخفف جمع الأول ضد الآخر فإن مشى في الشوط الأول ثم تذكر لم يرمل إلا في شوطين وإن لم يرمل في الأولين رمل في الثالث، والحاصل أنه لم يرمل في الأربعة الأخيرة ولو تذكر بعد الثلاثة الأول لا يقال الأصل في الحكم أن يزول يزوال عنه فانا قول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكرنا لنعمة الأمن بعد الخوف ليشارك عليها هذه علة أخرى والحكم قد ثبت بطلان متبادلة^(١) وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم وإن سلم فالحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول المتي فيكون بعيداً في المني (حول جميع البيت) يعنى فيرمل بين الركنين أيضاً خلافاً لمن خالف أى بعض الشافعية (وهو) أى الرمل (أن يسرع في المشى) أى لا مطلقاً بل كما قال (وهو كفيه) أى يحركهما من جانبيه (ويروى) بضم فسكر أى يظهر (من نفسه الجلادة) أى في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان المجاهدة (والقوة) أى على الطاعة والمقاومة كذا فسر قاضيخان في شرحه المصنف خطه بما قيل هو الإسراع (مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أى التقفز (والمدو) بفتح فسكون أى الطاق ثم الرمل ستة بقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق ستة في هذا الزمان (ويسمى في الباقي وهو الأربعة (على هيئته) بكسر الهاء أى سكونه وطمأنينته المعتادة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الإمكان) أى من غير مزاحمة في المكان ومداقة محمرة للإنسان وكذا نفس الطواف بلا رمل أيضاً إلا أنه ينبغي أن يراعى الخروج عن الخلاف بأن لا يمر بيده أو ثوبه على الشاذرون (والأ) أى وإن لم يمكنه بسهولة ولا يغير مداقة (الطواف بالبد منه) أى من البيت بالرمل وكذا يغيره حيث (أفضل من القرب بغير رمل) أومع مداقة لأن نفس الرمل ستة والقرب فضيلة والأدبة بالمداقة معصية (فإن ازدحم الناس) أى أى بحيث لا يمكنه الرمل لأن قربه ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة حتى تزول الزحمة أى وتنكشف الغمة (فيرمل) لأن المبادرة مستحبة وهي لاندفاع الرمل الذي هو ستة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا يطوف بلارمل إلا إذا تغدو لمرض) وكذا إذا تسرع لغيره وأما عبارته في الكبير فإذا ازدحم الناس في الرمل، فحق حتى تزول الزحمة بغير مسلك فيرمل فومعة أنه يقف في الأثناء وهو مستبعد جداً عرفاً وعادياً فلا يفتقر من الخروج والمشقة لكون الموالاة بين الأشواط أجزاء الطواف ستة متفق عليها بل قال بعض العلماء إنها واجبة فلا ترك لحصول ستة مختلف فيها واقطاع فلو حصل التزاحم في الأثناء يفعل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه فإن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لأنه لا بد له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لأن الإشارة إليه بدل له فينبى أن يحمل على الإتيان لافي حال الابتداء والانتها لعدم ما يرتب عليهما من فوائد الموالاة مع الإمكان على أصل الاستلام الذي هو ستة مؤكدة فيهما (ويكون في طوافه) أى في جميع أشواطه

كسر وبالحجر لأنه حجر منه أى منع قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط اه رد المختار قال في تقرير الرافعي النفي الكسر والتحقيق أنه ستة أذرع وشبر اه (١) قوله بطلان متبادلة: قال في البحر الرائق لحن غلبة المشركين كانت علة الرمل إلهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك يكون علة تذكر نعمة الأمن كأن علة الرق في الأصل استتكاك الكافر عن عبادة ربه ثم صار علة حكم الشرع بركه وإن أسلم وكالحج فانه ثبت في الابتداء بطريق العقوبة ولهذا لا يثبت عليه الرمل ثم صار علة حكم الشرع بذلك حتى لو اشترى المسلم أرض الخارج لزم عليه كذا ذكره أكل الدين في شرح البيهقي وقد رد المحقق ابن الهمام في باب العشر كون الحكم ملازماً لوجود العلة في العلل الشرعية لأن العلل الشرعية أمارات على الحكم لا مؤثرات فيجوز بقاء الحكم بعد زوال علة وإنما ذلك

أو أنواعه (ذاكراً) أى بسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر أذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من حيث عمله صلى الله عليه وسلم فى الاطوطة الباقية فى حجه وعمرته لكن قد يقال إنه صلى الله عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآية بين الركنين مشيراً إلى جوازه ومشيراً بأنه عدل عن القراءة دفماً للحرج عن الأمة ثلاثتهم أن القراءة فى الطواف شرط أو واجب فيه كما فى الصلاة وأما ما قيل من أن قراءة آية ربنا إن كان على قصد الدعاء دون القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الإرادة بعيد بحسب العادة أنه تنفوت الفضيلة الجائزة بالجمع بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعياً) أى بالدعوات الماثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المسطورة ، ومن جملتها إذا تجاوز عن الركن أن يقول اللهم هذا البيت يترك وهذا الحرم حرمك وهذا الأمن أمنك وهذا المقام مقام المأذ بك من التار ولا يقصد به مقام إبراهيم عليه السلام ولا يريد بالمأذ أيضاً ^(١) بل أراد بالمقام هذا المكان وبالمأذ جنس المستبذ أو خصوص نفسه الملتحق إلى حرم ربه ومن المأثور اللهم تقبلى بما رزقنى وبارك لى فيه واخلف ^(٢) على كل غائبة لى بخير لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير وإذا حاذى الركن العراقي يقول غير مشير إليه ولا مسلم عليه اللهم لى أعوذ بك من الشك والشرك والتفارق والتفارق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب فى الأهل والمال والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أظنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ولا باقى إلا وجهك من غير أن يقول ولا قاتى إلا خلقك توهم المعنى القاسد ^(٣) واستقى بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا ظلماً بعدما أبدا وعند الركن الشامى اللهم اجعلها حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور يا علم ما فى الصدور أخرجنى من الظلمات إلى النور وعند الركن الحجازى اللهم لى أسألك المغفر والمغفيرة فى الدين والدنيا والآخرة وقبلى بين الركنين ^(٤) وربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآية واعلم أنه لا يقف للنساء فى أثناء الطواف لافى الأركان ولا فى غيرها من المطاف فإن المراهلة بين الأشواط والأجزاء مستحبة ويصح ألقاظ الدعوات خصوصاً المأثورات لثلاث يلحن فيها فيخشى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (مصلية على النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى أثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فإنها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الأركان لاسيما عند الركن الأعظم ويجوز لكل الحضر من قول بعض الجملة قبالة الحجر الأسود اللهم صل على نبي

فى العلل العقلية اه كذا فى الحجاب (١) قوله ولا يقصد به مقام إبراهيم ولا يريد بالمأذ : قال العلامة ابن حجر المكي عند التكميل على هذا الدعاء وهذا أى مقام إبراهيم كما قال الجوينى وكذا قال الإمام الغزالى فى الإحياء وعند ذكر المقام يشير بعينه إلى مقام إبراهيم ويقول اللهم إن بيتك عظيم ووجهك كريم وأنت أرحم الراحمين فأعذنى من النار وقول ابن الصلاح إنه غلط قاحش بل يعنى نفسه ليس فى محله لأن الأول أنسب وأليق إذ من استعضر أن الخليل استبذ من النار أى بنحو ولا تخزق يوم يمشون أوجب له من الخوف والحشوع والتضرع ما لا يوجب له الثانى بعض مشاهدته على أنه لو لم يرد الأول لكان ذكره فى هذا المحل بخصوصه عرياً عن الحكمة اه كذا فى الحجاب (٢) قوله واخلف الخ قال الشارح رحمه الله فى شرح الحصن الحصين بميزة وصل وضئ لأم أى كنى خلقاً على كل غائبة أى نفس غائبة لى بخير أى ملاسباه أو اجعل خلقاً على كل غائبة لى بخيراً قاله للتعدية فى التاموس خلف خلافة كان خليفته وبقى بعده وخلف الله عليك أى كان خليفة من قعدته عليك وأما ما لهج به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيف فى المبنى وتحريف فى المعنى كما لا يخفى اه كلامه كذا فى الحجاب (٣) قوله توهم المعنى القاسد : وهو أن يكون هناك خلق باق لغير الله تعالى اه حجاب (٤) قوله الركنين : أى الركن الذى فى الحجر الأسود والركن الحجازى ويقال لهما الحيطانان للتعليل والركنان الآخران يقال لهما الشاميان تفعيلاً أيضاً فإن أحدهما الركن العراقى والآخر الشامى كذا قاله الشارح رحمه الله اه حجاب

قلبك فانه مومم بالكفر من قاله (١) إلا أنه محمول على الالتفات (٢) بناء على حسن الظن بالمومن وإنما أنشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبله وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الإمام محمد من أئمتنا لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات فإن توقيتها ذهب بالرة لأنه يصير كمن يكرر محتوطه بل يدعو بما بدا له ويذكر الله تعالى كيفاً ظهر له متضرعاً وإن ترك بالمأثور منها حسن أيضاً على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن الأظهر أن اختيار المأثور عنه صلى الله عليه وسلم مستحب والمروي عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك إن كان أهلاً لذلك (ويستحب استلام الركن الثاني) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أى الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أى حين وصوله والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو يمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمتكبره من دون تقيله والسجود عليه ثم عند المعجز من اللبس للرحمة ليس فيه التباة عنه بالإشارة وهذا الذى ذكرناه حسن فظاهر الرواية كما في رواية الكافي والحداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد أن الركن الثاني في الاستلام والتقليل كالحجر الأسود وقال في النجبة وهو ضعيف جداً وفي البدائع لا خلاف في أن تقيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقيله ولا أصح الأقاويل، وذكر الكرماني عن محمد أنه يستلمه ويقلب يديه ولا يقيله: والحاصل أن الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقليل والاتفاق على ترك السجود فإذا عجز عن استلامه فلا يشير إليه إلا على رواية عن محمد. وأما الركنان الآخران فلا استلام فهما ولا إشارة بهما بل مما بدعه مكروهة باتفاق الأربعة، ثم لا يخاف أن الإشارة في الركنين البيانيين أيضاً بدون المعز والرحمة غير معتبر فلا يترك ما يفعله بعض الجهلة والمتكبره (وإذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أى بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نظم به) أى كما بدأ به ليقع ختامه مسكاً وفي الكبير ولا يلبي في حالة

(١) قوله فانه مومم بالكفر من قاله: قال الشارح رحمه الله في كتابه الأسرار المرفوعة في الأخبار والموضوعة ما لفظه حديث اللهم صل على نبي قبلك يقول العامة عند تقبيل الحجر الأسود فلا أصل له ولا يتصور أن يكون أصل هذا اللفظ والمبنى فانه كفر بحسب المعنى وقد صنف العلامة عبد القلي المغربي عالم الشام في زمانه تصنيفاً في ذلك وكفر قاله قلت وأصل هذا الخطأ أنشأ من العوام حيث إنهم سمعوا من بعض الأعلام اللهم صل على نبي قبله وهو صحيح ومن بعضهم صلى الله على نبي قبلك وهو صحيح أيضاً غلطوا الكلمتين وجمعوا بين الصلاتين فحصل من التداخل هذا الفساد والله رءوف بالعباد أه كذا في الحجاب بزيادة ثم قال العلامة يحيى الحباب وقال الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في حاشية الإيضاح مانصه (فائدة) يقع لأكثر العوام أنهم يقولون عند تقبيل الحجر اللهم صل على نبي قبلك وهي مقالة قبيحة شنيعة يتعين زجرهم عنها لأن وضع هذا اللفظ قاض بأن ضمير الخطاب في قلبك يعود إلى الله تعالى وهذا كفر بناء على تكفير المجسمه وهو الذى يتجه ترجيحه إن اعتقد أنه جسم كالأجسام ولكن العامة إنما يقصدون بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر لا يمتدنون غير ذلك وإن كانت فاسدة من جهة الصناعة إلا أن يراد به الالتفات على بحث فيه ليجتذ لا يؤاخذون بذلك إلا أن عرفوا ما يقتضيه هذا اللفظ ثم قالوه فينبون عنه فإن رجعوا وإلا أدبوا لماسيه من الشناعة والتقيع والايام وأما الكفر فلا يحكم به عليهم إلا إن اعترفوا أنهم عرفوا وضعه وقصدوه وضموا إلى ذلك اعتقاد أنه تعالى جسم كالأجسام فمن فرض أنه أقر بذلك جميعه حكم بكفره وإلا فلا فاطلاق القول بأن ذلك كفر وحرام خطأ كما علمت عما قرره أنه مختصر أقال الشيخ عبد الرحمن المرشدي بعد نقله ولم أر من تعرض لهذه المسئلة من أئمتنا والحكم فيها واحد لأن القواعد لأنما يماثله الأئمة الشافعية فيها والله أعلم أه حباب (٢) قوله محمول على الالتفات: قال الشارح رحمه الله في كتابه الأسرار المرفوعة فيجمل قلبك جملة مستأنفة نحو قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع هل يانت قالوا نعم قال اللهم فاشهد فأنفث عنهم في أثناء كلامه وتوجه إلى الله تعالى لتمام مراده ثم قال الشارح

الطواف أى جهراً أو يقيد بطواف العمرة والإناحة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشأ اختلاف علماء الأنام والمراد بالمقام مقام إبراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى أى لصلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فصل خلفه) وهو الأفضل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله بما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث تيسر له من المسجد الحرام أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند الشافعي فيطلق في التية من القرض أو يقيد بالوجوب بالالسنة لكن لو نوى سنة الطواف أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا القرض العملي لا الاعتقادي (قرأ) أى استجاباً عند الأربعة (في الأولى) أى الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الإخلاص) أى سورتها بعد الفاتحة وخصتها لدالتهما على التوحيد والتجديد (ويستحب أن يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم إنك تعلم سرى وعلانيتي فأقبل مغدري وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم إني أسألك إيماناً يشارفني ويقتنا صادقاً حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي ورضاً بما قسمت لي بأرحم الراحمين روى أنه أوحى الله تعالى إلى آدم يا آدم إنك دعوتني فاستجب لك منه ونفرت ذنوبك وفرجت همومك وغومك ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك إلا فعلت ذلك به ونزعت فقره من بين عينيه واتجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهي كارهة وإن لم يردّها على ما رواه الأوزق والعلبراني في الأوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد أن آدم عليه السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن المياني ولا منافاة بين الروايات لاحتمال أنه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من إتيان المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للسلامة ـ عقلاً إليه أو إلى الكعبة فلا أصل له في السنة ولارواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (١) (بعد أداء الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يجعل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السعي بقرينة سوق الكلام وبيان الرمل والاضطجاع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون في حقه خلاف أنه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيشرب به) أى يتعلق بالملتزم أو بأستار البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره ويطهه وخده الأيمن عليه) أى تارة والأيسر أخرى والوجه بأكاله مرة لأن المقصود حصول البركة وهو أنهم في هيئة السجدة (أرفأ يديه فوق رأسه) أى قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه وبسط يديه اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أى بما أحب ومن المأثور يا واجد يا ماجد لا تزل عنى نعمة أنعمت بها عليّ ومن المستحسن إلىه وقت يابك والزمت بأعتابك ارجو رحمتك وأخشى عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لفريك فصن وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق اعتق رقابنا وراقب آفاتنا وأمهاتنا من النار يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أى مقروناً بإظهار الخضراعة والمسكنة (والانتهال) وهو زيادة المذلة في الخضرة والمعزة (مع الخضوع) أى الخشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصلياً على النبي المختار) أى أولاً وآخره بعد الحمد والتسابيح والاذكار (ثم يأتي زمزم) أى يشرب (فيشرب من مائها) أى قائماً

والأظهر في رفع الخلل أن بقدر مضاف فيقال قبل يمينك اهكذا في الحجاب أقول ينبغي لأنه قد ورد والحجر يمين الله في أرضه، وهو من التشابه كذا في كشف الحقا والالباس للعلامة استاعيل الجراسي (١) قوله وهو ما بين الركن والباب: وقدره أربعة أذرع على الصحيح المشهور عند الجمهور وعن بعض السلف أن الملتزم ما بين الركن المياني والباب المسدود في ظهر البيت وهذا هو المسمى بالمستجار ويقال له ملتزم عجائز قريش ومقداره نحو أربعة أذرع قاله الشيخ

وقاعداً وورادها مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء ويسئ ويسئ
ثلاثاً ويحمد (ويصلح) أي يبالغ في شربه فإنه ورد به آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلون من زمزم ويستحب
أن يزرع دلواً بنفسه إن قدر ويشرب منه ويفرغ الباقي على جسده وقيل يفرغ الباقي في البئر وهو ما لا يظهر وجهه
وأما ما أشهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته يحول على خصوصيته بما صح في البخاري عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون فقال لولا أن تغلبوا ^(١) لزلت حتى أضغ الحبل على هذه أي
رقبته وفي مستد أحمد وغيره عنه أيضاً أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فزعت له دلواً فشرب ثم مضى فأفرغها
في زمزم ثم قال لولا أن تغلبوا عليها لزعيت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده ^(٢) ولا صب
بنفسه وإنما صب غيره للتبرك بسؤره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار إليه فيها صلى الله عليه
وسلم (ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستله) أي كما سبق (إن قدر وإلا استقبله) أي ويشير كما تقدم (وكبر وهلل
وحد وصل) أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا استنجاباً (فسي) أي وجوباً وهذا الترتيب
على ما ذكره الكرماني والسروجي والأصل أن كل طواف بعده سعى فإنه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا
فلا على ما قال قاضيخان في شرحه إن هذا الاستلام لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فإن لم يرد السعي بعده لم يعد إليه
انتهى وقوله لا فتاح السعي أي لا راداً فتاحه ولعل وجه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر عليه من غير إقبال إليه مالم توجه إلى
الصفا بمقتضى المروءة والرفا وموجب الاستئذان بما قيم من محل الهدى بالعمارة قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر
أولاً ثم يأتي زمزم قال والأول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل
الخروج إلى الصفا ثم يأتي المأتم قبل الخروج وقيل ياتزم المأتم قبل الركعتين ثم يصلحها ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الحجر
انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر
ثم يتوجه إلى الصفا من غير ذكر زمزم والمأتم فيما بينهما ولعل وجه تركهما عدم تأكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما
(ثم إن كان المحرم مفرداً بالحج وقع طوافه) هذا (للتنوم) أي لو نوى غيره لأنه وقع في محله وهو ستة الألف
كما مر (وإن كان مفرداً بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متستماً) بأن يكون مفرداً بالعمرة في الأشهر
ناوباً للحج في سنته (أو قارناً) أي جامعاً بين النسكين في إحرامه (وق) أي طوافه هذا (عن طواف العمرة)
أي في الصور الثلاثة (نواه له) أي نوى الطواف لفرض العمرة (أو لغيره) أي من التنوم والنفل ونحوه لتعيين
مقياس الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي بطريق الاستنجاب (أن يطوف طوافاً آخر للقدوم) أي بعد فراقه
من سعى العمرة لا يتداخل طواف القدوم في فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه
طوافين وسعيين للجمع بين النسكين

عبد الله العفيف كذا في الحجاب (١) قوله لولا أن تغلبوا : بلفظ المجهول أي لولا أن يجتمع عليكم الناس إذا رأيوني قد عملته
لرغبتم في الاقتداء بي فيلبسكم بالمكثرة لزلت أي عن راحتي وفي حاشية العلامة الحجاب لولا أن تغلبوا أي لولا
كراهة أن يلبسكم الناس ويأخذوا بهذا العمل الصالح عن أيديكم اه كذا في تقرير الشيخ عبد الحق (٢) قوله فهذا
صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده الخ : فيه أنه روى في كتاب الطبقات مراسلاً عن صطاء أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما أقاض نزع بالدولي من زمزم لم يزرع معه أحد فشرب ثم أفرغ الباقي في البئر وقال لولا أن يلبسكم
الناس على سقائكم لم يزرع منها أحد غيري قال فزع هو بنفسه الدلو فشرب منها ليمتعه على نزعها أحد واعتمد صاحب
الهداية بهذه الرواية واستدل بها وجمع العلامة ابن الهمام بينها وبين حديث جابر الطويل في مسلم وما في معناه يحمل
ما في الطبقات على عقب طواف الوداع وما في حديث جابر وغيره على عقب طواف الإفاضة اه داملاً أخون جان

(باب أنواع الطواف)

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أى المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسمائها المشيرة عن أخواتها (أما أنواعها فسبعة) هذا يوم أن أحكامها أيضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذا بل إنما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها فالظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الأول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية وطواف الفناء وطواف أول عهد بالبيت وطواف لإحداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود (وهو ستة) أى على ما في عامة الكتب المعتمدة في خزانة المفتين أنه واجب على الأصح (للافتاق) دون الميقاتي والمكي (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة معا (بخلاف المستتر) أى المفرد بالعمرة مطلقا (والمتشح) ولو آفائيا (والمكي) أى وبخلاف المكي إذا كان مفردا بالحج (ومن بمعناه) أى ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها فإنه لا يسن في حقهم) أى طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (إلا أن المكي إذا خرج إلى الآفاق) أى قبل الأشهر فإنه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القرآن أو التمتع على الوجه المستنون (ثم عاد محرما بالحج) أى مفردا (أو القرآن فله طواف القدوم) أى مستحبا حينئذ (وأول وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحت دخول الأشهر (وأخره وقوفه برفة) أى ينتهى بوقوفه برفة وإلا فأخرقت أدته باعتبار جوازه آخر أول يوم التشرى فإن غابته الأشهر التي هي على أفعال الحج (فلذا وقف فقد فات وقته) أى سقط أدائه (ولأن لم يقف فأبى طلوع فجر التشرى) إذ هو نهاية وقت الوقوف وأما ما في المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فإنه خرج مخرج الغالب أو بيان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضلية على الإطلاق إذا الأفضل وقوفه حين قدومه وهو يختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الآفاق مكة يوم التشرى أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بعد وقوفه برفة وهو قيد لما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المستنون قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أى بعد إدراك زمن الوقوف^(١) (ثم بدا له) أى ظهر له أنه يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أى إلى مكة (وطاف له) أى للقدوم (إن رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم التشرى (أجزأه) أى طوافه عن ستة القدوم لوقفه قبل الوقوف (ولا) أى وإن لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته (لم يجزه) أى طوافه عن ستة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطباع ولا رمل ولا سعى) أى بالأصالة (لأجل هذا الطواف وبما يفعل فيه) أى في طوافه (ذلك) أى ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أى المفرد أو القارن (تقديم سعى الحج على وقته الأصلي وهو) أى وقته الأصلي (عقيب طواف الزيارة) لأن السعى واجب والأصل فيه أن يتبع الفريضة كما في التحفة لكن رخص لخاصة الرحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقيب طواف ولو تقلا واختلفا في الأفضل^(٢) من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن الأحوط في حقه التأخير لأنه لا زحمة في حقه لتوسع زمان السعى بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن والاقامة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم التشرى لكون وقوفه فيه أفضل (وهو ركن لأنه لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف برفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فإنه يستدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو بل يوم يذنه بفوته عند موته إن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوازه وصحته (طلوع

(١) قوله أى بعد إدراك زمن الوقوف : أقول صوابه قبل إدراك زمن الوقوف لأنه إذا ذهب إلى عرفة بعد إدراك زمن الوقوف لا يفيد الرجوع مطلقا لخروج وقت الطواف بالوقوف فأبى اه خباب (٢) قوله واختلفا في الأفضل الخ : أقول الخلاف في غير القارن وأما هو فلا يعلم خلاف في أفضلية تقديم السعى له بل الآثار تدل على استئذان تقديم

الفجر) من يوم النحر ولا آخر له في حق الجواز إلا أن الواجب فعله (في أيام النحر) أي عند الامام وفيه رمل الاضطباع) أي إن كان لا يساكن سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة قوله لا اضطباع معترضة (لا إذا فعلهما) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لنفسه المعنى (١) (في القعود) أي في حال طواف قدومه وفيه مساجعة (٢) (السعي لا يفعل في طواف الله) وبم يل في حال القعود والرمل لا يفعل في حال القعود بل في طوافه فالصواب أن يقول لا إذا فعله أي السعي في القعود أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لأن السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعى (الثالث طواف الصدر) يقتضين معنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ولذا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو وبكسرهما لموادعته البيت أو الحج لعدم محتبه بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لأنه ما حجه بعده ويسمى طواف الإفاضة لكونه لا يصح إلا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركعتيه وطواف آخر عهد بالبيت لأنه يسن وقوعه حينئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجباً دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركناً بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل الظني ويؤيده أنه يسقط بالبذر وينجز بالدم لغير غير وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الأفاقي دون المكي ومن يعتنه من استوطن بمكة قبل الفتح الأول (وأول فته بعد طواف الزيارة) وأما ما في المشكلات من أن وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استحبابه (ولا آخر له) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولا بعده وسعى) وكان حقه أن يقول ولا سعى بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانها متفرعان على طواف بعده سعى (وهذه الأطوفة الثلاثة) من القعود والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركن فيها) أي فرض في أدائها وفيه اضطباع (ورمل) وهما ستان فيه (وبعده سعى) أي واجب (وآخر وقته) أي وقت طوافه (بعد الإحرام بها ولا آخر له) أي في حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض عملاً لا اعتقاداً (ولا يختص بوقت) أي إذا لم يبيت (إلا أن يكون عليه) أي على التاخر (غيره) أي غير النذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي يقدم حينئذ الأقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من النذر أو غيره (السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (إلا إذا كان عليه غيره) أي من الأطوفة (يقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يتوب منابه ويدخل في ضمنه (كالمتمم) أعم من أن يكون متممناً أولاً فإنه يطوف طواف فرض العمرة ويترج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القعود الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا إذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصل ذلك فإنه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية هذا المسجد الشريف يخصه صموه الطواف إلا إذا كان له مانع حينئذ يصل تحية المسجد إن يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطهر) أي التاخر (ولا فطواف التحية أيضاً تطوع وهو لا يختص بوقت أي بزمان دون زمان لجوازه في أوقات كراهية الصلاة عندنا أيضاً خلافاً للإمام

السعي له اه حباب (١) قوله لقصد المعنى: لأنه إن كان استثناء من قوله وفيه رمل لا اضطباع كان معناه أن فعل الرمل والاضطباع في طواف القعود يضطجع في طواف الزيارة ولا يرمل فهو فاسد وإن كان استثناء من قوله وفيه رمل وبعد سعى كان معناه أن فعل الرمل والاضطباع في القعود لا يرمل ولا يسعى في الزيارة فهو أيضاً غير صحيح لأن الرمل والاضطباع بدون سعى غير معتبر فلا بد من فعلهما في الزيارة اه داملأ اخون جان (٢) قوله وفيه مساجعة والسعي الخ: حاصل كلامه أنه إن أراد بقوله في القعود في حال طوافه قدومه تحت ظريفة الطرف للرمل لا السعي وإن أراد به في حال القعود تحت ظريفة السعي لا للرمل أقول هذا لا لوروده لأن حال القعود شامل لحال طوافه عند وقت دخوله مكة إلى الوقوف كما يستفاد الامتداد من قول الشارح إذا سعى لا يفعل في طواف القعود بل في حال

مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثلاً أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بتأفقه من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفي الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل الزوم والفرصة (ولا بشخص) أى ولا يخص بجوازه وصحته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً عاقلًا فإنه لا يصح أيضاً من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أى من الجنابة والحيض والنفس لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو هجموا وفعلوا صح وعليهم الإثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سند كره في محله حكم الطهارة عن الحدث والخث في البدن والثوب (ويلزم) أى إتمامه (بالشروع فيه) أى في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أى بمجرد التية (كالصلاة) أى كما تلام الصلاة بالشروع فيها بالتية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم إذا شرع بظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه إن شاء فعل وإلا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ولتلاصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيها بنية النفل يلزمه إتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

(فصل في شرائط صحة الطواف) أى مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة إلى التية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهى شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وإن نية الحج في ضمن الإحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأفعال إلى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا يتوى شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدرة والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافا لعدم اندراجه في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تنمة (والوقت) أى بعض أفرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه باليت) أى كون الطواف ملتبساً به من خارجه (لافيه) أى لا واقفاً في داخله وكذا قال الشافعي لو مر بعض ثيابه أو بدنه على الشاذروان (١) أو على جدار الحجر بطل طوافه وما التفت إليه علواً ناهيت إنيهما ليسا من البيت إلا بالدليل الظني لكن الأحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط (وفي المسجد) أى المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيقه (وإتيان أكثره) لأنه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطاً مساعداً له إذ هو ركن أيضاً (قبل الابتداء من الحجر) أى عد من شرائط صحة الطواف في شرح المنار للكاكي والمطلب الفائق لشارح كثر الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود شرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محد في الرقيات على أنه لا يجزئ أى الافتتاح من غيره قال في الكبير لجعله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيجي. مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلّف فيه المتأخرون قيل لا يجزئ وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الحجر واجب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر أن الافتتاح الطواف من الحجر سنة فلو اختلعه من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل إنه واجب لا يبعد لأن المواظبة من غير ترك مرة دليلاً فيأثم به ويجزئ ولو كان في الآية إجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه متنفذ في حق الابتداء فيكون مطلق التطوف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل أنه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج فقلاً عن الذخيرة حيث قال في عد الواجبات والابتداء بالحجر الأسود وهو الأشبه والأعدل فينبغي أن يكون هو المعول

القدوم فإن حقيقة القدوم قبل الشرع في الطواف له دأماً اخون جان (١) قوله الشاذروان : هو الأفرز المنسم

(فصل) أى فى تحقيق النية (الشرط) أى لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أى لاتعيين الفرضية والوجوب والسنة ولا تعيين كونه لزماً أو للصدور أو للقدوم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أى دار حول البيت (بنوى طوافاً) أى أصلاً (بأن طاف طالباً للغيرم) أى للمدين ونحوه (أو هارباً من عدو) أى ظالم أو غيره (أولاً يعلم أنه البيت) أى بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذى يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أى لم يعتبر ذلك الطواف حيناً وجد فيه النية الشرعية لأنه لم يقصد به القربة وإن حصل منه النية اللغوية وعى مجرد إرادة المودة (ولونوى أصل الطواف) أى على جهة القرية (جاز) أى لحصول أصل النية (ولو طاف طوافاً فى وقته) أى زمانه الذى عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أى بعد أن ينوى أصل الطواف لكونه معياراً له كما فى صوم أداء رمضان (نواه بعينه أولاً) أى أوامواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبنى على أن التعيين ليس بشرط فى نية الطواف بخلاف الصلاة فان التحيين لابد منه فى الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محلّه والحاصل أنه إذا نوى طوافاً آخر يكون للأول وإن نوى الثانى فلا تعمل النية فى تقديم ذلك عليه ولا تأخيرها عنه كما سيأتى ومثاله ما بينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أى من سفره (معتبراً وطاف) أى بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أى عن طوافها (أو حاجها) أى أو قدم حاجاً (وطاف قبل يوم التحريق) أى طوافه (للقدم أو طارناً) أى قدم طارناً وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الأول للعمرة والثانى للقدوم ولو كان) أى طوافه (فى يوم التحرق) أى ونوى نفلاً أو وداعاً أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حلّ النحر) أى بعد ما طاف للزيارة كما فى نسخة (فهو للصدور وإن نواه للتطوع) وكذا إذا أطلقه (فالحاصل أن كل من عليه طواف قرض أو واجب أو سنة إذا طاف) أى مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أى من الترتيب المعتبر الشرعى (دون غيره) حتى لو رتب على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فوقع الأول عن الأول وإن نوى الثانى أو غيره) أى من الثالث ونحوه (والثانى عن الثانى وإن نوى غيره) أى من الأول وأمثاله (فلا تعمل النية فى التقديم والتأخير إلا إذا كان الثانى أقوى من الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالقرض بالإضافة إلى الواجب والواجب بالنسبة إلى السنة فبدأ بالأقوى أى فعتبر ابتداءه بالأقوى وإن كان فعله على خلاف لأولى (كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد بإحرام عمرة فبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً (ثم الصدر) أى ثم باقى طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصروفاً له مع أنه سبق تعلق التمتع به لكونه واجباً مرتبته دون الفرض وهذا واضح جداً ولو طاف لعمرة ثم ثلاثة أشواط (ثم طاف للقدوم كذلك) أى ثلاثة أشواط (فالأشواط التى طاف للقدوم) أى بحسب النية (محموعة من طواف العمرة) أى بموجب اعتبار التسمية (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فكملة) أيضاً وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة وإرادة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل بل من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذى استحق أن يكون الطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الخفيفة مع أن تدارك الأول لا يتصور يدونه ويتصور تدارك الثانى بغيره وإمامنا ذكره فى الكبير بقوله بل من الفرض إلى النحر كما إذا تركه الأكثر من طواف العمرة ففيه إن الظاهر قلنا نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع هذا لم يتدفع الإيراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لية الأشكال على حاله اللهم إلا أن يقال (١) يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة ليكمل ركنها فيكون من الواجب إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفراً وقع الحكل عن الفرض أى

الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع أو رد المختار وهو يفتح النزال المعجمة كما فى الحجاب (١) قوله اللهم إلا أن يقال الخ : أقول لا يخفى ما فيه فإن المسئلة مقرونة فيمن طاف لعمرة أربعة أشواط فكيف يتم نقل شوط

السابق كما لو أطال الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال إنما هو على أن تقديم الأقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأن يتصور تقديم الأقوى في البين ثم لا يظهر أن المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كاسبق أو مجازاً لقوله (ولو طاف للعمرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المروك^(١) (ثم طاف للزيارة) أي كاملاً (يكمل طواف "عمرة من الزيارة") أي لا يتحقق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحيثية مع استوائهما في الركبة نصرة إلى طواف العمرة أولى سواء كانت المكملة من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف بعرة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاءها كذا ذكره الشنقي ولعل هذا وجه تقييده بيمضه (وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدرية ومرة فالصرف إليه أولى كالأقوى ومن جملة الفروع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الأحكام المذكورة بالطواف بقيد أن حكم السعي ليس كذلك فن بقى عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن طواف الحج مشكور في الحج بخلاف السعي فلهذا لترك سجدة في ركعة وأتى بثلاث سجعات في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا^(٢) يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطاف للعمرة لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

(فصل في طواف المقضى عليه والتاتم) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرقة (بالمضى عليه بحمولا أجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي أصالة (والمحمول) أي وعنه نياية (إن نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي معا أو واحداً بعد واحد. قبل الشروع (وإن كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر للمضى عليه) أي بناء على أن عقد الرقة متضمن لفعل هذه المتفقة وهذا إذا اتفق طوافها بأن كان لعمرتها أو لزيارتها ونحوهما (وكذا إن اختلف طوافهما) أي وصفاً واختباراً (بأن كان لأحدهما طواف العمرة وللآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضاً والآخر واجباً (فيكون طواف المحمول عما أوجه إحرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف الحامل كذلك) أي على وفق ما تقتضيه إحرامه من الاطوافة المذكورة (ولو طافوا بمرض وهو نائم من غير انحاء) فقيه تفصيل (إن كان بأمره وحمله على فوره) أي ساعته عرفاً وعادة (يجوز والا) أي بأن طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعلوا بدأمره لكن لاعلى فوره (فلا) أي لا يجزئه عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه مافى الكبير لو أن رجلاً مريضاً لا يستطيع الطواف إلا بحمولا وهو يعقل نام عن غير عته لحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم أو حملوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن مساعة عن محمد أنهم إذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئه ولو أمرهم ثم نام حملوه بعد ذلك وطافوا به أجزاء ولو قال لبعض عبيده^(٣) استأجر لي من يطوف بي ويحملك ثم غلبته عيائه ولم يمس الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً يحملونه وآتوه وهو نائم فطافوا به قال ابن مساعة استحسن إذا كان على فوره ذلك أنه يجوز فأما إذا طال ذلك ونام قائم وحمله وهو نائم لا يجزئه عن الطواف ولكن الأجر لازم بالأمرة قال ابن مساعة

من الزيارة إليها ليكمل ركنها اه حباب (١) قوله ولا فرق بين القليل والكثير في المروك : أقول سيأتي في شرائط صحة القرآن أنه لو طاف للعمرة أقله ثم وقف بعرة ارتفعت عمره فلم يكمل طواف العمرة من الزيارة إذا كان المروك منها الأكثر بل ترتفع بالكلية والله أعلم ثم إن رأيت الشيخ حنيف الدين المرشدى تعقب كلام الشارح بما ذكرته فقه الحنابلة اه حباب (٢) قوله وهذا يبين الخ : يفتى أن يتأمل فيه فإنه يقتضى أن لا ينتقل طواف الحج إليها فتنبه اه حباب (٣) قوله ولو قال لبعض عبيده : عبارة فتح القدير لبعض من عنده اه داملاً اخون جان أقول قد

والقياس في هذه الجملة أن لا يجره حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لكن استحسنا إذا حضر ذلك فقام وقد أمر أن يحمل طفاف به أنه يجزيه قال ابن الممام وحاصل هذه الفروع الفرق بين التأم والمغنى عليه في اشتراط صريح الأذن وعدمه انتهى وقد أطلقوا الأجزاء بين حالتي النوم والانعاش في الوقوف ولعل الفرق أن الوقوف لا يتوقف صحته على التية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء باندراج تيته في ضمن نية الإحرام توسعة على العباد في الرخصة بخلاف الطواف فإن التية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فالتى وجود حقيقتها في حق المغنى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة إلى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة في المهنة واعتبر الأمر الصريح في المريض التأتم لقيام تيته مقام تيته لأن حاله أقرب إلى الشعور من حال المغنى عليه والله أعلم (وإن لم ينو الحامل الطواف) أى أصله (بل نوى) أى الحامل بطوافه (طلب غريم) أى مثلاً (فإن كان المحمول عاقلاً) أى مفقداً أو مستيقظاً (ونوى الطواف) أى قربته، أجزأه) أى المحمول لتحقق تيته (دون الحامل) لفقد قصده الشرعى (وإن كان المحمول مغنى عليه) وكذا التأتم والمجنون والمسئلة بخلاف (لم يجزه) أى الطواف لهما (لا تنفاه التية) أى الشرعية (منه) أى من المحمول (ونهم) أى الخالين الدال عليه الحامل وكان الأول أن يقول منهما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مفقداً أو لا (وإن نوى من استأجره لا يعتد بتيته) أى بنية المستأجر الحامل للمحمول إذا كان مفقداً أو تأتما بخلاف ما إذا كان مغنى عليه أو تأتما فإن فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم وبأن حقه أن يقول بتيته له وإلا فتية لنفسه صحيحة ولو كان حمله بناء على إجارته كما إذا علم طائف غيرهم فإن طوافها يحسب عن كل منهما إذا وجد التية لها

(نصل في مكان الطواف • مكانه حول البيت لآقيه) أى لآق داخله كما مر (داخل المسجد^(١)) أى سواء كان قريباً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز) أى الطواف (في المسجد) أى في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الأسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتقا على البيت) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الناية (جواز) لأن حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صحت الصلاة فوق جبل أبي قيس إجماعاً حتى لو انهم البيت نعوذ بالله^(٢) جاز الصلاة إلى البقعة وفيها أيضاً عندنا خلافاً

راجعت عبارة المنسك الكبير فوجدتها مثل عبارة الشارح اهـ (١) قوله داخل المسجد: وإن وسع حتى بلغ طرف الحرم فإن المسجد وسع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في عهد عمر رضي الله عنه واتخذ له جداراً دون القامة ثم في عهد عثمان رضي الله عنه واتخذ له الأروقة ثم وسعه ابن الزبير ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي واستقر الرأي عليه اهـ حباب أقول يؤخذ من كلام العلامة القطبي في تاريخ مكة المسمى بالإعلام بأعلام بيت الله الحرام أن ابتداء بناء هذا المسجد المشاهد الآن هو في ست جمادى الأولى سنة ثمانين وتسعمائة في زمن السلطان سليم الثاني فكل جانبين من المسجد وهما الجانب الشرقي والجانب الشمالي وتم بناء الجانب الغربي والجانبين من المسجد بجميع شرفاته وأبوابه ودرجاته من داخل المسجد وخارجه في أيام السلطان مراد بن السلطان سليم المذكور وكان ذلك في آخر سنة أربع وثمانين وتسعمائة فيكون لهذا البناء الآن في عام ١٣٥٤ ثمانية وثمانون سنة فيتأوه أقدم من بناء الكعبة لأن بناءهما تم في سنة ألف وأربعين كما تقدم اهـ (٢) قوله حتى لو انهم البيت نعوذ بالله الخ: للشارح رحمه الله تعالى رسالة في هذا المعنى نصها بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علماً جانب هذا السؤال من عيب بعض أبواب الكمال بناء على تشكيك من ليس له اطلاع على حقيقة الحال وصورته ما قول علمائنا الأعلام وقهائنا ذوى الأفهام في أن الحج فرض وسببه البيت لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله عز وجل من قائل على التحقيق وليطوفوا بالبيت العتيق فإن كان المراد من البيت الجدران الأربعة فيأنداهم وأننداهم والبيداء بالله تعالى هل يسقط الحج عن المسلمين والحال أن جميع شرائط الوجوب والآداء موجودة سوى البيت أو ذكر البيت وأريد البقعة فبق

لشأنه في الصلاة في داخلها بلا حائل لتحقيق المخرج العام بالنسبة إلى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فأنهم

الغرض كما كان وجواز طواف البقعة بلا جدران كجواز الاستقبال إلى آخر السؤال (الجواب) وبالله التوفيق ولعناتيه
أتمه التحقيق أن حكم الطواف في الحج وغيره حكم الصلاة في اعتبار بقعة غيره لما صرح في الحديث أن الطواف صلاة
أو كالصلاة لحكمه حكمها إلا فيما استثنى منها ولا أظن إلا الإجماع على ذلك من غير النزاع فيما هنالك وإنما نشأ
هذا التردد من قول بعض المنطقيين الذين حرم اعتناء مذهبه واعتبار مشرهم عند المحققين حيث عرفوا مطلق البيت
بأنه ذو جدران وسقف ومن بعض الفقهاء بناء على اعتبار العرف في باب الحلف حيث قالوا من حلف لا يدخل هذا
البيت فدخله بعد ما تهدم وصار محرم لم يبحث لأن اسم البيت قد زال بالانهيار لزوال مسماه وهو البناء الذي يات
فيه اه ولا يخفى أن الكعبة التي هي القبلة غير موضوعة لتمييز ما يغير البنية في القاموس البيت من الشعر والمدر
والتصريح والتعبير والكعبة وبيت الشاعر قال بيت يطلق على الكعبة باعتبار البقعة مع قطع النظر عن البنية إلا لكان ذكرها
مستدركا مع قوله والمدر فإنه يسم الحجر ثم إنه لم يذكر أحد من الفقهاء في باب الحج أن وجود جدران البيت وسفحه
من شرائط وجوبه أو أدائه فمن خالف الأعيان فعليه البيان ولم يذكره أيضا في موانع وجوب الحج وإعذار سقوطه
فمن زاد عليهم بعده منها فيجب أن يخرج من عهده بمصدر عنه فيها هذا وما يؤيد ما قرأناه ويقوى ما حررناه أمور
منها أن الله سبحانه وتعالى رفع بيته هذا البيت الذي عظم شأنه إلى السماء في زمن طوفان نوح عليه السلام وهو المسمى
الآن بالبيت المعمور الذي يطوف حوله الملائكة الكرام ثم لم يبق بعده إلا الخليل بأمر الرب الجليل وقد صرح أن هودا
وصالحا عليهما السلام وغيرهما من الأنبياء التقطوا حجرا البيت الحرام وقصدوا هذا المكان العظيم بالإكرام فدل على
أن ساحة البقعة هي المعتبرة في حجة الإسلام وقد قال الله تعالى أولئك الذين هدى الله فهداهم اقتده ومنها أن
إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين دعا بقوله ربنا إني أسكنت من ذريتي قمحا بقره بين يدي من البيت ولا البقعة مشهودة وإنما
بناء حين بلغ إسماعيل مناه كما قال الله تعالى وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل مع أن في نفس هذه
الآية إشارة إلى أن المراد بالبيت هي البقعة لا البنية فإنه سبحانه وتعالى قال القواعد وهي الأساس والجدر من البيت
العظيم الشأن فدل على أن البيت كان موجودا قبل تحقيق الجدران وأما حمله على المعنى المجازي باعتبار ما يؤول إليه
فلنا به تقول لأن الحمل على المعنى الحقيقي مهما أمكن لا يجوز العدول عنه إلى المعنى المجازي كما هو مقرر في الأصول
ومنها أن قوله تعالى وإذ برأنا لإبراهيم مكان البيت يدل على أن البيت كان موجودا لكن لم يكن في نظر الخلق مشهودا
ومنها أن قوله تعالى وظهر بيتي للطائفين وللمكثفين والركع السجود صريح في أن التقدير المشترك لأرباب الطواف
والصلاة والاعتكاف هو البقعة المشيئة لا البنية الرقيقة ولا يمكن حمل أحد المعنيين على الحقيقة والآخر على المجاز
ولاجتماع من قيل استعمال الاسم المشترك في معنيه فإن كلا الطريقين ليس علي قواعد أصول أئمتنا الحنفية وأصولهم
الحنفية بل يقولون في مثل هذا عموم المجاز المرسل فتأمل ثم الحكمة في كون هذه البقعة هي المعتبرة دون الهيئة المصورة
أنها زينة التحلي الإلهي على بحر الماء قبل خلق السماء فاضطرب البحر وهذا القدر وصدر عنه دخان خارج إلى الهوى
يجعل منه السماء ثم وقع فيه البناء مرة بعد أخرى بحسب القضاء أنها بيت ألوه كقلب العبد ومحل تجليات رحمته
سبحانه ولا اعتبار للقالب بحسب التاليف ولذا ورد أن الله لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم
وأحوالكم والإيماء إلى أن هذه البقعة أصل بنية نبي آدم كما قال الله تعالى منها خلقناكم مروج أفراد العالم في أواخر
القدم كما قال وفيها نمسكنكم ومنشأهم ثانيا بعد العلم كما قال ومنها نخرجكم تارة أخرى فكأنهم أمروا بأنهم في زينة
الطاعات وعدة العبادات من الطواف والاعتكاف والصلاة بل في جميع الحالات وسائر الأوقات فانظر إلى أصل
معدنهم وتوجهوا إلى فضل معتهم فقد ورد خير المجالس ما استقبل القبلة هذا والله تعالى إلى سواء الطريق واعتق رقابنا
بركة بيته العتيق وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل تمت

يكونون جمعا محصوراً أو واحداً مقصوراً فلا حرج بالنسبة إليهم لاسيما إذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يندفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوفاة إن هذا فرع عجيب من الشافعية وإنما حقت أبا عنده المسألة من المشايخ البكرية هذا ولوطاف خارج المسجد فوجود الجدران لا يصح إجماعاً وأما إذا كان جدرانها منهدمة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً لمن لم يعتد بخلافه

(فصل في واجبات الطواف) أي الأعمال التي يصح الطواف بدونها وينجز بالدم تركها وهي سبعة الأول الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر أي وإن فرق بينهما في حكم الإثم والكفارة وهما من التجاسات الحكيمة ووجوبها عنهما وهو الصحيح من المذهب وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة وتقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحبابها وكأنه أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة في اعتبار الشرائط كلها إلا ما استثنى بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المشي ونحو ذلك ثم إذا ثبت أن الطهارة عن التجاسة الحكيمة واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند أحمد ولم يحل ذلك ويكون عاصياً ويجب عليه الإعادة والجزاء إن لم يمد وهذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أي قال بعضهم إن من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن التجاسة الحقيقية) أي وسواء في الثياب الملوثة أو الأعضاء البدنية وفي معناها الأجزاء الأرضية عند بعضهم (والأكثر على أنه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أي مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قدر ما يستبرأ به عورته من الثوب واجب) أي طهارته (قلو طاف وعليه قدر ما يورى العورة طاهر والباقي نجس جاز) أي ولا يلزم مشي إلا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والأفهرغزة العريان) لأن الأكثر له حكم الكل عند الأعيان وفي النجاسة إذا طاف في ثوب كانه نجس فهذا والنسب طاف عريان سواء وسأقى حكم العريان وأما ما وقع في الطرابلسي من أنه لو غس ثوبه في بول فهو كالوصل عريانا فهو من لعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح في البدائع من أن الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالإجماع وهذا في الثوب والبدن على ما صرح بهما الأصحاب وأما طهارة مكان الطواف فقد ذكر عن ابن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد نفي الشرطية والقرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو السنة والأرجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة قلو طاف مكشوفاً) أي قدر ما لا يحجز الصلاة معه (وجب الدم) أي إن لم يعبه (والمناخ) أي قدره (كشف رجب العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل والمرأة والأمة كما فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كما في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث قالوا (وإن انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح طوافها كالحصاة فهو غلط من الناقل لأن السروجي إنما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المشي فيه التقادر) نفي التفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشياً أفضل تساهل أو محمول على الناقل بل ينبغي في النافذة أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا جوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أدائه وكفى الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع ولهذا جوز بلا عذر في صلاة النفل ترك القيام الذي هو دكر في القرض عند القدرة (قلو طاف) أي في طواف يجب المشي فيه (راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي على استه أو على أريضته أو جنبه أو ظهره كالسطيح (بلا عذر فعلياً الإعادة) أي مادام بمكة (وأولم) أي تركه الواجب (وإن كان) أي تركه (يعذر لاشي عليه) كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفاً) وكفنا ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لالتزامه بالوجه الأكيد بخلاف من شرع زحفاً بنية النفل فإن المشي في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً

أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الإعادة وإلا
 قدم وقيل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق أن المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن المهام في المناقشة في أن الإجزاء لا ينفى مافي
 الأصل من الإعادة والجزاء فدفع لما يستفاد من قبله بقوله لأنه أدى ما أوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا
 كان مافي الأصل هو الحق لأن من ترك واجباً في الصلاة وجب عليه الإعادة أو سجدتنا السهو وإن لم يفعل قلنا صحة
 صلاته تندفع بالفرق الذي تزعمه سابقاً في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور
 من الأصحاب وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفت) أي شروعه (عن
 يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فتؤدى الكل واحد
 لأن المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده أخذه عن يساره) وجعل البيت عن يمينه (وهو
 الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف المقلوب والمنكوس وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة اليمين
 ورجله من جهة الشمال ومنه قوله تعالى "ثم نكسوا على رؤوسهم فني القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما
 مافي الكبير من أنه ذكر في منسك الروي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا بقالة
 الحجر انتهى وهو غلط منه لأنه إنما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك السنجاري ولواستقبل
 البيت بوجهه وطاف معترضاً وجعل البيت عن يمينه ومضى الفهري وأمر معترضاً مستدير البيت لا يبطل عندنا لأن
 المسأور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به إلا أنه أخل في وصفه ولأنه عبادة لا تبطل
 بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أوتركه الصفة اه ولا يخفى أن ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن
 يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لتركه الواجب وأما قيامه بقوله ولأنه عبادة تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب
 أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيهما والحاصل أن وجوب التيامن يفيد أن من
 أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الإعادة أو لزوم
 الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجتهدين على صورة المجاذيب من أهل الامتكار أنه طاف على هيئة
 السباع الدور فإنه لا شك أنه يحرم عليه لاشتراكه في الإقبال والإدبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من
 الواجبات (قبل الابتداء من الحجر الأسود) وقد قدم أنه المختار لابن المهام وغيره والأكثرون على أنه سنة وقيل
 فريضة وشرط (السابع الطواف وراء الحطيم) أي جدار الحجر (قلو لم يطف وراه بل دخل الفرجة التي بينه وبين
 البيت) أي وخرج من الفرجة الأخرى (فظاف فعله الإعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي (ثم الواجب أن يعيده على
 الحجر) أي فقط كما يصور (والأفضل إعادة كله) أي ليؤتيه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به
 عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثرين من أئمة المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرماني فعليه أن يعيد الطواف
 ولما صرح به ابن المهام حيث قال فيجب إعادة كله يؤدي على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لأنه كما يجب عليه
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات الأصلية والوصفية
 وهذا كله بناء على أن كون الحجر من اليمين ثابت بالأدلة الظنية خلافاً لما قاله الشافعية (وصورة الإعادة على الحجر
 أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول أجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي إلى آخره)
 أي من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أي التي وصل إليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو
 الذي ابتدأ من طرفه (أولاً يدخل الحجر بل يرجع ويتنقذ من أول الحجر) وهو الأولى ثلاثاً يجعل الحطيم الذي هو
 من الكعبة وهو أفضل المساجد طريقاً إلى مقصده إلا إذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم
 في الصورة الأولى من الإعادة لا يبعد عوده شوطاً لأنه منكوس وهو بخلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً
 ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الإعادة (يفعل سبع مرات) أي إن تركه في جميع أشواط الطواف وإلا
 بقدره (ويقتضى حقه فيه) أي ويضطر في حال إعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو سنة (من رمل) إن كان فيه رمل

أو اضطباع (وغيره) من ثيامن ونحوه (فإذا أعاده خط الجراء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل يجوز) إشارة إلى ما في الكنز من أنه ينبغي أن يجوز لأن الخطم كله ليس من البيت (وينبغي تقييده بما زاد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يراد به أن بعضه منه هو سبعة أذرع فلا يثوب عن الواجب ذلك التقدير انتهى وفيه نظر لا ينبغي لأن شارح الكنز صرح بأن الخطم كله ليس من البيت فعدناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الخطم مع الزيادة لخلاف في ذلك والمخاطب عارج عن الكل احتياطاً؛ نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل سائط البيت فدينا فلا شبهة أنه حيث لا يجوز عندهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الخطم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولأدنى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج والعمرة (أو واجبا) كالصدر والذئدر (أو سنة) كالنوم (وكذا مستحباً) كتحية المسجد (أو فلا) كالطويع بلا فرق بين الأطويع خلافاً لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طواف إلا بالعمامة وهو ليس بشيء لاطلاق الأدلة وفيه أن إطلاق الأدلة لا ينافي قول التقيد في المسئلة إن صح فيها وجه من وجوه المقايضة (ولا تختص) أي هذه الصلاة بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة وإلا فاعتبار الفضيلة تختص بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا تقوت) أي إلا بأن يموت (فلو تركها لم يجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها كيف يتصور الجبر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإيصاء بالكفارة للأسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية في البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم دم مع تركها إلا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج ولعدم قبور تركها كما في بعض المناسك ولا تجبران بالدم فأنهما في ذمته بما لم يصلهما إذ لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح التقوي أنه إن تركها ذكر في بعض المناسك أن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزاخر وهما واجبتان فإن تركها فعليه دم وفي منسك الأكثر على أنه لو تركها لا يلزم دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإيصاء ويستحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاحاً خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه الاستحباب كما سيأتي أو تحريم لخالفه الموالاة أو لهاجيباً (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة وإلا فيصلي بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان في الوقت سعة (وتستحب مؤكداً) فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة كمراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لأسما وقد قيل في الآية إن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ماحوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لأز فيه قولاً لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الأماكن لأدائها خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما تشير إليه من التمييزية في الآية الشريفة وكون الخائب أفضل لاختياره الحضرة الثنية (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قصر سبعة أذرع وما دونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حواليه وجوانبه خصوصاً محاذاة الأركان ومقابلة الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المظان الذي محل المسجد في زمته صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين ويحوجهن إلى المرور بين يدي المصلي^(١) (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من أعلام الحرم المحترم (ثم لأفضلية بعد الحرم)

(١) قوله ويحوجهن إلى المرور بين يدي المصلي: أقول قال العلامة الشيخ قطب الدين الحنفي في منسكه فرع غرب رأيت بخط تلامذة الكيال ابن الهمام في حاشية فتح القدير إذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمتنع المار لما روى

أى بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضليتها بالاضافة إلى ما عداهما (بل الاسماء) أى حاصلة لمجاوزته عن حد أدائها من المكان الذى هو المستحب والزمان الذى هو السنة إلى غيرها من الأمانة والأزمة (والمراد بما خلف المقام) أى بالموضع الذى يسمى خلف المقام (قبل ما يصدق عليه ذلك) أى خلف المقام أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين فإن من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأئمة فإن العرف خصه بما هو مفروش بحجارة الرعام (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا أو صفين) أى مقدارهما أو للشك أو للتويع المقيد للتخير (أو رجلا أو رجلين) يحتمل الشك والتويع كذلك ثم يحتمل أن المراد قدر ما يقف رجل أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل متحررا إلى مقامه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأن صح مرفوعا ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير محضته عن قرب المقام التزه من مشابة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الأمان (رواه عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضى الله عنهما فركع عند المقام ركعتين وفى روايتين عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ أو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام بينه وبين البيت وهذا وقال الكرماني وحيث ماضى من الحرم يجوز وقال مالك^(١) والثوري إن لم يصلهما خلف المقام لم يحز وعليه دم ولأن المراد بمقام إبراهيم فى الآية الحرم كله لأن أكثر الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا فى الحرم بنى طوى وغيره فحفظنا فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل فى المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الإمام الكاظم صرح عنه ما نسب إليه ويتمسك بأن الأمر للوجوب فى حق المقام وقوله عليه الصلاة والسلام مبن للرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الأمر للوجوب غاية الخلاف فى أن المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع أن أحدا من علمائنا لم يقل بالوجوب فى هذا المقام (ويستحب) أى عند الأربعة (أن يقرأ فى الأولى بسورة الكافرون) القراءة تعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفى الثانية الإخلاص)^(٢) أى سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أى بعد صلاة الطواف (لنفسه لمن أحب) أى من أقاربه ومشايخه وأصحابه (والمسلمين) أى ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر من ركعتين) أى لطواف واحد (جاز) إلا أن الزائد على الركعتين يكون قطعاً (ولا تجزئ المكتوبة) أى المقروضة الإلهية (والمنذورة) أى المقروضة الإنسانية (عنها) أى عن صلاة الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء مصلي ركعتي الطواف بمثله لأن طواف هذا) الأولى أن يقول لأن طواف كل (غير

أحمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يصلي عما يلي باب بني سهم والناس يرمون بين يديه وليس بينهما سترة وهو يحول على الطائفين فما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كركب بين يديه صفوف من المصلين ثم رأيت فى البحر الصيق حتى عن ابن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوى أن المروزي بنى المصلين بحضرة التكبى يجوز اه أفاده الحياض وفى رد المحتار تنبيه ذكر فى حاشية المدنى لا يمنع المار داخل التكبى وخلف المقام وحاشية المطاف اه كذا فى تقرير الشيخ عبد الحق^(١) قوله وقال مالك الخ : قال فى المنسل الكبير وما ذكره الكرماني من اختصاصها بالمقام عن مالك فغير مشهور عنه اه والله أعلم اه تقرير الشيخ عبد الحق أقول قال العلامة الشيخ حسين مفتي المالكية فى توضيح المناسك ويستحب أن يركعها بالمسجد وأن يكون خلف المقام إن لم يؤد إلى مروره بين يدي المصلين أو مروره بين يديه وأما محبتها فى أى مكان حتى لو طاف بعد العصر أو بعد الصبح وآخر الركعتين فانه يصلهما حيث كان ولو فى الحلي عالم ينتقض وضوءه وإلا فسيأتى بيانه فإن كانتا من طواف واجب أو فرض فتكره صلاتهما فى الكعبة والحجر على الأرجح وكذا الوتر وأما ركعتا الطواف الفل فتدبان فى الحجر والبيت اه^(٢) قوله وفى الثانية الإخلاص : أى اقتداء بفعله صلى الله

طواف الآخر) في اختلاف السبب كصلاة الظهر والعصر وإن كان الطوافان من نوع واحد والصلاتان من جنس متحد (ولو طاف بصبي) أى غير مميز (لا يصل عنه) أى ركعتي الطواف لأنه لا تصح النيابة عندنا في العبادة من الصوم والصلاة كما حقق في إسقاطهما (ويكره تأخيرهما عن الطواف) لأن الموالاة بينه وبينهما سنة (إلا في وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونهما واجبتين ولسقي لعلهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا في صلاة الجنائزة إذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائزة ثم سنة المغرب ولا شك أن هذا مثله لأن حكم الواجب والقرض سواء في العمل وإن كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلح) بصيغة المجهول أى لا تصلح هذه الصلاة (إلا في وقت مباح) أى لسعة زمانه (فإن صلاها في وقت مكروه) كما ساقى بيانه (قيل صححت مع الكراهة) أى إن أداها (ويجب عليه قطعها) أى في أثناءها (فإن مضى فيها) أى بأن كلها (فالأحب أن يعيدها) ^(١) لعموم القاعدة أن كل صلاة أدت مع الكراهة التزنية يستحب إعادةا ومع الكراهة التحريمية يجب إعادةا وأوقات الكراهة أى لهذه الصلاة وهى أعم من التحريم والتزنية (بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (وقت الاستواء) أى قرب أوانه لعدم إدراك حقيقة زمانه ^(٢) (وبعد العصر) أى أدائه (إلى أداء المغرب) أى حتى بعد الغروب قبل أداء الغرض (وعند الخطبة) أى الخطب كلها إلا أن عند خطبة الجمعة أشد كراهة (وشروع الإمام) أى إمام مذهبه ^(٣) (في المكتوبة) لما ورد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع يعرفات) أى في جمع التقديم (ومزدلفة) أى في جمع التأخير لمن يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم أنه صرح الطحاوى وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الأوقات الخمسة المنهى عن الصلا فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقيل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر قبل اصفرار الشمس

عليه وسلم نهر اه رد المختار (١) قوله فالأحب أن يعيدها : قال العلامة ابن عابدين في رد المختار بعد نقله عبارة المصنف من قوله فإن صلاها في وقت مكروه إلى قوله فالأحب أن يعيدها ما لفظه وفي إطلاقه نظر لما مر في أوقات الصلاة من أن الواجب ولو تغيره ركعتي الطواف والنذر لا ينقض في ثلاثة من الأوقات المنية أعني الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فإنها تنقض مع الكراهة فيما اه (٢) قوله أى قرب أوانه لعدم إدراك حقيقة زمانه . فكأنه أراد به أن كل أحد لا يدرك حقيقة ولو أدركها المحاسب فهو آن واحد لا يمكن فيه أداء صلاة والنهى يعتمد على تصورهما فيه فلما رد هو المنع عن الصلاة بحيث يقع جزء منها في ذلك الآن وهذا على تقدير إرادة استواء النهار العرفي وهو من الطلوع إلى الغروب وإن أريد النهار الشرعي وهو من أول الصبح إلى الغروب فلا يحتاج إلى التأويل فنصفه من الضحوة الكبرى فهو إلى الزوال زمان تمتد وعزاف التهستانى الأول إلى أئمة ماوراء النهر والثاني إلى أئمة خوارزم كذا في رد المختار (٣) قوله أى إمام مذهبه : قلت هذا مبنى على رايه ولا بد في المسئلة من الثقل عن أئمة المذهب وقد اعترف هو بأن تعدد الجماعات حدث بعد زمان المجتهدين فتكلم كل بشئ فقال هو بأن الأول أن يصل مع إمام مذهبه وقد رد عليه كثير من المحققين وكيف استدلل هنا على هذه المسئلة مع تنقيده إياها بتحديث إذا أقيمت الخ والحديث مطلق والمراد بالإمام إمام الجماعة الأولى بأى مذهب كان والجماعات المتأخرة بدع قبيحة ومكروهات تحريمية باتفاق محققى المذاهب الأربعة على ما في البر المنير وفي رد المختار هذا مبنى على أنه لا يكره تكرار الجماعة وقد ألف جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعله في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعدد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول إمام أفضل ومنهم صاحب المنسك والشريف الترنوزى وأن بعض المالكية أتى بمنع ذلك على المذاهب الأربعة اه بعض المختصار ثم نقل عن البرى الجواز وهو غير قابل للاعتبار اه داملا اخونجان أقول وفي زماننا أصبح الإمام واحدا في جميع الصلوات وانتهت تلك الاختلافات

وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل احمرار آثارها قال الطحاوى وإليه نذهب والحاصل أنهم فرقوا فى المسئلة حيث جوزوها وقت الكرامة التنزيهية دون زمان الكرامة التحريمية لإحافا لصلاة الطواف من حيث إنه واجب بالقرائن وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبين بأن الأول واجب بإيجاب الله تعالى عليه والآخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ماعلة الملاحوى فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها فى هذين الوقتين لأن وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا تخفى نظير فى المطالعة بين كلامه وبين ما ذكرنا فيما تقدم والله أعلم (فصل فى سنن الطواف • استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الأولية والآخرية والاثنية وإن كان بعضها أكد من بعض بل قيل يستحب فيها عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالإطلاق استواء التثقيب والسجود وعددهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما تورمه قوله (والرمل فى الثلاثة الأولى) لأن المتبادر أن الظرف قيد لها (والمشى على هيئته فى الباقى) من الأشواط الأربعة أو المراد فى باقى الأطورة بكلمها بأن لا يسرع إسرعا لما يفرغ عليه من تشويش المخاطر وأذى التدافع ولا يمشى مشى المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسمة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكنهما من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لأننا نقول زوال علهما ممنوع فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكرنا لنعمة الأمن بعد الخوف لي شكر الله عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز أن ثبت الحكم بطل متواترة لحن غلبة المشركين كان علة الرمل لإسهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علة تذكر نعمة الأمن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حيثن سواء صلي ما بينهما والترم وأقصر زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الائنة (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه أهم من أن يكون باستلام واستقبال أم لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لمن قال إنه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وإن كان الأول عليه الأكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى أثناءه فانه مستحب (والموالاتة) أى المتابعة (بين الأشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن المتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الأشواط وأجزاء الأشواط والظاهر أن يراد بها الموالاتة العرفية لا أنه لا يقع فيه مطلق الفاصلة لتجريد الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والأعضاء البدنية وكذا فى الأجواء المكنانة (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبله ووضع جبهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الأخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يداً بقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يظوف متايانا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالأحاديث الواردة ولعله أراد أن تثليثه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التثقيب كما سبق (ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات ولكنها غير مشهورة (ولائتان الأذكار والأدعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذى (وللرأة اليد) أى إن كان زحمة الرجال أو لم يكن وقت الطواف محصا بالنساء (وأن تقوف ليلا) لأنه أستر لها وإن كانت عجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذوان أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالإجماع وهو بفتح الدال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الأسود إلى درجة الحجر ثم كذلك الحجر) واستئناف الطواف لو قطعه أى ولو بعدد والظاهر أنه مقيد بما قبل إتيان أكثره (أو قبله) أى ولو بعينه (على وجه مكروه) أى قياسا على استحباب إعادته لو أكمله على وجه مكروه (وترك

الكلام) أى الكلام المباح لأنه يتناقض الخضوع (وكل عمل يتناقض الخضوع) أى التذلل له سبحانه كالتنمى على ماصرح به في الكبر وكذا الالتفات بوجهه إلى الناس لتبذير ضرورية ووضع اليد على الخاصرة أو على التقفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا روية له ولا دراية من استحباب وضع الدين كالصلاة فهو نشأ من غفلته عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الإرسال^(١) في الطواف فليس فوق أدب من أدبه به أدب مستحب ولا فوق آداب الأصحاب واتباعهم من الأئمة الأربعة

(١) قوله تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الإرسال : فيه أن الأحاديث ساكنة عن الوضع والإرسال ومأثري بحديث فيه التصريح بالإرسال فكيف يقول تواتر وقوله فإن الأصل التني حتى يتحقق الثبوت لا ينفعه لأن الوضع والإرسال في ذلك سواء ولو كان متواتراً لم يحتج في الاستدلال إلى ما ذكر من قبض المحجن وعمل الخاص والعالم اه داملاً أخون جان. أقول للشارح رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة نصها: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل الكتاب غير ذي عوج وأرسل الرسل سنليس فيها حرج . والصلاة والسلام على من بين الحجج حصن طريق الحجج وسائر النهج وعلى آله وصحبه التابعين له في سلوك كل نوع من الفعج . أما بعد فيقول الملتجئ إلى رحمة ربه الباري على ابن سلطان محمد الهروى القارى قد سئل عن وضع اليد على الصدر في الطواف وأقول لا يجوز حتى في مذهب المجوز لمن أراد الله لعينه وصف الانكشاف إلى أن طالبى بعض إخوانى وأعر أقرأني بقول صريح أو دليل صحيح في منع ذلك المطلب على أنه روى عن بعض علماء تائبناه عن معتبر عند فضلائنا أن الحنفى المذهب يثبتى له هذا الوضع المستحب فأقول وبالله التوفيق ويده عنان أزمة التحقيق: إن الأصل في الأشياء المكتسبة هو عدمه وإنما احتج إلى إثبات وجوب وجود ذى الكرم والجود بنعت القدم ثلثا يلزم النسبة لتبذير المتناهى فلا بد من معرفة الأشياء كما هو مقرر في محله الألبق به ثم من آداب البحث والجدول كما عليه أرباب النحل والمائل أن المانع لا يحتاج إلى إثبات بل المبتدع مفترق إلى نقل إن كانت القضية من قبيل تعليلات ونقل تقصص فقه بعدها قطع علاقه نسبة غير معتبر عند أرباب العقول كما هو مصرح في الأصول إذ من شروط التواتر فضلاً عن الآحاد أن يتنقى إلى محسوس يصلح للاعتداد وينبئى عليه الاعتقاد فإذا عرفت ذلك كذلك ولم يبق لك شبهة هنالك فأقول لو لم يسنّد المنع ما وصل إلى حد الجمع منها أنه عليه الصلاة والسلام قال لصحبه الكرام خذوا عني مناسككم فاني الأمر المنتم فلو وضع يده عليه الصلاة والسلام لاكتفى به أصحابه الكرام وتبعهم السلف العظيم ونقله الينا علماء الإسلام ولا يتصور زيادة الأدب على كمال آدابه عليه الصلاة والسلام حيث قال أدبى ربى فأحسن تأديبى ومنها أن الأئمة الأربعة واتباعهم من فقهاء الأمة لم يذكروا وضع اليد للطواف في هذا الباب لا من السنن ولا من المستحبات ولا من الآداب فلم يملك بذلك أنه غير مشروع وأن نقل خلافه صريح ممنوع مع أن فعله يوم النوازم بأنه خير موضوع ومنها أن عمل أهل الحرمين حجة لاسياً إذا انضم اليهم من غيرهم جماعة وقد أجمعوا بحسب فعلهم واعتبار قتلهم أن وضع اليد ليس بسنة وقد ثبت في الحديث أن هذه الأمة لا يجتمع على الضلالة فإن قلت هل يجوز القياس على الصلاة لما صح في الحديث الطواف حول البيت مثل الصلاة لأنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير . رواه الترمذى في جامعه والحاكم في مستدركه والبيهقى في شعبه عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً وفي رواية عنه أن الطواف بالبيت صلاة ولكن الله أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير وفي رواية عنه أيضاً الطواف صلاة فأقولوا فيه الكلام قلت لأن ما قد منتهاه كالنص في مقام المرام لا يجوز معارضة النص بالقياس عند الكرام على أنه قياس مع الفارق فإن مداره على الحركة وهو غير ملائم إلا بإرسال الجارحة فإن الدين للساير بمنزلة الجناحين للطائر فاندفع بهذا ما توهم ابن حجر حيث قال ويمكن أن يؤخذ بعموم هذا الحديث أن يكون الوضع مستحباً مع أن هذا القول منه ليس في مذهبه بمعتبر ولا عمل به لا بنفسه ولا بتبعه أحد من أصحابه فتدبر وأيضاً الطواف من حيث كونه عبادة سميت صلاة والمراد أنه كالصلاة من جهة الطاعة المرجية للسعادة ولنا سبوح فيه استقبال القبلة ووجوب القراءة وسائر أركانها من الركوع والسجود والقعدة بل بنية شروطها من الطهارة وسر

وإجماعهم ويكنى للمستند عدم ذكره في مناسكهم فإن الأصل هو الذي حقه يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صح في البخاري وغيره وعما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهراً من قبضته نعم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضاً لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث إنه نبي الرحمة لم يفعله دفعاً للرجح عن الأمة وعما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والعام على الإرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمي على الصلاة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونضله جهنم وساءت مصيراً وبهذا يتبين أنه يقال الوضع مكروه لأنه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وينبغي أن تكره الصلاة على المروءة بعد السعي لأنه ابتداء شعار انتهى فعلى المبتدع المخترع إثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السعي بدليل من كتاب أو سنة وإلا فالمانع والثاني لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الزيادة والسمعة والغرور والسجب واقتداء الجهر به لاسيما إذا كان على هيئة طلبة العلم أو صورة الصوفية (والإسرار) بالكسرى الاخفاء (بالذكر والأدعية) وفيه بحث لأنه يجب الاخفاء إذا كان الجهر مشوشاً على طاعتين والمصلين فقد صرح ابن الصياح أن رفع الصوت في المسجد حرام ولو بالذكر ولعله أراد بالاسرار المبالغة في الاخفاء تبعيداً عن السمعة والرياء (وصون النظر) أى حفظه (عن كل ما يشغله) أى عما هو في صلته من الحضور

(فصل في مباحاته الكلام) أى الكلام المباح واعلم أن المباح ما يستوى طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مباحاً فتناقض قوله (١) وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه (٢) يأكل الحنات فكيف في الطواف وهو في حكم

المرور ونحوها ليست عندنا من شروط صحة الطواف إلا التية فإنه لا بد منها لتمام العبادة عن العادة بأخلاص الطوية وما ذلك كله إلا لدفع الحرج عن الأمة الآمية ولاتصاف هذه الملة بالسهولة السمحاء الخفيفة حتى يقدر على القيام بها الضعيف كالجوز والصية لا يقال الوضع والإرسال كلاهما محتاج إلى إثبات ووقوع الحال فإنما يقول أصل وضع الإنسان بدون الوضع في جميع الأفعال وإنما يمرض وضع اليد في بعض الأحوال إذا ثبت فيه قول من الأقوال لا يقال سلمنا أنه بدعة لكنها مستحبة فإنما يقول كل بدعة مزاحمة للسنة فإنها مردودة غير مقبولة لقوله عليه الصلاة والسلام من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد ورواه الشيخان وفي رواية لمسلم من عمل عملاً ليس فيه أمرنا فهو رد وصح عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ولا شك أنه أراد بهم جميعهم أو الجمهور منهم لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالسواد الأعظم فلا عبرة بما اختاره بعض المتخشعين في الظواهر والله أعلم بالصنائع والسرائر مع أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأحوالكم فالعبرة بالقلب الذي هو في الحقيقة هو بيت الرب لا مجرد الخشوع في الهيئة المشوبة بالرياء والسمعة فينبغي أن يطوف كإن عمر رضي الله عنهما حيث قال كنا نرى الله فلا يدري أحدنا بيته من يساره ولا يلتفت إلى سواه ويكون في مقام الإحسان موصوفاً بما سره عليه الصلاة والسلام حيث قال أن تعبد الله كأنك تراه تراه في الدنيا ومشاهدته في المقبر ولعلنا المقام الأسنى مع الذين أحسنوا بالحنس في خدمة الملوك بالوجه الأول ابتداء لوجه به الأعلى تمت الرسالة المذكورة (١) قوله فتناقض قوله : أقول قيد الشيخ عبد الله العفيف في منسكه إباحة الكلام باحتياجه إليه وبه يزول التناقض ويدل عليه قوله في المكروهات والكلام الفضول اه حجاب (٢) قوله بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه : قيده في الظهيرية بأن يجلس لأجله فإنه حينئذ لا يباح بالاتفاق لأن المسجد مائى لأمور الدنيا وفي صلاة الجلابة الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المسجد وإن كان الأول أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترتاشي متدبى وقال البيهري مانصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري طوبى الحديث المراد بالحديث المتكبر كما جاء الحديث في المسجد

الصلاة كما رواه الترمذى وغيره عن ابن عباس مرفوعه الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير من ذكر الله يعنى أوما في معناه ولا شك أن التلبى المؤكده محمول على الكراهة التحريمية أو التزنية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولاً بذكره وأما جوابه فمقرر كفاية على إطلاعه وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العاطس ويرد جوابه فردود في الردين لفرضيتهما ومدفوع في الحمد عند الطاسة لأنه من السنن المؤكدة مطلقاً والحمد من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يقع في موقع يكون له بعض البأس وأنه أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقاً من المباح فان فيه نظراً ظاهراً إذ قالوا إنه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل أن المسلم عليه لا يخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيسكروه السلام عليه إن علم اشتغاله وإلا فيكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتدنا أن نسلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كنا نرى الله والله أعلم إراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الإفادة والاستفادة العلمية في قواعد الفرية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات الثقلية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة البينية (والخروج منه حاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم تأديته إلى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الأكل المانع عن الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره الأكل والشرب فتناقض^(١) قوله فيه أيضاً ويشرب ويفعل كل ما يحتاج إليه (والطواف في نعل أو خف إذا كانا طاهرين) أي وإلا فيكون مكروهاً لأحراماً كما يتوهمه السوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في التلخين ولو طاهرين ترك الأدب كما ذكره في البدائع إلا أنه محمول على حال عدم المنذر (ترك الأذكار) وكذا الأدعية في الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح باتفاق الأربعة لكنه مسمى انتهى بقوله مسمى لاصح على إطلاقه بل يحمل على ما عدا السكوت فإن فعل المباح لا يوجب الإساءة وإنما الإساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الظاهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافضاً صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الأصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالحليمي والأوزاعي وفي المتن وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس

يأكل الحسنة كما تأكل البهيمة الحشيش اه فقد أفاد أن المنع خاص بالمتكر من القول أما المباح فلا: قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون به شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا يتأمنون ويتحدثون ولهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر المنع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا ابتذاله اه كذا في الدر المختار وحاشيته رد المحتار من كتاب الصلاة وكتب العلامة الرافعي على قوله وقال البيهقي ما نصه الخ ما لفظه لا تفتي بين مافي الشارح وما نقله الحنفى وذلك بأن قيد عبارة الجلوس بما إذا لم يجلس لأجل الحديث ويحمل ما أفاده في المأرك من أن المنع خاص بالمتكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيسكروه كراهة تنزيه بالتقيد المذكور في الظهيرية ويحمل مافي المصنف على ما إذا لم يجلس لأجله ويشهد له تعليل بحال أهل الصفة فإنهم ما جلسوا إلا للعبادة وقوله في المصنف الحديث التلام فيه لمجرد التعدية لا التلليل وقوله يؤخذ من هذا أن الأمر الخ أي ما تقدم من حال أهل الصفة أن الأمر المنع منه كالنوم والأكل لا يفتاؤه المنع لكن فيه أنهم وإن كانوا يأكلون ويتأمنون بعد دخولهم فهم غير ممنوعين عن ذلك لأننا جوزنا ذلك لهم لتحقيق الضرورة فهم وهم الفقير فلا يقال في حق غيرهم كذلك إلا في الكلام فالكل مستور في حكمه اه كلام الرافعي (١) قوله فتناقض الخ: قلت لا متناقض فيه لما سيجيء في محبت الكراهة أن فيه خلافاً قبيلاً إنه مكروه والأكثر أنه مباح فاذكره ههنا وفي موضع من الكبير أنه مباح قول الأكثر وما ذكره في موضع آخر من الكبير من أنه مكروه قول البعض اه

بذكر الله تعالى انتهى وهو قائل أن يجعل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكراته قوم أن السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فإنه ممنوع ولعله أراد بأنه لا بأس بالأذكار المصنوعة المستطورة من غير الأذكار والأدعية المأثورة (وإنشاد شعر محمود) وكذا إنشاده والمراد المحمود ما يباح في الشرع وإلا فما يكون من قيل الأشعار المستفاد منها العموم فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أتبع (والطواف راكبا أو محمولا لعذر) فإن الضرورات تبيح المحظورات (فصل في محرماته: الطواف) أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو سائفاً أو نفساً) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لأنه يحتاج إلى الطهارة الصغرى ولما ساقى من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) أي كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا أو محمولا أو زحفاً) أي بأنواعه (بلا عذر) قيد الثلاثة أو الأربعة (أو منكوساً) أي مقلوباً وكذا منكوساً (أو داخل الحجر) أي الحطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف إلا أن ترك الأربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو نفل) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولا مفسد للطواف) وإنما يبطل الارتداد - فهو ذاك تبارك وتعالى منه

(فصل في مكروهاته: السلام الفضول) أما ما يحتاج إليه بقدر الحاجة فباح كما سبق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقاً ففي الطواف أشد كراهة بل حكايتهما مكروهة أيضاً (وإنشاد شريعى) بفتح الراء أي يتخلو (عن حد وثنا) وفي معناهما ما يتخلو من إفادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقاً) فيحمل على الكراهة التنزيهية لأن الاشتغال بالأذكار والأدعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر مقبوعته وهذا مبنى على ما قيل من أن الطهارة عن قدر ما يستبر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) أي لإحالة الضرورة (لمن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المستون وهو استلام الحجر لا الركن البنيان فإنه إن تركه لا بأس به فإنه مستحب وتركه خلاف الأولى (وترقيق الطواف) أي الفصل بين أشواطه (تقرئاً كثيراً) فاحشاً سواء مرة أو مرات ترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاهره يقيد نفي القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف لا بأس به إذا انصرف عن وتر وإن فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره اتفاقاً (إلا في وقت كراهة الصلاة) لأنه لا كراهة حيث جازع شفعاً ووتراً اتفاقاً لكن يؤخر ركعتي الطواف إلى وقت مباح (ورفع اليدين عندتي الطواف) أي إذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال الحجر ولا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطئة) أي مطلقاً لإشعاره بالأعراض ولو كان ساكناً (ورأى المكتوبة) فإن ابتداء الطواف حيثئذ مكروه بلا شبهة وأما إذا كان يمكنه إتمام الواجب عليه وإحاطة بالصلاة وإدراك الجماعة فالظاهر أنه من الأولى من قطعه (والأكمل) في أثناء طوافه للزومه ترك الولاء أو مخالفته حسن الأداء (وقيل الشرب) إلا أنه سويح فيه عند الأكثر لقلّة زمانه ولورود وقوعه مرفوعاً وموقوفاً في شأنه (والطواف حاقناً^(١)) بكسر القاف والتنون أي قياساً على الصلاة في تلك الحالة أي المشتتة في معناه الحارق والحاقب والجمعان والنضبان والله أعلم (فصل في مسائل شتى) المشهور عند أرباب التصنيف أن يعتوا المسائل المتفرقة التي لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقوله مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف) أي كاملاً (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة

داملاً اخون جان (١) قوله والطواف حاقناً : هو مدافع البول والحاقب مدافع الغائط والحازق مدافعهما وقيل مدافع الرجاء ابن علقم عن الخزانة داملاً اخون جان

صححة وكتبه (ولم يتذكر إلا بعد شروعه في طواف آخر) هذه المسئلة متفرعة على سنية الموالاة بين الطواف وصلاته (فإن كان) أى التذكر (قبل تمام شوط رفته) أى تركه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة (وبعد إتمامه) أى إتمام شوطه الذى بمنزلة ركعة (لا) أى لا يرفضه (بل يتم طوافه الذى شرع فيه) أى كالو تذكر بعد شوطين بالاولى (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أى اتفاقا إذا لا يتدرج أحدهما فى الآخر ولو اتصال صورة (ولو طاف فرضا) أى طواف فرض لمرته أو زيارته (أو غيره) أى غير فرض من واجب كطواف صدر وتدر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تقوع (ثمانية أشواط) أى زيادة واحدة على سبعة (إن كان) أى الطائف حين شرع فى هذا الشوط (على ظن أن الثامن سابع فلا شيء عليه كالظنون) أى كطواف المظنون ابتداء فإنه ليس عليه شيء بتركه كما سبق فى محله لكن فيه أنه إذا غلب على ظنه أن الثامن سابع يجب عليه إتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالظنون، اللهم إلا أن يقال مراده أنه ظن أولا أنه سابع ثم تبين له وبتيقن أنه الثامن فلا شيء عليه يشروعه فى طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وإن علم) أى حال ابتدائه (أنه الثامن) أى لكن فصله بناء على الوهم أو الوسوسة لاعتلى قصد دخول طواف آخر فإنه حيثئذ يلزمه اتفاق بخلاف ما ترواه كما قال (اختلف فيه) أى تردد نيته حين دخوله فى ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أى احتياطا (تمة سبعة أشواط للشروع) أى لشروعه اللازم (ولو طاف أسابيع) أى متفرقة أو مجمعة وقرأ أو نغما (ولم يصل بينهما) أى بين كل طوافين منها وكان الأظهر أن يقول بينهما أى بين الأسابيع سواء كان طوافه فى أوقات كراهة الصلاة أولا (فعله لكل أسبوع ركعتان على حدتين) أى مستقتلين لامتفردتين ولا متدرجتين فى ضمن فرض أو سنة (ولو شك فى عدد الأشواط) أى بالزيادة أو النقص (فى طواف الركن) أى ركن الحج أو العمرة (أعاده) أى احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أى ولو كانت نافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وبندرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه إذا شك فى عدد أشواط غير الركن لا يبيده بل يبنى على غلبة ظنه لأن أمر غير الفرض مبنى على التوسع والظاهر أن طواف الواجب فى حكم الركن لأنه فرض على فكان الأولى أن يقال فى طوافه الفرض ليشمله (وقيل إذا كان يكثر ذلك) أى الشك فى طوافه الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتجرى) أى قياسا على الصلاة فإنه يستأنف إذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويتجرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن فى أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أى مخصوص بخلاف لما فى ظنه أو عليه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أى احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصده لأنه عدل لا غرض له فى خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أى وإن لم يشك لأن عليين خير من علم واحد ولأن إخبارهما بمنزلة شاهدين على إنكاره فى فعله أو إقراره (وماحب العذر بالائم) أى حقيقة أو حكا (إذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت نوضا) أى قياسا للطواف على الصلاة (وبنى) أى عليه وآتى بالباقي من الواجب (ولاشيء عليه) أى بفعله ذلك تركه الموالاة بعذر والظاهر أن الحكم ككذلك فى أقل من الأربعة إلا أن الإعادة حيثئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة فى الطواف لا يفسد) أى طوافهما لأن الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز إتمامه بوضوء آخر ولأن المخاضة المقدسة لما شروط لم تصور وجود جميعها فى تلك الحالة (والطواف متمملا) أى لا متخففا (ترك الأدب) أى المستغفار من قوله تعالى فاخلع نعليك إلا لضرورة التصب (والتحذير فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أى عن مرتبة الحالة التكريمة لقوله تعالى الذين هم فى صلاتهم خاشعون والذين هم عن الفلو معرضون ولحديث من حسن إسلام المرء تركه مالا يعتنيه مطلقا فكيف حاله المناجاة وأثناء العبادات (ولو ترك الأذكار) أى والأدعية المأثورة وغيرها بما يستحب لإكثاره حيثئذ (فسكت فى جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره فى المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أى فيما يسان له (والاستلام) أى المسنون (خطاؤه صحيح) أى باتفاق الأربعة (لكنه سعى) أى بتركه السنة إذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة فى المكروهات (والاشتغال بالأذكار أفضل من

قراءة القرآن فيه) أى فى الطواف وفهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالنكر والأدعية فضلاً عن غيرها متنوع ولنا قال (وإن قرأ فى نفسه لا بأس) اعلم أن صاحب التجنب صرح بأن الذكر أفضل من القراءة فى الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ فى نفسه ولقطة لا بأس تدل على أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضى الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن فى الطواف فصكه فى صدره فسأله دطاء عنه فقال له محدثة أى بدعة غير مستحسنة وهى محمولة على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يومئذ يرواه فى الكبير من إطلاق العبارة ثم قال فى الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه فى الطواف القراءة بل الذكر وهو المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الأولى. أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما عدل عن القراءة مع أنه أفضل الأذكار والأدعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومستلقى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج عن العامة ولم يرد نهي عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة. نعم لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجهه وتنبه نيه وأما الخلاف فى غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله يبنى أن يكون محل طواف الركن فان أمر التوافل مبنى على التوسعة (ويبنى أن يزده طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع) أى من القول والفعل ظاهراً وباطناً (ومن النظر إلى ما لا يحل) أى من المردان والنسوان بشهوة (واحتقار من فيه) أى ومن استصغار من فيه (نقص) أى فى الحلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك) أى عدا أو خطأ (ويبنى أن يعلمه) أى الجاهل (يرفق) أى بطلاقة وسهولة قال الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا يأمن) أى الطائفة الغير المتأدب (عقوبة سوء الأدب) أى فى كل باب (فليس الإساءة على البساط) أى بساط قرب الجنب (كالإساءة مع العباد) أى بالمدلول على الباب لحصول الحجاب (وطواف التطوع أفضل^(١)) من صلاة التطوع للقرابة وعكسه لاهل مكة) أى ومن فى مناهم من المتوطنين بها وذلك لأن الصلوات وإن كانت أم العبادات وأفضل موضوع فى الطاعات إلا أنها تصور كثرتها فى جميع الجهات والطواف يختص بوجوده بالكعبة ذات البركات وفى المسئلة خلاف الشافعية وبعض المالكية ثم ذكر فى البحر تباعاً للذين جماعة. واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر إلا على مذهبينا وإنما ذكرت هذا ونهت عليه لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عند نية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم فى الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليجتنب ذلك فإنه بدعة وظل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين فى غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى بما بين الركنين كما يفعله من لا عقل له وهو فى صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه صراحة تحريم أو تنزيه يناد على أقوال غندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وإنما يستحب أن يكون الابتداء بالنية من قبل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث إنه يقع فى الأمر المكروه بلا خلاف ثم اعلم أن بعض الشافعية وافقنا مذهبنا فى رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما فى الصلاة ويستحب أيضاً فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن أنه لو قيل بوجوبه ولم يبعد كما يحسنه الطائفة انتهى لكن رده ابن جماعة بقوله والأظهر عندي وجوده إنما وجوباً إن ثبت به المواظبة وإما استحباباً إن وجد تركه أحياناً لتوافق هيئة ابتداء

(١) قوله وطواف التطوع أفضل الخ : قال فى البحر يبنى تحصيله بزمان الموسم وإلا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقاً اه أى للسنى والآفاق فى غير الموسم وفى شرح المرشد على الكنى قوله لم إن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء الأسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمان الذى يؤدى فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اه والله أعلم بقرير الشيخ عبد الحق

الطواف الصلاة في الجمع بين التنية والتكبير ورفع اليدين والارسلان مشيراً إلى التني والإتيان بإمّا إلى معنى التوحيد المستفاد من قول لا إله إلا الله ولذا ورد التلهيل أيضاً هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى . ومن السدع المستكره ما يفعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند إرادة الطواف قبل الشروع فيه إذ الذي سته على الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى إمّا هو الابتداء من الحجر فلا يناسب البداية بغيره وأيضاً كان ابتداءه منه مقروناً بالتنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولاً ثم التنية ثم التقبيل فإنه خلاف الموضوع المنروع . ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة بأداب الطواف عن محتاط في طوافه المرور على الشاذوان ليخرج من الخلاف أولاً في مذهبه من حكم شرط الصحة فإنه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع فيقرى وراه فيؤذى من خلفه وينأذى بدفعه بحيث قد يؤدي إلى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فإنه يكتفي للخروج عن المهددة بأن يقف في محله ويقيم رجلتيه موضعاً ثم يستلم ويرجع إلى حاله فيطوف من غير عود إلى خلفه ومن المنكر التفاحش ما يفعله الآن نسوة بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومزاحمتهم لهم في تلك الحالة مع تزينهن بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح العطرة فيشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طاف بعضهم بكشف شيء من أعضائهن لاسياً من أيديهن وأرجلهن وقد تقع مأساتهن فتفتن الطهارة عند الشافعية وتندم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صور العبادات دخول بعض الأكار من الطلبة من عديم وخداهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيزيدون الطاعة ويزيدون المعصية وكذا مزاحمة العامة ومدافعتهم في الطواف حال العجالة لاسياً عند استقبال الحجر الأفضل فانهم لا يراعون الأول من المستحق الأول بل يتقدمون عليه ويدفعونه ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مزاحمة الطواف ويضيق المطاف أو يستبدون به في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا وشرط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجالة أن يقول الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الإسلام حتى في الأسواق وأزقة العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعلميان والعرجان حتى النسوة في بعض الأحيان من الشحاذين حول البيت رافقين أصواتهم بالطلب أو ساكتين أو قاعدين في طريق الطائفتين مع كشف عورتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول الجانين ورفع أصواتهم بالكلمات المهمة وإدخال الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من إدخال المحففات والقرب والمحارات وغير ذلك مما يجب إنكاره قلباً ولساناً وبدأ لاسياً على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ البوايين ورؤيس المشيدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

(باب السعي بين الصفا والمروة)

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعى (فالسعي أن يخرج للسعي على فوره) أي ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة أو ليسترخى أي ليحصل له الراحة ثم يرد إليه القوة فلا بأس به) أي لا يكون سيئاً (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحه وغيره (أفقد أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولا شيء عليه) أي من الجزاء بالهم أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد (فإن خرج من غيره) (جاز) كافي البائغ وغيره (ويقدم رجلاه اليسرى للترويح) أي كما هو مطابق آداب الخروج من المسجد ولكن هنا دقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذا لبس اليمنى ابتداءً فعليك بمحافظه الجمع ومراعاة الجميع (ثم توجه إلى الصفا) لكن قيل إن بوصله يستحب أن يقول أبداً بما بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شأنا الله فمن حج البيت أو أعتزم كلا جناح عليه أنت يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (روى بصدد عليه) أي يطلع على الصفا (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (لا من فوق الجبلار) أي لا يلزمه أن يصعد بحيث إنه يرى البيت من فوق

جدار المسجد (إن أمكنه) أى الصعود لرؤية البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا. ومن سننه الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (ولأنا قد مر ما يمكنه) واعلم أن كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتسوسة من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة (ويستقبل البيت) أى ولو لم يره لأن الاستقبال أحسن هيات الأحوال لاسيما وهو من آداب الدعاء (ويرفع يديه نحو منكبته) أى مقابلهما (جاعلا يطنهما نحو الساء) لأنها قبلة الدعاء (كاللذعاء) أى كما يفهمها لطلق الدعاء في سائر الأماكن والأزمنة على طبق ما وردت به السنة لا كما يفعله الجهلة خصوصا معلى الغرياء من رفع أيديهم إلى آذانهم وأكتافهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال إليه (فيحمد الله تبارك وتعالى) أى يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثا) قيد للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها كما توهمه العبارة (ويهلل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء) كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا) وهذا بما قد علم والحاصل أنه إذا رفع يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر وه الحمد الحمد لله على ما هدانا الحمد لله على ما أولانا الحمد لله على ما أهدانا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لا تنزعني منى حتى توفاني وأنا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لى ولوالدى وللمشايخى وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أى بأطالة الأذكار والدعوات لديه وفى العدة لصاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسا وعشرين آية من البقرة (ولا يعجل) أى بالنزول عنه فإنه مقام إجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضلة لمن يكون مباشرة وعمرة أو عام فى كل حالة والظاهر الأول وعلى الثانى جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أى ينزل متوجها إليها حال كونه (داعيا ذكرا ماشيا على هيئته) بكسر الهاء أى سكوتة فى حالته (حتى إذا كان) أى الطائف أو المكان (دون الميل) أى قريه وقيله (المعلق) أى على يساره (الكائن فى ركن المسجد) أى من جداره (قيل بنحو سنة أذرع سعى سعيًا شديدا) المذهب الصحيح هو أنه إذا وصل إلى الميل أو قبلته شرع فى الإسراع المبالغ فيه وقيل يسعى قبل الميل بنحو سنة أذرع وهو منسوب إلى مذهب الشافعى سقى الله ثراه وذكر أيضا فى بعض المناسك لاصحابنا. وأما ما ذكره البرجندي من أن السعى بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء خطأ واضح إذ السعى المخصوص بالرجال هو الإسراع بين الميلين وإلا فالسعى المطلق بين الصفا والمروة واجب لإجماع على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفى الحزنة أن السعى بين الميلين سنة ولعل مراده بكون السعى بين الميلين سنة أن واجب السعى يتأدى فى أى موضع كان مما بين الصفا والمروة والسنة أن يقع السعى الواجب فى هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن السعى فى الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعى الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشئ المطلق والسعى بين الميلين بمعنى الإسراع ولم يعرف أن ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وأن الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زلل والحاصل أنه يكون ساعيا (فى بطن الوادى) أى باعتبار ما كان ساعيا فإن ما بين الأسيال كان منخفضا وطرقا مما من جهة الصفا والمروة مرتفعان وأما الآن فبقى نوع من الارتفاع فى شق الصفا بخلاف طرف المروة ليسعى فيه (حتى يجاوز الميلين) أى الإخضرين أو يجاذبهما والأول أحوط (فتناله المسجد) بكسر الفاء أى الكائنين بجداره الخارج منه (وقفا دار العباس) والمعنى أن

أحدهما ملتصق بالفناء والآخر منها بخارج داره المنسوبة إليه في زمته صلى الله عليه وسلم ويقول في سببه هذا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله حيا مبرورا وسعيا مفكورا وذنبنا مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وارجب الدعوات وربنا قبل منا وربنا آتنا، وأملها (ثم) أي بعد وصوله إلى الميادين الاخيرين (يشي على هيئة حتى يأتي المروة) والمقصود أنه لا يجرى من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يشي على هيئة في جميع ما بينها كما فعله بعض الجهلة أو المتكبر (فصعد عليها إن كانت ثم) ففتح الثاء وتشديد الميم أي هناك (مصد إلى أن يبدو له البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه البدو وأما اليوم فليس ثم مصعد لأن أدنى المروة تحت القعد المشرف عليها وإنما جعلت درجات ردها واقعة فوقها فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولا أن يلقى بالجدار الذي وراءها كما فعله الجهلة من المتبدعة والمتروسة (ويصل على المروة جميع ما فعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل ليصير متوجها إلى جهة البيت وإلا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل للتليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم يزل منها) أي متوجها إلى الصفا (داعيا ذاكرا ويمنى على هيئة فأذا بلغ الميادين سعى كما مر) أي نفا (هكذا) أي مثل ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سببه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث قالوا إنه من الصفا إلى المروة ثم الود إلى الصفا شوط وممكننا سبع مرات فيقع البدء والختم كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فإنه كان ختمه بالمروة على ما صح في السنة وإنما قالوا على شوط الطواف حيث إنه من الحجر إلى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج من هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) بفتحين وقد سبق (دون العدو) بفتح فسكون وهو جرى شديد كجرى الفرس ومنه قوله تعالى والعمادات ضحبا أقسم بمثل العزاة وفي معناها الثاقبات للحجاج (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه يختص بالثلاثة الأول خلافا لمن خص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والمسلك الفارسي لكن الصحيح المفعول عليه هو الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغيرها من المتون والشروح ثم الانضطباع في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (فلتركة) أي السعي بين الميادين (أو هرول) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشي عليه) أي من الدم والصدقة (ويلى في السعي الحاج) أي إن وقع سببه بعد طواف التقديم (لالمتمتع) ولو كان متمتعا لأن تليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطع تليته بأول رمي الجمرة (وإن عجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الازدحام (عبر) أي من أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزمنة الحالية (والا تقبى بالساعي في حركته) أي في الجلة لأن ما لا يترك كله لا يترك كله (وإن كان على دابة) أي لمدر فان المشي في السعي واجب عندنا (حركهما من غير أن يرضي أحدا) أي من الركبان والمشاة (وليخرجز) أي كل الاحتراز (عن أدنى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام يجمع عليه داخل تحت القسوق المنهى عنه (وتعريض نفسه للآذى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جزعه ووصول نزاعه

(فصل في شرائط صحة السعي) وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق أن السعي بنفسه واجب خلافا للشافعية حيث قال إنه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في التكبير وركنا السعي وهو الصواب (كيوتونه بين الصفا والمروة) أي بأن لا ينصرف عنهما إلى أطرافهما (سواء كان بفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره بأن كان معنى عليه ولو بغير أمره) وكذا إن كان بمنزلة أو صغيرا أو غيرهما (أو مريضا أو صحيحا بأمره) أي بأمر كل منهما (فسيب)

أى بكل منهم (محولاً أو راجعاً) يصح سعيه لحصوله) أى لحصول سعيه (كائناً بينهما) أى بين المؤمنين (ولا يجوز فيه
 النيابة إلا للمعنى عليه قبل الإحرام) يعنى إذا دام إغماؤه إلى حال سعيه أو أفاق حيثذ فيه أنه إذا حدث له الإغماؤه
 بعد إحرامه مطلقاً ينبغى أن يكون كذلك لكن لا ضرورة فى ثباته للسعى إذ يمكنه سعيه محملاً بخلاف نية الإحرام
 فإن الثبابة فيه تجوز للضرورة ولتثابة على الخروج عن عهدة عقد الرقعة والظاهر أن التقدير لا يجوز فى أمر الحج
 الثبابة المطلقة إلا للمعنى عليه قبل الإحرام فإنه يجوز وحيثذ نيابة الرقعة فى عقد الإحرام عنه وإلا فلو كان ضمير
 فيه راجعاً إلى السعى فلا معنى لتقدير الإحرام فتأمل فإنه مزالة الأقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثانى أن يكون)
 أى السعى (بعد طواف) أى كامل ولو نفلاً (أو بعد أكثره) أى أكثر أشواطه (فلو سعى قبل الطواف) أى أبكر
 جنسه (أو بعد أقله لم يصح) لعدم تحقق ركته (ولو سعى بعد أربعة أشواط صح) كرهه للاهتمام بأمره وإلا فهو مستدرك
 فى ذكره (الثالث تقديم الإحرام عليه) أى إحرام حج أو عمرة (فلو سعى قبله) أى قبل الإحرام ولو بعد طواف
 (لم يجز) لأن السعى من واجبات الحج والإحرام شرطه والواجب والركن وبغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان
 بعض الشروط يشترط بقاؤه إلى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة فى الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفى تحققه
 أولاً قبل الشروع فى أركانه كالتيمم (وأما وجود الإحرام) أى ثبوت بقائه بعد تحقق ابتدائه (حالة السعى فإن كان)
 أى السعى (سعى الحج) سواء كان قارناً أو متمتاً أو مفرداً (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب النرية من أن
 الجملة المصدرة بقدر منصوبة المحل على الحالية المتحققة فى الأزمنة الماضية والحال أنه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة
 الفقهية إذ كان الصواب أن يقول وهو يسعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية يعنى أنه يريد سعيه مقدماً عليه بل حسن
 المقابلة أن يقول فإن كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أى ثبوت بقائه لعدم حلول زمان تحلله (وإن
 كان) أى سعيه (الحج بعده) أى بعد الوقوف (فلا يشترط) أى وجود الإحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من
 إحرامه (ولا يسن) أى وجوده أيضاً لجواز سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فإنه يسن الترتيب بين الرى والحلق
 والطواف والسعى فكان جهة أن يقول بل ويسن عدمه إذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد خروجه
 من إحرامه سنة (وإن كان) أى سعيه (سعى العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أى وجود بقائه لأنه ليس بشرط بل ركن
 فيها حال ابتدائه كما سيأتى ويتفرع عليه أنه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه
 على أدله واجبه وقد قال الكرماني أما الإحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن فى العمرة والأصح أنه ليس بركن بل
 هو شرط لصحة أدائها أى فى الجملة وهو لا يدل على كونه شرطاً لجميع أجزائها (وهل يجب) أى وجود بقائه (حال
 سعيه الظاهر) أى المتبادر من إطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أى يجب بل هو المتعين لعدم ظهور
 رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تماماً فى المتوسط ولا ينبغى له فى العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا والمروة
 لأن سعى العمرة لا يؤدى إلا فى إحرامها بخلاف سعى الحج فإنه يؤتى به بعد التحلل من إحرامه انتهى وقوله
 لا ينبغى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه. وما يشعر بأنه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير
 حتى يسعى بينهما فإنه لو خالفه يجب عليه دم ولا يسقط عنه السعى اتفاقاً فهو الذى ينبغى أن لا يقال غيره والله أعلم
 واضطرب كلامه فى الكبير مما ليس فى نقله مع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعى (البداية بالصفا والتميم بالمروة
 فلا يبدأ بالمروة لم يفتد بذلك الشوط فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهنا فى الرواية المشهورة على ما فى
 البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعنى بأن يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداية
 بالصفا والتميم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى الصفا. ساقط الاعتناء وهذا يستوى فيه القول بالشرط
 والوجوب بل بالنسبة المؤكدة أيضاً لأن الإعادة مطلوبة فى تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع
 وروى عن أبي حنيفة أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه ولو بدأ بالمروة كذا فى المحيط وهو يدل على كون الابتداء
 بالصفا سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به فى الكبير حيث

قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه إلا ترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا يجوز ويسته به لكنه مكره لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية على وجه السنة وهذا في الطرابي يجب البداية بالصفا والختم بالمروة للكل لا لكل شوط فمن الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما البداية بالصفا ثم استدلو بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضخمة قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم أي عموماً والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عده في الكثير الختم بالمروة أيضاً من الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي المطالب حصل المقصود وإن زاد على المحدود للاتفاق على صحة السعي على وفق مذهب الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه المسئلة لوضوح ضعفه وإقناعه أعلم وقد أغرب في الكثير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط لأن ثمة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المروة يلزم إعادة شوط واحد أو جزاءه إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى للاختلاف في التعيين بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو أحط مرتبة من القرض في باب الحج والعمرة إجماعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً لا شرطاً ولا سنة كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشوط هو حصول الابتداء بالصفا ولو كان في الأثناء غايته أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات فيلزمه جزاء الواجب ونظير الابتداء من الحجر الأسود في الطواف إلا أن في الطواف يحتاج إلى إعادة نية الابتداء في الانتهاء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقق أن الشوط الأول في الطواف والسعي إذا لم يكن مبدؤاً هو مشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أداؤه لكن يعاقب عليه عقاباً دون عقاب ترك القرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الإعاد في الشوط الآخر إما بناء على عدم صحة الشوط ويقام شوط آخر في ذمته إذا قلنا إن الابتداء شرط وإما بناء على عدم إتيانه الشرط الأول بوصف الوجوب فكأنه لم يأت فيجب عليه الإعادة أو يجب عليه الجزاء ترك الواجب وعدم تداركه بالإعادة (الحال أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فإن لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا أمانة كون التطهر عنهما شرطاً وإلا فلا تكون واجباً لجواز سعيه ناقصاً وانجيز بالدم وقد تقدم أنه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الأصغر في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وإن كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً أن حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الأكبر شرط لجواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وإن لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه إشكال وهو أن الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أداؤه واجباته وقد سبق أن الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف لا من شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام ومافي البدائع من قوله إن حصول الطواف على طهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي

تساهل أى تساع حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولأن الطواف الذى هو الركن القوى إذا صح مع الجنابة فالسعى بعده أولى أن يصح ولأنه كان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجه ولهذا يتحلل به فكما يصح السعى بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وهذا يتدفع ما قاله في الكبير من أنه يشترط لصحة السعى أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فراجعين الحدث الغليظ والختيف وأغرب حيث قال مستدلا دلى مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرمانى والطرابلسى وصاحب الفتاوى أيضا فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده إن كان جنبا فعليه إعادة السعى وجوبا وإن لم يعد فعليه الدم وإن كان محدثا يعيد السعى استجابة وإن لم يعد لأشياء عليه فهذا صريح أيضا في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعى انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لأن فيما ذكره عن الجماعة تصريحاً بصحة السعى بعد طوافه جنبا غايته أنه يجب عليه إعادة السعى بعد طواف كامل وإن لم يعد فعليه الدم والله أعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقدم الاحرام (للسعى الحج) أى بخلاف سعى العمرة فإنه لا يشترط أن يقع في الوقت إلا إذا كان قارنا أو متمتعا (فلو أحرمت بالحج وسعى له) أى كاملا أو ناقصا ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لأن السعى من الواجبات والوقت شرط لجميع أفعال الحج إلا أن الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن الخلاف أو لأن له شها بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيتها) بأن سعى عقيب طواف الإفاضة بعد مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط لسعى الحج دخول وقته ابتداء لحصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيره عنه (السابع إتيان أكثره) فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

(فصل في واجباته) أى واجبات السعى منها أو أولها (إكمال عدده سبع مرات) وهو إتيان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركناته كما في الطواف (وعليه صدقة ترك ما بقى) أى بعد كل شوط متروك صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعى أن الأول تكيل للقرض والثاني تكيل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنشئ فيه فإن سعى راكبا أو محمولا أو زاحفا) أى بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (ينبغي عذر فعليه دم ولو بعد زحاشيه عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعى العمرة) أى بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل مل يجب عليه دم واحد لجنابة الخلق أو دم آخر أيضا لانتفاع السعى في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلقى عتيقه بهما) وكذا عتيق حافر دابته إذا كان راكبا وهذا هو الأحوط (أو يلقى عتيقه في الابتداء بالصفاء وإصابع وجليه بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الأظهر لكن تصويرهما إنما كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والمروة مرتقعا عن الأرض وأما في هذا الزمان فلنكون دفن كثير من اجزائهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فيسكنى المرور فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيئا من الكفارة ثم رأيت قول الطرابلسى صريحا والشرط أن يقع جميع المسافة بين الصفاء والمروة وتعتبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأن مذهب الشافعية لا مذهبنا ويعمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغي أن تستوفى المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطا لصحة هذا الواجب الذى يجب فيه الاستيفاء وإنما يخالف مذهبنا مذهب الشافعى في جعلهم السعى ركنا ونحن نعدّه واجبا والله أعلم

(فصل في سنه) أى سنن السعى وهى خمس (الموالاته بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفاء والمروة) أى بعد تحقق قطع المسافة إن كان ثم مصعد لها أو لم يحصل صعودهما في ضمن طى سعيهما (والموالاته

بين أشراطه) هذا بخلاف بظاهره لما قاله في الكبير والمواالة ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي تفرقا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني إن فعله بفير عذر ثم الظاهر أن المواالة بين أجزاء شوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى برك الاستحباب محل نظر إذ السعي ليس عبادة مستقلة ولذا لا يبد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والمرحلة بين المليون) وقد تقدمت (وستر المورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال ثلاثا يترجم وجوب الجزاء بركه أو لأنه يأتي بركه في السعي ثم تارك السنة لأجل السعي مع "بوت" ثم ترك القرض والتعبير في الكبير^(١) بالواجب بدل القرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر المورة واجبا في الطواف وسنة في السعي إيماء إلى تفاوت مراتبهما فإن الطواف ركن في التمسك بخلاف السعي فإنه من واجباتها ولخصوص ورود حديث لا يطوف بالبית عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعى عريانا ولم يكن هناك أحد في الطواف يكون تاركا للواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وإن كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه

دورت طوافه

(فصل في استحبابه: الذكر والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكيمة كبرى وصغرى (والنية) الأولى ذكرها في السنن ليترتب على فعله الموبة الكاملة ولكونها شرطا عند الخبائبة خلافا للثلاثة ولعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الإحرام بجميع أقوال الحرم به فلو شئ من الصفا إلى المروة هاربا أو بائنا أو متزها أو لم يدركه مسمى جاز سعيه وهذا ترسة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف وروى الجرات والحق (والخشوع) أي ظاهرا وباطنا (وطول القيام عليهما) مذكروه (وتكرار الذكر) أي المدة كورسا بقاعليهما ثلاثا واستئناف لوفرة) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه برك المواالة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويبنى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكره أو الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وأدله ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لأنه محمول على نية صلاة واجبة كما للطواف الصلاة على المروة لأنه ابتداء قال الطرابلسي وينبغي أن تكره شعار وسجى زيادة تحقيق لهذه المسئلة

(فصل في مباحاته: الكلام) أي المباح الذي لا يشغله لما ساقى والأفضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والأكل والشرب) وفيه أن هذا بعارض كون المواالة فيه سنة، نعم سرح الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الأكل اللهم إلا أن يكون الأكل بحيث لا يقطع المواالة في السعي مع أن مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق أن أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لأداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه أن هذا الخروج إما فرض أو واجب أوسنة فعدمه من المباحات غير ظاهر وترك المواالة للذنر لأبأس به (أو صلاة جنتارة) هذا قد يعد من المباحات إذا كان هناك من يخرج عن عهدة فروض الكفايات والإبان يكون هو متنبها لها فيكون فرضا عليه

(فصل في مكروهاته: الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لأن المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم إلا أن يحمل المكروهات على معنى الأعم الشامل للكرهية التحريمي والتخيبي (وتفريقه تفرقا كثيرا) أي فإنه ينافي المواالة المعدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث إذا كان يشغله) فيلكتلة زالمش يشغله عن الحصول

(١) قوله والتعبير في الكبير الخ: عبارة الكبير وستر المورة فيه سنة مع أنه واجب في كل حال في السعي وغيره إما ثلاثا يوم وجوب الجزاء بركه أو لأنه يأتي بركه في السعي ثم تارك السنة لأجل السعي مع إثم ترك الواجب انتهت بحرفها اه تقرير الشيخ عبدالحق

ويدفعه عن الذكر والدعاء أو يمتعه عن الموالاة (وترك الصعود) أى إذا كان ثم مصعدا واحتاج إلى الصعود للتحقق أو لرؤية الكعبة (والمرولة) أى وتركها فأنها ستة (وتأخيرها) أى وتأخير السعى (عن وقته) أى عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك سقر العورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعى أقبح وأشنع إلا أنه لا يجب عليه شيء. وكأنه لهذا المعنى ذكره في المكروهات

(فصل فإذا فرغ من السعى يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد) لما روى المطلب بن أبى وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصل ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد. رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يبرون بين يديه ما بينهم وبينه سريرة وعنه أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي على باب بنى سهم وهو الذى يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من مستحبات السعى لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى طواف وأما ما عله بعضهم بقوله ليكون ختم السعى تكتم الطواف بطريق المقايسة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلى على المروة) فإن قياسه كان يقتضى جوازه واستحبابه وحمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الإفضال إن ثبت أن صلاته للسعى والله أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أى من السعى (قارنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالهيج) أى من أول الوهلة (فإنه قيم بمكة حراما) أى محرما محرما عليه محظورات الإحرام (فلا يقصر ولا يحاق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التفريقات المباحات (ويطوف بالبيت كلها بدا له) أى ظهر له قصد وإرادة لأنه عبادة مستقلة وإن كثاره بالإجماع مستحب إلا أن المالكية يقولون بكرامته في الأوقات المكروهة (بلا رمل ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعده سعى وهو منى كما صرح به بقوله (ولا سعى بعده) أى بعد طواف النفل لأن السعى إنما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف إلا أنه لا يصح إلا بعد طواف (ويصلى لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه) بالتحض أو التصب إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على الصليين والطائفتين وأما قوله في الكثير ولا يلبي حالة الطواف لافى القعود ولا غيره فقير صحيح على إطلاقه (إلى أن يرى حجرة العقبة^(١) إلا حال كونه في الطواف) لا يخفى أن استثناءه من قوله إلى أن يرى غير مستقيم فهو يتعلق بما سبق استثناء مفرغا من أهم الأحوال وفيه ما تقدم وأنه أعلم (ولا يمتنع أى المتنع مطلقا حال إقامته بمكة) أى لكونه متلبسا بالإحرام ولأن المقيم بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فإن قل أساء) أى سواء كان محرما أو حلالا (ولوله دم) أى للرفض أى دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة إلى الكل (أو قبلها) وهذا يخص بما إذا كان مفردا بالهيج وأحرم قبلها (وإن كان الفارغ متمتعا) أى من وصفه أنه لم يسق الهدى أو مفردا بعمرة (أى في غير الأشهر سواء ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحاق) فيه إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار في إقامته (ويحبل) أى ويخرج من إحرامه وهو تأكيد وإلا فليس عليه أن يأتي بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما قال تعالى وإذا حللتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا يخص بالمعتمر والمتعمم الذى لم يسق الهدى ومن في معناه دون الفارغ (وهو) أى المتمتع المذكور أى (بعد حلقة) كما في نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يقول) أى ما يريد فعله من الحلال (كما يفعل

(١) قوله إلى أن يرى حجرة العقبة: أقول يشكل عليه أن المتنع الذى ساق الهدى لا يلبي بعد شروعه في الطواف مالم يحرم بالهيج تأمل اه حجاب

الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الإتيان بالعمرة ^(١) حينئذ لأنه غير ممنوع منها لكرهاتها في الأزمنة المخصوصة وإنما كرهت العمرة للسكى في أشهر الحج لأن الغالب أنه يحج قتيق متمتعا مسبقا بقوله (فإن لم يكن متمتعا) أى بل كان متمترا (اعتمر كل ما بدا له قبل أشهر الحج) ليس على إطلاقه بمقتضاه (وإلا كثار منها) أى من العمرة (أفضل) أى من إقلاها وهذا واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احترازا عما بعدها من حق البض وكان حق العبارة أن يقول ويستحب إكثارها قبل أشهر الحج وإقلاها في رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بكرهه إعادة العمرة في سنة والشافعية يجوزون إكثارها حتى في الأشهر. بقى الكلام في أن إكثار الطواف أفضل أم إكثار الاعتكاف؟ والأظهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ولشروعيته في جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء إكثارها في سنة مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة مخصصة ^(٢) بالأفاق فليس لأهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتمروا ويجعلوا حديث عائشة رضى الله عنها من مخصصاتها أنه صلى الله عليه وسلم فسخ إحرام حج أصحابه إلى العمرة للحكمة المقتضية بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة ^(٣) وعائشة رضى الله عنها كان لها عذري في إتيان أفعال العمرة حينئذ.

(١) قوله والظاهر أنه يجوز له الإتيان بالعمرة الخ: هذا هو الحق وسيأتى استيفاء الكلام على هذه المسألة المهمة بما يزيل الشكوك والتمية إن شاء الله تعالى (٢) قوله مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة مخصصة للخ: الجمهور على خلاف هذا القول قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند قول الإمام البخارى بأن عمرة التمتع مانعه من أن يتنعم لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تتبين هل لها فضل على الاعتكاف من غيرها من جهات الحل أو لا؟ قال صاحب الهدى لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مدة إقامة بمكة قبل الهجرة إلا دخالا إلى مكة ولم يعتد قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها ثم بعد أن قتله عائشة بأمره صلى الله عليه وسلم دل على مشروعيتها واختلاف السلف في جواز الاعتكاف في السنة أكثر من مرة فكرهه مالك وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور أنه وفي كشف القناع للعلامة منصور الهوتى الحنبلى مانعه وأهل مكة ومن بها من غيرهم سواء كانوا في مكة أو في الحرم كنى ومزدلفة إذا أرادوا العمرة فمن الحل لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبيد الرحمن بن أبى بكر أن يعمر عائشة من التمتع. متفق عليه ولأن أفعال العمرة كلها في الحرم فلم يكن بد من الحل ليجتمع في إحرامه بين الحل والحرم بخلاف الحج فإنه يخرج إلى عرفة فيحصل الجمع ومن أى الحل جاز ومن التمتع أفضل للتعب السابق وهو أى التمتع أدناه أى أقرب الحل إلى مكة وقال في موضع آخر ولا بأس أن يعتمر في السنة مرارا وهى أى العمرة في غير أشهر الحج أفضل منها في أشهر الحج وأفضلها في رمضان ويستحب تكرارها فيه أى في رمضان لأنها تعدل حجة لحديث ابن عباس مرفوعا عمرة في رمضان تعدل حجة متفق عليه (٣) قوله خلافا للحنابلة: والظاهرية وعامة أهل الحديث في قولهم إنه يفسخ الحج إذا طاف المقوم إلى عمرة وظاهر كلامهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة نحن نشهد أنا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضا فسخته إلى عمرة فتفاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن في السنن عن البراء بن عازب رضى الله عنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قالوا اجعلوها عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فرددوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة رضى الله عنها غضبان فأتته الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أغضبك الله قال وماي لأغضب وأمر أمرا فلا أتبع وفي لفظ مسلم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار قال وماشعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لا جد حل أمرك عتدى حسن إلا خلة واحدة قال وماهى قال تقول يفسخ الحج إلى العمرة فقال يأسلة كنت أرى لك عقلا عندى في ذلك أحد عشر حديثا صحاحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى المدينة قالت يارَسُولَ اللَّهِ ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتقاد فأمر أباها أن يعتصم فكلها في حكم الأتاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن الزبير رضي الله عنهما أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب فحملوه على أنه مذهب صحابي لأحجية فيه علي غيره والله أعلم (ويكره فيها) أي في أشهر الحج (الاعتبار لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيا أو أفايا سكن بها خوفا من أن ينج بعمه في تلك السنة فيصير متمتعا مسيئا بخالفته السنة (أو داخل اليقات) أي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلا أن الآية تدل على اختصاص التمتع ومافى

أثر كها لقولك ولتورد منها ما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قدم النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة رابعة مبلين بالحج فأمرهم أن يحملوه عمرة فتمناظم ذلك عندهم فقالوا يارَسُولَ اللَّهِ أي الخل قال الخل كله وفي لفظ وأمر أصحابه أن يحملوا إخراجهم للعمرة إلا من كان معه الهدى وفي الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه أتى أهل عليه الصلاة والسلام وأصحابه وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة إلى أن قال فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحملوا عمرة الحديث وفيه قالوا أنتنظي إلى متى وذكر أحدنا يقطر - يعنون الجماع - وجاء مفسرا في سند أحد قالوا يارَسُولَ اللَّهِ أرواح أحدنا إلى متى وذكره يقطر منيا قال نعم وأعاد الحديث قبله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من أمرى ما استبدرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحللت وفي لفظ فقام قينا فقال قد علمت أني أتاكم وأصدقكم وأبركم ولولا هدى لأحللت كما تحلون وفي لفظ في الصحيح أيضا أمرنا لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى من قال فأحللتنا من الأبطح فقال له سراقه بن مالك بن جعشم يارَسُولَ اللَّهِ ألعاننا هذا أم للأبد وفي لفظ أرأيت تمتعتا هذه ألعاننا هذا أم للأبد وفي السنن عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان يسفان قال له سراقه بن مالك المدلجي يارَسُولَ اللَّهِ اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم حجرة فإذا قدمتم فنن تعاقب بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فقد حل إلا من كان أهدى وظاهر هذا أن مجرد الطواف والسعي يحل المحرم بالحج وهو ظاهر مذهب ابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الرزاق أنا معمر عن قتادة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من جاء مهلا بالحج فإن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبي قلت إن الناس يشكرون ذلك عليك قال هي ستة نبيهم صلى الله عليه وسلم وإن زعموا وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت من لاهدى معه من مفرد أو قارن أو تمتع فقد حل إما وجوبا وإما حكا وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام إذا أدبر النهار من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أفطر الصائم أي حكا أي دخل وقت فطره فكذا الذي طاف إما أن يكون قد حل وإما أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت إجماعه وطاعة الفقهاء المتجهدين على منع التسخ والجواب أولا بما روضة أحاديث النسخ بمحدث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقام من أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأما من أهل بالحج أو بالحج والعمرة فلم يخلوا إلى يوم النحر وبما صرح عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال لم يكن لأحد بعدنا أن يصير حجة عمرة وأنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم فسحها عمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه أبو داود عنه وروى النسائي عنه بإسناد صحيح نحوه ولأبي داود بإسناد صحيح عن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن تمتع الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يارَسُولَ اللَّهِ أرأيت فسح الحج في العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يمارض حديث سراقه قال ألعاننا هذا أم للأبد فقال بل للأبد لأن المراد ألعاننا فعل العمرة في أشهر الحج أم للأبد لأن المراد فسح الحج إلى العمرة وتام

معنا، من القرائن دون العمرة المفردة من غير أثراتها بحجة في تلك السنة (ولا يخرج المنتفع) أى الفارغ من إحرام العمرة كما يفهم من سوق كلامه في الكبير أيضا (إلى الآفاق) لئلا يطل تمتعه عن قول بعض (وتقصيه) ما ذكره قوام الدين في شرح الهداية معزيا إلى شرح الطحاوى لوساق الهدى من جهة التمتع فلما فرغ من العمرة بالذهاب لا ينتفع كان له ذلك ويقبل هديه ماشاء ولو بدا له أن يحج من عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه في وجه يكون متمتعاً وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل إحلاله بعد ماساق الهدى وهو فيها إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفي وجه لا يكون متمتعاً ولا يجب عليه شيء وهو فيها إذا عاد إلى أهله بعد ما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفي وجه اختلف فيه وهو ما إذا خرج من الحياض بعد ما حل ولكنه لم يلم بأهله فعند أبي حنيفة كأنه بمكة وعليه هديان وعندهما لا يكون متمتعاً كأنه رجع إلى داره

(باب الخطبة)

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخروج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة إلى عرفة) وكان الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والإحرام منها) أى من مكة وزاد في الكبير وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه هنا كذلك ثم الإحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكل أن يكون من المسجد والحطيم أولى أو من ديرة أهله وإلا فلا إحرام للبكى وغيره للحج يجوز من جميع أجزائه الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فالسنة أن يخاطب الإمام بعد الظهر ^(١)) أى بعد صلواته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير إلا لأن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على خطبتي العيد لأن التكبير ستة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما بينه بقوله (بسم الله) أى يشكره على عطائه (ويثنى عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يلم الناس فيها المتناسك) أى آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج إلى منى) أى في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة) أى ليعكون جامعا في منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح إلى عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد نغرة بالجمع المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى في وقته وبيان كيفية آدابه (والإفاضة منها) أى مع الإمام (وغير ذلك) أى من الأحكام المتأصلة لمقام ذلك المقام (ثم الخطبة) المسنونة (في الحج ثلاث أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر (والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة يوم) لأن الموالاة ربما تورث اللالة خلافا لفرق حيث يخطف عنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة بلا جلسة) يفتح الجنب أى مرة من المجلس (في وسطها) أى في أواسط جميعها (والخطبة يوم عرفة) أى فانه بخطبتين يفصل بينهما مجلسا واحدة (ولها) أى محل جميعها (بعد ما صلى) أى الإمام (الظهر لإبارة فانه) أى الشأن (قبل أن يصلى الظهر) أى والعصر بالأولى

الكلام في فتح القدير (١) قوله فالسنة أن يخاطب الإمام بعد الظهر : قال الإمام الراغب في فتح العزيز شرح الوجيز ويستحب للإمام أو المنصوب أن يخطف بمكة في اليوم السابع من ذى الحجة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة يأمر الإمام الناس فيها بالتدعو إلى منى ويخبرهم بما بين أيديهم من المتناسك وعن أحد أنه لا يخطف اليوم السابع لنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس قبل يوم التروية يوم واحد وأخبرهم بمناسكهم اه قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير حديث أنه صلى الله عليه وسلم خطب الناس قبل يوم التروية يوم واحد وأخبرهم بمناسكهم الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية يوم خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم اه وقال الإمام النووي في شرح المذهب حديث ابن عمر في الخطبة قبل يوم التروية يوم . رواه البيهقي وإسناده جيد اه وفي كشف القناع العلامة منصور البهقي الخليل مانعه ولا يخطف يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة لعدم وروده اه

(وكذا سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة فإنها قريضة بل شرط ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفى الجمعة أكد إلأته إذا كان بيداً جازله القراءة والذكر خفية

(فصل فى إحرام الحاج من مكة الشرفة: اعلم أن الحاج . كـ أى مرید الحج من الذين سكنوا مكة (على أنواع) أى ثلاثة (إما أن يكون مكيًا) أى أصليًا (فلا يجوز له إلا الأفراد بالحج) كامر مرارا (أو آفاقيا دخل بعمره) أى سواء صار مقيا بمكة أم لا حال كونه (متمتعا) أى باتيان أكثر طواف عمرته فى الأشهر (أولا) أى لم يكن متمتعا بل دخل بعمره قبل الأشهر وأقام بمكة (ساق) أى غير المتمتع (الهدى أول يسق حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوة (أول يحل) أى منها لأجل سوة (حجكمه) أى حكم الآفاق المذكور فى جميع الصور المسطورة (كالمسكى) أى فلا يجوز له إلا أفراد الحج بالنية وليس معناه أنه ليس له إلا الأفراد بالحج كما سبق وفى قوله لحكمه كالمسكى إشارة إلى ذلك (وإن دخل) أى الآفاق وكان حتى العبارة أو دخل والمعنى أو آفاقيا دخل ربحح فلا يحتاج إلى تجديد الاحرام) أى لعدم خروجه منه (أو بمقائنا) عطف على قوله مكيًا والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو إن دخل مكة لحاجة) أى لغیر حجة وحرة (فكالمسكى) أى فى أنه يحرم بالحج وحده من الحرم (وإن دخل) أى أراد دخول مكة (لتقصده الحج فعليه أن يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وإنما لم يذكر العمرة لأن الميقات كالمسكى فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى مرید الأفراد من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج فى رقبته (فكالمعجل فهو أفضل) أى إذا كان مصونا عن الوقوع فى المخطور (بعد دخول أشهر الحج) لأن الاحرام قبلها وإن جاز لكته يكره مطلقا مكيًا كان أو غيره مأمونا أم لا (وإذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى باعتبار مجموع ما يذكره وإلا فالسنة (أن يقتل) لأن التقتل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة الحضرة وإذهاب درن النغلة بحس ذلك أرباب القلوب الصافية (ويتطيب) كامر (ثم يدخل المسجد فطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد إن قدر عليه (ثم يصل ركعتين) وفى نسخة ركعتيه وهو الأولى (ثم ركعتي الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة لأن صلاة الطواف واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلها تحت الأفضل بالنسبة إلى الترتيب (فيحرم عقيبهما) أى عقيب ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم إن أراد) أى المسكى ومن بمعناه (تقديم السعى على طواف الزيارة) أى مع أن الأصل فى السعى أن يكون عقيب مناسبة تأخير الواجب عن الركن إلا أنه رخص تقديمه فى الجلة بعللة الوجهة فيئذ (يتقل بطواف) لأنه ليس المسكى ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة للآفاق فى أى المسكى بطواف نفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما إذا كان متمتعا سواء ساق الهدى أم لا فيطوف طواف القدوم (يضطج فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوما أو نفلا (ويرمل) أى فى الثلاثة الأولى (ثم يسعى بعده) وهل الأفضل تقديم السعى أو تأخيره إلى وقته (الأصل) وهو بعد أداء ركعتيه كما أشرنا إليه (قبل الأولى) والأولى أن يقيد بالآفاق (وقيل الثانى) وصححه ابن الهمام وهو الظاهر خصوصا للمسكى فإن فيه خلافا للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالإجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بلا خلاف وتزاع (والخلاف) أى المذكور سابقا (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقا والمتمتع آفاقيا بلا شبهة أو مكيًا ففيه مناقضة (أما القارن فالأفضل له تقديم السعى) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو بسن) أى فيكره تأخيره لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعيين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الرواح) أى الذهاب وهو الأولى بأن يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسير فى آخر النهار (من مكة إلى منى) بكسر الميم منونا ومقصورا فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار البقعة وسميت بذلك لما بمنى فيها من الدماء أى يراق ويصعب من أمنى النطقة ومناتها إذا دققها ومنه قوله تعالى من نطفة إذا تمت (فإذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسمى به لأنهم كانوا يرونون إلهامهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة إذ لم يكن فى عرفات ماء جار كزماننا. جرى الله ساعيه عن الحنجاج خيرا (رواح الإمام مع الناس) أى يجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أى فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

والفجر) وفي المبسوط والكافي الحاكم الشهيد يستحب أن يصلي الظهر متى يوم التروية فقيه (إما) إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر متى لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلى الظهر متى وأما ما ذكره في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ما صرح به في الفتح^(١) وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة له أن يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج مالم يصل الجمعة^(٢) لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل أدائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الإمام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه^(٣) أن لا يخرج حتى يصلي أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال؟ محل بحث (وإن بات بمكة) وكذا بركة وغيرها فالأولى أن يقول ينذر منى (تلك الليلة جازوا أساء) أي ترك السنة على القول بها فقال الفارسي تبعاً لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي التأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية متى ويقم بها إلى صليحة عرفة، وأما ما ذكره المصنف في الكثير من قوله ويدل أيضاً على سنية ذلك استحبابهم الأفع من منى بعد الطلوع فليس في محلها فإن هذه السنة مختصة لمن بات بمنى، ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا إلى عرفات ومر بمنى أجزاء ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فإنه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام فيمن بات بركة ليلة عرفة فلا تنافق بين كلاميه ولا مناقاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفاً لسنة فتأمل فإنه موضع زلل ومحل خلل (ويستحب أن يكون في خروجه من مكة ودخوله مكة ملياً داعياً ذا كرا)

(فصل في الروح من منى إلى عرفات: فإذا أصبح) أي بمعنى (صلى الفجر بها) أي لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيان بئس فكأنه قاسه على جزاء مزدقة والأكثر على الأول فهو الأفضل (ثم يمكث) أي هنهنا يسوية (إلى أن تطلع الشمس) أي تشرق (عليه) يفتح مثل توكسر موحدة جبل بمنى بحاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت) أي الشمس (توجه إلى عرفات) أي ليكون على وفق السنة (مع السكنية) أي في الباطن (والوقار) أي في الظاهر (ملياً) أي في حال (مهلاً مكبراً) أي في أخرى وكذا حامدا مسجها مستغفرا (داعياً)^(١) ذا كرا) تعمم يعد تخصيص (مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتها والأتاء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماً لأنها أفضل الأذكار والأدعية حال الإجماع (وإن راح قبل طلوع الفجر) أي بعد بثبوت أكثر الليل فقيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جان) أي حجه لافله لقوله (وأساء)

(١) قوله على ما صرح به في الفتح: قال فيه ولم يبين في المبسوط وقت الخروج واستحب في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشيء. وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح لما عرفت ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح إلى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يوم عرفة اه (٢) قوله وبعده لا يخرج مالم يصل الجمعة: زاد في البحر الرائق كما إذا أراد أن يسافر يوم الجمعة من مصره اه أقول لكنه قدم في باب الجمعة ما لفظه وفي التجنيس الرجل إذا أراد السفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر لأن الوجوب بآخر الوقت وآخر الوقت هو مسافر فلم يجب عليه صلاة الجمعة اه كذا في الحجاب (٣) قوله إلا أنه هل يجب عليه: أي على الإمام الذي يقيم الجمعة فتأمل اه حجاب (٤) قوله داعياً: يستحب عند التوجه إلى عرفات أن يقول اللهم إليك ترجعت وعليك توكلت ووجهك أردت فأجمل ذنبي مغفوراً وحجتي مبروراً وارحمي ولا تخيني وبارك لي في سفري وانقض بعرفات حاجتي إنك على كل شيء قدير قاله في الفتح اه

ولأن ترك أداء الصبر حرام لا يؤز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب^(١)) يفتح ضاد معجمة وتشديد موحدة وهو اسم الجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويؤد على طريق المأزمين) اقتداءً بفضله صلى الله تعالى عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلّة الشوك لاكثر الحاجاج ، والمأزمان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو يفتح ميم وسكون همزة ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أى سبح وكبر وهلل ويحمد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الأضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاً في المعجم الوسيط في الدعوات عن ابن مسعود قال قال مامن عبد ولا أمدع الله في ليلة عرفة هذه الدعوات وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يستل الله شيئاً إلا أعطاه إياه إلا قطيعة رسم أو إرادة ما ثم سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي في النار سلطانة سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في القبر قضاءه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال نعم (ثم لي أن يدخلها) أى عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجمرات

(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)

وعرفات كلها موقف إلا بطن عرفة كافي السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء) لأن الانفراد عنهم نوع نجس وتكرار عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الإجابة مع الجماعة أرجى فصار هذا الكيف أخرى إلا إذا كان القرب إليهم مما يعده عن الذكر والحضور في المناجاة أوعيه غي روية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا يزل بعيداً في المقام المخصوص بحيث لا يأمن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة (والأفضل أن يزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا يتنافى ما ذكره ابن الممام من أن السنة أن يزل الإمام بنمرة ولا مأروحه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى يزل بنمرة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربه إن كان له فإن ما ذكره بالنسبة إلى الإمام لا بالإضافة إلى الخاص والعام مع إمكان الجمع على سبيل النزول أنه يزل أولاً بنمرة ثم يقرب جبل الرحمة فلا معنى لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الأصحاب ولعلهما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم إنه يستحب التزوي بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وقد نزل الظلة (فاذا نزل) أى بعرفات (يمكث فيها) أى لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقاتها وقوفها (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أى بأوراعه وفي الحديث أفضل ما قلته أنا والنيون من قبل يوم عرفة إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه الأخيار ولعامة المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأبوات (والتيبة) أى تارة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشغل بأمر العبادة الامتداد الضرورة والحاجة (إلى أن تزول الشمس فاذا زالت اغتسل) أي لو قوف عرفة على الصحيح لاليومه وهو سنة مؤكدة (أو توضأ) وهو رخصة (والفضل أفضل) يعنى وأجره أكل لكن الأولى أن ينتقل قبيل الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أى مما يتعلق بالأكل والشرب وأمثالهما قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى

حجاب (١) قوله على طريق ضب : هو المسعى الآن بطريق القناطر لما فيه من قناطر عين مكة المشرفة وقد تركت هذه السنة في هذا الزمان لكون الحاجاج يطالعون من طريق المأزمين ومن أراد إقامتها خيف عليه من اللصوص بل شاهدنا من نهى فيه لإرادته ذلك كما ترك أكثر الحاجاج سنة المبيت بمنى ليلة عرفات ولا يأت بها إلا بعض المشاة وماذا إلا ترجيح العادات على العبادات . رزقنا الله اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم اه من حاشية طاهر سنبل . أقول وفي زماننا يمكن لكل حاج أن يأتي جميع سنن المناسك وغيرها بكل اطمئنان ولا يخشى إلا الله تعالى لأن الأمن

ربا لائق لقوله تبارك وتعالى ونبئ إليه نبيلاً، ففروا إلى الله
(فصل في الجمع بين الصلاتين بركة) اعلم أن هذا الجمع المنسك عندنا فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافاً للشافعي
ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتي بسطها وشرحها فإذا قد شرط منها يصل كل صلاة في الحجة على
حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أرادوا الجمع) وهو متين على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فبراعى
جميع الشرائط والأحكام (فإذا اغتسل وزال الشمس سار إلى المسجد) أي مسجد نمرة (١) وهو في آخر عرفة
بقرها (٢) بل قيل إن بعضه منها (من غير تأخير) أي في سيره ثلاثاً بوقت شيء من أوقات وقوله لكن الأولى حيث

ولله الحمد والمئة عام في جميع السبل (١) قوله أي مسجد نمرة: بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء قال الشيخ حنيف
الدين المرشدي المسمى بمسجد إبراهيم ولم يصف إليه لكونه بناء بل لكونه صلي في موضعه هذا قبل أن يبنى هذا
إذا كان المراد به الخليل عليه الصلاة والسلام كما جرم به الرافعي والنووي وقيل إنه منسوب إلى إبراهيم الذي ينسب
إليه أحد أبواب المسجد الحرام ويقال له مسجد عرنة اه كذا في الحجاب وعرنة: أي يضم العين وبالنون
كذا فيه ابن الصلاح في منسكه وقال الشيخ محب الدين الطبري في القرى والمتعارف فيه عند أهل مكة وتلك الأمانة
مسجد عرفة بالغاء اه وفي منسك ابن المصنف وهذا المسجد بني في أوائل دولة بني العباس، وفي المدونة وكره مالك بزيان
مسجد عرفة وإنما حديث بنيانه بعد بني هاشم بعشر سنين اه جاب (٧) قوله وهو في آخر عرفة بقرها: جزم
صاحب الغاية بأن مسجد عرنة ليس من عرفات وقال الطرابلسي قيل مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرنة لاقى
عرفات حتى لو وقع جداره الغربي لسطق في بطن عرنة اه ولم أر مثل هذا لغيره من الأصحاب وكأنه أخذ من كلام
الشافعية والله أعلم كذا في البحر العميق اه جاب وقال العلامة طاهر سنبل في حواشيه المسماة ضياء الأصارعد قول
صاحب الدر المختار وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة يفتح الراء وضما واد من الحرم غربي مسجد عرفة ماضيه قوله
واد من الحرم فيه نظر فإن المشاهدة تقتضي خلاف ذلك إذ لا شك أن عرنة بعد العليين المنصويين لحدرة من جهة
القبلة وهي من جهة المغرب وبين هذين العليين والعلين المنصويين لحد الحرم نحو ميل فإيهما هو عرنتولا يبعد أن
يكون بعض عرنة في الحرم لأن ميلها تمتد إلى الحرم ثم رأيت في إروضة الإمام الناطقي ماضيه وعرنة ليست من عرنة
وعرنة وعرفة ليست من الحرم اه وقوله غربي مسجد عرفة هذا يقتضي أن شرقي المسجد من عرفة وأن غربيه من الحرم بناه على
ما سر أن عرنة في الحرم أما هذا فقد مر ما فيه وأما المسجد المذكور فهو بالمشاهدة بين على حد عرفة وعلى حد
الحرم وهي تقتضي أن يكون في عرنة والموضع الذي هو فيه يسمى نمرة ولهذا يسمى مسجد نمرة وكثير من عبارات
أهل المذهب دالة على أنه كله بعرنة وعبارات الترتين تشير إلى ذلك ففيها ثم صل بعد الزوال الظهر والعصر الخ ثم
إلى الموقف اه أي تمجرع بعد الجمع إلى الموقف، فدل على أن موضع الجمع ليس من الموقف وصرح به في غاية البيان
بأنه ليس في عرفة وكذا في غاية السروجي كما في المنسك الكبير وصرح في التبيين أن نمرة في عرفة حيث قال إذا دخل
عرقة ينزل مع الناس حيث شاء وقرّب الجبل أفضل وعند الشافعي بطن نمرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام
فيه، قلنا نمرة في عرنة ونزوله عليه الصلاة والسلام لم يكن عن قصد اه وقال في البحر العميق قال الطرابلسي
قيل مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرنة لاقى جداره الغربي لسطق في بطن عرنة اه ولم أر
مثل هذا لغيره من الأصحاب وكأنه أخذ من كلام الشافعية اه ماضى البحر العميق قلت وما ذكره المؤلف قد قلّه
في البحر الرائق عن القرطبي وابن حبيب من المالكية ليقبّه لهذا فإن كثيراً من الناس يقتصرون على الوقوف بالمسجد
المذكور ولا يصلون إلى حدود عرفة ولا ينجحون أن الوقوف بعرفة هو الزكي الأعظم في الحج فينبغي لمن كان به أن يصل إلى
خلف العليين من جهة عرفة ولو لحظة فإن لم يفعل والذي يظهر أنه لا يصح حجه عندنا وقد شاهدنا كثيراً من الحجاج التازلين من
عرقة يصلون إليه قبل غروب الشمس ويقفون عنده انتظاراً للغروب فإذا غربت نزلوا إلى المزدلفة فينبغي أن يكون

أن يسير إليه قبل الزوال ليذكر أوله بعد وصوله وإلا فيلزمه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنن بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولاً بمنزلة رعاية هذا المني ولقد فزع الحرج بالذهاب والإياب في المني (فأذا لمعه) أي المسجد (صعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة إن وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان إن أخذها بالقول الشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنسوب من جانبه (ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في القسطنطينة ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراد بقوله بين يديه أي قدامه وعند قرب حضوره فاجلته فجعل حالة وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الأول فتأمل (فأذا فرغ) أي المؤذن (قام الإمام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة ^(١) كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) أي يشكره على نعمائه (ويثنى عليه) أي ويثني بأشعاره من ذكر صفاته وأسمائه (ويطيل ويكبر) وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعط الناس) أي ينصحبهم بأن يزهدم في الدنيا ويرغبهم في الآخرة ويجب للإمام المولى وبينهم أن له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (ويأمرهم) أي بالمعروف (وينهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس إحرامهم من أفعالهم (ويعللهم المناسك) أي يبينها (كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهما) أي بشرائطها وآدابها (والرمي) أي رمي جمرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي فيمن يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي مراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في أيام النحر وأن أولها أفضلها وجزاؤه في لياليها (وسائر المناسك التي هي إلى الخطبة الثالثة) وهي الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصلي بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر) ثم يقيم فيصل بهم العصر في وقت الظهر هو المسمى بجمع التقديم (والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الإجماع في الإجماع (بأذان واحد وإقامتين ^(٢)) وأما ما ذكره قاضيخان في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر في آخر وقت الظهر فقيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا زاغت الشمس فإن ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا بعد أن يكون فراده أنه يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله للإجماع إلى أنه يصلي الظهر في أول وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لأنه يصلهما معاً في آخر وقت الظهر ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماؤنا الأحاديث البالغة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الإمام وجوباً (القرامة في الصلاتين) أي على أصلهما عند الأربعة ولا يجمع فيها البتة بخلاف الجمعة) أي فإنها صلاة مستقلة بشرائطها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي من أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح به قاضيخان (أن يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البدنية وسنة العصر القبلية (والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة

وقوفهم خلف العلمين من جهة عرفة لاني هذا الموضع لما مر اه كلام العلامة طاهر سنبل رحمه الله أقول وإذا وقفوا في هذا الموضع إلى غروب الشمس بعد ما وقفوا بعرفة بعد الزوال ولو لحظت قد تم حجهم إلا أنه فات عليه الجمع بين جزء من الليل والنهار بمنزلة وهو واجب على من وقف نهاراً كما مر وحيتن فيجب عليهم بتركه موجه ^(١) قوله يجلس بينهما جلسة خفيفة: فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته فكيف الجلسة بينهما ولم يكن في عرفات منبر حتى يقال لعله خطب بها على المنبر صكناً في الدر عن ابن الزماعة داملاخون جان أقول كتب المذهب جميعها موافقة لما قرره الشارح رحمه الله وبغاية البخس الرائق عند قول صاحب الكفاة ثم انخطب يعني خطبتين بدل الزوال والأذان قبل الصلاة يجلس بينهما كما في الجمعة للاتباع اه وظاهره أنه مبنى على نص من الشارع كما يفصح عنه قوله للاتباع والله أعلم (٢) قوله وإقامتين: وإنما اقتصر فيها على أذان واحد لأنه للاعلام بدخول الوقت وقد جمعها وقت واحد

(أو شيء آخر) (١) أى عمل آخر بالأولى كالأكل والشرب والكلام (فإن اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أى اشتغلا بعد فصلا (ولو بعد) أى لعله أو حاجته (ما) أى مقدار ما (يقطع فور الأذان) أى عرفا (أعاد الأذان) أى فى ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والإقامة للصبر) والمقصود إعادة الأذان وإلا فالإقامة لا بد للصبر منها نعم إن وقع الفصل بين الإقامة والصبر فيعيد الإقامة أيضا وأما ما ذكره فى الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فتبين صحيح لما قال فى الفتوح هذا ينافى حديث جابر فصل الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا وكذا ينافى إطلاق المشايخ فى قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ فإن التطوع يقال على السنة انتهى ولعلمهم لم يطلخوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب إطلاقه على غير السنن المؤكدة وانه أعلم (وإن كان التأخير) أى تأخير العصر (من الإمام) أى من جهته وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالأولى (إلى أن يدخل الإمام فى الدعاء) ويبنى أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر ثم إن كان الإمام مقبلا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أى وكذا المقيمون (وإن كان) أى الإمام (مسافرا قصر) بالتخفيف تكون القصر واجبا على المسافر فلو أنه أتم (وأتم المقيمون) أى بعد سلام الإمام إذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لم) أى لأجل المقيمين (أتموا صلاتكم بأهل مكة) الأولى حذف الجملة التذائية (فإذا قوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع لسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والأولى أن يقول فاني مسافر والحاصل أن الامام إن كان مقبلا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وإن كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين (لا يجوز للقيم) أى ولو كان إماما (أن يقصر الصلاة) أى لا اختصاص القصر بالمسافر إجماعا وإنما الخلاف فى كبر الجمع للنسك والسفر (ولا للمسافر أن يقتدى به) أى بالقيم (إن قصر) أى لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء فى المشرع شرح المجمع ذكر فى الممانك أن الحاج إذا دخل أيام العشر مكة (٢) ونوى الإقامة خمسة عشر يوما أودخل قبل أيام العشر لكن بقى إلى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب تفقه عيسى بن أبان هذه المسئلة قال فدخلت مكة فى أول العشر من ذى الحجة مع صاحب لى

بخلاف الإقامة فلما لبان الشروع فى صلاة أخرى بعد الأولى فذلك يقيم لهما إقامتين اه تقرير عبد الحق (١) قوله أو شيء آخر: أقول هو بمومته يتناول تكبير التشرية فلا يفصل به بين الصلاتين بمرة ومزدلفة بل يكبر بعد الصلاتين عملا بقوله المفتى به ويؤيده ما ذكر العلامة الشيخ عبد الله الغفيف فى إجابة السائلين حيث قال مانعه سئل العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه عن تكبير التشرية هل يجب على الإمام الأعظم ومن اقتدى به فيها بين كل من صلاتي الجمع بمرة ومزدلفة الإتيان به لمصرح به أتممتا من أن العمل والتقرير على قولهما وهما رحمهما الله لم يشترطا شيئا عما شرط الإمام من المصر وغيره أم لا يجب وهل إذا أنرا به بعد قاطعا لغير الأذان أم لا فأجاب مقتضى كلامهم أن هذه الكيفية أعنى العصر بعد الظهر فور أو العشاء بعد المغرب كذلك لا خلاف فى مراعاتها عند الجميع حتى لو وقعت بالاشتغال بعمل عبادة كان أم لا كرهه وأعيد الأذان للعصر والإقامة للعشاء وما ذاك إلا للاتفاق على ورودها عنه صلى الله عليه وسلم والله أعلم كذا أفاده الحبيب ومثله فى تقرير الشيخ عبد الحق لكن نظر فيه العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار وحواشى البحر الرائق ولفظ عبارته فى رد المحتار قلت وفيه نظر فإن الواردة فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولأن مدته يسيرة حتى لم يعد فاصلا بين الفريضة الآتية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا إلا بدليل وما ذكر لا يصح للدلالة كما علمت، هذا ما ظهر لى والله أعلم اه ولم يتقنه العلامة الزايسى فى تقريره عليه فيظهر أنه موافقه ثم رأيت العلامة طاهر سنبل قرر أيضا نحو ما فى رد المحتار اه (٢) قوله أن الحاج إذا دخل أيام العشر مكة: وفى خمس وعشرين من ذى القعدة اه سندى كذا فى الزايسى

وعزمت على الإقامة شهراً فجعلت أتم الصلاة فلتني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصلحه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فانك مقيم بمكة^(١) فلم تخرج منها لأصير مسافراً فقلت في نفسي أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم ينفعني ما جمعت من الأخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا ينبغي أن هذا الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عدم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تمارض حيث حكم في الأول بأنه مسافر فلا يجوز له القيام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسئلة بجعلها ولعل التقدير فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحبي بدا لي الخ وهذا وأصل المسئلة على ما في المنون وعلى ما صرح به قاضيان من أن الكوفي إذا نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوماً لم يصير مقيماً لأنه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً فكيف فهم هذه المسئلة أنه لو نوى في أحدهما خمسة عشر يوماً صار مقيماً بحيث إذا دخل مكة واستوطنها أو أراد الإقامة فيها شهراً مثلاً فلا شك أنه يصير مقيماً ولا يضره حيث خرج إلى منى وعرفات ولا تنقض إقامته إذا لا يشترط تحقق كونه خمسة عشر يوماً متوالية بها بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلاً صح الجميع) أي لأن الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأما) أي يترك السنة وإيقاعها قبل وقتها المسنون وقبل يبيد الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الأولى أن يقول ولو في وقت الظهر لأنه صلاه في وقت المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقاً فلها لو أخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته ففعله الكراهة ليست وحصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو مومم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير وأعلم أنه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الرائد لأنه لا ينتقل بعده وعبارته ولا نقل بعد العصر في عرفاتها * وقد سجدت والظهر ما يتغير وفي شرحه أسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح أداء الجمعة بغيره) أي لكونها غير مصر ولا تنصهر بجمع الحاق فيها لعدم اليوت والمساكن بخلاف منى فلما كان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما ساقى بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لأنه كيف يتصور أنه صلى الله عليه وسلم في حجة

(١) قوله فانك مقيم بمكة : قال العلامة الشامي في رد المحتار أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نية الإقامة لم تعمل عملها إلا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوماً بلانية خروج في اثنتاه بخلاف ما قبل خروجه إلى عرفات لأنه لما كان عازماً على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيماً ويحتمل أن يكون جدد نية الإقامة بعد رجوعه وهذا سقط ما أورده العلامة القاري الخ ووجه السقوط أن التوالت لا يشترط إذا لم يكن من عزمه لخروج إلى موضع آخر لأنه يكون ناوياً الإقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى صحت نيته لزمه على الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم به بحروفه وقال العلامة الشامي في منحة الخالق على البحر الرائق بعد نقل عبارة العلامة علي القاري المذكورة أقول وكذا استشكل العلامة ابن أمير حاج قوله إنك مقيم ثم أجاب بأنه معناه مقيماً بناء على زعمه الأول وأقول وبالله التوفيق لإشكال أصلاً فان المفهوم من هذه الحكاية أنه إذا نوى الإقامة بمكة شهراً ومن نيته أن يخرج إلى عرفات ومضى قبل أن يمك بمكة خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً لأنه يكون ناوياً لإقامة مستقبلية فلا تعتبر فإذا رجع من منى وعرفات إلى مكة وهو على نيته السابقة صار مقيماً لأن الباقي من الشهر أكثر من خمسة عشر وهنا كذلك لأن فرض المسئلة أنه دخل في أول الشهر ومعلوم أن الحاج يخرج في اليوم الثامن إلى منى ويرجع إلى مكة في اليوم الثاني عشر فلما دخل مكة أول الشهر ونوى إقامة شهر لم تصح نيته أول المدة لأنه لا يحصل له إقامة خمسة عشر يوماً إلا بعد رجوعه من منى فلذا أمره صاحب الإمام بالقصر أول المدة وبالانحياز بعد العود لأنه لما عاد إلى مكة وهو على نيته السابقة كان ناوياً أن يقيم فيها عشرين يوماً بقية الشهر هذا ما ظهر لي والله أعلم به بخروفيه فافهم اه تقرير الشيخ عبدالحق

الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أحد من الأئمة جوازها بها اللهم إلا أن يقال بتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة (فصل في شرائط جواز الجمع) منها تختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض الناسك من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يجعل على الوجوب القوي بمعنى الثبوت (الأول تقديم الإحرام بالحج عليها) وفيه إجماع إلى أنه لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر محرما بالحج عند أداء العصر لاجتزائه الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلاتين لم يجر عند الكل (فإن صلى الظهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجر العصر) أي إلا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لها فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود الإحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الإحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لأن الصحيح على ما قاله الزيلعي هو أنه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجه ظاهر ولا يتصور أن يفعل بخلافه إلا سهواً أو نسياناً فلذا قال (ولو صلى الإمام الظهر والعصر فاستبان) أي ظهر وتبين (أن الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده أو أن الظهر صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء. يجزئ أو غيره (بلزومه إعادتهما جميعاً. الثالث الزمان وهو يوم عرفة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً عن الحرم لعله صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الحيازي في ضمن تعليل وهو سلنا أن جواز التقديم للحاجة إلى امتداد الوقوف لكن المتفرد غير محتاج إلى تقديم العصر لاستدامة الوقوف لأنه يمكنه أن يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه إذ لا يتقطع وقوفه بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لأنه موضع هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه فيقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة بالجماعة ممكنة في الموقف أيضاً لسعة مواقف عرفات واستمرار الأمان فيها من الجهات وإنما المبرط والصعود عند جبل الرحمة وعرقات كلها موقف للإبط عرفة مع أن تسوية الصفوف سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف التي هو من جملة الطاعة أفضل فتركه صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة لإدخاله للخرج عن الأمانة فانه نبي الرحمة وقد وسع في شرائط صحة الوقفة، والحاصل أن المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا إيقاعه في عرفات وبهذا تبين فساد قول المصنف في الكبر كذا ذكروا المكان ولم يبنوا أي موضع هو، أما عرفات فلا شك فيه وأما عارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الحيازي ظناً أنه حجة له وهو عليه كما لا ينبغي علي من لديه أدنى مسكة (الخامس الجماعة فيما) وهذا عند أبي حنيفة خلافاً لما (قول صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة أو بالعكس أو صلحاً ما وحده) أي متفرداً فيما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وعندهم يجوز ذلك فيجمع بينهما المتفرد أيضاً ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الأكبر أو نائبه حكم المتفرد قوله (السادس الإمام الأعظم أو نائبه) فلوصلي بهم رجل بغير إذن الإمام) أي وجمع بينهما (لم يجر العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع الإمام جاز) ويانه أدرك ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل يقضي ما فاتته من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام أي العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من الصلاتين مع الإمام جاز له تقديم العصر بلا خلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الإمام لم يجر تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافاً لها، ثم من الشرائط المختلف فيها أن يكون أداء الصلاتين جميعاً بالإمام أو نائبه عند أبي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الإمام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجر العصر إلا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد قنأ إجازات أميرهم وليس فيهم ذو سلطان قدموا رجلاً أقام بهم الجمعة جازفهما إذا قدموا رجلاً يصلي بهم بجزم وتعبه المصنف في الكبر لقوله ويمكن أن يقال إن هذا الجمع ليس كالجمعة لأنها فرصة فلو لم يقدموا أحداً لقامهم القرض ثبت العذر

بمخلاف هذا الجمع فإنه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على الفرض انتهى وفيه أن الجملة لها بدل بعد الفوت وهذه القضية تفوت لأن بدل فهذا قياس بالأولى للجواز

(فضل في صفة الوقوف، فإذا فرغ الإمام في الجمع من مسجد إبراهيم) وهو المشهور بمسجد نمرة (راح إلى الموقف والناس) أي الذين صلوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم بعد الصلاة لأن التعجيل السنة (فإن تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل أن يروح مع الإمام) وفيه أن التخلف إن كان لحاجة ضرورية فلا يكره لأن ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف يترك المستحب وسيتخذ لامعني لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الإمام وإن كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من أن التأخير مكروه بغير عذر ثم قوله الأفضل أن يروح مع الإمام ليس على إطلاعه بل على فرض أن الإمام لا يتأخر إذ المبادرة إلى الطاعات والمساعدة إلى الخيرات هو الأفضل فتأمل (فيفرق رايكاه هو الأفضل) والاكل أن يكون المركوب بعيدا (ولا فتأما) أي إن قدر عليه (ولا فتاعدا) أي ولا فمضطجعا لقوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الإمام) أي إن لم يكن زمام ويكون الإمام عن يقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) إذا كان خاليين الرحمة وعن هجوم الظلمة خصوصا عند الصخرات (١) أي الحجارات الكبار المقروشات (السود) فإنها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الإمام) أي أن تيسر (والافمن بينه أو بجذائه) أي قدامه (أو شماله) والأظهر أن شماله أول من جذائه (رافعا يديه بسطا) أي باسطها غير قابض لها كأنه ينتظر أخذ الفيض بهما وحصول زول البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا إلى الإقبال والقبول (مكبرا مهلا مسبحا مليا حامدا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات الماثورة وغيرها وقد جمعت الدعوات القرآنية والمانجاة النبوية قائلا أن يقرأ ذلك الحزب الأعظم في ذلك الموقف المنفوخ وبجمله اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم (مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبابه) أي عموما وخصوصا (وليجتمع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلني مقم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم وسياق بعض الدعوات الماثورة بخصوص وقفة عرة (ويجئ في الدعاء) أي التضرع والإلحاح والإكثار والاستغفار (ويقوى الرجاء) أي بتبلي القن لرجاء الإجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أي في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الأدعية والاذكار فالخفية أول قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء أنكم لا تدعون أصم ولا غائب أنكم تدعون سميعا قريبا وربنا مجيبا كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (ويكرر الدعاء) أي كل دعاء يدعو به (ثلاثا يستغفرت به بالتعبد والتعجيل والتيسير) أي تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله (والصلاة) أي علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله العظمين وأتباعه المتقين إلى يوم الدين (ويختتمه) أي كل دعاء (بها) أي بالمذكورات من التوحيد وغيرها (وبآمين) فإنه من جملة الدعوات لأن معناه اللهم استجب أو أفضل وفي الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الأوسط أنه صلى الله عليه وسلم لما وقف ببركات قال ليك اللهم ليك ثم قال إنما الخير خير الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعة

(٢) قوله عند الصخرات: أي القامسا لموقفه صلى الله عليه وسلم وقد نبى فيه مسجد يسمى بمسجد الصخرات إله طاهر سنبيل

لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ مع أنه ليس فيه دعاء (١) فأشار إلى جوابه بأن الله تعالى يعطي على هذا الشاء أفضل ما يعطي على الدعاء وأجيب أيضا بأن غرض الشاء هو تعرض للدعاء بل هو يبلغ في مقام الاعتناء لكريزيد الأول أن المراد به مطلق الذكر ما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن (٢) عن ذكرى ومستقى أعطيه أفضل ما أعطى الذكورين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الأساحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال وهو يعرفات لأدع هذا الموقف ما وجدت إليه سبيلا لأنه ليس في الأرض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه من يوم عرفة فأذكروا فيه من قول اللهم أعتق رقبتي من النار وأوسع لي في الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والإنس فإنه عامة ما أدعوه به ويروى عن الفضيل بن عياض أنه لم يرد عشية عرفة على واسواته منك وإن غفرت لي (ويطلى) أي الواقي (ساعة فساعة) أي بعد ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فإن التلبية حال الإحرام من أفضل العبادات (ويطلبهم) أي الإمام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لأن محل التلميح وقت الخطبة المعهودة اللهم إلا أن يحمل على أنه إذا سئل عن شيء من المناسك في أثناء الدعاء هناك (وليحتمل في أن يقطر من عينه قطرات فإنه دليل الإجابة) وعلامة السعادة كما أن خلافه أمارة القساسة فإن لم يقدر على البكاء فليبتك بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي ظاهرة وباطنة (وليبتاعد من الحرام) أي من استعماله (في أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظفه وكلامه) وليحذر من ذلك أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصا في ذلك اليوم المعتبر (وليحتمل في أن يصادف) أي يجد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي إن تيسر من غير حصول ضرر وإلا فقد قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة (قيل هو) أي موقف النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم (الشفوة) بفتح الشاء وهي الفرجة وما اتسع من الأرض (المستطيلة) أي المرتفعة بالنسبة إلى سائر أرض عرفات (التي عند الصخرات السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موقفا لما في الكبير من زيادة قبالتك يمين فصد عن غير يقين ثم اليمين مقيد بقوله (إذا استقبلت القبلة والبناء المربع) أي الموضع في رأس اليمين (عن يسارك قليل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فإن ظفرت بموقفه الشريف فهو الناية في الفضل والا تقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والأماكن التي بينهما فعلي سهلها تارة وعلى جبلها الأولى وعلى حزنها بمعنى صفها) أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف

(١) قوله مع أنه ليس فيه دعاء: قيل لابن عيينة هذا ثناء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال التلذذ على الكريم دعاء لأنه يعرف حاجته فتح، قلت يشير بهذا إلى خبر من شغله ذكرى عن مستقى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول أمية بن أبي الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتي أم قد كفاني ثأوك إن شيمتك الحياة

إذا أتى عليك المرء يوما كفاه من تعرضك الشاء

اه رد المختار (٢) قوله من شغله القرآن: قال الإمام الكبير أبو محمد قاسم المعروف بالشاطبي الأندلسي في الشاطبية

روى القلب ذكر الله فاستسقى مقبلا ولاتد روض الناصرين فتمحلا

وأثر عن الآثار مائة عذبه ومامته للبعد حسنا وموتلا

ولا عمل أنجي له من عذابه غداة الجزا من ذكره متقبلا

وفن شغل القرآن عنه لسانه ينل خير أجر الناصرين مكتملا

وما أفضل الأعمال إلا اقتاحه مع الحتم حلا وارتمالا موصلا اه

ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش البال فالأول أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير قنور ولا قنور وأما صعود الناس لجبل فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإفاد التيران عليه لية عرة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من عرقات وهو يقول (إليك تدنوا قلنا وضيناها مخالفاً دين النصارى دينها) كذا في البر المشهور قال صاحب القاموس نقل وضيناها بظانها هو الألف وفي النهاية الرضين بظان منسوج بعضه على بعض يشد به الرجل للبعير كالخزام للسرور

(فصل في شرائط صحة الوقوف) أي من سبق الإحرام وغيره وقدر الفرض منه وهو ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالفضل (ومستحباته) كدعوته (ومكروهاته) كالنفقة في حاله (أما شرائطه) أي الحصة (فالأول) أي منها (الإسلام) فلا يصح وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الإحرام) لزوم تحقيق الإحرام ووجوده بالإسلام بسبب النية والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الإحرام قبل الإسلام بخلاف سائر شرائط الأحكام كالوضوء قبل الصلاة فإن النية ليست بشرط لها عند علمائنا الأعلام ثم المراد الإحرام (بمحج) أي لا بعمره (بصح) أي معتبر شرعاً (غير فائت) يدل عنه أو يبان منه لكن فيه أن لا يقال من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز قبله ولا بعده من أن الوقت يجعل شرطاً لرأسه كما سيجيء في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يتخلو عن نوع مساححة لأن الشرط حكم وجودي تقدماً لا يتعلق به أمر عدي تأخراً (فلو) وقف غير محرم) أي مطلقاً (أو محرمًا بعمره أو محرمًا بمحج فائت لم يصح وقوفه^(١)) إن كان المراد بمحج فائت أي فاته الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لأبأس بل لكن أخذه من العبارة حتى جده مع أنه إذا تحلل الفائت بعمره ثم أحرم بمحج صح إحرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وإن كان المراد بمحرمًا بمحج فائت لم يقل ذلك قوله لم يصح لصحة وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا لو وقف بإحرام محج فاسد) ثم قوله (لم يسقط به المحج) بحث خارج عما نحن فيه لأن الكلام في صحة الوقوف وعدمها (وإن لومه المضي) وفيه أنه إذا لم يصح الشيء^(٢) فكيف يلزمه المضي في الحال حاصل أنه أراد إذا أحرم وأفسد إحرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كإحرامه وإن كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفعاله ثم التضاد من قابل وخلاصته أن فساد المحج ليس كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهي أنه لما أفسد إحرامه بالجماع قبل وقوفه ولو أحرم بمحج بعد لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أي عرفات (فلو أخطأه) أي فضلاً عن تيممه ونسيانه وجهه (لم يجز) وقوفه بغير عرة) أي ولو لم يكن عرة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله) زوال الشمس يوم عرة) أي حقيقة أو حكماً كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافاً للحنابلة فإن زمان الوقوف عندهم يصح في يوم عرة مطلقاً وإنما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع النجى الثاني) أي الصادق المبرر عنه بالصبح المستبشر دون المستطيل المنصب بذنب السرحان المسمى بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كونه يوم عرة في وقته) الظاهر أن هذا ركنه لعدم تصوره بدونه نعم وقته وشرطه ثم كونه فيه يكفى للحصول للفرض الذي هو الركن (ولو لحظة) أي ساعة لنوبة (سواء كان نائماً) أي الوقوف أو المحج (أولاً)

(١) قوله أو محرمًا بمحج فائت لم يصح وقوفه: قال القاضي عبيد في شرحه أي مطلقاً بالاجماع لما علمت أن أداء المحج بإحرام الفائت لم يصح لما قدمنا أن الأداء من عام الإحرام شرط لصحة الوقوف والمحج فلو أحرم بمحج فائت ثم استمر على إحرامه إلى السنة الثانية وقف به من غير أن يجد إحراماً آخر لهذه السنة لم يصح حجه خلافاً لما توهمه الشارح هذا مراد الشيخ لا ما نقل من الوم البعيد في هذه العبارة تأمل اه حجاب وقال دلا لا أخون جان قوله فلا بأس به فيه أنه غير متصور لأنه إذا فاته الوقت كيف يقال إنه وقف وإن أراد أنه وقف بعد الوقت فهو راجع إلى الشرط الرابع اه (٢) قوله وفيه أنه إذا لم يصح الشيء الخ: هذا متدفع بقوله والمحال بل لا يراد شيء بل حاصل اه داملاً

أى لا يكون نوبا لكن بشرط تقدم إحرامه (علما بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه (أو جاهلا) أى غافلا أو مشتغلا عنه (تأما أو قظان) أى مستيقظا مستنبا (مقيما أو معقيا عليه جثونا) كان حقه أن يقول عافلا أو مجنونا لأن الإغماء مرض يفتى العقل وينليه والمجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق بهما من جهة إحرامهما (أو سكران) أى بوجه مشروع أو بغيره وكان حقه أن يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير عافلا أو سكران (بجنازا) أى مارا غير واقف (مسرعا) كان الأولى أن يقول أو مسرعا لتلايتهم أن يكون وصفا لما را مفيدا قيدا احترازيا (طائما أو مكروا محدثا أو جنبا حائضا أو نفساء) وكذا سائر الشروط المعتبرة في صحة الصلاة من كونه عاريا أو لابسا أو قائما أو جالسا (يللا) أى ليلة النحر الذى يلى الوقفة إلى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال إلى الغروب والأولى تقديم النهار على الليل وذلك لما في المحيط وغيره أن الليالي كلها تابعة لأيام المستقبل لا الأيام الماضية إلا في الحج فإنها في حكم الأيام الماضية كلية عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة (وأما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحظة قليلة وهى الساعة الثغوبة دون النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين^(١) القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كيوته بعرفة في وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كما في نسخة يعنى في الوقوف وهذا لمن وقف بعرفة قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فدال الوقوف من الزوال إلى الغروب) والأولى أن يقال مدال الوقوف بعد تحققه مطلقا إلى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره مع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور أنه كما لا يفتقر إلى أن من وقف في آخر جزء من أجزاء عرفة بحيث إذا تحقق غيبة قرص الشمس صار من غير وقفة والحاصل أنه إذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرتبعت ليلا لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا وأما إذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه إلى حين الغروب وأما قوله في الكبير^(٢) "قندر الواجب عليه الامتداد من حيث تروى الشمس إلى أن تقرب" فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بما إن وقف قبل الزوال أو عنده وأما إن وقف بعده فن حين وقف يجب الامتداد (وأما سنة فالتسل) كما سبق (والخطبة) أى مسجد نمرة (وكونها) أى الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى أن هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة لأن من تبعها بالوقوف فلذا عدها منها ولذا قال (والتوجه إلى الوقوف بعده) أى بعد الجمع أو بعده ما ذكر من الجميع (بلا تأخير) وفيه أنه يجوز لمن يكون^(٣) بعرفات يوم عرفة ويغوثه من أول الزوال لكنه مسمى بترك السنن وإذا وقف يجب استدامته إلى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مدال الوقوف من الزوال إلى الغروب فتدبر (والدفع مع الإمام) أى لأقله (والإفاضة في الحال) أى إلى البعذر (بعد وقوف جزء من الليل) أى ولو تأخر الإمام بعذر أو بغيره (وأما مستحباته فلا كثر من التلبية) الظاهر أنه من مستحبات الاحرام ولعله عده من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام (والسعاء والذكر والاستغفار) أى المأثورة وغيرها (والترضع) أى إظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أى المقرون بالخضوع (وقوية

أخون جان (١) قوله ثم لا يظهر فرق الخ: قال القاضي عبيد لا يخفى أن هذا بيان مقدار الفرض من الوقوف وذلك في شرائط صحة الوقوف أه تأمل أه حباب وقال داملا أخون جان الفرق أن الركن هو المعروض أى كون الشخص بعرفة والشرط هو المعارض أى حصوله الوقوف وعدم تصوره بدونه لكون هذا المعارض لازما فافهم أه (٢) قوله وأما قوله في الكبير الخ: إن جابته في المتوسط مساويتها في الاطلاق فكيف يجعل ما هنا خلاف الأولى ومافى الكبير غير صحيح فتأمل أه حباب (٣) قوله وفيه أنه يجوز لمن يكون الخ: تأمل معناه وقال القاضي عبيد في شرحه لهذا الكتاب وفي الشرح كلام لا طائل تحته فتدبر أه حباب وقال داملا أخون جان على قول الشارح فتدبر ما نصه تدبر فلم يظفر المراد ولا دريت كيفية ورود الإبراد لأن كلام المصنف كان في الإمام ومن معه بخارج عرفات فالسنة في حقهم بعد الجمع بين الصلاتين التوجه بلا تأخير للوقوف فإن أخروا التوجه أساوا ترك السنة ويجب عليهم الوقوف بعد وأما من

الرجاء) أى غلبة الظن بقبول الدعاء (و الوقوف بقرب الإمام) أى إن كان في قربة قربة للمقام (و خلفه) أى مع قربة وكذا بينه
 ويسار وهو يجوز فداه (و كونه) أى كون الواقب (را كباو النزول مع الناس) كما سبق (و التوجه إلى القبلة) وهى عين الكعبة
 وأبجها (و الاستعداد للوقوف قبل الزوال) أى بالفراغ عن الاشتغال لحضور الليل وحصول الحال (والنية) أى نية
 الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أى إلى جهة السماء التى هى قبلة مطلق الدعاء (للدعاء) أى لأجله كما هو من أدائه (وتكرار
 الدعاء ثلاثا وافتتاحه وختمه بالحمد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (و الطهارة) أى الظاهرة
 والباطنية (و الصوم لمن قوى) أى قدر عليه بلا مشقة حاصلة لديه (و الفطر للضعيف) أى العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن
 سعة التحمل بضيق الحائق المؤدى إلى أن يكون مؤذى الحائق وأما ما فى الثانية ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم
 التروية لأنه يعجزه عن أداء أفعال الحج فينبى على حكم الأغلب فلا ينافيه ما فى الكرماتى من أنه لا يكره الحاج الصوم فى يوم
 عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه عن أداء المناسك فينبى تركه أو لو فى الفتحة إن كان يضعفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب
 تركه وقيل يكره أى صومه وهى كراهة تنزيه ثلاثا يسه خلقه فى قربة فى محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لأنه
 يعجز عن أداء أفعال الحج انتهى وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أفطر يوم عرفة مع كال القوة إلا أنه أثار دفع الحج عن الأمة
 لكنه لم يثمه أحدا من صومه فلا وجه لكرهه على الإطلاق بل لابد أن يقيد بالتنزيه على الوجه المشروع فيها تقدم واثم أعلم
 (و البروز) أى الظهور (للمسح إلى العنبر) فى نفسك أى التجاوب لا يستغل من الشمس فى الوقت إذا لم يشغله ذلك عن دعائه
 (و ترك الخاصة) وهى المجادلات المتأخرة مع المكاري والرفقة بحيث يجر إلى البدوة ونحوها من الخاصات الدينية بخلاف
 المضايقات فى الأمور الدينية (و الاكثار من أعمال الخير) من إطعام الطعام وسقى الشراب والتصدق على الفقراء والاحسان إلى
 الجيران والترحم على المساكين وإعتاق الرقاب وأمثال ذلك (و أمامكروهاه فتأخير الروح إلى الموقف بعد الجمع) أى ترك
 الدعة (و الوقوف بعرة^(١)) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماتى بأنه
 يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك وهى من عرفتهى لو وقف بعرة أجزاء وعليه دم كذا روى القاضى أبو الطيب عن
 مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بعرة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القرافي فى من نص
 بين المالكية اتفاق الأربعة على عدم جواز الوقوف بعرة فأفهم واغتمروا فسبحانه أعلم وقال ابن الحام وأعلم أن ظاهر كلام
 للقدوري والهادية وغيرهما فى قولهم عرفة كلها موقف إلا يطين عرفة ومزدلفة كلها موقف إلا وادى تحسر ان المكانيين
 ليسا بكان ووقف فلور وقف فيها لا يجوز به كالوقوف فى منى سواء قلنا إن عرفة ومحسرا من عرفة ومزدلفة ولا وبهذا
 ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام محمد ووقع فى البدائع حيث قال وأما مكانه ببنى الوقوف بمزدلفة فجزم من
 أجزاء مزدلفة إلا أنه لا يبنى أن ينزل فى وادى محسر وروى الحديث ثم قال فلور وقف بأجزاء مع الكراهة ترك
 مثل هذا فى بطن عرفة أعني قوله إلا أنه لا يبنى أن يقف فى بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك وأخبر أنه وادى الضيطان
 انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به فى وادى محسر ولا يبنى أن الكلام فيها واحد وما ذكره غير
 مشهور من كلام الأصحاب بل الذى يقتضيه كلامهم عدم الإجزاء (و النزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستلزام ما
 ترك الستة (و الوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصلة مستتجة فكرهته تنزيهية (و تأخير الأفاضة
 بعد الغروب) أى من غير ضرورة (و التوجه قبل الغروب) وهو خلاف الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الغروب إلا
 أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيا إذا كان بطن الزوجة قائم حيث لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان
 مزاده بالتوجه الأفاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب لدم لكن قوله بطريق الوصل (وإن لم يتجاوز حدود
 عرفة) صريح فى إرادته المعنى الأول فتأمل (و أداء المغرب بعرة) وكذا أداء العاشياهما فى الطريق قبل وصوله

كان بعرفات يوم عرفة فلا يتصور فى حقها تأخير التوجه اهـ (١) قوله و الوقوف بعرة: يوجد فى المتن المجردة عقبه
 ما نصه والصحيح أنه لا يصح ثم رأيت ما تابا فى المسألة التى شرح عليها التبيين خفيف الدين المرشدى وكأنه سقط من

إلى مزدلفة في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال إنه حرام لأن الجمع بمزدلفة واجب وأداؤه حاشيتن فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته بمكانه وزمانه عد مكروها ثم فساده موقوف لأنه يجب عليه الإعادة لما يطلع الفجر فإذا لم يعدها انقلب صحتها بهذا بمقتضى قواعدها وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب في وقتها والمسافر مخير في إفرادها وجها مع غيرها جمع تقديم أو تأخير (والإيضاح) أي الاسراع في السير راكباً أو ماشياً وفيه اختلاف كثير قيل كما قال (إن أدى إلى الإيذاء) فلا يضاع مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعليه السكنة والوقار وإن وجد فرجة أسرع من غير أن يؤذى أحداً في المحيط لأن اسراع الكل يؤدي إلى إيذاء البعض فيكره حتى إن أمكنه الاسراع بلا إيذاء فالسنة أن يسرع فيبقى بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الأئمة زعم بعض الناس أن الإيضاع فيه سنة ولنا قول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالحداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأول صاحب المحيط والكرمانى والزيلى والطرابلسى والشئبى انتهى ووجه عدم المناقاة أن من يقول بالإيضاع سنة يشترط أن لا يترب عليه أذية وأما من شاهد الإيضاع في هذه الأيام من الخواص والعوام كالأنعام فلا يتوقف عن الإفتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فضله

(فصل في حدود عرفة^(١)) وفيه اختلاف كثير قيل كما قال الحد الأول ينتهي إلى جادة طريق الشرق كما في نسخة

نسخة الشارح رحمه الله أصحاب (١) قوله فصل في حدود عرفة : قال الإمام النووي في شرح المذهب وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله هي ما جاوز وادى عرة بين مضمومة ثمراء مفتوحة ثم نون - إلى الجبال القابلة بمالي بساتين ابن عامر هذا نص الشافعي وتابعه عليه الأصحاب ونقل الأزرقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرة إلى جبال عرفات إلى وصيق - بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف - إلى ملتقى وصيق ووادي عرة قال بعض أصحابنا لعرفات أربع حدود أحدها ينتهي إلى جادة طريق المشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهي إلى وادي عرة قال إمام الحرمين ويظيف بمنرجات عرفات جبال وجوها المقابلة من عرفات وأعلم أنه ليس من عرفات وادي عرة ولا تمر ولا المسجد المسى مسجد إبراهيم وقاله أيضاً مسجد عرة بل هذه المواضع خارجة عن عرفات على طرفها الغربي بمالي مزدلفة ومنى ومكة هذا الذي ذكرته من كون وادي عرفة ليس من عرفات لاختلاف فيه نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وأما تمر فليست أيضاً من عرفات بل بقربها هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في مختصر الحج الأوسط وفي غيره وصرح به أبو علي البديني والأصحاب ونقله الرافعي عن الأكرين قال وقال صاحب الشامل وطائفة هي من عرفات وهذا الذي نقله غرب ليس بمعروف ولا هو في الشامل ولا هو صحيح بل إنكار للنص ولما تطابقت عليه كتب العلماء وأما مسجد إبراهيم فقد نص الشافعي على أنه ليس من عرفات وأن من وقف به لم يصح وقوفه هذا نصه وبه قطع الماوردي والمتولى وصاحب البيان وجمهور العراقيين وقال جماعة من الحراسانيين منهم الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين في تعليقه وإمام الحرمين والرافعي مقدم هذا المسجد من طرف وادي عرة لاني عرفات وآخره في عرفات قالوا فمن وقف في مقدمه لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وقوفه قالوا ويشهد ذلك بصخرات كبار فرشت هناك قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ووجه الجمع بين كلامهم ونص الشافعي أن يكون زيد في المسجد بمذهب الشافعي هذا القدر الذي ذكره وافته أعلم قلت قال الأزرقي في هذا المسجد ذرع سبعة من مقدمه إلى مؤخره مائة ذراع وثلاث وستون ذراعاً قال ومن جانبه الأيمن إلى جانبه الأيسر من عرفة والطريق مائتا ذراعاً وثلاث عشرة ذراعاً قال وله مائة شرفة وثلاث شرفات وله عشرة أبواب قال ومن حد الحرم إلى مسجد عرة ألف ذراع وستائة وخمسة أذرع قال

(والأثر إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات) أي يقبى إلى أطراف الجبال التي من ورائها (والتأثر إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهي إلى وادي عرة) (فصل في الدفع قبل الغروب فإذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرة بعده) أي بد الغروب (فلا شيء عليه) أي أتمناه (وإن جاوزه) أي حد عرة (قبله فليدم) أي قابل للسقوط بالعد إليه في وقته (فإن لم يداصلاً) أي مطلقاً (أوعاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ماقاته من الإفاضة بعد الغروب (وإن عاد قبله فدفع) أي مع الإمام (بعد الغروب سقط) أي الدم (على الصحيح) أي على القول الصحيح كما في التمتع وهذا هو المخلص والإفتناء استبداء الوقوف إذا كانت من الواجبات فينبى أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها إلا أن يقال يسقط الدم عن ترك واجب (١) وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو دفع) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أي نفر (٢) أي بالغلبة عليه (بعيره) أي مثلاً (فأخرجه) أي خله على خروجه اضطراراً (من عرة قبل الغروب لزمه دم) (٣) وفيه أن ترك الواجب لعدم سقوط الدم (وكذا لو دفع بعيره) أي شرد وجهه (فتيمه) أي صاحبه باختياره لا خذمه (فصل في اشتباه يوم عرفة: وإذا التبس هلال ذي الحجة) أي اشتبهت غرته بسلخ ذي القعدة (فوقول بعد إكمال ذي القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين شهادة) أي مقبولة وفي الكبر شهادة قوم (أن ذلك اليوم) أي الذي وقفا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقولهم صحيح وحجهم تام) أي كامل غير ناقص استحساناً (ولا قبل الشهادة) أي بعده بخلافه حيث قالوا وينبى الحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وإن كانوا عدولاً ويقول قدم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر أنه يوم التروية) (٤) أو الحادي عشر لا يجزئ فيه) وفيه أن قوله ولو ظهر لا يتصور تقريباً ومن مسجد عرفات هذا إلى موقف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميل والله أعلم. واعلم أن عرفة ونمرة بين عرفات والحرم ليستمن واحد منهما وأما جبل الرحمة ففي وسط عرفات فإذا علت عرفات بعدد ما قتال الماوردي قال الشافعي حيث وقف الناس من عرفات في جوانبها وجبالها وسهلها وبطاحها وأوديتها وسوقها المعروفة بنى الجمار أجزاء قال فأما إن وقف بعير عرفات من ورائها أو دونها عامداً أو ناسياً أو جاهلاً فلا يجزئ. وقال مالك يجزئ وعليه دم والله أعلم كلام الإمام النووي (١) قوله سقوط الدم عن ترك واجب: أي الوقوف بجزء من الليل وقوله واجب آخر أي امتداد الوقوف إلى الغروب كأنه أراد أن ماقاله المصنف من سقوط الدم المزداد به سقوط دم ترك الوقوف بجزء من الليل لادم ترك الامتداد بل هو لازم فلا يرد على المصنف ما أوردناه بقولنا فينبى الخ أقول على ما قرره لو لم يعد أصلاً لزم عليه الدمان ولم يقل به أحد وإن أعاد بعد الغروب لزمه دم ترك الامتداد دون دم ترك الوقوف بجزء من الليل. مواضعاً لما قاله وليس الكلام فيه وإنما الكلام فيما لو عاد قبل الغروب فعل القول الصحيح يسقط الدم الواحد الذي وجب بترك الامتداد لأنه تداركه في وقته وعلى القول المقابل للصحيح لا يسقط وجهه أن الواجب مد الوقوف إلى الغروب وقد فات ولم يتداركه فيقرر موجه وهو الدم وهذا الذي قاله الشارح ههنا إن استدامة الوقوف إلى قوله لعدم تداركها قد أجاب عنه في الفتح بأن وجوب الدم مطلقاً ممنوع بل الواجب مقصود النفر بعد الغروب ووجوب المد ليقع النفر كذلك فهو لنفره وقد وجد المقصود فسقط ما وجب له كالسج للجمعة في حق من في المسجد وغاية الأمر أن يدبر ما وقفه قبل دفعه في حق الركن وينبغي عوده المكان في الوقت ابتداء وقوفه وبذلك يحصل الركن والواجب من غير لزوم دم اه ولعل الشارح شغل عن مراجعة التنصيص مع أنه قال كما في الفتح وإلا كان عليه التكلم في منع الحق وإسقاطه ولا يسقطه قوله إذا كان من الواجبات بل اللازم عليه ثبات سكونها واجبة مع أنه قال في بحث الواجبات إنه لا يتصور انكسار الدم من وقوف جزء من الليل واستثنى صورة لا يتصور اه دالملاخون بيان (٢) قوله لزمه دم: أقول هذا الحكم في الفتح والجوزة وغيرهما من كتب المذهب. وأما قول الشارح وفي الخ لجهاديه أن النفر المسقط ما كان من قبل من له الحق دون غيره وهنا ليس كذلك فأملاً اه حجاب (٣) قوله ولو ظهر أنه يوم التروية: استشكل المحقق في فتح القدير فتصور قبول الشهادة

على ماسبق فلا يظهر أن يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن أنه يوم عرفة لا يجزئهم وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجزئهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليلة تكون الليلة عاشر شهره (فإن بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن أن يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه أن يقف) أى فيها وقبل تلك الشهادة (وإن لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وإمكان إدراك أكثرها (فات حجهم) أى فيتحللون بأفعال العمرة من إحرامهم (وإن لم يقف من الليل) أى من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف وأما المشاة) جمع الماشى (وأصحاب القمل) من أرباب العيال وأصحاب الازمال الثقيل (فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الند بعد الزوال وإن كان) أى بحال (يمكن الوقوف) أى يمكن أن يلحق الإمام الوقوف (مع أكثر الناس فوقه مع أكثرهم إلا أنه قد ترك نصفه الناس جازوقهم وإن لم يقفوا فاتهم الحج فالمجتبر فيه الأعم الأكثرا الأقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمانى وغيرهم خلافا لما روى عن محمد أنه إذا جاء الإمام أمر مكشوف وهو يشتر على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فاتهم الحج وإن كان لا يدرك هو ولا غيره فلا يبنى أن تقبل شهادتهم على هذا وإن كثروا ولا يقف إلا من الند لكن قال الطرابلسى ولا يبنى أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذى تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه أن الشهود إذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يجتنبون إلى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح الكنز أن شهود يوم التروية أن اليوم يوم عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وإن لم يقفوا عشيتهم فاتهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم ليلا لا نهارا فكذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وإن لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الند استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أى بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وإن لم يعيدوه فقه فاتهم الحج) أى لأن وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأقوف (وعليهم أن يملوا بعمره وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم حجهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وإن استيقنوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أى ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أى القاضي (أن لا يقبل ذلك) أى كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومعنى على رايه) أى استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (أجزام ولو غالته الشهود ووقفوا قبله لا يجزئهم ولا عبرة باختلاف المطالع

هذه المسئلة لأنه لا شك أن وقوفهم يوم التروية على أنه التسع لا يعارضه شهادة من شهد أنه الثامن لأن اعتقاده الثامن إنما يكون بناء على أن الأول من ذي الحجة ثبت بإكمال عدة ذي القعدة واعتقاده التاسع بناء على أنه رأى قبل الثلاثين من ذي القعدة فهذه شهادة على الإثبات والقائلون إنه الثامن حاصل ما عندهم نفي محض وهو أنه لم يروه ليلة الثلاثين من ذي القعدة ورواه الذين شهدوا فهي شهادة لا يعارض لها ما خلاصه أن الشهادة على خلاف ما وقف الباب لا يثبت بها شيء مطلقا سواء كان قبله أو بعده وهو إنما يتم أن لو حصر التصوير فيما ذكر بل صورته لو وقف الإمام بالناس ظنا منه أنه اليوم التاسع من غير أن يثبت عنده رؤية الهلال فنقد قوم أنه اليوم الثامن فتدتين خطأ ظنه والتدراك يمكن فهى شهادة لا يعارض لها ولهذا قال في المحيط لو وقفوا يوم التروية على ظنه أنه يوم عرفة لم يجز وبهذا التقرير علم أن المسئلة محتاج إلى تفصيل ولا بد فيه بل هو متعين قلته في البحر الرائق أقول رأيت تصوره في بعض شروح الشافعية بأن شهدا هذان برؤية ذي الحجة ليلة الثلاثين من ذي القعدة ثم باتا كافرين وأفسقين اه حباب

فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق وإن ثبت في مصر لوم سائر الناس) تأكيد لما قبله وكان الأولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لأنه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحنفاني وهو مختار صاحب التجريد والكاظم وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنز والمجمع والفتاوى الأشبه بالاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الأخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهما مسافة كثيرة) وقد روي الكثير بالشهر.

(فصل في الأفاضة من عرفة وإذا غربت الشمس أقاضى الإمام والناس منه) أي قبله أو بعده من غير تأخر عنه لغیر ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاة في الظاهر عند الحقة (فإن وجد فرجة) أي فضاء ووسعة (أسرع المشي بلا إلهاء) لأن الإسراع سنة والإلهاء حرام (وقيل لا يسن الإيضاع) أي الإسراع المؤدى إلى الإلهاء أو الضياع كما تقدم أولاً يسن في زماننا لكثرة الأذى على ما شاهدناه وإلا فلا وجه لنفي سنة الإيضاع الثابت بالاجماع مع أن الإسراع هو المهوم القوي للأفاضة بموجب السماع في القاموس أقاضى الناس من عرفات أسرعوا منها إلى مكان آخر وكل دفعة إفاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير إلى مزدلفة على طريق المازمين دون طريق ضب) كما تقدم (وإن أخذ غيره) أي غير طريق المازمين (جاء) أي لكنه خلاف الأولى وأما ما يترجمه العلوم من أن المرور عما بين الميئين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليوقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الإمام) أي عند الأفاضة (إلا إذا خاف الزحام) أي شدة المراحة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الإمام أو الغروب) بأن توجه قبل إفاضة الإمام وقبل غروب الشمس (ولم يجز حدود عرفة) أي لم يجاوزها بل وقف في أواخر أجزائها (فلا بأس به وإن ثبت مع الإمام) أي حتى ينفض بعد الغروب منه (فهو أفضل) أي إن لم يكن له عذر (ولو مكث قليلاً بعد الغروب وإفاضة الإمام) أي لو تأخر في زماننا قليلاً لا يعد في العرف تأخراً (جاء) وإذا كان كثيراً جاز بعذركه بغيره (ولو أبطل الأمام بالدفع أي بالأفاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيرة ملياً مكبراً مهلاً مستغفراً داعياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ذا كراماً كثيراً يأكلاً) أي وإن لم يقدر على الكفا يكون متباكياً (حتى يأتي مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) لما سبق (ولا يرجع على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

(باب أحكام المزدلفة)

أعم من الواجب والدمية (فإذا وافى مزدلفة) أي قلبها (يستحب أن يدخلها ماشياً) أي تأدياً وتواضعاً لأنها من الحرم المحترم (ويتنسل لدخولها) أي زيادة للعلوية والنظافة (إن تيسر) أي كل من المشي والفعل (وينزل بقرب جبل قروح) أي إن تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاى جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (عن بين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرقيق

(فصل في الجمع بين الصلاتين بها يستحب التحجيل في هذا الجمع) أي فلا ينبغي أن يؤخره إلا بعذر (فيصل الغرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي قبله إن كان في أمن ورضى المكاري به (ويبلغ جماله) أي لأنه أهون عليها من وقوفها أو لإرادة حفظها كما يدل عليه قوله (ويقفها) يكسر القاف أي يربط رجلها بالمقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فإذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن وقيم) أي سواه يصلي وحده أو جماعة (فيصل الإمام المغرب) أي صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولاً (ثم يتبعها) أي يقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي ثانياً جمع تأخير فلز عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الأذان ولا الإقامة للعشاء بل يكتفي بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان

واقامتين وهو اختيار الطحاوى وهو القياس على الجمع الأول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أى بل يصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سبحانه وتعالى سره السامع فى مسنده. (ولا يشتغل بشئ آخر) أى من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة (فإن تطوع) أى مطلقا (أو تشاغل) أى بما يند فصل فى العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون الأذان) خلافا لرفر حيث يعيدهما وقيل تعاد الإقامة فى التطوع والأذان فى التشغى وقيد الفصل بالنقل إذ لو فصل بقائمة لإبعاد الأذان اتفاقا على ما فى شرح الدرر وينبى المغرب اداء لا قضاء كما صرح به فى البحر الزاخر وغيره خلافا لما يتوهمه العامة (١) فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن قال له فى وقت المغرب أما نصلى يا رسول الله الصلاة أمامك أى وقتها وراءك (والجماعة سنة) أى مؤكدة (فى هذا الجمع) أى كما هى سنة فى سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال إنه واجب إن لم يكن مانع (وليس) الصواب ليست أى الجماعة (بشرط) أى فى هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاهما وحده) أى منفردا (جاء) أى ولو جمعا لتكن الأفضل أن تصلى بجماعة والسنة أن تصلى مع الإمام كما فى الحاروى وأما ما ذكره البرجندي فى شرح النفاة معزيا لشيخ الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة إلا مع إمام ذى سلطان عند أبي جنيبة وعندهما يجمع بعير إمام فهو خلاف المشهور فى المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج) أى لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع لنهر المحرم بالحج وأما ما ذكره الإمام المحبوبي من أن الاحرام لا يشترط يجمع المزدلفة فغير صحيح لصريحهم بأن هذا الجمع يجمع نسك ولا يكون نسكا إلا بأحرام الحج (وتقديم الوقوف بعرة عليه) أى سواء وقف نهارا أو ليلا. أما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان أن الثانى أهم كفضله بقوله (فأما الزمان فقلية النحر) أى إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلايين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى متى مثلا (لم يحز) أى جمعه فى غيرها (وعليه إعادتهما بها إذا وصل) (٢) وكذا إذا رجع وفى تقييع العقول للمحبوبي إذا صلى المغرب فى يوم عرفة وقتها فى

(١) قوله خلافا لما يتوهمه العامة : أقول وأما قول صاحب البحر الرائق والمغرب قضاء فقد رده فى النهر حيث قال وينبى فى المغرب الاداء لا القضاء كما فى السراج وبه اندفع ما فى البحر الرائق فى أن المغرب يقع قضاء اه كذا فى التلخيص (٢) قوله وعليه إعادتها بها إذا وصل : قال العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار عند قول صاحب التتوير ولو صلى المغرب والعشاء فى الطريق أو فى عرفات أعاده مطلقا أى أعاد ما صلى قبل العلامة الشهاوى فى مسنده هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له أن يصلى المغرب فى الطريق بلا توقف فى ذلك ولم أجد أحدا صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره فى باب قضاء الفوائت وكلام شارح الكنز أيضا يدل على ذلك وهى فائدة جلية اه وكذا صرح به فى البناء فى الباب المذكور أيضا اه ذكره بعض المحققين عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مر وبأنى فإنه يفيد أنه لو لم يمر على المزدلفة لزم صلاة المغرب فى الطريق وفى وقتها لعدم الشرط وكذا لو بات فى عرفات فتنه اه كلام رد المحتار وذكر نحوه فى حواشى البحر وقال العلامة طاهر سبيل قوله ولو صلى المغرب فى الطريق أى فيما بين عرفة والمزدلفة بعد أن وقف بعرة حتى لو كان فى الطريق وهو ذاهب إلى عرفة قبل الوقوف بها فغربت الشمس صلى المغرب فى وقتها وخصى العشاء ولو دخل وقتها فى أى موضع أيضا كما يؤخذ من كلامهم وهل يعيدها لو وقف بعد ذلك فوصل إلى المزدلفة ليلا أن قبل بعدم وجوب الإعادة فوجبه ظاهر لانه لا يجب عليه الجمع حين أدامها ولا تأخير ما إلى المزدلفة لعدم الوقوف بعرة وقد سقطا عن ذمته والساقط لا يعود وإن قيل بالأعادة فله وجه حيث أدرك وقت الجمع بالمزدلفة والأول أظهر والثانى أحوط وأما من وقف بعرة إلى الترويب ثم أراد الوصول إلى موضع غير مزدلفة كالعابدية ونحوها ليست بها ثم يقف بالمزدلفة فى وقت الوجوب هل يجب عليه الجمع والوصول إلى مزدلفة لاجله هو

الطريق أو بعرفات يجب عليه الإعادة عند ما خلا فإلى يوسف ولو أخرها عن وقتها صلاها في وقت العشاء لا يزمه الإعادة بالإجماع نى بالاتفاق إلا أنه لا بد أن يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصل) أى أحدهما (بخارج المزدلفة) أى مطلقاً إلا إذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أى فيه كما في نسخة (حيث هو) أى لضرورة إدراك وقتها أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو متى ونحوها وهذا بلا خلاف وهما مسئلة مهمة معرفتها متبينة وهي أنه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف لو ذهب إلى عرفات يفوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء يفوته الوقوف فقليل يشتغل بالعشاء وإن فاتته الوقوف لأنها فرض عين وقتها ضيق متعين وتأخيرها مدعية بخلاف فوت الوقوف فإنه لا حرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فإن الحج وقته متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه يترك وصول فرض حصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافاً للواري قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤدبها على وجوه غير جائزة كما هو مبين في محاجها وذكر صاحب السراج الوهاج أنه يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع الحرج بالنسبة إلى المتأخر في هذا الوقت فإن قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يرتب على فوت الحج من التحلل بأفوال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة والافتقار على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصل الفرض ماشياً مومياً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا قول حسن وجمع مستحسن خلافاً للبصفت حيث قال وفيه مافيه ولم يبين مافيه ولا ما ينافيه وينبغي أن يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فهما لأن التحلل يصير فرضاً بالشروع في إحرامه إجماعاً وحكم فیهما واحد اتفاقاً ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يدمهما حتى طلعت الفجر عادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محله إذ مضمونه أنه لا يصلحها في عرفات وفي الطريق فإنه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتها فإنه يجب عليه إعادةهما فيها فلو لم يدمهما حتى طلع أقبلت صلاة

محل تأمل ثم رأيت في التبيين ما يفيد عدم الوجوب والأحوط وصوله إلى المزدلفة والجمع بها لأن ما لا يزم الواجب إلا به فهو واجب ولعل هذا وجه ما قيل إن يتوته جزء من الليل بمزدلفة واجب ثم رأيت المتأخر على جنح إليه لكن في المنسك الكبير للملا رحمه الله معزياً إلى النهاية أنه لو صلى المغرب في عرفات توقف فإن وصل بعد ذلك إلى مكة من طريق آخر لا يمر بالمزدلفة صحته اه ولم أره في النهاية ورأيت في منسك الشهاوي معزياً إلى النهاية أنه لو وصل إلى المزدلفة من غير طريقها المعتاد أنه يصل في المغرب في الطريق وقال يرى في شرحها بأن ذهب إلى المزدلفة على طريق ضب أو غيره ولم أره في النهاية ولا في نهاية الكفاية وخطري أن العزو وقع فيه تحريف فاعله في النهاية فراجعتها أيضاً فلم أره فيها ولعله وهم سرى إلى الناقلين عن النهاية والغاية من قولها ومن صلى المغرب في طريق المزدلفة وحده اه والحال أنه حال من المغرب لا من الطريق فتأمل فإنه محل زلل لاسيما ما ذكره يرى وأما ما في الكبير فوجهه ظاهر لكن إن صح النقل وكثير من الناس في هذا الزمان يزلون إلى مزدلفة من طريق ضب وينبغي الجزم بوجوب الجمع عليهم ثم رأيت في منسك القارسي ما يؤيده ثم رأيت ما نقله في الكبير عن النهاية مذكوراً في آخر باب قضاء الفوائت وقال في النهاية نحوه فصح ما في الكبير لا ما في منسك الشهاوي وشرحه والمحصل أن من عزم على عدم المرور بالمزدلفة تلك الليلة فعليه أن يصلي كل صلاة في وقتها لعدم استكمال شروط الجمع اه كلام العلامة ظاهر سنبل وقد أحسبت أن أقل عبارة النهاية التي استند عليها من ذكر من العلماء إتماماً للقائمة ونصها: إن من صلى المغرب بعرفات يتوقف فإن أقاض إلى المزدلفة في وقت العشاء تنقلب صلاته فقلاً ويلزمه إعادتها مع العشاء في المزدلفة وإن لم يقض إليها بل توجه من طريق آخر إلى مكة صحته اه

المغرب إلى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فان ذلك الحكم وقوف لإيجاب الإعادة والإلحاق صلاحه في وقتها إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه ثم علم أن تأخير المغرب والعشاء إلى مزدلفة واجب كما صرح به الزدوي ومال إليه بعض المشايخ واختار ابن الهمام وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مثنى أكثر الشراح لكن الظاهر أن المراد بالفرض هو الفرض العملي هنا لأنه ما ثبت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة بصلي المغرب ثم بيده العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلاة لكن على خلاف في شرطه في شرح المظنونة لحافظ الدين إن المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد فبيها إذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيوبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فسكانه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه مثنى صاحب البدائع فقال فيما إذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والإمكان برمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالإعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائماً وكذا في كشف الزدوي وذكر في المتن لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلا صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي بمزدلفة أو بعد ما جاوزها لم يجز وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف يجوزته ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر وعادت إلى الجواز وسقط القضاء اتفاقاً إلا أنه يأنم تركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الإعادة لذهاب وقت الاستحباب (فلو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بركة مثلاً أو تعدى إلى منى فيجب عليه أن يصلحها في أوقاتها (ويشارك هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الذي لا يشترط فيه السلطان ولا نائبة) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بركة فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تسن له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني (الخامس أنه إقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بركة فانه بإقامتين) أي اتفاقاً

(فصل في التبتة بمزدلفة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى أو لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة أو ليجي الناس إليها في زلف من الليل أو لأنها أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب، قلت لكن ما قبله للمقام أنسب وذكر الطحاوي أن المزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشرع الحرام وجمع والأصح كما قال الكرمان أن المشرع الحرام فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضت من عرفات فأذكروا الله عند المشرع الحرام لأنها أرضه بالمزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والتبتة بهامة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كاعتد الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فبييت تلك الليلة بها) أي كلاليدرك الوقوف بها فجر (ويشتغل بالدعاء) أي وغيره من الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (يمثل ما اشتغل به بركة إن تيسر له وتبين إحياء هذه الليلة) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأواعه (والتضرع والدعاء) وهذا مستدرك ولعل وجه إعادته لتعديله بقوله (لأنها) أي ليلة مزدلفة (جمعت شرف الزمان) أي لكونها ليلة العيد من وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم عموماً والمشرع خصوصاً (ويسأل الله تعالى إرضاء الخصوم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل يبالغ بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليخلص من مظالم الخلق (فإن الإجابة موعودة فيها) والصواب أن الإجابة الموعودة واقعة في وقوف صاحبها لمساواة ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمة أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجيب إلى قد غفرت لهم ما خلا المظالم فأتى أخذ المظالم منه قال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم

أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر: بأي أنت وأمي إن هذه ساعة ما كنت تضحك فيها لها الذي أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدو الله إبليس لما علم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وغفر لآمتي أخذ التراب فجعل يثخمه على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكني ما رأيت من جزعه

فصل في الوقوف بها: الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب^(١)) أي عندنا لاسنة كما عليه الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بركة والزمان والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وأخيره طلوع الشمس منه فن وقف قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يمتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة (وقدر الاستعداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى الإسفار جدا) أي إلى الإضاءة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي ركز هذا الواجب (فكيف توتره بمزدلفة) أي دون غيرها كوادي محسر (سواء كان) أي وقوفه (فعل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو منسحب عليه أو يجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أو لم يزل علم بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أول يعلم ولو ترك الوقوف بها دفع) الأولى بأن دفع (لئلا فعله دم) أي محتم لتركه الواجب (إلا إذا كان لعله) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنيقن كبر أو صغر (أو يكون) أي التماسك (امرأة تخاف الزحام^(٢)) فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه^(٣) من غير أن يمكث فيها (جاء) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف ضمن المرور كافي عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بركة (ولو وقف بعد ما أفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا لأفاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بعد أن وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجزأه ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأساء تركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا تركه الاضاعة مع الإمام هنا (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمحسر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين مأزقي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسر ميما وشمالا من تلك الشعاب) أي الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محسر^(٤) من القرن) أي أعلي الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب إلى منى)

(فصل) أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أي قلق الصبح (يستحب أن يصلي الفجر بنفس) بفتح تين أي بشأبة ظلمة من آثار الليل من غير إسفار لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ولعل وجه تعجيلها فيها تفرغ للوقوف بها والاستعداد

(١) قوله الوقوف بها واجب: أي في حق من يمكنه الوقوف وأما من لم يمكنه ذلك بأن أدرك عرفة في آخر وقتها فلم يمكنه الوصول إلى المزدلفة قبل طلوع الشمس فينبغي أن ينسقط عنه بلا شيء كما ينسقط عنه وقوف عرفة نهاراً قال الشيخ في منسكه ولم أر من تعرض لذلك ولكنه قياس ظاهر ولا يشكره ماهر لأن كل واحد منهما واجب والعذر فيهما واحد قاله في شرح مناسك الكثر اه حباب (٢) قوله أو يكون امرأة تخاف الزحام: كذا قيده بالمرأة في الكافي وأطلقه في المحيط والكرمانى حيث قال أو كان يخاف الزحام أو سياتي التمتع في كلام الشارح رحمه الله حيث قال عند قول المبائن في باب الجنابة في وقوف مزدلفة أو كانت امرأة تخاف الزحام أو نحوها من نفوس الرجال اه حباب (٣) قوله صوابه الخ: لا يظهر له وجه فانه يقتضي أن عبارة المتن خطأ وليس كذلك فكان الصواب ترك الصواب والتعير بالأولى اه حباب (٤) قوله وأول محسر: لم يذكر آخره قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب وآخره أول منى وطوله ميل وقيل محسر تحميته ذراع وخمس وأربعون ذراعاً اه حباب

للزول إلى متى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وإن صلى فردا جازا فإذا فرغ منها فالمستحب أن يأق الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى إن لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أى خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح إن أمكنه وإلا فتحت أو بقره) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع المزدلفة وعليه بناء اليوم وهم من ظنه جيلا يقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية أن المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزرعه العوام إن من طلع إلى سطح البناء فيه وازل على رأسه من درجة فى وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفل فغفر له ما كان عليه من قتل النفس ونحوه فهو باطل لا أصل له بل الوارد فى هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد إذا كان حجة مقبولا ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء (بسطا) أى مبسوطين (ويستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يسفر جدا) أى لا يسفرا كثيرا (وهو) أى على ما روى عن محمد فى حده (أن يبق من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أى هذا بطريق التعريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أى فلو وقف أولا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

(فصل فى آداب التوجه إلى متى ، فإذا فرغ من الوقوف) أى من وقوف مزدلفة (وأسفر جدا فالسنة أن يفيض مع الامام) أى مع إفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما فى مختصر القدورى فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفى فتاوى السراجة ثم يأتى إلى متى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدما كيف يتيسر قال المصنف فى الكبير وهذا خلاف ما تقدم إلا أن يرايه الجواز فلا خلاف، أقول ولا مناقاة فى كلامه لأنه أراد إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فأتى متى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها ، والحاصل أن الإفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفا لسنة (فإن تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أى ولو لم تكن الإفاضة معه (ولا شئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا لا يلزم منه شئ ويكون ميثا تركه السنة والحاصل أن الإفاضة مع الامام من مزدلفة سنة بخلاف الإفاضة معه من عرفة فإنه واجب (فإذا دفع) أى أفاض (فليكن بالسكينة والوقار شعاره) أى دأبه وعادته (التلبية) أى كثرت (والأذكار فإذا بلغ بطن محسر) أى أول واد به (أسرع قدر رمية حجر إن كان ماشيا وحرك دابته) أى للأسراع (إن كان راكبا) وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة فقد روى أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع فى وادى محسر أى أسرع وفى الموطأ أن ابن عمر كان يحرك واحلته فى محسر قدر رمية حجر وسعى بذلك لأن قيل أصحاب القيل حسر فيه أى أعصى وقبل لأن إبليس وقف فيه متحصرا ويسمى وادى النار لأن رجلا اصطاد فيه فزلت عليه نار فأحرقت وكذا ذكره الحب الطبري ويقول فى مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا ببغائك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى متى سالكا الطريق الوسطى التى تخرج إلى العقبة) أى إن تيسر ولم يكن فيه زحمة

(فصل فى رفع الحصى) (يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل التواة أو الباقلاء وهو المختار) وقيل مثل بذقة القوس وقيل مقدار الحصة (يرمى بها بحجرة العقبة) أى فى اليوم الأول (وإن رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أى طريق مزدلفة (فهو جاز وقيل مستحب) أى أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا ما فى البدائع والاسيحيانى والتحفة من أنه يأخذ حصى الجار من المزدلفة أو من الطريق فينبئ خله على الجار السبعة وكذا ما فى الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق وكان

ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا مافي المحيط والكان أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جمهور الشافعية على أنه يلتقط للإلحاق البعوى تبارا لحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أى بلا كراهة إلا من عند الجرة أى فإنه مكروه لأن جراتها الموجودة علامة أنها المرددة فان المقبولة منها ترفع لتثليل ميزان صاحبها إلا أنه لو فعل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أى موضع شاء (إلا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام أفاد أنه لا ستة ذفلك يوجب خلافتها الإساءة (والمسجد) أى مسجد الحنيفة وغيره فان حصى المسجد صار محترما يكره إخراجه خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان قل) أى كلاً منهما (جاز وكره) قال في الفتح وماهى إلا كراهة تنزيه (ويكره أن يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذهما) أى السبعة وغيرهما (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولو روى كبيرا أو نجسا جاز مع الكراهة وتذب غسلها) أى يستحب أن يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

(باب مناسك منى)

اعلم أن منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها ما أقبل منها عالية فهوم منى وليست العقبة منها (١)

(١) قوله وليست العقبة منها : عزاه في البحر إلى الأزرق واعترضه الغزن بجاعة بأنه لم يقل أحد أن جرة العقبة ليست من منى كيف وقد قالوا بأن منىا تحية منىا ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام إن أول نسكنا بمنى أن نرى ثم نذبح ثم نحلق اه حاب أقول قال في رد المحتار عند قول المسان وروى جرة العقبة مانصه هي تلك الجرات على حد منى من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الأخيرة فهستأى اه وقال الإمام النووي في الإيضاح اعلم أن حد منى ما بين وادى محسر وجرة العقبة ومنى شعب طوله نحو ميلين وعرضه يسير والجبال المحيطة به ما أقبل منها عليه فهو من منى وما أدبر منها فليس من منى ومسجد الحنيفة على أقل من ميل مما يلي مكة وجرة العقبة في آخر منى مما يلي مكة وليست العقبة التي تنسب إليها الجرة من منى وهي الجرة التي يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار عندهما قبل الهجرة اه قال العلامة ابن حجر الميمني في حواشيه قوله وجرة العقبة في آخر منى ظاهره أن الجرة من منى وهو ما اعتمدته المحب الطبري وزعم أن خلافة الآتى لم ينقل عن أحد واعتمدته أيضا ابن جماعة وزعم أن قولهم إن منىا تحية منىا يستلزم كونه منها وليس كما زعم إذ لا استلزام ألا ترى أن الطواف تحية البيت وهو خارجه بل لا يصح داخله لكن صريح قول المصنف قبل ذلك حد منى ما بين وادى محسر وجرة العقبة أن جرة العقبة ليست من منى وهو ما نقله في المجموع عن الأزرق والاصحاب واعتمدته فقال قال الأزرق والاصحاب في كتب المذهب حد منى ما بين جرة وادى محسر وليست الجرة وادى محسر من منى اه وبه يعلم أن المذهب الذى لا يحد منىا بعتاده أن الجرة ليست من منى وكلام الأزرق هو العمدة في هذا الشأن بانفاقتهم صريح فيه حيث قال ذرع ما بين جرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع اه وتبسم على هذا غيره وهو يرد على المحب قوله لم ينقل عن أحد أن الجرة ليست من منى ووجه رده ما تقرر من الاتفاق على أن الأزرق هو العمدة في هذا الشأن وقد علمت أن عبارته مصرحة بأنها ليست من منى وأن غيره تبني على ذلك ولعل المحب سها عن كلامه هذا وإلام يسمه قوله لم ينقل عن أحد لاسيما مع قول الأزرق عن عطاء أن ابن جريج قال له أين منى قل من العقبة إلى وادى محسر وفي رواية الفاكهاني عنه حد منى رأس العقبة مما يلي منى إلى عسر وهما صريحا في خروج الجرة عن منى وبه يزداد التعجب من قول المحب لم ينقل عن أحد فإن قلت قد علم مما تقرر تناقض كلام الإيضاح إذ قوله أولا ما بين وادى محسر وجرة العقبة يناقض قوله آخرأ جرة العقبة في آخر منى قلت يتعين فرارا من التناقض ولو ائق كلامه في المجموع الذى نقله عن الاصحاب تأويل قوله في آخر منى أى في قرب آخرها أو المراد الآخر في الظاهر لا الحقيقة اه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى (فاائدة) في منى خمس آيات أحدها أن ما قبل من الحصىات يرفع والثانية أناسعها الحجج مع ضيقها في العين والثالثة

(فاد أنى من يوم النحر) أى بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الأولى) وهى التى تلى مسجد الخيف (والثانية إلى جرة العقبة وهى التى تلى مكة) أى جانبها (من غير أن يشتغل بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهى أول الفجر جواز أو بعد طلوع الشمس استحباباً وبعد الزوال جوازاً وفى الليل كراهة (ويقف) أى حيث يرى موقع الحصاة (فى بطن الوادى) أى من أسفلها لأعلى (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم رميها بسبع حصيات) أى متفاوتات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويعدو) يقول بسم الله أكبر رغمًا للشیطان ورضا للرحمن اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً (ويقطع التلبية بأولها) أى بأول الحصيات (وكيفية الرمى) أى المستحبة والاختيار مشايخ بخارى أنه كلما رعى جاز على مائى المرغباتى (قل) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال شارح المجموع هو الأول (أن يضع الحصاة على ظهر أبهامه اليمنى ويستمر عليها) أى على رمية (بالمسحة) أى بامساكها (وقيل) وهو الذى صرح به فى النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرف إبهامه وسبائته) الأولى مسبحة (وهو الأصح) لأنه الأسير والمتعاد عند الأكثر (وهذا) أى كله (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيمة) أى كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفاً كان إلا أنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والأفضل رعى جرة العقبة راكباً وغيرها) أى رعى غيرها (ماشياً ولورمى من فوق العقبة جاز) أى أجزأه (وكره) لأنه خلاف السنة إلا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أى بين الرامى (وبين الجرة) أى موضع وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لأن مادونها وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة وفى الفتح وماقرر به بخمسة أذرع فى رواية الحسن فذاك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان فى المسنون (ويسن أن يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سبح أو هلل وأتى بذكر غيرها) كالتهجد والتسبيح وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر) أى رأساً ورمى بالغلظة عن المولى والاشتغال بأمر الدنيا (قد أساء) أى تركه سنة المصطفى (ويستحب الرمى باليمن) أى وحدها (ويرفع يد حتى يرى ياضاً بطله) كما صرح فى النخبة (وإذا فرغ من الرمى لا يقف للدعاء عند هذه الجرة فى الأيام كلها بل ينصرف داعياً) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق - أثر الجرات تضيق المكان ومزاحمة أهل الزمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أى سوى جرة العقبة من الجرات وسأأتى بيان أحكام الرمى وشرائطه وواجباته فى فصل على حدة

(فصل فى قطع التلبية - يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جرة العقبة فى الحج الصحيح والفاسد سواء كان مفرداً) أى بالحج (أو متمتاً أو قارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضيان والطرابلسى (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما فى المحيط ولعله محمول على من لم يرم قبله فإن السنة فى حقه أن يرمى قبل الزوال فله أن يلى قبل رمية بخلاف ما بعد الزوال فإنه خرج وقت السنة لرمى فيقطع التلبية وإلا فلازم أنه إن لم يرم مطلقاً جاز له التلبية إلى آخر عمره وهو بعيد جداً، ثم رأيت أنه مبنى على رواية أن يوسف كاسيجى صريحاً وأما بما نقله شارح المجموع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ فى الطواف الثانى لأنه يتحلل بعده فيتين حله على أن المراد به القارن الذى فاته الحج لما فى الحامى قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف وإن كان قارناً فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف الثانى (ولو حلق قبل الرمى أو طاف قبل الرمى والحلق والنزع قطعها) أى قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرمى فيالاتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمى والحلق فعلى قول أبى حنيفة ومحمد وروى عن أبى يوسف أنه يلى

كون الحداة لا تخطف منها اللحم والزبابة كون الذباب لا يقع فى الطعام وإن كان من شأنه أن لا ينفك عنه كالسل والسكر والخافسة قلة البعوض بها وقد قطعها بعضهم فقال

وأتى منى خمس فنها اتساعها للحجاج بيت الله لوجاوزوا الحداد ومنع حداة خطف لحم بأرضها وقلة وجدان البعوض بها عدا وكوف ذباب لا يمايق طعمها ورفق حصى المتبول دون الذى رذا

ما يخلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرأناه سابقاً (وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تغيب الشمس يوم النحر لحديث يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه راعى جانب الجواز فإنه وإن كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر الرواية كأي حنيفة ورواية ابن سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام إذا مضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروایتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً تنيد الحكم بمضي أيام النحر دون التشريق غير واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام النحر أول جواز النحر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو جاز قبل الرمي فإن كان قارناً أو متمتعا قطع) أي التلبية (وإن كان مفرداً لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

(فصل في الذبح) فإذا فرغ من رمي جمرة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله أي منزله (ولا يشغل بشيء آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما لما لا ضرورة له فيه (ثم إن كان مفرداً) أي بالمحج (يستحب له الذبح أي مرتباً) فيذبح ويحلق فلو حلق فذبح لاشئ عليه (وإن كان قارناً أي متمتعا يجب عليه الذبح) أي إن قدر على قيمته أو على ذبيحته (والأفضل الصوم) أي فصيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح قين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) أي حيثن (ومستحب للمفرد أي مطلقاً) والأفضل أن يذبح بنفسه إن كان يحسن ذلك وإلا يستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله وأنا من المسلمين اللهم قبل مني هذا نسك أو هذه الأضحية واجعلها قرباناً لوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج إلى التبة عند الذبح) ويكفيه التبة السابقة وكلما كان الهدى أعظم أي هيئة أو أكثر قيمة (وأمن فهو أفضل ويستحب كون الشاة يضاً وقيل قوائمها ورأسها أسود وسائرها أبيض) وتماه يعرف في باب الأضحية (ويستحب أن يكون مذبها أو منحرها مستقبل القبلة) وأن يكون شفرته حادة غايه الحدة ويحفر حفرة في الأرض لدمها ويشد ثلاث قوائمها يديها وإحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة إحرام الصلاة ويقول ما تقدم ويأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى وينطى عنه التي ينظر بها إلى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحة أو منحره ويمر الشفرة سريعاً ويسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والأمرار فيقول بسم الله والله أكبر، وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق الأربعة أو الأكثر منها فإذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

(فصل في الحلق والتقصير) قدم الحلق لأنه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقدمه في قوله تعالى لمخلفين رؤوسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم أرحن المخلفين قالوا والمقصرين فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لأسباب والفظ له إيماء إلى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكبير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها إلا التقصير لما سبق من أن حلق رأسها مثله كحلق الرجل اللحية (فإذا فرغ من الذبح حلق رأسه^(١)) ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الأيمن من رأس المخلوق هو الخنثار) كما في نفسك ابن الصبي والبحر وقال في النخعة وهو الصحيح وقد روى رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب لأنه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة يمين الحائق فصح تصحيح قوله الأخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن المعتمر في البداءة يمين الحائق فيبدأ بشقه الأيسر من المخلوق ولو وقف الحائق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع الابتداء يمين الحائق والمخلوق وارتفع الخلاف وسبق الحلال على الوجه الأكمل، نعم إذا تعدد هذا الجمع فلا بد

أه منحة الحائق بإيضاح (١) قوله حلق رأسه: فديه لأن الحلق ونحوه لا يكون محلاً إلا إذا كان في الرأس لوجوبه بالنسب أمالو حلق من باقي شعر جسده فلا يحل بذلك وعليه الكفارة في الأصح كذا في شرح الكوناه جاب

من الترجيح ولعل هذا هو بسبب تردد الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر إلى أن الثامن هل هو معتبر بالنسبة إلى التفاعل أو المفعول والمتبادر هو الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث حلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن السنة في الحلق والبداءة يمين المحلق رأسه هو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ يمين المحلق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يزل إلى أحد والسنة أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الأيمن وليس لأحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأه كله وقد أخذ الإمام بقول الحجام ولم يتكره ولو كان مذهبه خلافه لما واقفه قلت لعله لما كان مترددا في القضية وفي القول بالأرجحية ورأى فعل الحجام على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام إنقاد له في ذلك المقام واعترف عنه بخطأه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم إذا أراد الحلق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأنعم علينا وقضى عنا نسكنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شجرة نورا يوم القيامة وأمع عنى بها سيئة وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الحلق وبعده) ولعل وجه التكرير كونه في أيام التشريق (ويدعو له ولوالديه ولشأنه) لأنهم في معانها لمعموم الترية وربما يكونون أولى منهما لخصوص تربيتهم في الأمور الدينية (ويدفن محلق أو قصر وهو مستحب) لأنه بعض أجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شارب ولا ظفر قبل الحلق) وكذا بعده لما أطلق الطرا إلى حلقه حيث قال وإن فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب وإن فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له إذا حلق رأسه أن يقص ظفروا وشارب ولا يأخذ من لحية شيئا لأنه مثله لو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية بما يزيد على التقصير فلا يكون أحدها مثله بل حلقها مثله كما سيأتى نعم الظاهر أنه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وإن كان الحلق متضمنا للإذن بقضاء الثفت بعد فراغ الإحرام في البدائع وليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من لحية لله تعالى فإن هذا ليس بشيء لأن الواجب حلق الرأس بالنص ولأن حلق اللحية من باب المشقة ولأن ذلك تقيده بالنضارى وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فإن فعل لم يضره لأنه أوان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لأنه قضاء الثفت كذا علمه في المبسوط بقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على إطلاقه (ولو قص أظفاره أو شارب أو لحية أو طيب قبل الحلق فله وجه جناية) فيه أنه إذا كان شيء ما ذكر قبل الحلق لكنه في أوانه لا يوجب شيئا كقله ابن الممام عن المبسوط معللا لكنه مناقض بما نقله عنه المصنف في الكبير حيث قال وبعبارة المبسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية أو شارب أو أظفاره أو يتنور فإن فعل لم يضره ثم علمه بما مر ثم ذكر في آخر الباب وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره أو لحيته أو شارب أو طيب قبل الحلق فله وجه جناية على الإحرام ويؤيده ما في خزائن الأكل إذا لم يبق على المحرم إلا التقصير فبدأ بقلم الأظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لومه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للمحرم أن يلم أظفاره قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الإحرام وفي المحيط أبيع له التحلل ففصل رأسه بالخطمي وقلم أظفاره قبل الحلق فله دم لأن الإحرام باق في حقه لأنه لا يتحلل إلا بالحلق لكن ذكر الطحاوي أنه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لأنه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرى قبل الحلق يلزمه دم على قول أبي حنيفة على الأصح لأن إحرامه باق لا يزول إلا بالحلق انتهى والحاصل أن قول أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لأعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لأن الحلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل إلا بأحدهما ولم يوجد فكان إحرامه باقيا فإذا غسب رأسه بالخطمي فقد أزال الثفت في حال قيام الإحرام فيلزمه الدم انتهى وبما يؤيده أن هذا الاختلاف في الحاج لأن العمر لا يحل له قبل الحلق شيء ما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف مستندا إلى ما في الآثار عن الطحاوي

والله أعلم (والسنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وإن اقتصر على الربع جازع الكراهة) أى تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إجماع إلى أنه إذا خلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كأندرج القرض فى ضمن الواجب إذا قرأ فاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل واحد أيضا لا يخرج عن الإحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الميم (١) وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح فى المرام (وأما التقصير فأقله قدر أغلغ) وهو بتقليم الميم والمهزة تسع لغات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مستنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لمن) والظاهر أنه مستحب لمن لثفره صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعاه لمن (ومستنون) أى مؤكد (بل واجب لمن) لكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن (للاضرورة) (ومن لا شعر له على رأسه يجرى الموصى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً هو المختار وقيل استحباباً) وقيل استئذاناً وهو الأظهر (ولو أزال الشعر بالنزرة) أو الخلق أو التف يده أو أسنانه يمتنع فى التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجراً عن الخلق) فيه إجماع إلى أن الخلق أفضل فقله أو الخلق مستدرك مستثنى عنه وصوابه بالحق بالراء فى الكبير (ولو تعدد الخلق لعارض) أى لعل فى رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو قد آله الخلق أو الخالق (تعيين التقصير أو التقصير) أى تعدد لكون الشعر قصيراً (تعيين الخلق وإن تعدد جميعاً لعل فى رأسه) بأن يكون شعره قصيراً أو رأسه فروج يضره الخلق (سقطاً عنه وحل بالائس) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بتعدده كصرح به فى البحر الآخر (والأحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام النحر) أى إن كان رجوا زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) للحلول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج إلى البداية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه إلا

(١) قوله واختاره ابن الميم : حيث قال فى الفتح واعلم أنه اتفق كل من الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك والشافى رحمهم الله تعالى أنه يجزئ فى الخلق التقدر الذى يجرئ فى المسح فى الوضوء ولا يصح أن يكون هذا منهم بطريق القياس كما قيد عبارة المصنف لأنه يكون قياساً بلا جامع يظهر أثره وذلك لأن حكم الأصل على تقدير وجوب المسح ومحل المسح وحكم الفرع وجوب الخلق وعلة الخلق التحلل ولا يظن أن محل الحكم الرأس إلا لتباعد الأصل والفرع وذلك أن الأصل والفرع مما يحلن لحكم التشبه والشبه والحكم هو الوجوب مثلاً ولا قياس يصور عند اتحاد محله إلا اثني عشر وحيث لحكم الأصل وهو وجوب المسح ليس فيه معنى يوجب جواز قصره على الربع وإنما فيه نفس النص الوارد وهو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم بناءً إمامي الإجمال والتحقق حديث المغيرة بياناً أو على عدمه والمقادير بسبب الإلصاق اليد كلها بالرأس لأن الفعل حيث يصير متدياً إلى الآلة بنفسه فيشملها وتقام اليد يستوعب عادة الربع فتعين قدره لأن فيه معنى ظهر أثره فى الاكتفاء بالربع أو ببعض مطلقاً أو تعين الشكل وهو متحقق فى وجوب حلقه عند التحلل من الإحرام ليمتنع الاكتفاء بالربع من المسح إلى الخلق وكذا الآخرون وإذا انتفت حصة القياس فالمرجح فى كل من المسحة وحلق التحلل ما يفيد نصه الوارد فهو الوارد فى المسح دخلت فيه اليد على الرأس التى هى الخلق فأوجب عند الشافى التبييض وعندنا وعند مالك لا بل الإلصاق غير أننا لاحظنا تعدد الفعل لآلة فيجب قدرها من الرأس ولم يلاحظه مالك رحمه الله فاستوعب الكل أوجمله صلة كما فى فامسحوا بوجوهكم فى آية التيمم فاتمضى وجوب استيعاب المسح وأما الوارد فى الخلق فن الكتاب قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم من غير بآء والآية فيها إشارة إلى طلب تحليق الرؤوس أو تقصيرها وليس فيها ما هو الموجب لطريق التبييض على اختلاف عندنا وعند الشافى رحمه الله وهو دخول اليد على المحل ومن السنة قبله عليه الصلاة والسلام وهو الاستيعاب فكان مقتضى الدليل فى الخلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذى أدين الله تعالى به والله سبحانه أعلم به ببارئته وكذا فى داملاً إخوان جان

الحلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أى المحرم (رأه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرماً (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك (لم يلزمه شيء) الأول لم يلزمه ما شئ. وهذا حكم يعم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتقييد المستصف في الكبير بقوله عند جواز الحلق يوم النحر (فصل في زمان الحلق ومكانه وشرائط جوازه) يختص «حق الحاج بالزمان والمكان» أى عند أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والبروجي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر بنين بالزمان لا بالمكان (وحلق المتمتع بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وفروما الزمان في حلق المتمتع فلا يتوقف بالاجماع (فالزمان) أى في حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمرة (والتنخيص) أى في التوقيت (للتضمنين) أى بالدم (لالتحلل) فلا حلق أو قصر في غير ما توقفت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أى مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته (أى أو أن يحمله) (وأول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أى بلا كفارة (بعد روى جرة العمرة لأنه قبله موجب للدم عند أبي حنيفة وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر ولا آخر له في حق التحلل) أى خروجه من إحرامه (وأول وقت صحته في العمرة بعد أكثر طوافها وأول وقت حله بعد السعى لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبراً قبله بعد طلوع فجر النحر في الحج وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستقضى عنه (وذبح الهدى في الحرم في المحصر) أى مطلقاً وهو مرفوع عطفاً على قوله قبله في النسخة الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لها أو لاحدهما إذ وجوده قبل ذلك كدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الحلق: حكمه التحلل) أى حصول التحلل به وهو صبروته حالاً (فيأج به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أى منع (بالأحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره الإيلي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللسان وذكر ابن فرشته في شرح المجمع معزياً إلى الحائفة الصحيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به غير واحد إباحة جميع المحظورات من الطيب (والصيد ولبس الخيط وغير ذلك إلا الجماع ودواعيه) كالنسيب واللسان على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف اللسان والقبلة انتهى ولعل مرادهما أن اللسان والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيأدون الفرج فإنه حينئذ حرام فلا تنافي (فاته) أى الجماع (وتوابه يتوقف حله على الطواف) أى طواف الإفاضة (ولكن إن وجد) أى الطواف (بعد الحلق وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النسخة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بمحطل وإن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهره شرح القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي وهذا يفيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يخلق به نفياً وإثباتاً والحاصل أنه لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحطل حتى لو رمى لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يحلق أو يقصر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحطل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم (باب طواف الزيارة)

(إذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أى مرتباً أو غير مرتب (يوم النحر) أى أول أيامه (فالأفضل أن يطوف للفرص في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (وإلا ففي الثاني) أو في (الثالث) وكذا الحكم في لياليها (ثم لا فضيلة) أى بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فكراهة تحريرية موجبة للدم وأما عندنا فتحريرية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أى المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أى لا بالصلاة إلا فيما استثنى (فيطوف سبعة أشواط بلا رمل فيه وسعى) أى وبلا سعى (بعده) أى بعد الطواف (إن قدمها) أى

الزمل والسعي لانهما لم يشعرا إلا مرة (وإلا) أى وإن لم يقدمهما (ومل فيه وسعى بعده وإن قدم السعى لا الزمل سقط الزمل وأما الاضطباع فساقط مطلقا في هذا الطواف) أى سواء سعى قبله أو بعده لا يساكن أو غير لا يس وفى الأخير نظر ظاهر ووجه تقدم (ثم بعد الطواف صلي ركعتيه عند المغام وهو الأفضل أو غيره) أى من مواضع المسجد أو الحرم (ثم خرج للسعى) أى بعد استلام الحجر (إن لم يقدمه فيسعى كما مر سقوط السعى والزمل مفيد بما إذا أتى به) أى بالزمل (في طواف كامل) أى وسعى بعده (والأقل طواف للقدوم جنباً أو محدثاً وممل فيه وسعى بعده فعليه إعادة) وفى الحديث نداء وفى الجنابة إعادة السعى جنباً والزمل) أى وإعادته (سنة) والحاصل أن الزمل سنة تابعة للطواف وجوبا أو ندبا (وإذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له النساء أيضا) والحاصل أنه إذا غرغ من الطواف حل له كل شيء حرم عليه من النساء وغيرها لكن بالخلق السابق لا بالطواف ولأن الحلق هو المحلل دون الطواف غير أنه أخر عمله إلى ما بعد الطواف فى بعض الأشياء فإذا طاف عمل عمله وجعله أن فى الحج إحلالين إحلالا بالخلق ويحل به كل شيء إلا النساء وإحلالا بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضا لكن الثانى بسبب الأول دليل أنه لو لم يحلق حتى طاف لم يحل له شيء حتى يحلق وأما السعى عندنا من الواجبات فلا يتوقف الإحلال عليه خلافا للشافعى فإنه ركن عنده (وهذا الطواف هو المفروض فى الحج ولا يتم الحج إلا به) أى لكونه ركنا بالاجتماع (والفرض منه أربعة أشواط وما زاد فواجب)

(فصل أول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافاً للشافعى حيث يجوز بعد نصف الليل منه (ولا آخر له فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد ستين صبح ولكن يجب قبله فى أيام النحر) أى أو لياليها عند الإمام ويسن إجماعا فيكره تأخيرها عنها بالاتفاق تحريما أو تنزيها (قلو آخره عنها) أى ينزى عنده (ولو إلى آخر أيام التشريق لزمه دم) أى على الأصح لما قاله فى الغاية وإيضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض المواضع وبه بقاء وهو المذكور فى المبسوط وقاضى خان والكافى والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدورى فى شرح مختصر الكرخى أن آخره إلى آخر أيام التشريق ونبه الكرماني صاحب المتناقع والمستصفي

(فصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وإن كان بعضها لمطلق الطواف (الإسلام) وكذا العقل والقيز (وتقديم الإحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو من عما قبله إذ لا يصح الوقوف بدون الإحرام (والنية) أى أصلها لاتعيينها (إتيان أكثره) وفيه أنه ركن لا شرط (والزمان) أى أدائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى أيامه وجوبا (ومابعده) أى جوازا ولو إلى آخر عمره (والمكان) وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفس الناسك لإلزامه به وهو ركن الطواف (ولو محمولا) أى بعذر أو بغيره (فلا يجوز النيابة إلا للبعثى عليه قبل الإحرام) أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمر أو بعينه فإنه يقع عنه وقيل بل يشترط حضوره فيطاف به بالصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها (بشرط) وفيه أن النية من الشروط وهى لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما فى حكم الممنوع عليه وقد قال فى الكثير وأما شرائط وجوبه فأحرام الحج والإسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر (وواجباته المثنى القادر والتمام وإتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقا (وستر العورة وفعله فى أيام النحر) وقد سبق السك (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمي والحلق) أى كونه بعدهما (فسته وليس بواجب) تأكيد لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لأشبه عليه إلا أنه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد إلا أن أبا النجاء ذكر فى منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا يفسد للطواف) وإنما ينطه الزيادة (ولا فوات قبل المعات ولا يجرى عنه البطلان) أى الجزاء (إلا إذا مات بعد الوقوف برفة متعلق بالوقوف) (وأوصى بأتمام الحج البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه) أى صح وكل لكن فى الطرابلسى عن محمد فيمن مات بعد

وقوله بعرة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنة للزدلفة والرمي والزيارة والصدر وجاز حجه فهذا دليل على أنه إذا مات بعرة بعد تحقق الوقوف يجزى عن بقية أعماله البدنة فلا ينافى ما في الميسوط أنه يجب البدنة لطواف الزيارة إذا فعل بقية الأعمال إلا الطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضخان والسراجة أن الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرة جاز عن الميت لأنه أدى ركن الحج أي ركنه الأعظم الذي لا يفتى إلا بقواته لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فإنه يجب من مال الميت حيثن

(فصل فإذا فرغ من الطواف) أي طواف الزيارة (رجع إلى من فيصلي الظهر بها) أي بني أو بمكة على خلاف فيها ذكره ابن الممام والثاني أظهر نقلا وعقلا أما النقل فلما ورد من كتب السنة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلأنه عليه الصلاة والسلام لاشك أنه أسفر جدا بالمشعر الحرام ثم أتى من في الضحوة فنحر يده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنه أكل المسائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة وطاف وسعى فلابد من دخول وقت الظهر حيثن والصلاة بمكة أفضل فلا وجه لبدوله إلى من ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بأثره أنه صلى الظهر بمكة (١) قال ابن الممام ولا شك أن أحد السبطين وم (٢) وإذا تعارضا

(١) قوله أنه صلى الظهر بمكة: أخرج مسلم عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام أقام يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلي الظهر بمكة ويذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فعله والذي في حديث جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى الظهر بمكة أم فتح القدير (٢) قوله ولا شك أن أحد الخبرين وم: قال العلامة الآبي في شرح مسلم عند حديث ابن عمر ثم رجع فصلى الظهر بمكة ما لفظه: هذا وم من بعض الرواة والصحيح ما في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ويشدله أيضا حديث أنس بعده أنه صلى العصر يوم النحر بالأبطح وإنما صلى الظهر بها يوم التروية أم وأقره العلامة السنوسي وقال الإمام النووي في شرح المذهب قد ذكرنا أن الأفضل أن يطوف الإفاضة قبل الزوال ويرجع إلى من فيصلي بها الظهر هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور ثم قال وقد صح في هذه المسئلة أحاديث متعارضة يشكك على كثير من الناس الجمع بينهما حتى أن ابن حزم الظاهري صنف كتابا في حجة النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأتى فيه بنفائس واستقصى وجمع بين طرق الأحاديث في جميع الحج ثم قال ولم يبق شيء لم يبين لي وجهه إلا الجمع بين هذه الأحاديث ولم يذكر شيئا في الجمع بينهما وأنا أذكر طرفها ثم أجمع بينهما إن شاء الله تعالى فنها حديث جابر الطويل أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقام يوم النحر إلى البيت فصلى بمكة الظهر رواه مسلم وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقام يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلي الظهر بمكة رواه مسلم وعن عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا سفيان يعني الثوري عن ابن الزبير عن عائشة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الطواف يوم النحر إلى الليل رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وذكر البخاري في صحيحه تعليقا بصيغة جزم فقال وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس أخر النبي صلى الله عليه وسلم الطواف إلى الليل قال البيهقي وقد سمع أبو الزبير من ابن عباس وفي سماعة عن عائشة نظر قاله البخاري قال البيهقي وقد روي عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأضنا يوم النحر قال وروى محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى من ورواه عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه فزاروا البيت ظهيرة وزار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلا قال البيهقي وأصح هذه الروايات حديث ابن عمر وحديث جابر وحديث أم سلمة عن عائشة هذا كلام البيهقي قلت فالظاهر

ولابد من صلاة الظهر في أحد المكاين في مكة بالمسجد الحرام أولى ابوت مضاعفة الفرائض فيه ولو تجشمنا الجح
 حلتنا فله بنى على العادة انتهى كلامه لكن لا يخفى أن قوله وإذا تعارضا أراد به أنه على تسليم أنها تعارضا إلا أن
 قوله حلتنا فله بنى على الاعادة غير ظاهر لأن الاعادة مكروهة عندنا فالأولى أن يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه
 المتظرين له بأداء الظهر بنى أو صلى معهم كافة والحاصل أن هذا بالنسبة إلى ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم وإلا
 فأصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بنى أما قبل الطواف أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت
 الظهر فلا ينافي كلام أصحابنا مما يشير إلى أنه يصلى بنى كما صرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق)
 لأن البيوتة بنى لياليها ستة عندنا وواجبة عند الشافعى (ولو بات) أكثر لياليها في غير منى (كره) أى تنزيها (ولا
 يلزمه شيء) أى عندنا (والسنة أن يبيت بنى ليالى أيام الرى) أى إن تأخر وإلا ففى ليلتين (ثم إذا كان اليوم الحادى
 عشر وهو ثانى أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها بخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم
 التروية (يعلم الناس أحكام الرى) أى فى بقية الأيام (والسفر) أى الأول والثانى (وما يأتى من) أمور (المناسك) من
 السعى وأحكام العمرة ونحو ذلك من الحث على الطاعات والخروج عن السيئات (وهذه الخطبة ستة) أى عندنا وعند
 الامام مالك (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس تركوها مدة مديدة لكن الله سبحانه أحيانا بعد ما تمها فرحم الله
 من سعى فيها (ويجمع) بتشديد الميم أى يصلى الجمعة خلفا لخمسة (بنى) أى أيام الموسم (إذا كان فيه أمير مكة: أى وحده) (أو الحجاز)
 أى عمومها الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقته لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم)
 أى كأمراء محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقا (إلا إذا استعمل على مكة) أى جعل عاملا وأميرا عليها
 (أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين
 كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم، ثم فى شرح النية للحنلى أنه لا يصلى بها العيد اتفاقا للاشتغال فيه
 بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع اذ لا خلاف فى المسئلة بين علماء الأمة وبينى أن لا يترك صلاة الجمعة
 لاسيا بمسجد الخيف خصوصا من كثرة الصلاة فيه أمام المنارة القديمة المتصلة بالقبلة فيصل إلى محرابها فإنه بنى فى موضع
 احجار كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند الاحجار موضع محراب القبة وقيل إنه محل
 الأنبياء ومصلى الاصباء وقيل فيه قبر آدم على نيتنا وعليه الصلاة والسلام

(باب رمى الجمار وأحكامه)

اعلم أن رمى الجمار واجب وإن تركه فله دم (أيام الرى أربعة) أى اجمالا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق
 ثلاثة (فالיום الأول نحر خاص ولا يجب فيه الرى جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه رمى الجمار
 الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث إن لم ينفر قبل طلوع فجره فقله (وفى هذه الثلاثة)
 أى من الأيام التى يقال لها التشريق (يجب رمى الجمار الثلاث) أى فى الجملة
 (فصل فى رقة رمى جرة العقبة يوم النحر: أول وقت جواز الرى فى اليوم الأول) أى من أيام النحر (يدخل

أنه صلى الله عليه وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة فى أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر
 مرة أخرى إماما لأصحابه كاصلى بهم فى بطن نخلة مرتين مرة بطائفة ومرة بطائفة أخرى فروى جابر صلاته بمكة
 وابن عمر بنى وهما صادقان وحديث أم سلمة عن عائشة محمول على هذا وأما حديث أبي الزبير وغيره لجوابها من وجهين
 أحدهما أن روايات جابر وابن عمر وأبي سلمة عن عائشة أصح وأشهر وأكثر رواية فوجب تقديمها ولهذا رواه مسلم
 فى صحيحه دون حديث أبي الزبير وغيره والثانى أنه يتأول قوله آخر الطواف يوم النحر إلى الليل أى طواف نسائه
 ولابد من التأويل للجمع بين الأحاديث، فإن قيل هذا التأويل يردده رواية القاسم عن عائشة فى قوله وزار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلا فجوابه لعله عاد للزيارة للطواف الإفاضة فزار مع نسائه ثم عاد إلى منى فبات

بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة ليانه (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى تركه السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أى وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت المستون فيه) أى فى اليوم الأول (بطلوع الشمس ويمتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره إلى الليل كره) إلا فى حق النساء وكذا حكم الضمضاء (ولا يلزمه شيء) أى من الكفارة لكن يلزمه الاساءة تركه السنة (وإن كان بعد لم يكره) أى تأخيره (ولو أخره) أى رمى اليوم (إلى اللحد لزمه الدم والقضاء) أى فى أيامه

(فصل فى وقت الرمي فى اليومين) أى المتوسطين (وقت رمى الجمار الثلاث فى اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرمي (قبله) أى قبل الزوال فهما (فى المشهور) أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والسكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي فهما قبل الزوال^(١)) لما روى عن أبي حنيفة أن الأفضل

بها والله أعلم اه كلام الإمام النووي رحمه الله تعالى (١) قوله وقيل يجوز الرمي فهما قبل الزوال الخ : هذه المسئلة اختلفت فيها أنظار العلماء فمنهم من جوز الرمي قبل الزوال ومنهم من منع ومنهم من فصل فأجاز الرمي فى اليوم الثاني من أيام التشريق لمن أراد النحر قبل الزوال وقد ألف العلامة داملاً اخونجان رسالة فى منع الرمي قبل الزوال فى اليوم الثاني وهاك نصها : بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد والصلاة فهذه جملة متعلقة بمسئلة روى الجار بعد يوم النحر فى خصوص وقته قال فى الهداية وإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر روى الجار الثلاث بعد الزوال الخ ثم قال بعد بيان كيفيته وإذا كان من اللحد روى الجار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك وإن أراد أن يتعجل التفريق إلى مكة وإن أراد أن يقيم روى الجار الثلاث فى اليوم الرابع بعد زوال الشمس الخ قال فى الفتح أفاد أن وقت الرمي فى اليوم الثاني لا يدخل إلا بعد الزوال وهكذا فى اليوم الثالث اه وفى البحر وأشار أى صاحب الكنز بقوله بعد الزوال إلى أول وقته فى ثاني النحر وثالثه حتى لو رمى قبل الزوال لا يجوز ثم قال وطاهر الرواية أنه لا يدخل وقته فى اليومين إلا بعد الزوال اه وفى منسك ستان الزوى وقال أصحابنا إن وقت أداء روى الجار فى اليوم الأول والثاني من أيام التشريق من زوال الشمس الخ ومثله فى عامة المتون والنفوس وقال العيني فى شرح البخارى إن الرمي فى أيام التشريق محلّه بعد الزوال وهو كذلك وقد اتفقت عليه الأئمة وخالف أبو حنيفة رحمه الله فى اليوم الثالث منها فقال يجوز الرمي فيه استحساناً وقال إن روى فى اليوم الأول من التشريق أو الثاني قبل الزوال أعاد وفى الثالث يحزبه وقال عطاء وطاوس يجوز فى الثلاثة قبل الزوال اه فأفاد أن رواية تجوز الإمام الرمي قبل الزوال إنما هو فى اليوم الثالث من أيام التشريق فقط وفى لباب المناسك فلا يجوز قبله فى المشهور وقال شارحه أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها وقال بعد نقل قول الثعلب وهو خلاف ظاهر الرواية وقال فى فصل صفعة الرمي بعد الزوال أى على الصحيح من الأقوال وقال فى فصل مكروهات الرمي والصحيح أنه لا يصح قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ويكرهه فى اليوم الرابع عند الإمام خلافاً لما حيث لا يصح قبل الزوال فى ذلك اليوم أيضاً عندنا اه فأفاد أن ما قبل من رواية جوازه قبل الزوال فى اليومين المتوسطين ومن رواية جوازه فى خصوص ثالث النحر لمن أراد التفريق فيه غير صحيحين وخلاف ظاهر الرواية وخلاف ما فى المتون وخلاف الإجماع فالعمل بواحدة من تلك الروايتين أوهما غير جائز ولا يتوهم أن لباب المناسك من المتون لأننا نقول ليس هو منها لأن فيه كثيراً من مسائل الشروح والفتاوى وإنما المتون التى تقدم على النروح والفتاوى هى المتون المقدمة المنكفلة لبيان أقوال الإمام كمنخصر الطحاوى والكرخنى والتندورى والحاكم وخزانة الفقه لأبى الليث وأمثالها حتى لم يعدوا منها الوقاية ومنحصر ما خلط قول الامامين واستحسانات المتأخرين فضلاً عن الدرر والمنتقى والتتوير وقته الكيدانى وفى الدر المختار الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع وكذا العمل لنفسه رد المختار عن الترتيب ليلية ولا يفتى أحد بما فى الخزانة من أن العالم الذى يعرف معنى

أن يرمى فيها بعد الزوال فإن رمى قبله جاز فحمل المروى من قوله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل

النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز أن يعمل بها وإن كان مخالفاً له لأن مثل هذا العام في زماننا بل في كثير من الأزمنة الماضية في بيضة النقاء أو في صلبه نعم كثير بين الناس مجرد الدعوى والإفتاء بالجهل والخطأ بل قاصداً خلاف الصحيح معانداً غاصاً بصرفه عن القول بأن المفتي لابد أن يكون مجتهداً ولو فرض وجود عالم موصوف بما ذكر فلا يجوز له مخالفة المذهب ههنا ليكون المذهب فيما نحن لم يرد في خلافه نص ولا خبر والمذكور في الخبر أنه يجوز له العمل بالنصوص والأخبار والذي يدعى العلم والاجتهاد يرى قبل الزوال بمجرد تسويل الشيطان بلاستد وإسناد وهو النفس الغالبة العناد فإذا لم يصح العمل بالقول المرجوح فكيف يعمل بالقول الغير الصحيح والإفتاء والعمل به أقبح كل قبح وضلال وإضلال جهال عن طريق الحق الصحيح الصريح وقد تقرر في كتبنا أنه لا يعدل عن ظاهر الرواية إلا إذا صحح خلافه في كتاب مشهور تلقته الفحول بالقول كالحقبة والكافي وفيما نحن فيه صحح نفس مافي ظاهر الرواية لاختلافه على ما عرفت وهو أيضاً مما اتفق عليه أصحابنا والأئمة الآخرون وفي الدر المختار رسم المفتي أن ما اتفق عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة يفتي به قطعاً أما سياً أن ظاهر الرواية دليله ظاهر قال العلامة ابن المهام في فتح القدير وجه ظاهر الرواية أن الرمي تعبدى يحض لا يدرك بالعقل فيجب اتباع النقل وهو فعله عليه الصلاة والسلام الرمي في هذين اليومين بعد الزوال ومال إلى قول الإمامين في اليوم الرابع بأنه لا يجوز الرمي فيه أيضاً قبل الزوال وقال في تقويته ولا شك أن المحتشد في تعيين الوقت للرمي في اليوم الأول من أول النهار وفيما بعده بعد الزوال ليس إلا فعله عليه الصلاة والسلام كما لا يقل في غير تلك المكان التي يرمى فيه عليه الصلاة والسلام وإنما رمى عليه الصلاة والسلام في اليوم الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله وهذا الوجه يتدفع المذكور لأبي حنيفة رحمه الله لوقر بطرق القياس على اليوم الأول إلا إذا تقرر بطريق الدلالة أنه والمذكور لأبي حنيفة رحمه الله أنه لم يظهر أثر التخفيف في اليوم الرابع بطريق الترك فلان يظهر آخره في جوازه في الأوقات الأولى واليوم الثاني والثالث لم يظهر ذلك فلا يظهر هذا مع أن الصحابة رضی الله عنهم أجمعين أيضاً فهموا من فعله عليه الصلاة والسلام أن وقت الرمي في أيام التشريق بعد الزوال ويدل عليه ما رواه البخاري وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نتعين فإذا زالت الشمس ربنا وحيثنم خلافة يشبه خلاف الإجماع فما فعله كثير من الناس من الرمي قبل الزوال فهو خطأ موجب للدم ومحل للإنكار والدم لكونه مخالفاً للصحيح الرواية ولظاهر الرواية وللتون والإجماع ولا يسوغ الاغترار سياً للعلماء بكل ما يوجد في كتاب غير ملتفت إلى ما هو الصحيح والصواب والمعتمد في الكتب المشهورة المتعدة بها ولعل الذي نقل القول الضعيف أو الغير الصحيح إنما نقله للاحتراز منه لا ليجزئه كل من سمعه وإن لم يكن قصده ذلك كان اللاتق ترك ذكره ثلثاً يغتر به الجهال وقول القليل في المناسك ههنا مثل ما قبل لومرت الربيع بين السجدين جازت الصلاة فاعتر به كثير من المصلين وأخذوا به وصاروا من أسرق السارقين مع أنه فرق كثير بين القبيلين لأن الوظيفة أي فريضة السجدة وهي وضع الجبهة تتأدى هناك والوظيفة فيما نحن فيه أي وجوب الرمي ههنا لا تتأدى ومثله أيضاً ما قبل في جواز لما رور أمام المصلى بلائام مكة مخالفاً للتون والشروح والأحاديد وشروحها قاطبة مستدلاً بمحدث لا يدل على منعاه ولا يقاوم مافي الصحيح فوافق هذا القول طبع من يميل إلى الآهون وترك ما فيه الأجر الجزيل الأحسن فتجاسروا على المرور أمام المصلى وأنكروا قبح هذا الأمر الجلي بل اعتقدوا أنه جميل وأنه عليه التحويل هذا وعلى تقدير التنزيل من عدم صحة تلك الرواية عماشة لصاحب القليل لاشك في كراهة الرمي قبل الزوال على مافي كتب المذهب وفي الباب وشرحه في تعداد مكروهات الرمي قال وقوله أي الرمي قبل الزوال في سائر الأيام أي كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح أنه لا يصح الخ فكيف يرتكب المكروه عنه من كان يريد الحج المبرور سياً من كان حجه نفلاً وإن كان مراده التفرج والعبور والالتواء ولا الحج المبرور فالأحرى بحاله أن لا يئوى الحج

كما ذكره صاحب المتن والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة

سواء لبس لباس الإحرام حياء من ملام الأتنام وتباعداً عن كثرة الجدال والكلام ويخرج إلى عرفات وقبائش من الليالي والآيام وينزل بعرفة حيث تشبهه نفسه وهواه ودفع منه قبل الغروب فراوا عن الزحمة الجالبة للرحمة ولا ينزل بالمسعر الحرام إذ لا فرجة فيه ولا له مرام ويأتى قبل الناس بنى يأخذ مكاناً يشئ ولا يشغل بالرى وغيره وينفر منه قبل الكل مستعجلاً إلى غير خيره لكن هذا للجهال لا لمن وسم بالعلم الكامل لثلاث يقتدى به الجهلاء مستنديين بأن العالم القلاني فعل هذا ولا وجه لمن اعتذر بالزحمة لأن الزحمة قبل الزوال أكثر منها بعد الزوال ولأن نفي الرحمة عليه وعلي آله الصلاة والسلام لم يرخص لأحد بالرى قبل الزوال في النهار وإنما رخص للرعاة بالرى في الليالي الآتية مع أنه عليه الصلاة والسلام كان رخص للضعفة أهله في الدفع من مزدلفة لكثرة الإحرام وقت الإسفار في ذلك الزمان لوقوف الكل بمزدلفة من الفجر إلى الإسفار لافي هذه الأزمنة لنفور الأكثرين من مزدلفة الموعودة لإجابة الدعاء قبل وقت الوقوف من بعد العشاء أو نصف الليل مع الزحمة وكذلك الزحمة في النفر من متى قبل الزوال أكثر منها في الفريبد الزوال كما تشهد به المشاهدة لكثرة الراغبين إلى الراحة التاركين للكرامة يرمون الجار قائلين ربما للشيطان وحربه وليس لإبليس وخيله في ذلك الوقت في المرى بل راكبون وضاحكون على أخلاقهم يسوقونهم إلى أسواقهم ومشتياتهم بأشواقهم هذا ولا يقاس ما نحن فيه على الدفع من مزدلفة للضعفة لانتفاء بعض شروط القياس وهو كون الأصل معقول المعنى وقال المحققون أمور الحج تعبدية محضة لا تدرك بالعقل سيما الرمي إلى شخص يظن أن الشيطان هناك والحال أن الشيطان يجري في الصدور وهو إذا قال المؤذن الله أكبر يفر إلى الروحاء وله ضراط ويرجع إليه حين يسكت ويوسوس ولأن القياس وظيفة المجتهد ولم ينقل عنه أنه أجاز الرمي قبل الزوال لعذر الزحمة قياساً على تقديم الضعفة من مزدلفة لعذر الزحمة وإنما أجازاه في اليوم الرابع بدليل دلالة النص لا بالقياس والآل يرد عليه ما أورده ابن المهام على مامر وقيل وجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا انتفخ النهار حل النفر والصدر والانتفاخ الارتقاء فيه أن في منده طلحة بن عمرو ضعفه البيهقي وأيضاً يحتمل أن يكون المراد بالانتفاخ الارتقاء الكامل أى الاتصاف المتصل بالزوال وقد قرر أنه إذا تطرق الاحتمال بطل الاستدلال وأيضاً القياس مع الفارق في الأصل لأن تقديم الضعفة في زمنه صلى الله عليه وسلم كان تخليصاً لهم من الزحمة في ذلك الزمان وفي أزمنة أخذ أهلها المناسك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يغيروها فمن تلك المناسك أنهم كانوا يدفعون بأجمعهم من مزدلفة قرب طلوع الشمس ولا شك في وقوع الزحمة في ذلك الوقت وأما النفر من متى فلم يكن مضيقاً بوقت واحد بل موسم في اليومين وأجزائها وأما بعد مخالفة كثير من الناس تلك الطريقة فعلة القياس وهي الزحمة مرتفعة في الأصل والقرع على مامر فالزحمة في الإسفار ليست أكثر منها في الليل أو الإسفار فلا تختص الضعفة من الزحمة إن كانت نافرة من الزحمة وأكثر نساء زماننا تريد القرعة والرحمة ومعلوم أنه لا يعمل بقول كل كتاب بل لابد من كتاب معتمد مشهور متداول بين أهل المذهب ولا يعمل بما في الكتب المقتضية إلا إذا تلقته العلماء بالقبول ألا ترى أن العلماء تركوا الاعتداء ببعض مافي الهداية المقبولة شرقاً وغرباً كقوله بعدم تقصض الضوء بإخراج الدم من النغطة بالصر ونحوه وأن العلامة ابن المهام وتليذه العلامة قاسم لم يستمدوا على فتوى الإمام أبي المفاخر السديدي في شرح المنظومة بأنه قال وقد جاء عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله في جمع التفاريق أنه رجع إلى قول الصحابين بأن الشفق هو الحرة وعليه الفتوى وتبعه المحبوبي وصدر الشريعة حيث قال المحقق وتليذه بأن كلام السديدي غير مقبول لأنه خلاف ظاهر الرواية وخلاف الحديث لما جاء في حديث ابن فضيل وأن آخر وقتها حين يغيب الأفق وغيوبه يستقوط البياض الذي يعقبه الحرة وإلا كان بادياً وأن فتواه بناء على ظن ضعيف اه فيستفاد منه أن بعض المشايخ وإن قالوا والفتوى على قولها فيما خالفاه وكان دليل الإمام واضحاً ومذهبه ثابتاً لا يلتفت

لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرتباني وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن ينفر في هذا اليوم لكان يرمى قبل الزوال واندمى بعده فهو أفضل وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة (والوقت المستون في اليومين يمتد من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الفجر وقت مكروه) أى اتفاقا (وإذا طلع الفجر) أى صباح الرابع (ففقدت وقت الأداء) أى عند الإمام خلافا لما (وبق وقت القضاء) أى اتفاقا (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أى الرمي (عن وقته) أى المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (وبضوت وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع) أى كما سبق

(فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي : وقته من الفجر إلى الغروب) أى وليس بدمه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جوازها في الجملة (إلا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكرامة قبله وهذا عند الإمام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الأداء والقضاء) أى اتفاقا (بخلاف ما قبله) أى قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم النحر) أى اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث) أى في الليلة المقبلة (أى الآتية) لكأن من الأيام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاسامة) أى تركه السنة (إن لم يكن بعذر) أى ضرورة (ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدا) أى من أيامها المقبلة (لم يصح لأن الليالي في الحج) أى في حقه (في حكم الأيام

إلى فتواه ولا يعمل بها وأنه وإن وجدت صفة الفتوى في مكان ولو من المشايخ لم يلزم قبول قوله الآخرين لاحتمال فتواه على ظن ضعيف ورد العلامة السكاكي ما حكاه عن جماعة من أصحابنا من القول بالجواز على الحجر الأسود عند الاستلام حيث قال وعندي الأولى أن لا يسجد لعدم الرواية في المشايخ على ما مر في فتح القدير والعلم من الله العلم الخير حرره العبد الحقير اخوجان الناصب في بحر التصدير سنة ١٣١٤ . هذا نص الرسالة بحرفها على ما فيها من كلمات ليست على الأسلوب العربي الفصيح وقد أحيت أن أزيد مطالع هذا الكتاب فائدة في إتمام هذا المحض فأقول قال العلامة الشيخ طاهر سبيل في ضياء الأبرار واحترق في المحيط بقوله في ظاهر الرواية عما ذكره الحاكم في المنتقى عن الإمام أنه لو أراد النفر في اليوم الثالث قبل الزوال جازله أت يرمى كذا في المبسوط وكثير من المعبرات وهي رواية عن أبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وعلى هذه الرواية عمل الناس اليوم وفيها رحمة من الإحقة ويظهر أن المراد بما قبل الزوال على كل من الروايتين من طلوع الفجر لأنه أول النهار والخروج وقت رمي اليوم الذي قبله اه وقال العلامة الشيخ عبد الحق في حواشي المدارك المسماة بالأكبل مانعه فائدة عظيمة في الضوء المتبر على المنيلك الصغير للعلامة أبي على جمال الدين محمد بن محمد قاضي زاده الحنفى الأنصارى رحمه الله وذكر الحاكم في المنتقى أن الإمام أبا حنيفة رضى الله عنه يقول إن الأفضل أن يرمى في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فإن رضى الله عنه جاز اعتبارا بيوم النحر في جرة العبث إلا أن بعد الزوال أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك فإن ذلك محمول على الأفضلية والأولوية وعلى الطرابس فقال إن المشروع في هذين اليومين رمي الجمار الثلاث فوجب توسيع وقته لتأنيده وهناك قول آخر مخصوص بيوم النفر اختاره صاحب الظهيرة وعبارته وأما الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق على ما بينا ولو أراد أن ينفر في هذا اليوم لكان يرمى قبل الزوال وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر واختار هذا القول كثير من المشايخ في باب النفر الأول فقالوا إن وقت جواز النفر الأول بطلوع الفجر منه قال في البحر العميق وهذا إنما يتأتى على رواية الحسن فهو اختيارهم لقول الحسن فهو قول مختار يعمل به بلاربع وعليه عمل الناس وبه جزم بعض الشافعية حتى زعم الإسنى أنه المذهب كذا فيها من الجزء الثاني صفحة ١٤١ اه

الماضية للمستقبل) أى فيجوز رمى اليوم الثانى من أيام التهريلة الثالث ولايجوز فيها رمى اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز فى ليلة العاشر ولايجوز فيها من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمزدلفة والرمى ونحوهما (ولو لم يرم فى الليل) أى من ليل أيامها الماضية أداء (رماء فى النهار) أى فى نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أى اتفقا (وعلى الكفارة) أى الدم عند الإمام ولاشئ عليه عندهما (ولو أخر رمى الأيام كلها إلى الرابع متلافضا كلها فيه) أى فى الرابع اتفقا (وعلى الجزاء) أى عنده (وإن لم يقض حتى غربت الشمس منه) أى فى اليوم الرابع (وفات وقت القضاء) أى وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفقا (وليس هذه الليلة) أى ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليقى وقت الرمي فيها بخلاف الليالي التى قبلها كما صرح به ابن الحمام

(فصل فى صفة الرمي فى هذه الأيام) أى الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر الأحكام (وإذا كان اليوم الثانى) أى من أيام النحر (وهو يوم التمر) يفتح كاف وتشديد راء أى يوم التمر لعدم جواز التفرغ لإبعده (رمى الجمار الثلاثة بعد الزوال) أى على الصحيح من الأقوال (ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أى وجوبا وهو الأجود أو سنة وعليه الأكثر وهى التى تلى مسجد الحيف والمزدلفة وهذا معنى قوله فىأتيان من أسفل منى أى من جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويصلوها) أى لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جرة العقبة (حتى يكون) أى حين وصوله عند الجرة (مأمن يساره أهل معان يمينه) أى من الشاخص فلا يكون مصعد إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أى القبلة التى هى جهتها (ويجعل يمينه) أى بين نفسه (وبين يمينه الحصى خمسة أذرع أو أكثر لا أقل) أى بطريق الاستحباب (ثم يرميها يمينه) أى استحبابا (بسج حصىات) أى وجوبا (مثل حصى الخذف) يفتح حاء وسكون ذال معجمتين فى التاموس الخذف كالضرب وميك بحصة أو نواة أو نحوها تأخذ بين سبائك تخلف به أو بمحذقة من خشب (يكبر مع كل حصة) أى قائلا بسم الله أكبر الخ (ثم) أى بعد الفراغ منها (يتقدم عنها) أى عن الجرة (قليلا ويتحرف عنها قليلا) أى مائلا إلى يساره (وعبارة بعضهم ويتحدر أمامها) يفتح المهمزة أى يزل قدمها وهو لا ينافى ما تقدم من انحراف قليل عنها (فيقف بعد تمام الرمي) أى للدعاء (لا عند كل حصة) أى كافى بالتابع ولا عقب كل حصة كما فى شرح القدورى بل يدعو عندها وهو رامها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد الله ويكبر ويهمل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللداء) أى حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف نحو السماء واختار ماضيان وغيره والظاهر الأول (بسطا) أى مبسوطتين (مع حضور) أى للقلب (وخشوع) أى فى القلب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أى اظهار ضراعة ومسكنة وحاجة (واستغفار) أى طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويمكث كذلك) أى على ذلك الحال (قدر قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أى ثلاثة أرباع من الجزء (أو عشرين آية) يعنى وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوى والمضنرات (ويدعو) أى لنفسه (ويستغفر لآبويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أى عموما (ثم يأتى الجرة الوسطى فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أى قبل ذلك فى الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمين) أى ويميل إلى يساره كثيرا (ولفظ بعضهم ويتحدر ذات اليسار) أى ينزل إلى جهة يساره (مما يلي الوادى ويقف ببطن المسيل) أى وما يقرب إليه بعيدا عن الجرة (منقطعا) أى منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فينفل جميع ما قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتى الجرة القصوى) أى البعدى لأنها أقصى الجرم من منى وأقرب إلى مكة فإنها خارجة عن حد منى (وهى جرة العقبة) وهى الأخيرة من الجرات فى الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادى) أى لا من أعلاه (كما مر فى اليوم الأول) أى بجميع أحكامه (ولا يقف عندها فى جميع أيام الرمي للدعاء) أى لأجلها منفردا بل كاتال (ويدعو) أى عند الجرة (بلا وقوف) أى فى آخره (والوقوف) أى بعد الفراغ من الرمي (عند الأولين) أى من الجرات الثلاثة (سنة فى الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمى جرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا فى

جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الرواح إلى الرجل وهذا مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد الرمي كله راكباً أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم^(١) فعل كذلك وفي الظهيرية أطلق استحباب المشي إلى الجمار ولعله حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة أو للتركيب قبل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكثيرين أن هذا هو المروى من فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً في غير جرة العقبة يوم النحر فانه ربما راكباً وسائر ذلك ما شأ على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححاً فيه بحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يصح إلا حجة واحدة اللهم إلا أن يقال إنه رمى يوماً راكباً ويوماً ماشياً والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزنوي من أنه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد الدعاء إلا في جرة العقبة فانه لا يدعو ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الأحاديث المروية

(فصل ثم إذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع إلى منزله) أي إن لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الكرماني ولا يرجع على شيء بل يرجع إلى منزله (ويبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لأنه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فإذا كان من الند وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه (ومى الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كفيته) أي في اليوم الخامس عشر (وإذا رمى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى إلى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمى يوم الرابع) أي فلا إثم عليه ولا جزاء له (والأفضل أن يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم وقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلا إثم عليه إن اتقى إشارة إلى هذا هو الأول لمن اتقى المولى (وإن لم يبق) أي لم يرد الإقامة (نفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فإن لم ينفر حتى غربت الشمس بكره له) أي الخروج في تلك الليلة عدتها ولا يجوز عند الشافعي (أن ينفر حتى يرمى في الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لا شيء عليه) أي من الجزاء وإنما يكره له كما سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمى اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات وإليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه الرمي أن لم ينفر قبل الغروب وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له أن ينفر بعد الغروب فإن نفر لزمه دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقاً)

(فصل في رمي اليوم الرابع: إذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر) وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي عن يومين فلا إثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما عليه الجمهور (فإن رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنده خلافاً لما ولغيرهما ثم وجه الكراهة غائلته للجنة وكأنه رضى الله عنه حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وإن لم يرم حتى غربت الشمس فأت وقت الرمي) أي أداءه وقضاء (ونسين الدم)

(١) قوله كما روى أنه صلى الله عليه وسلم الخ: قال في الدر: الله أعلم بهذا والذي رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر كان يأتي الجمار الثلاثة فينهد يوم النحر ماشياً ذاهباً ورجعاً ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي لفظ أحمد عنه أنه غلغل يرمي الجمرات يوم النحر راكباً وسائر ذلك ما شأ فيغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك الخ ما عليه إجماعنا

أى إلا إذا كان قوته عن عذر (وإذا أراد أن ينفر ومعه حصا دفعها إلى غيره إن احتاج) أى غيره إليه (ولا ينطرحها في موضع طاهر) أى خشية تنجسها عينا وكان المتاسب ذكر هذه القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفعها ليس بشئ) أى كما يفعله بعض العوام (ورميا على الجرة) أى زيادة على العدد المسنون (مكروه) أى مخالفته الستة وأما قول الأوغاني صاحب النخبة من أنه لو نفر قبل الرابع رمى حصاة يوم الرابع في هذا اليوم أى في اليوم الثالث فإنه ليس بشئ لأن كل بدعة ضلالة، هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يأتي الجار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام الثلاثة بمنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجة صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم النحر وليلة القدر ويومه وليلة النفر الأول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمى يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

(فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته) هما صلت تفسير لأحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فمشرية (الأول وقوع الحصى بالجرة) أى متصلا بها (أو قريبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعد والقرب بحسب العرف ولذا قال في القتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس قريب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أى احتياطا (وقر القريب ثلاثة أذرع والبعد بما فوقها) وهذا القول لما تعلقه في الكبير عن بعض المتأخرين من أن الفاصل بين القريب والبعد قدر ثلاثة أذرع فما دون ثلاثة أذرع قريب وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب ماديون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أى أطراف الميل الذى هو علامة للجرة (أجزأه ولو وقف على قمة الشاخص ولم يزل عنه فالظاهر أنه لا يجزئه للبدن) كما في النخبة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذى عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص. ثم اعلم أن مقام الرامى بحيث يرى موضع حصاة على مافي الهداية قال في القتح وما قدر بخمسة أذرع فدرواية الحسن فذلك تقدر أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرامى حتى لو رامها من بعيد فوقعت الحصاة عند الجرة أو قربها أجزاء وإن لم يقع كذلك لم يجزه على مافي البائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة ليرمى بها مكنتها وإن أخذ من حصى الجرة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيد بما إذا اختلطت الجرة الساقطة بسائر الجرات وأما إذا عرفت بينها وأخذها ورمى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أى دون الوضع والطرح (ولو وضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمى (ويكره) لأنه تارك للسنن (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أى حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبتت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أى وكان عليه إعادتها (وكذا) أى لم يجز (أو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرامى فكذا لو أخذها ورامها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أى من غير تحريك أحد لها (في سبتها) ففتحتين أى في طريقها (ذلك عند الجرة أجزاء) أى نظرا إلى مقصده الأول وإن أخطأ الطريق قتأمل (وإن لم يدر أنها وقعت في الرمي بنفسها أو بنفض من وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف) أى في جوازده وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أى خروجها عن الخلاف (وكذا لو رمى وشك في وقوعها موقعها فالأحوط أن يعيده) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفريق الرميات) أى السبعة (فلو رمى بسبع حصيات جملة) أى دفعة واحدة (لم يجزه) إلا عن حصاة واحدة لأن المتصور عليه تفرق الأفعال لا عن الحصيات فإذا أتى بفعل واحد لا يكون إلا عن حصاة واحدة لا تدرجها في ضمن الجملة وكان القياس لا يجزئه عن واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكروها لمخالفتها السنة وفي الكرماني إذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كالجميع بين أشياء واحدة بعض بقرا واحد وإن وقعت على مكان واحد لا يجزئ وقال مالك الشافعي وأحمد لا يجزئه إلا عن حصاة واحدة كيفما كان لأنه مأمور بالرمي سبع مرات قال في الكبير

والذي في المشاهر من كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى وفيه ان
ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولو رمى بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي
واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة واحدة إذا حمل على حقيقة من الواحدة أولا وأخرا
فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وإنما الكلام إذا رمى جملة واحدة ووقعت متفرقة فإنه يحصل به تفرق الأفعال في الجملة
كما قاس الكرمانى بالجمع بين الأسواط في الحد بضربة واحدة إذا وقعت في أجزاء الأعضاء متفرقة وهذا قياس ظاهر^(١)
ومسكاه مكابر مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة^(٢) بخلاف كلام الأئمة الثلاثة فانهم صرحوا بعموم الحكم عندهم
حيث قالوا كيف كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب المصنف حيث قال ولأن بالرى لا تقع إلا متفرقة وإنما تقع
بجمعة إذا وضعها لقولهم إذا رمى بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا تخفى لأن قوله
لا يقع الرمي إلا متفرقا مناقض لقولهم إذا رمى بسبع فهي واحدة ولأن الكلام في الرمي لافي الوضع لأنه لا يجوز بلا
خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب الدائع قوله فإن رمى بسبع فهي عن واحدة لأن التوفيق ورد بتفريق
الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر تفرقه آخر كما أن التوفيق ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم
اعتبر تفرقها مجازا بقوله وهذا صريح في رد ما في الكرمانى مردود عليه إذ ليس بصريح ولا يتوحيح بل يؤخذ منه
ما حققه الكرمانى بالفتيح وأما ما نسب إلى الغاية من أنه لو رمى بسبع حصيات جملة واحدة دفعة واحدة لا يجزئه عند
الأئمة الأربعة فهو محمول على أن كلا من الرمي والوقوع وقع دفعة واحدة كما أشار إليه بالجمع بين قوله جملة واحدة
ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرمانى لا يتناقض ما ذكره في الغاية قال في المحيط واليداع والوبرى هي واحدة
من غير تفصيل ووجهه أنه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بأنه تفرق بعد جمع فالظنر إلى آخر الأمر لا إلى
أوله كما إذا وقعت الحجرة فوق بئر ثم سقطت إلى المرمى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال في
شرح البخارى قال أبو حنيفة يجزئه وقوله باطل أى على الإطلاق وصحيح عند التقيد والتفصيل فيه تأييد لكلام
الكرمانى حيث نسب إلى الإمام ولو وقع الخطأ من جهة الإطلاق في مقام تفصيل المرام (ولو رمى بمحصيات إحداها
عن نفسه والأخرى عن غيره جاز ويكره) أى تركه السنة فإنه يلينى أن يرى السبعة عن نفسه أولا ثم يرميها عن

(١) قوله وهذا قياس ظاهر : فيه أن من شرائط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولا عن القياس وهما حكم
الأصل معدولا عنه لأن المعروف من مائة جلدة مثلا ضرب السوط مائة مرة لأن يجمع السياط ويضربها مرة
واحدة يقع السياط على الأجزاء متفرقة فعدل عن مقتضى القياس لو ردد النص في جواز ما ذكر كما في قوله تعالى وخذ
يدينك ضمانا فاضرب به ولا تعتن وأيضا من شروط القياس أن لا يغير حكم نص وهما غيره على ما عترف هو بأن
المخصوص عليه تفرق الأفعال لا عين الحصيات وهذا ظاهر يظهر به حال المناظر والله أعلم بالسرائر أنه لا بد
للقياس من جامع وهو غير محقق هنا لأن العلة في الحد إبطال الألف ليزجر والألف يصل إليه وإن جمع بين الأسواط
ولا يتصور إبطال الألف في الرمي فلا يجزئ فيه القياس فضلا عن كونه ظاهرا وأيضا قد مر مرارا أن المحققين على
أن أمر الحج تبدي لا يدرك بالعقل على ما لا يخفى اه داملا اخونجان

(٢) قوله مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة : أى عبارة الهداية فيه أنه قال أولا إن ما في الهداية قابل للتشديد
جزم بكونه مقيدا مع أن ما وجهه للتقييد لا يفيد أصلا لأن حقيقة رمى بسبع حصيات جملة واحدة إيقاع فعل الرمي
مرة واحدة سواء وقعت بجمعة أو متفرقة لأن قوله جملة واحدة حال عن المفعول أى حال كون الحصيات بجمعة
والحال قيد للعامل فالمنى أن الحصيات جعلت جملة واحدة حال تعلق الرمي به وأما وقوعها في العمل بجمعة ليس
باختيار الرامي لحقيقته الوحدة أولا أى حال الرمي لا آخرها فعبارة الهداية مثل عبارات القدم مطلقة شاملة الوقوع
بجمعة ومتفرقة وهذا معنى كلام الأئمة كيف ما كان فيصح قول المصنف وهو قول الثلاثة اه داملا اخونجان

غيره نيابة وعبارته موهمة أنهم لو رامها جملة جاز فإن صح هذا متقولاً فهو يؤيد ما قاله الكرماني لكن لابد من أن يقيد
 بوقوعهما متفرقين ومع هذا فحل هذه المستلтан تذكر بعد قوله (الخامس أن يرى بنفسه فلا يجوز نيابة عند القدرة
 ويجوز عند العذر فلو رمى عن مريض) أى لا يستطيع الرى (بأمره أو معنى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير مجز
 (أو بجنون جاز والأفضل أن توضع الحصى فى أكفهم فيرمونها) أى وقفاؤهم وأما جوارته فى الكبير ومن كان مريضاً
 أو معنى عليه لا يستطيع الرى بوضع الحصاة فى يده فيرمى بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والأول أفضل فغير
 صحيحة لأن الرى من المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المعنى عليه فإنه ليس له شعور أصلاً والمريض
 له شعور فى الجملة قابل لأن يبه ويطلب الإذن منه ثم المريض ليس على إطلاقه فى الحاوى عن المنتق عن محمد إذا
 كان المريض بحيث يصلى جالساً رى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصلى قائماً فله القدرة على
 حضور الرى راكباً أو محملاً فلا يجوز نيابة عنه فتعير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل فى حد المريض أن
 يصير بحيث يصلى جالساً) ليس فى محله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وأن الصحيح هو إطلاق المريض والحال أنه
 ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه فى المبسوط والمريض الذى لا يستطيع رى الجواز توضع الحصاة فى كفه حتى يرمى بها
 وإن رمى عنه أجزاء بمنزلة المعنى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض لا يتصور أن يجعل كالمعنى عليه فى الغاية ثم
 المريض والمعتوه والمعنى عليه والصبي توضع الحصاة فى أكفهم فيرمونها أو يرمون بأكفهم أو يرمى عنهم ويجزىهم
 ذلك ولا يعاد ولا فدية عليهم وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يفتنى (السادس أن يكون الحصى
 من جنس الأرض) أى وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالحجر) أى ولو كان كبيراً
 (والمدى وفق الأجر) أى كسره وقطعة واللبن بالأولى فليس ذكر الأجر للاحترار (والطين) أى التراب المخلوط
 بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهى الجص (والغرة) وهى الطين الأحمر المسى بالارمنى
 (والملح الجبل) أى لا البحرى لأن غالباً أجزاءه الماء المالح (والكحل والكبدية والزرنخ والمراد سنج وقبضة
 من تراب والأحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبخس والبلور والعقيق واختلف فى الباقوت والفيروزج) قال
 ابن الهمام فى شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرى بهما لأنهما من أجزاء الأرض وفيهما خلاف منعه للشارحون
 وغيرهم وأجازاه بعضهم ومن ذكر الجواز القارى فى منسكه انتهى وكذا الرىلى ومن ذكر عدم الجواز الكا فى
 شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والأفضل أن يرمى بالأحجار) أى الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بما ليس
 من جنس الأرض كالذهب والفضة والتؤلؤ والتبر والمرجان) زاد فى الكيز والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز
 الأحجار النفيسة (والخشب) أى لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه يرمد كما أن المعدنى يذاب (والبصرة) لكن
 فى القول للإمام المحبوبي ولو رمى فى موضع الرى بالبركات مكان الجرات يجوز ولو رمى بالجواهر والآلات
 والذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمى الجواهر فى مختلف القياس ورمى البركات فى معناه لأنه يقصده رى الشيطان
 والاستخفاف به وليس فى رمى الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظروا
 إلى أن الوارد هو الحصى فيشمل جميع الأرض فى المعنى فإله بإشارات الصوفية أشبه فى المعنى ولذا قال فى المبسوط
 وبعض المتشقة يقولون إنه لورى بالبركة أجزاءه لأن المقصود إمامة الشيطان وذات يحصل بالبركة ولبننا نقول بهذا
 (السابع الوقت) وقد تقدم بيان زمان جواز الرى ووقت سنته ووقت كرافته ووقت أدائه وقضائه فهو معن عن
 قوله (الثامن القضاء فى أيامه فلترك رى يوم يجب فضاؤه فيما يعمده مع وجوب الكفارة) وفيه أن الكلام فى شروط
 الرى لا فى واجباته أداء أو قضاء (التاسع إتمام العدد أو تيان أكثره) وفيه أن هذا ركن الرى لا شرطه (فلو نقص
 الأقل منها) أى من السبعة بأن رى أربعة وترك ثلاثة أو أقل (لزمه جزاؤه) أى كما سيأتى (مع الصحة) أى مع صحة
 رعيه بالحصول ركنه (ولو ترك الأكر) أى بأن رى ثلاثة أو أقل (فكأنه لم يرم) أى نيتاً لا يجب عليه عدم كالتو ترك السكل
 (ولا يشترط الموالاة بين الرميات) أى بين رى الحصيات متتابعاً وكذا بين رى الخمرات على خلاف فيه كما سيأتى (بل)

تسن) أى الموالاة سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة فى الرمي سواء) إلا أنهما فى الليل أفضل فيه إجماع إلى أنه لا يجوز النيابة عن المرأة بغير عنف وبكره الرمي بحصى الحجر والتجس والمسد مع الجواز أى والإساءة لما سبق (ولا يشترط جهة الرمي) أى عند وقوفه (فمن أى جهة من الجهات رماها صح إلا أنه يستحب أوبسن الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لأنه لو رمى وهو قاعد على الأرض أو على الدابة جاز (واستقبال) وإن كان هو الأفضل (وطهارة) وهى الأكل (أو قرب أوبعد بل على أى حال رمى ومن أى مكان رمى صح) أى رمية (إلا أنه يسن وقوفه للرمي بخرخرة أذرع من الحجر أو أكثر وبكره الأقل وكان حقه أن يذكر قوله ولا يشترط بدفعه) من جميع الشروط فحله بعد قوله (العاشر الترتيب فى رمى الجمار على قول بعض) فى المبسوط للرخسى فإن بدأ فى اليوم الثانى بحجرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك فى يومه يبعد على حجرة الوسطى وحجرة العقبة لأنه نسك شرع مرتباً فى هذا اليوم لما سبق أو أنه لا يعتد به فكان حجة الأولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة لما أدى قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتداً به كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمتمدن من رمية الحجر الأولى فلهذا يبعد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح فى إفادة هذا المعنى (والأكثر على أنه سنة) كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط وفناوى السراجية وقال ابن الهمام والذى يقوى عندى استئناس الترتيب لاعتيناه (فليبدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وهى التى تلي مسجد الخيف ثم بذكر ذلك فى يومه فانه يبعد الوسطى والعقبة حتماً) أى وجوباً عند البعض (أوسنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا لترك الأولى ورمى الآخرين فانه يرمى الأولى ويستقبل الباقية) أو يأتى بالوسطى والعقبة وجوباً أوسنة (ولو رمى كل حجرة ثلاث آتم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصى بسبع) كما فى المحيط ثم قال أيضاً (ورأى من كل واحدة بأربع آتم كل واحدة ثلاث وثلاث ولا يبعد) أى لأن الأكثر حكم الكل وكأنه رمية الثانية والثالثة بعد الأولى (وإن استقبل فهو أفضل) أى ليكون رمية على الوجه الأكمل ونظيره ما روى عن محمد (ولو رمى الجمار الثلاث فإذا فى يده أربع حصيات ولا يدري من أين هن يرمين على الأولى ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنها من الأولى فلم يجزى الآخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل حجرة) أى من الجمار الثلاث (واحدة واحدة) أى من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصتين يرمى) أى بالترتيب إعادة (على كل واحدة) أى من الجمار (واحدة واحدة) ولا يبعد لأن الأكثر حكم الكل) فإنه يرمى كل واحدة بأكثرها انتهى كلام محمد قال فى الفتح وهذا صريح فى الخلاف (ولو رمى أكثر من سبعة بكره) أى إذا رماه عن قصد وأما إذا شك فى السابع ورواه وبين أن الثامن فانه لا يضره هذا وقد ناقضه فى الكبير بقوله (ولو رمى بأكثر من السبع لا يضره) وأما واجباته فتقدم على الحاق (وتأخير الحاق عنه وهذا عند الإمام بناء على أن الترتيب بينهما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر) والقضاء فى الوقت مع الجمار) وهذا أيضاً قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للأداء والقضاء والحاصل أن الرمي هو من واجبات الحج إما أداء أو قضاء فإذا فات وقتها تعين الدم لترك الرمي اتفاقاً والله أعلم

(فصل فى مكروهاته الرمي بعد الزوال فى يوم النحر) أى اتفاقاً بل إجماعاً (وقيله فى سائر الأيام) أى كما فى بعض الروايات الضعيفة والصحيح أنه لا يصح قبل الزوال فى اليومين المتوسطين وبكره فى اليوم الرابع عند الإمام خلافاً لما حيث لا يصح قبل الزوال فى ذلك اليوم أيضاً عندهما (وبالحجز الكبير) أى سواه رمية كبيرة أو رمى به مكسوراً (وحصى المسجد والحجرة والتجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كاسبق (وترك الجهة المستونة والقيام له بقره) وهو القدر المستون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجمار على قول (وطرح الحصى)

(فصل فى النحر) أى الخروج من منى والرجوع إلى مكة (وإذا فرغ من الرمي وأراد أن ينثر إلى مكة فى النحر الأول والثانى) على ما سبق يانها (توجه إلى مكة وإذا وصل الحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الباطح) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو لى من أقرب هذا غير صحيح والمتقدم ذكره غير أنه يفتاه مكة ونسأق بيان حده (فالسنة أن ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يصف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات فى البحر الزاخر

والتابع والمضمرات وقف فيه ساعة على واحلته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم إن الزول به سنة عندنا فلوتركه لا عذر بصير مسيئا وكذا عند الشافعي وغيرهم أنه يستحب قال القاضى عياض إنه يستحب عند جميع العلماء (١) والأفضل أن يصل به الظهر والعصر والمغرب والمشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الميام والطرابلسي وهذا صريح في أنه ينفر من متى قبل أداء صلاة الظهر به صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيص هو الزوم بالخصب الشعب الذي خرج به إلى الأبطح ساعة من الليل (وحد الخصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعدا) أى حال كونه سائرا إلى جهة الأعلى. وفي الشق الأسير وأنت ذاهب إلى متى مرتفعا عن بطن الوادى وليس المقبرة من الخصب ولو ترك الزول) أى وما في حكمه من الوقوف (بالخصب يصير مسيئا) أى إن كان بلا عذر وفي السراجية وإذا مضت أيام التشريق فأنهم يعتزمون ماشاؤا بنية أنفسهم وآبائهم وإخوانهم انتهى ويبنى أن لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فإن ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الرحى أكد وأتم والله أعلم

(باب طواف الصدر)

يفتحتين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أى درون المكي والميقاتي والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المتمتع أى ولو كان آفاقا) (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتى (والحرم) كأهل منى (والحل) كالوادى والخليص وجدة (والمواقيت) أى الميمنة للأفاقيين (وفانت الحج والمحصر) أى في الحج (والجنون والعمى) لعدم تكليفهما (والحائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الأبدية أى الشيطان) بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحبه للمكي أى ومن في معناه لأنه وضع ختم أفعال الحج (وشرائط محته أصل نية الطواف لا التحين) أى لاتعين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وأن يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذى هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتى (وإتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لا أتيا شرطان له ولا أن لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أى أى طواف كان (يكون عن الصدر) أى يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أى وإن وقع في أول أيام النحر مع أنه بقى من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أى إلى آخر عمره في حق الوجوب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لا قضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبعدها ويكون أداء لا قضاء حتى لو طاف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وإن أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شيء بالإجماع (ويستحب أن يجعله) أى طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أى وأما عند العزم على خروجه وإرادته مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المعنى أن يجعله آخر طوافه بأن

(١) قوله عند جميع العلماء : وعن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما أن الزول ليس بسنة وأنه صلى الله عليه وسلم مازله بقصد بل ليكون اسمع له خروجه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام قال نحن نازلون غدا بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش علي كقرهم رواء البخارى ومسلم وغيرهما وقال ابن عمر رضى الله عنهما إن الزول به سنة قليل إن رجلا يقول إنه ليس بسنة فقال كذب أناخه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رواء البخارى ومسلم وأى سنة أقوى من هذا وكان ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما يقولان ذلك ظنا منهما فلا يعارض المرفوع وأيضا المثبت مقدم على الناقى قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه باختصار يسير وقال في البحر الرائق وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فزول عليه الصلاة والسلام به إرادة لم يظف صنع الله تعالى به وتكرمه بنصره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف اه حجاب

لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يفر أي من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لبيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحنبل إذا اشغل بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف طوافاً آخر ثلاثاً يكون بين طوافه وبقائه طوافاً (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياماً) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يعيده) أي يلقح مستحباً (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاق (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولو ستين) أي ولو كانت مدة الإقامة ستين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطناً بالتخاذه داراً لا يريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أما كن الحرم أو الحلال فيما دون الميقات (إن نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحالين إلا إذا شرع فيه (وإن نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم بدا له الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي طواف الصدر

(فصل) ومن خرج ولم يطفه أي طواف الصدر (يجب عليه العود بلا إحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الإحرام من أصله فطوفه (مالم يجاوز الميقات) قيده بقوله يجب لا لقوله بلا إحرام ولذا قال (فإن جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعا للحرج عنه مع التفرق للساكنين به لمسائتي (وإن عاد) أي ولو قصد طواف الصدر وسقط الدم عنه (فعليه الإحرام بعمرة أو حج) أي لا يكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بلا إحرام لمسابق بل لا جمل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الإحرام بأحد التسكين (فإن رجع) أي بالإحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في التكبير عن مكانه فسوف في بيانه (ويكون مسيئاً) كما صرح به الطحاوي لكن فيه إن ترك الاستنجاب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا يتأخر ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويعتد ما لأنه) أي عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للفقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم وأيسر عليهم من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تحاقق بيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بمضي العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حق خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البيان لأنها خرجت حائضاً حكماً بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في التكبير ثم اغتسلت قيد اتفاق (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليها العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه بعد ما صارت كأنها لم تخرج (والنفساء كالحائض) أي في هذا الحكم (وليس على الحائض إلى التسليم) أي مطلقاً سواء قصد الآفاق أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيماً للحرم كما أن الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقاً ومن أهل الميقات عند إرادة أحد التسكين يجب عليه الإحرام (فصل في صفة طواف الوداع) أي كيفيته عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالحجر الأسود)

أى بعد التية (فيسله) أى على ماسيق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الألسنة بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه (١) فانه لو أريد به عدد الاشواط لقليل سبعة اللهم إلا أن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف بدور ففي القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما وظاف باليت سبعا وأسبوعا وسبوعا وفي النهاية طاف باليت أسبوعا أى سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما يتداوله العامة سبعا بالضم فلا معنى له لانه جزء من أجزائه السبعة كالربع والثمن والعشر ونحوها (بلارمل ولا اضططاع ولاسى بعده) لأن التنفل هذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلى ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتى زمزم فيشرب منه) أى مستقبلاً البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويتصلع منه ويتنفس ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت قائلاً في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعليا نافعا وشفاء من كل داء (ويصلى) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى سائر بدنه اغتسالا للترك (ويستقي بنفسه) أى من الماء من غير أن يستعين بأحد إن قدر عليه (ثم يأتى الملتزم) أى ويدعو فيه (ويأتى الباب) أى باب الكعبة (ويقبل التبة ويدعو ويدخل البيت إن تيسر) أى حيث ذلك لكن فيه أنه يتأق خروجه عقيب طوافه فوراً كأنه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتى زمزم ثم ينصرف منها والاول أصح كاصرح به الكرماني والزملي ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخى ذكر أن عند أبي خنيفة إذا فرغ من الطواف يأتى المقام فيصلى عنده ركعتين ثم يأتى زمزم فيشرب من مائه ويصلى على وجهه ورأسه ثم يأتى الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أى كالتمسك بطرف ثوب مولاه (وتشيعبها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زماناً قليلاً فيعرف (متضرعاً متخشعاً) داعياً باكياً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً أى مثنياً وشاكراً (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى أوراه لما في الميول (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباكياً) أى إن لم يكن باكياً (متحسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استحباباً (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الحزورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذى وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الجزورة وقال والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت (٢) (وقيل) أى في صفة رجوعه (ينصرف ويعشى ويلتفت إلى البيت كالمحتزن على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الأكثر به ويحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات كما سبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكافي والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع التهفري بعد الوداع فليس فيه سنة مريوة وأثر محكي وقد فعله الأصحاب أى أصحاب المذهب لانه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينا فيه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجم بأهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزملي بعد ما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك إجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والمادة جارية به في تعظيم الأكبر والمشتكر لذلك مكابر ، أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه إنما ينسركونه سنة لا كونه جائزاً أو بدعة مستحسنة (والخائض) وكذا التفساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أو باب الحزورة

(١) قوله ولا يظهر وجهه إلى قوله لقليل سبعة : أى لأن الاشواط جمع شوط وهو مذكر فيجب تأنيث عدده بالتاء أقول قال النفاكهى في شرح القطر ومحل ما ذكره إن لم يحذف الممدود فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو أربعة أشهر وعشراً وفي الحديث واتبعه يست من شوال اه كذا في الحجاب ونحوه في داملأ أخون جان (٢) قوله ولولا أنى أخرجت منك لما خرجت : فيه دلالة على أنه لا ينبغي للؤمن أن يخرج من مكة إلا أن يخرج منها حقيقة أو حكاً وهو الضرورة الدينية أو الدنيوية ولنا قيل الدخول فيها سعادة والخروج منها شقاوة قاله الشارح رحمه الله اه حجاب

وهو الأفضل (وتدعو وتضئ) أى تركب أو تمشي (ويستحب خروجه من النية السفلى من أسفل مكة) أى إن كان من طريقه (ويصدق عند الخروج نية) أى على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكا ويكون سيره جامعا بين الحرمين وزيارة الله ورسوله لما يؤذنه بشهادته لله بالوحدانية وكثيرة بالرسالة إن لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الإعادة فإن العود أحد

(باب القرآن)

(القرآن) بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشئين وفي الشرع ما سأل بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أى بالحج (والتمتع) والأولى أن يقول أفضل من التمتع والأفراد لأن التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا لما للوك والشافعي حيث قال إن الأفراد أفضل مطلقا وسألي بينهما والفرق بينهما (وهو) أى القرآن (أن يجمع الآفاق) أى لالمكي والميقاتي ليكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) الأولى بين العمرة والحج (متصلا) بأن ينيهما معا أو مقرونا بكلام موصول (أو منفصلا) أى بكلام مفصول أو بأن أدخل أحرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أى وإن كان انفصاله (من مكة ويؤديهما) أى وأن يؤدى أفعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بأن يقع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها ولو قدم الإحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أى هيئته الاسمي (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (مر الميقات) أى لا بعده وجوبا (أو قبله) أى ولو من ديرة أهله (وهو الأفضل) أى لمن قدر عليه إلا أن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا (ويقول اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أى سهلها ووفق عليهما (وتقبلهما مني) نويت العمرة والحج وأحرمتهما هما لله تعالى ليك بعمرة وحجة إلى آخره (الأولى أن يقول ليك الحج ثم يقول ليك بعمرة وحجة) ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والنعاء أى المذكور (استجابا) أى لما عاقبني فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وإن قدم الحج في الذكر) أى في ذكره في النية وغيرها (جاء) أى نظرا إلى تعظيم الفرض وتقدمه رتبة كما قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع أن المورد هو الإحصار في الاعتبار (وإن قدمه إحراما) أى بأن أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج (كره) لأنه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أى فيها (ولم يذكرهما في التلبية) وكذا في النعاء (جاء) لكنه خلاف الأولى لقوله (ويستحب ذكرهما فيها ولومرة) أى لما ورد من السنة (ولو كان نكاه) أى حجه وعرته (عن الغير) أى عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم إني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العدة عن فلان والحج عن فلان وأحرمتهما هما لله تعالى أى عنه كما في نسخة أو عنهما

(فصل في شرائط صحة القرآن) كان يمكن أن يقول شرائط القرآن فإن المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الأول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا أى شرعا وإن كان قارنا لغويا ثم إن طاف في أشهر الحج يكون متمتعا وإن طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة) أى بالجامع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فأفسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارنا ولا متمتعا وحجته صحيحة يلزمه فعلها وعرته فاسدة يجب عليه مضيا وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أى كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف برفة) أى في وقته وفي رواية قبل التوجه إليها والصحيح أنه لا يصير رفضا بمجرد التوجه إلى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي حنيفة يصير رفضا بمجرد التوجه إلى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية أقول ويمكن الجمع أن يكون الرفض بالتوجه والارتضاء بتحقيق الوقوف وثمره الخلاف فيها إذا توجه إلى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف برفة فطاف لعمرة وسعى لها ثم وقف برفة هل يكون قارنا؟ جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) أى لعمرة كله أو أكثره أو بد ما طاف أهله ككتلة أشواط (حتى وقف برفة بعد الزوال) أى كما صرح به قاضيان وإن أطلق

الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي الكافي للحاكم لا يصير رافضيا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن المهام وهو حق لأن ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بها كخلوله بغيرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بزنة قبل الزوال لا يكون رافضيا لأنه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع إلى مكة ويطوف لعمرته فلم يرجع حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولومن غيرية رفضه إياها ثم إذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها وقضاؤها بعد أيام التشريق (ويطوف قرائه وسقط عنه دمه) أي دم القرآن للشكر المترتب على نعمة الجمع من أداء النسكين (ولو طاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) ليصرف رافضيا بالوقوف لأنه أنى بالأكثر في قارنا لحينئذ (أتم الاقيته) أي من طواف عمرته (قبل طواف الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الأشواط واجبا وهو دون الأقوى من طواف ركن الحج (الرابع أن يصونها عن الفساد) أي بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ أو التنوية وهو غير صحيح لما سيأتي (يطوف قرائه وسقط عنه الدم) أي لفسادهما وأما ما ذكره البرجندی من أنه ينبغي للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج ولا لفساد إحرامه بل يخلق في يوم النحر نظما من وجهين أحدهما أن الفساد منصرف في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما أن الإحرام لا يفسد بالجماع بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه إنعام أفضاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وإن سأنه) أي الدم (معه) يصنع به ماشاء) أما إذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط فسد حجه دون عمرته وسقط عنه دم القرآن (الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الأكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا وإن طاف الأهل قبلها وأكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر يتألفه ما في التارخانية وجعل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن المهام وهل يشترط في القرآن أن يفعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج ذكر في المحيط أنه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك إلى ما روى عن محمد فبين أحرم بهما ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان أنه قارن ولا هدى عليه قال إنه غير مستلزم لذلك وإن الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لأنه للتمتع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وجوب الشكر بالدم ما كان لا لفعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القرآن كما في التمتع قال وما روى عن محمد يراد به القارن بالمعنى اللغوي إذ لا شك في أنه قرن أي جمع ألا ترى أنه نبي لازم القرآن بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي المأذون الشرعي انتهى والذي يظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من إطلاق قول محمد وغيره أنه قارن وبديل أنه إذا أوتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لأن أدائه لم يقع على الوجه المستنون المقرر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجه في حكم من أفرد بعمرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن إجماعا (السادس أن يكون آفاقيا ولو حكما فلا قران لذلك) أي الحقيقي (إلا إذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قيل ولو فيها فيصح منه القرآن لصيرورته آفاقيا حكما) أي كما أنه لا يجوز القرآن للآفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حكما هذا وفيه أن اشتراط الآفاق إنما هو للقران المستنون لا لصحة عقد الحج والعمرة وكذلك تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم وانه أعلم (السابع عدم قوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم) وفي هذه شروطا لصحة القرآن لمساعدة لا تنقضي

(فصل) أي فيها لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القرآن عدم الإسلام) وهو التزول بأهله محرما كان أو حلالا فهو على نوعين الإسلام صحيح مبطل كما في التمتع إذا ألم بأهله بعد عمرته والماء فاسد غير مبطل كما في القارن فاذا عرفت هذا (فيصح) أي القرآن ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرما وإن ألم بأهله (ومن مكى خرج إلى الآفاق) أي ويصح القرآن من مكى خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرائه لكونه محرما قال ابن المهام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإسلام للقران المأذون فيه وأفاد المصنف في الكبير وأجاد بقوله واعلم أن الإسلام

الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الإلزام المفسد مع بقاء الإحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإلزام فكيف يصح أن يقال إنه لا يشترط في القارن أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكفرى وغيره دليلا على ذلك لأنه لم يحصل منه إلزام صحيح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يترتب الإلزام الفاسد مانعا كما في المكي وإلا لزوم القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العدة حتى أمهل بالهجر ولا قائل به فهنا أيضا لو اعتبر إلزام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الألفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر أنه لما كان القارن في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الإلزام فهنا على أنه لا يشترط عدم الإلزام في القارن مع قطع النظر أنه يتصور فيه أولا يتصور تقدير (ولا إحرامه) أى ولا يشترط أيضا إحرام القارن (من الميقات) أى كما يتوهم من بعض المتن والروايات (فلو أحرم بهما أو بأحدهما بعد الميقات) أى بعد مجاوزته (ولو من مكة) أى داخلها (يصير قارنا ولكن مع الإساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرم بهما بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الإساءة إذا أحرم بأحدهما لأنه يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم إحرام العمرة على الحج) أى على إحرامه (فإن قدمه عليهما) بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فإنه يكون قارنا بلا خلاف إلا أن فيه تفصيلا (فإن كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارنا مسيئا) أى لخالفته السنة فيكره فله لأن السنة تقديم إحرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أى اتفاقا لأنه في الجملة جمع بين العبادتين ولو مع الإساءة (وإن كان) أى أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أى بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا فهو أكثر إساءة من الأول) أى لأنه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أفعال حجه (وعليه) أى مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة فيأكل منه (وقيل جبر) وهو قول صاحب الهداية وغير الإسلام فلا يأكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لخالفته السنة قال ابن الملم بعد ما ذكر في القولين السابقين ولم يرجع أحدهما وقوله رفض العمرة في هذه الصورة مستحب يؤسن به في أنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضا لخالفته السنة لكنه لا يؤمر بذلك حتى فإن رفضها قضائها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى فهو مسمى وجبى حكمه وهذا كله (إن كان) أى إدخالها عليه (بعد الطواف) أى طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فإن مضى فيها جاز وبصر مسيئا أى إساءة من أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر فصح الأول صاحب الهداية واختاره غير الإسلام وتبهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى كفارة (وقيل شكر) أى دم نسك وهو قول شمس الأئمة وقاضيتان والمحجوب وصاحب البدائع (وإن أدخلها بعد الوقوف) أى برفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا (وعليه دم رفضها أولا) لكن إن رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وإن مضى فيها أجزاء وعليه دم جبر بقوله (وعليه رفضها حتى) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء أحرم بها قبل الحلق) أى ولو قبل يرم التحر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو في أيام التشريق) وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال ثم قال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقى عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إحراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويمضى فيها كذا ذكر في الأصل وقيل إنه ليس بمجبرى على ظاهره وإن معنى قوله لا يرفضها أى لا ترتفع من غير رفض كما في النائية والشكافية وقال في البحر قال مشايخنا يريد به أنه يمضى في إحرام العمرة لا في أفعالها لأنه نهى عن العمرة في هذه الأيام والعمرة عبارة عن الأفعال فلا يلزم رفض إحرامها بل رفض أفعالها وإن مضى في أفعالها لا شيء عليه لأنه إذا ما كما ألزم قال في الكبير وقوله لا شيء عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره أن عليه دما كما سيأتى قلت فيه إن عليه دما لإدخال العمرة على الحج لا لأفعالها في أيام التشريق فلا إشكال ويجعل عليه مافي الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها في أيام التشريق

أو لم يطف والمأصل أن الأصح وجوب الرض كما نص عليه غير واحد قال أبو جعفر الهندواني ومشايخنا على هذا
 أي وجوب الرض فإن رخصاً فله الدم والقضاء وإن لم يرضها فله دم جبر يلجمه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما
 ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لأهل مكة وغيرهم أنهم قد يمترون قبل أن يسعوا لحجهم^(١) فافهم والله أعلم
 (فصل في بيان أداء القرآن إذا دخل أي القارن) مكة بدأ بأفعال العمرة وإن أخرها في الإحرام أي
 ذكرها أو إحراماً (يطوف لها سبعاً ويضطجع) وفي نسخة مضطجماً فيه أي في جميع طوافه (ويرمل في الثلاثة الأولى
 ثم يصلي ركعتين ويسمي بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة بكاملها إلا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرمًا
 بالحج معها فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضاً وكذا قال (ثم يطوف للتقدم) وهو من سنن الحج (ويضطجع
 فيه ويرمل إن قدم السعي) أي أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سعي فالرمل
 فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف التقدم ويرمل فيه أيضاً لأنه طواف بعده
 سعي وكذا في خزنة الأكل وإنما الرمل في طواف العمرة وطواف التقدم مفرداً كان أو قارناً وأما ما نقله الألباني
 عن النافذة للرواسي من أنه إذا كان قارناً لم يرمل في طواف التقدم إن كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه
 الأكثر (ثم يقيم حراماً) أي محرمًا لأن أو أن تحلله يوم التحرر إن حاق يكون جنايته على إحرامين لما في المحيط
 والمتقي عن محمد فإن طاف لعمرة ثم حلق فله دمان ولا يحل من عمرته بالحق كالتمتع إذا ساق الهدى وفرغ من
 أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا تحلل بذلك من عمرته (وحج كالقرد) أي في بقية أفعاله والمأصل أن القارن
 عليه طوافان وسبعان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من أنه يأتي أولاً بطواف العمرة ثم بسبعاً ثم بطواف
 التقدم ثم يسعي الحج موافقاً لفعله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متوالين متقدمين (وسعي سبعين)
 أي متأخرين متتابعين أو متتابعين وكذا الحكم فيما إذا كانا مرتين (للعمره والحج) أي إجمالاً (ولم ينو الأول)
 أي من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أي بأن نوى الأول للتقدم والثاني للعمرة (أو نوى
 مطلق الطواف) أي فيها (ولم يبين) فيه أن هذا هو عين الأول فتأمل فإن الطواف العاري عن مطلق التنية لا يسمى
 طوافاً في الشريعة. نعم لا يلزمه تعيين التنية بل مطلقاً ويسن التعيين (أو نوى طوافاً آخر) أي في الطوافين أو في أحدهما
 (تطوعاً) أي كان ذلك الآخر تفللاً أو سنة (أو غيره) أي تلواً أو طواف إفاضة أو وداع (يكون الأول للعمرة)
 أي معتبراً (والثاني للتقدم) أي شيئاً (وكره له ذلك) أي ذلك الجمع لمخالفته السنة من وجوه كثيرة

(فصل في هدي القارن والمتنع: يجب) أي إجماعاً (على القارن والمتنع هدي شكرًا لما وفقه الله تبارك وتعالى
 للجمع بين النسكين في أشهر الحج يسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك
 لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأدناه) أي أدنى الهدى هنا (شاة) بإجماع الفقهاء إلا أن الجمهور أفضل
 من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل ماعز أعظم) أي اسمين أو انغم فبعة (فقر أفضل) لصفه في طريق المولى فالأعلى
 والأعلى هو الأول (والأفضل لها) أي للقارن والمتنع (سوة نعمهما ولكل منهما أن يأكل) أي استحباباً (من هديه
 ويطعم) أي منه (من شاء غنياً أو فقيراً ويستحب) أي لصاحب الأضحية (أن يتصدق بالثلث ويطعم الثلث) أي
 بأن يطبخه ويطعمه (ويدخر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعاليه (أو يهدي الثلث) أي يطبخه ويهدي لأقربائه
 وجيرانه وأجانه ولو كانوا أغنياء وهو بدل من يطعم وإن كان ظاهر كلام البدائع أنه بدل من يدخر (ولا يجب التصدق
 بشيء منه) أي من هدي التمتع والقران (ويسقط) أي وجوب الدم (بالتذبح) أي بالأعطاء والإباحة ولو بالتخلة
 (فلورسق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه أو ثمنه وعينه
 موجودة (وصحة القران أو التمتع) لما سبق (والنفل) أي على تقدير صحة حج المجنون (والبلوغ) أي لعدم الوجوب

(١) قوله قبل أن يسعوا لحجهم: زاد الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه عقب قوله فيصرون جامعين بينهما

علي الصبي ميرا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرته عليه (لا الهدي) أفقد ملكه إلا أنه إذا لم يصم يجب عليه في ذمته أن يذبحه بعد التمتع (ويختص) أي جواز ذبحه بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما المكان المسنون في المتوسط أن الستة الهدايا أيام النحر من غير أيام النحر فكلها الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب على قول أي حقيقة والاولدع بعدها أجزاً إلا أنه تارك للواجب وقبلها لا يجزئ بالاجماع وعلى قولها في القليلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذا الدم (طلوع القمر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أي عند الامام وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر) ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا آخره) أي في حق الاعتداد باعتبار الزمان إلا أنه مفيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والحلق) أي في حق القارن والتمتع (وبين الذبح) أي ذبح الهدايا (في أيام النحر بنى ويجوز بمكة والحرم كله) إلا أنه يكره لما سبق من السنة (ولومات) أي القارن أو التمتع القادر على الهدي (قبل الذبح فعليه الوضوء) أي وجوباً فيعتبر من تلك (فإن لم يوص سقط) أي وجوبه عن المروة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما في الرخصة بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من ذلك أو تبرع عنه المروة فبجاء ظاهر (فصل في بدل الهدي إذا عجز القارن أو التمتع عن الهدي) أي هدى القارن أو التمتع (بأن لم يكن في ملكه فضل) أي مال زائد (عن كفافة) أي ما يكفي من الخلل في تغاية المعيشة (هدوما يشتري به الدم) أي من النقود أو العروض (ولا هو) أي الدم أو الهدي بيعته (فملكه) وسيأتي في آخر الفصل تمام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة بمحلة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إحرام الحج بالنسبة إلى التمتع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إحرام العمرة وسيأتي الكلام عليه مفصلاً (وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه يعني إذا فرغ من أماله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله الاثني به (وشرائط صحة صيام الثلاثة) أي عن القرآن والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف التمتع فإن فيه خلافاً كما سيأتي فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا أدخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في التمتع وأن يكون) أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصاهما لم تجز لوصاهما بعد ما دخل الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم التمتع باختلاف الإحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الأكثر بل يشترط أن يكون بعد إحرام العمرة فقط فلو صام التمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة قبل أن يحرم بالحج جاز لأن وجود الإحرام حالة (١) صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القرآن وأما صوم التمتع فلا أكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في المدعى إذ يمكن حله على التمتع الذي ساق الهدي وكذا ذكره في المداوي فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الإحرامين إحرام العمرة

أفان لا يلزمهم حينئذ الدم لذلك فافهم اهكذا في الحجاب (١) قوله لأن وجود الإحرام حالة صوم : لعله

والإحرام الحج وكذا ما في شرح الكنز ووقته أشهر الحج بين الإحرامين في حق المتمتع انتهى وفيهما ما سبق من جهة
المخني مع ما في عبارتهما من إيهام لانه لا يصح صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لما سياتي من أنه هو المستحب
أو التمتع وأما ما في مناسك الإبرار وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه إن لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة
وإن صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالا اللهم إلا أن يحمل قولها وهو محرم
على أنه قد أحرم بالعمرة كما قال غيرهما إن شرط إجرائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد
ذكر إمام الهدى أبو منصور الماتريدي أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على القرآن ولأن
إحرامه بالحج هو السبب لأن يكون متمتعا ويتوجه عليه الصوم فإنه بمجرد أن يريد الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى
متمتعا وهو قول زفر والإمام الشافعي فالأحوط أن لا يصوم الثلاثة إلا بعد إحرامه بالحج لأنه جائز اتفاقا بخلاف
صومه بين الإحرامين وأيضا في الآية الشريفة دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة إلى الحج أي
منضممة إلى إحرامه فما استيسر من الهدى فهذا صريح في كون التمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نية لا بمجرد
جزء منه إذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه وهذا وقول الماتريدي إن القياس عدم جواز الصوم ما لم يشرع في الحج
يفيد أن القيس عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس على التمتع المذكور في الآية فيتعين أن يكون
حكما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذي قدمناه فن فرق بينه وبين من قرن فعله باليان وأما ما قيل من أن السبب
هنا مركب فيكون وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فتقوض بكنافة العين حيث لم تصح بمجرد
حصول العين قبل الحنث فإن الحنث المرتب على العين هو السبب كما أن هنا إلحاق الحج بالعمرة هو السبب في التمتع
وكذا إلحاقها بها وعكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم ثم اتفق الأصحاب على أن من الاستحباب أن يصوم ثلاثة
أيام متوالية بعد الإحرام بالحج آخرها يوم عرفة لكن إن كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج
والوقوف والدعوات فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها إن كان يضعفه عن القيام
بحجتها قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم إلا أن يسمى خلقه فيوقفه في محظور وعن عطاء من أفطر يوم عرفة
ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لأن نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة
الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المقطرون بالأجر اليوم حيث قاموا بخدمة الإخوان في السفر من ضرب الخيصة
وسائر الهنة وضعف الصائمون عن القيام بمصالحهم والحاصل أن كل ما أخر صيام هذه الثلاثة إلى آخر وقتها فهو أفضل
لاحتمال القدرة على الأصل (وأن يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فإن لم يصم أصلا أو صام يوما أو
يومين حتى دخل يوم النحر فقد قات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره ففي
قدر عليه أراقه بمكة ^(١) ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعدها لفوات الوقت (وأن ينوي)
هذا الصوم (من الليل) فإن نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج
وغيره لا بد من النية بالليل (وأن يكون عاجزا عن الهدى في أيام النحر) الأظهر أن يقال ^(٢) وأن يكون غير قادر
على الدم وقت الحلق أو التقصير فإنه إذا قدر عليه فيها بعد تحلله لم يضره حيث يصح صومه كما سياتي مصرحا في كلامه
(فلا يترتب قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعدها فلو صام الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل أن يشرع في صوم
الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجز يوم النحر) أي قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فتقيرا)

سقط منه لفظه بالحج بعد قوله الإحرام اه داملا أخون جان (١) قوله ففي قدر عليه أراقه بمكة : قال في منح الغفار
قلو لم يقدر على الهدى تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدى اه ومثله في الزيلعي قال الشارح رحمه الله
في شرح النفاية كذا قالوا وفيه بحث إذ الترتيب واجب عند من يقول به وهو يسقط بالذبح اه وكذا في الحجاب
(٢) قوله الأظهر أن يقال الخ : أقول يرد عليه ما سياتي من قوله ولأن لم يتحلل حتى مضت أيام النحر فأيسر لم يجب

أى عاجزا (ثم أيسر) أى قدر على الهدى (يوم النحر) أى فيه تفصيل (فإن كان) أى اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أى حكمه (ووجب الدم) أى قدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كالوجود الماء فى خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وإن كن) أى اقتداره على الدم (بعده) أى بعد الحلق أو التقصير ولو فى أيام النحر (صح الصوم) أى حكمه كراجد الماء يندميتيم وقرغ من صلاته (ولا شيء عليه^(١)) أى ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل فى موضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وإن لم يتحل حتى مضت أيام النحر فأيسر) أى قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن بن أب حنيفة رضى الله عنه لأن الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو إباحة التحلل بلا هدى فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد فى الكبير وأن يكون أدواهما على الوجه المسنون فلو أداها على غير وجه السنة بأن أحرم القارن لعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي إذا قرن أو تمتع فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يجوز له الصوم وإن كان معسرا لا يجزئ الهدى كما صرح به فى السراج الوهاج وغيره والحاصل أن الصوم إنما يقع بدلا عن دم الشكر لاعتداد دم الجبر فاحفظ هذه الكيفية لنفسك فى كل قضية ومن المشروط أيضا أن يقع صومه فى أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة فى العام القابل وفى وقت الحج لم يجزه كما صرح به فى المنافع وأما الإحرام فى أشهر الحج بالمران أو التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (وأما صوم السبعة فشرط صحتها تنيت النية أى كسائر الكفارات) (وتقديم الثلاثة) أى لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وأن يصوم) أى السبعة (بعد أيام التشريق) أى لحزمة الصوم فى أيامه وقد صرح فى البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومها فى أيام النحر والتشريق (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا فى السبعة ولكن يستحب) أى فى السبعة كما فى الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أى بعد الفراغ من أفصال الحج فانه لا يجوز قبله بالإجماع (بمكة) وكذا فى غيرها قبل الرجوع إلى الأهل عندنا سواء نوى الإقامة بمكة أو لم ينو (والأفضل) أى المستحب (أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله) أى خروجها عن خلاف الشافعية وأما إن نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة إجماعا وقال ابن الممام وأما صوم السبعة فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد إتمام عمل الواجبات لأنه معلق بالرجوع انتهى وفيه أن المراد بالرجوع فى الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى أو أقام بها وعند الشافعية هو الرجوع إلى أهله فتقديمه بالرجوع من منى

الهدى وأجزأه صومه اه لأنه فاقده وقت الحلق ومع ذلك أجزأ الصوم اه حباب (١) قوله صح الصوم ولا شيء عليه : أقول يخالف ذلك ما قاله العلامة الشرنبلالى فى حاشيته حيث قال ثم بعد ثلاثين سنة من أن الله على لحققت لزوم ذبح الهدى لوجوده فى أيام النحر بعد الحلق كما لا وجه فيها قبل الحلق وأنه لا يتحلل بذبح الهدى ولا الرمي وليس التحلل إلا بالهلق لكن لا يظهر عمله فى حل النساء قبل الطواف ولنا فيه رسالة مميها تيسير الهدى لما استيسر من الهدى اه كذا فى الحلياب وقد بحث العلامة السيد محمد أمين عابدين فى رد المحتار وبين ما فى كلام الشرنبلالى من الخلل ونص جابرته على قول صاحب الدر المختار (ولو قدر عليه فى أيام النحر قبل الحلق بطل صومه) قوله ولو قدر عليه أى على الدم وقوله بطل صومه أى حكم صومه وهو خلفه عن الهدى فى إباحة التحلل بالهلق والتقصير وفى قوله فان الهدى أصل فى ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم أى الثلاثة الأيام فقط خلف عن الهدى فى ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم إباحة التحلل بالهلق أو التقصير فإذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلافه كما لو قدر التيمم على الماء فى الوقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال فى فتح القدير فان قدر على الهدى فى خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم لأنه خلف وإذا قدر على الأصل قبل تأدى الحكم بالخلف بطل الخلف وإن قدر عليه قبل الحلق قبل أن يصوم السبعة فى أيام الذبح أو بعدها لم يلزمه الهدى لأن

لا قائل به^(١) والله أعلم ثم اعلم أنه إذا قرن العبد أوتبع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحطل فعليه دمان إذا عتق دم للقران أو التمتع ودم لإحلاله قبل^(٢) الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فإن حكم الحر كذلك في تعدد الدم وإن جاز القارن والمتنع عن الهدى والصوم بأن كان شيخاً قانياً على ذمته ولا يجوزته القدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للثاني وقبه بحث لأنه إذا كان عاجزاً عن الهدى انتقل حكم الوجوب إلى الصوم وإذا عجز عنه فالتقياس أن تجزئته القدية عنه كما في الصوم وإلا فلا معنى لبقائه على ذمته فيبقى أن يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى بأن يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد النفي في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فإن كان عنده أقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم إن كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا كان عنده قدر ما يشتري به ما وجب وليس له غيره لا يجزئته الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أى الكاسب يمسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن إلا أن هذا إذا لم يكن في ملكه عين المتصوص لأنه إن كان في ملكه فلا يجوز له أن يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم عن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله إن كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل ما بقي درهم فصاعداً لا يجزئته الصوم

(فصل في قران المكي: لا قران لأهل مكة) أى حقيقة أو حكماً (ولا لأهل المواقيت وهم الذين منزهة في نفس الميقات) وكذا من حاذاه من غيرهم (ولا لأهل الحل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، والآشوية إلى التفتح وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أى ولو بإضافة أحد النسكين إلى الآخر (كان مسيئاً وعليه دم جبر) أى كفارة لإساءته عتياً لأن قرانه غير مستون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أى تلا يكون عمله مخالفاً لسنة (فاذا رفضها فعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بأن مضى

التحلل قد حصل بالحق فوجود الأصل بعده لا يقتضى الخلق كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذا لو لم يجد حتى مضى أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو إباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينتظر فإن بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزه القدرة على الأصل وإن ملك قبل الذبح جاز للمعز عن الأصل فكان المتبر وقت التحلل أه ونحوه في شرح الجامع لقاضيان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرهما من كتب المذهب المتبرة ولشربلالي رسالة سماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وأدعى وجوب الهدى بوجوده في أيام الحر سواء حلق أو لا متمسكاً بقولهم العبرة لأيام النحر في المعز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لإقامة الصوم مقام الهدى وأدعى أيضاً أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه يتحلل بالهدى أصلاً وبالخلق خلفاً وإن الحلق خلف عن الهدى ولا يخفى عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتب علي هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم أه كلام رد المحتار وكتب العلامة الزاوي على قول صاحب رد المحتار وإن قدر عليه قبل الحلق الخ ما نصه عبارة الفتح بعد أه أقول وهو الصواب كما لا يخفى بدليل قوله فيما بعد لأن التحلل قد حصل بالخلق أه (١) قوله فتعيده بالرجوع من منى لا قائل به: أقول يمكن أن يجاب عنه بأنه إنما أناط الحكم بالرجوع من منى لأن غالب الحاجاج غير متعيين بها فيعد فراغهم بتوجههم إلى مكة جزءاً، ثم رأيت هذا الجواب لبعض الأفاضل في هامش رد المحتار فقد الحمد والملة أه (٢) قوله ودم لإحلاله قبل الذبح: قد يقال بأن إحلاله قبل الذبح لعذر المعز عنه فلا يجب به شيء بناء على ما ذكره في البدائع وتذكر ما قدمناه عن الشارع في شرح النفاية أه حباب

عليها (قدم الجمع) أى مع الإساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضاً إن جنى جناية قبل الرض يلوّمه ما يلزم القارن
الآفاق (ولو دخل الآفاق في مكة في أشهر الحج بعمرة فأفسدها) أى بجراح قبل طواف العمرة أو أتمها (ثم أحرم بمكة)
أى منها وفى حكمها أرض الحرم كلها (بعمرة وحجة) أى مما أوتدأ خلا (رفض العمرة) ومضى فى حجة وعليه عمرة
ودم (لأنه صار كالملك) أى حكماً فى منعه من القرآن (ولو خرج) أى ثانياً إلى الآفاق (قرن) أى بعد ما اعتمر فى أشهر
الحج فأفسدها وأتمها قرن (كان قرناً) أى مستوياً (ولو خرج المكي) ومن فى معناه (إلى الآفاق قبل أشهر الحج)
وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج فى الأشهر ويدل عليه ما سبق (صح قرانه ولو دم شكر) والحاصل
أن المكي ممنوع من أن يقرن بمكة وأما إذا خرج إلى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها وقرن صح
قرانه ويكون مستوياً ولا يبطل بالإلزام بأهله لأنه لا يشترط لصحة القرآن عدم الإلزام كالكونى إذا قرن ثم عاد
إلى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا ويدل المحبوى وصاحب الميسر بأن المكي إذا أصبح قرانه إذا خرج من الميقات إلى الكوفة
مثلاً قبل دخول أشهر الحج أما إذا خرج بعد دخولها فلا قران له لأنه لما دخلت أشهر الحج وهو داخل المواثيق
قد صار ممنوعاً من القرآن شرعاً فلا يتغير ذلك بتغير وجهه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السنجارى
وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافى والجمع وغيرهم قولهم المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن صح قرانه
قال فى البحر وهو محمول على ما قاله صاحب الميسر والمحبوى لكن قال ابن الهمام قد يقال إنه لا يتعلق به خطاب
المنع مطلقاً بل مادام بمكة فإذا خرج إلى الآفاق التحق بأهله لما عرف أن كل من وصل إلى مكان صار ملحقاً بأهله
كالآفاق إذا قصد بستان بنى عاصم حتى جاز له دخول مكة بلا إحرام وغير ذلك فإطلاق المصنف أى صاحب الهداية
هو الوجه انتهى والأظهر أن فى المسئلة خلافاً لما فى الكرماتى قال ابن سماعه عن محمد إذا دخلت عليه أشهر الحج
وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبى حنيفة وهو الصحيح قال فى البحر وتفيد بقوله عند أبى
حنيفة يقتضى أن يصح عندهما وأما ما فى المنسك القارى من أن المكي إذا خرج إلى الميقات وأحرم بعمرة وحجة
معا فانه يرفض العمرة فى قولهم فى البحر أنه محمول على ما إذا خرج إلى الميقات بعد أن دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة

(باب التمتع)

وهو فى اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشئ وفى الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لغير المكي (باداءاً للنسكين) أى
العمرة والحج (فى أشهر الحج فى سنة واحدة من غير إلزام) أى بأهله (بينهما للإلزام صحياً) أى بأن يكون حالة تحمله
من عمرته وقبل شروعه فى حجة وزاد بعضهم فى سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بإحرام مكي
للحج وإنما سمي متمتاً لانتفاعه بالثوب إلى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو تمتعه بمخظورات الإحرام
بعد تحمله من العمرة أو لانتفاعه بسقوط العمود إلى الميقات ولا يبعد أن يقال تمتعه بالحياة حتى أدرك إحرام الحجة
(وهو أفضل من الأفراد) أى عندنا فى الروايات المشهورة وهو الصحيح فى شرح المنظومة أن التمتع أفضل من
الأفراد بالإجماع بين أصحابنا فى ظاهر الرواية والله أعلم

(فصل فى شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره فى أشهر الحج) فلو طاف
للعمره جنباً أو محدثاً فى رمضان ثم أعاده فى شوال وحج من عامه لم يكن متمتاً اتفاقاً أما عند الكرخى ومن وافقه
فلأنه لا يرتفع الأول بالإعادة وأما عند أبى بكر الرازى ومن معه إن كان يرتفع الأول بالإعادة لكن لا يكون
متمتاً لما أنه نص عليه محمد فى الأصل والحلية لم يدخل مكة بعمرة قبل الأشهر يريد التمتع أو القرآن أن لا يطوف
بل يصير إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فإنه متى طاف طوافاً ما وقع عن العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل
أو أكثره ثم دخلت أشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتاً عند الكل لأنه
صار حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته بمقتايمهم قال الكرماتى لأن يخرج إلى أهله أو ميقات نفسه على ما ذكره

الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة إلى الآفاق^(١) الذي صار في حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاق في الأشهر لا يصير متمتعا مستنوا لما سبق ولما سبأ من اشتراط عدم الإلزام في التمتع هذا والظاهر أن التمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعا من إتيان العمرة^(٢) فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المكي إلا أن المكي ليس بمنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون بمنوعاً عن التمتع كما تقدم والله أعلم (الثاني أن يقدم إحرام العمرة على الحج) وهذا مستثنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل إحرام الحج) ولو لم يطف قبل إحرام الحج أو طاف أمله ثم طاف كله أو أكثره الباق بعد إحرامه للحج لا يكون متمتعا بل قارناً ولو طاف أكثره قبل إحرام الحج وأقله بعده كان متمتعا (الرابع عند إفساد العمرة) فالو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قيل أن يقضيهما لم يكن متمتعا ولو قضى عمرته وحج من عامه فقيه تفصيل محله الكتب المبسطة (الخامس عند إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أفسد حجته لم يكن متمتعا (السادس عدم الإلزام) أي التزول (بالأهل للإماما صحيحاً وهو أن يرجع إلى وطنه خللاً) والعمرة بالمقام والتوطن لا بالموالد والمنشأ ووجود الأهل فيصح تمتع الآفاق وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أي الآفاق (من عمرته) أي في الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن متمتعا ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الحلق ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرته وحج أي من عامه (كان متمتعا) أي لعدم صحة الإلزام كما قال (وهذا هو الإلزام الفاسد) أي الغير المعتبر في منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو حجه والحاصل أن الإلزام صحيح وهو يطل التمتع بالاتفاق وقاسد وهو لا يبطئه عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله بعد أداء العمرة خللاً ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإلزام كونه خللاً ولكن شرطه أن لا يكون العود مستحقاً عليه وفيه إشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق في الجرم مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً أو استحباباً ولما تعريفات كثيرة مبسطة في محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (وإلى خارجه) أي والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير بلده قيل هو مكة وقيل هو كبره) أي من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج) بالرفع أي وأنت يكون الحج معها (في سفر واحد فلورجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد وحج) فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعا لأنه اجتمع له نسكان في سفرين (وإن كان أكثره في الثاني) أي من محرقه (كان متمتعا) هكذا أطلقه قاضيخان ولم يحله إلى قول أحد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً فيه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحكم فيها خلافاً لقول المصنف^(٣) (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على مشاهير) أي وأما على قول المشهور عنهما فلا، لما صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع وحج فإنه متمتع عندهما ولا رد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو الترفق بأداء التمسكين في سفر واحد لأن من قبله كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرماً لا يطل تمتعه فلم أن أداهما في سفر واحد ليس بشرط كذا

- (١) قوله والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة إلى الآفاق الخ: يريد رحمه الله تعالى بيان الفرق بين المكي الحقيقي والمكي الحكي اه
(٢) قوله والظاهر أن التمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعا من إتيان العمرة: تقدم من الشارح أنه نص على جواز عمرة التمتع وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى اه
(٣) قوله فتقول المصنف الخ: خبره غير ظاهر ولعل

قرره في الكبير والظاهر أنه شرط لإلأته أنه من أن يكون حقيقة أوحكاما لله سبحانه أعلم (الثامن) أداؤها في سنة واحدة (أى على قول الأكثر كما صرح به غير واحد (طو لطف العمرة في أشهر الحج) من هذه السنة وحج من السنة الأخرى لم يكن متمتعا كما صرح به الزيلعي (وإن لم يلزم بينهما) أى ولولم يقع بينهما الإسلام ، صحيح كما بينه قوام الدين في شرح الهداية (أوق حراما إلى الثانية) في الفتاوى التاريخية مزيا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر رمضان أى أحرم بعمرة فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقلنا لم يصح من عامه يعنى عام الفحل أمامام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نواذر ابن سبابة عن محمد بن أحمد فحين أحرم بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل طاف لعمرة في العام القابل ثم حج من عامه ذلك أنه متمتع لأنه باقى على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه ابتداء الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبدا (فلو اعتمر) أى في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أى بالتوطن فيها (لا يكون متمتعا) ولعل وجهه أن سفره الأول أقطع بوطئه فلما بلغ حجه وعمرته في سفر واحد (وإن عزم شهرين) أى مثلا (وحج كان متمتعا) كما ذكره في خزائن الأكل من أبي يوسف وذكر عن ابن جماعة اتفاق الأربعة على أنه لو قصد القرب مكة فدخلها نوبا إلى الإقامة بها بعد الفراغ من التمكن أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس بمحاضر أى من ساضرى المسجد الحرام الذين منعوا من التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة عدم الاستيطان فيوافق ما سبق من البيان (المأثر أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أى قبل الاعتبار سواء كان مكيا أو مستوطنا بها أو مقبلا أو مسافرا منها (أو محرما) أى أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرة من المقات أو لم يحرم وحج لا يكون متمتعا (إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بعمرة) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا أو خرج إلى ما وراء المقات فيكون متمتعا عند ما يخرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني وفيه ما تقدم وأول التمتع فافهم (الحادى عشر أن يكون من أهل الآفا) والاتفاق كل مكان داره خارج المقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والبررة التوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة كالدنى وغيره (فهو مكى) إلا أنه تقدم أن المتمتع الآفاق إنما يصير مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أى مثلا واستوت إقامته فيهما أى بأن لم يستوطن في إحداها أكثر من الآخر (فليس بتمتع وإن كانت إقامته في إحداها أكثر لم يصحرا به) أى بلحكم فيه (قال صاحب البحر ويبنى أن يكون الحكم للكبير) أى لا أكثر فإن كان إقامته بالمدينة أى مثلا يكون متمتعا أو بمكة فلا (وأطلق في خزائن الأكل) أى عبارته (بالمع) أى حيث قال كوفى له أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتقيد على مقتضى القاعدة أن لا أكثر حكم الكل وكذا ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج لم يكن متمتعا لكن إطلاق الآية وهى قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المنع من صحة التمتع هو الإقام ولا شك في حصوله سواء كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو طروج فيه أنه يصير مقبلا بنفس التزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرع عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعا فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صار مكة وطنا له وعلى زواية أنه لا يصير مقبلا بنفس الزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعا وهذا مقتضى القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لأنه لو وجد مستوطن غير مقيم

فيه سهوا أو تغيرا اه داملا أخون جان

ولأنه إذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف تصير مكة وطائفة ولا مرية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان ولأن جواز التمتع للآفاق مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وإنما منع المكي من التمتع وهو من أهل داخلها للآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاق إذا تمتع ومعه أهله وأمراته فإنه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو إسحق التتاهوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس يحاضر بالآفاق ولو استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بلا خلاف فراه أن من لم يكن أهله حاضراً المسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

(فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في مناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل المواقيت) أي نفسها وما سادها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت وبين الحرم المحترم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي تخلفته الآية (ومسيئاً) أي في فعله تركه لسنه (وعليه لإسائه دم^(١)) أي دم جبر

(١) قوله فمن تمتع منهم كان عاصياً ومسيئاً وعليه لإسائه دم : اعلم أن هذه المسئلة من مظان مزلّة الإقدام بسبب ما فيها من الاختلاف بين علماء الأنام وزيادة القليل والقال في كل عصر بين حلول الرجال حتى أنها أفردت بالتأليف وكثرت فيها الرسائل والتصانيف وقوى كل مصنف رأيه وروى غيره بالتزيف وإن أردت الوقوف على حقيقة الحال فاعلم أن المشايخ في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره الماتن وهو القول المشهور الذي عليه الجمهور ومن نص على ذلك صاحب العناية والتحفة وغاية البيان والمحيط والجوهرة والكرمانى والاسييجاني القول الثاني كراهة العمرة المفردة للمكي في أشهر الحج وإن لم يصح من عامه وإليه ذهب صاحب البدائع وإليه رجح المحقق ابن الميام كإسقاط القول الثالث عدم كراهة العمرة للمكي في أشهر الحج وإن صح من عامه إلا أنه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم وإليه جتج صاحب النهاية وإليه ذهب القاضي أبو زيد الدبوس في الأسرار حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى أن ألهم لا يجب نسكاً أما التمتع فلا أنه لا يصير متمتعاً للأمام الذي يوجد منه بينهما ولا يكره له ذلك وأما القرآن فيكره ويلزمه الرفض ثم قال بعد ورقة والمكي يعتز في أشهر الحج ولا يكره ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع لأن الإمام بأهله قطع متمتعاً كما يقطع متمتع الآفاق إذا رجع بين النسكين إلى أهله بمعنى ما ذكرنا هناك والقرآن يصح من المكي إذا قيل من غارح الميقات وعليه الدم اه حجاب وقال السيد محمد أمين جليدين في رد المحتار عند قول التنوير وشرحه والمكي ومن في حكمه يفرد فقط ولو قرن أو تمتع جاز وأساء وعليه دم جبر مانعه قوله ولو قرن أو تمتع جاز وأساء الخ أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسرارج وشرح الاسييجاني على مختصر الطحاوي واعلم أنه في التمتع ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قرآن للمكي يحتمل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الإسلام الصحيح من الآفاق مبطلاً تمتعه والمكي لم بأهله فيطالع تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأم به فلهي عنه وعليه فاشترطهم عدم الإسلام لصحة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للفكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وإن لم يصح وهو ظاهر دجارة البدائع وغالقه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنتج والشرنبلالي والفارسي واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام من أن المكي إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرم بحج رفضه فإذا لم يرفض شيئاً أجزأه قال في التمتع وغيره لأنه أدى أفعالهما كما التزمهما إلا أنه منهي والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الأصل غير أنه يشتمل لأنه كصيام يوم النحر بعد نذره اه فهذا يناقض ما اختاره في

وجناية لكفارته قال في البدائع قبضت العمرة في أشهر الحج في حقهم مصيبة أى تخالفهم السنة إذا أرادوا الحج تلك
النتيج أولا أى فإن هذا تصرّج بأنه يتصور قران المكى لكن مع الكراهة وتعمامه في الشربلية أقول وقد كنت
كتبت على هامشها بحثا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الإلزام شرط لصحة التمتع دون القران وأن الإلزام الصحيح
مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكى باطل لو ورود الإلزام الصحيح بين إحراميه سواء ساق الهدى
أولا لأن الألفاق إنما يصح إسامه إذا لم يسق الهدى وحلق لأنه لا يبق العود إلى مكة مستخفاً عليه والمكى لا يتصور
منه عدم العود إلى مكة لكونه فيها كما صرح به في النجاة وغيرها وفي النهاية والمعراج عن المحيط أن الإلزام الصحيح
أن يرجع إلى أهله بعد العمرة ولا يكون العود إلى العمرة مستخفاً عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لأهل مكة وأهل
المواقيت اه أو بخلاف القران فإنه يتصور منهم لأن عدم الإلزام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع
ما يكون بإحرام واحد للحج والعمرة مع الإلزام الصحيح ما يكون بين إحرام العمرة وإحرام الحج وهذا يكون
في التمتع دون القران ففى هذا قلنا إن تمتع المكى باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه
تصرّج البدائع بعدم تصور تمتع المكى وأما قوله في الشربلية إنه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه
لو لم يسقه ولم يحلق لأن الإمام حينئذ يصرّح بغير صحيح لما علت من التصريح بأن إمامه صحيح ساق الهدى أو لا يدل عليه
أيضا عبارة المحيط المذكور فكذا ما مر من الفرع المذكور في باب إضافة الإحرام فإنه صرح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت
ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للإمام أبى زيد الدبوسى حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراء
المقات على معنى أن الدم لا يجب نسكا أما التمتع فإنه لا يتصور للإمام الذى يوجد منه بينهما وأما القران فيكره ويؤمر به
الرفض لأن القران أصله أن يشرع القارن في الإحرامين معا والشروع معا من أهل مكة لا يتصور إلا بخل في أحدهما
لأنه إن جمع بينهما في الحرم فقد أخل بشرط إحرام العمرة فإن ميقاته الحل وإن أحرّم بهما من الحل فقد أخل بمقات
الحجة لأن ميقاتها الحرم والأصل في ذلك أهل مكة قلنا لم يشرع في حق من وراء المقات أيضا اه أى أن من كان
وراء المقات أبى داخله لم يحكم أهل مكة فهذا صريح في أن أهل مكة ممن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران
لكن مع الكراهة للاختلاف بمقات أحد الإحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذى هو جمع كتب ظاهر الرواية
ونصه: وإذا خرج المكى إلى الكوفة لحاجة فاعتزم فيها من عامه وصح لم يكن متمعا وإن قرن من الكوفة كان قارنا اه
وقوله في الجوهرة معللا موضحا مراجعها وعلى هذا قول المتون لا تمتع ولا قران لمكى معناه نفي المشروعية والحل
ولا ينافى عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا تصرّجهم بعدم بطلان التمتع بالإلزام الصحيح فيها لو زاد
التمتع إلى بلد وتصرّجهم في باب إضافة الإحرام بأنه إذا قرن ولم يرفض شيئا منها أجزأه هذا ما ظهر لى فاغتنمه
فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وقال العلامة الشيخ طاهر سنبل في ضياء الأبصار عند قول
صاحب الدر ولو قرن أو تمتع مناصه أى أى بصورة التمتع كما في المبسوط لأنه لا يتحقق منه التمتع لأنه لم بأهله الإمام
صحيحا وتفقوا على أنه إذا جمع بين إحرام العمرة والحج أنه يجب عليه دم جبر كما بقيد المتون وغيرها في باب إضافة
الإحرام إلى الإحرام وأما إذا تقي بعمرة وتعمّل منها ثم حج من عامه فهو ماعنا للمؤلف ومستلّا اعتبار المكى في أشهر الحج فيها
خلاف حاصله ما ذكره مولانا الشيخ الشير بالحباب في حاشيته على شرح المنكح الأوسط لللال على ثم ك ساق عبارة
الحباب المتقدمة ثم قال يقول العبد الضعيف لا يخفى أن ما ذكره القاضى أبو زيد يوافق مذهب الإمام الشافعى في
عدم وجوب الدم لكنه يخالفه في عدم تحصيل ثواب التمتع فإنه عند الشافعى أفضل من إفرا الحج بلا عمرة لكن
ما ذكره شيخنا من الثلاثة الأقوال ما ذكره كثير من أهل المذهب من أن المكى ومن في حكمه من التمتع كما أنه منى
عن القران ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان في مكة أو ما في حكمها سواء قرن أو تمتع منها أو خرج إلى المقات لأجل

السنّة لما في التحفة ومع هذا لو تمتوا جاز وأساءوا ويحب عليهم دم الجبر وفي الكرمان لا يجوز لهم أن يضيفوا

القران أو التتبع وأما إذا خرج المكي ومن في مناه إلى الآفاق لحاجة ولرفق الأشهر فانه يصير حكمه حكم أهل الآفاق في الاحرام لانه صار ملحقاً بهم فلا تكره له العمرة كما لا يكره له القران كما بينته في الرسالة المذكورة في أول القران اه أقول يعني بالرسالة المذكورة رسالته المسماة نزهة المشتاق في حل عمرة المكي والمحقق به من الآفاق وسأقتل لك الرسالة المذكورة بعضها وإن كان بعض ما فيها تقدم ذكره زيادة في إيضاح هذه المسئلة لأن الموضوع المهم الذي مثل هذه المسئلة سيما إذ اختلفت فيه الانظار يحتاج ولا بد إلى أكيدات وإيضاحات ليقرر في ذهن الناظر وتزول عنه التشاؤم وهذا نص الرسالة المذكورة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لم يجعل علينا الدين من حرج المظهر ديبه بالبراهين الساطعة والحجج والصلوة والسلام على المبعوث بالمة الخفيفة السبعة السبله البيضاء على آله وأصحابه وأنابه ماطلع نجمه وأضاء ، أما بعد فانه لما وقع لكثير من الناس الخرج التام في هذا الزمان لما اشتهر وانتشر من أهل العلم في هذا الاوان بأن من كان من أهل مكة في الآفاق ووصل إليها في أشهر الحج وأحرم بعمرة يكون عاصياً ومن كان في مكة من أهل الآفاق وخرج منها ثم عاد إليها وأهل بعمرة كان غاوريا فامتنع الحجاج من الوصول إلى الطائف لهذا مع احتياجهم إلى ذلك وحصل لأهل مكة الواصلين إليها منه في هذه الأشهر التحير في المسالك خوفاً من طول مدة الإحرام وارتكاب الآثام فلم يزل العبد العاجز الفقير المعترف بالتقصير يراجع كتب المشايخ المتقدمين واجبا الوقوف على ما يزيل هذا الخرج المبين إلى أن فتح الكريم الفتاح وأضاء صبح الحق ولاح فأردت يأن ذلك والله الهادي لكل سالك فأقول مستتبين بالله قاتلا لا حول ولا قوة إلا بالله اعلم أن عمرة المكي في أشهر الحج قد وقع فيها الخلاف في القديم والحديث بين علمائنا في كتب الفقه وشروح الحديث وحاصل ذلك ما ذكره مولانا وشيخنا المرحوم الشيخ يحيى بن الشيخ صالح في حاشيته على شرح المنسك الأوسط للملا على حيث قال في باب تمتع المكي وأوجز في المقال قوله فمن تمتع منهم كان عاصياً ومسيئاً وعليه لإساءته دم ، اعلم أن هذه المسئلة من مظاهر مذلة الأقدام بسبب ما فيها من الاختلاف بين علماء الأنام وزيادة القيل والقال في كل عصر بين حلول الرجال حتى أنها أفرقت بالآلاف وكثرت فيها الرسائل والتضائيف وقوى كل مصنف رأيهم وروى غيره بالترفيف وإن أردت الوقوف على حقيقة الحال فاعلم أن للمشايخ في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المسان وهو القول المشهور وعليه الجمهور ومن نص على ذلك صاحب العناية والتحفة وغاية البيان والمحيط والجوهره والكرمان والاسيحا في القول الثاني كرامة العمرة المفردة للمكي في أشهر الحج وإن لم يجز من عامه وإليه ذهب صاحب البدائع وإليه رجح المحقق ابن الهمام كما سيأتي القول الثالث عدم كرامة العمرة للمكي في أشهر الحج وإن حج من عامه إلا أنه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم وإليه جنت صاحب النهاية وإليه ذهب القاضي أبو زيد الدبوسي في الأسرار حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراد الميقات على معنى أن الدم لا يجب نسكاً أما التمتع فلا فانه لا يصير متمتعاً بالإمام الذي يوجد منه بينهما ولا يكره له ذلك وأما القران فيكرهه ويلزمه الرض ثم قال بعد ورقة والمكي يشتر في أشهر الحج لا يكره له ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع لأن الإمام بأهله قطع تمتع الآفاق إذا رجع بين النسكين لاهله بمعنى ما ذكرنا هناك والقران يصح من المكي إذا قبل من خارج الميقات وعليه الدم اه ما ذكره شيخنا قلت ماذهب إليه صاحب البدائع هو مأخوذ مما ذكره الامام الزعفراني مرتب الجامع الصغير وشارحه في الشرح المذكور لكن ما ذكره كثير من أهل المذهب من أن المكي ومن في مناه منى عن القران كما أنه منى عن التمتع ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان في مكة أو ماني حكمها سواء قرن أو تمتع منها أو خرج إلى الميقات لأجل القران أو التمتع في الخاتمة المكي إذا خرج إلى الميقات وأحرم بحجة وعمرة معاً فانه يرفض الحجة وتامه فيها رحله على ما ذكرناه أولاً على قبيال التمتع أنه يحول علي ما إذا خرج في الأشهر

العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد أن المكي إذا أتى بعمرة ليس عليه شيء إلا أنه منوع من إضافة لما في المبسوط في باب الجمع بين الإحرامين وإن دخل يعني الآفاق بعمرة فأقصد ما في أشهر الحج فقضاهما ثم خرج حتى جاوز الميقات ثم قرن بعمرة وحجة كان قارنا لأن أكثر ما فيه أن حاله كحال المكي متى حصل بمكة بالعمرة الفاسدة وقد بينا أن المكي إذا خرج من الميقات ثم قرن حجة وعمرة كان قارنا به يعني إذا خرج من الميقات إلى الآفاق لا لأجل القرآن بل لحاجة كإيدل عليه ما بينه سابقا وسنذكره وإنما حملنا عبارة كل منهما على ما ذكرناه لثلاث يقع التناقض بين كلامي هذين الإمامين العظميين ولما هو معلوم من كتب المذهب أن من وصل إلى موضع على وجه مشروع كان حكمه حكم أهله رإلا فلا محل ما في الثانية على ما إذا خرج في الأشهر يناقضه ما في المبسوط كما لا يخفى وفيه أيضا الآفاق إذا أقصد عمرته وخرج من مكة ولم يجاوز الوقت إلى الحل في أشهر الحج وأهل بعمرة فليس يتمتع لأن أشهر الحج لما دخلت وهو داخل الميقات حرم عليه التمتع كما هو حرام على أهل مكة ومن هو داخل الميقات فلا تنقطع هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك كما في حق المكي ومن هو داخل الميقات به يعني إذا خرج لأجل الإحرام بالعمرة ليكون متمتعاً فلا حرم عليه التمتع ولم يذكر فيه خلافاً ما إذا خرج إلى بلدة أخرى يعني لحاجة فقد ذكره بعد وذكر أن في تتمه خلافاً بين الإمام وصاحبه فيما إذا خرج إلى غير بلدته وسنذكره ولولا الفرق بينهما لما ذكره بعد فتنبه لفتاوى كلامهم وأما إذا خرج المكي ومن في مناه إلى الآفاق لحاجة فإنه يصير حكمه حكم أهل الآفاق في الإحرام في المبسوط في باب المواقيت والمكي إذا خرج من مكة لحاجة فلم يجاوز الوقت حتى عاد فله أن يدخل مكة بغير إحرام وإن جاوز لم يكن له أن يدخل مكة إلا بإحرام لما قلنا أن من وصل إلى موضع غايه في حكم الإحرام كحال أهل ذلك الموضع اه وفي شرح الجامع الصغير للإمام الزعفراني ما نصه : تمتع فرغ من عمرته وخرج إلى الحل فأحرم بالحاجة ووقف فقلبه دم لانه لما أتى بالعمرة وفرغ منها صار حاصلاً في مكة ومن كان في مكان كان حكمه حكم أهل ذلك المكان كالأفاق الذي قصد البستان صار كالبيتاني كذلك ههنا هذا الآفاق صار كالملك فإذا أحرمت خارج مكة فقد أدخل حصاً في إحرامه فيجبر بالدم وهذا إذا خرج إلى الحل يريد الإحرام أما إذا خرج لحاجة له لا شيء عليه لما مر اه وفي غاية البيان في باب مجاوز الوقت بقوله وإذا خرج المكي يريد الحج فأحرم ولم يعمل بالإحرام ووقف بمرقة فقلبه شاة قالوه هذا في إذا خرج لا أراد الحج وأما إذا خرج لحاجة فجاز الميقات ثم أحرم بالحج ووقف بمرقة لا يجب عليه شيء إلا أنه التحق بالآفاق اه وهو صريح في أن من وصل إلى مكة من أهل المدينة وغيرهم كالحجاج وأحرم بعمرة في أشهر الحج وحل منها ثم طلع إلى الطائف لقتله أو غيره ثم أحرم بالحج منه ونزل على عرفة لا شيء عليه سوى دم التمتع وبه صرح في غاية البيان في باب التمتع وإليه أشار في الكفر بقوله ولو اعتبر كوفي فيها وإقام بمكة أو بصرة وحج صح تمتعه اه وكذا المكي ومن في مناه إذا وصل إلى الطائف مثلاً فإنه يصير حكمه في حال الإحرام حكمهم فله أن يدخل إلى مكة في أشهر بعمرة وله أن يقرن كما صرح به كثير من أهل المعابر في المبسوط في باب المواقيت بعد أن ذكر أنه لا يتمتع المكي ومن وراء المواقيت ولا يقرن قال إلا أن المكي إذا كان بالكوفة فلما انتهى إلى الميقات قرن بين الحج والعمرة وأحرم بهما صح ويلزمه دم القرآن لأن صفة القرآن من يكون حجه وعمرته ميقاتيتين يحرم بهما جميعاً مما وجدت هنا في حق المكي اه فتقوله إذا كان بالكوفة فيه إشارة إلى أنه لم يخرج من مكة لأجل القرآن وقوله ويلزمه دم القرآن صريح في أن قرانه يكون مستونا ولا يكون منياً عنه وذلك لما مر أن من وصل إلى موضع على وجه مشروع كان حكمه حكم أهله وقوله من يكون حجه وعمرته ميقاتيتين أي على وجه مشروع وذلك لا يكون إلا للآفاق ومن الحق به كالمكي الواصل إلى الآفاق لأجل القرآن وإطلاعه صحة قرانه شامل لما إذا خرج المكي من مكة في أشهر الحج وقد صرح به في باب الجمع بين الإحرامين وقد ذكرناه سابقاً لكن ذكر في الباب الذي قبله ما نصه وروي ابن سبابة عن محمد بن جهمه أنه قال المكي إذا قدم الكوفة إنما يجوز له أن يقرن إذا

الحج إليها سواء في أثنائها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في تفسيره من أن حاضري المسجد كان خروجه من الميقات قبل دخول أشهر الحج أما إذا دخلت أشهر الحج قبل خروجه من الميقات فقد حرم عليه القرائن والتفتت فلا يرتفع ذلك بالخروج من الميقات بعد ذلك وظاهر من جزئه بخلافه في باب الجمع بين الإحرامين وإطلاق صحة القرائن منه في باب المواقيت أن ما ذكره فيها هو ظاهر الرواية وأن هذه رواية نوادر بن سماعة ومن قوله هنا قد حرم عليه القرائن والتفتت أنه لو خرج قبل أشهر الحج لايحرم عليه القرائن ولا الإحرام بالعمرة في الأشهر وإن لم يكن متمتعا فلذا قال في القادم من الكوفة بعد ذكر مأمرائه يصح قرائنه ولو اعتمر هذا المكي في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا لأن الآفاق إنما يكون متمتعا إذا لم يلم بأهله بين النسكين المسامح جميعا والمكي هنا يلم بأهله المسامح جميعا بين النسكين حالاً لأنه لم يسق الهدى وكذلك إن ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الآفاق إذا ساق الهدى ثم ألم بأهله محرماً كان متمتعا لأن العود هنا مستحق عليه فيمنع ذلك صحة المسامح بأهله وهنا العود غيره مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المسامح بأهله صحيحاً فلذا لم يكن متمتعا به وقوله ولو اعتمر هذا المكي أي القادم من الكوفة وقوله لا يكون متمتعا أي أصلاً لفقد شرط التمتع كما بينه وظهر من عبارته أنه لا يكون منياً عن الإحرام بالعمرة كما أنه غير منهي عن القرائن فلذا كان عليه دم القرائن كما صرح به والقرائن بمصادقات التمتع بنظم القرائن كما في التفتت حيث لم يكن القرائن منياً عنه فكذا التفتت لو صح عنه لكنه لم يوجد لفقد شرطه بل عدم كراهة العمرة في حق القادم من الآفاق أولى لأن المشايخ اختلفوا في كراهة عمرة المكي إذا أتى بها في أشهر الحج على ما مر مع اتفاقهم على نهي عن القرائن وعدم جوازها فإذا جاز له القرائن لجاز له العمرة بالأولى ونحو ما في المبسوط في كثير من المعتبرات في المحيط إذا خرج المكي إلى كوفة وقرن صح قرائنه ولو خرج إلى الكوفة وأهل بالعمرة واعتزم ثم حج لم يكن متمتعا لأنه صار مسلماً بأهله بين الحج والعمرة وهكذا في غيره هذا إذا خرج المكي ومن في معناه إلى الآفاق قبل أشهر الحج أما إذا خرج منها قاصداً التمتع والقرائن فهو منهي عنه كالمسافر وأما إذا خرج منها لحاجة لزومة أو تزوجه أو تجارة أو غير ذلك ثم رجع فأراد القرائن في جواز قرائنه وروايتان كما مر فاطلاقاً ما مر من المحيط والمبسوط في أحد المواضع فكثير من المعتبرات وتصريح صاحب المبسوط في باب الجمع بين الإحرامين بأنه يكون قارئاً كما قلناه عنه صريح في جواز قرائنه وفي التفتت قيد المحبوس قرائن المكي بأن يخرج من المواقيت إلى الكوفة مثلاً قبل أشهر الحج أما إذا خرج بعد دخوله فلا قرائن له لأنه لم يدخل أشهر الحج وهو داخل الميقات فقد صار ممنوعاً عن القرائن شرعاً فلا يعتبر ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد أنه وفي منسك الكرماني عن ابن سماعة عن محمد إذا دخلت أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج إلى الكوفة لم يصح قرائنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لكن قال في التفتت بعد ما ذكر ما مر وقديقال إنه لا يتعلق به خطاب المنع مطلقاً بل مادام بمكة فإذا خرج إلى الآفاق التحق بأهله لما عرف أن كل من وصل إلى مكان صار مسلماً بأهله كالآفاق إذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بالإحرام وغير ذلك وأصل هذه السكينة الإجماع على أن الآفاق إذا قدم بمكة في أشهر الحج إلى مكة كان إحرامه بالحج من الحرم وإن لم يرق بمكة إلا يوماً واحداً فاطلاقاً للمصنف حيث هو الوجه يعني ما ذكره صاحب الهداية بقوله ومن كان داخل الميقات فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له متعة ولا قرائن بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح لأن عمرته وحجته ميقتان فصار بمنزلة الآفاق أه وقدما أن ظاهر المبسوط أن إطلاق صحة القرائن ظاهر الرواية سواء خرج من مكة قبل الأشهر أو فيها ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولانا القاضي غير الذين قاضيخان وغيره ما يؤيد حيث قال في ولو خرج المكي إلى الكوفة لحاجة ثم عاد فقرن وأحرم من الميقات بحجة وعمرة كان قارئاً لأن القارن من يجمع بين الإحرامين من الميقات وقد وجد وروى عن محمد أنه قال إنما يكون قارئاً إذا خرج من الميقات إلى الكوفة قبل أشهر الحج الخ حيث جزم بالإطلاق ثم ذكر أن التفصيل المذكور رواية عن محمد رحمه الله وفي البدائع نحوه وفي المحيط الرضوي ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج

الحرام ينبغي لهم أن يمتنعوا في غير أشهر الحج ويفردوا أشهر الحج للحج لأنه أراد التنبه لهم بترك عمرتهم لتلايقوا فافسدوا وأنهم ثم جاوز وقتها ثم قرن كان قارنا وكذلك المكي لأن القرآن لا يتعلق له بالسفر كما تمتع اه يقول العبد الضعيف ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه إن خرج إلى الكوفة مثلا في الأشهر فاصلا القرآن لا يجوز قرانه لخروجه للإحرام على وجه غير مشروع وإن خرج لحاجة ثم رجع فلما انتهى إلى الميقات أراد القرآن فانه يصح قرانه لأنه لما وصل إلى الآفاق لا لأجل الإحرام فقد وصل إليها على وجه مشروع فانه لا مانع من خروجه لحاجة لجأز له القرآن لأنه صار ملحقا بهم بخلاف ما إذا خرج على وجه غير مشروع بأن خرج لأجل الإحرام فاصدا ترك ميقاته فانه لا يلحق بهم كما مر وأما إذا أراد الإحرام بعمرة فينبغي أن يكون على هاتين الروايتين بل على القول بالجواز جواز العمرة أولى لما في القرآن من الجمع بين الإحرامين المنبئ عنه المكي إذا كان بمكة اتفاقا كما صرح به المتن في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام بخلاف العمرة المفردة له فقد مر ما فيها من الخلاف وفي كثير من المعترات ما يشير إلى عدم كراهتها له في البداية من الهداية وإذا قدم الكوفة بعمرة في أشهر الحج وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتذر في أشهر الحج وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند أبي حنيفة وقالوا هو متمتع اه وعمل ذلك في غاية البيان للسئلة الأولى من مسألتنا "بداية بأن السفر الأول باق مالم يرجع إلى وطنه الذي ابتداء السفر منه ألا ترى أن الرجل ينتقل من بلد إلى بلد ويعد ذلك سفرا واحدا فإذا كان السفر الأول قائما من وجه وجب عليه دم الشكر احتياطا فصار كأنه لم يرجع من مكة وعمل الثانية فقال لها إن السفر الأول انتهى بالخروج إلى موضع لأهله التمتع والقران وهذا إنشاء سفر وقد حصل له في هذا السفر في أشهر الحج تسكان محججان فيكون متمتعا ولأبي حنيفة رحمه الله إن السفر الأول باق من وجه لما قال في المسئلة الأولى فصار كأنه لم يرجع من مكة اه وفي المحيط البرهاني أحرم بعمرة وفرغ منها وبحال وأقام بمكة حتى دخل عليه أشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى لم يكن متمتعا لأنه بمنزلة أهل مكة ولا تمتع في حق أهل مكة فان خرج من مكة ثم عاد محرما بالعمرة لم يكن متمتعا إلا إذا رجع إلى أهله في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف وعمد رحمهما الله إذا خرج إلى موضع لأهله التمتع والقران وهو ما وراء الميقات فهو متمتع وإن خرج قبل دخول أشهر الحج إلى موضع لأهله التمتع والقران فأحرم بالعمرة كان متمتعا في قولهم اه قلت وجه قول الإمام في المسئلة الخلافية مامر عن غاية البيان أنه لم يؤد العمرة والحج في سفر واحد لبقاء السفر الأول من وجه وإن أذاها في أشهر الحج في عام واحد لا لكونه أتم بأهله إذ لا أهل له بمكة لأنه لم يتخذها وطنا فدل ما ذكر على عدم وجوب التمتع عليه عند الإمام لأعلى كراهة العمرة له كما أن المكي المستوطن لو أتى بالعمرة في هذه الصورة لا يكون متمتعا لإلزامه بأهله لا لكرهية العمرة له ففي شرح الجامع الصغير للإمام الزعفراني : مكي قدم متمتعا وساق الهدى أو لم يسق وحج من عامه لا يكون متمتعا لأن التمتع لا يتحقق في أهل مكة لأنه لم يأهل فيها بين ذلك اه ونحوه في كثير من المعترات كشروح الجامع والظهيرية وغيرها فقوله قدم أي من الآفاق كما في الظهيرية وغيرها وإطلاقهم شامل لما إذا خرج من مكة في الأشهر أو قبلها وقوله لا يتحقق في أهل مكة أي في هذه الصورة أما لو كان بمكة وأحرم بعمرة وطاف لها ثم أحرم بالحج فانه يتحقق منه إلا أنه منبئ عنه فيلزم دم جبر كما في كثير من الكتب في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام لكن في الميسر وعليه دم لأنه صار كالتمتع وهو منبئ عن التمتع اه وظاهره أنه لا يتحقق منه التمتع أصلا لإلزامه بأهله وإن لم يحرم لعدم استحقاق العود عليه فيجعل قولهم من تمتع منهم الخ على من أتى بصورته وإن لم يتحقق منه التمتع فيها إذا قدم من الآفاق فلا يكون متمتعا أصلا لانتها مسنونا ولا مكروها ما عدم تمتعه المسنون فللفقد شرطه كما مر وأما المكروه فلا نه لا موجب لذلك لأنه لما خرج إلى الآفاق لحاجة فليس من حاضري المسجد الحرام حيث أنه التحق بأهل الآفاق وفي هذه الصورة يرجح ما استترع له كلام الحق ابن المقام آخر حيث ذكر عن الإمام وصاحبه ما يفيد أن المكي لا يكون متمتعا أصلا ثم قال ومقتضى كلام

في محظور تمتعهم ولا يظنوا أن ذا القعدة من الأزيمة الفاضلة للعمرة مطلقا لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة
أئمة المذهب أول بالاعتبار من كلام المشايخ اه ولم يزد أحدا من الشراح ولا من غيرهم ذكر كراهة العمرة للكنى ومن ألحق
به في هذه الصورة وأما ما نقله في البحر عن المبسوط أنه لو دخلت أشهر الحج والآفاق في المقات حرم عليه التمتع كما هو
حرام على أهل مكة فلا تنقطع هذه الحرمة بخروجه من المواقيت بعد ذلك اه فقد قدمنا أنه ينبغي حمله على ما إذا
خرج لأجل الإحرام وموجب الحمل أنه ذكره من غير خلاف بين الإمام وصاحبه ثم قال بعد أسطر فإن رجع إلى
بلدة أخرى ثم عاد قضى عمرته وحج من عامه لم يكن متمتعا في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على الأصل الذي قررناه
أنه ما لم يصل إلى بلدته فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعا وعندهما يكون متمتعا لأن من أصلهما
أنه بخروجه من المقات انقطع حكم السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع إلى بلدته فإذا عاد معتبرا وحج من عامه
كان متمتعا لاداء النسكين في سفر واحد اه فلو لم يحمل الأول على ما ذكرناه لكان تكرارا محضا ووقع التناقض
في كلامه كما لا يخفى فلذا حملنا ما ذكره ثانيا على ما إذا خرج لحاجة كما هو المتبادر من عبارته . تنبيه ذكر في الحانية
أن الآفاق لو اعتبرت في أشهر الحج فأفسدها ثم قضاها بعد ما رجع إلى المقات يكون متمتعا اه وهو بظاهره يناقض
ما مر من المبسوط أنه يحرم عليه التمتع كما هو حرام على أهل مكة ومن هو داخل المقات فلا تنقطع هذه الحرمة
بخروجه من المقات اه وما ذكره في كثير من المعترات حتى المتون حيث ذكر فيها أنه لو أفسد العمرة وقضاها
وحج لا يكون متمتعا إلا أن يعود إلى أهله ولكن لا متنافضة حيث قال في الحانية بعد ما مر ولولم يقض الفاسدة حتى
رجع إلى موضع لأهله المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يكون متمتعا إلا أن يرجع إلى أهله ثم يعود محرما بالعمرة وعندهما يكون متمتعا فلم من آخر كلامه أن قوله في
المسئلة الأولى يكون متمتعا أى عندهما أما عند الامام فلا يكون متمتعا لأنه لم يرجع إلى أهله وينبغي أن يفيد قوله
في المسئلة الأولى بأنه يكون متمتعا أى عندهما بما إذا خرج من المقات لا لأجل الإحرام لأنه لو خرج لأجله فقد
أراد التمتع وهو ملحق بأهل مكة فليس له ذلك وبما ذكرناه يحصل التوفيق بين ما في المبسوط والحانية . تنبيه آخر
ذكر الكرماني في منسكه أن المكي اذا تمتع بعد أن خرج إلى الآفاق فإن لم يجاوز المقات إلا في أشهر الحج فليس
بمتمتع وعندهما تمتع وإن جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعا عند الكل اه وهو مناقض لما ذكره شراح
الجامع الصغير والهداية وغيرهم بل لما ذكره هو أيضا في موضع آخر من منسكه موافقا لهم أنه لا يكون متمتعا لأنه
لم يأهله بين العمرة والحج ويتمتع حمل ما فيه على المكي المقيم بمكة الملتحق بأهلها في الإحرام وهو من أهل الآفاق
فإن هذا حكمه كما مر عن المحيط ونحوه في المبسوط وغيره (خاتمة) نسأل الله حسنها إذا علمت ما قدمناه فاعلم أن من
وصل إلى الطائف للتبرد أو للتزهد أو لحاجة غير ذلك ثم أراد النزول من الطائف إلى مكة في أشهر الحج لا يخلو إما
أن يكون مكيًا ومن في مناه كأهل المقات فمن دونهم إلى مكة أو غيره فمن كان مكيًا فإن خرج من مكة وجاوز المقات
قبل أشهر الحج ثم عاد فيها كما يناه لاسيا على رواية جواز القران له ومن كان آفاقيا غير طائفي فإن خرج من مكة
وجاوز المقات قبل أشهر الحج ثم عاد فيها وأحرم بعمرة وحج من عامه فهو متمتع على قول الكل وإن خرج إلى الطائف في أشهر
الحج ثم وصل إلى الطائف ثم عاد فيها وأحرم بعمرة وحج من عامه فهو متمتع على قولها ويلزمه دم التمتع عندهما وليس بمتمتع
عند الإمام لعدم أدائها في سفر واحد لبقاء السفر الأول من وجه كما مر فلا يلزمه دم التمتع عنده لكن تكرم عمرته فيما يظهر
كما بينه فلا يلزمه دم جبر والأولى في حقه ذبح الهدي للتمتع على قولها لينخرج من الخلاف وإن كان وصل إلى مكة في أشهر
الحج محرما بغيرته وجل منها ثم طلع إلى الطائف وعاد إلى مكة محرما بالعمرة أيضا فيظهر أنه متمتع على قول الكل
بلا كراهة أما على قول الإمام لبقاء سفره الأول من وجه فيكون متمتعا وأما عدم كراهة إحرامه بالعمرة مرة ثانية
بعد خروجه إلى الآفاق على وجه مشروع فلعدم ما يوجب ذلك وأما ما اختلف فيه المتأخرون من كراهة تكرار العمرة
للمتمتع أو عدم الكراهة فينبغي أن يكون ذلك لمن كان بمكة وأما على قولها فلا نه لما وصل إلى الطائف إن لم ينو الإقامة

كلها في ذي القعدة فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره له أن يستمر في أشهر الحج لكن لا يدرك فضيلة التمتع فحمول على ما قدمناه لأن الغالب أن المكي لا يختلف عن الحج فإذا أتى بعمره في أشهر الحج وحج فاته فضيلة التمتع المنسبون لوقوعه في الإساءة وأما قوله في النهاية أيضا إن المكي عندنا من أهل القرآن والتمتع أيضا لكن للتمتع شرط لا يوجد من داره بمكة أي لأجل الإساءة فحمول على أنها يصحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من الميقات جاز له الأمران

به خمسة عشر يوما فقولها كقول الامام وإن نوى الإقامة به فقد بطل سفره الأول فإذا أحرم في نزوله إلى مكة بعمره وحج من عامه فقد أدامها في سفر واحد في عام واحد فيكون متمتعا وهذا التفصيل على قولها ذكره في المصنف وشرح المجموع ومتلاسيكين وإن كان الواصل إلى مكة طائفيا وأحرم بعمره وفرغ منها وحل ثم عاد إلى مكة متمتعا مرة ثانية وأكثر من ذلك كل ذلك في أشهر الحج ثم حج من عامه فهو متمتع بلا خلاف هذا إذا أحرم التناول إلى مكة بعمره أما إذا أحرم بالحج ثم وصل إلى مكة أو إلى عرة للوقوف بها فإن كان مكيًا أو آفاقيا غير طائفي لم يأت بعمره في أشهر الحج فهو مفرد بالحج وإن خرج من مكة في أشهر الحج بلا دم حيث كان خروجه لحاجة وكذا إذا كان طائفيا ولو أتى بعمره في أشهر الحج إذا لم يسق الهدى. وإن كان آفاقيا غير طائفي وكان قد أتى من الآفاق بعمره في أشهر الحج ثم وصل فيها إلى الطائف ولم ينو الإقامة به فهو متمتع على قول الكل (إقباط) قد يقع من بعض الناس إذا أنزلوا من الطائف إلى مكة الحيلة المشهورة يقصدون مكانا في الحل وهم لا يحسبونها وذلك لأنهم يقصدون مكة قصدا أوليا ولا يستأجرون الدواب إلا إلى مكة ويقولون يقصد مكانا في الحل حيث لا تحسبهم هذه الحيلة فينبغي لمن أرادها أن يقصد الوصول إلى نحو الزعماء في طريق الطائف في الحل لنحر التزده في بستانها قصدا أوليا فينبغي أن يستأجر إليها فقط لتصح نيته ثم إذا وصل إليها لو أراد دخول مكة بلا إحرام لله ذلك وإن نوى الإقامة بها على المذهب والحاصل أنه لا بد أن يقصد مكانا في الحل قصدا أوليا كما هو صريح كلام أهل المذهب فلا عبرة بأبحاث بعض المتأخرين المخالفة لصريح عبارات المتقدمين في المتن ولو دخل كوفي البستان لحاجة له دخول مكة بلا إحرام قال في المحيط البرهاني بعد أن نقل نحوه من الجامع الصغير ومعنى المسئلة: الآفاق إذا جاوز الميقات لا يريد دخول مكة وإنما أراد موضعا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بني عامر وما أشبه ذلك ثم بدأ له أن يدخل مكة حاجة فله أن يدخلها بغير إحرام وهذا هو الحيلة لمن أراد دخول مكة بغير إحرام أن لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا آخر وراء الميقات بغير إحرام وهذا لأن الذي لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا آخر لا يلزمه الإحرام وفي المبسوط قال يعني الحاكم الشريد وإن أراد الكوفي بستان بني عامر لحاجة له فله أن يجاوز الميقات بغير محرم لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهذا لا يريد دخول مكة إنما يريد البستان وليس في تلك البقعة ما يوجب تعظيها لها ولهذا لا يلزمه الإحرام فإذا حصل بالبستان ثم بدأ له أن يدخل مكة لحاجة له كان له أن يدخلها بغير إحرام لأنه لما حصل بالبستان حلالا كان مثل أهل البستان ولأهل البستان أن يدخلوا مكة لحوائجهم من غير إحرام فكذلك لهذا الأجل وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول مكة من أهل الآفاق بغير إحرام إلا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه نوى الإقامة بالبستان دون خمسة عشر يوما ليس له أن يدخل مكة إلا بإحرام لأن نيته الإقامة خمسة عشر يوما يصير مستوطنا بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان وإذا نوى الإقامة دون خمسة عشر يوما فهو ماض على سفره فلا يدخل مكة إلا بإحرام وجه ظاهر الرواية هو أنه إذا حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فإنيما قصد دخول مكة بعد ما حصل بالبستان فكان سألهم أهل البستان. هذا ما يبرر الله به. ثم بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين. انتهت الرسالة المذكورة

من التمتع والقران فإنه يصير حيثن حكم المكى كالآفاقى وقال ابن المصنف عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع ولا قران بمقتضى نفي الوجود أى فى الشرع فالمراد نفي الصحة وكذا قوله أى ليس يوجد لهم حتى لو أحرم مكى بعمرة أو بهما وطاف للعمرة فى أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعا ولا قارنا انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقران حجته وأنه تمتع أو قارن مسمى. ولعله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية. ولذا قال ويمتثل نفي الحل كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولا أن تتنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكيا اعتبر فى أشهر الحج وحج من عامه أو جمع بينهما كان متمتعا وقارنا آثمًا لفعله إياهما على وجه منبى عنه ويوافق ما فى غاية البيان ومن تمتع منه أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه ثم قتل ما فى التحفة ثم قال فإذا كان الحكم فى الواقع لزوم دم الجبر لزوم ثبوت الصحة لأنه لا جبر إلا لما وجد بوصف النقصان لما لم يوجد شرعا فإن قيل يمكن كون الدم للاعتبار فى أشهر الحج من المكى للامتتع وهذا فاش بين حنفية العصر من أهل مكة ونازعهم فى ذلك بعض الأفاقين من الحنفية من قريب وسجرت بينهم شروط ومتعدد أهل مكة ما فى البدائع من قوله ولأن دخول العمرة فى أشهر الحج إلى أن قال وقع رخصة الآفاق ضرورة لغزائنا سفر العمرة نظرا له وهذا المعنى لا يوجد فى حق أهل مكة ومن بمنام فلم تكن العمرة مشروعة فى أشهر الحج فى حقهم فبقيت العمرة فى أشهر الحج فى حقهم معصية انتهى ملخصا لكن ما فى البدائع من البدائع لأنه مخالف لما ذكر غير واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتن بأن العمرة جائزة فى جميع السنة وإنما تكره فى يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق والإطلاق يشمل المكى وغيره ولم يصرح أحد بأن المكى ممنوع من العمرة المفردة على ما قصده وإنما هو ممنوع من التمتع للآية المذكورة فما ذكره من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومتاف للدرية وأزواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكى لا يكره له أن يتمتع فى أشهر الحج فمن أين لمؤلا منع العمرة المفردة للمكى وقد أطلق أنه سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لورود الآية فى العمرة فالأفاق وأما كون العمرة فى أشهر الحج من أجل الفجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللإبالة فى دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة فى أشهر الحج من غير أن يقيد الآفاق وغيره ولذا قال فى التمتع بعد ذلك فأنكار أهل مكة على هذا أى ما ذكرناه من اعتبار المكى فى أشهر الحج أن كان مجرد العمرة غلطًا بلا شك وإن كان لهم بأن هذا الذى اعتمد منهم ليس بمحتمل يختلف عن الحج بل يحج من عامه فصحيح بناء على أنه حيثن أنكار لثمة المكى لا مجرد عمرته فإذا ظهر لك صريح هذا الخلاف منه فى إجازة العمرة من حيث هو مجرد عمرة فى أشهر الحج انتهى لكن نفي الكلام أن مجرد علمهم لا يكتفى فى الإساءة الفعلية إلا أن يراد بها الإساءة الفعلية والحاصل أن عمرته المجردة لا تكون مكروهة لازمة للكفارة بل تكون مائة من التمتع فلو كرر المكى ومن بمنامه من المشتع الآفاقى العمرة فى أشهر الحج وحج من عامه لا يشكر عليه الدم خلافا لمن لا يتحقق المشقة وتوهم والله أعلم وأغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لى بعد تحويل ثلاثين عاما أن الوجه منع العمرة للمكى فى أشهر الحج سواء حج من عامه أولا ثم قال بعد ما أطال غير أنى رجعت أن التمتع يتحقق ويكون مستأنسا بقول صاحب التحفة لكن الأوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبى حنيفة وصاحبيه فى الآفاقى الذى يعتبر ثم يعود إلى أهلها ولكن ساق الهدى ثم حج من عامه بقوله بطل تمتعه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقا أن لا يمل بأهله بينهما إلماسا صحيحا ولا وجود للمشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه أن الجمع بين كلام أئمة المذهب وقول المشايخ هو الأولى بالاعتبار بأن قول قوله بطل تمتعهم مرادهم بطل تمتعهم المسنون لا تمتعهم القنوى لتحققه بلا مبرية عندهم وكذا تصريحهم فى الشرط بأن الشرط إنما هو فى التمتع المسنون لا لمطلق التمتع وإلا فلامنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الإلام فهو أن إلمام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الأعلام من أن الآفاقى إذا كان معه أهل صح له التمتع وإنما يضره الإلمام إذا كان بعد فراغه من عمرته سافر

إلى بلده أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهلها كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال إن كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة متقولة بينهما مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وإنما لهم أي أهل مكة أن يؤدوا العمرة والحج فإن قارنوا أو تمتعوا فقد أسأوا ويجب عليهم الدم لاسأمتهم ولا يباح لهم الأكل من ذلك الدم ولا يحزتهم الصوم وإن كانوا مسيرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي إلى الآفاق) كالمدنية والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرة في أشهر الحج وصح من عامه (لا يكون متمتعا) أي على طريق السنة لوجود الإمام (سواء ساق الهدى) أي مع كون الإمام بأهله بحسب الظاهر يقع فاسدا لكونه محرما (أو لم يسقه) فإنه حينئذ يقع الإمام صحيحا لكونه حلالا وذلك لأن سوقه الهدى لا يمنع صحة الإمام بخلاف الكوفة إذا ساقه لأن العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح الإمام مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به وغير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشرح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي إذا قرن أو تمتع فإن لم يجاوز المكي الميقات إلا في أشهر الحج فليس تمتع وعندهما تمتع وإن جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعا عند الكل لأن أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان قد جاز لأهله التمتع والقران يجاز له التمتع أيضا انتهى ويؤيده أن أهل التفسير قالوا إن المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل منه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه أن المكي إذا خرج إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الأربعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم دم الجبر المتفرع على تركه السنة لأن دم التمتع سواء يكون شكرا اعتدنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصوره أن تمتعه حينئذ يكون مستويا غير مكروه بخلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة إلى الآفاق قبل أشهر الحج اعتدنا فإن المسئلة فيها تفصيل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقتين ^(١) الأعلى التاضن كما توهم المصنف في الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة إلا الجواب بأن في المستثناة وايتين وبأن ما ذكر أولا مطلق يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكر ثانيا مفضلا هذا وما في شرح المجمع للمصنف أن المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن أو تمتع صح ببنه أن يحمل على أحد نوعيه أو صح على إطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث أن تمتعه إمامسون فيجب دم شكرا وغير مستون فيجب دم جبر ولا يبعد أن يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيمتنع تمتع الأول دون الثاني حيث إن سفره أبطل إقامته ^(٢) فيصدق عليه أنه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كله إذا كان خروجه إلى الآفاق قبل الأشهر وأما بعد دخوله فلا يجوز خروج المكي ومن بمناء على قصد التمتع بلا نزاع لأنه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم أن المصنف ذكر أن كل من مسكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف

(١) قوله يحمل على الوقتين: يعني كلامه الأول من أنه لا يصح تمتع المكي محمول على ما إذا خرج إلى الآفاق في أشهر الحج وكلامه الثاني في منسكه من أنه تمتع عند الكل محمول على ما إذا خرج قبل أشهر وإنما يصح هذا لو كان كلامه الأول مطلقا محتملا لخروج في الأشهر أو قبلها وأما إذا كان مثل عبارة المصنف مصرا بالتمتع من قوله في أشهر الحج أو قبلها في ما يظهر من قول الفارح على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى الفخ فلا يتم التوجيه داملا أخون بيان (٢) قوله حيث إن سفره أبطل إقامته: بخلاف المكي للمستوطن فإن سفره لا يطل وطنه الأصل فلما خرج إلى الآفاق ورجع إلى مكة صح الإمام ويطل تمتعه ولم يصح الإمام المقيم بطلان إقامته بالسفر فبأن الفرق على هذا لأعلى كون الجمع في سفر واحد وإلا لم يصح تمتع الأول أيضا فإنه يصدق عليه أيضا أنه جمع بينهما في سفر واحد لكن يرد على ما ذكرته من البناء أيضا بأن المراد بالأهل نفسه ومعنى صحة الإمام ليس التزل بأهله حلالا بل معناه عدم كون العود مستحقا عليه ففي هذا المعنى لا فرق بين المستوطن والمقيم فإن كل واحد منهما العود غير مستحق عليه إذ داملا أخون بيان

عندنا وكذا من في نفس المواقف وأما الآفاق إذا دخل الميقات أو دخل مكة بمكة وحل منها قبل أشهر الحج فارت
مكث بها حتى يخرج فهو كالملك وإن خرج إلى الآفاق قبل الأشهر كالآفاق أو فيها فكالملك عند أي حنيفة وكالآفاق عندهما
(فصل ولا يشترط لصحة التمتع إحرام العمرة من الميقات) أي كما يومه بعض الروايات (ولا إحرام الحج
من الحرم) أي تكون الإحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرمت العمرة داخل الميقات ولو من مكة أو
للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلزم بينهما إلساماً صحيحاً) أي يرجعوه إلى وطنه حالاً (يكون متمتعا) أي
على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أي من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضاً أن يحرم
بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط أن يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن
يكون أحدهما عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة وآخر بالحج) أي وأذا لد في التمتع (جاء)
لكن دم التمتع عليه في ماله وإن كان فقيراً فقبله الصوم

(فصل التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى) أي من أول إحرامه (ومتمتع لا يسوقه والأول أفضل) أي
لزيادة إفادة الصدقة على فضيلة التمتع (فإذا أحرمت بالتلبية) فبدها لأنها أفضل مما قام مقامها من السوق ونحوه ولأن
الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق بمعنى الدفع من
ورائه (أفضل من القود) أي من جره من قدمه (إلا أن ينساق) أي الهدى لصعوبته (فيقوده) أي لعذر ضرورة
(ويقلد البنية) أي الابل والبقر (بزيادة) أي بقطة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي قشرها وهذا كله إعلام بأنه هدى ثلاثاً يتعزضه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا
شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا التلائم ولا آتين البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً (والتقليد
أفضل من التجليل وإن جله مع التقليد حسن وتركه لا يضر) لأنه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الإشعار وقيل
يكراه) قال في المحيط هو الصحيح وقيل بدعة لأنه مثله وقيل يسن وهو الأصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في
الأخبار وثبت في الآثار قد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار وكيف
يكراه ذلك مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كره إشعار أهل زمانه لأنه رآهم يأتون في ذلك على وجه يخاف منه
هلاك البنية بسرايته خصوصاً في حر الحجاز قرأ الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يفقهون على الحد
فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجسد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرمانى وهذا هو الأصح . قال صاحب
اللباب فعلي هذا يكون الإشعار المقصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو أليق بمنصب ذلك الجنب وهو
اختيار قوام الدين والإمام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالإشعار مكروه في البرق والتتم
وحسن في الإبل وقيل سنة كذا في المحيط ، وحكى أن القدوري اختار قولهما وكان يرى الفتوى عليه (وهو) أي
الإشعار لغة بمعنى الإعلام وشريعاً (أن يظعن بالريح) أي مثلاً (أسفل سنام البنية من قبل اليسار) أي على ما اختاره
المشأخرون من علمائنا وحكامهم للإسلام وقال قاضيخان والكرمانى عن أبي يوسف وقال حسان الدين الشيدى في
شرح الجامع وهو الأشبه وقيل لأنه من قبل البين كما في زاوية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم) ثم يظعن
بذلك الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هدياً كالنقل (ثم إذا دخل مكة) أي هذا التمتع الذي ساق الهدى
(طاف وسعى لعمرة وأقام محرمًا) أي لأن سوقه مانع من إحلاله قبل يوم النحر (ولو حل لم يتحل من إحرامه)
أي لعمرة بل يكون جنائياً على إحرامها مع أنه ليس محرمًا بالحج (ولو لم يدم) أي كما صرح به الزيلعي إلا أن يرجع إلى
أهله بعد ذبح هديه وخلقه في المحيط فإن ذبح الهدى فرجع إلى أهله فله أن لا يبيع لأنه لم يوجد في حق الحج إلا مجرد
التبعية فلا يلزمه الحج وإن أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويبيع من عامه لم يكن له ذلك لأنه مقيم على عزيمة
التمتع فيتمتع الهدى من الإحلال فإن قله ثم رجع إلى أهله ثم حج لاشي عليه لأنه غير متمتع ولو حل بمكة فخر هديه
ثم حج قبل أن يرجع إلى أهله لزمه دم التمتع وعليه دم آخر لأنه حل قبل يوم النحر (وإن بدا) أي ظهر (له أن لا يبيع

صنع يديه ماشاء ولا شيء عليه) لما في شرح قوام الدين معزيا إلى شرح الطحاوى ولو ساق الهدى ومن ينه التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له أن لا يمتنع كان له ذلك ويضع يديه ماشاء (ولو أراد أن يذبح يديه ويحج لم يكن له ذلك) أى لما سبق (وإن نحره ثم رجع بعد الحلق إلى أهله ثم حج لشيء عليه) أى لانه غير متمتع كما تقدم زوال رجوع إلى غير أهله من الآفاق يكون متمتعا وعليه هديان هدى التمتع) أى في محله (وهدى الحلق قبل الوقت) أى فى أى وقت شاء. (وأما المتمتع الذى لم يسق الهدى إذا دخل مكة طواف) أى فرضا (لعمرة) أى فى أشهر الحج (وسعى) أى وجوبا (وحلق) أى استحبابا لقوله (وإن أقام حراما) أى محرما (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب أن التحلل حتم لمن لم يسق الهدى وذكر الاستيعابى والوبرى والزبلى أنه بالخيار إن شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق أو التقصير وإن شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته وواقعهم ابن الهمام (أيضا فى هذا المقام) (وليس عليه) أى على المتمتع (طواف القدوم) أى بالأتحاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الإحرام بالتحج أو مطلقا لأنه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم فى حجتهم إلا أنهم إذا أرادوا أن يقدموا السعى فلا بد أن يطوفوا ولو قفلا ليصح سعيهم بعده لكن قال فى الهداية ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طواف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يزل فى طواف الزيادة ولا يسعى بعده قال صاحب الهداية فى قوله طواف أى طواف القدوم وتبته فى ذلك الشراح كتاج الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفى خزانة الأكل وإن كان متمتعا إن شاء طواف للقدوم للصح قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم أنه ليس على المتمتع طواف القدوم وغالهم قوام الدين وسماه طواف نافلة تبعا لما فى شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سماء طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما إذا لم يرد تقدم السعى أولان طواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة تحية المسجد فى فرض صلاة بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كالقصر دليل على أنه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المقنى أن المتمتع ملحق به حيث إنه يحرم من حيث أحرم المكى به إذا التمتع فى حكم الآفاق من وجه ولهذا قالوا فى ترمذه إنه الجامع بين تسكين يسفروا واحد وإذا كان فى حكم المسافر فى كل نسك يلزمه طواف القدوم فى حجه كالقارن وتسمية بعض الأئمة فلا وتقطعا لا ينافى كونه قدوما لأنه سنة ويطلق عليها أنها تطوع نافلة ويؤيده أن المفهوم من النهاية أن طواف التحية مشروع للمتمتع وأنه يشترط للأجزاء اعتباره طواف تحية لكن ابن الهمام طعن فى عبارة النهاية وقال بل المقصود أن السعى لا بد أن يترتب شرعا على طواف فإذا فرضت أن المتمتع بعد إحرام الحج تتلف لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعى الحج ومن قيد لإجزاء يكون الطواف المقدم طواف تحية فلهذا يان انتهى وهو بمنزلة العيان لأن تعيين التية فى طواف الركن والغرض إذا لم يكن شرطا فكيف فى طواف التحية اللهم إلا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء أن يكون الطواف وقع بعد الإحرام فإنه حينئذ لا يكون إلا تحية والله أعلم بما قصده من التية (ويطوف) أى المتمتع (باليات) أى لا بين الصفا والمروة (مابدا له) أى سنع له وأراد أنه لأن الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعى فإنه لا يتكرر (ولا يمتنع) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق أنه غير صحيح بل إنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا المتمتع آفاقى غير ممنوع من العمرة لجازه تكرارها (١) لأنها عبادة مستقلة أيضا كالطواف (فإذا كان يوم النحر) أى

(١) قوله لجازه تكرارها الخ: قال العلامة ابن عابدين فى منتهى الحقائق حاشية البحر الرائق من باب التمتع مانصه وقد ذكر فى الباب أن المتمتع لا يمتنع قبل الحج قال شارحه هذا بناء على أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق أنه غير صحيح بل إنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا المتمتع آفاقى غير ممنوع من العمرة لجازه تكرارها لأنها عبادة مستقلة أيضا كالطواف اه وفى حاشية المذنبان ما فى الباب مسلم حتى المتمتع السابق الهدى أما غير السابق فلا لأنه خلاف مذهب أصحابنا جميعا لأن العمرة جائزة فى جميع السنة بلا كراهة إلا فى خمسة أيام لا فرق فى ذلك بين المكى والآفاقى كما صرح به فى

المتنع بنوعيه (بالحب وقوله أفضل) لزيادة أيام العبادة (فإن كان) أى هذا المتنع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرماً باحرامين) فيلزمه دمان في كل جنابة على نكسكين (وإلا فيأحرار واحد) أى فالحظور غير متعدد (وكلما قدم الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أى لم يسبق لكن بقيدان يكون متمكناً من عدم الوقوع في الحظور (والأفضل أن يحرم من المسجد) والحطيم أفضل أما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة إلى سائر الحرم (ويصح) أى إحرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أى كونه إحرامه (فيه) أى في الحرم (إلا إذا خرج إلى الحل لحاجة) أى لفرض صحيح لا يقصد إحرامه منه (فأحرار منه لاشيء عليه بخلاف ما لو خرج بقصد إحرام) أى منه فقط وأما ما في الهداية من أن الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب لا على شرط الصحة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتنع إذا خرج من الحرم وأحرار بالحب فعليه دم وقالوا لو عاد إلى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الحجازي عند جوابه عن قولهم المتنع من تكون حجته مكية أن هذه النكسة لبيان أن ميقات المتنع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكى خرج من الحرم وأحرار بالحب يصير محرماً بالإجماع وإن كان ميقاته الحرم فكذلك هنا وهذا لأن الأصل في المتنع أن تكون حجته مكية ولو أحرار خارج الحرم يصير متمكناً انتهى (ولو أراد تقديم السعى تنفل بطواف واضطجع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح إلى عرفات) هذا وقال ابن المصنف قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد ويطوف سبعمائة يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي ستة الإحرام ويعني بما سبق له في آداب الإحرام من الغسل وإزالة التفت واستحالة الطيب وغير ذلك ثم اعلم أنه إذا أحرار المتنع بالحب فإن كان قد ساق الهدى أو لم يسبق ولكن أحرار به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وإن لم يسبقه وأحرار بعد الحل صار كالقارن بالحب إلا في وجوب دم التمتع وما يتعلق به والله أعلم

(باب الجمع بين النكسين المتحدنين)

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من التثنين (إحراماً أو أقصلاً) يتميز سياق بينهما في فصلين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقاً) أى سواء يكون آتياً أو مكياً إذ المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع ^(١) في الجران الجمع بين إحرامى الحج وإحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الأصحاب وفي الجامع الصغير للعتاني أنه جرم لأنه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السنجاري لكن لا يظهر وجه قولهما في المحيط إن الجمع بين إحرامى العمرة مكروه وفي الجمع بين إحرامى الحج روايتان أظهرهما لا يكره وهذا أيضاً مشكل يحتاج إلى بيان الفرق ثم في النهاية إضافة الإحرام إلى الإحرام في حق المكى ومن بمناء جنابة ^(٢) وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني أراد إضافة إحرام أحد النكسين المتحدنين إلى الآخر والنهاية أراد إحرام أحد النكسين المختلفين فلا اختلاف بل أراد إحرام العمرة إلى إحرام الحج بدليل قوله (وكذلك إضافة إحرام الحج في حق الأفاقي إضافة) وكراهة يني كما في العناية (بخلاف إضافة إحرام الحج إلى إحرام العمرة) أى للأفاقي (فإنه يجوز له بلا كراهة دون المكى) فإنه يكره له ذلك مطلقاً

(فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثره) أى بينهما (إحراماً فهو أن يبل) من الإهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا أن يحرم (بهما معاً) أى بجمعتين (أو على التناوب) أى متتابعين إحداهما عقب الأخرى

النهاية والمبسوط والبحر وأخى زاده والعلامة قاسم وغيرهم اه بلفظه قلت فما يفعله جهلة معلى الغرياء من منعهم من إتيان العمرة للمتنع الذي لم يسبق الهدى هو على خلاف المذهب ويتسبب عن المنع المذكور حرمان الغرياء من عبادة لها ثواب عظيم لا يتيسر لهم فعلها في بلادهم وربما ضاق عليهم الوقت فلا يمكنهم فعلها بعد نزولهم من عرفات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (١) قوله جميع أنواع صور الجمع : وهى أربعة أقسام إدخال إحرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمرة على الجمع اه من مرة المختار (٢) قوله في حق المكى ومن بمناء

منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرقة) أى من زوال يومها إلى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وقائدة التقيد ببقاء وقت الوقوف هى أنه لو وقف بعرقة ثم أحرم بالثانى ليلة المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثانى عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع ببقاء وقت الوقوف (فإن أهل مجتبهين مما فصاعدا) أى فرائدا على اثنين (كشربين) أى وثلاثين مثلا (أو بحجة ثم حجة) أى مفترقين (لزمه جميع ذلك) أى كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة (غير أنه يرضى إحداهما فى الحية وفى التعاقب الثانية) والأظهر أن يقول والثانية فى التعاقب وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وأما عند محمد فى الحية يلزمه إحداهما وفى التعاقب الأول فقط قال فى البدائع وثمرة الخلاف تظهر فى وجوب الجزاء إذا قتل صيدا فندهما يجب جزاء أن لانعقاد الإحرام بهما وعنده جزاء واحد لانعقاد الإحرام بإحداهما انتهى وهذا مشكل لحاقى الكافى قال أبو يوسف يصير رافضا لإحداهما كما فرغ من قوله ليك مجتبهين فمرة الخلاف أظهر فى وجوب الجزاء بالجناية قبل الرضى فندأبى حنيفة جزاء أن وعند محمد واحد كذا عند أبى يوسف لارتفاض إحداهما بلا مك (وإنما يرتفع) أى ما يرتفع إلا (إذا صار إلى مكة) أى فى ظاهر الرواية عن أبى حنيفة كما نص عليه فى الميسوط وذكر التدورى فى شرحه مختصر الكرخى أنها الرواية المشهورة عنه وروى عنه أنه لا يصير رافضا لإحداهما حتى يشرع فى الأعمال وهذا معنى قوله (أو شرق فى الأعمال كالطواف أو الوقوف بعرقة) وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبى حنيفة للجناية على إحرامين ودم عند أبى يوسف لارتفاض إحداهما قبلهما وكذا عند محمد واحد لعدم انعقاد إحداهما وهذا معنى قوله (فلو لم يسر أباما ولم يشرع فى عمل) الواو بمعنى أو لما سبق من القولين (فهو محرم بإحرامين) أى عند أبى حنيفة (فيأمره جزاء أن بارتكاب الجناية كالتارن) أى خلافا لما سبق عنهما (ولو أحصر قنمان) أى على الخلاف المذكور (ولو جامع) أى الجامع بين المجتبهين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء دم الرضى) فانه يرضى إحداهما ويمضى فى الأخرى ويقضى حجة وعمره مكان التى رفضها (ودمان للجياح) أى لجنايته على إحرامين (وبعد الارتفاض) أى وإذا جامع بعد الارتفاض (بالسير أو الشروع فى العمل جزاء واحد) أى عليه دم واحد اتفاقا (ثم إذا ارتقتض إحداهما لزمه دم الرضى وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمره) أى ولومه عمره لأنه صار كالثلاث وأما قوله فى الكبير وقضاء عمرته فساخنة (ولو قاته الحج) أى غير المرفوض (فعليه جتان وعمره) وذكر الفارسي فى منسكه والطرابلسى وصاحب البحر العميق أنه لو أهل مجتبهين ولم يجمع من عامه ذلك فعليه جتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل إن كان عدم حجه من عامه لقوات فعليه عمره واحدة فى القضاء لاجل الذى رفضه وليس عليه للثالث عمره لأنه قد تحلل بأفعال العمرة وإن كان عدم الحج لاحصاء فعليه عمرتان فى القضاء لخروجه من الإحرامين بلا فعل انتهى وهو تحقيق حسن كالابنخى (ثم إن قاته هذا الرضى لزمه دم الرضى) أى أيضا (أوقبله) أى أوفاته قبل الرضى (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بها بعرقة) أى معا أو متعاقبين (فى وقت الوقوف ارتفعت إحداهما بلا فصل) أى اتفاقا بين أبى حنيفة وأبى يوسف (وكذا فى ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أى لاقبل وقت الوقوف (كالابنخى والله أعلم) قلت هذا مستفاد من قولهم وإنما يرتفع عند أبى حنيفة إذا شرع فى الأعمال والحاصل أن الفرد إذا أحرم بحجة أخرى وهو واقف بعرقة ليلا أو نهارا لزمته عند ما خلافا محمد ويصير رافضا لما بالوقوف عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف كما انعقد الإحرام وعليه دم للرضى وعمره ويقضى الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة عزدة أو بغيرها ارتفعت الثانية (وأما الجمع أمالافهوان يحرم بالثانى بدفوات وقت الوقوف فلو أحرم بجمع ووقف بعرقة ثم أحرم بجمع آخر يوم النحر فإن كان) أى إحرامه بالثانى (بعد الحلق للأول) أى لحجه الأول (لزمه الثانى) أى عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أى لجنايته الجمع (ولا رضى) أى ولا يرضى شيئا بل يمضى فى الأول (ويبقى محرما) أى بالثانى (الى قابل) أى فيؤدى الثانى حيثن (وإن كان) أى إحرامه بالثانى (قبل الحلق لزمه^(١)) جناية: أى دون الألفاى اه من رد المختار (١) قوله وإن كان قبل الحلق لزمه: قال فى الفتح ثم إن وقف يوم عرفة أو

أى الحج (أيضا ، عليه دم الجمع) أى اتفاقا بين الإمام وصاحبه (ويعنى فى الأول وهو) أى دم الجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أى اتفاقا (سواء حلق للأول بعد الإحرام الثانى) أى للجنابة عليه وهنا واضح (أولا) أى أول ما يحلق حتى حج من العام الثانى فعليه دم عند أبى حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لاشئ به عليه (ولو حلق بعد أيام النحر فعليه دم ثالث) أى عند أبى حنيفة لتأخير الحلق خلافا لما وقال الكرماني إذا أحرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك فعند أبى حنيفة إن كان حلق فى الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الإحرام ولادم عليه وإن لم يحلق فى الأول أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الإحرام أيضا وعليه دم بجمعه بين الإحرامين لأن إحرام الحج الأول قد بقى ببقاء طواف الزيارة وادخل عليه إحرام حج آخر فيكون جامعا بين الإحرامين فيلزمه دم كما إذا جمع بين الإحرامين انتهى وهو لا ينافى ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشراحها والكافى وغيرهم من أنه لو أهل بالثانى بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد الطواف فأطالهم لا يأتى ما يقيده الكرماني خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة أخرى) أى بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أى رفض الأخرى (ودم) أى للرفض (وعمر قوجستان) بل عمرتان وحجتان إلا أنه يحل بأفعال عمرة قتبى فى ذمته عمرة وحجتان

(فصل فى الجمع بين العمريتين) اعلم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين إحرامى العمرة واختلقوا فى وجوبه بسبب الجمع بين إحرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحصهما الوجوب وبه صرح القمى تاتى وغيره وقيل ليس الا زواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه) أى فى الجمع بين العمريتين (كالحكم فى الحجيتين) أى فى الجمع بينهما سواء (فى العبة والتعاقب والزوم والرفض ووقته) أى وقت الرفض (وغير ذلك) أى عما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه (عما يتصور) أى وجوده (فى العمرة) أى فى الجمع بين أفرادها ثم المية وإصحته لاحتياج الى بيانها وأما المعاقبة فيها بقوله (فلا أحرم بعمره طواف لها شوطا أو كله) أى بطريق الأولى (أولم يطف شيئا) كان الأخضر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل أن يسى للأولى لزمه) أى خلافا لمحمد (رفض الثانية^(١)) ودم للرفض وفضل المرفوض الأولى المرفوضة لأنها العمرة ولعله ذكره باعتبار كونه نسكا (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأهل بأخرى لزمه) أى العمرة الأخرى اتفاقا (ولا يرفضها) أى الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض شيئا (وعليه دم الجمع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أى للجنابة على الثانية اتفاقا (ولو بعده) أى ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أى لا يلزمه دم آخر (ولو أفسد الأولى) أى من العمريتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أى بإدخالها (رفضها) أى رفض الثانية (ويعنى فى الأولى) أى حتى يتبها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وأن يكون) أى ونوى أن يكون (عمله لثانية لم ينفعه) أى قصده هذا (فاته لم يكن رفضه) أى متبعا (إلا للأولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى الحجيتين) ومن أحرم لابنوى شيئا معينا فشرع فى الطواف أى طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضها) لأن الأولى تعينت عمرة أى حيث أخذ فى الطواف حين أهل بعمره أخرى صار جامعا بين عمريتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

(باب إضافة أحد النسكين)

أى المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما معا مستنون للامتناع) أى حقيقة أو حكما بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج

لية المزدلفة رفضها وعليه دم الرفض وحجة وعمرة مكانها ويمضى هو فيها وهذا قولها وأما عند محمد فأحرامه باطل وإنما يرفضها لأنه لو لم يرفضها ووقف لها كان مؤديا حجيتين فى سنة واحدة وكذا فى لية المزدلفة لو لم يرفضها وعاد إلى عرفات فوقف يصير مؤديا حجيتين فى سنة واحدة ثم ذكر ما ذكره المصنف بقوله بعد قوات الوقوف اه دأما أخون جان (١) قوله لزمه رفض الثانية : نظر فيه رد المختار بما أتى فى كلامه صفحة ١٦٢ أنه لو جمع بين العمريتين قبل السعى للأولى ترتفع أحدهما بالشرع والسير من غير نية الرفض فقوله هنا لزمه رفض الثانية فيه نظر

عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي ولين في معناه كما تقدم (فإن جمع المكي بينهما) وكذا الميثاق (فرض العمرة ومضى في الحج) أي في أعماله فقط (أما الإضافة فلي قسمين) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لها (الاول إضافة الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعد ما طاف لها) أي قبل أن يتحل منها (والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الاختصر أن يقول قبل سعيها (فالاول) أي القسم الاول وهو إضافة الحج إلى العمرة (جائز بلا كراهة للأفاق) بل مستحب لحل فعله صلى الله عليه وآله وسلم جمعا بين الأحاديث المختلفة على ما حقه ابن حزم وتبعه النووي^(١) وغيره (مكروه للمكي) للآية الشريفة (والثاني مكروه لها) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الأفاق بل حل بعض العلماء كالشافعي فعله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم (أما تقرعات القسم الاول فالأفاق إذا أدخل الحج) أي إحرامه (على العمرة) أي على إحرامها (فإن كان) إدخاله عليها (قبل أن يطوف لها أكثره أولم يطف شيئا) أي كما فهم ما قبله (تقارن) أي مسنون (وعليه دم شكر وإن كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في أشهر الحج فهو ممتنع إن حج من عامه ذلك بلا إلمام وإلا) أي وإن لم يجمع من عامه أو حج لكن مع الإلمام (فقردهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الأخيرتين لأن الأفاق إذا طاف أكثر أشواط العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا بهما^(٢) أو بأحدهما وكذا إذا حج وألم بينهما فإنه لا شك أن إلمامه حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لأحدهما (وأما حكم المكي ومن يمتناه) أي الميثاق (ومن صار من أهلها من الأفاقين (إذا أدخل الحج على العمرة) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غيرها بعمرة ثم أدخل عليها إحرام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (إن كان) أي إدخاله (قبل أن يطوف لها برفض عمرته) أي اتفاقا (وعليه دم الرفض وإن مضى فيها) أي حتى قضاهما (جاء) أي أجزاء (وعليه دم الجمع) أي بين التمسكين ولو فعل هذا آفاق كان قارنا لما تقدم (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما طاف أكثره برفض حجة) أي اتفاقا (وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متمتعا (ولو كان) أي وإن كان إدخاله (بعد ما طاف الاقل فكذلك) أي عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم وحجة وعمره) أي قضاهما إن لم يجمع من عامه ذلك (وإن قضى الحج من سنته تلك) أي بعينها وخصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الأئمة الكردى والزيلي (ولو مضى فيها جاز) أي أجزاء (مع الإساءة) أي إساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طوافها (وأنما) أي كل أفعالها من طوافها وسعيها (ثم أحرم بمكة) أي منها (بعمرة وحجة برفض عمرته وعليه دم) أي للرفض (وقضاهما لأنه) أي الكوفي (صار كالْمَكِّي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع إحرام الحج في غير وقته (فلو أهل المكي بعمرة قطاف لها أكثره في غير أشهر الحج ثم أهل بحجة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط معللا بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء)

قدبراه (١) قوله وتبعه الخ: لعله اطلع على قول النووي في بعض مصنفاته وإلا فكلام النووي في شرح المذهب على ما نقله المولوى أبو الحسن في حاشية الفتح عن البحر على خلاف ذلك حيث قال والصواب الذى نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج أولا ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنا وإدخال العمرة على الحج جائز عندنا على أحد القولين وعلى الأصح لا يجوز لنا وإجازة النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما نقله في أول باب القرآن في صفحة ١٢٩ (٢) قوله كيف يتصور أن يكون مفردا بهما الخ: أجاب عنه القاضي عبد في شرحه بأن مراد المصنف أنه طاف لعمرة أربعة أشواط وتحلل فإن تحلله صحيح بعد إتيانه بأكثرها فيصح إلمامه فيتمين كونه مفردا ويسمى

إلا أنه مسمى كما تقدم والله أعلم (وأما تفريعات القسم الثاني) وهو ما إذا أهل بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي الحرم بهما (مكيا أهل أولا بالحج ثم بالعمرة فقلبه رخصها) أي رخص العمرة على كل حال (وإن مضي عليها) أي ولم يرضها (جاء) أي أجزأه (ولزمه دم وإن كان) أي الحرم بهما (أفاقيا أدخل العمرة على الحج) أي فقيه تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يشرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر لقلعة إسماعيل ولعدم وجوب رخص عمرته^(١) (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قليلا (أو بعد إتمامه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأول (وهو بمكة أو عرفة فكذلك) أي حكمه كاسبق فإن يقال (هو قارن مسمى أكثر إساءة من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر و قيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رخص العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه كحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضها إلا في كونه قارنا موصوفاً بمطلق الإساءة (ولو أهل ما في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرض) أي أضافا (الدم والقضاء) كذا بعد الحلق (أي يجب الرض والدم والقضاء على الأصح) وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فيصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إحراما فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدمت على الوقوف وقد يقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصل أنه يرضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهي عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل أنها لا ترض من غير رخص لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشريق أهون في الأمر وأيسر في الوزر فبني أن يقال يتأخر دم الرض إذا تعددت العمرة دفعا للحرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في إحرامه بالعمرة أيام التشريق أن فيا بعدها ليس كذلك^(٢) ولو كان باقيا على السعي لاسيا ورواية الأفضل أنه لا يرضها بعد حلق ثم من صحح الرض علل بكون إحرامهما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه سعي أولا والله أعلم (ولو لم يرض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمر ولو فات الحج فأحرم بعمرة قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فعليه رخص العمرة) أي اللاحقة

(فصل) أي في الفضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رخص الحجة في البابين) أي في باب الجمع بين النسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجميع أقسامها (فعليه لرفضه دم وقضاء حجة وعمره) أي لأنه في معنى فانت الحجة (وكل من لزمه رخص العمرة فعليه دم وقضاء عمرة) لا غير لأنه في معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرض) أي للجمع بين الإحرامين (ولم يرض) أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض إنما يتصور إذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لأحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي يرض حجة أو عمره (بحجاجة إلى نية الرض) أي ليرتض (الامن جمع) بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين (قبل السعي الأولي في هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترتض إحداهما من غير نية رخص لكن إماما يسير إلى مكة أو الشروع في أعمال إحداهما كمر) أي من الخلاف في الحالين (وكل من جمع بين الإحرامين) أي المختلفين أو المختلفين (لجئ قبل الرض فعليه مثلا ما على المفرد) من الجزاء في تلك الجناية كالفارن (وبعد الرض) أي

مدخلا للحج على العمرة لأنه بقي عليه بعض أفعالها كبقية الأشواط والسعي اه كذا في الجواب (١) قوله ولم يدم وجوب رخص عمرته: قال في رد المحتار الأولي أن يقول ولم يدم تدب رخص عمرته بخلاف ما إذا أحرم لها بعد طواف القدوم للحج فإنه يتدب رخصها كما يأتي اه (٢) قوله أن فيا بعدها ليس كذلك: اعترضه في رد المحتار بقوله لكن يخالفه ما علمته من الهداية لتعليل فالسعي وإن جاز تأخيره عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة فقلبه يصير جامعا بينهما وبين أعمال الحج إلخ عبارته اه

رفض ما يجب عليه رفضه (فليه جزاء واحد) أى كالتمتنع ^(١) وبنى من الكليات أن كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وإن كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم أن مزج بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمرة ولزمه رفض إحداهما فرفضها فليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا؟ فالذكر في عامة الكتب أن دم الجمع إنما يلزمه فيما إذا لم يرفض إحداهما أما إذا رفضها فليذكر فيها إلا دم الرض بل المذهب من المذهب أنها تصريحا وتلويحا عدم لزوم دم الجمع ووقع في البحر أنه إذا مزج بين الحجتين أو العمرتين ثم أرفض إحداهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين إحراى العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين إحراى الجمع وروايتان أصحهما الوجوب انتهى وتبهم أبو الجاس في منسكه فقال فيها إذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض إحداهما ودمان للرفض والجمع

(باب في فسخ إحرام الحج والعمرة)

أى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكيد ويان (فسخ إحرام الحج إلى العمرة عند الثلاثة) أى عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لأحمد) حيث ذهب إلى ظاهر الحديث حيث قال سراقه ألعائن هنا أم لأبد قال لأبد، وغيره ذهبوا إلى أنه كان ذلك من خاصة تلك السنة لأن المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون إن العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث أنه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لا خاصة أولئك بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الأول أن المشار إليه بهذا هو الإتيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة وهو أن يفسخ نية الحج بعد ما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل إحرامه وأفعاله للعمرة وكذلك لا يجوز فسخ العمرة بجمعها حجاً عند الثلاثة) أى من الأئمة (أرأيت) أى جزيهم بناء على أن المسئلة فيها وروايتان عن الإمام أحمد وانه أعلم

(باب الجنائيات) ^(١)

أى إلى ارتكاب المحظورات القابلة للفسدت وترك الواجبات (المحرم إذا جنى عدا بلا غنى يجب عليه الجزاء) أى جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أى وتدارك أثمه هو التوبة عن المصيبة (وإن جنى بغير عمد) أى بخطأ

(١) قوله كالتمتنع: يجب تقييده بما إذا لم يسق الهدى وحل من إحرامه وإلا فعليه جزاء آن وكان الأول أن يقول كالفرد فتأمل اه حيا به وانه أعلم

(٢) (باب الجنائيات) لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الإحرام والمحرم من الجنائيات والقوات والإحصاء وقدم الجنائيات لأن الأداء القاصر أفضل من الندم وجميعا باعتبار أنواعها وهى في اللغة ما تجنيه من شر أى تحذره تسمية بالمصدر من جنى عليه جنابة وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصلها من جنى الثمر وهو أخذها من الشجر وفي الشرع اسم لفعل محرم شرعا سواء حل بمال أو نفس إلا أن الفقهاء خصوا لفظ الجنابة بالفعل في النفوس والأطراف وخصوها في المسال باسم النصب والمراد من الجنابة هنا أى في باب الحج معنى خاص منه وهو ما يكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم وحاصل الأول سبعة نفظها العلامة الشيخ قطب الدين عليه رحمة الله القوي المتين بقوله محرم الإحرام يأمر بى إزالة الشعر وقص الظفر واللبس والوطء مع القواصى والطيب والذهن وحيد السر

اه زاد في البحر ثامنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال: محرم الإحرام ترك واجب: كان أحسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الجرم وشجره قال فى البحر وخزج بقوله بسبب الخ ذكر الجماع بحضرة النساء لأنه منهى عنه مطلقاً فلا يوجب الدم وقال العلامة السيد أحمد الطحطاوى رحمه الله وفيه أن ذكره إنما نهى عنه مطلقاً بحضرة من لا يجوز قربانه أم مع الحلائل فلا يمنع منه إلا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الإحرام وإن

أو نسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه (أو يضر فعله الجزاء دون الأثم) فالصواب أن يقول قلابد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الأنفال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه أنه لا يجب التوبة إذا كان بذراً أو بغير عمد والمقصود أنه إذا جنى عبداً بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم أنه لا يتوجه عليه الأثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة من الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً الإحرام عامداً بآثم ولا يخرج منه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه الحرمات وقال أنا أفتى متوهماً أنه بالتزام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فإنه يحرم عليه الفعل فإذا خالف آثم ولو منه الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وأزني والحديث يظهر في ومن فعل شيئاً مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه عن أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا إن الحد لا يكون طهراً من الذنب ولا يعمل في سقوط الأثم بل لابد من التوبة فإن تاب كان الحد طهراً له سقطت عنه العقوبة الأخروية بالإجماع والافلا لكن قال صاحب المنتقى في باب الأيمان إن الكفارة ترفع الأثم وإن لم توجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء ^(١) قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذا لم يقب منه فإنها لا ترفع الذنب عن المصير انتهى وهذا تفصيل حسن ^(٢) وتفيد مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم بمقتضى الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا جنى عامداً أو خاطئاً ^(٣) أي عتلاً أو عاتلاً) متبداً أو عائداً خلافاً لمن قال في العائد للصيد إن له العذاب الأليم فقط ^(٤) دون الجزاء (ذا كرا) أي متذكراً لأحرامه (أو ناسياً عالماً أو جاهلاً) أي بالمسئلة (طائماً أو مكرهاً) أي في قله (نائماً أو منتهباً) أي عند مباشرته (سكراناً أو صاحياً) أي حال عمله أو تركه (مغنى عليه أو مقيماً مذموراً أو غيره موسراً أو معسراً) أي غنياً أو فقيراً (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره بأمره) أي حال كون مباشرة غيره بأمره (أو بغيره) أي بغير أمره (في هذه الصور أجمعها يجب الجزاء) أي بخلاف عند أئمتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الأصل) أي القاعدة الكلية (عتداً) أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الأصل (غالباً) ولعله أشار إلى ما ساقى من أنه إذا طيب محرم محرماً لاشبهه على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أي هذا الأصل فإنه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنايات) أي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أي المؤتلفة (على أنواع) أي مختلفة ^(٥) (فقد كرر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاسيها بعد معرفة إجمالها

كان لا يجب عليه شيء أم والله أعلم فأداه الشيخ عبد الحق وهو مأخوذ من رد المحتار ^(١) قوله أي اصطاد بعد هذا الابتداء : هكذا قلته عنه في رد المحتار قال بعض الأنافل في هامشه لعل الصواب إبداله بالابتلاء لأنه المختتم ذكره في الآية وليس للابتداء فيها ذكر أصلاً تأمل أم وقال العلامة الرافعي لعله الابتلاء كما يفيد صدر الآية أم ^(٢) قوله وهذا تفصيل حسن النع : أي فيحمل ما في المنتقى على غير المصروماني في غيره على المصروماني وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدور أم رد المحتار ^(٣) قوله عامداً أو خاطئاً : قال قرآن دل على وجوب الجزاء على العائد وعلى إثمه بقوله لينوق وبال أمره وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله عليه وسلم بوجود الجزاء في الخطأ كما دل عليه الكتاب في العمد وأيضاً قتل الصيد لإتلاف والإتلاف مضمون في العمد والنسيان لكن العائد آثم والخاطئ غير ملوم أم حجاب ^(٤) قوله خلافاً لمن قال في العائد للصيد إن له العذاب الأليم فقط : قاله ابن عباس رضي الله عنهما فإن مذهبه أن العائد لقتل الصيد لا جزاء عليه ويقال له اذهب بقتل الله منك واستدل بقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه حيث ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء وأجيب بأنه مستفاد بالطريق الأولى أم حجاب ^(٥) قوله على أنواع أي مختلفة أي سبعة أم

في ضمن فصولها (النوع الأول في حكم اللبس إذا لبس المحرم) أي بالحج والعمرة أو بهما ^(١) (المحيط) ^(٢) أي الملبوس المعمول على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسج أو لصق أو غير ذلك وكذا حكم نظية بعض الأعضاء بالخط أو غيره (على الوجه المتبادر) أي بأن لا يحتاج في حفظه إلى تكلف عند الاشتغال بالعمل وصدده أن يحتاج إليه بأن يجعل ذيل قبضه مثلاً أعلى وجهه أسفل (فعله الجراء) أي الآتي تفصيله (وتفسيره) أي تعريف المحيط المحظور على ما في الفتحة (أن يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستمسك) أي بنفسه من غير إمساكه (فأيهما) أي من الاشتغال والاستمسك (اتقيا) أي لئلا يلبس المحيط أي لاتقاء الكل باتقاء البعض وفيه أنه يرد عليه البلاد المشتغل بالصلح فانه ليس فيه خياطة مع أنه عد من المحيط اللهم إلا أن يراد بالخياطة انضمام بعض الأجزاء ببعضها فيصلح أن يكون لفرا بأن يقال ما نوب يحرم لبس المحرم مع أنه ليس بمخيط اتفاقاً؟ (فاذا لبس مخيطاً) أي على الوجه المتبادر (يوماً كاملاً) أي نهاراً شرعياً وهو من الصبح إلى الغروب (أولية كاملة فله دم) ^(٣) أي اتفاقاً والظاهر أن ^(١) المراد مقدار أحدهما فيفيدان من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال وكذا في عكسه لزمه دم كإشعار إليه قوله (وإذا أقل من يوم) أي مقدار نهار ولو ينقص ساعة (أولية صدقة) ^(٤) وهي نصف صاع من بر (وكذا لو لبس ساعة)

(١) قوله إذا لبس المحرم بالحج أو العمرة أو بهما الخ: أطلق اللبس فشملاً ما إذا أحدث اللبس بعد الإجماع أو أحرم وهو لا لبس فدل على ذلك بخلاف اتفاقه بعد الإجماع بالطيب السابق عليه قبله للنص ولولاه لأوجبه فيه أيضاً كذا أفاده في البحر الرائق اهـ شيخ عبد الحق (٢) قوله المحيط: قال الشيخ حنيف الدين في شرحه هو بالخاء المهملة أو المعجمة والأول أشبه اهـ كلامه أقول وعلى الأول قللم فيه مضومة لأنه اسم فاعل من الإحاطة وعلى الثاني فهي مفتوحة اهـ حباب (٣) قوله فله دم الخ: لما علم أن كمال النقوبة يكال الجنابة وهو يكال الارتقاء وهو بالدوام لأن المقصود من كل منهما دفع الحر والبرد واليوم يشتمل عليهما فوجب الدم والجنابة قاصرة فبإدائه نوجبت الصدقة قال في البحر الرائق وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس لأنه محظور لإحرامه عني كذا في الحجاب (٤) قوله والظاهر الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي ولم أر ذلك لغيره فيما اطلعت عليه من المناسك وغيرها اهـ حباب أقول قد نقل كلام الشارح العلامة ابن عابد في رد المحتار وسكت عليه والظاهر أنه موافق على ذلك لكن قال العلامة مطهر سنبل في ضياء الأبصار عند قول صاحب الدرر يوماً كاملاً أولية كاملة مانصة قال للملاعي والظاهر أن المراد مقدار أحدهما فيفيد أن من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال كذا في عكسه لزمه دم اهـ قلت للمنصوص في أكثر كتب المتقدمين ذكر اليوم فقط وفي فتح القدير وقوله في وجه التدبير يوم لأنه ليس فيه ثم ينزع عادة فيفد أنه لا يقتصر على اليوم بل لبس الليلة الكاملة فاليوم في الجزء الجريان المعنى المذكور فيه ونص عليه في الأمر وغيره قلت نص عليه أيضاً في المحيط الرضوي وعلل في المتوسط لوجوب الدم بلبس اليوم الكامل بأن اللبس إنما يتم جنابة لبس مقصود واللبس المقصود في الناس يكون عادة في يوم كامل فإن أصبح بلبس الثياب ثم لا يتزعم إلى الليل فإذا لبس في هذه المدة تكاملت الجنابة باستمتاع مقصود فتكفيه صدقة اهـ وفي الباقي أن اللبس أقل من يوم ارتقاء ناقص لأن المقصود دفع الحر والبرد وذلك باللبس في كل اليوم ولهذا اتخذ الناس في العادة للهار لباساً وليل لباساً ولا يزعمون لباس النهار إلا في الليل فكان اللبس في بعض اليوم ارتقاء قاصراً فيوجب كفارة قاصرة وهي الصدقة كقص ظفر واحد اهـ ففتننى ما ذكره عدم اعتبار المقدار ووجوب صدقتين فيما ذكره الملا ولا يظهر وجه ما ذكره إلا على ما روى عن محمد من اعتبار تقسيط الدم فتأمل اهـ (٥) قوله وفي أقل من يوم أولية صدقة: قال العلامة العفيف في شرح منسكه أن يقال لو أن شخصاً أحرم بنفسه وهو لا لبس المحيط وأدى ذلك النسك بتأمله في أقل من يوم وحل منه ماذا يلزمه بجنابة اللبس في ذلك النسك لم أر في المسئلة نصاً صريحاً ومقتضى ما قاله من أن الارتقاء الكامل لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أو ليلة

أى نجومية (١) وهى جزء من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (قصدقة) أى معروفة القدر (وفى أقل من ساعة) أى عرفة لا لغوية لأنها أقل ما يطلق عليه الزمان (قصبة) بالثقاف المفتوحة والصاد المهملة وتضم ما حل ككك على مافى التاموس وأما التقبضة بالمعجمة فهو ما قبضت عليه من شئ. وليس يناسب المقام (من بر) يضم موحدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبى يوسف فى أكثر من نصف يوم أو ليلة دم إقامة للأكثر مقام الكل وهو قول أبى حنيفة وأولا ثم رجع عنه على ما ذكره فى البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن أبى نعيم عن بعض اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما الأساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما ما ذكره رشيد الدين عن أبى يوسف أنه إذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فغريب جدا (ولو لبسه) أى المخطط (أياما) أى من غير نزوع وأداء جزاء (فعليه دم واحد) أى إذا كان لبسه بعذر أو بغير عذر بخلاف ما إذا كان بعرضه بعذر وبعضه بغير عذر فإنه يتمدد الجزاء فيلزمه دم بخير فى الأول وعظم فى الثانى (فان أراق) أى الدم (لنلك) أى لأجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه دم آخر) أى لجناية ثانية بعد كفرته للجناية الأولى وهذا بالاتفاق وكذا إذا خلعه وأراق ثم لبسه بعده بلا خلاف (ولو لبس) أى قيصا مثلا (يوما مثلا) أى أو ليلا أو مقدار أحدهما متصلا (ثم نزعه) أى خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أى ترك لبسه (فإن كان نزعه على عزم الترك) أى بأن لا يريد لبسه أو بدله فى سال إحرامه (فعليه كفارة

كاملة أن تلزمه صدقة اللهم إلا أن يوجد نص صريح بخلاف ذلك فليكن المحول والله أعلم فإن قلت التجرد عن لبس المخطط فى النسك مطلقا واجب سواء طال زمن إحرامه أم قصر وتقدير اللبس باليوم واليلة لا باعتبار كمال الارتفاق إنما هو إذا طال زمن إحرامه أما إذا قصر وذلك بأن أدى نسكه فى أقل من يوم أو ليلة وحل منه فالذى يظهر أنه حصل له فى نسكه هذا ارتفاق كامل وحيتذ يكون تاركا لواجب من واجبات إحرامه فينبغى أن يجب عليه موجه وهو الدم قلت هذا كلام لاشك فى قياسه ولكن مع ذلك يحتاج إلى نقل صريح فى ذلك والله أعلم بما هنالك اه كلام العفيف ورأيت فى فتاوى تليذه الفاضل عبد الله اقتضى عتاق سؤالا فى ذلك تردد فى جوابه بين وجوب الصدقة أو الدم كما وقع لشيخه لكنه مال فى آخر كلامه إلى الدم والله أعلم اه حجاب ونقل العلامة ابن عابدين فى رد المحتار نحو ذلك عن بعض شراح المناسك وكذلك فى حواشى البحر الرائق قال العلامة طاهر سنبل بعد ما نقل عبارة العفيف المذكور ماضيه قلت وهو كلام حسن إلا أن آخره يوم أن كل واجب يجب بتركه دم وقد ذكرنا فيما مر أن ماوجب الجزاء فيه فهو واجب سواء كان الواجب فيه دما أو صدقة نصف صاع من بر أو أقل من ذلك وما ذكره يتصور فيمن أحرّم بعمر من نحو التعميم وميل الخاطر هنا إلى وجوب الدم عليه للحصول الارتفاق الكامل له فى جميع نسكه كما ذكرناه وتعليل الميسوط الذى أسلفناه قد يشير إليه حيث ذكر أن تكامل الجناية يكون بالاستمتاع بالمقصود ولا ريب أن اللبس فى جميع أزمان الاحرام استمتاع مقصود عادة وارتفاق كامل اه أقول ويتصور ذلك فى الحج كن وقف بعرفة ليلا محرما لا يلبس ومضى عليه أقل من ليلة بل يتصور أن ينتهى نسك الحج فى نحو ساعتين الآن مع وجود السيارات (١) قوله وكذا لو لبس ساعة أى نجومية: قال الشيخ حنيف الدين المرشدى فى شرح قول المتن ساعة هى القطعة من الزمن عند الفقهاء من ليل أو نهار كما علمته أنقلا كما بقوله أهل المقات وبه فسر الشارح الساعة المذكورة ولا شك فى مخالفتها لما ذكره الفقهاء اه حجاب وقال فى رد المحتار عند قول الدر وفى الأقل صدقة أى نصف صاع من بر وشمل الأقل الساعة الواحدة أى الفلكية وما فى دونها خلافا لما فى خزنة الأكل أنه فى ساعة نصف صاع وفى أقل من ساعة قبصة من بر اه بحر ومضى فى الباب على مافى الخزنة وأقره شارحه واعترض بمخالفتها لما ذكره الفقهاء اه قال العلامة طاهر سنبل بعد نقله عبارة البحر الرائق المذكور لكن ذكر الأمام أبو العباس النافعى فى الروضة نحو مافى الخزنة فهو مقيد لما فى المتن فلذا مشى عليه أهل المناسك كالفارسي والملا رحمة الله وغيرهما وبما ذكرناه يندفع مافى البحر اه ونقل نحوه العلامة الرافعى عن السندى

أخرى) أى لبسه ثانياً (وإلا لا^(١)) أى وإن لم ينزعه على عزم الترك بل نزعه على قصد أن يلبسه ثانياً أو خله ليلبس بدله (لا) أى لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه وجعلهما لباساً واحداً حكماً فإن الترك مع عزم الفصل كالوجود (ولو جمع اللباس^(٢)) أى أنواعه (كله مما) أى فى مجلس واحد^(٣) (من قبض وقبأ وجماعة وقلنسوة وسراويل وخف) بيان لجنس اللباس (وليس) أى دأوم على لبس جميعها (يوماً أو أياماً) أى ولم ينزعه أو نزعه ليلاً للزوم ويعاود لبسها نهاراً ويلبسها ليلاً للبرد وينزعهما نهاراً (فعلية دم واحد) مالم يزمز على الترك عند الخلع فإن عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الأجزاء وإن كفر للأول بالاتفاق وإن لم يكفر له فمعهما دمان وعند محمد دم واحد قال فى الفتح موافقاً لما فى البدائع (وهذا) أى ما ذكرنا من اتحاد الأجزاء على لبس الخيط محله (إذا اتحد سبب اللبس فإن تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فإن لبسهما على موضع الضرورة) أى بينهما (نحو أن يحتاج إلى قبض) أى مثلاً (فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة) لأن محل الجنابة متحد فلا نظر إلى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجنابة للضرورة ما صرح به فى المحيط وكذا إذا لبسها على موضعين للضرورة هما فى مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفا يعذر فيها فعليه كفارة واحدة وهى كفارة الضرورة لأن اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وإن لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع التقيص مثلاً أو لبس قبضا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أى غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أى بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابيلى حيث قال ولوليس قبضا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره فى الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بأن قال مراده الدم المتحتم لغير الضرورة والفدية المخيرة فى الضرورة وفى الكرماتى ولوليس قبضا للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قبضا آخر وليس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه فى لبس التقيص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفى لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لأن هذا اللبس غير اللبس الأول أى لاختلاف الوصفين كونها بفسر وبغيره فكانا كشيتين متباينين سواء فى مجلس أو يجلسن انتهى وهذا الحكم فى الخلق بأن خلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو فى مجلس يتعد الأجزاء وهكذا فى الطيب والله أعلم (ولو كان به حى غيب) بكسر النون المعجمة وتشديد الموحدة أى بأن تأتى يوماً بعد يوم ونحو ذلك (يجعل يلبس الخيط يوماً) أى للاحتياج إليه (وينزعه يوماً) للاستثناء عنه فما دامت الحى

(١) قوله وإلا لا: كلام المائتين يشمل ما إذا نزعه على قصد العود أو نزعه من غيرية عود ولا ترك فقهياً لا يتعد الأجزاء ويدل عليه كلام البحر حيث قال فالخاص أن اللبس شيء واحد ما لم يتركه ويمزم على الترك اه فكان الأولى للشارح حذف قوله بل نزعه إلى آخره اه حباب (٢) قوله ولو جمع اللباس كله إلى قوله فعليه دم واحد: عللوا ذلك بأن الجنابة واحدة وهو يفيد أن تغطيه الرأس والوجه من جملة الخيط قال العلامة ابن نجيم وهو التحقيق وتعبق فى التهر فارجع إليه إن شئت اه حباب قال فى منحة الحق قال فى التهر التحقيق أن بين لبس الخيط والتغطية عوماً وخصوصاً مطبقاً فيجتمعان فى التغطية فى نحو الواقية الخفيفة وتنفرد التغطية بوضع نحو الناشئ ما لبس مخطئاً على رأسه وهذا كافى فى صحة التناهي اه (٣) قوله أى فى مجلس واحد: قال فى رد المحتار عند قول صاحب الدر ولو جمع ما يلبس ما نصمباً لئلا على قوله أو لبس مخطئاً أى لو جمع اللباس من قبض وقبأ وجماعة وقلنسوة وسراويل وخف وليس يوماً فعليه دم واحد إن اتحد السبب كما فى اللباس أى أن كان لبس الكل للضرورة أو لغيرها فلو اضطر للبعض تعدد الدم كما يأتى وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس الكل فى مجلس واحد خلافاً لما قيده بالعارى بل يكفي جمعه فى يوم واحد ويدل عليه قوله فى اللباس يتحد الأجزاء مع تعدد اللبس بأمر من اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند النزوع وجمع اللباس كله فى مجلس أو يوم اه أى مع اتحاد السبب كما علمت أم لا ليس البعض فى يوم والبعض فى يوم آخر تعدد الأجزاء وإن اتحد السبب اه

تأخذه فالليس متحد وعليه كفارة واحدة وإن زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم الليس فتعدهما كفارتان كفر للأول أولا وعنده كفارة واحدة إن لم يكفر وإن كفر فكفارة أخرى على مافي البدائع وغيره (أو حصره عند) أي في حصن ونحوه (فاحتاج إلى الليس للقتال أياما) أي مثلا (بلبسها إذا خرج عليه) أي على العدو أو بعكسه (ويزعمه إذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم يزع أصلا) أي ولورجح العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن بلبس في وقت ويزع في وقت) أي والعلّة قائمة بأن لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الإحصار (لأجلها بلبس في النهار) أي للاحتياج إليه (ويزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بأن لبس في الليل ونزع في النهار (لبرد أو غيره) من الضرورات (أو لم يزع ولو مع الاستغناء عنه والعلّة لازمة) جملة حالية مفيدة أن بقاء العلّة قامت مقام الضرورة الدائمة (فأدام العدو) أي موجودا حقيقة وحكما (فالليس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتداخل (يتخير فيها) أي لا ارتكابه معذورا (فإن زال العدو الذي لأجله لبس) أي بالكلية (يبقين) أي زال يبقين (فزع أو لم يزع وحدث عذر آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على الليس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى إلا إذا كان على شك من زوال العدو فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة مالم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم يانه من تقيده الزوال بالسابق يبقين والأصل في جنس هذه المسائل أنه ينظر إلى اتحاد الجهة واختلافها لإلا صورة الليس لكن هنا دقيقة وهي أنه إذا كان بقاء العدو حكيما وزواله حقيقيا فالظاهر أنه يجب عليه نزع لئلا يكون عاصيا وإن سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فلبقاء العلّة في الجملة ولوزر الطليسان يومافعليه دم وفي آله صدقة ولولا أني القباء أي ونحوه كالعباء (على منكيه وزر يومافعليه دم) أي اتفقا (وإن لم يدخل يديه في كيه) كما صرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحاوي والبدائع لأن الزور يزيل الإيدخال ولا نقال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كيه) وكذا إذا أدخل إحدى يديه في كيه ولو لم يزره لأنه بمنزلة الزور الواحد ولأنه يصدق عليه حيث ذكر تعريف المحيط على ما سبق ويؤيده مافي بعض النسخ من أفراد الضميرين (ولوا اتفقا) أي على منكيه (ولم يزر ولم يدخل يديه في كيه فلا شيء عليه) أي من أجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لمخالفة السنة ولا يعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الأحكام إلا الكراهة وهذا عندهم خلافا لو فرض حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سروال قلبسه من غير فتق) أي شق ولم يلبس على هيئة الأتزار (فعليه دم) أي في المشهور من الرايات خلافا للرازي حيث قال يجوز له لبس السراويل من غير فتق عند عدم الإزار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الإزار بلا زوم شيء وإلا كانت قوله كقول الجمهور كما توهمه بعض الطلبة وتقوّ به ولكنّه ليس بلام لأنّه قد يجوز ارتكاب المحظور للضرورة مع وجوب الكفارة وكالحلق للأذى وليس الخيط العدو فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الآثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد الثعلين فلبس الخفين ومن لم يجد إزارا فلبس سراويل فذهب إلى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجدهما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيها رويتموه نبي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لأننا لم نقل لا يلبس الخفين إذا لم يجد الثعلين ولا السراويل إذا لم يجد الإزار ولو قلنا ذلك دنا مخالفين لهذا الحديث ولكن قد أئحنا له اللباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبتنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة المرجحة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلين فلبس خفين وليشقمهما من عند الكبين فهذا فيه دلالة صريحة على أن السراويل إن كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الإزار فإن لبس من غير شقه فعليه دم بحكم وأما إن كان ضيقا قلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية يتخير

فيها ولعل كلام الرازي محمول عليه والحاصل أن قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل إنما يجوز لبسه إذا لم يمكن شقه ولبسه إذا كان يثبت إليه قوله (بخلاف القميص فإنه لا يجوز لبسه) أي من غير الفتق والأتزان إلا إذا كان هناك عذر آخر من الأعذار (ولو عصب شيئاً من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزء (ويكره إن كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي لتركه السنو يبنى استثناء الكفين أيضاً لما تقدم من أنه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل وإذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء) أي لا من اللبس ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة إلى المصوبغ بورس أو زعفران فإنها فيه كالرجل من لزوم الدم إلا أن المصوبغ إذا كان غيطاً يبنى أن يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية إن لبس ثوباً مصوبغاً زعفران أو عصفر مشعباً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان غيطاً يبنى أن يكون عليه دمان للبس الخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للفتنة على إيضاح ماسبق مما أجل فيه (قد يتعد الجزء) أي كفارة المحظور (في لبس واحد بأمر) أي خسة (الأول التكفير بين اللبسين بأن لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسير وكذا إذا نزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما لعذر والآخر لغير عذر أو لعذر آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس المصوبغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لأن التعدد بالنسبة إليه وأما بالإضافة إلى المرأة فلا تعدد بل جناية واحدة وهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد والإفعية جناية واحدة أيضاً (وتتعد الجزء) أي وقد تعددت الكفارة عكس ماسبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من الجسد كليهما بعذر أو كليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزاع) أي إذا كان السبب متحداً (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) مع اتحاد السبب واعلم أنه ذكر بعضهم ما يفيد أن اليوم في اتحاد الجزء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والحق والنقص والجماع كما سيأتي لأنه ذكر الفارسي والطارقي أنه إن لبس الثياب كلها معاً وليس خفين فعليه دم واحد وإن لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة عقيدة باليوم لا بالمجلس وفي الكرمانى ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار بجناية واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس إذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزء في تعدد الأيام حيث قال وإن لبس العمامة يوماً ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر ثم السراويل يوماً آخر فعليه لكل لبس دم، وذكر الفارسي عن المحيط ولو أخر ردى الجوار كلها إلى اليوم الرابع رماها على التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لأن الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيتعلم بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصاً وسراويل وقيام انتهى فأمل فإنه لا يخفى عليك الفرق بين التفتيتين مع أن المشبهة به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وأن يكون مختلفاً في ذلك، وهذا في المحيط إذا اضطر إلى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولبس عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصاً على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لأنه لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطارقي وهو غريب مخالف للأصول والفروع لأن الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعد الجزء بتعدد اللباس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم إلا أن يحمل على أن الضرورة ملجئة إلى قدر قلنسوة غير مستوعبة للرأس بأن يكون ربه ليس فيه عذر فوضع على رأسه قميصاً بحيث غطى رأسه جميعه فإنه حيث قد جزأ أن بلاشبهه جزأه لغير عذر وجزاءه لمكان الضرورة (وحد دليل كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والأسرار (فيجب بلبسه ليلية كاملة قدم انتهى) وهذا يدل أيضاً

على أن المعتبر هو مقدار اليوم لاعتبه الوارد كما قررناه سابقا وبهذا صح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

(فصل في تغطية الرأس والوجه) أى كليهما أو أحدهما فإن الرجل ممنوع من تغطية الوجه لا غير ثم تغطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كتغطية وجه المرأة وأما تغطية وجهه غرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمدى رواية (ولو غطى جميع رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بمخيط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم) أى كامل بلا خلاف (وفى الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منهما كالكل) قياسا على مسحهما واعلم أنه إذا ستر بعض كل منهما فاشهور من الرواية عن أبي حنيفة أنه اعتبر الربع فتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كما ذكر فى غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير واحد وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكافى والمبسوط وغيرهم ونقله فى المحيط والذخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد لكن قال الزيدى وقياس قول محمد أن يعتبر الوجوب فيه بحسابه من الدم انتهى وكذا الحكم فى الوجه على ما نص عليه فى المبسوط والوحيد وغيرهما وأما ما فى خزنة الأكل وإن غطى ثلث رأسه أو ربه لاشئ عليه بخلاف الحلق فهو شاذ يخالف لكلام غيره بل لكلامه أيضا لأنه قال فى موضع آخر وتغطية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم إلا أن يقال أراد بقوله لاشئ عليه أى من الدم لا من الصدقة ويكون بناء على قولها لا على قول الإمام الأعظم وإنه أعلم ثم لو غطى رأس محرم أو وجهه وهوناهم يوما كاملا فعلى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتم إن كان نكير عند وإن كان لعذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما أولية (فعليه صدقة) أى اتفاقا (ولو حل على رأسه عما يقصد به التغطية) أى بحسب الآلف والمادة (لزمه الجزاء) أى من الدم والصدقة (وإن كان عما لا يقصد به ذلك) أى التغطية (كإجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى مركب (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أى أحد شق حل الدابة (أو جواق) أى خيشر أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكتل) بكسر الميم وفتحها أى ما يكتال فيه عما يصنع من خوص (أو طاسة) وهى إناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف أنها ظرف نجاس من نحاس أو صفر (أرطست) بسين مهملة وأما بالمعجزة فمعجزة^(١) (أو حجر أو مدر أو صفر أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق عما يغنى كل رأسه أو بعضه (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لمخالفة ظاهر السنة (ولا شئ عليه)^(٢) أى من الدم والصدقة (ولو غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وإن خضبه بالحناء) أى وحصل به التليد (فعليه فديتان)^(٣) فدية للتغطية وأخرى للتطيب) وكذا إذا طخه بالصندل بأن يبق جرمه عما يبق حره وبرده (وهذا) أى

(١) قوله وأما بالمعجزة فمعجزة: ظاهر القاموس أنه لغة حيث قال الطهط الطس أبدل من أحد السنين تام وحكى بالشين المعجزة احجاب (٢) قوله ولا شئ عليه: قال القاضى عيسى فى شرحه إذا لم يقصد به التغطية أما إذا قصد به التغطية فلا شبهة فى وجوب الجزاء عليه يؤيد قوله ولو غطى رأسه بطين إلى آخره اه كذا فى الحجاب (٣) قوله وإن خضبه بالحناء فعليه فديتان: قال الشيخ حنيف الدين المرشى أى لأن الحناء طيب ثم إن دام على ذلك يوما وليلة فعليه دمان وإن قل قدم وصدقة فالدم لأجل الطيب لأنه لا يشترط دوام اليوم فيه والصدقة لتصور الجنابة بدم الاستمرار عليه يوما كاملا أولية كاملة اه وقال فى الشر بلائية يشكل أى وجوب الفديتين بقولهم إن التغطية بما ليس بممتد لا يلزم دم وقد ألوموا بالتغطية بالحناء فليتأمل اه أقول يستفاد جوابه بما قدمناه عن شرح القاضى عيسى فتذكر اه حجاب وقال فى رد المحتار عند قول البتورى وشرحه أو خضب رأسه بحناء رقيق أما المتليد ففيه دمان مانصه التليد أن يأخذ شيئا من الخصى والأسر والصمغ فيجعله فى أصول الشعر ليتليد . بحر . فلما نسب أن يقول أما التخين قال فى الفتح فإن كان مخينا فليد الرأس ففيه دمان للطيب والتغطية إن دام يوما وليلة على جميع رأسه أو ربه اه أما لو غطاء أقل من يوم فصدقة وهذا فى الرجل أما المرأة فلا تمنع من تطيق رأسها واستشكل فى الشر بلائية الزام الدم بالتغطية بالحناء بقولهم إن التغطية بما ليس بممتد لا توجد شيئا قلت وقد يجاب بأن التغطية بالتليد متادة لأهل البوادرى لدفع الشمت والوسخ عن الشعر اه وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب الدرر أما المتليد ففيه دمان مانصه استشكله فى الشر بلائية بأن التغطية بما ليس

الحكم بتعدد الجزاء. (إن كان الخنا، أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وإن كان ماثلا فلا شيء عليه للتغطية) وزاد في الكبير لعدم حصولها وفيه أنه لا يحصل لهذه الزيادة كما لا يخفى على أرباب الإفادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه إلا لجزاء الطيب دون التغطية (ولو لم يرأسه) أى من غير طيب (فعليه الجزاء) كما في جوامع الفقه والتلخيص هو أن يأخذ شيئا من الصنع والخطي والآس ويجمعه في أصول الشعر ليغطي (وليس للمرأة أن تنقب^(١)) أى تلبس النقاب وهو البرقع (وتغنى وجهها) أى بأى شيء كان (فإن فعلت) أى ما ذكر من تغطية الوجه (يوما فليها دم وفي الأقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة

(فصل في لبس الخفين: إذا لبسها قبل القطع فدم، وفيه أن بعد القطع ما يسمى خفا فالعبارة المحترمة (إن لبسها يوما فليها دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أيا فله (وإن لبسها بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم فلا شيء عليه أى عندنا، وأغرب الطبري والنووي والقرطبي^(٢) لحكوا عن أبي حنيفة أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين كذا قاله المصنف والصواب عند وجود التعلين لما حكي

باعتدالات توجب دما ونقله الحلبي عنه وأقره ومجاوب عن استيفائه بأن التغطية لا فرق فيها بين المتأد وغيره وقد صرحوا بأنه لو غطاه بطين أو غيره لزمه الجزاء وإنما فرقوا بين المتأد وغيره في الأصل فلو حمل على رأسها يمتد به التغطية كالكاتب كان تغطية وإن كان لا يمتد به التغطية كالإجامة والطست لم يكن تغطية وينبغي عقيدته بما إذا لم يقصد به التغطية كما قدمناه (١) قوله وليس للمرأة الخ: قال العلامة السيد محمد بن ميرغني ولو سدل على وجهها شيئا وجافته أى أبدته عنه جاز بل ندب أو وجوب كما في الكبير عن النهاية نعم ينبغي إن محضرة الرجال سدلته وإن بدونهم رفعته ويكره لها أن تلبس البرقع لأنه يسر الوجه فلو استمر يوما أو ليلة لزم دم وهل لو استمر قدر أحدهما إذا كان متفرقا جمع الذي يفهم من أبواب كثيرة أن حكم المجتمع إذا بلغ ذلك كحكه وقال شيئا لم أر نصا صريحا في الباب وإن كان أقل من يوم أو ليلة صدقة فلو لبست البرقع عند حضور الرجال ونزعته عند عدمه لا يضر إذا عادت إليه مرة أخرى ويكون الموجب واحداً إلا إذا عزم عند النزاع أن لا تعود فيتكرر الموجب والله أعلم أنه كذا في تعليق الشيخ عبدالحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب البرق وتغطية ريع الرأس أو الوجه كالكامل مانعه أى على المشهور وإذا تلبست المرأة يوما أو ليلة فليها دم على المشهور أيضا لها في منسك الفارس عن خزانة الأكل للمرأة تغطية للقم فهو خلافه إلا أن يحمل على تغطيته باليد لا بالثوب ولو عصبت من وجهها أقل من الريع فليها صدقة والصلابة في العادة لا تستر ريع الوجه وقد ذكرنا أن المرأة إذا غطت وجهها بلا حائل يوما كاملاً أو ليلة فليها دم ولا فصدقة وصرحوا بأنها إذا فعلت ذلك لضرورة تغير في الكفارة كذا في البحر الرافعي وغيره ولم أر من صرح بأن تغطيته بلا حائل عند وجوب الأجناب أنه يكون عذراً لها والذي يظهر أنه ليس بعذر لها لإمكانها ستر وجهها بحائل حيث لا يصيب وجهها كما هو المروي عن عائشة رضي الله عنها والثالب في نسائه أهل مكة لبسن البراقع حيث خروجهن إلى الركوب فإذا ركن كشفن وجوههن لركوبهن في الشفاد المستورة فلا يستمر ستر وجوههن بل يكون ذلك في كل مرة أقل من ساعة فلكية بحيث كان ذلك يلزمهن لكل مرة قصة من طعام كما سيذكره اه (٢) قوله وأغرب الطبري والنووي والقرطبي: الأول في القرى بأخبار أم القرى والثاني في شرح مسلم والثالث في المفهم اه حباب وعبارة المصنف رحمه الله في الكبير وأغرب الطبري والنووي والقرطبي وصاحب كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لحكوا عن أبي حنيفة أنه يجب الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين وأيضاً حكى الطبري عن أبي حنيفة أنه إذا كان قادراً على التعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعتهما وهذا كله خلاف المذهب بل قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي منقطعاه وفي منسك عرب جماعتهم ان شاء قطع الخفين من البكبين ولبسهما ولا فدية عند الأربعة انتهت والله أعلم كذا في تعليق الشيخ عبد الحق

الطبرى أيضا عن أبي حنيفة أنه إذا كان قادراً على التعلين لا يجوز له ليس الحنفين ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه إلا أنه قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مفتعلة انتهى وفيه أن نسبة الاقتصار إلى العلماء غير مناسبة وكذا ادعاء الإحاطة المستلزقة لنفي الرواية في المسئلة نعم في منسك عز بن جماعة وإن شاء قطع الحنفين من الكميين وليسهما ولا فدية عند الأربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود التعلين والظاهر أن لبسهما حينئذ مخالف للسنة فيكره ويحصل به الإساءة (ولو وجد التعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الحنفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما في الكرماني وفيه إشعار بأن المسألة مختلف فيها قال ابن الميمون أطلق المشايخ جواز لبسهم ومقتضى النص أنه مقيد^(١) بما إذا لم يجد نعلين أقول الظاهر أن قيد عدم وجدان التعلين لوجوب قطع الحنفين بخلاف ما إذا وجدنا فإنه لا يجب القطع حينئذ لما فيه من إضاعة المال عتبا وهو لا ينافي ما إذا قطعهما وليسهما مع وجود التعلين والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التعلين) كما صرح به ابن العجيمي لكن لا ينافي الكرامة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر أن يكون الحكم متحدا إذا لم يكن مجلس لبسهما متعددا (النوع الثاني في الطيب: الطيب ما يطيب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويستد منه الطيب) أى كما في بعض أفراده الآتية كالسك والكافور والبنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه بمساعدة النار حتى يصير طيبا (والعالية) وهى المجموعة من الأربعة المتقدمة بخلاف اللند بفتح التون وتكسر قايه مجموع من الثلاثة الأول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك (والورد) أى طريا ويابس (والورس) وهو نبات كالسهم ليس إلا باليمن يزرع فيق عشرين سنة على ما في القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والحناء) بالمد ويقصر (والخثري)^(٢) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الياء الأخيرة نوع من الأزهار (والكاذى) بالثلاث المعجمة لا بالهمزة كما في السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما في القاموس (والبان)^(٣) شجر لحب ثمره دهن طيب (والبنفسج والياسمين)^(٤) ورداق معروفان (والزئبق) بالنون كجصف دهن الياسمين وورد (وما الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والترجس والنسرين)^(٥) نوعان من الورد (والزيت الخالص) أى غير المختلط بالطيب فدهن من الطيب محل بحث فإن الزيت هو الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشيرج)^(٦) البحث أى الخالص وسيجيء تحقيقهما في فصل الدهن (والخطمي والقسط) بالضم

(١) قوله قال ابن الميمون الى قوله مقيد بالخ: لعله قاله في موضع آخر وأما كلام ابن الميمون في موضع حكم اللبس هكذا وقد ورد النص باطلاق ذلك قال عثميه أى بإجازته لكن لا مطلقا بل إذا لم يجد التعلين فاطلاق الأصحاب ليس كما ينبغي الوجه تنقيح الجواز بما إذا لم يجد نعلين كما عليه الحنابلة اه كذا أفاده داملا أخون جان (٢) قوله والخثري: هو دهن الخطمي كما في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدى اه حباب (٣) قوله والبان قال في القاموس في فصل الباء وباب التون والبان قرية بمصر، وقرية ببنيسابور وشجر لحب ثمره دهن طيب وحيه نافع للرش والنش والكلف والحصف والبهق والسفة والجرب وتقتشر الجلد طلاء بالخل وصلاية الكبد والطحال شرابا بالخل ومثقال منه شرابا مقى، مطلق بلغا خاصا اه وقال في موضع آخر للرش: محرركة نكت صفار تخالف سائر لونه والنش محرركة نقط بيض وسود او يقع تقع في الجلد تخالف سائر لونه والكلف محرركة شىء يعلو الوجه كالسهم ولون بين السواد والحمرة وحمرة كدرة تملو الوجه والحصف بالتحريك الجرب اليابس والبهق محرركة بياض ورقق ظاهر البشرة لسوء مزاج والسف محركة بالتسكين السلة والرجل النذل اه (٤) قوله والياسمين: فارسي معرب وسينته مكسورة كذا في البحر العميق اه عبد الحق (٥) قوله والنسرين: قال في المصباح المنير هو مشعوم معروف فارسي معرب وهو فصيل بكسر الفاء قانون أصلية أو فصيل قانون زائدة مثل غليل قال الأزهرى ولا أدري اعرفى هوام لا اه كذا في عبد الحق (٦) قوله والشيرج: معرب من شيرة وهو دهن السهم وربما قيل للدهن الأبيض وللصير قبل أن يتغير شيرج

عرد هندي وعربي علي مافي القاموس (وأما التطيب فهو إلصاق الطيب بدنه أو ثوبه فلا يجب شيء بشم الطيب والقواكه الطيبة وإن كان) أي الشم (مكروها) إذا قصد به الشم (لعدم الإلصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالإلصاق اللصوق والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق جزء الطيب ولهذا لوربط بثوبه ^(١) مسكا أو نحوه يجب الجزاء ولوربط العود لا يجب لوجود الإلصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والحرم رجلا كانت أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وإزاره وردائه وجميع ثيابه وقرائشه ومسه) أي ومن لمسه (وشمه) ^(٢) أي بقصده (فاذا طيب عضوا كاملا) أي فاذا زاد (فعلیه دم وفي آله) أي في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفي المنتقى إذا طيب ربع العضو فعليه دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس والوجه والشارب واليد والفتخ والساق والمضد ونحو ذلك ثم إن كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طيبا كثيرا فأحسا فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختلف المشايخ في الفاصل بين القليل والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه قيل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفتخ والقيل مادون ذلك كذا فسره هشام عن محمد وصحبه بعضهم وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقيل مادونه والفتخ أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلة في قس الطيب لاقى العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقيل ما يستقله الناس وإن كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد ^(٣) (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي علي ما فسره الفارسي والمحيط (والقيل ككف من ماء الورد) وفيه أن عد الأقل من الكف في المسك قليلا مجل بحث فالمتقدم ما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فتعهم (ولو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو يطيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب وثانيهما أقل من العضو (والدم بواحد)

تشبها به لصفاته وهو يفتح الشين مثال زينب وصيطل وعيطل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فلفل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درم وهو قليل ومع قلته فأمثلته محصورة وليس هو منها أمصباح كذا في داملا اخون جان ^(١) قوله ولهذا لوربط بثوبه مسكا الخ : قال في البحر الرائق ولذا صرحوا بأنه لأجر ثوبه بالبخور متعلق به كثير فعليه دم وإن قليلا فصدقة لأنه انتفاع بالطيب بخلاف ما إذا دخل بيتا قد أجر فيه فتعلق بثيابه رائحة فلا شيء عليه لأنه غير متعق بينه والله أعلم اه عبد الحق - قال المحقق ابن عابد في حواشي البحر غل قوله بخلاف ما إذا دخل بيتا الخ ما ضاه أنظره مع قوله عقبه ولا فرق أيضا بين أن يقصده أولا اه

^(٢) قوله ومسه وشمه : لكن مذان ليس علي إطلاقهما فينبغي أن يقيد بما إذا التزق بعضوه شيء من جرمه وإلا لطلق الشم والمس ليس بمنوع عنه ثم يكره له ذلك وإن قصد وإن لم يقصده فلا كراهة فيه كما تقدم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول ويمكن أن يجاب بأن مراده بالمتع ما هو أعم من موجب الجزاء أولا فأمثل اه حجاب ^(٣) قوله وإلى كل قول أشار محمد : حاصل التوفيق بين الأقوال الثلاثة أن من اعتبر العضو يقبده بخالة قلة الطيب ومن اعتبر ربع العضو يقبده بحالة كثرة الطيب ومن اعتبر كثرة الطيب بشرط بلوغ المدهون ربع عضو كبير اه من ماش رد المختار لبعض الأفاضل والذي يؤخذ من كلام صاحب رد المختار اعتبار ما رجحه صاحب البحر وهو القول الأول وهو ما ذكر في المتن من أنه إن طيب عضوا كاملا قدم وإلا فصدقة اه

إما طيب كثير ولو في بعض العضو وإما عضو كامل ولو طيب قليل هذا وفي المبسوط استلم الركن فأصاب يده أو فيه خلوق كثير فله دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أي المحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فله دم وإن كان) أي تطيب الأضواء (في مجلس فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر الأول أولا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضواً) أي كاملاً (فله دم وإلا فصدقة) أي ولو كان بقاء الطيب ساعة إذ لم يقعد أحد هنا اليوم أو ليلة وسبأني التصريح بهذه المسألة

(فصل في السحل المطيب: إن اكتحل بكحل فيه طيب فإن كان) أي الاكتحال به (مراراً كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قبل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا يخالف للقواعد المتبعة والأظهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسألة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملة معترضة وقوله (فله دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وإن كان مرة أو مرتين فله صدقة) كما صرح به الحاشي وفيه دلالة على أن المراد بالكثرة المتبعة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المتبعة ففي المبسوط وجوامع الفقه إن اكتحل بكحل فيه طيب فله صدقة إلا أن يكون كثيراً فله دم قال ابن الهمام يفيد^(١) تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيراً أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخالط فلا يلزم بمرة واحدة وإن كان الطيب كثيراً وقصر الأسياجي في شرح الطحاوي وصاحب الخزانة وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا إن فعل ذلك مراراً فله دم وهو المروى عن محمد انتهى فقوله مراراً كثيرة تبع فيه عبارة الكافي والكوماني لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثرة عتف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مراراً فدعا لما اعتبره المنطقي من أن أقل الجمع سرتان لأنه وصف لما قبله ثلاثا يأتي المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو اكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) إلا أن الأولى تركه لما فيه من الزينة إلا إذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة ولو من غير عذر

(فصل في أكل الطيب وشربه) أي جامداً أو مائلاً (لو أكل طيباً كثيراً^(٢)) (وهو) أي الأكل الكثير (أن

(١) قوله قال ابن الهمام يفيد الخ: فيه أن هذا الكلام عملاً يدخل في الأوهام فضلاً عن الإيهام لأن الضمير في قوله يفيد على صنيع الشارح راجع إلى ما في المبسوط وجوامع الفقه وليس في عبارتهما إلا لفظ كثيراً وهو محتمل بين الكثرة في الطيب وكيف يفيد لفظ إلا لأن يكون كثيراً المراد بهذا القول أحد محتمليه وجاء هذا الخلط بسبب الإخلال في نقل كلام الكمال وكلامه في الفتح هكذا في فتاوى قاضيان إن اكتحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله يفيد تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيراً أنه الكثرة في الفعل الخ فالقصر ماني قاضيان والمفسر ماني المبسوط فلا غبار فيه وهو ظاهره داملاً اخون جان (٢) قوله لو أكل طيباً كثيراً: كذا في كثير من الكتب كالمبسوط والمحيطين وغيرهما قال في اللباب وغيره وهو أن يلتصق بالكثرة وقال الملا على في مقاله غير واحد من المشايخ وقال القاضي علي بن جاد الله في حاشيته على منسك الفارسي وهو مقتضى كون الأكثر يقوم مقام الكل فنهى عما يوجب له لكن اشتراط الكمال في العضو كما مر بنا في يقول العبد الضعيف لهما بين فرقوا بين الفم وغيره لكونهم جلوه عضواً حكاً إذ اللسان بمنزلة عضو وأعلى الخلق آخر الفم فلذا أقاموا الأكثر منه مقام العضو الكامل ثم رأيت في الفتح بأن عدم اعتباره بهذا لكثرة الطيب له قلت وهو مستفاد بما قدمناه عن المبسوط وغيره وقوله أن يلتصق فيه إشارة إلى أنه لو أكل قليلاً من الزعفران مثلاً وإن عمقه بسبب الرق لا يلتصق به عين الطيب بل أثره فلا يكون موجبا للدم بل للصدقة وهو مفهوم ما قدمناه عن المبسوط وغيره وقد استقصوا على أن الزعفران طيب وأما التوابل كالقرفة والهيل والقرعة والكباب فمقتضى ما ذكره في المحيط الرضوي حيث قال وكل شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة

يلتصق) أى يلتزق (بأكثره) أى على مقاله غير واحد من الشايخ (يجب الدم) أى عند أبى حنيفة (وإن كان) أى المأكول أو المشروب (قليلا بأن لم يتصق بأكثره) أى بأن كان أقل من الأكثر (فعلية الصدقة) أى عنده وأما عند أبى يوسف ومحمد لا يجب شيء بأكل الطيب قل أو أكثر كذا فى الكافي والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب أن المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى الجمع وفى قليله صدقة بقدره وقه أن هذا إنما يستقيم على قاعدة محمد فى الأجرة (هذا) أى ما ذكرناه كله (إذا أكله) أى الطيب (كما هو) أى من غير خلط وطبخ له (أما إذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والأفويه من الدارصين وغيره (فلا شيء عليه) أى اتفاقا (سواء مسته النار أولا) فيه أنه إذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عمومه وهذا لأن قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة لطعام وصرنا خير منه إلى الطيب يشكل مسألتى من الفرق الصريح بينهما فى كلام الزيلعي (وسواء يوجد رجه أولا^(١)) وفى المحيط

إذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه اه فلم أنه إذا كان بحثا كان كالزعفران وعبرة الفتح صريحة فيه وبه صرح الملاعلى عن المطلب أيضا لأنه لا ذكر كالفتح من جملة التخييل والذي يظهر أنه كالقليل والكون والشم ونحوها ليست من الطيب لأنه لا يقصد بها تطيب اللحم عادة بخلاف ما مر فلي هذا لو أكل المحرم المبيد والفرقل والكباب ونحوها ولو للتدبير فليله الجزء إلا أنه فى الضرورة بخير ويظهر أن الثلاث الترفلات ونحوها قليل لما ذكرناه وجوب الجزء بأكل الطيب قول الإمام وأما عندهما فلا شيء بأكله قليلا كان أو كثيرا ذكره ملاعلى وهو مذكور فى شروح المنظومة والجمع وغيره الكز فى التمييز فى الطيب البحث صدقة عندهما تبعه العين ولعل ما فى التبيين فى الطيب البحث وما فى المنظومة فى المخلوط بالطعام إن لم يسه النار وكان غالباً أما إذا مته النار أو كان مغلوباً فلا شيء فيه اتفاقا كما سيأتى عن المحيط الرضوى ما يفيد به احتمال خلاف الرواية عنهم وشرب الطيب البحث كما لا ريب كالأكل كما هو ظاهر وإن لم أر مصرحاً بأنه لا فرق فى تطيب المضمون أن يكون الطيب جامداً أو ما تسمى رأت فى المحيط الرضوى ما هو كالصريح وسد كرهه وينبغى أن يفيد وجوب الدم بما إذا كان كثيراً ولا تصدق إلا إذا استوعب الفم لاسم اه من ضياء الألبار للعلامة الشيخ طاهر سنبل رحمه الله قوله بشكل الخ : أقول لإشكال فإن كلام الزيلعي أوجب الدم فيما لم يسه النار وقاه فيها مسته وهو موافق لما هنا فإمل كذا أفاده الحجاب (١) قوله وسواء يوجد رجه أولا : لكن فى منسك ابن أمير الحاج ما يخالفه حيث جعل فى الحلوى المضافة إلى أجزائها شيء من أنواع الطيب الجزء كما نقله عنه العلامة ابن نجيم فى بحره بعد أن ذكر أنه لا شيء فى أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوها وإنما يكره إذا كانت راحته توجد منه فقال بخلاف الحلوى المسمى بالقارورت المضاف إلى أجزائها المأورد والمسك فيحكم بوجوب الجزء مع أن الحلوى مما يطبخ فعلية ما يفعله أهل مكة المشرفة من الشيء المسمى عندهم بالمعمول وهو عجين يمشى بطنه بالورز المخلوط مع الزعفران والمسك والمأورد وغيرها من الأفويه ويتلقى أنه يجب بأكله الجزء وهو خلاف المشهور قاله الشيخ حنيف الدين المرشى فى شرحه كذا أفاده العلامة يحيى رحمه الله وقوله لحكم بوجوب الجزء قال فى البحر فإن فى أكل الكثير دما والقليل صدقة والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأجوال اه أفاده العلامة الشيخ عبد الحى وقال العلامة طاهر سنبل عند قول الدر المختار ولو جعله فى طعام قد طبخ مانصه ظاهره أنه جعله فى طعام مطبوخ سواء جعل فيه قبل طبخه أو بعده طبخه والموجود فى بعض الكتب الأول فى شرح الطحاوى ولو جعل الطيب فى الطعام فطبخه فلا بأس أن يأكله لأنه يخرج من حكم الطيب وصار طعاما وكذلك كل ما غيرته النار من الطيب ولا بأس بأكله ولو كان ريج يوجد منه ولم تغيره النار يكره إذا كان يوجد منه راحة الطيب وإن أكل فلا شيء عليه وفى التبيين لو أكل زعفراناً مخلوطاً بطعام أو طيب آخر ولم يسه النار يلزم دم وإن مسته فلا شيء عليه لأنه صار مستهلكا وعلى هذا التفصيل فى المشروب اه لكن فى كثير من المختبرات التعميم فى المبسوط وأما إذا جعل الطيب فى الطعام فقد صار مستهلكا فيه إن كان فى طعام قد مسته النار وإن كانت فى طعام لم يسه النار مثل الملح وغيره فلا بأس به أيضا لأنه صار مغلوبا فيه والمغلوب

كل شيء من الطيب بما يقصد أكله عادة إذا خلط بالطعام صار تباً للطعام وسقط حكمه قال في المطلب فدخل فيه كالمستهلك إلا أن يكون الزعفران غالباً على الملح فينتد هو والزعفران سواء اه وذكر فيه قبله ولا بأس بأن ياتكل الطعام الذي صنع فيه الزعفران والطيب هكذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأكل السكاج الأصفر في إحرامه اه ونحوه في البدائع زاد فيه عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بالخبيص الأصفر للحرم اه وهو الخلوى المرعز كما في الهندية عن السراج وفي المحيطين نحو ما في المبسوط ونحوه في الفتح وكثير من الشروح وفي شرح الطحاوي بعد ما ذكر مامر عنه وكذلك لوجعل الزعفران في الملح فأكله فلا شيء عليه ولو أكل عين الطيب مخلوطاً بالطعام فعليه الدم إذا كان كثيراً اه يعني الطعام الغير المطبوخ الشامل بالملح وأراد بالكثير ما كان غالباً كما صرح به غيره لأن ذكر حكم المطبوخ في عبارته السابقة وهذه العبارات تخالف ظاهر عبارة التبيين ويظهر للعبد الضعيف أنه لا مخالفة لما ذكره الرابلي أراد به ما ذكره في شرح الطحاوي آخره أنه لو أكل عين الطيب المخلوط بالطعام الذي لم تمسه النار فعليه دم فإذا تأملت عبارته فهي صريحة في ذلك حيث قال ولو أكل زعفراناً ولم يقل طعاماً وهو موافق لكلهم فلذا حمل الملا رحمه الله عبارته في الكثير على ما إذا كان الطيب غالباً فأتبعه الملا على غير وجهه وبما ذكرناه علم أنه لا فرق بين ما إذا طبخ الطعام ثم وضع فيه الطيب أو لم يطبخ أصلاً وخلط به إلا أنه تعتبر الغلبة فيما لم يطبخ ولا تعتبر في المطبوخ كما يفيد مامر عن المبسوط ويتبع حمل عبارة المؤلف على ما إذا خلط بطعام فطبخ لقوله بعده وإن لم يطبخ ولو عبر بما ذكرناه لكان أولى بقي أن عبارة شرح الطحاوي تفيد كراهة أكل المطبوخ إذا وجد فيه رائحة الطيب والموجود في كثير من الكتب أن الكراهة فيها إذا لم يكن مطبوخاً كما أشار إليه المؤلف وبه صرح الحلبي محشيه ولذا اعترض الملا على علي الباب حيث ذكر ذلك قلت عبارة شرح الطحاوي صريحة فيها إذا لم تغير النار الطيب وعبارة غيره فيما إذا غيرته فلا يكرهه حيث وجده أولاً وهو صريح عبارة البدائع ولعل عبارة شرح الطحاوي في النسخ الصحيحة وإن لم تغيره النار كما يظهر من حوى العبارة فتكون كصريح عبارة البدائع فظهر من كلامهم أن المراد بالتغير تغير الطعم بحيث لا يبق كطعمه السابق وأما ما ذكره ابن أمير الحاج من أن الخلوى المسى بالقاروت المضاف إلى أجزائها المأورد والمسلك يجب فيها الجزاء قتله عنه في البحر وأقره فيه نظر ظاهر إذا خلوى في العادة فطبخ فإن كانت الخلوى المذكورة مطبوخة بعد وضع الطيب فلا جزاء فيها كما علمت من نصوص المذهب وإن كان الطيب لا يضاف إليها إلا بعد الطبخ وكان غالباً فسلم إلا أن هذا بعيد في العادة وعلم بما ذكرناه أن ما يفعله أهل مكة في زمن الحج من حلويات كعمول وغيره لا جزاء فيه ويظهر أن النار تعتبر الطيب المخلوط به فلا كراهة فيه أيضاً وإن وجده غيره ولو أنه لم يذكر المؤلف ما إذا اختلط الطيب بمشروب وقد عدلت من عبارة التبيين السابقة أن التماسك فيه كالماء كولو غليه فإذا كرم الملا على من التمسك بخلط القرفل بالقهوة فيه نظروا ما ذكره شيخنا في حاشيته أنه يؤخذ منه أنهم لم يفرقوا في المشروب بين أن يكون مطبوخاً أو لا فلو شربها مراماً فيه الدم اه فقدم استحضاره حين الكتابة لمسا في التبيين فلا جزاء فيها يطبخ كالفهوه المذكورة وكدواء طبخ جميل ونحوه لأنه صار مستهلكاً وأما إذا لم يطبخ فلا يخلو إما أن يكون كالمشروب مائماً كما الكاوي وماء الورد ونحوهما أو جامداً كقرفل وهيل ونحوهما خلط بمشروب فإن كان مائماً فهو كالطيب الخالص إلا إذا كان مخالطه غالباً في المحيط الرضوي وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير تباً لمشروب مثله إلا أن يكون غالباً كما لو خلط اللبن بالماء فشربه صبي يثبت حرمة الرضاع إلا أن يكون الماء غالباً اه فقوله وليس شرب دواء فيه طيب الخ يشير به إلى الفرق بين الأكل والشرب عندهما حيث قال بأن الزعفران ونحوه يستعمل في الاطعمة ولا يستعمل استعمال الطيب فإذا استعمل استعمال الطعام يكون طعاماً استعمالاً فالتحق بالطعام عرفاً وسقط اعتبار الطيب فيه كذا ذكره قبل أي فلا جزاء فيه عندهما كما مر بخلاف الشرب إلا إذا كان المشروب غالباً على الطيب المماثل له أي المانع فلا جزاء فيه

الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصيني ونحو ذلك انتهى وفيه أن الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيرها في الخلط والله أعلم (إلا أنه يكره) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (إن وجد ريحه) هذا لم يذكره في الكبير ولم أره متقولاً في كلام غيره فمع قد الطبخ محل بحث لأنه بالخلط والطيب يصير مستهلكاً فلا يستبر وجوده أصلاً وإلا فيشكل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد منه رائحة الافاويه والله أعلم ثم رأيت الزيتي قال ولو أكل زعفراناً مخلوطاً بطعام أو طيباً آخر ولم تحس النار يلزمه الدم وإن مسه فلا شيء عليه لأنه صار مستهلكاً قال المصنف ولم يقيد بالثلبة في لزوم الدم فيحمل على المقيد وإلا فخالق لما في الفتح وقد قالوا فيما لو جعل الزعفران في الملح إن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة وإن كان الملح غالباً فلا شيء عليه وفي المتن إذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فإن كان إذا نظر إليه قالوا هذا أشنان فعليه صدقة وإن قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيها ما يفيد التقيد بل مطلق يفيد بما ذكره الزيتي فيحمل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وإن خلطه بما يؤكل بلا طيب كالزعفران بالمح لا بالمرة بالثلبة) أي بثلثة الأجزاء لا بثلثة اللون (فإن كان الثالب الملح) أي أجزاؤه لأطعمه ولو نه (فلا شيء عليه) أي من الجزء (غير أنه إذا كان رائحته موجودة كره أكله) لكونه مغلوباً غير مطبوخ فانه كالمستهلك لأنه مطبوخ مستهلك (وإن كان الثالب الطيب) أي أجزاؤه أي على أجزاء الملح مثلاً (فيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لأن اعتبار الثالب عدماً عكس الأصول والمقول فيجب الجزاء وإن لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين التليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده وإنه يأتيناها لجدير فيقال إن كان الطيب غالباً أكل منه أو شرب كثيراً فصدقة وإلا فلا شيء عليه غير أنه يكره إن وجد ريحه منه ثم يبقى أن يقال ما الفرق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بأنه لعل الكثير ما يعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيراً والتليل ما عده الله سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بمشروب) تخلص الزعفران أو القرنفل بالقهوة (فإن كان الطيب غالباً) أي باعتبار أجزائه (فيه الدم وإن كان مغلوباً ففيه الصدقة إلا أن يشرب مراراً فله الدم) كذا في الفتح

وإنما فسرناه بالمائع لتظهيره بخلط الماء بالين ولقوله لم يضر تبعا لمشروب مثله ومنه يعلم أن نحو السكر المببول إذا خلط بنحو ماء الورد فانه إذا كان ماء الورد مغلوباً كما هو الثالب عادة لأجزاء فيه وتقل الملا على نحوه عن الطرا إلى وأقره وأيده وأصله من المحيط ونحوه في منسك القارسي عنه وإن كان الخاطل للشرب جامداً ففي الفتح ولو خلط بمشروب وهو غالب ففيه الدم وإن كان مغلوباً فصدقة إلا أن يشرب مراراً فدم فإن كان المشروب تداوياً تخير في خصال الكفارة أم وينبغي أن يحمل على المجلس الواحد وإلا ففي كل مرة صدقة وإنما حملنا عبارته على ما إذا كان انطيط جامداً لثلاث تناقض عبارته ما مر من المحيط ولأن الضمير في قوله ولو خلطه على ما هو المتبادر من عبارته عائد إلى الزعفران ويظهر فرق بين المائع والجامد لأن المائع من الطيب إذا كان مغلوباً يصير مستهلكاً في المشروب لكأن امتزاجه به بخلاف الجامد لبقاء عينه فلذا وجب في المغلوب الصدقة وكلام المحيط مريض في أن المائع تعتبر فيه الثلبة بالأجزاء ولم يذكر في الفتح بماذا تكون الثلبة وذكره تليذه ابن أمير الحاج بأن الفرق بين الثالب وغيره إن وجد من الخاطل رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس الذوق السليم بطعمه فيه حساً ظاهراً فهو غالب وإلا فهو مغلوب وأما قول الملا علي في تعليقه لأن المناط كثرة الأجزاء فتغير ظاهره لأنه لو كان كذلك لما احتيج إلى إدراكه بالتذوق السليم وإنما وقع الاشتباه بسبب عبارة الطرا إلى الأخوذة من المحيط وبما ذكرناه يتدفع ما تعرض به الملا على على الملا رحمه الله لكن لا في كل الصور كما تعلمه بما ذكرناه فافهم هذا ويقع لأهل مكة في حال الاحرام تبخير أواني شربهم بالمستكي وبعضهم بالورد أيضاً ولم أر من نص على أن المستكي طيب ولكن يصدق عليه تعرضه إذ تبخره ويظهر أن لا شيء فيه لأنه ليس بعين الطيب بل رائحته وأثره بمفرده لأجزاء فيه صرحوا به في مواضع لكن إذا قصد هذا فالظاهر الكراهة ويقع لبعض نسايتهم وضع الحبل والقرنفل في الماء ويظهر أن لا شيء فيه إلا إذا استعمل

وغيره (قيل) فأنه ابن أمير الحاج (والفرق بين التالب وغيره إن وجد من الخاط) بفتح اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أى أدرك (الذوق السليم) أى من العلة الصفراوية ونحوها (يطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب وإلا فهو مغلوب) أى لأن المناط (١) كثرة الأجزاء هذا وفي الطرابلس وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشروب مثله إلا أن يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده أن ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحا يوجد منه الرائحة الطيبة فيعد من الطيب وإذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وهذا يتدفع ما قاله في الكبير (٢) وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام إذا كان الطيب مغلوبا في المشروب وإن كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب وفي الطعام إن كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء وإن كان العلة للطيب فلا فرق بينهما (فصل في التداوى بالطيب: ولو تداوى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب) أى غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فالتصق) أى الدواء (على جراحته تصدق) أى إذا كان موضع الجراحة (٣) لم يستوعب عضوا أو أكثر (إلا أن يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لأن كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقيا) أى بأن لم يبرأ ودام الالتصاق أو يوضع ويرفع (فعلية كفارة واحدة وإن تكرر عليه الدواء) أى بقاء حكم العلة الموجبة (وكذا إذا خرجت قرحة أخرى) أى في ذلك الموضع أو في محل آخر (قيل أن تبرا الأولى فدواها) أى بالطيب (مع الأولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرا الأولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فإن برأت الأولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كفر للأولى أو لا عندهما وعند محمد كثرة واحدة مالم يكفر للأولى

(فصل لا يشترط بقاء الطيب) أى المستعمل بعد الإحرام (في البدن) بخلاف الثوب لما سأتى (زمانا) أى في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الأجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الأولى أن يقال لا يشترط بقاء الطيب زمن معلوم فإنه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه إشكال لما ذكر في البحر الزاخر من أنه إذا خضب بالحناء قدام يوما فعليه دم وإلا صدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن من المدين (في الثوب) أى إذا أصابه طيب وثمرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسمه) أى كله أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير

عين الطيب كما الورد ووضع في الماء فقيه الأجزاء كما مر وهذا متعارف عندهم وإلا إذا كان أثره ظاهرا فينبغي وجوب الصدقة اه كلام العلامة طاهر سنبل وإلما سقنا عبارته برمتها مع طولها لاشتغالها على نقائص وتنبهات قل أن توجد مجموعة هكذا إلا في عبارته والله اللهم للصواب (١) قوله لأن المناط الخ: لعله لأن المناط فإنه إن كان المناط كثرة الأجزاء كان قول ابن أمير الحاج كقول من سبقه وهو ظاهر ثم رأيت البدر المنير حكى قول ابن أمير الحاج عن البحر وكان فيها حكاه بعد قوله وإلا فهو مغلوب هكذا إلا أن المناط أكثر الأجزاء فحمدت الله تعالى اه داملا اخونجان أقول قد تقدم في عبارة العلامة طاهر سنبل أنه غير ظاهر أيضا اه (٢) قوله وهذا يتدفع ما قاله في الكبير: عبارة الكبير والضابط فيه أن خلط الطيب بغيره على وجهه إما أن يخلط بطعام مطبوخ في هذه الصورة لاحكم للطيب سواء كان غالبا أو مغلوبا وإما أن يخلط بما كثر غير مطبوخ فقيه الحكم بالأغلبة إن غلب الطيب وجب الدم وإلا فلا شيء عليه وإما أن يخلط بمشروب فقيه الحكم للطيب سواء غلب غيره أو لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة غيره يجب الصدقة وإما أن يخلط بما يستعمل في البدن كالاشنان ونحوه فحكمه مثل حكم خلطه بمشروب انتهت وهكذا في فتح مسالك الرمز والله سبحانه وتعالى أعلم اه من تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله أى إذا كان موضع الجراحة الخ: أما إذا استوعب عضوا فيجب الدم ثم في قوله أو أكثره نظر إذ لم يقل أحد أن أكثر العضو كالعضو غير ما تقدم عن المتنق أن الربيع كالكل ولعله تحريف من الناسخ وأصل العبارة والأكثر منه أى من العضو فتأمل وعبارة الشرح التي بأيدينا والأكثر وهي لا يغار عليها اه

ففيه دم وإن غسل من ساعته) أى من فوره سواء باشر بيقسه الغسل أم لا (ويبنى أن يأمر غيره) أى بأن وجد غير محرم (فيغسله) أى غيره ثلثا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وإن زال الطيب بصب الماء اكتفى به فى المتقى لإبراهيم^(١) عن محمد إذا أصاب المحرم طيب فعليه دم، قلت وإذا اغتسل من ساعته؟ قال وإن اغتسل من ساعته (وإن أصاب) أى الطيب (ثوبه لحكة) أى أزاله بالهك (أو غسله فلا شيء عليه وإن كثر وإن مكث) أى دام (عليه) أى على ثوبه (يوماً فعليه دم وإلا فصدقة) فى المتقى هشام عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم لحكة فلا شيء عليه وإن كان كثيراً وإن أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا يوجب الردد أى يقتضى الردد فى العلة المرجحة للفرق بين البدن والثوب فى استعمال الطيب فإن الثياب يقتضى أن تجلس المحظورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجنابة وحكنا فى حق زمن المخالفة وليس فى الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية إلا الحكم بطريق العموم فلا بد للمجتهد أن يعرف مأخذ الأئمة فى اختلافات القضية لمن هنا جاء^(٢) الردد بخلاف المقلد فإنه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به وأغرب المصنف^(٣) حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا يخفى فإن هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف ينفل عنه المحقق العلم

(فصل فى تطيب الثوب إذا كان الطيب فى ثوبه شراً فى شر) أى مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فإن مكث) أى دام (يوماً فعليه صدقة أو أقل منه قبيصة) كذا فى المجرى والفتح (ولو ليس مصبوغاً بعصفر أو ورس أو زعفران مشبهاً)^(١) بفتح الياء صفة مصبوغاً (يوماً فعليه دم وبقائه صدقة) كما فى خزائن الأكل والولوالجى وغيرهما وأشار إليه فى المبسوط (ولو علق) بكسر اللام المخففة أى تعلق (ثوبه شيء كثير من خلق البيت) بفتح الحاء المعجمة

(١) قوله فى المتقى لإبراهيم الخ: عبارة الفتح فى المتقى لإبراهيم عن محمد الخ ثم قال بعد قوله فعليه دم فسأله عن الفرق بينه وبين ليس القميص لأجيب الدم حتى يكون أكثر اليوم قال لأن الطيب يعلق به تقتل وإن اغتسل الخ ثم نقل رواية هشام عن محمد كذا ذكره الشارح بعد هذا ثم قال وهذا يوجب الردد وهذا ظاهر فى أن المشار إليه بقوله وهذا مافى المتقى من روايتى إبراهيم وهشام عن محمد أو رواية هشام فقط ومراده بالردد فى اشتراط البقاء زماناً لأن ما رواه هشام يحتمل البقاء وعدمه لا الردد فى العلة كما فهمه الشارح لأنه لا يخفى أن الكفارات لا تلبث بالقياس والرأى عند الأصحاب سيما تقديراتها بل لابد من معرفتها من نص من كتاب وستة أم داملأخونجان باختصار (٢) قوله جاءه: أى ابن الهمام لجعله الشارح مجتهداً مع أنه لم يدع الاجتهاد إلا أن يكون مراده أنه قوة الاجتهاد حتى قالوا إنه لو ادعى الاجتهاد كان معاصره ومن يهدم يسلبون له ذلك أم داملأخونجان

(٣) قوله وأغرب المصنف الخ: عبارة المصنف فى الكبير وهل يشترط بقاء الطيب عليه زماناً لوجوب الجزاء أولاً فى المتقى لإبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت وإن اغتسل من ساعته قال وإن اغتسل من ساعته وفيه هشام عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم لحكة فلا شيء عليه وإن كان كثيراً وإن أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال فى الفتح وهذا يوجب الردد أم قلت بل هذا يفرق بين الثوب والبدن فيشترط فى الثوب بقاءه لافى الجسد وتحقيق ذلك مافى جوامع الفقه ولو أصاب يده من طيب الكعبة فغسل من ساعته فعليه دم ويبنى أن يأمر غيره فيغسله بخلاف ما إذا غسل من ثوبه وماسياً فى الفصل الأتى غير أنه ذكر فى البحر الزاخر فلما إذا خضب بالحناء فدام يوماً فعليه دم وإلا فصدقة لما سأتى وإن زال الطيب بصب الماء اكتفى به انتهت وإته أعلم أم تعليق الشيخ عبدالحق (٤) قوله مشبهاً: أى بحيث تفيج رائحته وقيد بذلك لأنه لو كان غير مشبع لأوجب فيه شيء وإن كان مصبوغاً بالطيب لعدم الاشتباع وظهور الرائحة فيه أم حجاب قال فى المختار قاحت ريح المسك من باب قال وباع وقوحاً أيضاً وفوحاً بفتح الواو وفيحاً بفتح الياء يقال قاح الطيب إذا تقوض ولا يقال قاحت ريح خيتماء

وضم اللام^(١) طيب مركب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فصله دم) على ما في المحيط (وإن كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا ند اجرفه) بضم همزة وكسر ميم أى بخرفه وطال مكته بالبيت (فعلق ثوبه رائحته) أى بسدرة (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليسير ولم يقيد به في الفتح والبحر الزاخر (ولو أجر ثوبه فعلق به) أى بثوبه (كثير) أى من الطيب (ففيه دم أو قليل فصدقة وإن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أى أصلا (وكان المرجع في الفرق بين القليل والكثير) أى في تطيب الثوب (العرف إن كان) أى عرف هناك (ولا فاقع) أى كثيرا (عند المبتلى) بفتح اللام أى في رأى المبتلى به (ولو أجر ثيابه قبل الأحرام ولبسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه أن التطيب في البدن للإحرام مستحب خلافا لما لك فانه لا يجوز عنده تطيب ثوب رائحته فإن تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه لا بأس بقاء الطيب الذى تطيب به قبل الإحرام) فيه أنه لا يجوز^(٢) بقاء الطيب الذى له جرم عند محمد وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقائه وإنما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الأحرام وكفر ثم بقى عليه الطيب فلهن من قال ليس عليه بالبقاء جزاء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية توافقه في المتنى لمشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه دم آخر فلا يغنيه هذا الذى تطيب قبل أن يجرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا مناقض لقوله لا يجب^(٣) شيء بشم الطيب ولو كان مكروها لعدم الاتصال (وانتقاله من مكان إلى آخر) أى لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزاء عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف للقياس^(٤) لأنه يصير استعمال عضوين وهو موجب لجوابين غاية أنه يغير تعدد منه ثم في التعبير بالانتقال دليل على أنه ينقله من مكان إلى مكان يتعدد الجزاء

(فصل في ربط الطيب ولو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أى بما يفوح منه رائحة طيبة (في طرف إزاره) أوردناه لزومه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه يوما لما تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره لكن فيه أن العود ليس له رائحة إلا بالنار ولو فرض وجود عود له رائحة بالملك مثلا فلا شك أن حكمه كالغبر وغيره لأن العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المناسك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف إزاره لزومه دم كما إذا أكل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام الحرمة وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

(فصل في الحناء ولو خضب رأسه أولحيته أو كفته بحناء فعليه دم إن كان) أى الحناء (مائنا وإن كان ثخيناً فلد رأسه فقيه الثمان على الرجل دم للطيب ودم للتنطية) أى ودم واحد على المرأة للتطيب فقط (وهذا) أى الإطلاق أو الحكم (إن دام يوما أوليلة) على جميع رأسه أو ربه وإلا فصدقة للتنطية أى في أقل من يوم (ودم للطيب) أى مطلقا واعلم أنه ذكر في البحر الزاخر وجوب الدم بالحناء مقيد بما إذا دام عليه يوما كاملا قال

(١) قوله وضم اللام: أى وبالكتاب اه حباب (٢) قوله فيه أنه لا يجوز الخ: ما عرفت وجه هذا الإراد لأنه إنما إن ادعى المصنف الاتفاق وإلا فالظاهر أن مقصود المصنف بيان قول الإمام ثم قوله لا يجوز الخ مخالف لما في الهداية حيث قال وعن محمد أنه يكره ولما في البحر العميق أيضا اه داملا اخون جان (٣) قوله هذا مناقض لقوله لا يجب الخ: أقول لا مناقضة بينهما ولا مخالفة اه حباب (٤) قوله وهو مخالف للقياس الخ: قد مر أن النسك على خلاف القياس مع أن هذا القياس مخالف لحديث رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فضعم جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرفت إحداثا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يثاناه. إلا أن يقول الشارح في الجواب عن الثاني بأن الحديث في التطيب قبل الإحرام

وإن كان أقل فصدقة وهو يخالف ما قدمناه (١) من أنه لا يشترط بقاء الطيب زماناً في الجسد بخلاف التوب ولهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي الحديث إذا خضبت المرأة كفها بالخاء وهي حمرمة وجب عليها دم ، هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيئه الدم كذا في شرح القدوري

(فصل في الوسمة) يسكون السين وكسرهما وهو الأنفص والاول أشهر (وهي نبت يصعب به) أي بورقه ويكون على نوعين وهي ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فإن كانت متلبدة فعليه دم للتغطية إن دام يوماً أو أقله صدقة وإن كانت مائتة فلا شيء عليه لأنها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيخان عن أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل إن غاف قبل الدواب أطعم شيئاً) كافي البدائع وخزاعة الأكل وفي المتن عن محمد إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي الميسر إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للخضاب ولكن لتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وإن خضب لحيته به فليس عليه دم ولكن إن غاف أن يقتل الدواب أطعم شيئاً انتهى وهو المتمدن لأن الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيخان

(فصل في الخطمي) بالكسر ويفتح نبت على مافي القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقال صدقة) كذا في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والمائة والبحر الزاخر وغيره وأقول قوله في الخطمي العراقي له راحة وقولها في الخطمي الشامي فإنه لا راحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على مافي الزيلعي والفتح وغيرهما وزاد ابن قرشة في شرح المجموع حيث قال ولا شيء في استعمال غيره اتفاقاً يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق (٢) ودمان إن لبس رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الإمام وصاحبه (ولو لبس رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أويده بأشنان) يضم أوله (فيه الطيب) أي فيظن فيه (فإن كان من رأسه ساء أشناناً فعليه صدقة وإن ساء طياً فعليه دم) أي اعتباراً للغة كذا في قاضيخان (ولو غسل رأسه بالخرض) بالضم وبالضمتين الأشنان (والسايون والدسرونحوه) أي بالمرآحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شيء عليه) أي بالإجماع كما صرح به الاستيعاني وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة إذا غسل رأسه أو لحيته بالخطمي أو السد فعليه دم فليس بصحيح في السد الخالص

(فصل في الدهن) بالفتح مصدر بمعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال بدهن مطب وهو ما أتى فيه الأنوار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان (والخيري) الظاهر أن هذه الأشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير مألوف في الأنوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود أنها وسائر الادهان التي فيها طيب إذا استعمل به (عضوا كاملاً) على مافي البدائع (فعليه دم) أي اتفاقاً (وفي الأقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثير أو لم يقدّر بشيء وقيد البرجندی بما يستكره الناظر ولعل محله إذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضواً كاملاً على ما تقدم وانه أعلم وفي التوارد ولو ادهن ربيع رأسه أو لحيته فعليه دم قال المصنف ولعله

وكلامنا في التطيب بعده اه داملأخون جان (١) قوله يخالف ما قدمناه الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول لا مخالفة بينه وبين ما تقدم لأن مافي البحر إنما هو بسبب التغطية الحاصلة بالاحتساب لا بأصل الطيب وقد علمت أن التغطية الحاصلة به متى كانت يوماً أو ليلة ففيها الدم وإن كانت أقل من ذلك فالصدقة هنا هو الذي ينبغي أن يحمل قول صاحب البحر عليه اه انتهى حجاب (٢) قوله فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه فيجب أن تجب الصدقة في الشامي أيضاً بالاتفاق اه كذا في الحجاب وقال المصنف في الكبير قولهم بناء على عدم الخلاف يجب الدم في العراقي بالاتفاق يقتضي أن تجب الصدقة في الشامي أيضاً بالاتفاق اه والله سبحانه

لزمه دم آخر) السك من المرتين وأما إن حلق الرأس وليس المحيط في مجلس يارمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربما أقله دم واحد) اتفاقاً مالم يكفر للؤل لانها أجناس مختلفة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في الفتح ومنسك الفارسي وغيرهما وإليه أشار في الكافي وشرح الكنز وفي البحر الزاخر قدم واحد بالإجماع ويخالفه بظواهر ما ذكره الحيازي في حاشيته على الهداية إذا حلق ربيع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربيع جنابة موجبة للدم فإذا اختلفت أزمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان في تلاوة آية السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر أن مراده بالأزمان الأيام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في الحلق كما في الطيب) أي يجمع متفرقة (فلر حلق ربيع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)

(فصل في الشارب والرقة ومواضع المحاجم والإيط وغيرهما) كالمانعة ونحوها (إن أخذ) أي بالمقص ونحوه (من شارب) (١) أي بضعة (أو أخذه كله أو حلقه عليه صدقة ولو حلق الرقة كلها فعليه دم) أي اتفاقاً (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربهما فصاعداً كذا في شرح الكنز بعد إدراج الإيط أيضاً معللاً بأن الربع من هذه الأعضاء لا يمتنع بالكل لأن المادة لم تجز في هذه الأعضاء بالانقصاص على البعض فلا يكون حلق البعض ارتقاء كاملاً حتى لو حلق أكثر أحد إبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة وفي النظر إلى جعل الأكثر كالكل وإليه يشير كلام البدائع وفي شرح الجامع لقاضيان لو حلق الرقة كلها يلزم الدم في قولهم فكنا إذا حلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح الفتاوى موافقاً لما سبق من شرح الكنز إنما وجب الدم بمحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرها إلا بمحلق جميع العضو لأن المادة جرت في الرأس واللحية بالانكشاف البعض ولم تجز في غيرها به انتهى والناسبة كالرقة (ولو حلق مواضع المحاجم) قيل وهما صفتا المنق وما بين الكاهلين من الرقة (فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما إذا كان حلقهما بالحجامة وأما إن كان لتغيرها فعليه الصدقة اتفاقاً إلا إذا كان قدر ربيع الرقة ففيه ماس من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغير الحجامة ولأن حنيفة رحمه الله إن حلقه لمن يحتجم مقصود وهو المتغير بخلاف الحلق لتغيرها (ولو حلق الإبطين أو أحدهما أو تنف) أي إبطيه أو أحدهما (أو طلى بثورة فعليه دم وفي أقل من إبط صدقة) قال ابن الممام هذا الإطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيان في الإيط إن كان كثير الشعر يتبرفه الربع لوجوب الدم وإلا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد إبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة بخلاف الرأس واللحية انتهى والملة ماسبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف من أحد الإبطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الإسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير إلى ما في المبسوط متى حلق عضواً مقصوداً بالخلق فعليه دم وإن حلق مائيس بمقصود فصدقة ثم قال وبما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس والإبطين ومثله في البدائع والقرطبي وفي النخبة وما في المبسوط هو الأصح وذكر البرجندى عن الحصر (٢) ما يشعر بأن حلق الصدر

(١) قوله إن أخذ من شارب الخ: في حلق الشارب ثلاثة أقوال المذهب وجوب الصدقة كما في الكافي للحاكم الشهيد الذي جمع كلاماً محدوده في غاية البيان والمبسوط لأنه تبع اللحية وهو قليل لأنه عضو صغير سواء حلق كله أو بعضه ، القول الثاني أن في أخذ شارب حكمة عدل يعني ينظر إلى الشارب كم يكون من ربيع اللحية فيلزمه عن الصدقة بقدره حتى لو كان مثل ربيع ربهما لزمه ربيع قيمة الشاة أو ثمنها فتمنأ ، والقول الثالث لزوم الدم بمحلقه وقال العلامة السيد محمد ياسين مبرغني والتقصير حكمة حكم الخلق في أحد الروايتين الراجحة أنه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله عن الحصر: عبارة المنسك الكبير وفي الحصر اه وهو من مقول البرجندى اه

والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة أيضاً انتهى والذي في عامة الكتب وجوب الدم فيها قال ابن الممام والحق أنه يجب في كل منهما أى الصدور والساق الصدقة (وإن حلق أمله) أى قل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الأجزاء مقام الكل) لما سبق وأما العانة فمقصود صرح به قاضيان. في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي والطرابلسي والشنن وإليه أشار في الكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه الدم وفي الخزانة إن في حلق العانة الدم إن كان الشعر كثيراً انتهى وجعل الشنن الركبة مثل العانة

(فصل في حكم التقصير: حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) أى في كله أو ربه (والصدقة) أى في قليله (فلو قصر كل الرأس أو ربه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أتملة أى فماعدأ (من ربع شعرها) أى قزائداً (فعليها دم) على ما صرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياساً على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم وأما أعلم

(فصل في سقوط الشعر) لا ينفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محذور لا خيال قلعه قبل إحرامه وسقطه بغير قلعه ولعلمهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فحذت يارمه الجزء الذى ذكره (ولو سقط من رأسه أوليته ثلاث شعرات عند الوضوء أو غير) أى حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قدمناه (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد على إطلاقه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أى من خبز (أو ثمرة لكل شعرة) وبخالفه مافى قاضيان وإن أخذ المحرم من شارب أو من رأسه أو مسح لحيته فأتت منها شعر يطعم مسكيناً وفي البدائع ولو أخذ شيئاً من رأسه أو لحيته أو لمس شيئاً من ذلك فأتت منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر القزائش وقيل لو لمس لحيته فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بثمره أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة القريض فيتأني ما اختاره هنا فتأمل فانه موضع زلل (وإن خبز عید) أى مثلاً (فاحرق شعر يده فعليه صدقة إذا اعتق) وفيه أنه إذا كان شعر يده كاملاً فالتياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحرق بعض شعره يتصدق وفي المحيط إذا خبز العبد المحرم فاحرق بعض شعر يده في التور فعليه إذا اعتق صدقة وإن أطلى من غير أى فعليه دم إذا اعتق وقوله من غير أى أى بغير عذر قيد به لأنه إذا كان عن عذر يتعين الصوم على العبد فوراً هنا وفي الحارثى عن المتق عن محمد وإن كان الساق مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الممام ومافى مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد بخلاف مافى قاضيان وإن تنف من رأسه أو ألقه أوليته شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشرة لزمه دم وكذا قوله إذا خبز فاحرق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذى يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن^(١) حمل كلام قاضيان على رواية عن محمد كما في المتق ثم الظاهر أن الأنف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تآثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره وكسبه^(٢) (ولو نبتت شعرة في عيته فلا شيء عليه بإزالته)

(١) قوله وفيه أنه يمكن الخ: ينبغي أن يقيد كلام المسان ببعض كما ذكره في الكبير فوافق مافى جوامع الفقهاء المحيط على أنه قد سبق أن الأصح مافى الميسر من عدم الفرق في وجوب الصدقة بين استيعاب العضو وعدمه حيث كان غير مقصود بالخلق عادة فتأمل اه حباب (٢) قوله فانه ليس باختياره وكسبه: أقول قد يتناهى ماسبق من أنه لا فرق في باب الجنائيات بين المختار وغيره إلا في الإثم وعدمه وعمله في البحر الزاقي بأنه ليس لازمة بل هو شين اه أفاده الحباب وبعبارة الكبير وفي منسك علي بن بيان الفارسي إذا تآثر شعره بالمرض أو بالنار فلا شيء عليه وقوله أو بالنار بخلاف لما في غيره أو يحتمل على عدم المباشرة بالنار بأن كان ناعماً أو محو بخلاف ما إذا كان مباشراً به بالخز والطبخ لحصول السبب منه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهت فافهم والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

كما لو صال عليه صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أى لقصد إزالة الجلدة لإزالة شعرها (ولو حلق أو تفت خصلة من رأسه) وهى بضم الخاء المعجمة شعر مجتمع أو قليل منه (فعلية صدقة) أى نصف صاع على مائى خرواة الأكل

(فصل فى حلق المحرم وأسر غيره وحلق الحلال رأسه) أى رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس محرم) أى غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أى بغير أمر المخلوق طائفاً أو مكرها (وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الخالق الحلال) على ما صرح به فى البدائع والكرمانى والعناية والهارى (وقيل عليه صدقة) وإليه ذهب الزيلعى ^(١) وابن الهمام والشعنى ووجهه غير ظاهر ^(٢) إذ الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح فعليه هذا أو يكره؟ الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تتحلوا رؤوسكم إذا لمعنى لأنهم يباحون رؤوسكم أو لا يحلق بعضهم رأس بعض ولعل هذا أيضاً وجه من أوجب الصدقة ثم إن حلق محرم أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق المحرم بمجدم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضى أبو حازم يرجع به . أقول الأظهر التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به وإلا بأن حلقه وهو قائم أو مكره فيرجع وهذا لإينافى أنهم أطلقوا وجوب

(١) قوله وإليه ذهب الزيلعى : قال الزيلعى فى تبيين الحقائق فصارت المسئلة بالقسمة العنقلى على أربعة أقسام إما أن يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى المخلوق الدم أو الخالق حلالاً والمخلوق محرمًا فكذلك الحكم فيه أو كان الخالق محرمًا والمخلوق حلالاً فيجب على الخالق الصدقة لا غير أو كانا حلالين فلا يجب عليهما شيء . اهـ لكن فى حلق المحرم رأس حلال يتصدق بما شاد وفى غيره الصدقة نصف صاع كما فى الفتح والبحر والله سبحانه وتعالى أعلمه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله ووجهه غير ظاهر الخ : أقول هذا عجيب حيث يقول وإليه ذهب الزيلعى وابن الهمام ولا ينظر إلى ما ذكرنا من الوجه الذى قاله صاحب الهداية قال ابن الهمام فى شرحها فإذا حلق الحلال رأس محرم فقد باشر قطع ما استحق الأمان بالإحرام إذ لا فرق بين لا تتحلوا حتى تحلوا وبين لا تعصوا شجر الحرم فإذا استحق الشجر نفسه الأمان من هذه العبارة استحق الشعر أيضاً الأمان فيجب بتفويته الكفارة بالصدقة وإذا حلق المحرم رأس حلال فالارتفاق الحاصل له برفع ثقت غيره إذ لا شك فى تأذى الإنسان بثقت غيره بمجدم من رأى نازر الرأس شعباً وسخ الثوب تقل الرائحة وما سن غسل الجملة بل ما كان واجباً إلا لذلك التأذى إلا أنه دون التأذى بثقت نفسه فقصرت الجناية فوجبت الصدقة والمصنف أجرى الوجه الأول فى هذا وقد يمنع بأن استحقاق الشعر الأمان إنما هو بالنسبة إلى الإحرام حائفاً أو محنوقاً فإن خطاب لا تتحلوا للحرمين فلذا خصصنا به الأول بقى أن المحرم إذا حلق رأس المحرم اجتمع فيه تقويت الأمان المستحق والارتفاق بإزالة ثقت غيره وقد كان كل منهما باثراً فوجبت للصدقة فربما يقال بشكل اختأبه هذا الاجتماع فيقتضى وجوب الدم على الخالق كما قال أبو حنيفة فى الأدهان بالزيت البحت حيث أوجب الدم لاجتماع أمور لو انفرد كل منهما لم يوجب ككتلين الشعر وأصالته الطيب وقتل الهوام فتكاملت الجناية بهذه الجملة فوجب الدم اهـ ما تعلق الغرض به فظهر بهذا وجه هذه المسألة ووجه ما بعدها فإن كان لشارحن كلام فى الدليل كان اللازم أن يذكره بعد ذكر الدليل وإن كان كلامه مبنيًا على قول ابن الهمام وقد يمنع لهذا أن يناسب لجلالة مقام الشارح فإن هذا لا ينفعه لأن حاصله أن الوجه فى وجوب الصدقة فى مسألة حلق المحرم رأى حلال الارتفاق برفع ثقت الغير وجعله صاحب الهداية إزالة الأمان عما يستحق الأمان فتعنه بأن شعر رأس الحلال لا يستحق الأمان والمستحق له شعر المحرم كما فى المسألة الأولى وهذا ظاهر لا يخفى لحرره الحقيق إلى غزو المولى اهـ داملا أخون جان (تنبيه) محل وجوب الصدقة على المحرم إذا حلق رأس محرم إذا كان فى غير أوان الخلق كما به عليه العلامة طاهر سنبل وسيأتى فى باب الخلق فى كلام المصنف رحمه الله أما إذا كان فى أوانه كالفرأغ من أعمال الحج أو أعمال العمرة فلا شيء فيه وقد رأيت مما ينطلى فى ذلك وفى على الخالق حيث يلزم الصدقة وهو غفلة عن تقييد

الصدقة على الخالق المحرم سواء كان المخلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية في البدائع كأنوم المصنف في الكبير لأن صريح عبارة الأصل في المبسوط وفي الكافي للحاكم هكذا وإن حلق المحرم رأس حلال تصدق بشيء وإن حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بنير أمره فلي المخلوق دمه على الخالق صدقة انتهى وفرق بين المستثنين لظهور تفاوت الخالطين في ارتكاب الجنائين فإن هذه العبارة على ما في التفتح إنما تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي أن يطعم أي شيء شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بما شاء وأزادة المقدرة في عرف إطلاقيهم أن يذكر لفظ صدقة فقط فافهم فإن قلت إذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا يجب الجنابة بخلاف ما إذا لبس المحرم محرما لباسا غطيًا فإنه لا يجب عليه شيء كما صرح به في التائز غاية قلت لورود النهي^(١) إجمالا في قوله تعالى ولا تحقروا رؤسكم محتملا لهذه الصورة وغيره على ما قدمناه بخلاف الإلباس فإنه لا يعرف نهى عنه^(٢) في الشرع نعم قد يقال لإلباسه حرام كما صرحوا في إلباس الولدين للصغير الثوب الحرير إلا أن ذلك الحكم عام غير مختص بحال الإحرام وأنه أعلم بالمرام (وإن أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص أفظاره فعليه صدقة) كما في المحيط والمبسوط ويؤيده ما في التتائز السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل إذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم أفظاره أطعم ماشاء) على ما في الهداية والكافي وغيرها وكذا قال في الجامع الصغير أطعم ماشاء.

(فصل في قلم الأظفار: إذا قص أظفار يديه ورجليه أويد أو رجل واحدة في مجلس واحد فعليه دم واحد) لا اتحاد المجلس^(٣) في المسئلة الأولى ولا ارتفاق بعصو كامل في الثانية^(٤) (وإن قلم أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أي في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه (إلا أن يبلغ ذلك) أي مجموعه^(٥) (دما فينقص منه ماشاء) على ما في البدائع وغيره (وقيل ينقص نصف صاع) على ما في البحر الزاخر ولعل مراده^(٦) أنه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر بقلم ثلاث منها يجب الدم لأن الأكثر كالكل^(٧) وهو قول أبي حنيفة أولا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان

المسألة فليحذر والله الموفق (١) قوله قلت لورود النهي الخ: جوابه هذا مبنى على ما ذكره من أن وجهه غير ظاهر وإلا قلم يكن يحتاج إلى هذا لأن في الحلق ارتفاقا للخالق لافي الإلباس اه داملا أخون جان (٢) قوله فإنه لا يعرف نهى عنه: فيه أنه ورد في الكتب الستة لا تلبسوا القصيص الحديث وهو مثل ولا تحقروا اه داملا أخون جان (٣) قوله لا اتحاد المجلس: في المسئلة الأولى وهي ما إذا قص أظفار يديه ورجليه فتداخت لأنها نوع واحد كالإبلاجات المتعددة في جماع واحد حيث لا تزيد على مهر واحد وإن كثرت اه حباب (٤) قوله ولا ارتفاق بعصو كامل في الثانية: وهي ما إذا قص أظفار يد أو رجل واحد في مجلس واحد وإنما وجب الدم في هذه الصورة وإن كان الأصل عدم وجوبه إلا بقص اليدين والرجلين لأن اليد الواحدة أو الرجل الواحدة ربع ذلك فالحلق بالكل احتياطا كربع الرأس في الحلق والجامع بينهما كالارتفاق لا الاعتدال اه حباب (٥) قوله مجموعه: دفع لما عسى أن يؤم من أن معنى قول المتن إلا أن يبلغ ذلك أي نصف الصاع الواجب بقص ظفره دما الخ ويعين ما قاله الشارح رحمه الله تعليل عدم وجوب الدم بعدم تهاهي الجنابة لعدم ارتفاق كامل فلا يجب أن يبلغ قيمة الدم وإن اختار الدم فله ذلك وليس عليه غيره اه حباب (٦) قوله ولعل مراده: دفع لما أورد عليه من أنه قد يكون الواجب نصف صاع ويساوى قيمة الدم فكيف ينقص على قول صاحب البحار اه حباب (٧) قوله لأن الأكثر لكل: أجيوب بأن وجوب الدم في اليد الواحدة إنما هو لو كنتماريا لمجموع الأظفار كما قد لا يمكن أن يقام الأكثر منها مقام الكل لأنها واحدة بنير ما فكيف يلحق أكثرها ولو لجاز ذلك لجاز أن يلحق أكثره فيقال إذا قص الظفرين قد قص أكثر الثلاثة وكذا إذا قص ظفر أو نصف ظفر قد قص أكثر الظفرين وهكذا إلى ما يتناهي قال ابن الهمام وهذا كلام خطابي لا يتحقق أي كان يجب أن يقام أكثر الثلاثة أيضا كالظفرين ثم يقام أكثرهما

(ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفاً) بفتحين أى جانباً من البين والشمال (من أربعة) أى أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعلية أربعة دماء كفر للأول أول يكفر) أى عتدهما وعند محمد مالم يكفر للأول (وإن قلم خمسة أظفار يداً ورجل ثم قلم أظافر يده أو رجله الأخرى فإن كان) أى قليمهما (في مجلس فليهدم أو يجلسين قدمان وإن قص خمسة أظفار) أى من الأعضاء الأربعة (متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أظفار فبلغ جملتها ستة عشر ظفراً فليهدم صدقة لكل ظفر نصف صاع إلا إذا بلغت قيمة الطعام دماً فينقص منه ماشاء) أى كما مر (وإن اختار الدم فله ذلك) واعلم أن محمداً اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التفريق والاجتماع وهما اعتبرا مع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو أن يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفره أو انقطع شظية) أى فلقه (منه قطعاً أو قلعها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلى أنه لا يثم بعد الانكسار (وقيل ذلك إذا كان بحيث لا يثمن) أى لا يزيد كما في المبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه يثمن فليهدم صدقة) علي ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظفاره لم يلزمه شيء) (١) لأنه قصد به قطع الكف لا ظفر الظفر هذا وفي المحيط وقاضخان وجوامع الفتى فيما إذا قص المحرم أظفار غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظفار غيره وفي البدائع وإن قلم المحرم أظفار حلال أو عزم أو قلم الحلال أظفار محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

(فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) أى معينا (في الأنواع الثلاثة) أى المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لذكر كاسيات (إنما هو) أى باعتبار حكمه المطلق في حالة الاختيار بأن ارتكب المحظور بغير عذر أمافي حالة الاضطرار بأن ارتكبه بغير كرمض وعلة) أى ضرورة (فهر) أى صاحبه (غير بين الصيام) أى صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أى على ستة مائة لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاغذال الحلى) أى بجميع أنواعها (والبرد) أى الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أى وجع الرأس كله (والشقيقة) أى وجع شق من رأسه (والقمل) أى كثرت في شعر رأسه كما في الكرمانى والقاسمى والحدادى (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها إلى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيع ذلك) كما صرح الحدادى وجعل القاسمى ليس السلاح لحوق القتال عذراً وهو واضح وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لأنهم لا يجملون الإكراه من الأعذار لأنه من جهة العباد فهذا مثله انتهى والفرق ظاهر (٢) لأن ليسه إنما هو لدفع الأذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والسيان والإغماء والإكراه والنوم والرق) فيه بحث (٣) فإن المملوك مخير بين أن يصوم في حاله رقة وأن يطعم ويذبح بعد عتقه إذا كان عن عذر (وعلم القدرة على الكفارة) أى إذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أى هذه الأشياء (بأعذار في حق التخير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو بالصدقة (٤)) أى معينة

وهكذا إلى أن يجب بقطع جوهرين لا يتجزآن من قلامة ظفر واحد اه أفاده الحباب (١) قوله لم يلزمه شيء: على وفاق ما تقدم في قطع الجلبة من رأسه وعليها الشعر اه حباب (٢) قوله والفرق ظاهر: فيه نظر إذ دخل الذى موجود في الإكراه أيضاً فلا فرق وقوله في معنى الحر منوع بأن هذه علة سماوية والقتال من قبل العباد كالإكراه فأمل اه حباب (٣) قوله والرق فيه بحث الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدى فيه نظر وذلك لأن البعد في وجوب الجزاء عليه كالحرق غير أنه إذا كان ارتكب المحظور بغير عذر فاقلم متحماً عليه ولا يجزىه البذل عنه وكذلك الصدقة لكن حيث كان مدموم المالك يبق ذلك إلى حال عتقه فيؤديه وفي ارتكابه المحظور لئلا هو فيه غير أيضاً كالحرق في إحدى الكفارات الثلاث فأصل التخير موجود غير أنه إن اختار الصوم لزمه في الحال وإن اختار الدم أو الصدقة تأخر عنه إلى حال عتقه لما قلنا من انتفاء المالك في حقه فلم يكن مخالفة بينهما فتأمل اه حباب (٤) قوله ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو بالصدقة: أى معينة باختلاف الجنابة فلا يجوز عن الدم أى المتعتم طعام ولا صيام ولا

بأختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أى المتجم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك) أى ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أى إلى وقت قدرته (وإذا تطيب) وكذا إذا أكله أو شربه (أو استحل بكحل مطيب أو لبس) أى يحيطا (أو حلق) أى عضوا منه (أو قل) أى أظفاره يده (لغز) قيد للسلك (فهو غير) أى بين أشياء ثلاثة (إن شاء ذبح شاة) أى في الحرم وأهدى (وإن شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) يفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أى حنطة (لكل مسكين نصف صاع وإن شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أى ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أى فيما فعله عن عذر بأن طيب ربع عضو أو لبس أقل من يوم (ففيه يخير بين الصوم والصدقة) أى وجوب تخيير والافتحوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أى فيما أطلق عليه الصدقة (أو ما وجب عليه من الصدقة) أى فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فأوهذه للتخيير وأما قوله

عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك أى ما ذكر من الدم والصدقة بقي في ذمته إلى وقت قدرته قال المصنف في الكبير إذا فعل المحظور من الأنواع المتقدمة من غير ضرورة فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا قيمة ولا عن الصدقة صيام فإن تعذر عليه ذلك بقي في ذمته أبدا فإن مات فعليه الإيصاء إن ترك مالا وشذ الفارسي وقال وإن لبس ما لا يحل لبسه من غير ضرورة أراق دما لذلك وإن لم يجد صام ثلاثة أيام اه بحروفة قال العلامة الحجاب قوله فلا يجوز عن الدم الخ أقول صرح في الظهيرية بأنه إن لم يجد دما صام ثلاثة أيام ومثله في الأسرار والمحيط فلا وجه لقول العلامة ابن نجيم بأنه غريب وسيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالى اه وقال العلامة الشيخ ابن عابدين رحمته الله في رد المحتار على الدر المختار ومافى الظهيرية من أنه إن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كما في البحر اه وبعبارة البحر ومن الغريب ما في فتاوى الظهيرية هنا فإن لبس ما لا يحل له لبسه من غير ضرورة أراق لذلك دما فإن لم يجد صام ثلاثة أيام اه فإن الصوم لا مدخل له في موجب الجنابة بل يكون الدم في ذمته إلى الميسرة وإنما يدخل الصوم فيما إذا فعل شيئا للعذر كما سيأتي انتهت ونص عبارة البحر الآتية هكذا وقيد بالعذر لأنه لو فعل منها شيئا لتغير لزمه دم أو صدقة معينة ولا يجزئه غيره كما صرح به الإمام الإسيجاني وبهذا أظهر ضعف ما قدمناه عن الظهيرية من أنه إن لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها اه وقال العلامة الشيخ محمد عابد السندی عليه رحمة الباری في طوابع الأنوار (قائدة) قد قدمنا قريبا أنه إذا ارتكب شيئا من الجنابات بغير عذر يلزمه دم أو صدقة ولا يتخير فيه قال في البحر ولا يجزئه غيره كما صرح به الإمام الإسيجاني وبهذا ظهر ضعف ما قدمناه عن الظهيرية من أنه إن لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها اه وقال الشيخ محمد طاهر سنبل إذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام في المحيط البرهاني والظهيرية وتقل الفارسي نحوه عن النخبة قال وتقل شيخنا نحوه عن الأسرار ولا يتأنيه ما في شرح الطحاوى وغيره أنه يجب الدم لا يجزئه غيره وبني أن يحمل على ما إذا وجد في الباب وشرحه بما للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضا ففيه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر حيث قال ولم أره لتغيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين والحد لله رب العالمين اه ما قاله العلامة الشيخ محمد عابد السندی وفي المتن في حل المتن للعلامة السيد محمد ياسين ميرغني عليه رحمة الله التي وأما إذا فعل جميع المحظورات من غير عذر يجب في كل موجه من الصدقة والدم ويكون متعلقا بذمته حتى يفعل ولا يسقط عنه بالصوم وذكر العلامة عم سیدی الوالد مولانا السيد أمين ميرغني أن الشخص إذا عجز عن الدم في وقته كفاه الصوم وفي ذلك سعة عظيمة ذكر ذلك في رسالة الروم في جواز الصوم عن الدم ومن بعض قوله قال في المحيط البرهاني في نوع اللبس من الفصل الخامس وإن لبس ما لا يحل لبسه من غير ضرورة أراق لذلك دما فإن لم يجد صام ثلاثة أيام وفي المتن ويلبسه ما لا يحل لبسه بغير ضرورة يلزمه دم وبقره صام ثلاثة أيام إلى غير ذلك من النصوص فإن ترم بتحقيق ذلك فليكن بالرسالة اه بحروفة واقه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

(أو صام عنه يوما) عن نصف صاع ^(١) فهي للتخير قال الفارسي وعن أبي يوسف ما نقله المحرم من محظورات الإحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومثله نقل البرجندى عن الظهيرية وفي أمالي الحسن قال أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جناية الإحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر أو من صاع تمر أو شعير أو ما يجب بقتل القملة أو الجرادة) استثناء منقطع فإن جنايتهما مقدرة وكذا قوله (وإزالة شمرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أى من قلم أصبع ^(٢) (وأما الصدقة المقدرة) أى في الكفارات الخيرة (فهي ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجناية إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجناية) أى بخلاف ما إذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والحلق جنس وقلم الأظفار جنس) أى وقس على ذلك (فاذا جمع بين الأجناس المختلفة في مجلس واحد لم يتحد الجزاء بل يمتد لكل جنس موجه) بفتح الجيم أى الذى أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجه

﴿ فصل وإذا ألبس المحرم محرما أى إذا كساه مخطا ونحوه وإذا كان حلالا فبالأولى (أو طيبه أو غطي رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لأنه غير ممنوع من هذه الأفعال بالنسبة إلى غيره (وعلى المفعول الجزاء) أى إذا كان محرما لحصول الاتفاق به ولو غير قصد وكذا إذا قتل المحرم قتل غيره لأشئ عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع في حكم الجماع ودواعيه وهو) أى الجماع (أغلظ الجنايات) أى أعظمها وزرا وأشدّها أثرا (يفسده الخبيخ والعمرة) أى إذا وجد قبل أداء ركنهما عند الأئمة الأربعة وفي شرح النجاة للشمس السمرقندى عند قوله أفسد حجه أى قصه نقصانا فاحشا ولم يطله كما في المضمرات قال المصنف فأفاد أن المراد من الفساد نقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلت من جعلها المضي في الأفعال لكن في عدم الإبطال أيضا نوع من الإشكال وهو القضاء إلا أنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال وإثباته أعلم بالحال (وحده) أى تعريف الجماع (التقاء الحثانين) في القبل (وتنفيذ الحشفة) أى في العبر ولوا كثنى بالثاني كان أخضر وأظهر ولكنه يقل ماذكره بعينه في النجاة (وشرايط كونه مقسدا خمسة) أى أمور (الأول أن يكون الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيما دونهما) أى من الأغذا ونحوهما وكذا إذا أثنى أو اختلم (أوليس) أى مس بلا سائل (أو عاتق أو باشر) أى مباشرة فاحشة بأن مس فرجه فرجها ليس بينهما سائل (بشهوة) قيد للأربعة (فأنزل) أى ولو أنزل ^(٣) (لم يفسد) أى بالإجماع وفيه أن هذه الأشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا ^(٤) فكيف يكون شرط في الإفساد (الثاني أن يكون) أى الجماع (في الآدمي) ^(٥) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميت والصغيرة التي لا توطأ

أقول وقد أقر العلامة الرافعي في تقريره على رد المختار ماذكره السندي عن العلامة طاهر سنبل (١) قوله عن نصف صاع : أقول وكذا بما دونه لأن الصوم لا يتجزأ وإثباته أعلم أنه حجاب (٢) قوله من قلم أصبع : أقول فيه نظر لما تقدم أن في قلم الأصبع نصف صاع أو حجاب (٣) قوله أى ولو أنزل : عطف على مقدر أى ولو لم يزل ولو أنزل فينبذ عدم الفساد في صورة عدم الأتزال بالطريق الأولى أنه داملاخون جماعا (٤) قوله فلا يسمى جماعا : وإن لم يسم جماعا صورة ومعنى فهو جماع معنى كما قال صاحب الهداية فيه معنى الاستمتاع الخ ثم إن المصنف لم يقل إنها جماع بل قال لو وطئ وقوله فكيف يكون شرطا لا يفهم منه المراد إذ لم يقل أحد أنها جماع وإذا كانت جماعا كانت شرطا في الإفساد بل قالوا إن الشرط الجماع صورة ومعنى وهذه الأشياء ليست منها فلا تفسده وهذا لا يخفى فيه أنه داملاخون جماعا (٥) قوله الثاني أن يكون في الآدمي : لا يشترط أن يكون من الآدمي لما قال البحر الرائق نقلًا عن معراج الدراية ولو استنبخت ذكر حمار أو ذكرا مقطوعا ولو تغير آدمي فينبذ جماعا بالإجماع أنه وتبعه الجاني بقوله أنظر الفرق بين ما إذا كان وطئ بهيمة حيث لا يفسد وبين هذا كذا أفاده العلامة الحجاب أقول الفرق بينه وبين ما إذا كان وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه أن داعي الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل إذا جامع

(فلا يفسد بوطء الهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع في القبل مفسد بالإجماع وأما في الدبر فمفسد مفسد وكذا عند أبي حنيفة في الأصح وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرة) أي قبل وقوفها (فلا يفسد إن كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركعها (فلوطاف أكثره ثم جامع لا يفسد عمرته، الرابع التقاء الحتاتين) أي وماقي معناه من تعذيب الحشفة وفيه أن هذا حده وركعته فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجامع حيث (الحامس أن لا يكون حائل) أي حاجز ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولف ذكره بخرقه وأوليه) أي أدخله (إن منع الخرقه وصول حرارة الفرج لايه لا يفسد ولا يفسد) كما في النجبة والغاية (ولوأحرم بجماعا فسد) أي صح إحرامه وفسد حجه ويلزمه المضى هكذا أطلق (١) في المطلب الفائق (وقيل بهذا) أي الفساد (إن لم ينزع في الحال وإن نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويستحق الجماع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نسكهما) (٢) أي على القول بصحة إحرام الجنون أو على تقدير أنه حدث له وأحرم عند رفيقه كالنفس عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرم عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعالم وأما قول المصنف (٣) التحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرم عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد أداء الحج ولو يستثنى حكمه حكم العاقل وإلا فكالمصلي فحل بحث لظهور التحقيق والله ولي التوفيق (إلا أنه لأجزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليهما) على ما حكاه الاسيغاني وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليهما في إحرامهما لعدم تكليفهما في حالهما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالإثم وعدمه (بين العامد والتاسي والطامع والمكره) بفتح الزاء (والبلقطن) بفتح فسكون أي المتن به من النوم

بهيمة والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق وقال العلامة طاهر سنبل عند قول صاحب الدر وكذا لو استدخلت ذكر حمار الخ مانعه قال غشيه الحلبي أنظر الفرق بين ما إذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه وبين استدخلها ذكر الحمار وتأمل قلت لعل الفرق على تسليم هذه الفروع بأن الرجل لا يحصل استمتاع كامل بوطء الهيمة بخلاف المرأة إذا استدخلت ذكر حمار أو ذكر أم مقطوعا لما قالوا من زيادة شهوتها وهذا الفرق ذكره في البحر عن معراج الدراية وذكره العمري في النهاية لكنه خالف لما في عامة المعبريات من أنه إذا جامع فيها دون الفرج وأنزل أو لم ينزل لا يفسد حجه ولا عمرته لأن القياس أن الجماع لا يفسد لكن ورد النص على خلاف القياس بالفساد به فتعلق الجواب بالجامع حقيقة ولولا ذلك النص لم تقل بأن الجماع مفسد هذا حاصل ما ذكره في المبسوط والمحيطين والبدائع والفتوح وكثير من الكتب وفي الفتوح ما يلزم به الفساد والدم على الرجل يلزم مثله على المرأة الحائضة والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل ونحوه في البدائع وكثير من الكتب وصرحوا في موجبات التسل أنها لو استدخلت ذكر بهيمة لا يجب عليها التسل وما ذاك إلا لكونه ليس في معنى الجماع وقيدوا فساد حجهما يكون الصبي جامع مثله وذكره لا يكون أدنى من الذكورة طوع وإحاصلا أن هذا الفرق شاذ وينبغي حل الفساد فيه على التصانيل الواقع كلام الجمهور اه (١) قوله هكذا أطلق: أي من غير أن يقيد بعدم النزوح في الحال كما قيد به صاحب القيل والآن حجاب (٢) قوله فيفسد نسكهما كما صرح به الولوالجي وصاحب المحيط ويؤيده أن المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من عدم فساد نسك الصبي بجماعه ضعفه العلامة ابن نجيم في بحره اه حجاب أقول ونحوه في رد المحتار (٣) قوله وأما قول المصنف الخ: عبارة المصنف في الكثير وفي منسك عز بن جماعة فيمن أحرم عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعالم ثم قال وقال الحنفية إن الجماع يتحقق من الصبي والجنون وسكى الاسيغاني أن الصبي لو أفسد الحج لأضاء عليه ولا كفارة وكذا الجنون لا كفارة عليه وقيل عليه الكفارة اه والتحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرم عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد أداء الحج ولو استثنى حكمه حكم العاقل وإلا فكالمصلي انتهت فافهم

(والتائم) وكذا المخطئ والمعنور (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب منهما بالنذر (والرجل والمرأة والخمر والبدن) أى إذا كانا عاقلين بالعين محرمين فإن كان الزوج صدياً بجامع مثله أو عجنونا أو وحللاً فسد حجبه والمرأة صبية أو محرمة أو غير محرمة يفسد حجها ^(١) ومضى في التحقيق إلى أنه إذا جامع الصبي يفسد حججه كما لو تكلم في صلاته أو أكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير أنه لا قضاء عليه ولا جزاء لفضل فائدة حكمه ^(٢) أنه لا يثاب عليه وأيضا يؤمر بمضيه وقضائه استحباً (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد بهما الزوجان (إلا إذا خافا المواقعة) أى الجماعه ثانياً (فيستحب) أى حينئذ (أن يفرقا) ^(٣) عند الإحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة إذا أفسدا نسكهما لا يفرقان في القضاء عندنا إلا إذا خافا المواقعة فيستحب عند الإحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ، أى أمر ضرورى وقال قاضيان معنى ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعى يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما مطبقاً آخر كذا فسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فنحننا وزفر إذا أحراما وعند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعى إذا أتيا إلى مكان الجماع (فصل فإذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أى بمرقة (فسد حججه وعليه شاة ومضى في حجه) أى في بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتا) أى وجوباً (فيقتل جميع ما يفعله في الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقى عليه من الأركان فقط (ويجنب ما يجنب فيه) أى من المحظورات جميعاً (وإن ارتكب محظوراً) أى كالجماع ثانياً وسائر الجنائيات (فعليه ما على الصحيح) أى من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) ^(٤) أى ستة آتية (ولا عمرة عليه) ^(٥) (إن كان مفرداً) أى بالحج وأفسده بخلاف قامت الحج فانه يتحل بأفعال العمرة ثم يقضى حججه من قابل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حججه كفاته الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية ممرحة في سائر الكتب أن من أفسد حججه بمضى في الحج كما مضى من لم يفسده وصرح بعضهم بحتم ذلك فعلم أن فساد الحج بمعنى فيه ولا يتحل بأفعال العمرة بخلاف الفاتت انتهى وقوله صرح بعضهم بالحتم يشير إلى خلاف فيه والله أعلم

(فصل وإن كان المفسد قارئاً) فيه تفصيل (فإن جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجبه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المضى فيهما وعليه شاتان) أى للجناتية على إحرامهما وقضاؤهما وسقط عنه دم القرآن) أى الموضوع للشكر فإنه إنما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وإن جامع بعد طواف لعمرته كله أو أكثره فسد حججه دون عمرته) لأداء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القرآن) لفساد حججه الذي باجتماعها كان قرأناً (وعليه دمان) أى لجنائيه المتكررة حكاً (دم لفساد الحج) أى للجامع قبل الوقوف المؤدى إلى فساد الحج (ودم للجامع في إحرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى لصحة عمرته كما في البدائع (وإن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أى ولو بمرقة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لإدراك ركنها (ولا يسقط

والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ تعليق الشيخ عبد الحق (١) قوله يفسد حجها : أى المرأة دون الصبي وعكسه لما بعده ثم اعلم أن غذه عبارة الشيخ في المنسك الكبير وما ذكره في المجنون والصبي مخالف لما ذكره هنا فأتمل اهـ حجاب أقول يظهر أن الشارح والمصنف في الكبير بما صاحب فتح القدير وقد علقت سابقاً ضعف قوله فلا جرم أن يكون مامضى عليه في التحقيق هو الصواب والتحقيق (٢) قوله فلعل فائدة حكمه الخ : جواب سؤال تقديره فإن قيل إذا فسد حج الصبي وقتل لا قضاء عليه فما فائدة حكمه ؟ اهـ حجاب (٣) قوله فيستحب أن يفرقا الخ : هذا إن كان ثم طريقان وإلا فيستدان منهما أمكن في المراحل والمنازل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى اهـ حجاب (٤) قوله وعليه قضاء الحج من قابل : أى ولو ثقلاً لوجوبه بالثروع اهـ رد المحتار (٥) قوله ولا عمرة عليه الخ : اللهم إلا أن يفرته بعد الفساد فهو كمن فاته قبله فيتحل بأفعال العمرة ولعل القائل بذلك هـ نا مراده قاله حنيف الدين المرشدى في شرحه اهـ حجاب

عنه دم البتران) أى لصحة أدائها حيث أتى بأركانها لكن عليه بدنة الحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أى للحجاة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن أى طواف الزيارة (قبل الحلق) ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على إحرامه لعدم تحلل الأول المرتب عليه تحلل الثاني (فصل ولو جامع مراراً قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد^(١) (وإن اختلط المجالس) أى مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضاً ما لم يكفر عن الأول على ما في الميسر والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أى في قولهم جميعاً كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيهان وخزانة الأكل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الأول بقصد الرفض فيه دم واحد (كما في الفتح) ولو في مجالس أو مع نسوة على ما في البحر الزاخر وأما ما في النخبة من أنه لو جامع ثانياً فعليه شاة إذا لم يرد بالجماع الأول رفض الإحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج إلى تقيد إرادة الرفض في الجماع الأول لتصريحهم بأنه إذا نوى الرفض في الثاني فعليه جزاء واحد وهذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وإن كانت مكروهة أو نائمة أو ناسية وإنما يقتضي بذلك الإثم وإذا كانت مكروهة حتى فسد حجها ولمها دم هل ترجع على الزوج؟ قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافاً وقال في خزانة الأكل والفتح من ابن نجيم لا ترجع وعن القاضي أبي حازم ترجع (فصل وإن جامع بعد الوقوف بعرة) أى ولو ساعة (قبل الحلق) أى ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره) أى بأن طاف منه أربعة أشواط (لم يقصد حجه) أى لإدائه الركن الأعظم الذي لا يفوت إلا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أى لجامع قبل الحلق لأنه لما سوح له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيداً للمحافظة (سواء جامع عامداً أو ناسياً) أى فإنه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحدادى في شرح القدوري ناقلاً عن الوجيز أنه إنما تجب البدنة إذا جامع عامداً أما إذا جامع ناسياً فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين التامس والعامد في سائر الجنائيات وقد صرح قاضيهان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرة لا يقصد حجه وعليه جزور : جامع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سوح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفاً على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع وسيأتي لهذا مزيد تحقيق في جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لأشياء عليه) أى ولو قبل السعي خلافاً للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حبس عند التكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ثانياً بلا قصد الرفض) أى بلانية رفض الإحرام فغية تفصيل أى بالجماع الثاني (فإن كان) أى الجماع المتكرر (في مجلس) أى لوحد (فعليه بدنة واحدة وإن كان في مجلسين فعليه للأول بدنة وللتاني شاة) أى عندهما وعند محمد إن كان ذبح الأول بدنة يجب للتاني شيء وأما

(١) قوله فعليه دم أى واحد : أى ولا يلزمه للجماع الثاني شيء مع أن نية الرفض باطلة لأنه لا يخرج عنه إلا بالأعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة إلى قصد واحد وهو تعجيل الإحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الرواية أن الحرم إذا جامع النساء ورفض إحرامه وقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه أن يعود حراماً كما كان حراماً ويلزمه دم واحد لما ذكرنا كما ذكره في الميسر والتأويل الفاسد معتبر في دفع الظمان كالباغي إذا أنفق مال العادل فإنه لا يضمن لأنه أنفق عن تأويل كذا في الكافي وسيأتي في فصل ارتكاب الحرم المحظورات على نية الرفض إنما تعتبر من زعم أنه خرج منه لجهله بمسئلة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه هذا القصد فإنها لا تعتبر منه كذا في الحياض

إن قصد بالثاني رفض الإحرام وإلا فلا يجب الثاني وقصد الإحلال ففعله كفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو بجلس مختلفة على ماق البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازاً عما تكرر على ماسبق (بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكنان والجميع من غير ذكر خلاف وأما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ماق الهداية وتجمل بدنة تكاذه في النهاية مزياء إلى المتوسط والبدائع والاسيحياني وجامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة الحج وشاة للعمرة لأن القارن يتحلل من إحرامين بالحلق إلا في حق النساء فهو محرم بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشرحه لأنهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهؤلاء أوجبوا البدنة عليه ثم في النهاية ليس بخالفة بل تخصيص بإخراج حكم لما عزم غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في النهاية أيضاً معزيا للویری أن القارن لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة الحج ولا شيء عليه للعمرة لأنه خرج من إحرامها بالحلق وبقي لإحرام الحج في حق النساء واستشككه شارح الكنز لأنه إذا بقي محرماً بالحج فكذا في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر أن الصواب قول الویری لأن إحرام العمرة لم يهدد بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء وبقي في حقهن بل إذا حل بعد أفصالها حل بالنسبة إلى كل ما حرّم عليه وإنما عهد ذلك في إحرام الحج فإذا ضم إلى إحرام الحج إحرام العمرة استمر كل على ما عهد له في الشرع إذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالحلق إحرام العمرة بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال إن جامع بعد الحلق قبل الطواف فعليه بدنة وهذا الإطلاق هو الأظهر لأن حلقة بالنسبة إلى الجماع كلا حلوق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لأن المذكور في ظاهر الرواية إطلاقاً لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

(فصل وشرائط وجوب البدنة بالجامع أربعة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقاً سواء حل أو لم ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب للبدنة لأنه شرط لوجوبها وقد علم بما سبق نعم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لاشك أنهما من شرائط وجوبها مع أنهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

(فصل) (ولو طواف للزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده) أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدثين (فعليه دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه أنه إذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن أبا حنيفة استحسن ما ذكر وكذلك قول أبي يوسف وقولنا أي في المستثنين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عدت من الواجبات نظراً للغلظة والحقيقة وقوع الحكم على وقتها وفيه ما تقدم وأما أعلم والتحقيق أن هذا القول وهو وجوب الدم بعد الإعادة مبني على انقضاء الأول بالثاني فإنه حينئذ يكون الأول نافلاً والثاني فريضة ولا شك أن طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الأمر كأنه جامع بعد طواف كامل وما سبق من أن من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتحلل بينهما جامع مبني على أن الثاني جابر للأول وهو القياس إلا أنهم عدلوا عنه هنا لحال فعل المؤمن على الوجه الأكمل ونظيره ما روي عن شمس الأئمة السرخسي أن من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون القرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الإعادة لأنه الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للأول لأن القرض لا يتكرر وأما جعله الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم إلا أن يقال إن ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى إذ يحسب الكامل وإن تأخر عن القرض لما علم سبحانه أنه سيوفيه ويؤديه أنه إذا أعاد القرض من الصلاة قليل القرض هو الأول وهو الموقوف وقيل الثاني وقيل الأمر مقوض إلى الله سبحانه وتعالى (ولو طافه) أي

طواف الزيارة كله أو أكثره (علي غير وضوء) أى محدثاً (أو طواف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء) أى فى المستثنين (١) ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع أن الطاهرة مهما عدت من الواجبات نظراً للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد أى الطواف فى الصورتين (أولم يعد) كما فى الحاروى وغيره (ولو طواف أربعة أشواط من طواف الزيارة فى جوف الحجر أو قسبل ذلك فى طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه فى الحجة بدنة) أى سواء حلق قبل الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمثثلة مروية عن محمد وفيه إشكال وهو أن الطواف حول الحجر من الواجبات فإذا تركه صبح طوافه لما أوجب لفساد العمرة ووجوب البدنة فى الحجة ولعل الجواب أن هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث قيمين جامع قبل طواف الزكن وهو ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة وواه مالك وابن أبى شيبة وهو أرجح مما رواه ابن أبى شيبة أيضاً عنه (٢) أنه جاءه رجل قتال ياباً أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعيد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أنى لم أزر البيت حتى وقفت على امرأتى فسال بدنة وحج من قابل فإنه متروك بضعه على ما حققه ابن المهام ولا يبعد أن يراد بقوله وحج من قابل تحريض له على أن يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج إذا جامع فعله المضى فى إحرامه) أى ليس عليه تجديد إحرام بل إحرامه صحيح فأتى بأفمال العمرة بدلا عن الحجة (وعليه دم) أى لجماعه قبل التحلل (وقضاء الفائت) أى من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التى يتحلل بها) أى ولو وقع الجماع فى تحللها قبل طوافها لأن المقصود من هذه العمرة إنما هو التحلل من إحرام الحجة بالتبعية لا بحسب التية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستتلة فى نيتها وهذه المثثلة أيضاً عن محمد متقولة وفى الحاروى عن المثنى عن محمد أيضاً أنه قال (ولو أن قارناً فاته الحج فطاف لعمرة) أى ولم يحلق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعله كضاربان) لعدم خروجه من الإحرامين (وكذلك لو فعل) أى القارن (ذلك) أى الجماع (بعد ما طاف للصورتين جميعاً) أى ولو سعى (إلا أنه لم يحلق رأسه) أى ولم يقصر (ولو أنه) أى القارن (حين فاته الحج ظن أنه قد بطل حجه) أى بفوته الوقوف فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مراراً (فعليه للحلق دمان) لجنايته على إحرامين (وعليه لكل ما جامع) أى لجمعه (دمان) أى ولو وقع فى مجالس - (ولا يجب عليه أكثر من دمين لأنه فعل ذلك) أى الجماع (على قصد الرض) أى على وجه الإحلال عنهما حين ظن أنه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الإحلال وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد انتهى ما فى الحاروى عن المثنى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوى قضاها قبل أدائها فهو هى) أى هى على حالها ولا أثر لنية قضاها (وإهلاله بالثانى) جملة استثنائية معلة أى لأن إهلاله به (يصح ما لم يفرغ من الفاسد وكانت نيته لغراً والعبد إذا جامع) أى قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أى فى إحرامه بإتمام أقواله (وعليه هدى) أى بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وجبة) أى إذا كان قبل الوقوف (إذا عتق) ظرف لما (سوى حجة الإسلام)

(فصل فى حكم دواى الجماع) ولوجامع فيما دون الفرج : أى من الفخذ ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو باشر) أى مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالمرى (أو قبل أو لمس بشهوة) قيد للكل (فأنزل أو لم ينزل) أى فى الجميع (فعليه دم) كما فى المبسوط والمداية والكافى والبدائع وشرح المجمع وغيرها وفى الجامع الصغير اشترط الإزال فى المس لجوب الدم وصححه قاضيخان فى شرحه وقتل عن محمد بن الفضل أنه إنما يجب الدم على المرأة بتقيل الزوج إذا

(١) قوله أى فى المسائتين : هما الجنابة المذكورة ومسألة الحدث الآتية وقوله فيما سيأتى أى فى المسائتين هما مسألة طواف الجميع محدثاً ومسألة طوافه ألقه محدثاً اه داملأ أخون جان (٢) قوله أيضاً عنه هذا يخالف لما فى الفتح حيث ذكر بدله ابن عمر ويدل على ما ذكرنا قوله يا أباعد الرحمن اه داملأ أخون جان

وجدت ماتجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشئ من الواسع) أى أصلاً بلا خلاف
سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نقلت به سائر الكتب المتقدمة وبه قال الشافعي وأحمد
في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن الحج لا يفسد إلا بالجماع انتهى ووقع وفي الفتاوى السراجية ولو لمس
بشهوة فأمنى يفسد وكذلك إذا لم يمس على ماقى المسوط ومنهاج المصلين ومنية المفتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح
به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه أنه مناف لما تقدم وأنه أعلم (ولو قبل امرأته
مودعاً لها إن قصد الشهوة) أى بتقيل المرأة (فعلية القدية وإلا) بأن قصد المودعة (فلا) أى فلا غلبة عليه (وإن
كان قال لا قصدت هذا) أى هذا الأمر من الشهوة (ولا ذلك) أى قصد الوداع (لا يجب شيء) لأن الشرط تحقق
الشهوة وعند عدم قصد بوجوب الشبهة والمستلثة في أهبة المناسك بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر إلى فرج
امرأة فأمنى) أى فأزول (أو تفكر) أى في أمر الجماع (أو احتلم فأزول لاشئ عليه) كما في عامة الكتب وفي القرائن
ولا شيء في الإيماء بالنظر لأنه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أبى سواء قصد الشهوة أو
رفع الكلفة (إن أنزل فعليه دم وإن لم ينزل فلا شيء عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الأكل
لو استمنى بكفه فأزول فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فأزول فعليه دم
ولا يفسد حجه وإن لم ينزل فلا شيء عليه) وكذا لو جامع فيا دون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الأربعة
(النوع الخامس في الجنائيات في أفعال الحج) أى في حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسمى والحلق والرى
والوقوفين) أى بعرة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرة (والذبح) كان حقه أن يقول كالوقوفين والرى
والذبح والحلق والطواف والسمى بحسب وجودها ويرتب الفصول على أثرها.

(فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) أى في شأنه وأجله (ولو طاف الزيارة جنباً أو حائضاً أو تنفساً)
بعض ففتح أى ذات نفاس وولادة (كله) أى كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتداً به
في حق التحلل) أى باعتبار النساء وإن وقع بعد الحلق (ويصير عاصياً) أى ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث
الأكبر (وعليه أن يعيده) أى طوافه ذلك ما دام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حتاً) أى وجوباً وهو تأكيد لما
يستفاد من قوله وعليه وقبل استحباباً قال في الهداية والأصح أنه يؤمر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي الجنابة إيجاباً
(فإن أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المصيبة فوقرة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع إلى
أهله) أى وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود لإعادته) كما في الهداية والكافي والزيلعي والبدائع معللاً بقوله
لنفاش التفتان مشيراً إلى أنه لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم إن جاوز الوقت) أى ميقات الأفاق (يعود
بإحرام جديد) أى عندئذ لا كقول يعود بذلك الإحرام على ما في الكافي (وإن لم يجاوزه عاد بذلك الإحرام) (١)
(فإذا عاد بإحرام جديد بأن أحرم بمعمرة يبدأ بطواف المعمرة ثم يطوف للزيارة) كما في الفتح وغيره لأن طواف المعمرة أقوى حيث
ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستوعب طواف المعرفة الركنية لحصول أدائه في الجملة (ولو لم يعده بمسندة أجزاءه) لكن
الأفضل هو العود على ما في الهداية والكافي في البدائع لأنه المرغوب في المحيط ببيت الله أفضل لأن الطواف وقعه معتداً به
وفي نفع للفقهاء (ثم إن أعاده في أيام النحر) أى طاهراً (فلا شيء عليه) وهو طاهر (وإن أعاده بعد أيام النحر سقط
عنه البدنة) أى اتفاقاً (ولزمه شاة للتأخير) أى عند أبي حنيفة على مقتضى قاعته وفيه أن طوافه قد وقع صحيحاً (٢) ويكنى

(١) قوله عاد بذلك الإحرام : لأنه في حكم المكي مادام في أرض الحل لكن لا يخفى ما في العبارة من التسامح إذ الإحرام
الأول قد تم واقتضى فكيف يعود به وكان الظاهر أن يقول عاد بلا إحرام أو حجاب (٢) قوله وفيه أن طوافه قد وقع
صحيحاً الخ : أقول أجاب عنه في الترهيع قال : وإنما وجب الدم بالإعادة بعد النحر لأن التفتان لما تفاحش كان كتركه
من وجه لجعل وجود جابر كوجوده أو وهو مأخوذ من كلام المحقق في الفتح وأورد فيه جواباً آخر فارجع إليه إن

هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طاف أقله جنباً فله لكل شوط صدقة^(١) نصف صاع وإن أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طاف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فله حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (أن يعود بذلك الإحرام ويطوفه) أي لأنه محرم في حق النساء ولا يجوز إحرام العمرة علي بعض أفعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الأول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لأنه ترك ركنين فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الإتيان بعينه ولا يجزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (وإذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (ظاهراً وقطفه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الأول والثاني جبرله) أي لنقصانه بترك الواجب علي ما ذهب إليه الكرخي وصححه صاحب الإيضاح إذ لا شك في وقوع الأول معتداً به حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الأصل من أنه لو طاف العمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وحج من عام لم يكن مشتملاً وذهب أبو بكر الرازي إلى أن المعتبر هو الثاني والأول انقضى به وصححه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما إذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الأول والثاني جبر له لما وجب الدم انتهى وهذا وجه إشكالي فيما قدم والله أعلم قال الكرماني والأول أقرب إلى الفقه وقال ابن المهام قول الكرخي أول قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في إعادة السعي فعلى القول الأول لا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الأول أنه إذا لم يعد الطواف لأشبهه عليه من إعادة السعي والدم يترك اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محدثاً فله شاة وعليه الإعادة استخفافاً) أي مادام بمكة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ الميسر من أن عليه أن يعيده والأول أصح (فإن أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعدها ولا شيء عليه للتأخير لأن النقصان فيه يسير بخلاف الجنابة حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه ههنا للتأخير) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على أن العبرة بالأول في الحدث وإلا لوجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهو لأن تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عندناي حذيفة فكيف لا يكون الذبح إذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على أن الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي: إذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت إعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح في

شئت كذا أفاده الحياض وقوله وأورد فيه أيضاً جواباً آخر حيث قال أو تقول الواجب عليه فعل الطواف في أيامه خالياً عن النقص الفاحش الذي ينزل منزلة الترك لبعضه فيادخله يكون موجداً لبعضه ووجب عليه البعض الآخر أي صفة الكمال وهو تكامل الصفة وهو الطواف الجابر فوجب في أيام الطواف فإذا أخره وجب دم كما إذا أخر أصل الطواف أم بحر وقره والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (١) قوله ولو طاف أقله جنباً فله لكل شوط صدقة الخ: أقول بخلافه ما في غاية البيان حيث أوجب الدم وكذا في البحر الرائق حيث قال عند قول المتن: وبدنة لوجبا قيد بالركن وهو الأقل لأنه لو طاف الأقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة وإن أعاده وجبت عليه صدقة لتأخير الأقل من طواف الزيارة لكل شوط نصف صاع أم حباب وأقره الشيخ عبدالحق وفي رد المحتار: أما لو طاف أقله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فإن أعاده وجبت صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بحر، لكن في الباب لو طاف أقله جنباً فله لكل شوط صدقة وإن أعاده سقطت تأمل اه وقال العلامة طاهر سبيل عند قول صاحب الدر ولو جنباً فبدنة ما نصه أي إذا طاف كله أو أكثره فلو طاف أقله جنباً فله دم كذا في البحر وشرح الطحاوي وغيرهما فما في الكبير والباب من أن عليه صدقة يظهر أنه وهم ناشئ بما في الميسر وغيره أنه لو أخر الأقل فله صدقة اه

السراج الواجب قول صاحب الهداية قال في المطلب إنه الأظهر انتهى ووجه ما تقدم من أن طوافه معتبه بخلاف
 لحيث يجب سقوط الترتيب بوقوعه فإنما يلزمه الإعادة وجوبا أو استحبابا تحصيلًا لتكميل العبادة كما إذا صلى
 صلاة ذات نقصان فإنه يجب إعادتها وجوبا بترك الواجب واستحبابا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل
 أحد بقضاء تلك الصلاة ولا بعدم اعتدادها في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط)
 على ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضيتان لزمه صدقة أي للتأخير كما سيأتي صرحا (ولو طاف الأقل محدثا
 فعليه صدقة) أي نصف صاع من برعي ما في المحيط (لكل شوط) أي اتفاقا لما في البحر الآخر فعليه صدقة
 في الروايات كلها وتسقط الإعادة بالإجماع لكن في البري إن طاف أقله محدثا فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع
 فإن أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حمل كلام البري (١)
 على ما ينه الأسيدجاني بأن المراد بالصدقة النذر الساقطة جنبها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لأن الصدقة اللازمة
 من أجل طوافه محدثا لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط
 فأدونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أي على دابة (أو محمولا) أي على ظهر آدمي (أو زحفا) أي بأناعه
 (من غير عذر) قيد للحالات كلها وكان حقه أن يؤخره عن قوله (أو عاريا) فانه إذا طاف عاريا بعذر لم يجب عليه
 شيء أيضا لأن ستر العورة من الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من أن ستر العورة في الصلاة مع
 كونه شرط لها يسقط عند المعجز عنه (أو منكوسا) أي مقلوبا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير (٢)
 هنا من غير عذر وفيه أنه لم يتصور عذر فهما (فعليه دم) أي ولا تجزئه الصدقة إن لم يعده (وإن أعاده سقط) أي
 الدم عنه (ولو عاد إلى أهله يموت شاة) أي أجزاءه أن لا يعود ولا يلزم العود بل يموت شاة أو قيمتها لتدفع عنه في الحرم
 ويتصدق بها (وإن اختار العود يلزمه إحرام جديد إن تجاوز الوقت) أي كما سبق بيانه وأما ما في الحاربي لو طاف
 منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فخالف لما عليه الجمهور ولعله أخذه من التجريد وقد قال الكرماني إنه واقع سهوا
 من الكاتب لا من المصنف (٣) انتهى وكان ينبغي أن لا يقتصر على الكاتب (٤) فانه محتمل لها ولأن السهو من المصنف
 لا يتحقق فيه فانه غير معصوم لكن يمكن حمل كلامه على ما يوافق الجمهور بأن يراد بالكره الكراهة التحريمية على
 ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أي غير هذا من نقصان البطلان ولا وجوب البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك
 (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعذر كرض) ومنه الإغماء والجنون (أو كبر) أي بحيث يضعف عن المشي فيه
 فيكون حكمه حكم الزمن والمقد والمفج (فلا شيء عليه) أي لا من الدم ولا من الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله
 أو أكثره عن أيام النحر فعليه دم) أي عند أبي حنيفة (ولو أخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

(فصل ولو طاف الزيارة جنبًا وطاف للصدر طاهرا) أي من الحدثين أو من الأكبر ففيه تفصيل (فإن طاف الصدر
 في أيام النحر فعليه دم ترك الصدر) إن لم يطف طوافا آخر (لأنه) أي الصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولا
 ولكون الأقوى بالاعتبار هو الأول كما مر (وإن طاف للزيارة ثانيا) أي في أيام النحر (فلا شيء عليه) أي لا تنتقل

(١) قوله ويجب حمل كلام البري الخ: قال الشيخ حنيف الدين المرشدي أقول لم يظهر وجه قول الشارح المذكور
 لأن كلام البري ليس فيه ما يدل على بقاء الصدقة الأولى اللازمة له بطوافه محدثا وأنه لا تسقط عنه بالإعادة بل كلامه
 موافق لما قال الأسيدجاني وأن الواجب هو الصدقة لأجل التأخير لا لتغيره فتأمل اه أفاده الحجاب
 (٢) قوله ذكر في الكبير الخ: عبارة الكبير ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة فأدونها أو طاف كله أو أكثره
 راكبا أو محمولا أو عاريا أو منكوسا أو زحفا أو في جوف الحجر من غير عذر فعليه دم ولا تجزئه الصدقة إن لم يعده
 وإن أعاده سقط عنه الدم انتهى اه تعليق الشيخ عبد الحق (٣) قوله لا من المصنف: يعني مصنف التجريد. كذا أفاده
 المصنف في الكبير اه تعليق الشيخ عبد الحق (٤) قوله وكان ينبغي ألا يقتصر على الكاتب: أي وهو يشمل الناسخ

الزيارة إلى الصدر لاستحقاقه حيث (وإن طاف الصدر) أى حقيقة أوحكا (بعد أيام التحر فقبله دمان دم ترك الصدر) أى لتحويله إلى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم واحد ^(١) (وإن طاف الصدر ثانياً سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للتعلم فانه ينتقل إليه ويسقط عنه دمه (وإن طاف الزيارة محدثاً وللصدر طاهراً) أى من الحديثين (فإن حصل الصدر فى أيام التحر انتقل إلى الزيارة ثم إن طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف النفل (وإلا) أى إن لم يطف ثانياً (فقبله دم تركه) أى ترك الصدر اتفاقاً فانه من الواجبات بخلاف (وإن حصل الصدر) يبدأ أيام التحر (لا ينتقل إليها وعليه دم) أى اتفاقاً ^(٢) (لطواف الزيارة محدثاً) والفرق ^(٣) فى أن الوجه الأول وجب نقل طواف الصدر إلى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق ويتأخر الزيارة عنده دم آخر وفى إقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهى إسقاط البدنة عنه وأما ما فى الوجه الثاني لم ينتقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محدثاً بالاتفاق ولا شيء عليه للتأخير بالإجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محدثاً وللصدر جنباً فقبله دمان) أى فى قولهم دم لطواف الزيارة محدثاً ودم لطواف الصدر جنباً كذا فى قاضيان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر ككل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقاً (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم ترك أكثر الصدر) أى لانتقاله إلى الزيارة (وإن طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر فى الباقي من الزيارة إن كان أكثره فقبله إتمامه فرضاً ولا ينوب عنه الدم) لأن الدم إنما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخيرها) أى عن أيام التحر (وإن كان الباقي من الزيارة أقله فقبله دم ترك الأقل منه) أى من طوافها (وصدقة لتأخيرها) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم ترك الصدر) أى إن كان كله وأكثره وأما فى أقله فقبله صدقة لكل شوط إلا أن يبلغ دماً فينقص منه ما أحب والحاصل أن ترك طواف الزيارة لا يتصور إلا إذا لم يكن طاف للصدر فانه إذا طاف له انتقل عنه إلى طواف الزيارة

(فصل حائض طهرت فى آخر أيام التحر) أى وفى قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سير مسافتها إلى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فقبلها دم للتأخير وإن أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها ^(١)) (إلا أن الأفضل بل الواجب أن تطوف بهما أمكن فإن مالا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت فى وقت قدر) أى حال كونها قادرة (على أن تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر إذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس إلى ما ذكرنا فى الصلاة ^(٢) من أن من هو أهل فرض فى آخر وقته يقضيه فقط لأمن حاضته فيه وإنما يصح تشبیهه على قول زفر

ومصنف الكتاب يعنى ويحذف قوله لا من المصنف اهـ (١) قوله وأما عندهما فدم واحد: أى ترك الصدر ولا شيء بالتأخير عندهما اهـ حباب (٢) قوله ولا ينتقل وعليه دم اتفاقاً: أقول عبارة الشيخ حنيف الدين المرشدى فى شرحه هكذا وإن حصل طواف الصدر بعد أيام التحر لا ينتقل عنه إذ لا فائدة فى نقله وعليه دم لطواف الزيارة محدثاً وعندهما ينتقل إذ فى النقل فائدة وهى سقوط الدم للحدث ولا يجب للتأخير شيء لكنه يجب عليه طواف الصدر فإن طاف لاشئ عليه ولا فيجب الدم بتركه حيث انتقل الأول للزيارة ثم عدم الفائدة فى النقل عند الإمام إنما يتصور على القول بوجوب الدم بالإعادة فى الحدث يبدأ أيام التحر للتأخير وأما على القول بعدم وجوبه فيه فائدة وهى سقوط الدم للحدث وعلى القول الأول أيضاً لا يخرج عن فائدة وهى حصول الطواف كاملاً فتأمل انتهت عبارته اهـ حباب (٣) قوله والفرق: أى بين مسألة الجنابة ومسألة الحدث حيث نقل الصدر إلى الزيارة فى المسئلة الأولى وإن كان بعد أيام التحر ولم ينتقل فى المسئلة الثانية إذا وقع بعد أيام التحر فتأمل اهـ حباب (٤) قوله وإن أمكنها أقله فلم تطف فلا شيء عليها: أقول كان الظاهر وجوب الصدقة لتأخير الأقل من غير عذر كما تقدم فى المسئلة التى قبل الفصل والله أعلم (٥) قوله بالقياس إلى ما ذكرنا فى الصلاة الخ: أقول لا يقاس عليه لأن سبب الوجوب هو البت لا الوقت فى الطواف

من أنها إذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها إذا طهرت وفي الظهيرة عن أبي يوسف إذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء القرض فيه لم تقضها وهذا التقييد بعيد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء القرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت فوقت قدر على أقل من ذلك لم يلزمها شيء) كان القياس أن يجب عليها صدقة، ثم إذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أي بجمل (لا شيء على الحائض) وكذا النساء (لتأخير الطواف) أي طواف الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقيد بما إذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أي قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر إلا بعد مضي أيام النحر) أي جميعها وحاصله ما في البحر الزاخر من أن المرأة إذا حاضت أو نفست قبل أيام النحر فطهرت بعد مضيها فلا شيء عليها وإن حاضت في أثنائها وجب الدم بالنفريط فيها تقدم واقع أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الإجارة وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فأنى الجمال أن يقيم معها قال هذا عند نفق الإجارة ولو ولدت (١) قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كدة الحيض وأقل أجبر الجمال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بدواء أولا) أي لا بدواء (أولم ينقطع) أي بالكفاية (فاغتسلت أولا) أي أو ما اغتسلت (وطافت) ثم عاد دمها في أيام عادتها يصح طوافها ولمها بدنة وكانت عاصية أي من وجهين لدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أي من الخديئين (فإن أعادته سقط ماوجب) أي من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

(فصل في الجنابة في طواف الصدر . ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أي ترك الواجب (وما دام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعله أراد أنه ما لم يفارق جدران مكة (وإن ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أي يقطع ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فعليه شاة) علي ما في الهداية والكاظمي والجمع وصحبه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط معللاً بأن طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وإن طافه محدثاً فعليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وإن طاف الصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محدثاً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة إن كان جنباً وإن كان محدثاً فبني روايتان عن أبي حنيفة وفي رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لأنه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الحجازي بأنه في الدم واقعاً علم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي التقييد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيره إذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه وإنما تأخيره تركه وفيه الدم واقعاً أعلم

(فصل في الجنابة في طواف القدوم . ولو طاف للقدوم) أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على مقاله بعض مشايخ العراقي واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة

وفي الصلاة السبب هو الوقت لا مطلقاً بل الجزء المقارن للأداء ولم يوجد فيمن حاضت في آخر الوقت على ما بين في الأصول أنه داملاً أخون جان (١) قوله ولو ولدت قبل ذلك إلى قوله أجبر الجمال على المقام : أقول يفهم منه أنه يجب في الحيض على المقام وقال في اختلاف الأئمة وإذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفرض حتى تطوف وتطهر ولا يلزم الجمال جنباً عليها بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها عند الشامي وأحمد وقال مالك يلزمه جنب الجمال أكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحجاج أنه أفاده الحجاب

فما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه ^(١) لما في مبسوط شيخ الإسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التحية محدثاً ولا جنباً شيء. ومثله عن الطحاوي في المحدث (ولو طافه محدثاً فعليه صدقة) على ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط نصف صاع من بر إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه ماشاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كذلك فلا شيء عليه لأنه ليس بواجب) إلا أنه كره له ذلك وأساء تركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الإعادة والرمل ودام إن لم يعد وقال محمد ليس عليه أن يعيد طواف التحية لأنه سنة وإن أعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع حكم طواف القدوم) في البائع قال محمد ومن طاف تطوعاً على شيء من هذه الوجوه فأحب إلينا إن كان بمسكه أن يعيد الطواف وإن كان رجع إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلي ثوبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لأن طهارة الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء. وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أوفى طواف التطوع بحب عليه إتمامه ولو ترك بعضه لم أجد فيه قصر يباح ويبنى أن يكون الحكم بالحكم في طواف الصدر فإنه وجب بالشروع فيه بحث ^(٢) لأن دواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه نظير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه إتمامه وأنه لا يلزمه بتركه شيء سوى التوبة عن المحصية

(فصل في الجنابة في طواف العمرة ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطاً جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة) ^(٣) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) والله أعلم بما

(١) قوله وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه الخ : أقول كأنه ترك حكاية هذا القليل لما قال في البحر أن ما بعد ذكر نحو ما هنا وهذا ظهر بطلان ما في غاية البيان معزيا إلى الاستيعابي من أنه لا شيء عليه لو طاف للقدوم محدثاً أو جنباً لأنه يقتضي عدم وجوب الطهارة للطواف ولأن طواف التطوع إذا شرع فيه صار واجبا بالشروع ثم يدخله النقص بترك الطهارة فيه غاية الأمر أن وجوبه ليس بإيجاب الله تعالى ابتداء فإظهارنا التفاوت في الحظ من الدم إلى الصدقة فيما إذا طافه محدثاً ومن البدنة إلى الشاة فيما إذا طافه جنباً أه أفاده الجواب . قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشي البحر على قوله وهذا ظهر بطلان ما في غاية البيان الخ قال في التبر ماقاله الاستيعابي موافق لما في مبسوط شيخ الإسلام كما في الدراية وجزمه في المحيط بحكم لا يقتضي عدم وجوبه ألا ترى أنه لا شيء عليه لو طاف مع التجاسة كما مر مع وجوب التحايا عنها على الطائفتين نعم القول بضمعه له وجهه اه (٢) قوله فيه بحث لأن طواف الصدر الخ : قال في تحفة الأخبار إن هذا الفرق لا تأثير له لأن العبارة بجمالت التلبس لا بما قبل ذلك اه أفاده الجواب وفي رد المحتار وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب كاله وقضائه بإتمامه ويلزم منه وجوب الإتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب إعادتها أو الإتيان بما يجبر مآثره منها كالصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك ولو ترك أقله تجب فيه الصدقة ولو ترك أكثره يجب فيه الدم لأنه الجابر لترك الواجب في الطواف كسجود السور في ترك الواجب في النافلة والله أعلم اه بمجروفه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق وقال العلامة سلاطون منبل ويظهر أنه لو ترك الأول من طواف القدوم فكذلك وكذا كل طواف تطوع لأنه كالقدوم لوجوبه بالشروع ولما ذكرناه أنه لو طاف أقل طواف القدوم محدثاً فعليه صدقة وهذا على القول المختار من وجوب الجزاء في طواف القدوم وبه يندفع اعتراض الملا على ما في طواف الكبير حيث قال وكيف يقاس ماوجب بالشروع على ما كان واجبا بأصله والحال أنه قل عن محمد أن عليه صدقة اه (٣) قوله لا مدخل في طواف العمرة للبدنة

فيه من الدراية بخلاف طواف الزيارة) أى فى أن البدنة ثبتت على تركها فى الستة فلهذا أصلها فى الجملة يصلح للمقايضة (وكذا لو ترك منه) أى من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فلهذا دم) وهذه تصریح بماعلم تلوجا (وإن أعاده) أى الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أرا كثره فلهذا أن يطوفه حنأ) أى وجوب الوضوء (ولا يجزئ عنه الدل أصلا) لأنه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والتقدم وسعى سبعين محدثا) قبل الطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وإن لم يعد حتى طلع فجر يوم النحر لزمه دم لطواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أى الإعادة لتكميل الآداء (ويبعد الرمل فى طواف الزيارة) أى توقوع طواف التقدم محدثا (ويسعى بعده) أى بعد طواف الزيارة (استحبيا) أى مراعاة للاحتياط (وإن لم يعدهما) أى الرمل والسعى (فلا شيء عليه فى الحدث) أى الأصغر حال طوافه (وفى الجنبات) أى فى طوافه جنباً (إن لم يعد السعى فلهذا دم) أى تركه السعى هذا وقال محمد ليس عليه إعادة طواف التوبة لأنه سنة وإعادته أفضل وفى المبسوط لا يجب عليه أن يعيد طواف العمرة وإن أعاد فهو أفضل والدم عليه على كل حال لأنه لا يمكن أن يعمل المعتبر به للطواف الثانى لأنه حصل بعد الوقوف ضررنا أن المعتبر هو الأول للحالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقيل على قولها ينبى أن يسقط عنه الدم بالإعادة لأن رفع نقصان عن طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع النقصان بالإعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فلهذا دم) إن لم يعد الطواف ورجع إلى أهله تركه الطهارة فى الطواف وأمامادام بمكة فلهذا أن يعيدهما لريان نقصان الطواف فى السعى الذى بعده وإلا فاطهارة مستحبة فى السعى (وليس عليه شيء بترك إعادة السعى) أى إذا لم يعد الطواف بالاحتاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعى لأشئ عليه) كذا قيل وصححه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة السرخسى والإمام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم ترك إعادة السعى فيما إذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير كقاضيان والقرائش والحسائى والقوائد الظهيرية بناء على انقراض الطواف الأول بالثانى والأول فلا يعتد بالثانى ولا قائل به فزعم كون المعتبر الثانى وقوع السعى قبل الطواف فلا يستدبه فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وأراق دما لذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعى شيء لأن إراقة الدم لا يرتفع الطواف الأول ولا ينسخ وإنما يتجر به نقصانه فيكون متقدرا فى موضعه فيكون السعى فى عقبه فيعتبر والجواب على ما فى الفتح منع الحصر بل الطواف الثانى معتد به والأول معتد به فى حق الفرض وهذا أسهل من النسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الأصغر وأيضا من قال بالانقراض هنا يرد عليه ماسبق من الاحتاق على عدم الانقراض فى الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالنسخ فى الجنبات لا يوجب الدم ههنا فلو انقسخ فى الحدث لا يوجب الدم والله أعلم

(فصل ولو طاف فرضا) كالركنين (أو واجبا) كالصدر والنذر (أو تقلا) كالقدم والتحية والتطوع (وعليه) أى على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدم كره) أى تركه السنة فى مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أى من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما فى ظاهر الرواية كما صرح فى البدائع وغيره أن الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء تركها سوى الإساءة وأماما منسك الفارسى ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدم والأقل لا يكره فحمل بحث إذ الظاهر أنه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافى أن القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع والمستحبة خلافية وترك المستحب مكروه نهيى لأنه خلاف الأولى ومثاف للاحتياط فى الدين (وقيل عليه دم) أى فى جميع الأحوال (إلا إذا كان قدر ما يرى عورته

ولا للصدقة وأقله: أقول يخالفه ما ذكره العلامة ابن نجيم فى بحره عند قول الماتن أو طاف لعمرته وسعى محدثا ونص عبارته بكون طواف العمرة كله محدثا والأكثر كالكل لأنه لو طاف محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغ قيمته دما فيقتض منه ماشاء أم ومثله فى السراج الوهاج أم حجاب وقال فى رد المحتار

طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المغيثاني إذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا وما لوطاف عربانا سواء فإن كان من الثوب قدر ما يستر عورتها طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النخبة ولوطاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عربانا سواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليهما فإن خرجا لزمهما دم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فمخالف للجمهور وقد قال الإمام ابن الهمام أن ما ذكر في نجاسة الثوب كله الهم لأصله في الرواية هذا ولوطاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وإن كان للتطوع فعليه صدقة (ولوطاف فرضا) أي بقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تقويعا (على وجهه يوجب النقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما (١) أو صدقة (وإن أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والإعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لأن جبر الشيء بنفسه أولى (ولورجع إلى أهله) أي ولم يعمده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو يمكث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لأنه أقيم الأكثر مقام الكل (وفي أهله صدقة) أي لحقة الجنباة (الإني طواف العمرة فإن كثيره وقليله سواء) (٢) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

(فصل ولوترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم وإلا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه أن يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنتين) أي إلى أن يأتيه اليقين إلا أنه يكرهه تأخيره من غير عذر مع أن التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات

(فصل في الجنابة في السعي ولوترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي تركه الواجب (وحجه تام) أي صحيح لكنه ناقص ينجز بالدم خلافا للشافعي فإنه يقول إنه ركن لا يتم الحج إلا به (وإن تركه لعذر فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات يعذر على ما صرح به صاحب البائع فيحمل إطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية (ولو ترك منه) أي من السعي (ثلاثة أشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة إلا أن يبلغ ذلك دما فله الخيار بين الدم وتقبيص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو مقدر بنصف صاع (ولو سعى كله أو أكثره راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وإن كان بعذر فلا شيء عليه) أي كما لو تركه أصلا من عذر مثل الزم إذا لم يجد من يحمله على مافي منك السجاري (وإن سعى أهله راكبا) وكذا محمولا (بلا عذر فعليه صدقة) أي لكل شوط على مافي منك أبي النجا (ولو سعى قبل الطواف) أي جنسه أو قبل الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فإن سعيه حيثئذ كالمعذور (فإن لم يعمده فعليه دم) أي اتفاقا (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع إلى أهله) أي بأن خرج من الميقات (فأراد العود) أي إلى مكة (يعود بإحرام جديد) أي لدخوله الحرم إذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الإحرام بل ويسن عمنه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحققه قبل حلقه وأهله أعلم وقد تقدم أنه إذا عاد بإحرام جديد فإن كان بعمره فيأتي أولا بأفعال العمرة ثم يسعى وإن كان يحج ليطوف أولا بطواف القدوم ثم يسعى بعده (وإذا أعاده سقط الدم) قال في الأصل والدم أحب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الأغنياء (ولو ترك السعي لعذر كإيم إذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعى العمرة أي كما سبق (ولو ترك الصعود على المروتين نقليا للبروة (لا شيء عليه) ويكرهه لأن الصعود إذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو أخر السعي عن أيام التحر ولو شهرا) بل ولو سنتين (لا شيء عليه)

والظاهر أنه قول آخر أنه والله سبحانه وتعالى أعلم أنه تعليق الشيخ عبدالحق (١) قوله أي دما : هكذا في النسخ بالنصب والوجه رفعه لأن ما بعد أي عطف بيان على ما قبلها فينبغي في إعرابه وهو الرفع بالابتداء هنا فتأمل أنه جواب (٢) قوله فإن كثيره وقليله سواء : تقدم ما فيه

عليه) إلا أنه يكره له (وكذا الحكم في سعي الصرة) وأما ما ذكره الفارسي من أنه إذا أخره حتى مضت أيام النحر لزمه دم إن رجع إلى أهله وإن كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مشى أحد إليه ^(١) (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بقي إلى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة مقدار الثلث) أي وتحقق الثلثان ما قبله من حد الصفا (ثم يرجع إلى الصفا) أي إلى آخر حده هكذا قبل سبع مرات بجزئه (لتحقيق الأكثر) (وعليه دم) أي ترك الأقل كذا ذكره الفارسي والظاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق إذ لم يبعد أن ما في ترك كله دم يكون في ترك أنه أيضاً دم (ولو طاف لحجته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجراًه) أي سعيه المتأخر لخروجه عن الإحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر

(فصل) هذا فصل وصله أصل ^(٢) (أما جنائيات الوقوف برفة) أي مما يتعلق بها (فقد تقدم ذكرها) يعني وأما جنائيات ما بعده فتذكرها مرتبة في فصول على حدة

(فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة) ولو ترك الوقوف بالمزدلفة) أي في فجر يوم النحر (بلا عذر لزمه دم وإن تركه بعد أن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في بيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تخاف الزحام) أي في طريق من أي في ضيق أما كتبها (فلا شيء) أي من الدم والصدقة (عليه) أي على تاركه (ولو ترك المبيت بها) أي بالمزدلفة في ليلتها بأن بات أكثر الليل في غيرها (لم يلزمه شيء) أي عندنا لما صرح به أصحابنا في كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذكر في اختلاف المسائل هل يجب البتة بمزدلفة جزء من الليل في الجملة قال أبو حنيفة يجب ولا شيء عليه في تركها مع كونها واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها إنما هو تبع لوجوب أداء العشائين فيها والصلاة لا تعلق لها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو فات الوقوف) أي بمزدلفة (بالحصار) أي بمنتهى فترة مثلاً (فعلية دم) وهذا غير ظاهر لأن الإحصار من جهة الأعداء المهم إلا أن يقال إن هذا مانع من جانب المخلوق فلا تأثير له في إسقاط دم الوجوب الإلهي ويدل عليه قول صاحب البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله أن عليه دم ترك الوقوف بمزدلفة ودماً ترك الرمي ودماً لتأخير طواف الزيارة واستشكل ^(٣) بأن أي عذر أعظم من الإحصار وأجيب بأن الإحصار بعد ترك الرمي لا يمرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والإحصار بعد ترك الرمي ليس بعذر لسقوط الدم لأنه إكراه وهو ليس بعذر لأنه من جهة العباد ^(٤) ألا ترى ما قالوا من أنه لو أكره على محظور الإحرام كالطيب واللبس فإنه لا يتخير في الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ما وجب عليه

(فصل في الذبج والحلق ولو ذبح شيئاً من الدماء الواجبة) أي كدم القران والتمتع والنسحر (في الحج والعمرة)

(١) قوله فشيء ما مشى أحد إليه : قال الشيخ حنيف الدين المرشدي قال ذلك ودأ على الفارسي مع أنه لم يخالف ما تقدم بل ما قاله هو عين ما قالوه فما أعلم ما الذي جنح إليه الشارح وفهمه من عبارة الفارسي حتى قال ما قال فكأنه فهم أن الفارسي يجعل أن السعي كطواف الزيارة مؤقت بأيام النحر كما هو مذهب الإمام فإذا لم يأت به لزمه الدم بذلك وهو بعيد جداً كيف وقد قيد الفارسي لزوم الدم بالرجوع إلى الأهل حيث قال لزمه دم إن رجع إلى أهله وإن كان بمكة سعى ولا شيء عليه وهي عبارة ظاهرة في المراد سالمة من الانتقاد نعم لو كانت مطلقة ربما كان يفهم ذلك اه حجاب (٢) قوله وصله أصل : يعني أن الأصل واللاتي عدم ترجمته بفصل على حدة لعدم اشتغاله على مسائل فكان ينبغي وصل قوله أما الخ بمسائل الفصل الذي قبله اه حجاب (٣) قوله استشكل : المستشكل والمجيب هو صاحب البحر الرائق اه (٤) قوله لأنه من جهة العباد : قال في رد المحتار آخر باب الإحصار قلت ولتردد مسألة ترك الوقوف لخوف الزحام لما مر في التيمم أن الخوف إن لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو سماوي اه

أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المحدودة المعلومة من كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه بين أصحابنا وأما إذا ذبح الهدى المطروح به والأضحية في غير الحرم فلا شيء عليه وهذا ما يتعلق بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبح عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لأنه واجب عنده وستة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق والذبح والرى واجب عنده على القارن والمتمتع وستة عندهما وأما الترتيب المذكور في حق المفرد فسنة اتفاقا (ولو حلق في الحل) أى في غير الحرم الشامل للرى وغيرها مع كونه سنة في منى (أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الإمام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان مفرداً أو غيره) أى قارناً أو متمتعاً

(فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج) (ولو حلق المفرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل الرى أو القارن أو المتمتع) أى أو حلقاً (قبل الذبح أو ذبحاً قبل الرى فعليه دم) أى واحد في المسئلة الأولى ودمان عند أبي حنيفة في المسائل الباقية دم للقران والتنع ودم التحلل قبل الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التنع والحاصل أن المصنف إنما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه دم جبر والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الميام وقيل عليه دمان للجبر في بعض الصور في الكافي قال بعضهم دم القران واجب إجماعاً ويجب دم آخر إجماعاً بسبب الجنابة على الإحرام لأن الحلق لا يحل إلا بعد الذبح ويجب دم آخر عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافاً لما وإليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية فلفظته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أى المفرد وغيره (قبل الرى والحلق لا شيء عليه ويكره) أى لركة السنة وهى الترتيب بين الثلاثة

(فصل في الجنابة في رى الجمرات) (ولو ترك رى يوم) أى من أيام النحر (كله) أى سبع حصيات في اليوم الأول وإحدى وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها في يوم النحر أو أحد عشرة حصاة فيما بعده أو أخره إلى يوم آخر فعليه دم) أى لركه أو تأخيره (وإن أخره إلى الليل) أى الآتى (فلا شيء عليه) أى اتفاقاً إلا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا رى في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح وماها من الند وعليه دم عند أبي حنيفة للتأخير لاعتدما وإن لم يرم من الند ولا من بعده حتى مضت أيام الرى بغروب الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرى فعليه دم بالاتفاق لركه الرى والحاصل أن الرى موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رى يوم إلى يوم آخر فسند يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب دم أيضاً عندهما ترك الرى وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول وعشر حصيات فما دونها فيما بعده) أى بعد اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه) كما مر مراراً (ولو ترك رى الأيام كلها فعليه دم واحد)

(فصل في ترك الواجبات يعذر) (ولو ترك شيئاً من الواجبات بعذر إلى شيء عليه) على ما في البدائع وكذا الكرماني لكن يرد على تعيينها تخصيصهم عدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير الزيادة للرأه مطلقاً (وأطلق بعضهم وجوبه) أى الدم (فيها) أى في الواجبات إذا تركها (إلا فيما ورد النص) أى التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بالزدلفة) كما صرح به في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية وغيرهما (وترك الصدر) أى طوافه (للحائض والنفساء) قيد للسنتين كما صرح به الطحاوى وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم (وترك المشى في الطواف والسعى) كما صرح به في المجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السعى) كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعلق رأسه) إذا تمذر معها الحلق أو التخصير على ما صرح به في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب يعذر

وبغير عذر قياساً على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثله بطواف الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به) قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكبار ثم الصيد مصدر بمعنى الاصطياد وقدر باده الصيد وكل ما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني^(١) بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقواته وأجنته عن أخذه (المتمسك من الناس في أصل الخلقة) أي فلا عبرة بالأمر العارض عن الوحشة والأنس (فالظبي والليل والحمام) يعني ونحوهما من البهائم والطيور (المستأنسات صيد^(٢)) والجعر والبقرو الشاة أي ونحوها من الحيل (المتمسكات ليست بصيد^(٣)) وأما المتولد من الظبي كانت الأم ظلياً فهو صيد وإلا فلا كما صرح به في المحصر على ما نقله العلامة البرجندى في شرح العقابة (وهو) أي الصيد (نوعان برى) أي منسوب إلى البر (وهو ما يكون تولد في البر سواء كان لا يعيش إلا في البر) أي أيضاً (أو يعيش في البر والبحر) أي جميعاً (وبحري وهو ما يكون تولد في البحر) أي سواء يعيش في البحر أو يعيش فيه ما أيضاً وفي احتمال ما يكون تولد في البر ولم يعيش إلا في البحر وكذا عكسه (فالغزالة) لأنه الأصل (لا بالمعاش) أي مكان المعيشة لأنه العارض وهذا التعريف هو المعمول عليه على ما ذكر في الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فإنه في بلاد السودان متوحش^(٤) ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحري حلال اصطياده للحلال والمحرم بجميع أنواعه) أي من البهائم (سواء كان مأكولاً أو غيره) كالسمك والضفدع والسرطان والسلحفاة وزاد بعضهم القساح (وكلب الماء وغير ذلك) وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لأن تولدها في البر (كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قديماً يؤكل منه وفي منسك الكرماني وخزانة الأكل أن الذي يرخص من البحر للحرم وهو السمك خاصة وكذا هو في الأصل قال ابن الهمام والاول هو الأصح لأن قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما في البحر انتهى والظاهر أن البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضاً للعموم الآية ولشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطيور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل والحرم وصرحوا بأن ما وجد في بر أو في ماء مستمتع أو في عين فهو بحر (والصيد البري حرام على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم إلا ما استثنى) أي استثناء الشارع (وهو) أي البري (مأكول وغيره) فالأكل حرام (أي اتفاقاً) (اصطياده كله) أي جميع أصنافه (كالظبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أي وإن تألفا (والأرنب والحمام المصونة) وكذا ما من الطيور المصونة على الأصح في الفتح في الطيور المصونة روايتان واختار فيها أنها صيد قال الطرابلسي في المطوعة المصونة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الروايتين في جزئيات في رواية يضمن قيمتها مصونة وفي أخرى غير مصونة وههنا جمل الروايتين في صيدتهما قلت يحتمل وجود الروايتين في صيدتهما واعتبار قيمتهما (والمسرور وغيره) أي غير المسرور من الحمام (والبط والأوز) في القاموس البط واحد البط للأوز وهو بكر ففتح تشديد البط وكأن بينهما نوع مغايرة في الوصف (والجراد والنامة) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحمل ولا تطير شبه بها النفس عند الصوفة (وجميع الطيور لما كولة وغير ذلك) أي ما ذكر من الحيوانات لما كولة

(١) قوله تعريف المعنى الثاني: وهو ما كان معنى المصنوع اه حباب (٢) قوله فالظبي والليل والحمام المستأنسات صيد: أي وإن كان زكاتها بالذبح اه حباب (٣) قوله والبقرة والبعير والشاة المستوحشات ليست بصيد: أي وإن كانت زكاتها بالقرآن للمظنود اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الإمكان وعدمه اه حباب (٤) قوله فإنه في بلاد السودان متوحش: قال في رد المحتار وظاهره أن المحرم منهم في بلاد يحرم عليه صيده مادام فيها اه

(وغير المأكول كالفيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم أن غير المأكول إن كان مبتدأ بالأذى غالبا فلمحرم أن يقتله ولا شيء عليه نحو الاسد والذئب والنمر والفهد وإن لم يكن مبتدأ بالأذى غالبا فله أن يقتله إن عدا عليه ولا شيء عليه إذا قتله وهو قول أئمتنا الثلاثة وقال زفر يلزمه الجزاء وإن لم يعد عليه لإيلاج له أن يبتدى. يقتله فان قتله ابتداء فعليه الجزاء عندنا (واليربوع) بفتح أوله دابة معروفة ولحمها متين أو هو بالضم (والسمور) في القاموس السمور كتنور دابة يتخذ من جلدھا فراء مشنة والسمرة الغول (والدلق) بفتح الدال المهملة واللام دوية كاسمور معربة دله (والسنجاب) بكسر السين دابة يستعمل من جلدھا فراء مشنة أيضا ولم يذكره في القاموس (والثعلب) بالفتح معروف وهي الأثني والذكر بالضم (والخنزير والفرد والصقر والبازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جمعه بنات عرس (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي المر (الوحشي روايتان) أي عن أبي حنيفة في العتاني لاشئ عليه في ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل تملكه ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهلي والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد أن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي رواية هشام عن محمد ما كان منه برأ فهو متوحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر الزاخر في السنور والوحشي روايتان وأما الأهلي فليس بصيد ثم اعلم أن في الفيل والفرد والخنزير خلافا أيضا في المحيط إن قتل خنزيرا أو فردا يجب القيمة خلافا لما

(فصل إذا قتل الحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظلية فألقت جثثا ميتا ثم ماتت) أي الظلية (فعليه قيمتها جميعا وإن عاشت الأم قتيها) أي يلزمه في حق الأم (ماقص) أي من قيمتها قبل إلقائها (وفي الجثتين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل ظلية حاملا فعليه قيمتها حاملا)

(فصل في الجرح ولو جرح صيدا) أي ولم يميت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح (ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد عنه أو هو عن الصيد (ثم وجده ميتا) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص من قيمته (وإن لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يميت فإن برأ) ففتح الراء وكسرهما أي صح وتعافى (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وإن بقي) أي أنه (ضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولا) أي أو لم يعلم أنه مات أو ما برأ والحاصل أنه لم يعلم وجود موته أو برئه ولا دمه (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضمن النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو فتحه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع قوائمه) أي قوائمه الصيد من الهائم (أو تنف ريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد بسبب ما ذكر (عن حيز الانتاع) أي جهته وقدرته وإمكانه (فعليه قيمته كاملة فإن جرحه فأدى الجزاء) أي جزاء جرحه (ثم قتله لومه جزاء آخر وإن لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله جزاء واحدا) أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجزأته الكفارة التي أداها على ما في البدائع وغيره في الميسوط رمى المحرم صيدا لجرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وإن لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء. إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا ما نقصه الجرح الأول قال شمس الأئمة يريد به إذا كفر بقيمة صيد مجروح فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله يكفر أخرى ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الأولى وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الأولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه للجراحة شيء. لأنه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم في تحصيله إلا ما نقصه

الجرحة الأولى أى يلزمه ضمان صيد مجروح لأن ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه أخرى انتهى وحاصله تداخل الجناتين ومآله إلى جناية واحدة كما حققه ابن الممام تبعاً لما في البدائع فهو المول قدبر وتأمل (ولو جرحه) أى الصيد (ويق أثره أو تنف شعره ولم يثبت ضمن ناقصه ولو جرح صوفه) أى قطعه (أو حبله) أى لفته (فعليه قيمتهما) أى قيمة الصوف واللبن علي مافي البحر الزاخر ، وفي البدائع : ولو حلب صيدا فعليه ما ناقصه الحلب كما لو أتلف جزءاً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيدا فعليه ما ناقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء (ولو ضربه) أى الصيد (لفرض) أى بسبب ضربه (فانقصت قيمته أو زادت) أى قيمته (ثم مات فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً بعمرة ثم أضاف إليها) أى إلى عمرته (حجة بجرحه) أى كذلك (فمات منهما) أى من الجراحتين (فعليه للعمرة قيمته محملاً) وللحجة قيمته مجروحاً) أى وبه الجرح الأول (ولو قتل صيداً) أى في الحل أو الحرم (غلو كما) أى الغير (فعليه قيمته للفقراء) أى كفارة (وقيمة لمالكة) أى غرامة

(فصل ولو نفر صيداً) بتشديد الفاء أى أخرجه عن حرزه وجعله نافراً عن مكانه (فمن) بتثنية المثلة أى زلق وسقط (فمات) أى بسببه (أو أخذه) أى عثر ولم يمت لكن أخذه (سبح) أى من أسد ونحوه (أو انصدم) أى لم يمت لكن تصادم (بشجر أو حجر في فورده) أى في ساعة نفرة ومات أو جرح (ضمنه) ويكفر (أى إن لم يمت في عهده) أى ضمانه (حتى يعود) أى يرجع حاله (إلى عادته في السكن) أى سكن القلب واطمئنان الخاطر (فإن ملك) أى مات الصيد (بعد السكن فلا شيء عليه) لأنه عاد الآن إلى ما هو عليه كان يسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر) بتخفيف الفاء أى تنفر (الصيد) أى من أحد (بغير صنعه) أى اختياره (وتفريده) عطف تيسير (فانكسرت رجله) أى بالعثرة ونحوها (لم يلزمه شيء) لأن التنفر طبعه فينسب إلى صنعه بخلاف ما لو أفرقه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافراً (قتل) أى الصيد للنفر (صيد آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فجرحه أخرضته كل منهما (ولو روى سهما إلى صيد فأصابه وأفنده) أى وجاوزه (إلى آخر) أى وأصابه (قتلها فعليه جزاؤها وكذا لو اضطرب السهم في الصيد فوقع) أى الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأفلقها) أى أهلك الثلاثة (ضمنها) أى لومه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أى المحرم (دابة أو ساقها) أى من ورائها (أو قادها) أى من قدامها (قتلف صيداً يوقتها) يسكن القاف وتحرك أى حسها وحركتها (أو عضها) أى بسنها (أو ذنبها) أى بتحريكها (أو رولها) بأن وقع فيها وصار سبباً لإتلافها (ضمنه) أى جزاءه (ولو اقتلست) أى الدابة التي هو راكبها (بنفسها) أى من غير اختياره في جرحها وسيرها (فألتفت صيداً لم يضمن)

(فصل في صيد يجنى عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أى حال كونهم محرمين والتقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أى بدفعة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أى منهم قليلاً كانوا أو كثيراً (جزاء كامل^(١)) أى على حدة (ولو كانوا محلين) أى غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أى قتله (فعلهم جزاء واحد^(٢)) ولو كان أحدهم محرماً والباقي أى الباقون (محلين يقسم الجزاء) أى الكامل (على عددهم) أى على عدد رؤسهم (كأن لم يكن فيهم محرم وعلى الحرم) أى بانفراده (جزاء كامل) أى على حدة (ولو كان أحدهما محرماً والآخر حلالاً) أى وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى الحرم جزاء كامل) أى قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أى نصف قيمته

(١) قوله جزاء كامل : لأن كل واحد بالتركة يصير جانياً جناية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجناية كذا في النهاية اه دالماً آخره جان (٢) قوله فعلهم جزاء واحد : لأن الواجب فيه بدل الخلل لإجزاء الفعل وهو الجناية حتى لا مدخل للصوم فيه فلا يتعدد اه حجاب

صحيا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أى لكونه غير مكلف بالفروع (بالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد) أى عدد الرؤس (ولو كانوا) أى قتلة الصيد (فارتين) أى جامعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أى منهم جزاء أى جزاء لإحرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن أو مفرد وحلال بضربة) أى دفعة واحدة فى الحرم فعلى القارن جزاء آن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال تلك الجزاء) أى تلك القيمة صحيا (ولو ضربه كل واحد ضربة) أى والمسئلة بمالها (ووقعت أى الضربات (معا) أى دفعة واحدة ضمن كل واحد ما تقصه ضربه صحيا وعلى الحلال تلك قيمته مضروبا بالضربات الثلاث (وعلى المفرد قيمته مقنوصا بها) أى بالضربات (وعلى القارن قيمتان مقنوصا بها فإن بدأ الحلال) أى ابتداء بضربه (وتنى المفرد وتلك القارن ثلث من كله) أى من أجل ضرب كل ما ذكر (ضمن الحلال تقصان جنايته صحيا وتلك قيمته) أى وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلة حالية والمسئلة كذا مذكورة فى الكافى وغيره وفى خزانة الأكل أيضا وعليه تلك قيمته وبه الجراحات الباقى قال فى المحيط ذكر الجصاص أى هذا سهوى ما ذكره فى الكافى فإن ما فى الخزانة قابلة للتأويل قال والصحيح أن يضمن تلك قيمته وبه الجراحات الأخيرتان سوى الجراحة التى ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما تقصه جرحه مجروحا بالجرح الأول وقيمه) وبه ثلاث جراحات كذا فى الكافى ومنسك الفارسى وفى خزانة الأكل وعليه قيمته وبه الجرح الثانى انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه الجرح الأول الذى صدر من الحلال فى المحيط ذكر فى الأصل أنه يضمن مقنوصا بالجرح الأول والثانى وهذا سهو من الكاتب لأن الجرح الثانى فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وإنما يرفع عنه ما انتقص بفعل غيره انتهى وهو فى غاية من الجلاء وبه يعرف قساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره فى الكثير فى هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن ما تقصه جرحه وهو مجروح بحررين وقيمتين) أى وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا فى الكافى ومنسك الفارسى وفى المحيط وعلى القارن جزاء آن وبه الجراحات الأوليان وفى خزانة الأكل عليه ما تقصه جرحه من قيمته وبه الجرحان الأولان وعليه قيمتان وبه الجرحان الأولان انتهى والأظهر هنا ما فى الكافى والفارسى وبه الجراحات الثلاث وإلا لزم جزاء الجرح الثالث مكزوا كما لا يخفى (ولو كانت الجناية الأولى مهلكة) أى موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم إمكان امتناعه (بأن قطع يده أو رجله أو قفا عينه) أى أعضائها والمسئلة بمالها (ضمن الحلال قيمته صحيا والمفرد قيمته مجروحا بالجرح الأول والقارن قيمتين مجروحا بالجرحين الأولين) أى وضمن القارن قيمتين وبه الجنايتان الأوليان كذا فى الكافى وفى الطرابلسى على المفرد قيمته وبه الجراحة الأولى إن كانت الأولى قطع يدها والثانية فقه العين لبيكون استهلاكا من غير الجنس وإن كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح أن المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الأولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لأنه ضمن مرة بكالها (ولو جرح حلال صيد المحرم غير مهلك بجرحه حلال آخر مثله) أى مثل جرحه غير مهلك (ومات منها) أى من الجرحين (فعلى الأول) أى البادى من الحلالين ما تقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثانى ما تقصه جرحه وهو جريح وما بقى من قيمته فلهما نصفان ولو كانا محرمين) أى والمسئلة بمالها (ضمن الأول كل قيمته وبه الجرح الثانى وضمن الثانى كل قيمته وبه الجرح الأول ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) والمسئلة بمالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثانى والمحرم كل قيمته وبه الجرح الأول)

(فصل فى تغيير الصيد بعد الجرح .. ولو جرح) أى حلال (صيد الحرم فراد فى بدن) أى فى جزء من أجزاء ذاته والأولى فى بدنه (كاجلاء يابض السنين ونحوه أو سمره) أى فى قيمته (كأن كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أى عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أى قيمته (خسة عشر) أى درهما (ثم مات من الجراحة) أى من أثرها (فعلية) ما تقصه الجراحة وقيمه يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبى يوسف فى غير رواية الأصول أن الحلال لا يضمن

الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعر أو بدن (ولو قصص قيمته ثم مات فإن كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أى ثلاثاً يتكرر عليه الضمان (وإن نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أى من الجراحة يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيمته أى سراً أو بدناً (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحل ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمتها كاملة يوم مات وإن مات بعد التكفير والتحلل) بأن كفر بعد ما حل (ثم مات لم يضمن شيئاً)

(فصل في حكم البيض: ولو كسر بيض نعام أو غيرها فعليه قيمة البيض) أى قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لأنه لا شيء عليه في المنزلة وفي الفتح واتفق بهذا ما قاله الكرماني إن كسر بيضة منيرة فإن كانت بيضة نعام وجب عليه الجزاء لأن لقشرها قيمة وإن كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وإن كانت بيضة منيرة) أى مطلقاً^(١) فلا شيء عليه وإن خرج منها أى من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حياً ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم أنه كان ميتاً قبل الكسر لا يضمن شيئاً وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لأن ضمانه لأجله (ولو أخذ بيضاً) اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وإن خرج) أى وإن لم تفسد وخرج (منها فرخ وطار فلا شيء عليه ولو نفر صيداً عن بيضه ففسد ضمن)

(فصل في أخذ الصيد وإرساله) أى في بيان حكمهما . واعلم أن الصيد^(٢) يصير آمناً بثلاثة أشياء بإحرام الصائد أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أى في الحل (وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم يملكه ووجب عليه إرساله) ثم الأخذ لا يخلو من وجهين إما أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم قلو أخذه وهو محرم وجب عليه إرساله مطلقاً كما قال (سواء كان في يده أو في قصفه معه أو في بيته ولو لم يرسله حتى ملك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه^(٣) كما هو الظاهر (وإن قتل) أى محرم آخر (فعل كل واحد منهما جزاء كامل وللآخر أن يرجع بما ضمن على القاتل) أى عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (إن كفر بالمسال وإن كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المتن (ولو كان القاتل صياداً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الأخذ الجزاء ويرجع قيمته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتل) أى الصيد (بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب البهيمة أو راكمها وساقطها وقادتها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع في يده (أو غيره من يده ثم وجده في يد إنسان بعد ما حل) أى من إحرامه (فليس له أن ينزعه) أى يأخذه (بمن هو في يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالإرسال عن كونه ملكاً له (بخلاف المسئلة الآتية) وهي ماله أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سيأتي (ولو أخذ صيداً في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً مستتراً حيث لم يخرج بالإحرام عن ملكه (ثم إن كان الصيد في يده لزمه إرساله على وجه لا يضيع ملكه) أى إن شاء بقاءه في ملكه (بأن يخلطه) أى يرسله (في بيته) أى مغلطاً عليه فإن الإستدامة على أخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وإن

(١) قوله أى مطلقاً: يعني نعاماً أو غيرها قال في البحر الرائق لأن ضمانها ليس لذاتها بل لمرضى الصيد وهو مفقود في الفاسد وهذا ينبغي قول الكرماني إذا كسر بيضة نعام منيرة وجب الجزاء لأن لقشرها قيمة وإن كانت غير نعام لا يجب شيء وذلك لأن المحرم بالإحرام ليس منياً عن التعرض للقشر بل للصيد فقط وليس للبدنة عرضة الصيدية كذا في فتح القدير اهـ (٢) قوله واعلم أن الصيد الخ: كذا في الكبير ومثلهما في البحر الرائق وعبارته ثم الصيد إنما يصير آمناً بثلاثة أشياء بإحرام الصائد ودخول الصيد الحرم وبدخول الصائد في الحرم وفي الأخير خلاف زفر ونحن نقول الداهل الحرم يحرم عليه الاصطياد مطلقاً اهـ (٣) قوله وكذا عليه: أى وكذا لا شيء عليه أى على الأخذ أولاً اهـ

لم يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وإن كان الصيد في بيته) وكذا إذا كان في قفصه حال إحرامه لافي يده (لا يجب إرساله حتى لو لم يرسله فأت لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص في يده يجب إرساله ، ثم اعلم أنه إذا أخذ صيدا وهو محرم فهلك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر أما إذا أخذه قبل الإحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا : قال الكرماني عندنا إن أحرم وهو ممسك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال فقلبه الجزاء لأنه لما أحرم وهو في يده يجب إرساله فإذا تلف قبل الإرسال صار متعدياً فيه فيضمن كما لو اصطاده في حالة الإحرام (وإن أرسله إنسان من يده ضمن المرسل قيمته) أى عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وإن وجده بعد ما حل) أى خرج من الإحرام (في يد أحد فله أن يزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم قتلته في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الأخذ على القتال ولو اشترى أى المحرم (صيداً لزمه إرساله) أى في الصحراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله في جوف البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الضمان لأنه لا يصير به ممتناً متوارياً فلم يعتبر. ولذا قال (ولو أخذه أحد يكره أكله) أى له ولغيره كشبهه في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل قتلته رجل فعلى الأخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله في الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ أيضاً من الضمان حتى يعلم وصوله إلى الحرم أمناً) وكذا إذا أخذ محرم صيدا غيبه حتى مات فقلبه جزاءه وإن لم يقتل

(فصل في الدلالة والإشارة ونحو ذلك) أى من الرسالة والإعانة والأمروا عارة الآلة : بمنى الأسرار أن الإشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والإشارة باليد انتهى والتحقيق أن الدلالة في الغائب والإشارة في الحاضر (وهي) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقاً) أى في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (إلا أنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرائط) أى ست (فالاول أن يتصل بها القتل) أى يتحصل بسببها (فلم يقتله) المدلول (فلا شيء على الدال) أى بمجرد عسيده (وإن قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني أن يبق الدال محرمًا إلى أن يقتله الآخر فإن دله ثم حل قتلته المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أى بدلالته الساجدة لأنها كانت حقت من المصية (الثالث أن لا ينفلت الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى أولاً (ثم أخذه) أى ثانياً من غير دلالته (لا شيء على الدال) أى لبطان دلالته بانفلاته لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت إليه الإشارة (الرابع أن لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شيء على الدال) لأن دلالته لكونها تحصيل الحاصل كالدلالة حيث لا تأثير لها (إلا أنه يكره لذلك) أى لظهور المصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس أن يصدقه^(١)) أى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه قتلته فالجزاء على الدال الثاني فلو لم يصدق الأول ولم يكذبه بأن أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل إخباره الصدق والكذب بخلاف ما إذا كان مشاهداً ظاهراً فانه لا يحتمل أن لا يصدقه ولا أن يكذبه (حتى دله آخر فقلبه وقته كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لأنهما لما اجتماعاً في إخبارهما صدقهما (كما على القتال) أى جزاء كامل وأما إذا لم يصدقه وطلبه من غير دلالة آخر قتلته لم يكن الجزاء الا على القتال على ماهو الظاهر (السادس أن يكون الدال محرمًا) فيه أن هذا معلوم من العنوان فوليست من الشرائط بل من الأركان (فلو كان) أى الدال (حلالاً في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالتهما فلا شيء عليه (إلا أنه) أى الشأن (محرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان وكذا إذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شيء على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء إذا قتله في صورتين وقال

(١) قوله الخامس أن يصدقه : قال في رد المحتار وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه اهـ

زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي المأثور في إذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشئ عليه عندهما انتهى وفي الناية عن الخزانة لودل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لاشئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شيء على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافا لزفر (ولا يشترط كون المدلول محرما) أي في ضمان الدال المحرم (فلودل محرر حلالا في الخل فقتله) أي المدلول المدلول عليه (فعل الدال) أي المحرم (الجزاء) ولا شيء على المدلول) أي الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول فعلى كل واحد منهما جزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الخل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرر محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثالثا) أي محرما آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويوجب) أي الجزاء (على القاتل) أيضا (ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء في الفتح فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يثقل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرر محرما إلى محرر بدله على صيد بأن قال له إن فلانا يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ماهو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرر خلف هذا الحائط صيد فاذا خلفه صيد كثيرة فقتلها فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال^(١) (واحدة) أي من الصيد (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيد أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعا (فقتلها) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالأولى (وإن كان) الدال لا يراهما (فعليه جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محرر (صيда) في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول إليه (فذهب آخر على الطريق) أي على طريق أخذها أو على طريق وصول إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدال لقتلها (ولو استأثر سكيننا أو قوسا أو سلاحا) نعميم بعد تخصيص (أو نشابا) يضم تشديد أي سهم تخصيص بعد تعميم والحاصل أنه إذا استأثر محرر أو حلال آلة يستعين بها (من محرر ليذهب به الصيد فذهب به) أي فأعاره فذهب به (فإن كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المغير الجزاء وإن كان يبدل غيرها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استأثر محرر من محرر سكيننا ليذهب به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو إن كان المستعير يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المغير كما صرح به في السير بقوله على صاحب

(١) قوله ولو رأى أي الدال: أي المحرم الدال وقوله قتل عليه أي محرما آخره (٢) قوله وهو أي والحال أن الدال يراهما: يخالفه الحل القاضي عبيد في شرحه وهو أي المأمور يراهما فقتلها أي المأمور فعلى الدال جزاء واحد لأنه إنما أمر بأخذ واحد فقط فيكون مضمونا عليه دون غيره وإنما وجب عليه الجزاء بقتله وإن كان عالما بهما لأن عدم العلم إنما يشترط في الدلالة لافي الأمر والمسئلة نقلها في المحيط معززا إلى المتن وإن كان المأمور لا يراهما فعليه أي على الأمر جزاء أن لا يوجد الدلالة وهي موجهة انتهت قال الشيخ عبد الله العفيف في شرحه وفي منسك الفارسي ولو أن محرما أشار إلى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد فأخذه وصيد آخر كان في الوكر فعلى الأمر الجزاء في الأول دون الثاني أه أفاده الحجاب والله سبحانه وتعالى أعلم

السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندى أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفى البدائع بعد ما ذكر فرق الشايخ : ونظير هذا ما قالوا لو أن حرماً رأى صيدا وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك فى أى موضع فذله محرم على سكينه أو على قوسه فأخذه فقتله إن كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم يجد غيره ضمن وفى الطرابسى محرم رأى صيدا لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشئ فذله محرم على قوس ونشاب أو رفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفى منسك ابن النجاء ومعيذ السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معيار القوس فإنه يضمن مطلقا لأنه لا يرمى بغيره والله أعلم (ولو أمر أو دل حلال فى الحل حرما على صيد فعليه الاستغفار) أى التوبة بشروطها المعترية من الندامة والزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شئ) أى من الجزاء وأما إذا أعان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن

(فصل فى البيع والشراء والهبة والنصب^(١) لا يجوز) أى لا يحل ولا يتعقد (بيع المحرم صيدا فى الحل والمحرم) أى سواء كان فى يده أو قصده أو ماله (ولا بيع الحلال فى المحرم ولا شراؤه من محرم ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه إلا أن أكثرهم ذكروا بلفظ البطلان وبعضهم بلفظ الفساد (فإذا باعه) أى المحرم الصيد (أو ابتاعه) أى اشتراه (فهو) أى العقد من البيع والشراء (باطل سواء كان) أى الصيد (حيا أو مذبوحا فى الإحرام أو الحرم ولو هلك الصيد) أى مات بعد البيع (فى يد المشتري فإن كانا) أى العاقدان (محرمين أو حلالين فى المحرم) قيد للحالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أى العاقدان (فى الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبايع أيضا^(٢) نفساد البيع ولو وهبه محرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء الصيد) أى حقه تعالى (وضمان لصاحبه) أى نفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث^(٣) وعلى الواهب جزاء واحد) أى إذا كان محرما بخلاف ما إذا كان حلالا وأطلق فى المحيط وغيره وجوب الجزاء على البايع وقيد صاحب البدائع بما إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه فى الحل من محرم أو حلال فالبايع باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرم حلالا ببيع صيد) فباعه (جاء) أى يسه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة

(١) قوله فصل فى البيع والشراء والهبة والنصب : أعلم أن المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالميراث ولا بالوصية فإن قبضه بعد الشراء دخل فى ضيقه وإن هلك فى يده حقه تعالى ولزمته قيمته أيضا لما لكه فإن رده عليه سقطت عنه القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بأرساله كذا فى البحر الزاخر لكن قوله ولا بالميراث فيه نظر لما فى الطرابسى أن المحرم يملك الصيد بالأرث وفى البحر الرائق والمراد من قولهم إن المحرم لا يملك الصيد بسبب ما من الأسباب الاختيارية كالشراء والهبة والصدقة والوصية وأما السبب الجبرى فيملكه كما إذا ورث المحرم من قريبه صيدا كما صرح به فى المحيط أنه نعم فى السراج الوهاج أنه لا يملكه والله سبحانه أعلم اه حجاب وفى التتوير وشرحه الدر المختار والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختيارى كشرائه وهبة بل بسبب جبرى كالأرث وجعله فى الأشباه بالاتفاق لكن فى التبر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر قال فى رد المحتار عند قوله وهو الظاهر هذا من كلام التبر حيث قال وهو الظاهر لما سياتى أى من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر لى وجه ظهوره إذ بعد تحقق سبب الأرث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الإحرام مانعا من إرث الصيد كقيامه على الموانع الأربعة وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولذا منع من سائر الصفقات لا يدل على منع إرثه فإن الحرة محرمة العين أيضا وتورث اه (٢) قوله ويضمن المشتري للبايع أيضا : هذا إذا كان قد اصطاده البايع وهو حلال ثم أحرم فباعه وأما إذا اصطاده وهو محرم فلا ضمان على المشتري للبايع ولا أنه لم يملكه كما هو مقرر والله أعلم اه حجاب (٣) قوله ولو أكله فعليه جزاء ثالث : أى عند الإمام لما سياتى أن المحرم إذا أكل من ذبحته فعليه قيمة ما أكله سواء كان قبل التكفير أو بعده بخلاف أكل غيره اه حجاب

وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالاً) أى بيع صيد أو شراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أى ولو قبل قبض المشتري فضلاً عما بعده (جاز أيضاً) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل أنه على قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يطل (ولو باع صيداً في الحل) أى من حلال (وهو) أى والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أى يبيع مع انعقاده فيه (ولكن يسلبه بعد الخروج إليه) أى إلى الحل وإنما جاز يبيع عند أبي حنيفة خلافاً لعمد على مافى الفتح والسرابعة والبدائع وفي الثانية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد (ولو تبايعا) أى الحلان (صيداً في الحل ثم أحرمهما) أى كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به عيباً رجع بالفتنصان وليس له الرد) لأن الرد والإقالة يبع ثانٍ وإذا تمتع في حقهما (ولو باع حلالان صيداً ثم أحرم أحدهما قبل القبض) أنسخ البيع هذا وفي الفتح إن دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع إن كان قائماً ووجب قيمته إن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم فلا يحل إخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج ظلية من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة ووجب الإرسال لابنائى الملك انتهى وقد صرح في الكافي بفساد يبيع في الحرم بجوازه مخصوص بخارجه لكن يخالفه مافى عن الفتح من عدم الفرق وفي شرح الكنز والفرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم فلا يحل إخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البزازی والمصنوعة إذا أدخل صيداً في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده) أى رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أى يبيع (ولو غضب حلال صيد حلال ثم أحرم الناصب والصيد في يده) جملة حاله (لزمه إرساله وضمانه) أى ضمان قيمته (لصاحبه) أى للمغضوب منه (ولو دفعه لصاحبه^(١)) أى ولم يرسل (يرى من الضمان لم ير من الجزاء) وأسألو لو أحرم المغضوب منه ثم دفعه إليه ففي كل واحد منهما جزاء إلا إن عطل أى هلك وضاع (قبل وصوله إلى يده) وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو اصطاده صاحبه أى المغضوب منه (وهو حلال وأدخله الحرم يضمن الناصب) أى على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد له إلى مالك خلافاً لما، ثم اعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرماً كان الذابح أو حلالاً وكذا ما ذبحه المحرم من الصيد على مافى البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشرأ ولا بالهبة ولا بالإرث ولا بالوصية فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجواز حتى أنه تعالى والقيمة للمالك فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر والله أعلم

- (١) قوله ولو دفعه الخ: هذا يلغزه فقال أى غاصب يجب عليه عدم الرد مع قيام المغضوب بل لورد يجب عليه الضمان ويأثم كما ذكره في الفتح والبحر الرائق اه حجاب (٢) قوله حرام: أى اصطيداه لأنه استحق الأمن بسبب الحرم للحديث الصحيح إن الله تعالى حرم مكة لا يتخلى خلاها ولا يعصده شوكة ولا ينفر صيدها فقال العباس إلا الإذخر فإنه لقبورنا ويوتا فقال عليه الصلاة والسلام إلا الإذخر متفق عليه وعلى ذلك انعقد الإجماع قاله الشيخ عبد الله العرفى اه حجاب (٣) قوله خمس فواثق: معنى القسق فيهن خبثهن وكثرة الضرر فيهن اه حجاب (٤) قوله ولفظه خمس قتلن حلال الخ: ففي هذه الرواية القرب بدل التراب اه حجاب

وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال) صيد الحبل (الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعلية إرساله وإن ذبحه فعلية جزاؤه (ولو أدخل) أي كل منهما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فسيبه (فقتل حمام الحرم) أي مثلا (فلا شيء عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله للقتل) أي لقتل الحمام ونحوه (فعلية الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صاد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحبل وبعضها في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحبل والحرم (ولو كان قائما في الحبل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم في الصيد القائم يتبرر قوائمه كما في النواذر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحبل وجزء منه) أي أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحبل ورأسه في الحرم يضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملق وقد اجتمع فيه الحبل والحرمه فيرجح جانب الحرمه احتياطا في البدائع إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها وجميعه إن كان جميعا انتهى وهو بظاهرها كما قال في النهاية يقتضي أن الحبل لا يثبت (١) إلا إذا كان جميعه في الحبل حالة الاضطجاع وليس كذلك في المبسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر (في الحبل ضمن) إذ المعتبر في الصيد مكانه من الأغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج ظلية) الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة الجميع) وهل يشترط لضيان الولد تمكنه من الرد إلى الحرم فقيه تخريجان مذكوران في المحيط فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الإرسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم المنع وإن هلك بعده ضمن لو جرد المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه لا يشترط فيضمن مطلقا لآليات الدليل مستحقا لا من (ولو أدى الجزاء) أي جزاء ما ظلية (ثم ولدت فليس عليه جزاء أو لادها إذا ماتت ولو ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحبل) أي بعد إخراجها من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كرها) أي والانتفاع به تنزهها كما صرح به عن محمد (ولو باعها واستأن بثمنه في الجزاء جاز) أي كان له ذلك قال في البدائع لأن الكراهة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع للشترى كافي قاضيان (وقيل البيع باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء إن كان حال القدرة على إعادة أمثها يارد إلى أمثها لا يقع كفارة ولا يعلل بعده التعرض لها وإن كان حال العجز عنه بأن هربت في الحبل خرج به عن عهدها فلا يضمن (٢) ما يحدث من أولادها إذا ماتت (٣) وله أن يصطادها وإن أدى الجزاء قبل العجز ثم ماتت لزمه الجزاء لأنه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا الذي أدب الله به ويكره اصطادها بعد الجزاء. بعد الحرب

(١) قوله يقتضي أن الحبل لا يثبت الخ: هكذا نقل هذه العبارة العلامة ابن عابدين في رد المحتار عن الشارح وكتب عليه العلامة الزاوي ما نصه في هذه العبارة شيء تأمله إذ ليس مراد البدائع بقوله وجميعه الخ أن الحبل لا يثبت إلا إذا كانت جميعه في الحبل بل مراده أي أن جزءا منه إذا وجد في الحرم كفي للحرمه ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره في النهاية لكان ما فيها مسلما ولا يعترض عليه بما في المبسوط اه وهو تدقيق مهم فقه دره ما أحكم فهمه (٢) قوله فلا يضمن إلى قوله يصطادها إلى آخره: عبارة الفتح بعد قوله يصطادها هكذا وهذا لأن التوجه قبل العجز عن تأميتها إنما هو خطاب الرد إلى المأمن ولا يزال متوجها ما كان قادرا لأن سقوط الأمر إنما هو بفعل المأجور به مالم يعجز ولم يوجد فإذا عجز توجه خطاب الجزاء وقد صرح هو يعني صاحب الهداية بأن الأخذ ليس سببا لضيان بل القتل بالنص والتكفير قبله واقع قبل السبب فلا يقع الانفلا إذا ماتت بعد هذا الجزاء لزمه الجزاء لأنه الآن تعلق به خطاب الجزاء هذا الذي أدب الله به وأقول يكره اصطادها بعد هذا الجزاء بعد الحرب ثم ظفر بها شبهة كون دوام العجز شرط لإجزاء الكفارة إلا إذا اصطادها ليردها إلى الحرم اه ولعل نسخة الفتح عند الشارح أكثر غلطا من نسختنا والله أعلم لكنه قال اه ملخصا من تلخيص غل آه داملا أخون جان (٣) قوله إذا ماتت: عبارة الفتح ماتت اه داملا أخون جان

انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه من الحرم) أى إلى الحل زحل أخذه) لاقتال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (ولأن أخرجه أحد من الحرم لم يجل) وأما إن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء كان ملوكا أم لا. وادخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل منه شيء في الحرم حبا لإلزامه إرساله قال محمد في الأصل ولاخير فيما يرضى به أهل مكة من الحجل والعاقب وهو كل ذكر أو أنثى من النعيج ولو أدخل شافى صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحقن أكله لا قالوا إنه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا أنه ميتة لا يجل للحقن تناوله فكذلك هذا (ولو روى حلال من الحرم صيد الحل ضمن) خلافا لفر (وكذا) أى ضمن (لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم ولو روى صيدا في الحل فهرب فأصابه السم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحارثي قال محمد وهو قول أبى حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يأتى كل أيضا وهذه المسئلة مستثناة من أصل أبى حنيفة لأن عنده المختبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسئلة احتياطاً وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فتراجع جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يجل تناوله وعلى هذا إرسال الكلب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم لمات فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يجل أكله) أى احتياطاً وفي الكبير يجل أكله قياساً ويكره استحساناً (ولو كان الراى في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم) أى فاصلة (فر فيها السم لاشئ عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والإصابة حصلا في الحل ومرور السم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطفاً في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازياً في الحل) أى لقص الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم قتل صيدا) أى من صيد الحرم (لاشئ عليه) قال ابن المصم لم ير أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم فقتل صيدا لاشئ عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شئ عليه قال ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو أرسل كلباً على ذئب في الحرم أو نصب له) أى للذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيد فلا جزاء عليه) لأن مقصده قتل الذئب الذي هو حلاله فأرساله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعدياً (ولو نصبها) أى الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أى إذا صاد صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فعلقه) أى بحاله (صيد) أى فأخذه (وأخبر بئراً للقاء فوقع فيه صيد لاضمان عليه) أى على كل من التاصب والحافر (ولو أخذ حلال صيد الحرم فدفعه إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أى وهلم جرا (فدبحه) الآخر رفعي كل واحد) أى منهم (قيمة تامة) قياساً على قوم تعاونوا على قتل واحد حيث يقتصر من جميعهم لكن يشكك هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فقبلهما الجزاء جزء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في يده جلال آخر فقبل كل واحد منهما جزءاً كاملاً ولا أخذان يرجع علي القاتل بالضمان (ولو أمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات) أى فمات الصيد في يده ومات الفرخ في محله ضمن الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا الأم ولو أغلق) أى محرم (بابونى البيت طيور) أى مجبوسة (وخرج إلى منى) أى مثلاً (لمات الطيور عطشا) أى من جهة العطش أودات عطش يبنى عطاشاً (فقبله الجزاء) لأنه تسبب في موتها (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان إلا أن يعلم وصوله إلى الحرم أمناً) أو إذا أمن هذا ولو دل جلال حلالاً أو محرمات في صيد الحرم فلا شئ على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال زفر عليه الجزاء وفي الحاوى وهو رواية عن أبي يوسف

(فصل في قتل الجراد؟ ولو قتل جرادة فالاحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام^(١)) أى ولو قليلاً لقوله

(١) قوله تصدق بشيء من طعام: قال في البحر الرائق وأما وجوبها بقتل الجراد فلأن الجراد من صيد البر فإن الصيد ما لا يمكن أخذه إلا بحيلة وقصده الأخذ وقال عمر بن الخطاب أنه عترة خير من جرادة فأوجبها على من قتل جرادة

(وترمة خير من جرادة) أى على ماورد عن بعض الصحابة وفى مبسوط السرخسى فيه القيمة (ولو قتلها مملوك فى إحرامه إن صام يوما) أى لجرادة واحدة (قد زاد) أى على قدر الجزء وهو أكل الاداء الآن الصوم لما لم يتجزأ لا يجوز أقل من يوم (وإن شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات) تقوم نصف صاع من بر (فيصوم يوما) أى كما فى المحيط فيكون جزءا وفاقا (ولو وطئ جرادة عامدا وجاهلا فعليه الجزاء) أى إذا تلف منه شيء أو هلك (الا أن يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا فى البحر الزاخر ولعل الملة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا يضا (فأكله بعد ماضته فلا شيء عليه للأكل) أى إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرّم بخلاف الصيد (ويكره يسه قبل الضمان) أى فإن باع جاز ويجعل ثمنه فى القداء إن شاء وكذا شجر الحرم ولبن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر قاضيخان فى شرح الجامع الصغير محرّم قطع شجرة من الحرم أو شوى يعض صيد فى الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء فى جميع ذلك يعنى القيمة ويكره بيع هذه الأشياء فإن باع جهاز ويملك ثمنه بخلاف الصيد الذى قتله المحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن إن شاء جعله فى القيمة التى يؤدبها وإن شاء جعله فى غيرها والمشتري أن ينتفع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه إلى الدكاة والحلال والمحرم فيما لا يحتاج إلى الدكاة سواء وإنما لا يباح للأول لأنه كان صيدا فى حقه وليس بصيد فى حق الثانى انتهى وتبين الفرق بين الآخذ والمشتري فى إباحة التناول كالإختفى (ويحز) أن يبيعه (وبعده) أى بعد الضمان

(فصل فى قتل القمل) (إن قتل محرم قملة) وكذا إن ألقاها (تصدق بكسرة وإن كانت) أى القملة (اثنتين أو ثلاث قبضة من طعام وفى الزائد على الثلاث بالثلاثة ما يبلغ نصف صاع) كذا فى البدائع والفتح وهو الذى روى الحسن عن أبي حنيفة وفى الجامع الصغير قملة أطعم شيئا وهذا يدل على شيء يسير قال فى الأخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف فى القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر فى ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفى عيون المسائل فى قملة أطعم كسرة خبز وفى ثنتين أو ثلاث أطعم قبضة من طعام وإن أكثر أطعم نصف صاع قال فى النجاة وما فى العيون والجامع الصغير يشير إلى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو ألقى) أى المحرم (توبه فى الشمس أو غسله لتصدق هلا كها) علقها فعليه الجزاء وهو نصف صاع من حنطة إن كان التمل كثيرا على ما فى المحيط (وإن فعل) أى كلامن الإلقاء والنسل (لتغير قصد الهلاك فلا شيء عليه) أى ولو هلك القملة (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أى محرم لحلال (ادفع عنى هذا الفعل أو أمره بقتلها أو أشار إليها فقتلها) أى الحلال وكذا إذا دفع توبه ليقول ما فيه ففعل (فعلى الأمر الجزاء والدلالة فيها موجبة كما فى الصيد) فى التجنيس لأن الدلالة موجبة فى الصيد فكذا ما فى حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما فى البحر عن الفتاوى (ولا شيء على الحلال بقتلها فى الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة فى غير بدنه بأن كانت على الأرض أو نحوها فلا شيء عليه (فصل فيما لا يجب شيء بقتله فى الإحرام والحرم ولو صال صيد) أى ما كوله (أو سبع على المحرم) أى مطلقا

كأرواه مالك فى الموطأ وتبعه أصحاب المذاهب أما ما فى سنن أبي داود والترمذى عن أبي هريرة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة أو غزوة فاستقلنا رجلا من جراد فجعلنا نضربه بأسيافنا وقبينا فقال صلى الله عليه وسلم كلوه فإنه من صيد البحر فقد أحباب النوى رحمه الله فى شرح المهذب - بأن الحفاظ اتفقوا على تضعيفه لضيف أبي الهزم وهو بضم الميم وكسر الزاى وفتح الهاء بينهما واسمه يزيد بن سفيان وفى رواية لآبى داود عن أبي هريرة قال السبق وغيره يسمون غير معروفه أو فليس هنا حديث ثابت فثبت أنه من صيد البر بإيجاب عمر فيه الجزاء بحضرة الصحابة وقد روى البيهقى بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال فى الجرادة قبضة من طعامه وقوله رجل من جراد قال فى القاموس الرجل بالكسر الطائفة من الشيء أو القطعة العظيمة من الجرادة أم متحة الخائف

أو على الحلال في الحرم قتلته لاشيء عليه) أى عند الأريفة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمستقى إن أمكن دفع الصائل بغير سلاح قتلته فله الجزاء ولو لم يصل ابتداء قتلته فله الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي إن تعرض شيء من صوالى الطير لحرم إن أمكن دفعه بغير سلاح قتلته فله الجزاء وإن لم يمكن إلا بسلاح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولاشيء مطلقاً) أى لأقليل ولا كثيراً وسواء في الحل أو الحرم محرماً أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحش والعقور وغيره) إلا أنه يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والخضأة) كنبه (والغراب الذى يأكل الجيف) جمع جيفة وهى التجاسة (وإن كان الصيد ما كره اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن) ففي أمة المناسك ولو كان الذى ابتداء بالاذى صيدا هو ما كره اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء يقومه عدلان كذا ذكره الطحاوى (ولو خلس حماما من سنور) بكسر سين مهمة وتشد يد نون مفتوحة أى هر (فحات لا ضمان عليه وكذا كل فل يراد به إصلاح الصيد ولا شيء بقتل هوام الأرض) أى حشراتنا في الحل والحرم والإحرام ولا جزاء بقتلها ولا إثم على فعلها (كالخبة والعقرب والقارورة) أى الأهلية والبرية (والخنافس جمع خنفساء دوية سوداء) (والجملان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل يضم وفتح دوية معروفة (وأم حنين وصباح الليل والنمل) أى السوداء والصفراء التى تؤذى وأما ما لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء (والسلحفات) بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة (والقراد) يضم القاف حبة التدى وحلة لإحليل الفرس دوية (والقنفذ) يضم القاف والقفاء والدال المهملة وقد تكون معجمة (والسنور) أى الأهل وفي البرى رويتان (وابن عرس) بكسر العين دوية جهما بنات عرس هكذا يجمع الذكور والأنثى على ما في القاموس (الأهلي) أى خلافا للوحش (والبعوض) مفردة بعوضة وهى التاموس سميت به لضغف بيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث (والذباب) سمي به لأنه كلما ذب أبى كلما دفع رجع (والخمل) بفتحين جمع الخملة وهى الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد (والزنبور) أى مطلقا الحسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع وزغة وهى سام أبرص سميت بها لحقتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهرية (والبق) فى القاموس البقة البعوضة ودوية مفردة حمره منته (والصرصر) قال صاحب القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهنده وقد قد والصرصر الديك (ويجوز له) أى للحرم وكذا إن هو فى الحرم (ذبح الإبل والبقر والغنم والدجاج والبطة الأملى الذى لا يطير) أى لاستناسه بأهله (فصل فى ذبيحة الحرم) وكذا ذبيحة الحلال فى الحرم (إذا ذبح حرم) مطلقاً (أو حلال فى الحرم صيدا) ففعله حرام بلا شبهة مع هذا (فدبيحته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد رضى الله عنهما (لا يحل أكلها له) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا لغیره من محرّم حلال) أى كما هو حكم الميتة لإلحاح الضرورة (سواء اصطاده) أى تولى صيده بنفسه أو أمر غيره وأرسل كلبه أو بازبه (هو) أى ذابحه (أو غيره) أى ذابحه مطلقاً كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو فى الحل أو أرسل كلبه أو بازبه) فى الحرم بالأولى (ولو) الأظهر قل (أكل الحرم الذابح) أى بخلاف غيره فى أحد وصفيه (منه) أى من ذلك المذبح (شيئاً) أى قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان) وهو ظاهر لحصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) حده أبى حنيفة وقال لاشيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أى سواء يكون محرماً أو حلالاً (فلا شيء عليه) أى لا كراهة سوى الاستغفار وهذا فى قولهم جميعاً لكن فيه تفصيل فقال الحلوانى والقاضى شارح الطحاوى والثرثامى وصاحب المصنوع لو أكل الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزم شيء للأكل بالإجماع والجزاء الواحد ينوب عنهما جميعاً للتداخل بالاتفاق وفى الجوهره قبل هو على الخلاف أيضاً قال القدورى لا رواية فى هذه المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتدخل ثم لا فرق بين أن يأكل الحرم بنفسه أو يطعم كلبه فى لزوم قيمة ما أطعم لأنه انتفع بمحظور إحرامه (ولو أكل الحلال بما ذبحه فى الحرم بعد الضمان) أى بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أى اتفاقاً كما صرح به فى شرح المجموع (للاكل) أى سوى الاستغفار بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة)

أى وكذا لو اصطاده حلالا فذهب محرم أو باله كس (ولو شوى محرم أيضا أو جراداً أو حلب صيدا وأدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه للائحة) أى سوى الاستغفار (ويجوز له) أى للحرم المذكور (تناول اللبن والبيض والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) واعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لايجل أكله وإن أتى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكر قاضيان أنه يكره أكله تنزهاً وفى اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً فى الحرم فقال مالك والشافعى وأحمد لايجل أكله واختلف أصحاب أبى حنيفة فقال الكرخى هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أى ألجأته الضرورة (إلى الصيد) أى أكل المصيد أو إلى الاصطياد للأكل (والميتة) أى وإلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد عما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل فى الجلة من الميتة لاسيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويزدى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لاالصيد وفى التنجيس وقاضيان الميتة أولى على قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفرون ولو كان الصيد مذنباً بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره فى الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيداً يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه أن الظلم القاصر أولى من المتدى

(فصل يجوز للحرم) أى بالإجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه فى الحل أو للحرم وذبحه) أى الحلال لاغيره لكن بشروط بينها بقوله (إن لم يدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد (محرم) أى مطلقاً (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالأولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا أعانه عليه) أى بمناولة آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكره بعد قوله إن لم يدل عليه (فإن قيل شيئاً من ذلك) أى عما ذكر من المحظورات (لم يجز) وأما إذا اصطاده خلال لاجل محرم من غير أمره به ففي جواز أكله خلاف لمالك وأما إذا اصطاد الحلال صيداً بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوى تحريره على المحرم وقال الجرجاني لايجرم وقال القدورى هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوى قال فى المحيط وهو الصحيح وهو المذكور فى عامة الكتب وأما ما وقع فى بعض نسخ شرح الهداية لأن الهامم أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيداً لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيداً أمره على ما فى بعض النسخ ثم هذا فى الأمر وأما الدلالة فهل هى محرمة فى الهداية والكافى أن فيها روايتين وفى شرح الكز وشرطه أن لا يكون دالاً على الصيد وهو المختار (النوع السابع فى أنجار الحرم) أى فى حكمه (ونباته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهى) أى أشجاره ونباته (أنواع) أى أربعة فى الحكم مختلفة (الأول كل شجر أنبته الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت الناس) أى عادة (كأرض) أى المزروعات (الثانى ما أنبته الناس وهو ليس بما ينبتونه عادة كالأراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يجز قطعها) وكذا قطعها والاتمتاع بها (ولا جزاء فيها) أى بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أى مادة (كأثم غيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محظور القطع) أى قطع كله أو بعضه (والقلم) وفى مناه إحقاقه (على الحرم والحلال بملوكا كان) أى الشجر بأن يكون فى أرض مملوكة لأحد (أو غير مملوكة إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حيث قد فانه صار حطباً ينتفع به أو عوداً يبنى عليه (والإذخر) بكسر هـ وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف يوضع على سطح العارة وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الغسول وقع استنناؤه باستدعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله إلا الإذخر فإنه لقينا وقبرنا فقال إلا الإذخر (فلقطع شجراً) أى ربطاً (أو حشيشاً) أى ما نبت بنفسه وهو رطب (فقله قيمته فإن كان مملوكاً) أى بأن نبت بنفسه فى أرض مملوكة فقطعه أو قلعه (فقله قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للبالك) كذا أطلقه بعضهم وتبعهم المصنف وذكر فى العناية أنه على قولها زاد ابن الهمام وأما على

قول أبي حنيفة فلا يتصور (١) لأنه لا يتحقق عنده تملك أرض الحرم بل هي سوائب عنده (٢) ثم وجوب الجزاين إذا لم يكن الشجر مملوكاً للقاطع ولا يابساً فإنه إن كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابساً فعليه قيمة لماله ولا شيء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكاً أو غير مملوك لأحد فلا شيء عليه اتفاقاً (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة في الحرم (إن كانت عروفاً لاتسقيها فلا يابس بقطعها) أى يقطع عروفاً كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصناً منها (فهرم قيمتها ثم غرسها) أى مكانها (فثبت ثم قلها ثانياً فلا شيء عليه) لما سبق من الإشارة إليه (ولو وحش الحشيش) أى حشيش الحرم (فإن خرج مكانه مثله سقط الضمان وإلا) أى بأن لم يجد مكانه مثله بل أخلف دون الأول (لا) أى لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وإن جف أصله كان عليه قيمته (شجرة أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فهي من شجر الحل ولو كان أصلها في الحرم) أى وأغصانها في الحل (فهى من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان في مرتبة الأركان فالمدار على الأصل عند نفي الاعتبار (ولو كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم فهي من شجر الحرم) احتياطاً لجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر وطوبأيا) كما علم في ما تقدم (وأخذ الكأء) بفتح فسكون فهمزة نبات معروف فيه دواء للعين ففي حديث صحيح الكأء من المن وماؤها شفاء للعين وزيد في رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد القاء أى يبس (من الشجر والحشيش) كما سبق حكمها وفي نسخ الأصل وما جنى بضم جيم وكسرتون وقطع ياء أى ما اجتمع من الزهر والثر منها (أو انكسر) أى انقطع وانقطع منها بغير فعل أدى مكلف (ولا ضمان فيه) ويحل الانتفاع به (ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للخبز بفتح الخاء ليخبز فيها (أو للوضوء) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (القساطل) وهو الخيمة (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته فاقطع به) أى يسبب عما ذكر (شئ من الحشيش) أى وذبح به زهرة أرض الحرم (فلا شيء عليه) أى في الجميع ولعل المعلقة أنه الضرورات تبيح المحظورات (ولا يجوز اتخاذ المساكن من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأراك ما انحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر) على ما صرح به في البحر الزاخر (ولا يجوز رعي الحشيش) أى حشيش الحرم في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا يابس به (ولو ارتقت دابته حالة المثنى) وكذا حالة الوقوف إذا لم يمكنه منها (لأشئ عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمتلوع) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أى سابقاً (وإن باع) أى بعد القلع والقطع (يجاز وكره) ويتصدق بضمنه (وقيل لا يابس بصرقه في حوائجه) (وجاز للبشرى الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا يابس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى إنسان من القاطع لا يكره لأن تناوله بعد انقطاع الفاء له (وحكم الحلال والحرم) أى من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد) وكذا على القانون فيها جزاء واحد) لأن السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (واقه سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه أحكم (باب في جزاء الجناياب وكفاراتها)

حظف تفسير للجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أى بتفصيل أحكامها (اعلم أن الكفارات كلها واجبة على التراخي) وإنما القور بالمسارعة إلى الطاعة والمسابقة إلى إسقاط الكفارة أفضل لأن في تأخير المبادات آفات وإذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل القوت وأسرعوا بقضائها قبل الموت (فلا يأثم بالتأخير) أى بتأخير أداء الكفارة

(١) قوله فلا يتصور: قد يقال إن عدم التصور ممنوع لأنه قد ثبت الشجر أو الحشيش على الجدران والأسطحة

وهي مملوكة عنده أيضاً حتى جاز بيعها اتفاقاً فلا خلاف عنده قاله الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه اه حجاب

(٢) قوله بل هي سوائب عنده: المراد بالسوائب الأوقاف والأقلام سائبة في الإسلام قاله في البحر الرائق اه حجاب

(عن أول وقت الإمكان) أى ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون أى المكفر (مؤدياً لا قاضياً فى أى وقت أدى) أى من أيام دهره لما سبق من أن أمره ليس محمولا على فوره (ولمّا يتضح عليه الوجوب فى آخر عمره) بأن بقي منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على إطلاقة إذا لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله فى آخر عمره بقوله (فى وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤده لقات) أى وقته أو أداؤه (فإن لم يؤده فى) ذلك الوقت (فانت) أى عقبه (أثم) أى بتأخيرها حيث (ويجب عليه الوصية بالأداء) أى بأداء الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرها (ولو لم يوص لم يجب فى التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة جاز) ويرجى نجاته (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بنهر الصيام من ذبح الهدى أو إعطاء الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أى مسارعة للخيرات

(فصل فى شرائط وجوب الكفارة فيها الإسلام) فلا يجب على كافر لأنه ليس من أهل الكفارة الموجبة للقربة والمتضمنة لمحو السيئة (والعقل والبلوغ فلا يجب على صبي ومجنون) أى لا على أنفسهما (ولا على وليهما) فى جميع الأحوال (إلا إذا جن بعد الإحرام) أى بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنتين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه فى الإحرام) أى من المحظورات لكن بإسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابلاً لما فى الأصل بحسب ألفاظ النشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أى لافها يوجب الصيام ولا فيما يقتضى الاطعام لكن فرق بينهما فى وقت الأحكام (فيجب على المملوك الصوم فى الحال) أى قبل العتق ولو بالتراخي (فما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أداؤه بعد العتق فيكون وجوباً موقوفاً) ومنها القدرة (على أداء الواجب) وهى الاستطاعة المالية من غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون فى ملكه فضل مال على كفايته) أى زيادة على مقدار كفايته من نفقته وكسوة له ولمن يجب عليه مؤتمه ويكون فاضلاً عن دينه ومالاً بدله من نحو مسكنه (لحينئذ يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الأولى أولاً يكون أى أو هو أن لا يكون (له فضل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من طعام أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجنابة (فإذا كان فى ملكه ذلك وجب عليه أداؤه) أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أولاً) وسواء يحتاج إليه فى المستقبل أولاً (والمختبر فى القدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليهما ظاهر جداً لا يحتاج إلى بيان أبداً (وأما النائم والمنعى عليه فيجب عليهما الجزاء بارتكاب المحظورات) أى ولو كان الأثم مرفوعاً عنهما فى فعلهما المحذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو اقلب النائم على صيد قتلته) أو على طيب فتلطخ به أو أغطى بثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فصله الجزاء) أى بحسب ما قبله كذا فى المحيط (وكذا المنعى عليه) أى حكمه حكم النائم لاحكم المجنون والفرق بينهما أن المجنون مملوك العقل فلا يكون مكلفاً والمنعى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة) أى إذا كانت الجنابة تعمهما (١) ولا يختص بأحدهما (٢) (والعائد والناسى) إلا أن الفرق بينهما فى الإثم وعدمه (والخاطئ والسامى) عطف تفسير (٣) لما قبله والفرق بينهما أن الناسى أن الخطأ يتذكر أصل المحظورات ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف الناسى فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله ويعتمده ويطلق فعله مقصده (والطائع) أى الفاعل بلوعه واختياره (والمكروه) بفتح الراء أى من أجبر على فعله من غير رضا (والمبتدئ) أى الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنابة (والبائد) الذى يعود ثانياً فى ارتكاب تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة أخرى للجنابة الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السافق فى تلب الصيد بخصوصه حيث قالوا إن العائد فيه لا يفرض الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية أو الأخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد

(١) قوله إذا كانت الجنابة تعمهما : أى كالجماع والطيب وإزالة الشعر إه داملا اخون جان (٢) قوله ولا يختص بأحدهما : كلبس الخيط وستر الرأس إه داملا اخون جان (٣) قوله عطف تفسير : غير ظاهر بل الظاهر خلافه كما

فينقش الله منه (والحاج والمعتز) أى مفرداً بهما أو مقرباً (والمفعول وغيره) والفرق بينهما فى الأثم وعدمه ونحوه الدم وعدمه فى بعض الكفارات (والثائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصالحى والسكران) وإنما عليه إثم سكره إن نشأ عنه التعدى به (والمقيق والمتقى عليه) وقد سبق حالهما (والمبشرة بالنفس) أى ويستوى فعله بنفسه على إطلاقة (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (قلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة (أو طيه أو حلق رأسه) أى قبل حلول إحرامه (وهو نائم أو لأقل المفعول جزء سواء كان) أى فعل الفاعل (بأمره) أى بأمر المفعول به ورضاه (أو لا) (فصل فى جزاء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الأشجار لفة وإن كان مغايراً له عرفاً فإن الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلمه أو رعيه (فعليه قيمته) أى بتفصيل تأتى صفته (كبيراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى أن يكون الفاعل محرماً أو حلالاً حتى على القارن فيه جزء واحد (فيشتري بها) أى قيمته (طعاماً) من الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أكل منه (إن كثر) أى الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وإن شاء اشترى بالقيمة هدباً وتصدق بلحمه على الفقراء) وقد جامع هنا لبيان الأولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى فى جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتأدى الواجب بالإراقة فلا سرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم أن فى الهدى روايتين فى رواية لا يجوز ولا تأدى بمجرّد الإراقة بل لابد من التصدق بلحمه وفى رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وإن كان دونه لا يجزىه عن القيمة وكذا لو سرق الذبوح وجب أن يقيم غيره مقامه لأنه لا مدخل للإراقة على هذه الرواية وفى رواية أخرى يجوز فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا فى الفتح وغيره، وقال صاحب المجموع: وفى رواية يجوز وهى ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتأدى الواجب لو سرق الذبوح كذا فى المصنوع، وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وإن شاء تصدق بالقيمة) ثم إذا أدى قيمته ملكه وكره الانتفاع به وإن باعه جاز، ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم، فإنه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم فى جزاء شجر الحرم) أى عند أتمتة الثلاثة وعن زفر روايتان

(فصل فى جزاء صيد الحرم) إذا قتل صيده أى محرم أو حلال (فعليه قيمته فإن بلغت هدباً) أى إن وصلت قيمته الصيد ما يشتري به هدباً يغير بين أشياء كما قال (اشترى بها) أى اشترى الهدى بقيمة الصيد (إن شاء) أى وذبح وتصدق به (وإن شاء اشترى بها طعاماً) أى من بر أو شعير (تصدق به كما مر) فى الفصل السابق (ومجوز فيه الهدى) أى بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أى على الأصح مما سبق (الختلاف فيه) (ولا يشترط أن يكون مثلاً بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم فى صيد الحرم) أى فى كفارته (فلا يجوز للحلال) أى لجنايته (ومجوز للحرم) فى شرح القدورى أن الإطعام يجزى فى صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزى وفى المختلف لا يجوز الصوم بالإجماع قال صاحب المجموع فيجوز أن يكون فى الصوم عن زفر روايتان فتقتل كل واحد رواية ثم هذا فى الحلال وأما الحرم فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بلا خلاف لأنه لما اجتمع حرمة الإحرام والحرم وتعدى الجمع بينهما وجب اعتبار أفرامهما وهو الإحرام فأضيف الحرمة إليه ورتب عليه أحكامه ضرورة وبه صرح فى شرح القدورى فقال أما الحرم إذا قتله فى

يظهر من الفرق ولما ذكر الفرق بين السهو والنسيان لعدم الفرق بينهما عند الأصوليين والفقهاء وأهل اللغة وفرق الحسنة بأن النسيان زوال الصورة عن الذاكرة والحفاظة والسهو زوالها عن الذاكرة فقط وقيل الأول عدم ذكر ما كان مذكوراً والثانى غفلة عن المذكور وغيره كذا فى رد المحتار عن شرح التحرير اه داملاً أخون جان

الحرم فإنه يتأدى كفرته بالصوم وفي شرح الكنز يلزمه جزاء آن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لأن حرمة الإحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة إليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الإحرام أقوى نظرا لا يخفى إذ حرمة الحرم أهم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الإحرام هي حرمة الحرم اللهم إلا أن يقال كونه أقوى من حيث أنه جمع بين حرمة الحرم والإحرام ولذا كان القياس أن يلزمه جزاء آن

(فصل في جزاء الصيد مطلقا في الإحرام والحرم وصفه أداؤه وقدره وكيفيته وجوبه ٥ إذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل (١) أي على الأصح (لها بصارة بقيمة الصيود) الأولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان قتل ذلك الصيد إن كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من العمران إليه) أي إلى المقتل وتكون من صفة المكان كما يثبت بقوله (الذي يباع فيه الصيد ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الأصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط التتويع عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) مما نسبته عز بن جماعة إلى الحنفية ولعله لملة التهمة (وقيل الواحد يكفي) أي يكفي بقوله الواحد من غير أن يكون هو الجاني لكن المتى أحوط وهو الأظهر (وسواء كان الصيد مما له نظير كالنعامة نظير البعير والحمار والوحش شبيه البقر والظبي كالغنم) (أو كان مما ليس له نظير) كالنخامة وقد أبعد من جعلها نظير النخامة في شرها عبادا لا بد من الشبه الصوري في الجملة وفي المسألة خلاف محمد الشافعي ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يقوم في النعامة بدنة وفي الحمار والوحش بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الأرنب عتاق وفي اليربوع جفرة ولا يشترط عند محمد من تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر إلا إذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وإن لم يكن للصيد نظير كالخمام والبصفر وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق بيننا (ثم إن بلغت قيمته هديا فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار إلى الحكيم (بين الطعام) أي إطاامه (والصيام) والهدي وإن لم تبلغ ممن هدى فهو مختار بين الطعام والصيام وإن اختار الهدى) أي إعطاؤه (فإن بلغت القيمة) أي قيمة الصيد (بدنة أو بقرة) وكان حقه أن يقول أو شاقو لعل لم يذكرها لظهور أمرها (إن شاء اشتراها) أي بدنة أو بقرة (بقيمة الصيد) إذا بلغت أحدهما فقدر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه إلا أن شراء البدنة) وهي الإبل والبقر كان الأولى أن يقول إلا أنت البدنة الواحدة (أفضل من الأغنام) أي الشياه المتعددة فإن الفضيلة الكيفية أعلى من الزيادة الكمية (وإن فضل شيء من القيمة) أي بعد أن اشترى ببعضها بدنة أو بقرة أو شاة (إن شاء) (أشترى به) بمفضل من القيمة (هديا آخر إن بلغه) أي هديا (وإن شاء صرفه إلى الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاعا من شعير ونحو ذلك (ومافضل) أي وأعطي مافضل من إعطاء كل مسكين (إن كان أقل منه) أي من نصف صاع (لفقر) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقر (٢) وتارة بالمسكين أخرى إشعار بأن لا فرق بينهما في العطاء (وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أي وكذا عن الفاضل منه (إن أقل) أي وإن أقل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كأنه الصيد الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فإنه يخير بين الإطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى إلا ما يجوز في الأضحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صغار النعم من الضأن وهو الأثني من أولاد النعم ماله ستة أشهر ومن الجفرة وهي من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر وعن أبي يوسف روايتان والأصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من أنه يجوز الصنار على وجه الإطعام وفي الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول إلا عتاقا أو جملا كفر بالإطعام

(١) قوله ذوا عدل : قال في البحر الرائق أراد بالعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة اهـ

(٢) قوله وفي التعبير بالفقر وتارة بالمسكين حق العبارة وفي التعبير بالفقر تارة وبالمسكين أخرى اهـ

أو الصوم لابلهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى إلا أن تبلغ قيمته جذعا عظيما من الضأن أو نثيا من غيره) ثم قال وهذا شأن أبي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وإن لم يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) ففتح جيم وسكون فاء (والفائق) ففتح عين مهملة (والحل) ففتح حين الجذع من أولاد الضأن شادونه (إلا على وجه الإطعام) على خلاف ما سبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمته نصف صاع من بر ويجوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في الأماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويستقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشى عليه) لأن المقصود هو الإراقة (وإن اختار الطامام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (وأعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الأصح في صدقة الفطر (إلا أن يفضل) أى من الصيعان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لأن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه (وإن أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهر) أى الزائد (نطوع) وعليه أن يكمل بحسابه وهذا بخلاف الشاة في الهدى (وإذا فضل أقل منه) أى من نصف الصاع (إن شاء صام عنه يوما أو أطعمه مسكينا) أى من غير الذين أعطاهم سابقا (ويجوز الإيالة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الحلق كما سبأ (وإن اختار الصيام يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعام) ثم يصرم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى مكان طعام كل مسكين (يوما) وإن كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بأن قتل عصفورا) وهو طائر مشهور (أو يربوا ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من نصف صاع (وإذا أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوما) وله أن يختار الصوم مع أن القدرة على الهدى والطعام (خلافا لغيره) ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدبا) أى متعددة (فدبح هدبا وأطعم عن هدبى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار إن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفارات شاء أوجع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

(فصل د) ثم لا يحل الصيد إيمان يكون ما كوله اللحم كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كوله اللحم كسباع الطير والأسد والذئب ونحو ذلك (فإن كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا (فتجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وإن كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كوله (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخى أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كافى ما كوله اللحم (ولو كان القتال) أى قاتل الصيد (قارنا فليده جزا أن) أى عندنا (لا يجاوز دميّن) وأما إن قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

(فصل هـ) ولو قتل أى محرم (صيدا ملوكا معلبا) ففتح اللام المشددة (كالإباض والفاشين والصقر والحمام الذى لا يسمي من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الأصناف) أى أنواع الطيور (التي تتخذ للترفة) أى للتمتع بحسن صوتها وصباحة صورتها (فليده قيمتان قيمته معلبا بالغة لماله وقيمته غير معلم لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق الشرع وأما زيادتها لحسن في ذات الصيد فمعتبرة) أى في حق الشرع أيضا في رواية (كالخمام المطوقة) ففتح الواو المشددة (والمصوتة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المبيع) أى الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوخا) أى ما فى حق المالك فيقوم حيا وأما فى حق الشرع فمباراة بعضهم تفهم أنه يقرم حيا وصرح في المحيط بأنه يقرم لحما قال السمرقندى في شرح النقاية إذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وإن انتقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقى وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنص بالذبح كما في المحيط وفي خزانة الأكل ولا عبرة في الحمام إلى تنال السفهاء في قيمتها لا تقوم على المحرم إلا على اللحم

أوقية الفرائخ التي توكّل انتهى فقامل

(فصل في جزاء اللبس والتغطية) أى المخطورين (والطيب والخلق وقلم الاظفار) أى على إطلاقها (إذا فعل شيئاً من ذلك) أى ما ذكر من الأشياء المحظورة (على وجه الكمال) أى مما يوجب جنابة كاملة بأن لبس يوماً أو طيب عضواً كاملاً ونحو ذلك (فإن كان) أى فعله بغير عذر فعليه الهم عينا) أى حتماً معينا وجزماً مبدئاً (لا يجوز عنه غيره) أى بدلاً أصلاً (وإن كان) أى صدوره عنه (بعذر) أى معتبر شرعاً (فهو يخير بين الدم والطعام والصيام) أى بتفصيل يأتي فيها من الأحكام (ولو كان موسراً) أى غنياً (قادراً على الدم أو الطعام فإن اختار الطعام) أى إعطاه أو أطعمه أو تملكه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أى من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (أو دقيقه أو صاعاً من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسويق التدوير القيمة معنائاً يؤدى نصف صاع من دقيق البر مثلاً يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب قليلاً نصف صاع وهى رواية الحسن عن أبي حنيفة . وهذا قد ذكر في الكافي أن أداء القيمة أفضل وعليه التقوى لأنه دفع حاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لأنه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه إطعام ستة مساكين فأعطاهم ثوباً واحداً عنه فإن أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز وإلا فلا (ويجوز فيه التليك) أى تملك المنصوص عليه بالإعطاء والتسليم بلا خلاف وكذا تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باختيار القيمة سواء كان من جنسه أولاً فلا تجزئ الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة وسط وأدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويأزمه تكبير الباقي (والإباحة) أى ويجوز فيه الإباحة أيضاً بالوضع والتفويض للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الإطعام على وجه الإباحة بلا خلاف (وإن أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاماً) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بأن لا يكون هناك مانع وحاجر عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أى مرتين من الأكل (مشتبتين غداء وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف يان لها إلا أن يجوز كونهما محموراً وعشاء غداً وعشاء من لكن الأول أولى فإن غداً لا يغير أو عشاء فقط لا يجزئ لكن إن غداً وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مَادوماً وفي الهداية لا بد من الإدام في خبز الشعير وفي المصق غير البر لا يجوز إلا بأدام وفي البدائع يستوى كون الطعام مَادوماً أو غير مَادوم حتى لو غداً وعشاء خبزاً بلا إدام أجزاء وكذا لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو تمرأ لأن ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشعيراً أجزاء وإن لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم شبعان قبل لا يجوز وإليه مال شمس الأئمة الخواري وأبى سببانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه صوم ثلاثة أيام) والأولى التوالى للسراعة إلى الكفارة والمسابقة إلى الطاعة والمخالفة القوت بالفقر أو الموت (ويجوز) أى صومه (ولو متفرقاً وإن لم يفعل شيئاً منها) أى من الأفعال المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بأن ليس أقل من يوم أو طيب قليلاً ونحو ذلك (فعليه) أى لكل جنابة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى حتماً (لا يجوز فيه الصوم إن كان) أى فعله ذلك (بغير عذر) أى شرعى (وإن كان) أى صدوره عنه (بعذر فهو غير بين الصدقة) أى المذكورة (وصوم يوم) أى ولا يجب عليه هدى فإن أهدى فيجوز بالأولى إذا قسمه على ستة مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوى قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره (فصل في أحكام الدعاء وشرائط جوازها) أعلم أنه حيثما أطلق (الدم) أى في عبارات القوم من أصحاب المناسك (فالراد الشاة وهى تجزئ في كل موضع) أى من مواضع الجنائيات (إلا في موضعين الأول إذا جامع الحاج بعد الوقوف بمرقة) أى في زمانه إلى أن يخلق في أوانه (فانه يجب عليه بدنة) وهى بعير أو بقرة (والثاني إذا طاف طواف الزيارة

جنباً أو حائضاً أو نفساً فيجب فيه أيضاً بدنة ولا تالك لها في الحج) فيه نظر (١) إذ تقدم أنه إذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه وكذا عند محمد يجب في النمامة بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجاء قبل أداء طواف العمرة ولا أداء طوافها بالأوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) خمسة عشر شرطاً (فالأول منها) أي من الشرائط (أن يكون الهدى ثنياً) وهو من الإبل ما طعن في السادسة ومن البقر ما طعن في الثالثة ومن الشياه ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جازر بالأول (أو جذعاً من الضأن) وهو مائى عليه أكثر التنقل ما في المجموع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله إذا كان عظيماً) أي في الاستحسان وتفسيره أنه لو سخط بالثني اشتبه على الناظر أنه منها وأما إذا كان صغير الجسم فلا يجوز له إلا أن يتم ستة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني أن يكون) أي الهدى (سائلاً من العيوب) أي المعتبرة في الأصحية فلا يجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلفة لا أذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا أنه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والأنف والآلية كلها أو أكثرها ولا التي يمس ضرعها الذاهية ضوء إحدى عينيها ولا الصفاء التي لا تخ لها ولا السرجاء التي يمنع عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعاف ولا التي لا أمتان لها إلا إذا كانت تمتنع على الأصح ولا التي لا تستطيع أن ترضع فضيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولاً أو من قبل وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنهما وكذا الجرباء إذا كانت مميعة وكذا الحولاء وكذا الجماء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة يجوز الحمل مع الكراهة . هذا وقال ابن جماعة إذا كانت مميعة الأربعة أن تجزى الشرقاء التي شقت أذنهما والخرقاء وهي التي خرقت أذنهما والخرقاء وهي المسجورة الأذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالأفاق سواء وجب شكر أو جبراً سوى الهدى الذي عطف في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع تأخير عن الجنابة فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الخت خلافاً للشافعي (والخامس أن يكون من النعم) المذكورة من الشاة والبيير والبقرة فلا يجوز نحو الدجاجة خلافاً لما يتوهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حياً لم يجز) نعم لو أعطاه وولطه بذبحه وأكله جاز (والسابع التصديق به على فقير فلو أعطاه) أي المتصدق لحم هديه (لحق لم يجز) بخلاف الفقير فإنه إذا أخذه ووهبه لفقير أو باع إياه جاز لما في حديث بريدة فلو تصدق أحد على فقير طعاماً أو دماً وأراد الفقير أن يطعم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الفير هو المعطى أو ابنه أو غنياً آخر يجوز على سبيل التملك لتبدل الملك كتبدل الدين ولا يجوز على سبيل الإباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم التقي من له مائتا درهم فاضلا عن مسكنه ومالا بد له منه وعن دينه وإن كان له أقل منه فهو فقير حل له أخذ الصدقة فلا يجوز إطعام التقي تملكاً وإباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح وعليه دين يطالب من جهة العباد يجوز إطعامه تملكاً وإباحة) (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بأرب ياعه ونحو ذلك) بأن ووهبه لفقير أو أنه أو ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أي ضمان قيمته للفقراء فيصدق بها عليهم بأن كان مما يجب التصديق به خلاف ما إذا كان مما لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئاً كما بينه بقوله (إلا في هدى القرآن والمنفعة) أي التمتع (والتنطوع فإنه لا يجب) أي على مستهلكه (فيها شيء) أي من الضمان لا بدله ولا قيمته (ولو هلك) أي المذبح (بعد الذبح بغير اختياره بأن سرق سقط) أي الضمان (ولا شيء عليه) أي في النوعين السابقين ما إذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب شكر أو جبراً إذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه في النوعين إلا فيما لا يجوز له أكله

(١) قوله وفيه نظر : أقول مراد الشيخ بقوله ولا تالك لها في الحج باعتبار جنبائته يعني أن الجنابة التي تجب فيها البدنة في الحج هو ما ذكره الشيخ وبه يندفع النظر المذكور قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى اه حباب

ويجب التصديق به فعليه التصديق بثبوته في الباطن قال ابن الهمام وليس له بيع شيء من لحوم الهدايا فان باع شيئا أو أعطى الجزاء أجرة منه فعليه أن يتصدق بقيمة وقال الطرابلسي ولا يعطى أجرة الجزاء منها فان أعطى صار الكل لحما إذا شرط إعطائه منه يبق شريكا له فيها فلا يجوز الكل لقصد اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشيء منها عليه من غير الأجرة جاز إن كان أهلا للتصدق عليه (والتاسع عدم اشتراك من يريده لغیر القرية فيما يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل والبقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب أنواعا من الصدقة إلا إذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع من غيرها (فلاواشرك سبعة في بدنة) جاز عند الأئمة الأربعة بشرط قصد القرية من جميع السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى القرب في الجملة ولو كان اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جازوان كان أحدهم يريد اللحم) أى لنفسه أو لغيره (لم يسقط عن أحد منهم) أى ما يجب عليهم وكذلك أحد الشركاء ليس من أهل القرية كالكافر ثم اعلم أن لكل من وجب عليه دم من المناسك جاز أن يشارك ست نفر قد وجب الدماء عليهم وإن اختلف أجناسها من دم قران وتتمتع وإحصار وجزاء وحيد ونحو ذلك واتحاد الجنس أفضل وإن اشترى جزورا أو بقرة لثمة مثلا ثم اشترك فيها سته معه بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يجوز لأنه لما أوجبها صار الكل واجبا عليه وليس له أن يبيع بما أوجبه هدبا فان فعل فعليه أن يتصدق بثمنه لكن إن توى عند الشراء أن يشرك فيها ستة نفر أجزأه والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر باقيهم وأى الشركاء منحرا في مكانه وزمانه أجزأ الكل ثم يقسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا جزاء لم يجز إلا إذا كان مع شيء من الأكارع والجلد اعتبارا بالبيع على ما في شرح المجموع (والمعاشر أن يكون الذبح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه (أو بعده) أى مضى يوم النحر (في هدى الثنية والقران) اعلم أنه لا يتحصن ذبح هدى بأيام النحر الا هدى الثنية والقران بالإجماع فلا يسقط ذوبح قبلها خلافا لما بعدها وذهب القدوري إلى أن هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به في الأصل إلا أن ذبحه في يوم النحر أفضل إجماعا وأما هدى الإحصار فلا يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافا لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتش أن أبا يوسف مع أبي حنيفة ولعله عنه روايتان (والحادى عشر الثنية) أى بأن يقصد به عن الكفارة وأن تكون الثنية مقارئة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر أن يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم إذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبيه وجدته وأمه وجدته ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته وأولادها وإن سفروا فلا يجوز إعطائهم تمليكاً وإباحة فلو أطعم أخاه أو أخته جاز إذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن أنه أجنبي أو فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (أو ملوكه) أى من قن أو منبر ونحوه إلا مكاتبه (أو هاشمى) على الأصح وقبل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبناخذ (أو زوجته) أى امرأة المصدق (أو زوجها) أى زوج المصدقة (ويجوز) أى تصدقه (على الذمي) أى إذا كان فقيرا من جميع الكفار عندنا وقال أبو يوسف لا يجوز إلا التذر والتطوع ودم الثنية (والسلم أحب) وكل من هو أنقى أفضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأنا والثالث عشر أن يكون الذبح من المسلم أو الكتابي) والظاهر أنه يكون مقيدا بأن لا يكون مشركا لله بعبسى أو عزير وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعى المذهب وترك عمدا لا يجوز (والخامس عشر الملك) أى الملك السابق على الذابح فلو ذبح شاة لغيره فأجازاه أو ضمنه فلكه حيث لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أى بلحمه (عدد المساكين) كما اشترى عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عددا المساكين صورة في الإطعام تمليكاً وإباحة قال أصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصح إلى مسكين واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع أو غنى مسكينا واحدا وعشاء ستة أيام أجزأه

عندنا أما لو دفع طعام ستة مساكين إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلا رواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال غامتهم لا يجوز إلا عن واحد وعليه الفتوى (ولا قراء الحرم) أى ولا يشترط أن يعطى قراء الحرم (ولا الحرم) أى ولا أن يتصدق به في أرض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أى غير قراء الحرم (أو أخرجه) أى لمه (من الحرم بعد الذبح) أى بعد ذبحه في الحرم (تصدق به) أى في خارج الحرم سواء على قراء الحرم أو غيرهم (جاء وقراء الحرم أفضل) أى مطلقاً (إلا أن يكون غيرهم أوج) أى أكثر حاجة وأظهر فاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) أى بدلا عنه (أداء القيمة) أى صرف قيمته ولو حيا (إلا إذا أكل أو أنلف بما لا يجوز) أى له (الأكل منه فعليه قيمته) أى حينئذ (يتصدق بها) أى على الفقراء ثم اعلم أن الأضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موسر ويستوى فيه المقيم بالأمصار والقرى والبوادي ^(١) فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرماً ^(٢) وإن كان من أهل مكة كذا في الخزانة ^(٣) ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو منته ويستحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الأضحية تخفيفاً عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد لإجماعاً وكذا صلاة الجمعة بنى عند بعضهم قال السنجارى في منسكه ولا تجب الأضحية على المسافر والحاج لأن فيه إلحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فهم ولعله أراد بأهل مكة من لم يحج منهم ولا بعد أنه إذا أراد عمومهم فقد قال الحدادى ^(٤) وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا حجوا كذا في الكرخى وذكر في الحجندى أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرماً وإن كان من أهل مكة وأهله سبحانه أعلم

(١) قوله ويستوى فيه المقيم بالأمصار والقرى والبوادي : لكن المقيم بالأمصار يؤخر الذبح إلى انقضاء صلاة العيد فلو ضحى قبل الصلاة لم يحرم بخلاف سكان القرى والبوادي فلم أرى يضحوا بعد انشقاق الفجر من النحر وقال الشيخ الشرنبلالى في حاشية الدرر من الأضحية (تنبيه) قال في مبسوط السرخسى ليس على أهل منى يوم النحر صلاة العيد لأنهم في وقت صلاة العيد مشغولون بأداء المناسك فلا يلزمهم صلاة العيد ويجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لأهل القرى إياه وبه يظهر ما في كلام الشيخ إبراهيم يرى في حاشية الأشباه والنظائر من كتاب العيد والذبايح حيث قال وفي شرح الطحاوى الصغير ولو ضحى قبل الصلاة لم يحرم وإن كان في موضع لا يجوز فيه صلاة العيد جاز أن يضحى بعد انشقاق الفجر من يوم الأضحية وإنما ينظر إلى موضع الأضحية لا إلى موضع المضحى إياه أقول يؤخذ من هذه أن منى لا يجوز فيها الأضحية إلا بعد الزوال لأنها موضع تجوز فيه صلاة العيد إلا أنها سقطت عن الحاج ولم يزد في ذلك قللاً مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة لأننا ومن أدر كناه من المشايخ لم فصلها بمكة وأهله أعلم بالسبب في ذلك اه أقاده الحجاب (٢) قوله ولا على الحاج إذا كان محرماً : أقول لم يظهر وجه التقييد بقوله إذا كان محرماً وهل يكون الحاج إلا كذلك اه حجاب (٣) قوله كذا في الخزانة : أنه وأهله ظاهر ما في الأصل للإمام محمد رحمه الله ونصه قال أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال الأضحية واجب على أهل الأمصار ما خلا الحاج اه وقال الأسديجاني في شرحه على مختصر الطحاوى والأضحية إنما تجب على البالغين العاقلين الأحرار المقيمين ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرماً من أهل مكة اه حجاب (٤) قوله فقد قال الحدادى : يؤيده قول الإقناتى في غاية البيان قال القنورى في شرح مختصر الكرخى قال في الأصل ولا تجب الأضحية على الحاج المسافر فأما أهل مكة فتجب عليهم وإن حجوا كذا ذكره في شرحه اه وفي حاشية الدرر للعلامة الشرنبلالى ما نصه وذكر في الأصل أنه لا تجب الأضحية على الحاج وأراد بالحاج المسافر وأما أهل مكة فتجب عليهم الأضحية وإن حجوا كذا في البدائع وقال في مبسوط السرخسى وفي الأصل قال هي واجبة على أهل الأمصار ما خلا الحاج وأراد بأهل الأمصار المقيمين وبالحاج المسافرين فأما أهل مكة فليهم الأضحية وإن حجوا اه قلت فاته في الجملة عن الحجندى أنه لا تجب على الحاج إذا كان محرماً وإن كان من أهل مكة اه يحمل على إطلاق الأصل ويحمل كما

(فصل في أحكام الصدقة) وهي التي في الجناية الناقصة وهي تارة مقدرة كما ستجىء مقيدة وأخرى مطلقة وإذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتمر والشعير (إلا في جزاء اللبس) أى لابس مالا يجوز له لبسه وفي معناه التطعيل (والطيب والخلق) أى للرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر (والفم) أى تقليم الأظفار فإنه حينئذ (إذا فعل شيئا منها) أى من المحظورات المذكورات (كلا) أى على وجه كمال بأن لابس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بغير) أى بخلاف ما إذا كان بغير عذر فإنه يحتم فيه الدم (فالمراد فيه) أى في هذا النوع أى من الجناية بغير (من الصدقة ثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من غيره) أى مع تخفيفه أيضاً بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (وإلا) عطف على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أى وإن كثر (والقمل) أى إذا لم يرد على عدد الثلاث (وسقوط شعرات) أى قليلة بسبب قطعه أو حلقة لا بمجرد السقوط (واللبس) أى إلا في اللبس إذا كان (أقل من ساعة فيها) أى في الصور المذكورة ونحوها (يطبخ شيئا) أى من الصدقة (ولو يسيراً) أى ولو كانت قليلة لحديث ثمرة خير من جرادة (وهذا الذى ذكره أحكام الصدقة) وأما شرائط جوازها فتسعة وكان حقه أن يقول سابقاً فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالأول القدر) أى المقدار الكامل من أنواع المطعومات (وهو أن يكون نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير) اتفاقاً (أو زبيب) أى على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز أقل منه) أى من القدر المذكور من أحد النوعين (وإن زاد فهو تطوع) أى يثاب عليه (ويعتبر الصاع وزناً) أى من جهة وزنه (وهو) أى الصاع (أن يسع ثمانية أرتال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع محل الكسب المبسوطة وقد بينه صدر الشريعة في شرح الوفاة وقد ختمته فوجدته نصف صاع تقريباً من الحب المصرى إذا لم يكن مغرباً قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القبيعى النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم أن الطحاوى قال الصاع ثمانية أرتال بما يستوى كيله ووزنه ومعناه أن العسل والماش والزبيب يستوى كيله ووزنه وما سوى هذه الأشياء يكون الوزن فيها أكثر من الكيل كالشعير فتارة يكون الكيل أكثر كالملح فتقدر المكيال بما لا يختلف كيله ووزنه فإذا كان المكيال يسع ثمانية أرتال من العسل والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجنس) أى الجنس الخاص الشامل لأنواع المطعومات (وهو البر ودقيقه وسوقه والشعير ودقيقه وسوقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لا خامس لها) أى من الأنواع (التي يجوز أدائها من حيث القدر وأما غيرها من أنواع الحبوب) فحكه كما عدا المطعومات من الأمتعة (فلا يجوز) أى أدائه (إلا باعتبار القيمة كالأرز) يضممتين فتشديد زى (والذرة) بتخفيف الزاء (والماش والعسل والحب) يضم فتشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب والمطعومات كالبافلا ونحوه (وكذا الأقط) بفتح فسكر (لا يجوز إلا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من بر يعتبر فيه القيمة) أى قيمة نصف صاع منه فلا يجوز أى دفع عين الخبز (وزناً) أى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل إذا أدى منون من خبز الخنطة يجوز (ولا يجوز أدائه المنصوص عليه بعينه) بالجر على البدل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الأول من نوعه فإن الجنس هو المنصوص عليه (أولاً) بأن يكون من نوعه الآخر (فلو أدى نصف صاع من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسطى) أى فيها إذا كان الواجب عليه صاعاً وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (أو نصف صاع) أى أدائه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بأن بلغ قيمته صاعاً مثلاً (للمهر) وهذا مثال اختلاف النوعين (ومحذور ذلك) أى الاختلاف (في خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه إذا أعطى (باعتبار القيمة) أى لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمثاله من الذرة) أى ونحوها من الرز

حله على المسافر أه مافى الحاشية كذا فى الجلباب لكن فى رد المختار من كتاب الأخعية وحله فى الشربلية على المسافر وفيه نظر ظاهر اه

والدس (تبلغ قيمتها منون من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل إذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما إذا أراد أن يحمل الحنطة بدلا عن الذرة بأن يعطى أقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتها من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلما يجوز الأول أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة أى احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) أى ومعناه (أن يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أ. يوسف أداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ويجوز أداء القيمة في الشكل دراهم أودنانير أو فلوسا أو عروضا أو ماشاء) أى من الأمتعة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبي بكر الأعمش تفضيل الحنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) ففى الكافى أن أداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لأنه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص أولى) لأنه أبعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الأكل (الثالث أن لا يعطى الفقير أقل من نصف صاع من بر) كما هو الأصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) أى بالأقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالأولى (لم يجز إلا أن يكون الواجب أقل منه) أى من نصف صاع من بر فإنه يجوز أن يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لا من الفرع اللاحق (ولو أعطاه) أى الفقير الواحد (أكثر منه) أى من نصف الصاع (فهو) أى الزائد منه (تطوع له) أى لا يجب من صدقة الواجبة عليه (الرابع أهمية محل المصروف إليه الصدقة) أى المذكورة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أى شرعا (وهو من له مائة درهم) أو عثرون متقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فاضلا عن مسكنه) الذى يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون فى مؤتته (وكسوته وأثاثه) أى متاع يثنيه من فرش وأدوات من نحاس وغيره (وفرسه) أى المحتاج لركوبه (وخادمه) أى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا التمام) أى إمكانه لقلة زمانه (بخلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان النمو باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز إطعام ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المقطع عن ماله) ويستوى فيه متقطع الغزاة والحجاج وغيرهم فى جواز إعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم لاختلاف حالهم (ولا يملك) أى ولا يملك غنى لرجوع ماله إليه فى ماله لأن العبد وما فى يده لم يملكه (ولا طفله) أى الولد الصغير للثنى بخلاف ولده الكبير إذا كان فقيرا (ولا هاشيا ولا مولا ولا مولا) أى معتقه وقبل يجوز دفعه إليهم فى زماننا وبه أخذ الطحاوى (ولا حريبا ولو مستائنا) أى ممن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف فى بعض الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أى الآخذ (أصل المكفر) أى أبا تصدق أو أمه أو أحدا من أجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حقه أن يقول ولا يملك (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب ولو من ذى الرحم المحرم الذى يجب عليه فقمتهم كالم والعمة والخال والخالة (ولو أطعم) أى أحدا (على ظن أنه أهل) للإطعام أو الإعطاء بأن أعطى ولده على ظن أنه أجنبي أو غنيا على ظن أنه فقير (فظهر خلافه جاز) على الصحيح (إلا فملوكه) أى فيما إذا تبين أن الذى أعطاه مملوك فاته لا يجوز (الخامس التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فعل المحظور فلو فعلها على الجناية لا يجوز كما لو قدم كفارة اليمين على الخنث فاته لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن واقته (السادس أن يكون الفقير ممن يتوفى الطعام) أى ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشيعتين فى الجملة (وهذا) الشرط (فى طعام الإباحة خاصة) لأنى التملك إذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أى فيما بين الفقراء والمساكين (فطعم) أى صغير يأكل ويشرب إلا أن أكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مرافقا جاز) لأن ما قارب الشئ يعطى حكمه ولأنه قد يأكل مالا يأكله بالغ (السابع وهو أيضا مختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم فى وقتين) أى مختلفتين (غدا وعشاء أو سحورا وعشاء أو) بأن يطعم فى وقتين متجدين بأن يكونا (غداين أو عشاءين) وكذا سحورين (والأول أولى) بناء على أن المتبادر من لفظ الإطعام هو الاستثناء التام عن الطعام وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وإن اقتصر) أى فى إطعامهم (على وقت) واحد بأن غنمهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) أى ولو كانوا كثيرين (الثامن أن يكون الطعام) أى الحاضر (مشبعا)

يكسر الباء أى قدر ما يمكن لإشباعهم (فى الوقتين جميعاً) أى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم شعبان) اختلف المشايخ فيه (فيل لا يجوز) وإليه مال شمس الأئمة الحلواني وقيل يجوز والأول أصح (والمختبر هو الشيع) على مافى الذخيرة ولو قدم طعاماً قليلاً (لا تندر الطعام) فلو قدم إليهم طعاماً قليلاً لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز (حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين) وشبعوا أجزاء وإن لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع (ولا يشترط الإدام فى خبز البر) والمستحب أن يكون مأدوماً (واختلف فى غيره) أى فى غير البر فى المصنف غير البر لا يجوز إلا بإدام وفى الهداية لا بد من الإدام فى خبز الشعير وفى البدائع سواء كان الطعام مأدوماً أو غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا إدام أجزاء وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو تمرًا لأن ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام التملك والإباحة) حقه أن يقول بين التملك والإباحة أو بين الإعطائ والإطعام (بأن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) وكذا إن عشاءهم وأعطاهم قيمة العشاء أو السحور (أو نصف النصوص) أى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك إن أعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر وملأ من برجاز) على ما ذكره فى الأصل وفى البقالى إذا غداهم وأعطاهم مداً فيه روايتان وأنه أعلم (التاسع النية المقارنة) يكسر الراء أى المتصلة (لفعل التكفير فإن لم تقارنه) أى الفعل بأن تقدمت عليه وتأخرت عنه (لم يجوز) وهذا آخر الشروط الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الإطعام من جهة التملك والإباحة (صورة) أى بل يعتبر عدم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين) مثلاً وهو ثلاثة أصع (مثلاً) أى وكذا حكمه فى الأقل أو الأكثر (إلى مسكين واحد فى ستة أيام) أى مثلاً (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعاً من غيره (أو غدى مسكيناً واحداً وعشاه) أى واحداً. كلاهما (ستة أيام أجزاء) أى بلا خلاف عندنا (أما لو دفعه) أى طعام جمع من المساكين (إليه فى يوم واحد) أى إلى مسكين واحد (دفعه أو دفعات) أى فى يوم واحد (فلا يجوز إلا عن واحد) أى بدلا عن طعام واحد وعن مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو أطعمه طعام إباحة فلا يجوز بلا خلاف

(فصل كل صدقة تجب فى الطواف) أى بعد أداء ركعتيه من أربعة أشواط (ففى لكل شوط نصف صاع) وبرك التلاتة جميعها يجب دم وكذا برك شوط من السعى صدقة كما يجب برك كل أشواطه دم (أو فى الرى فلكل حصاة صدقة) وفى ترك كل دم (أو فى قم الاظفار) إذا كان أقل من خمس (فلكل ظفر) أى صدقة (أو فى الصب) أى فى نقصانه أو فى صيد الحرم إذا لم يكن تبلغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة؛ ثم اعلم أنه إذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والحلق والقلم حتياً بأن لم يكن عن عذر وكان جنباً يشه فلا فلا يجوز عنه غيره وإن وجب على التخير بأن صدر عنه شئ منها معذوراً فإن اختار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه فى غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن إن تصدق بلحبه ودفع إلى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما مرص به فى شرح الطحاوى

(فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الأول النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبيت النية وهو أن ينوى) أى يقصد الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله أو آخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم يتوه من الليل ثم نهاراً ولو قبيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة بالاجماع وهذا حكم ثابت فى جميع الكفارات كالتين وخزاة الصديق والقران والتعق والحلق وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوى الصوم عن الكفارة) أى المخصوصة (فلا يتأدى بمطلق النية ولا بنية التل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة تامين ونحوهما (الرابع أن ينوى الصوم والمضاف إليه بأن يقول صوم المتعة) أى مثلاً (أو جزاء ما لحق) أى مثلاً (أو غيرهما) أى من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن يضيفه أو أضافه إلى شئ آخر (لم يجز) أى فى جميع الكفارات شئت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله

فأحدهما مكرر مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المنية ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه بنصرف حينئذ إلى فرسه إلا في بعض الصور ففي الفصول الهادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر نية واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المنى عنها فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها فحل بحث لأنه لا ينعقد الصوم فيها لو نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصرم أو وجب عليه الصيام في أى جزء كان صام في أى موضع شاء وأى زمان شاء قال في البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا يخالف لما قالوا إنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنية مطلقاً قلت لا مخالفة ولا منافاة فالتكلام محمول على الحرمة مع الصحة ومافى البحر على الصحة مع الحرمة وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوى في شرح الآثار ليس لأحد صومها في مدة ولا قرآن ولا حصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدعى إذ يصح صوم التطوع فيها بلا خلاف مع الحرمة إجماعاً ثم أغرب المصنف في تحريمه حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سهو انتهى يعني صوابه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تعليماً بحيث يشتمل أيام التشريق كمنعه فراه أن يصوم السبعة بعد الأيام المنية لتلايق في الحرمة ولادالة فيه على أن كون الصيام في غيرهما من شروط الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أى من الكفارة (التابع) أى تتابع الصيام فإن شاء ففته وإن شاء تابعه وهو الأفضل بناء على استجواب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التابع في صوم كفارة البين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى لم ينجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أى كون صومه فيه يجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أكل نظراً إلى مضاعفة الحسنة (ولا الإحرام) أى لا كون صومه في حال مباشرة الإحرام (إلا في صوم القران) أى وما يجتمع من التمتع (الثلاثة) أى الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول إلا في صوم الثلاثة للقران والمتعة وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل إحرار الحج والعمره في حق القارن ولا قبل إحرار العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الأظفار وبقدرة ثلاثة لثائه) أى لكل من الأربعة ثلاث أيام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أى المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحله ونبته فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً معذوراً أو لا وكذا لا يجوز للصوم مطلقاً وكذا لا يجوز للقارن والتمتع الاعتدال العجز عن الهدى ولا بارتكاب محذور ولو بعد ذلك سابقاً من المحظورات الأربعة إذا صدرت يعذروا أما ما عداها فلا يجوز فيه الصيام أصلاً سواء كان قادراً على ما وجب عليه من إدم والصدقة أو كان عاجزاً عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا لمرض لا يرجى برؤه (لأنجزته القديرة من الصوم) فإذا وجبت عليه كفارة الأذى أى كفارة دفعه بأن جلق رأسه بعد الفشل ونحوه (فلينجز الهدى) أى عينه أو ثمنه (ولا طعام ستة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أى لكبر ونحوه (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز إلا ستة مساكين) أى إلا إطعامهم كلا لتبين الفارغ وتغييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو طعام ستة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الإطعام والصوم في باب الصيد ثم الظاهر أنه يجب عليه إطعام الثلاثة بحسب القدرة وإطعام الثلاثة الأخرى يكون عليه متأخراً إلى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم) أى على صوم الثلاثة في وقته

أركان قادرا وقد فاته أولم يقدّر على الصوم مطلقا (لم يجوز أن يعلم عن الصيام) أى مكانه على مافي البحر الآخر لأن الشارع أوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم الممين عند العجز فلا يجوز المدول عنهما إلى غيرهما أصلا.

(فصل اعلم أن الكفارات) أى ما يجب من الجزاء في الإحرام (كلها) أى جميعها (على أربعة أنواع) ووجهه المحصر لأنه (إما أن يجب الدم عينا) أى مينا حتما (أو بالصدقة عينا) أى من غير تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أى أوجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشيتين المذكورين (الدم) أى عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أى عن الدم (أو على التخير) أى أوجبا مع غيرهما وهو الصوم على التخير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الأهون فالأهون رحمة على الأمة ثم هذه قواعد كلية ويفرع عليها مسائل جزئية فإذا عرفت هذه الأصول فابن عليها الفروع من القول (لحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أى بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أى لاقية الهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالإراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا يجوز عنها الدم) أى بالأولى لأنه الأعلى لأنه يشترط أن يتصدق بالدم على شرائط الإطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لأقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالإراقة كما يسقط الدم بل إن هلك يجب ضبانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أى ويجوز عن الصدقة المقروضة من نصف صاع بر أوضاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أى بدل الصدقة (الصوم) أى وإن كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشيتين على الترتيب الدم أو الصوم) يجوز قيمة أنواع الإعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم (والقيمة) أى ولا قيمة الدم (وحيث وجب) أى أحد الأشياء الثلاثة (على التخير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أى عن الدم (الصدقة) أى المقدرة (والقيمة) أى وقيمة الدم على وجه الإطعام وكان حقه أن يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فإذا فعل أحدهما خرج عن المهلة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الأشياء الثلاثة كلها عن كثارة واحدة لا يقع إلا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لأن القرض يسقط بالأدنى وحيثما يجوز أداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الأفضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

(فصل « ولا يجوز للبكفر) أى مكفر الجناية في ذبح الهدى (أن يأكل شيئا من الدماء) أى الواجبة عليه للجزاء (لإلزام القران والتفتح والتطوع) استثناء منقطع لأن دم القران وافتح وإن كان مما يجب عليه إلا أنه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالتفتي لكن دم القران والتفتح والتطوع له أن يأكل شيئا منه بل يستحب له أن يأكل بعضه كما في الأصحبة (ولا يجوز أداء أجرة الجزاء منه) أى من لحم الهدى. وغيره (فإن أعطى) للجزاء شيئا منه (غرم قيمته) أى ضحنا بتصدقها في غير الهدايا (الثلاثة) من دم القران والتفتح والتطوع لكن هذا إذا لم يشترط أداء الأجرة منه وأعطى متبرعا أو أخذه الجزاء بنفسه من غير مقابلة أجرته (ولو شرط الأجرة منه لم يجوز في الكل) أى في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له أن يأكل من صدقته) وهى أعم من أن تكون دما أو غيره فإن أكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم أراد الفقير) أى هو يبعثه (أن يطعمه منه) أى المتصدق من تصدقه (أو يطعم غيره ممن لم يحل له الصدقة) أى مطلقا كالفتي أو لم يحل له تلك الصدقة من أصل المتصدق وفرعه وعملوكه (فإن أطعمه) أى كلا منهم (تملكا) ببيع أو هبة (جاء) أى إطعامه إياهم أو أكلمهم (وإن أطعمه) أى كلا منهم (إباحة) بطريق الإباحة (لم يجوز) لأنه يكون رجوعا للتصدق إلى صدقته وأكل الغير المستحق على نسييل حرمة

(فصل في جنابة المملوك) قتا أو غيره من مدبر أو مكاتب أو مائون أو أم ولد (كل ما يملكه المملوك المحرم) أى يبيع أو عمة من أنواع المخطورات سواء كان إحرامه بإذن سيده أم لا فقيه تقصيل (فإن كان) فعله المخطور (مما يجوز فيه الصوم) أى في تكفيره أصالة أو بدلا (يجب عليه في الحال) أى قبل العتق وجوبا متراخيا في الأداء

فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وإن كان) أي قبل المحذور (عما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا أو الصدقة عينا) أي محتيا من غير تخيير ولا ترتيب (فعليه ذلك) أي فيجب عليه أن يفعله (إذا عتق) في المال (لا في الحال) تعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أي من كل الدم والصدقة عينا (بالصوم) وإن أدى ذلك الجزء المال (في حال الرق لا يجوز) قيل لأنه لا ملك له وفيه أن هذا يصلح أن يكون علقته بالرجوب لالتقي الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وإن تبرع عنه مولا أو غيره لم يجر) علي مافي البدائع وغيره (وقيل يجوز) إذ جوز الكرماني ما إذا تبرع عنه مولا أو غيره وقتل عن الطحاوي أنه لا يجوز انتهى لكن بقي ما إذا استدان في ذمته لاسيا وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع للمالي عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه في ذمته (أما دم الإحصار فيجوز إذا بعث عنه مولا) أي هدياً ليحل به كسباقي في محله ولعل وجهه أن منفعة إحلاله ترجع إلى مالكة (فصل في جنابة القارن ومن يمناه) كالمتنع الذي ساق المهدى وغيره ككسباقي يانه (كل شيء) أي من المحظورات (يفعله القارن) أي الحقيق أو الحكمي (عما فيه جزاء واحد على المفرد) أي بالحب أو العمرة (فصل القارن جزآن) أي أحدهما لإحرام حبه والآخر لإحرام عمرته أو جزآن لإحرام حبه وعمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبتنا يبنى عليها فروع جزئية (إلا في مسائل) استثناء الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها) إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم قرن أي أحرم بعمره وحجة بعد المجاوزة من غير المأذنة (فعليه دم واحد) لأن محظوره هذا قبل تلبسه بإحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند إرادة مجاوزة الميقات أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخييريهما ولو تذر بهما فلا وجه لقول زفر إنه عليه دمان وأما لو جاوز الميقات فأحرم صحيح ثم دخل الحرم فأحرم بعمره يلزمه دمان بالاتفاق ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله (إلا إن أحرم بالحج من الحل وبالعمرة من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات الأفاق (فعليه دمان) أي لمجاوزة الميقاتين ^(١) بالنسبة إلى السكينة ولهذا لو أحرم من الميقات بعمره أو حجة ثم أحرم بعد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه شيء أصلا لعدم محظوره (الثانية) لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد وفيه أنه لا مدخل له في الإحرام مطلقاً حتى يستثنى عما يجب على القارن جزآن فما على المفرد جزاء واحد (الثالثة) لو نذر حجة أو عمره ماشياً فقرن وركب أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) ^(٢) لأن أو التنويعية لا تقيد معنى الفضلاء المعية (الرابعة) لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء كان الأخصر والأظهر أن يقول أو محدثاً ولعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكيمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنباً أو محدثاً (فعليه جزاء واحد) إذ لا فرق بينه وبين المفرد قان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفرداً أو قارناً وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التنويعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محدثاً وللزيارة كذلك فإنه لا شك من تعدد الأجزاء وهذا معنى قوله (وإن طاف لها كذلك فعليه جزآن) أي سواء كان مفرداً أو بكل منهما أو قارناً بهما (الخامسة) لو أفطس قبل الإمام من حرقة أي من غير عذر ولم يتحقق الغروب (فعليه دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق

(١) قوله لمجاوزة الميقاتين : فيه أنه لا يصدق عليه أنه جاوز ميقات العمرة فإن المجاوزة إنما تتحقق إذا خرج إلى الحل لإحرام العمرة ولم يحرم من الحل حتى دخل الحرم ثم أحرم وإن أراد بالمجاوزة مجاوزته في ابتداء دخوله أرض الحرم فذلك غير موجب للدم وقال ابن الملم في تعليل الدمين فليس كلاهما للمجاوزة بل الأول لها والثاني ترك ميقات العمرة فإنه لما دخل مكة التحق بأهلها وبعيقاتهم في العمرة الحل اه دالما لآخره جان (٢) قوله فعليه دم واحد : أي للركوب كما في المتن المذكور.

يحرام العمرة (السادة لو ترك الوقوف بمزدلفة) أى بغير عذر (فعلية دم واحد) لما مر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلّة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام النحر فعليه دم واحد) لما سبق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد، العاشرة لو ترك الرمي) أى كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعلية دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك أحد السبعين) أى سعى العمرة أو الحج (فعلية دم واحد) لتقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر لو ترك طواف الصدر) يفتحن أى طواف الوداع (فعلية دم واحد) لأنه متعلق بالحج الآفاق دون المتمتر مطلقا، واعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن إذا جنى بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق لما علل بعضهم بأن هذه الأفعال لا تعلق لما بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذى لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أى الذى جعل في الصغير^(١) هو السابع فعلى تخرج شيخ الإسلام لا يكون جناية إلا على إحرام الحج وعن تخرج غيره يكون جنايته على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنايته باعتبار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حيث دل محل الترخيم باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته على أحدهما أيضا خطأ ظاهر إذ لا يصح كون جنايته حيث دل على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما اختلاف المشايخ فيما إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده^(٢) ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم أنه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية إلى علانها حيث قال علاننا إذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة وذكر في الكافي اتفاق علاننا على ذلك قلت لعل كلامهم محمول على ما قبل الحلق بعد وأنه وزمان جزاءه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيد الحرم فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فإن قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسكين أو بأحدهما وهذا يشهد بجمع ما أورده علماء الأئمة على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف فقال واعترض شارح الكفر على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فإن القارن إذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للجموع وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شأنان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده إذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المستثنين فإنه حل قوله بعد الجاني على زمانه الذى يصح له حلقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقت فلا شك أنه يجب عليه بدنة للجموع وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قرأناه وتحقق ما حررناه وهذا وانصهر له ابن الهمام فقال إنما هو يعنى ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب مطلقة وهى الظاهرة والقرع المنقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والقرع المنقول بعد تنقيح المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لزوم

(١) قوله الذى جعل في الصغير: أى وهو هذا المتن بالنسبة إلى الكبير وإن كان هذا المتن هو المتوسط اهـ (٢) قوله خواهر زاده: قال العلامة عبدالحى الكنتوى في الفوائد البلية صفحة ٣٥٢ طبع الكازان (قائمة) المشهور بخواهر زاده عند الإطلاق اثنان محمد بن الحسين البخارى ومحمد بن محمود الكردي وضبطه السمعاني بضم الحاء المخجمة وفتح الواو والهاء بينهما ألف وبعد الهاء راء ماسكة ثم زاء معجمة وبعدها ألف ثم ذال مهملة معناه ابن اخت عالم وكذا ذكره صاحب الجواهر المضية وقال الكنتوى في ترجمة محمد بن الحسين قد علنا من هذا التصحيح أنهما لا يمتنعان في الفارسية فإن في خواهر زاده وجهين (الأول) رسمى والألف ثابت والحاء مفتوحة (والثاني) لفظى والألف دليل الإمامة والراء على كلا الوجهين غير مفتوحة ولفظ زادة بالراء المعجمة والبدال المهملة مشتقة من زابدين بمعنى التوليد اهـ

الدم الواحد بغير الجناح وقال في الجناح بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنياته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤثر قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجناح بالشاتين لمعطة الجناية لتوقف جوازه على طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجناحه قبل الحلق فاندفع بهذا ما عترض عليه ابن الممام بقوله فلا يتخلو من أن يكون إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم^(١) شيئا أولا فإن أوجب لزم شمول الوجوب وإلا فشمول العدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق في مقام التدقيق بأن يقال إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله إلى أن جواز حلقه وخروجه من الإحرامين فإذا جنى قبل الحلق بغير الجناح لزمه دم واحد وهو ارتكاب المحذور قبل التحلل وأما إذا كان جماعا فإنه يجب دم لما تقدم وآخر لأن تحلله هذا الواقع يحاق أو محذور آخر لم يؤثر للجناح بالاجتماع في خروجه من إحرام الحج بالنسبة إلى الركن وإلا يلزم أن يصح وقوفه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الإسلام حيث قال في وجه العدان إحرام العمرة بعد الفراغ من أعمالها لم يبق إلا في حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعد سواء انتهى ولا ينبغي أن الأمر لو كان سواء لما حكموا على القارن بتعدد الدم إذا جنى جنياته من المحظورات المتعلقة بنفس الإحرام وبعد فراغه من أفعال العمرة جميعها إلا الحلق وهذا وقد أجاب شيخ الإسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على الجناح بأنه ليس كثير من المحظورات لأنه أغلظا حتى يفسد الحج بخلاف غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين يحمل مرادهم والله ولي التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن أي الجامع بين إحرام العمرة والحج بنية واحدة أو بنتين (هو حكم كل من جمع بين الإحرامين) أي سواء يكون على وجه السنة (كالتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحمل من العمرة حتى أحرم بالحج) أي وإن خالف الأفضل أو يكون على وجه الإساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معانهم (وكذا كل من جمع بين الحجتين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنتين أو بإدخال أحدهما على الأخرى ولم يرض الثانية منهما (وعلى هذا لو أحرم بمائة حجة أو عمره ثم جنى قبل رفضها ف عليه مائة جزاء) وسيأتي بيان الرضى وما يتعلق به في محله

(فصل في جناية المكره والمكره) بكسر الراء في الأول وقصفا في الثاني وقدم المكره لأن جنياته أعظم لتعلق الاسم به بخلاف المكره وإن كانا في الجزاء سواء (إذا أكره محرم محرما على قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعل كل واحد منهما جزاء) أماني حق المباشر فظاهر وأما في حق الآخر فلأن هذه الكفارة يجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بلا فرق في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بأن ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وإن أكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجاء على المحرم) أي فقط لنسبة الفعل إليه حقيقة (ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لأن الحلال ولو لم يحمل له صيد الحرم إلا أن إكراهه فعل مجازي فلا يرتب عليه إلا الإثم الأخرى لا الجزاء الديني ثم هذا في الاستحسان والإفتي القياس لاشيء عليهما أما الأمر فلاه حلال وأما الأمور فلاه صار آلة المكره بالإلجاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في إكراه قتل أحد^(٢) من أهل الإسلام (وإن أكره محرم حلالا على صيد) فيه تفصيل (إن كان في صيد الحرم فعلى المحرم جزاء كامل) أي لكل جنياته (يحملة على مباشرة) وعلى الحلال نصفه لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس أن

(١) قوله يوجب الجناية عليهم: لعله عليه كما في المنسك الكبير وقال في منحة الخائف عند قول البحر يوجب الجناية عليه شيئا ماضيه أي على إحرام العمرة وقوله فإن أوجب الأظهر فإن أوجب أي الجناية وقوله لزم شمول الوجوب أي في الجناح وغيره وقوله وإلا أي وإن لم توجب شيئا لزم شمول العدم أي عدم الوجوب في الجناح وغيره

(٢) قوله كما في إكراهه قتل أحد إلخ: أي فإنه إنما يجب القصاص على المكره بالكسر فقط لو مكلفا لأن القاتل كالأله تتنور وشرحه من باب الإكراه

لا يجب عليه شيء إلا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور تلك الحرمة (وإن كان) أي إكراه الحرم للحلال (في صيد الخيل فالجزاء على الحرم) لما تقدم من أن إكراهه من حيث الإثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وإن كانا) أي المكروه والمكروه (حلالين في صيد الحرم إن توعده بقتل كان الجزاء على الأمر) أي لتوعده بالأمر الملحق (وإن توعده بحبس كانت الكفارة على الأمور القاتلة خاصة) أي حيث باشر المخطور المحقق بناء على ماتوم ضرر الحبس المطلق وقال الحسائي في وجه الفرق بينهما إن هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعدد الفاعلين فلو توعده محرم على قتل الصيد فأبى حتى قتل كان مأجوراً وإن ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحساناً ، بقى صورة أخرى وهي أن المكروه والمكروه لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على الأمر كما يجب على المأمور لأن تأثير الإكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والإشارة ويجب الجزاء بهما قبل الإكراه بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

(فصل في ارتكاب الحرم المخطور) بالنصب أي الممنوع فله من الحرم حال كونه محرماً (على نقض الإحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم أنه إذا نوى رفض الإحرام) أي قصد ترك الإحرام بمباشرة المخطور على وفق ظنه (لم يجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب) أي الممنوعة من الخيط ونحوه (والتطيب والحقن والجماع وقتل الصيد) وأمثال ذلك (فإنه لا يخرج بذلك من الإحرام) أي بالإجماع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان محرماً) أي ولا يرتكب بعد ذلك مخطوراً ما (ويجب دم واحد لجميع ما ارتكبه ولو فعل كل المخطورات) أي استحساناً عندنا وبه قال مالك إلا في الصيد فإنه لا يتدخل عنده وقال الشافعي وأحمد عليه لكل شيء فله دم وعندنا أنه أسند ارتكاب المخطورات إلى قصد واحد وهو تعجيل الإحلال فيكفيه لذلك دم واحد سواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده إلا أن إحرامه يفسد بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حراماً لأنه بالإفساد لم يصير خارجاً منه قبل الأعمال فكأنه بنية الرفض والإحلال والله أعلم بالأحوال (وإنما يتعدد الجزاء بتعدد الجنايات إذا لم ينو الرفض) أي في أول ارتكابه واستمر عليها ثم بنية الرفض (لأنه لا يخرج منه) أي الإحرام (بهذا القصد) أي في ارتكابه الجناية (لجمله) مسألة عدم الخروج أي بحكم هذه المسألة وما يرتب عليها (وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فإنها لا تعتبر منه) وكذا ينبغي أن لا تعتبر منه إذا كان شاكاً في المسئلة أو ناسياً لما والله سبحانه أعلم قال الكرمانى ولو أصاب الحرم صيداً كثيرة ينوى بذلك رفض الإحرام متأولاً فعليه جزاء واحد وقال الشافعي لا يتبرأ تأويله ويلزمه لكل مخطور وكل صيد كفارة على حدة لأن الإحرام لا يرتفع بالتأويل الفاسد وجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنايات في الإحرام ولنا أن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الذنوية كالباغي إذا أ تلف مال العادل أو أراق دمه لا يضمن لما ذكرنا وإذا ثبت هذا صار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدد الجزاء فصار كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى أن حكم الباغي فيما ذكره أنه إنما لا يجب عليه الضمان إذا اعتقد أنه على الحق أما إذا اعتقد أنه على الباطل يجب عليه ضمان ما أ تلف فهذا مثله فيكون في حكمه

(باب الإحصار)

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالإحصار وشرعاً كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بمرقة (والطواف) أي جميعهما (بعد الإحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (الرفض) أي ولو نثرنا (والنفل) أي ابتداء فإنه يجب إتمامه بعد إحرامه أداء أو قضاءه بعد إفساده إجماعاً لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ، فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشروع في النفل غير ملزم لإتمامه ودليلنا نفس هذه الآية خصوصاً ودلالة آية ولا تطولوا أعمالكم معوماً أن الآية السابقة تكن في باب المقايضة (وفي العمرة) أي والإحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الإحرام (بها) أو بهما (لا غير) إذ ليس فيها ركن إلا الطواف بخلاف الحج فإن معظم أركانه الوقوف (فإن قدر) أي الحرم بالحج سواء كان قارناً أو مفرداً (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لأنه إن منع عن الطواف

قطعت ونف ويؤخر الطواف ويبقى محرماً فحق النساء وإن منع عن الوقوف فقط يكون في معنى قامت الحج فيتحل بعد فوت الوقوف عن إحرامه بأفلال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قيل وفي هذه المسئلة (١) خلاف بين الإمام وأبي يوسف حيث قال سأله عن الحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصراً قلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم (٢) قال نعم لكن كانت حيث دار الحرب وأما الآن فهي دار الإسلام والمنع فيه من جميع أفعال الحج نادر فلا يتحقق الإحصار وقال أبو يوسف أما عندي فالإحصار بالحرم يتحقق إذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أويته وبين الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو وأيضاً بأن حبسه حاكم عنهما وأما ما ذكره الطرابلسي من أنه إذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصراً أي شرعاً فمحلول على ما ذكر في الأصل مطلقاً بخلاف ما ذكر محمد في النوادر مفصلاً بقوله وإن كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصراً والا فهو محصر وقد قالوا الصحيح أن هذا التفصيل المذكور قول الكل على ما ذكر الحصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الميامن والذي يظهر من تعليل منع الإحصار (٣) في الحرم تخصيصه بالعدو وأما إن أحصر فيه بغيره فالظاهر تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق وأقول التوفيق (ويشقق) أي الإحصار عندنا (بكل حابس يحبسه) أي مانع يمنه (وهو) أي الحائس (على وجهه) أي وجهها اثنا عشر وجهاً (الأول العدو المسلم أو الكافر) أي مما سواه في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما سلطاناً خلافاً للشافعي فإن الإحصار عنده مختص بالكافر لأن قضية الحديبية كانت سبب نزول الآية لكن التبرة بعموم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرر في محله (ولو أحصر العدو طريقاً) أي إلى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقاً آخر) ينظر فيه (إن أضربه سلوكها) لطوله أو صعوبة طريقه ضرراً معتبراً (فهو محصر) أي شرعاً (ولاً) فلا) أي وإن لم يتضرر به فلا يكون محصراً في الشريعة وإن كان محصراً في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الأسود والنمر والفهد وفي معناه الكلاب العقور إذا كان عاجزاً عن دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو بتهمة بعد ما تبلس بإحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بناء على غلبة الظن أو بإخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة إن كان على مسيرة سفر من مكة ولا بد من هذا القيد على القول الأصح وهذا حكم قد أحدهما بعد وجوده لحبس ونحوه في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدهما ابتداء) أي في المحصر كما بينه بقوله (فلو أحرمت) أي بفرض أو قبل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعاً إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر (السابع هلاك النفقة) فإن سرقت نفقتها (وكذا إن ضاعت أو نهبت أو فُتقت) (إن قدر على المشي ليس بمحصر ولا فحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشريطة (١) ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الراحة هلاك النفقة لإحصار على الإطلاق إلا إذا كان قريباً من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة إلى وجود النفقة وأما هلاك الراحة فلا شك أنه

(١) قوله قيل وفي هذه المسئلة: قاله علي بن الجعدي كما في الناية وفتح القدير (٢) قوله وهي من الحرم: قال في فتح القدير فيه أن الحديبية من الحرم وهو خلاف ما ذكره البخاري أنها من الحل وما ذكره المصنف وغيره من مشايخنا أن بعضها من الحرم اهـ والحديبية تخفيف الية الثانية أفصح من تثليلها وهي بقر قرب مكة على طريق جعدة دون مرحلة اهـ أبو السعود على ملا مسكين (٣) قوله من تعليل منع الإحصار: أي لتلليل الإمام أبو حنيفة ورحمته تعالى اهـ (٤) قوله لكن هذه الشريطة: يعني قوله إن قدر على المشي ليست في محلها الخ قال الشارح المرشد بسدقة اللهم إلا أن يكون مع إهلاكها وما يجوز من المشي لعدم ما يستأجر به واحتياطاً وتوثيقاً فيقول أمره إلى العجز فيعطى له حكمه حالاً اهـ كذا في الحجاب وقوله الشريطة صوابه الشريطة اهـ

يحتاج إلى قيد مقدم وكذا إلى قوله (وإن قدر عليه) أي على المشي (للحال) أي في الوقت الحاضر (إلا أنه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جاء له التحلل) كما ذكر ابن سماعة عن محمد وإنما اعتبر قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الإحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب ولو كان قادرا على المشي لأن في الأول حربا ظاهرا بخلاف ما هنا لقرب المسافة غالبا ولا التزامه بإحرامه المأزوم له شرعا (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف بينهما بعبطفه نعم إن كانت الدم زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا إذا كانت الراحلة موجودة والثقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون الثقة ويتصور بينهما اتفاق قيمتها فإنه لا يمدحصر (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من أول إحرامه وله قدرة على الثقة دون الراحلة فإنه محصر حيثئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا محصر لأنه إن وجد من يمشي الهدى على يديه فذلك الرجل يهديه إلى الطريق وإن لم يجد فلا يمكن التحلل) ففي ميسوط شمس الأئمة السرخسي أن من ضل الطريق عندنا محصر إلا أنه إن وجد من يمشي بالهدى على يديه فذلك الرجل يهديه إلى الطريق فلا حاجة إلى التحلل وإن لم يجد من يمشي الهدى على يديه فإنه لا يتحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفتوح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا إذا ضل في الحبل وإن ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الإحصار في الحرم إذا لم يجد أحدا من الناس له أن يذبح عنه إن كان معه هدى ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيخان والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالإجماع لأنه إن لم يجد من يمشي الهدى على يديه لا يمكن التحلل وإن وجد لا يكون ضالا فقيه بحث لأن من لم يجد من يمشي الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا إلا أنه لا يمكن التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجاء له أن يرجع إلى بلده ويتوقف تحله على بحث هديه من مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلالة الطريق يعد محصرا ثم إن وجد بعده من يده زال إحصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصر أتم استثنى وبهذا تبين أنه لا معنى لقوله (١) وقيل لأن مضمونه متفق عليه فكان حقه أن يقول العاشر ضلالة الطريق إلا إذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية أن الضلال من عدد الشهر وروية الهلال فليس محصرا بل هو فاقته الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج النفل) بخلاف الفرض كحجة الإسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى إحرام الحج النفل إحرامها بالعمره (إن أحرمت بغير إذنه) بخلاف ما إذا أخذ لها ابتداء فإنه ليس له منها انتهاء (والمولى مملوك) أي وكذا منع المالك مملوكه ولو في الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) إن أحرمها بغير إذن سيدهما (فلو أحرمت أي المرأة (بنفل بغير إذن الزوج) ولها محرم فتعها زوجها فهي محصورة) لتعلق حقه بها (وإن لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أي وهو مسافر معها (فليست بمحصرة وإلا) أي وإن لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أي شرعا إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج إلا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وإن أحرمت يأذنه ولها محرم) أي كما تقدم (لا تكون محصورة) أي في الجملة (وإن منها الزوج) أي ولو على تقدير منه إياها مع أنه لا يجوز له منها بعد إذنه إياها لأن الزوج أسقط حقه بإذنها (ولا يجوز له أن يحللها) أي يفك إحرامها بمحظور يكافئها (بعد الإذن وإن لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت بإذن زوجها (وخرج الزوج معها) أي ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أي لا تكون محصورة (وإن لم يخرج) أي الزوج (معه) ابتداء (فهو محصورة) لأن خروجها حيثئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه في حكم موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله في نكاح النفل (وإن أحرمت بحجة الإسلام ولها محرم) أي يذهب معها (ومنها الزوج) أي سواء كان إحرامها بإذنه أم لا (لا تكون محصورة) إذ ليس للزوج منها عن الفريضة بند تحقيق الاستطاعة (وإن لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها فليست بمحصرة) وهذا واضح (وإن

(١) قوله أنه لا معنى لقوله: أي قول المصنف اه

لم يخرج) أى الزوج معها (فهي محصورة) فإن الزوج لا يجبر على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كما لو أحرمت بحجة الإسلام ولا زوج ولا محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت بالقرض) أى بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (إن كان أهل بلدها يخرجون قبل الأثر) أى عادة فى حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منها وإلا فله منها) أى إلى حين دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمة كثيرة لقوله (وإن أحرمت قبل خروجهم) فيه تفصيل إن كان بأيام يسيرة أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل للقة (لا يمتنها) بل يحتمل المطرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (وإلا فله ذلك) أى لئلا يتضرر هناك وينبى أن يكون تفصيل إحرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وإن أحرمت فى أشهر فليس له أن يحللها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخرا عن إحرامها لأنها علمت بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرم فتمه المولى فهو محصر سواء أحرم بإذنه أولا) هذا بخلاف لغيره مذكوره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والأمة بغير إذن المولى فهو محصر (إلا أنه يكره له المنع بعد الإذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة وإلا فلا كراهة إذ حجه لا يكون إلا نافذة والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لأتمه التزوجة فليس لزوجها منها ولا تحللها) ولعله يحول على ما إذا لم يؤتى لها مكانا ولا يتوجه عليه نفقة لأجلها (الثانى عشر المدة) أى عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أملت بحجة الإسلام أو غيرها) أى بالاولى (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وإن كان لها محرم) وذلك لأنها ممنوعة من الخروج عن بيتها ويجب عليها أن يكون فى محل طلاقها ميتا فاقع فى بعض النسخ من زيادة قيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وإن كانت بمكة وطلقها زوجها بعد إحرامها ليس لها أن تخرج إلى عرفة لأنها تتحلل بأفصال العمرة متى شابت أن تتحلل بها بعد تحقق قوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحد هذه الوجوه) أى الحاشية المسانعة من إتمام إحرام الحج (بمنا الإحرام) أى بتحقيقه بالنيق والتلبية (قبل الوقوف بعرفة فهو محصر) أى لفة وشرعا (ولو وقف بعرفة) أى فى زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون محصرا) أى شرعا ولو كان محصرا لتوعرفا (فتيق محرما فى حق كل شيء) أى من المحظورات إن كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد جري يوم الترحيد يثبته بقوله (إن لم يحلق) أى بعد دخول وقت صحت (وإن حلق) أى جئت (فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب وغيره (إلى أن يطوف الزيارة) أى لأجل طوافها الذى هو ركن (فإن منع) أى عن بقية أفعال حجه بعد وقوفه (حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة أمدام) أى بجمعة (ترك الوقوف بمزدلفة) وفيه أن تركه بذم^(١) لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد إمكانه للوقوف (بها فعليه دم والرمى) وفيه أيضا أنه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها للعدو لاسيا وهو ممنوع فى آخر أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يقضى ما فاته من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو قبله إن منع من الرمي وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعدو (وتأخير الطواف) أى عن أيام النحر (وتأخير الحلق) أى عن أيامه أيضا على مقتضى قول أى حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية أن ترك الواجب بعذر لا يوجب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فإن منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمار وعليه دم ترك الوقوف بمزدلفة ودم ترك الرمي إلى آخر ما قاله فإنه مناقضة فى عبارته ومعارضة فإنه إذا سقط عنه الوقوف والرمى فكيف يجب عليه دم لأجلهما (ودم خامس لو حلق فى الحلق) أى بناء على القول بكونه واجبا أن يقع فى الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم أنه اختلف هل له أن يحلق فى الحلق أو يؤخر الحلق إلى ما بعد طواف الزيارة قيل ليس له أن يحلق فى غير الحرم لأن تأخيرها عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل له ذلك إذ ربما لو أخره ليحلق فى الحرم يمتد الإحصار فيحتاج إلى الحلق فى الحلق فينبو الزمان والمكان وإلى

(١) قوله وفيه أن تركه بذم الخ: قد تقدم الكلام عليه فذكر

الاول أشار في الأصل وإلى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمتعا لقوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت أنه يسقط دمه بالعذر اتفاقاً (وعليه أن يطوف للزيارة) أى ولو إلى آخر عمره لكونه ركناً ولأنه لا يخرج عن الإحرام في حق النساء بدونه (والصدر) أى إن خلى وهو بمكة إن كان آفاقياً وإلا فلا (ويحقق الإحصار) أى بمنته عن الطواف والوقوف (في الحرم) أى جميعه المشتغل على بلد مكة ومسجده (كما في الحل) أى كما إذا أحصر عنهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجامع إذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى في وجوب إتيان باقي الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم الفساد) أى جناية موجبة للإفساد (ودم المحصر) أى خلاصه عنه بالتحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل

(فصل في بحث الهدى) أى طريق إرساله لأجل إحلاله (إذا أحصر الحرم بمجة أو عمرة) وكذا إذا كان محرماً بهما على ماسيأتى يانه (وأراد التحلل) أى الخروج من إحرامه بخلاف من أراد الاستمرار على حاله منتظراً زوال إحصاره ^(١) (يجب عليه أن يبعث الهدى) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى في النكية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو في النكيفة بأن يذبح بقرة أو ينحر ناقة (وتجوز البدنة) أى من الإبل والبقرة (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث ثمن الهدى ليشتري به) أى المبعوث أو غيره بشئ (الهدى) أى ما يصح أن يكون هدياً وفيه إجماع إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحداً بذلك) أى بإشترائه الهدى وهو مستدرك بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى ويكفيه نيابة عنه (في الحرم) خلافاً للشافعى حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو في الحل كما قرر في محله (ويجب أن يواذعه يوماً معلوماً) أى وقتاً معيناً (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من إحرامه وهذا في إحرامه للحج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعاً وأما عند صاحب لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا ساجة إلى المواعدة لأنها عيناً يوم النحر وقاله نعم يمكن حمله على إطلاقه عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج إلى تبين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه في العمرة في الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بلا خلاف (ثم إنه) أى المحصر (لا يلحق ببعث الهدى) أى بمجرد ذبحه (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح في الحرم) أى عنه وليه فيه (ولو ذبح في غير الحرم لم يتحلل به من الإحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يخلق رأسه ولا يفعل شيئاً من محظورات إحرامه حتى يكون اليوم الذى وأذعه ويطلب تحقيق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جداً حيث لم يعتبروا غلبة ظنه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الإحرام شيئاً ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو حلق يجب عليه التقية وكذا لو ظن أنه ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكأنه لم يذبح ولم يحل من إحرامه وعليه أن يبعث بآخر حتى يذبح في الحرم أم لا وأما لو أذعه يوماً فذبح قبله جاز استحساناً بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضاً في القياس فتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح في الحرم) أى في وقته المدين له أو قبله (حل) أى من إحرامه لحل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارناً) أى بعمرة وحجة (يبيع يهديين) أى بخروجه من الإحرامين والأفضل أن يكونا معينين ميتين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيها للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين اثنين (ولو بعث) أى التارن (بهدي واحد ليتحلل من الحج) أى من إحرامه (ويبقى في إحرام العمرة) أى محرماً في حكمها (لم يتحلل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما فقيده دلالة على أنه إن أراد بذلك الهدى أن يتحلل من العمرة فقط مع بعد

(١) قوله منتظراً زوال إحصاره: أى فإنه يجوز له ذلك فأما المصنف والشاويح أن التحلل رخصة في حقه حتى لا يتعد إحرامه فيشقى عليه اه

هذه الإرادة شرعا فليس له اللهم إلا إذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف برفة قبل أن يأتي بأكثر طواف العمرة ارتقت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو يبيت) أى القارن (من هذين فلم يوجد ذلك القدر) أى التمسك (بعملة واحدة فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحلل عن الاحرامين) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بينهما وقد ذكر الحسن في منسكه هذا المسألة بعينها (ولو أحصر مفرد وبيت هذين يحل بذبح أولهما ويكون الثاني تقطعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أى شخص (بشيء واحد) أى بشك غير معين (لا ينوى حجة ولا عمرة) أى بقصد معين (ثم أحصر يحل هدى واحد وعليه عمرة) أى استحسانا وحجة وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو بعينه) أى أحرم بشيء سماه وبينه (ثم نسبه وأحصر يحل هدى واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك إن لم يحصر ووصل مكة أو عرفة فعليه حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وإن أحرم بشيئين فنسبهما فأحصر بيت هذين وعليه حجة وعمرتان) أى استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجة وعمرة قضاء لعمرته وهذا بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف إحرامهما للمسيان إلى القارن دون الحجتين أو العمرتين لكراهة الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل أيضا بينه بقوله (وإن جمع بين الحجتين أو العمرتين فأحصر) أى فينظر (فإن كانت قبل السير إلى مكة يلزمه هديان) أى عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف (أو بعده) أى بعد سيره إلى مكة (فهدى واحد) أى يلزمه أو فعليه وهذا بالاتفاق وعند محمد هدى واحد في الوجين سار أو لم يسر أما لو أحصر وسار فوصل إلى مكة لم يبق محصرا على قول الإمام فإن لم يقدر على الأعمال صبر حتى يفوته الحج فيتحل بأفعال العمرة كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الإحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يخفى أنه إنما يتأتى على رواية منع الإحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعنى به أن الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق ما يفيد أنه إن قدر على الطواف دون الوقوف فيأتى بأفعال العمرة أولا ثم ينتظر فإن فاتته الوقوف تحلل عن إحرام الحج بأفعال العمرة يقول ابن المام تولا عن الإمام فإن لم يقدر على الأعمال تحمّل على أعمال الحج كما لا يخفى وتقدم أن الجمهور على تسوية الإحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي قضية العمرة إذ البيرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن القول بعدم اعتبار الإحصار إذا وقع من المسلم أعم من أن يكون ظالما مجبسه أو عادلا باستحقاقه يرجب حرجا عظيما في بقاء إحرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم وهى الملة الخفيفة السمحة لأسما مع المساحة الخفيفة في عموم البوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف القارن وسعى لحجته وعمرته) أى بأن طاف طواف العمرة وسعى لما ثم طاف طواف القدوم وسعى لحجته (ثم أحصر قبل الوقوف برفة) أى عن الوقوف والطواف جميعا (فإنه يبيت هدى واحد) أى ويحل به كما في نسخة (وبقضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرته) أى لأنه أتى بكاملها في أول قضيته ولم يبق منها إلا حلول وقت حله وبعثته (ولا يحل بما طاف وسعى لحجته لأن ذلك) أى سعيه بعد طواف قدومه (إنما يجب) أى وقوعه (بعد القوات) أى بعد فوت حجه فيبطل بفوته لأن الأصل في السعى أن يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف^(١) وإنما يجوز تقديمه عند أمن القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاحمة (ولو أحصر عبد) أى مملوك (إن أحرم) بغير إذن المولى (فالذى يبيت الهدى ندبا) أى إن شاء تخليص عبده من الاحرام الذى يكون خلافا له في الاستخدام وإنما قال ندبا لأن إحرامه إذا لم يكن عن أنه فيجوز له تحمله فيفدان إحلاله يبعث هديه أفضل فتأمل (ولو بأذنه) أى ولو كان إحرامه بأمره (فقليل يبعثه حتما) أى وجوبا كما صرح به في خزانة الأكل أنه يجب على المولى بعت الهدى ووجه ما ذكره القاضي

(١) قوله قبل الوقوف : يظهر للماجرأ الصواب حذف هاتين الكلمتين لأن طواف الزيارة لا يكون قبل الوقوف اه
ثم وجدت في نسخة صحيحة مخطوطة بعد الوقوف وهى لا غبار عليها اه

في شرح مختصر الطحاوي أن علي المولى أن يذبح عنه هدنيا في الحرم فيحل لأن هذا الدم وجب لبلية ابتلى بها العبد
 يأذن المولى فصار بمنزلة الثقة (وقيل بديا) كان الأول أن يقول قيل يجب بمنه على المولى وقيل لا يل يجب على العبد
 لما في تلوي قاضيان لو أحرم يأذن المولى ثم أحصر لا يجب دم الإحصار على المولى ويجب على العبد بعد التمتع
 ولما في البدائع نقلا عن القدوري في شرحه مختصر الكرخي ولو أحصر العبد بعد ما أحرم يأذن المولى لا يلزم المولى
 إنفاذ هدي لأنه لو لزمه لزمه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فإن أعقته وجب عليه أن يمت بهدي لأنه
 إذا أعتق صار بمن له عليه حق فصار كالحر إذا حج غيره فأحصر فإنه يجب على المحجوج عنه أن يمت الهدى وكذا
 ذكر الكرماني مثل القدوري وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده أن يحج عنه فأحصر لم يلزم المولى إنفاذ هدي
 فإن أعقته لزم المولى أن يمت بهدي قال المصنف في الكبير فجعل المسألة في الأمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في
 الآذن قلت وعلى تقدير فرق بينهما فإذا كان الأمر غير موجب للبعث فبالأولى أن لا يكون الإذن باعثا على بعث
 المولى كما لا يخفى فحصر من قول الأكثر أن عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتبين أن يحمل إطلاق قتل الأكل على
 ما ذكره فيها إذا أعتق عبده في مقام الفصل وأما تعليل القاضي وهو الباجي المالكي فظاهره أنه مبنى على قاعدة
 المالكية في أن المملوك يصير مالكا بتملك المالك فيكون أدأؤه عنه كذلك رأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به
 فيكون في عهده ناقلة (ولو أعقته) أي المولى (بعد الإذن) أي إذنه بالإحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول
 ولو لم يظهر باعتبار المعقول فإن المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل وجه والقياس مع الفارق
 ليس من النوع المقبول (ولو أحصر صبي أو مجنون) أي فاحتل كل منهما (فلا شيء عليه) أي لادم ولا قضاء عليهما
 قياسا على ما إذا فعلا شيئا من المحظورات أو تركا عملا من الواجبات (ثم إنه إنما يجب على المحصر بعث الهدى إذا أراد
 التحلل به) أي بسبب ذبح هديه (أما إذا صبر) على تحمل مشقة إحرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره
 وحسبه (فيتحل بأفعال الحج) أي حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج إذا كان محرما بالحج (أو العمرة فلا يجب عليه
 الهدى) أي إذا كان محرما بهما كما سبق إليه الإشارة (وإذا بعث) أي المحصر (الهدى) أو قيمته إلى مكة (فليس عليه)
 أي وجوبا (أن يقيم بمكانه) أي المحصور فيه (حتى يذبح) بله أن يرجع إلى أهله أو حيث شاء أي وله أن يصبر في
 مكانه لكن في الصورتين يكون محرما إلى وقت تحقق ذبحه (وإن عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أي عنه أصلا
 (أو لا يجد ثمنه) أي ولا يكون عنده عيه (أو من يبعث يده بقر محرما حتى يجده فيتحل به أو يذهب إلى مكة فيحل
 بأفعال العمرة كالفاتح) أما إن استمر لا يقدر على وصول مكة ولا على الهدى بقر محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة
 وليس بدل عن هدي المحصر عند أبي حنيفة وعنده هذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه
 قوله (ولا يجزئ عن الهدى بدل لاصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر أنه إن لم يجد هدنيا قوم الهدى
 طعاما فيصدق به على كل مسكين نصف صاع وإن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما فيتحل به قال في
 الأمالي وهذا أحب إلى يعني لأن فيه خلاصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير قلنا قياس بخالف النص في غير
 المقيس فلا يقبل (١) بات لأص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب ولامن السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو
 كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة الخلق بمنذر على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهد بعض المجتهدين
 المطلعين على قواعد أصول الدين كآبي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيناني والتبعة عند الشافعي

(١) قوله قياس بخالف النص في غير المقيس فلا يقبل : هذا كلام المحقق في القتح وعبارته قلنا قياس بخالف النص في عين
 المقيس عليه وأراد بالنص قوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقد أقر المحقق العلامة ابن عابدين في رد
 المحتار وقوله قلت لا نص الخ هذا قول العلامة القاري وقد أقره العلامة السندي في طوابع الانوار كما ذكره العلامة
 الرافعي وكذا العلامة طاهر سنبل في ضياء الأبرار

يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخره أقول ولعلهما قلنا على من لم يجد الهدى عن كان قارنا أو متعتا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحلل بقياس كفارة الحلق بعذر وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم بإزاء كل نصف صاع يوما فلكل وجهة وطريقة غير خارجة عن قواعد الشريعة فكن متأديا في حق الأئمة ولا تنس المملوك بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئا) أي لا من سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى أن المحصر لم يحل إلا بالاذبح في الحرم سواء اشترط عند إحرامه الإحلال بنذر ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور المذهب في كتب المذهب وذكر في الإيضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد التحلل ونقل الكرماني والسروجي عن محمد أنه إن كان قد اشترط الإحلال عند الإحرام إذا حصر جازله التحلل بغير هدى (تنبيه) أي للعائل النية (المرأة إذا أحرمت يصح نقل ولو ياذن الزوج أو المملوك ولو ياذن المولى خلاهما فليهما الهدى) أي لأنهما سارا بمنزلة محصرين (ولكن لا يتوقف تحللها على ذبح الهدى) أي كما يوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحل في الحال) أي المرأة والمملوك (إذا فعلا أدق شيء من المحظورات كنص ظفر بأمر الزوج أو المولى) اعلم أن الذي يتحلل بغير الهدى فكل محصر منع عن المضى في موجب الاحرام شرعا لحق العبد كالمراة العبد المنوعين بحق الزوج والمولى فإن أحرمت المرأة أو الأمانة أو العبد بنذر إذن الزوج والمولى فلهما أن يخللها في الحال من غير ذبح الهدى التحلل وعلى المرأة أن تبعت الهدى أو ثمنه إلى الحرم ليذبح عنها هدى للكفارة وعليها حجة وعمرة إن كان إحرامها بحجة وعمرة إن كان بعمره بخلاف مالومات زوجها أو محرما في الطريق فاتها لا تتحلل إلا بالهدى ولعل الفرق بين المستثنين أن إحصار الثانية حقيق وإحصار الأولى حكى ثم على العبد هدى الإحصار بعد النكاح وحجة وعمرة كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم العبد ياذن المولى كره له تحليله لو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر أنه ليس للمولى إذا أذن لعبد في الحج أن يحلله وهذا هو الظاهر وإن كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرم البدأ الأمانة ياذن المولى ثم باعها نفذ البيع وجاز للشترى أن يحللها بلا كرامة وليس له الرد باليب (١) عندنا ثمة الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف إذا أحرمت الحرة يصح نقل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عندنا خلافا لفرقنا ذكره القاضي والخلاف في شرح الطحاوي وذكر التدويري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما إذا أحرمت المرأة بحجة الاسلام) أي بغير إذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة حالية وكذا قوله (ومنعها زوجها) أي لعدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبنا (أومات زوجها أو محرما في الطريق) أو في مكانها (وهي محرمة) أي بأحد إحصار كان (ولو يصح تطوع) أي مع أنها عليها حج فرض (فاتها لا تحل إلا بغير الهدى في الحرم) أي لأنها في حكم المحصر (وإن حلها زوجها) أي بشئ من محظورات الاحرام (لا تتحلل إلا بالهدى في حج الفرض) أي في حج يكون عليه فرض بخلاف ما إذا أحرمت بنقل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فإن لم يكن يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله إياها إلى ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمرة فتأمل في المقام لظهور ذلك حقيقة المرام، ثم اعلم أن المسئلة خلافية في الكبر لو أحرمت بحجة الإسلام بغير إذنه ولم تجد محرما ذكر في الأصل أن الزوج أن يحللها بغير هدى وذكر الكرخي أنه لا يحللها إلا بالهدى وكذا في المبسر في الفرض لا تتحلل إلا بالهدى وعن محمد إن أحرمت ياذن الزوج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وإن كان في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلدها لم يكن له أن يحللها وإن أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له أن يحللها إلا أن يكون إحرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الجاوي إلا أن حق العبارة

(١) قوله وليس له الرد باليب : هذه المسئلة مذكورة في الفتح والمنسك الكبير والبحر الرائق وكتب المحقق ابن عابدين على قوله في البحر وليس له الرد بالعيب مانعه لأنه يمكنه إزالته بالتحلل اه أقول يفهم من هذا التحليل أن المراد بالعيب هنا هو الإحرام اه

أن يقول في صدر الجملة فإن أذن الزوج لها بحجة الإسلام مطلقاً فأحرمت قبل أشهر الحج إلى آخره فإنه إذا أذن لها أن تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يمتنع، ثم الإذن قبل الإحرام ظاهر وأما بعده فخاص أيضاً بقوله أصبت أو أحسنت أو وضعت فمك أو أجزت أو أذنتك في المسير إلى مكة ونحو ذلك ولا يفتى بجدوقية إحرامها والسكوت عنها (فصل في التحلل) أي في آدابه (وإذا علم) أي المحصر (أنه) أي الشأن (قد ذبح هديه) أي الذي بعته (بالحرم) أي في أرض الحرم (وإذا أراد أن يتحلل) أي يخرج من إحرامه لعدم لزومه عليه (بقول أدنى ما يظن أنه من الإحرام) أي يمتنع من بقائه والاول أن يقال أدنى ما يحرم بالإحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (لا يجب عليه التحلل) أي ولا التقصير خلفاً عنه (وإن فعله حسن) أي مستحسن وهو يحتمل أنه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه (ولا يخرج من الإحرام بمجرد الذبح) أي ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أي من محظورات الإحرام ولو بتغير خلق فإن الحلق ليس بشرط عندهما على مافي البحر الزاخر وعند أبي يوسف عليه الحلق وإن لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضي أنه مسنون ولا واجب فلا خلاف كذا في الطرابسي وقال الحجازي وهذا يدل على أن الحلق مندوب إليه للمحصر وليس بواجب ولا مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحساناً (١) لا غير لأن ترك الواجب يوجب الدم وترك السنة يوجب الإمامة ولم يذكر واحداً من الأمرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة بخلاف ما روى في التوارد عن أبي يوسف أنه واجب عليه لا يسهه تركه فإن ترك فعله دم وفي مختصر الطحاوي أن لا يوجب يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوي تكلم الناس في المحصر إذا نحر هديه هل يحنق رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه أن يحنق ويمن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحنق فإن لم يحنق حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحنق ويجب ذلك عليه انتهى والتقصير على حكم الحلق (٢) كما لا يخفى ومال الطحاوي إلى هذا القول أقول ولعله لأنه مستفاد من ظاهر ماورد في الإحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديثية من التأكيد والمبالغة في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفي النخبة اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم، ثم اعلم أنه لا يجوز ذبح المحصر إلا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فإذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فسرق) أي بعد ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما يجب عليه الإراقة لا الإعتلاء (وإن لم يسرق تصدق به) أي تملكاً أو إباحة ولو في أرض الحل (٣) (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلاً (جاز) أي تحلله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة (ولو ظن) أي المحصر (أنه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بأن لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن أنه خرج من الأحرام بذلك الذبح (فعلیهما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وإن أكل من الهدى الوكيل) ولو يأذن الموكل (ضمن) قيمة ما أكل (إن كان غنياً) أي مالك نصاب (ويتصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال إحصاره) أي إحصار الأمر (لجاء) وكذا إذا لم يجيء (لم يضمن) المأمور شيئاً

(فصل في ذوال الإحصار: إذا زال إحصار المحرم بالحج فهو) أي ذواله (لا يخلو عن أحد الوجوه الخمسة) ووجه المحصر أنه (لما أن يزول) أي الإحصار قبل بعث الهدى أي وهو ظاهر ولا يتصور تمدده فهو الوجه الأول

(١) قوله استحساناً: عبارة المنسك الكبير استحباباً اه (٢) قوله والتقصير على حكم الحلق: أي قصر الشعر أي تقصيره على حكم الحلق أي كأنه على حكمه أي مثل الحلق وهذه العبارة ليست في المنسك الكبير أي بها الشارح لبيان حكم التقصير وإن كان واضحاً اه (٣) قوله ولو في أرض الحل: أي بعد أن يكون ذبحه في الحرم كما هو موضوع المسئلة حتى لو ذبح في الحل وتصدق به في الحرم لا يجوز ولا يسقط عنه أقاده في المنسك الكبير

(أو بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت يقدر على إدراك الحج والهدى) أى معا وهو الوجه الثانى (أو) في وقت لا يقدر على إدراكهما جميعا) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على إدراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) بأن يقدر على إدراك الحج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففى الوجه الأول وهو أن يزول) أى الإحصار (قبل البعث) أى بئس الهدى (والباقى) أى فى وجهه أيضا (وهو أن يزول في وقت يقدر على إدراكهما يلزمه) أى فى الوجه ^(١) (التوجه) أى يجب عليه المضى بالاتفاق (ولا يجوز له التحلل) أى حينئذ (ويقبل يديه ما يشاء) أى من يسبح أو مئة أو صدقة ونحو ذلك (وفى بقية الوجوه) أى من الوجوه الخمسة (وهى الوجوه الثلاثة) (لا يلزمه التوجه ويعجز له أن يحل بالهدى) أما فى لا يقدر على إدراكهما جميعا فلا يلزم المضى لعدم فائدة ما جاز له التحلل اتفاقا وأما فى لا يقدر على إدراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزم المضى اتفاقا على ما فى الروايات المشهورة فى المذهب إلا ما جاز فى رواية خزاعة الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه قبل ذبحه لم يسهه أى بئس بالهدى إلا إذا لم يقدر على إدراكه فإنه يظاھر قد يتبادر منه أن ضميره راجع إلى الهدى كما توهم ^(٢) المصنف على ما فهم من كلامه فى الكبير ولكن الصواب أن مرجعه إلى الحج وإلا فيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التعديل ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم يقدر على أن يدركه فأدرك (إلا فى الوجه الأخير) وهو أن يقدر على إدراك الحج دون الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جاز له التحلل ولا يلزم المضى استحسانا (وفى رواية يجب) أى يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياسا وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبى حنيفة وهو الأفضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أى الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمبهم المتقدم وقد تقدم ثم هذا الوجه إنما يتصور على مذهب أبى حنيفة لأن دم الإحصار عنده لا يتوقف بأيام التحريم بل يجوز قبلها فيصور إدراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعى وأحمد فى رواية وأما على مذهب أبى يوسف ومحمد فلا يتصور ^(٣) هذا الوجه فى المحصر لأن دم الإحصار عندهما يتوقف بأيام التحريم فمن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيصور فى حقه بالاتفاق لعدم توقفه بأيام التحريم من غير خلاف (وإن زال إحصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى ولا يلزمه التوجه) أى إلى مكة لعدم القابلة بتدرك أحدهما (بل إن شأ محل بالهدى) أى صبر حتى يحل ببيع الهدى (وإن شاء توجه) أى إلى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الأفضل (وله) أى القارن المحصر (فى هذا) أى فى ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسمطور (قائدة) أى عظيمة (هى أنه لا يلزمه عمرة فى القضاء) لكن فيه إشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبیان إذا كان المحصر قارنا فينبغى أن يجب عليه إتيان العمرة التى وجبت عليه بالشروع فى القرآن حيث قدر عليها وأجيب بأنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذى التزمه وهو كونه على ما يقرب عليه الحج إذ بقوات الحج فأت بذلك كذا فى الجبازى والفتح (وأما المنتصر) أى

- (١) قوله يلزمه أى فى الوجه : حقه فى الوجهين الأول والثانى ثم رأيت هكذا فى نسخة صحيحة مخطوطة فأخذه اه
- (٢) قوله كما توهم المصنف الخ : عبارة الكبير والثالث أن يقدر على إدراك الهدى دون الحج فلا يلزمه المضى اتفاقا كذا فى المشاهير وفى خزاعة الأكل لو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه اه وهذا مخالف إلا أن يرجع الضمير إلى الحج انتهت بحروفها واقعه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله وأما على مذهب أبى يوسف ومحمد فلا يتصور : كذا ذكره صاحب الهداية والنسقى فى الكافى وشارح الكنز وغيرهم وضرو فى الجوهره ذلك على قولها أيضا وذلك بالإحصار فى عرقه فأنه لو أحصر بها وأمرم ببيع الهدى عند طلوع فجر التحريم ثم زال الإحصار قيل الفجر أمكنه إدراك الحج دون الهدى لأن الذبح يخص بئى فيصلق عليه أنه أدرك الحج دون الهدى فقد تصورت المسئلة على قولها أيضا وإن خصا الذبح بيوم التحريم وتعبه فى البحر الرائق بأن الإحصار بعرة ليس بإحصار لما يأتى فلو قال أحصر بمكان قريب من عرفة لاستقام اه كذا فى الحجاب لكن قال العلامة ابن عابدين فى حاشية البحر دفعه فى النهر بأن منشأ اعتراضه التحريف لأن النسخة لو أحصر بعرة بالنون وإلا فكيف يصح أن يكون بحيث يدرك الحج اه

المحصر (إن زال إحصاره قبل بعث الهدى أو بعده في وقت يقدر على إدراكه) أى إدراك الهدى في صورتين (يلزمه التوجه) أى إجماعاً (وإن لم يقدر على إدراك الهدى) أى بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أى بالاتفاق بين الامام وصاحبه (ولا يتصور في حقه) أى المحصر المحصر (عدم إدراك العمرة) لأن وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتقيد يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص، ثم اعلم أنه إذا زال إحصاره بعد قوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر عن ابن جماعة في منسكه أن عند الحنفية إذا حابر الإحرام متوقفاً زوال المحصر ففاته الحج والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصراً ويجب عليه القضاء ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤديها بإحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة ولو لم يتحلل لا يبيع في العام القابل بذلك الإحرام وتعبه المصنف في الكبير بأن قوله عند أبي يوسف يحتاج إلى إحرام جديد وهم لأن عنده ينقلب لإحرامه إحرام عمرة من غير تجديد كما سيأتى بيانه في باب القوات انتهى ومسيحي، برهانه إن شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصراً ظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصراً عن الطواف قائل ثلاث قع في وحل الخلاف

(فصل) في بعض فروع الإحصار (إن بعث) أى المحصر بحجة أو عمرة (المهدي) ثم زال إحصاره وحدث إحصار آخر) أى من المحصر الأول والآخر (فان علم) أى المحصر (أنه يدرك الهدى) أى حياً (ونوى به إحصاره الثاني) أى بعد تصور إدراكه جاز وحل به أى إن سمحت شروطه (وإن لم ينو لم يجز) أصلاً (ولو بعث هدياً لجاء صيد وقوله بدنة وأوجهاً تطوعاً ثم أحصر) أى الأمر ونوى الأولى فتوى (أن يكون) أى الهدى في صورتين (لاحصاره جاز وعليه إقامة غيره مقامه) أى لجزاء صيده وإيجاب تطوعه خلافاً لأبي يوسف

(فصل في قضاء ما أحرم به إذا حل المحصر) أى من إحرامه مطلقاً (بالذبح) أى بذبح الهدى في الحرم في قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان إحرامه) أى الذى حل به منه (للحج) أى ققط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه أنه لا يصح إطلاقه بل يحتاج إلى تقيد^(١) مفيد على ما ذكر محمد في الأصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الإحصار وأراد أن يبيع في عامه ذلك أحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه دم إن قصد الإحرام الأول وإن تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه تلك الحجة إلا بنية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن عليه قضاء حجة وعمرة في الوجهين جميعاً وعليه نية القضاء فيهما وهو قول زفر ثم اعلم أنه إذا أحصر في حجة القرض وخل منها يلزمه القضاء عند الأربعة كما في الطالع عندنا وأحد في رواية (وإن كان) أى المحصر (قارناً فعليه قضاء حجة وعمرتين ويخبر) أى عند إرادة القضاء (إن شاء يقضى بقران) أى بأن يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة (أو أفراد) أى بكل من الثلاثة وهذا إذا لم يقض في سنة الإحصار أما إذا زال الإحصار بعد التحلل بالذبح والوقت يسع تجديد الإحرام والأداء فانما عليه عمرة القران على ما هو في رواية الأصل كذا ذكره ابن الممام (وإن كان) أى المحصر (معتبراً فعليه عمرة لا غير) وقضاؤها في أى وقت شاء لأنه ليس لها وقت معين (وتجب نية القضاء) أى فيها إذا كان الإحصار بحج اتفاقاً (إذا قضاء) أى ما أحرم به (بعد تحوّل السنة في النفل) أى في إحرام غير القرض (أما إن قضاء في عامه ذلك أركان حجة) أى الذى أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه (حجة الإسلام) أى أول فرضه (فلا يحتاج إلى نية القضاء وإن تحولت السنة) أى بأن ينوى حجة الإسلام من قابل قضاء لأنها باقية في ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لأن العمر كله وقت أدائها كذا ذكره ابن الممام وأشار إليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيها إذا قضى بعد تحوّل السنة وإن قضاء في عامه لا يجب عليه عمرة) وأيضا إنما

(١) قوله بل يحتاج إلى تقيد : أقول سيصرح المباني بذلك التقيد عن قريب اه حجاب

تجب العمرة مع الحج فيما إذا أحصر بالحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لأنه صار كالفائت (فإذا زال إحصاؤه) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأراد أن يحج من عامه ذلك الوقت يسع تجديد الإحرام) أي والأداء (فإن أحرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة إذا حلها زوجها) أي بعد ما أحرمت بحجة الثالثة (ثم أذن لها) أي بالإحرام (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا إذا تحولت الستة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج لتحلل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمقصد والحاج عن الغير^(١) والحر والعبد إلا أنه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي ومن في معناه (يتأخر وجوب أدائه القضاء إلى ما بعد العتق) واعلم أنه إذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البردوي وصاحب كشف الأسرار لكن ذكر السروجي في النافذة شرح الهداية أن الظان في الحج يلزمه المضى فيه والقضاء لو أفسده واختلقوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لأنه صح خروجه من الإحرام والأصح لزوم القضاء لأن الإحرام في الأصل لازم التحلل لدفع الخرج والمشقة وفيها دون ذلك تبقى صفة اللزوم معتبرة

(باب الفوات)

هو بفتح الفاء مصدر كالفوت على ما في القاموس (فائت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف برفة ولم يدرك شيئاً منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لنوية لأعرية (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهاراً) أي بعد زوال عرفة (أولياً) أي ليلة المزدلفة إلى طلوع فجرها (قدتم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج وراه الطبراني يستدح من ابن عباس فكان الأول للصف أن يقول قد أدرك حجه لأنه لا يتم إلا بركته الثاني وهو طواف الزيارة أجمعاً إلا أن يحال ويؤول بأن مراده بالتمام تصويره واحتماله وبأن قوله (وَأَمَّنَ الْفَوَاتِ وَالْفَسَادِ) عطف تفسير لما قبله ولنا قال الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره قدتم حجه أي أمن الفوات فاته لم يحق عليه ركن إلا الطواف بالبيت وذلك لا يفوت أي لأن جميع العمر وقته والا فقد يتحقق الفوات بالموت وقد يقال لا يفوت به أيضاً إذا جوزوا تداركه بدته هذا وقد وقع في عبارتهم ثم حجه أيضاً فثبتهم ولنا قال ابن الهمام لاشك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد والفوات (ثم إذا فاته الوقوف بعذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بعذر غير) أي مع أنه آثم (سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة^(٢)) عند أبي حنيفة ومحمد كما سيأتي بيانه (فيطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر إن كان) أي الفائت (مفرداً) أي بالحج (وعليه قضاء الحج من قابل) أي علامآت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن بن زياد عليه السلام وأشار في شرح الكز إلى استحباب الدم للفائت عندنا (ولا طواف للصدر) أي عليه اتفاقاً (وإن كان) أي الفائت (قارناً) أي فينظر (فاته إن كان قد طاف

(١) قوله والحاج عن الغير: في فتح ممالك الرمز في شرح مناسك الكثر للشيخ عبدالرحمن بن عيسى العمري الملقب بمكة المكرمة والحاج عن الغير إذا أحصر لزمته حجة وعمرة عن نفسه كذا في الحارثي ولو أحصر في حجة القضاء بعد الإحرام بها كان عليه حجتان وعمرتان وكذا كلما أحصر ذكره في المتن أنه بحروفه وهكذا في المناسك الكبير أنه تطبيق الشيخ عبدالحق (٢) قوله وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة: لأن إحرامه بعد ما انعقد جميعاً لا سبيل إلى الخروج منه إلا بأداء الحج والعمرة كن أحرم منهما فلهما لما صدر عليه الخروج بأفعال الحج تبين الخروج بأفعال العمرة وفي المحيط العمرة من الحج تنزل منزلة التطوع من المكتوبة وإذا فاتت المكتوبة بأن خرج وقت الجمعة فاته يتحلل من تحريمة المكتوبة بالتطوع فكذا هنا قاله الشيخ عبدالله العفيف اه باب

لعمرته قبل الفوات فهو كالمرء (أى لأنه بأدام كنهها خرج من عهدتها (وإن لم يطف لها) أى قبل الفوات (فانه يطوف أولاً لعمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافاً آخر لقوات الحج ويسعى له ويحلق وقد سقط عنه دم القران) أى لأنه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبادتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أى لفراغ فتمته من إحرام عمرته (وإن كان) أى الفائت (متمتناً بطل فتمته) أى لأن شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دم) لما سبق وجهه (وإن سافه) أى الهدى (معه يفعل به ماشاء) أى إن كان الهدى فتمته بخلاف ما إذا كان هدبه قطعاً كما لا يخفى (وعليه قضاء حجة فقط) أى لفراغه عن عمرته بالكيفية إن لم يسق وفي الجملة إن ساق (ويقطع القارون) أى الفائت (التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لأنه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمى الحصة صار كأن طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لأنه في حكم أثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم إلا أنه أخر لضرورة الفوات، ثم اعلم أن أصحابنا اختلفوا فيما يتحلل به فائت الحج أنه يلزمه ذلك بإحرام الحج أو بإحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو بإحرام الحج وقال أبو يوسف بإحرام العمرة وينقلب لإحرامه عمرة وقال لا يتقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة بما سبق فقدر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله (ولو جامع الفائت قبل طواف) أى الذى يتحلل به مع السعى بعده (فليس عليه قضاء العمرة التى يتحلل بها) أى اتفاقاً فهذا دليل على أن المؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة قوله (لأنها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه أن أفعالاً ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (إنما هى مثل أفعالها) ومن الدليل أيضاً على صحة قولنا إن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الأفاق ولا يلزمه الخروج إلى الحل ولو انقلب لإحرامه إحرام عمرة وصار معتماً لزمه الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث (١) ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف (٢) فظهر فيما إذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يمتنع فى الأخرى لأنه محرم بالعمرة أضاف إليها حجة وعند محمد لا يصح لإحرامه بالثاني (ولو أهل الفائت بحجة أخرى قبل الفراغ من الأولى فإن كان ينوى به) كان الآخر والأظهر أن يقال فإن نوى به (قضاء الفائت فهو هى) أى بينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه ههنا الإهلاك شئ) أى سوى التى هو فيها فيتحلل بالطواف والسعى كما لو لم يهل به (ونيت) أى بالثانية (لنو) أى لا اعتبار لها (وعليه قضاء الأولى لا غير) أى لكون الثانية لغواً (وإن نوى به) أى بإهلاكه (حجة أخرى برفضها) أى الحجة (ويحل بأفعال العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أى عند أبي حنيفة خلافاً لما تقدم عنهما (ولو أهل) أى الفائت بحجة (بعمرة وفضها) وهذا بالاتفاق لأنه جمع بين العمرتين إحراماً على قول أبي يوسف وعلا على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أى قضاؤها أيضاً بالاتفاق (ومن أهل بحجتين ثم فاته الوقوف تحلل بعمرة واحدة) أى لا بعمرتين كما هو ظاهر القياس (وعليه مامر) أى من قضاؤها والدم والحج (ولو أن الفائت لم يتحلل) أى بأفعال العمرة (ويبقى محرماً إلى قابل الحج بذلك الإحرام لم يصح حجه (٣) ومن أهل بحجة لجامع) أى قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أى الوقوف كما في نسخة (فليدوم لجامع ويحل بأفعال العمرة ولو

(١) قوله وفيه بحث: كأن وجهه والله أعلم لأنه قد ينتفر في الحالة المذكورة لأن اقلها عمرة أمر ضرورى في حال بقاء الإحرام لا ابتداءه وقد ينتفر في حال البقاء لا ينتفر في الابتداء كذا في الحجاب (٢) قوله ثم ثمة الخلاف: قال الشيخ عبد الله النفيع وله ثمة أخرى وهى سقوط العمرة التى عليه في عمره بهذه العمرة عند أبي يوسف خلافاً لما أفاه الحجاب ومكنا في المنسك الكبير له تعليق الشيخ عبد الحق (٣) قوله لم يصح حجه: لأن موجب إحرام حجه تغير شرعاً بالفوات فلا يرتب عليه غير موجه فلا يتمكن أبو يوسف في الاستدلال بهذا على صيرورته لإحرام عمرة أه فتح أفاه داملاً اخون جان

(حج) أى الفائت من قابل (قضاء) أى لحجته (فأفسده) أى بالجماع (لم يكن عليه إلا قضاء حجة واحدة) أى كمن أفسد صومه بالجماع ثم قضاء وأفسده فإنه لا يجب عليه إلا قضاء يوم واحد وليس عليه كفارة أخرى لإفساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة لفظاً للقدوم وسعى ثم فاته الحج) أى بفوت الوقوف (فعلية أن يحل بأفعال العمرة) أى من طواف فرض لها وسعى آخر بعدما (ولا يكتفيه طواف النجاة الأول) بالرفع تمت للبضاف (ولا السعى) أى ولا يكتفيه السعى المتقدم (في التحلل) أى في الخروج عن إحرام حجته حتى لو كان قارناً والمسئلة بحال لا يجب قضاء عمرته التى قربها لأنه قد أذاها (ولو أن قارناً لم يطف لعمرته ففاته الحج وجامع) الأول أن يقول لجامع يعنى وهو لم يطف بعد لعمرته للقران ولا لعمرته التى يتحلل بها (فعلية أن يمضى في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرته للقران) أى لأنه أفسدها ولا يجب عليه قضاء التى يتحلل بها (وفات الحج لا يكون محصراً) أى لاحقة ولا حكا (ولا يحل يمك الهدى) أى بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تنفوت) أى بالإجماع لأنها غير مؤقتة

(فصل الأسباب الموجبة لقضاء الحج) أربعة (القوات) أى فوت الوقوف (والإحصار) أى عن الوقوف فإنه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن إحرامهما (والإفساد) أى بالجماع ولو كان يلزمه إتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أى رفض إحرام الحج بعد إحرامه به سابقاً فإنه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته وأمته عبده أى إذا أحرموا بالحج علي تفصيل ماسبق ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير إحرام أى فإنه يجب عليه إحرام أحد التمسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه مسامحة لأن القضاء فرع قوت الأداء هذا ولا يشترط إسقوط القضاء إحرامه من حيث أحرم أولاً ولا من الميقات وإنما يجب الإحرام من الميقات مطلقاً ثم هذه الأسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة إلا القوات لعدم قصوره في حقها لأن جميع العمر وقتها (وحكم قوات الحج عن العمر) أى بعد انقضائه قبل تحقق أداته (أنه إذا مات من عليه الحج) أى فلا يخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (إن أوصى بالاحجاج عنه) أى على الوجه الذى يأتي تفصيله (يجب عنه) أى بشروطه (ويسقط به عنه القرض) أى إجماعاً (وإن لم يوص به) أى مطلقاً أو إيصاء غير صحيح (أثم) أى تحقق إثم ترك حجه وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيتة باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا (١) إذا لم يوص عنه أحد من غير وصيته (وإن تبرع عنه الورثة) أى من ماله (٢) أو من عتدهم فالأجنبي في حكمهم (تجزئه) أى هذه الحجة عما في ذمته (إن شاء الله تعالى) اعلم أن من عليه الحج إذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على القور فلا إشكال وأما على القول بالوجوب على الراخي فإن الوجوب يتعين عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه أن يفعل إن كان قادراً وإن كان عاجزاً عن الفعل بنفسه غزراً متقدراً وبمكته الأداء بماله بإنايته غيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه أن يوص به فإن لم يوص به حتى مات أثم بتفويته القرض عن وقته مع إمكان الأداء في الجملة فيأثم لكن يسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركته وإن أحب الوارث أن يحج عنه حج قال الإمام الاعظم وأرجو أن يجزئه ذلك إن شاء الله تبارك وتعالى

(١) قوله وهذا : لعل المشار اليه بهذا قول المصنف أثم لا مفرغه عليه بقوله فهو تحت حكم الله ومشيتة وإلا لآثم ملازمته إذ مفهومها أنه لو حج عنه أحد من غير وصية لا يدخل تحت حكمه تعالى ومشيتة وهو مخالف لما بعده من قول المصنف المأخوذ من قول الإمام رحمه الله إن شاء الله تعالى بل كل من عمل تحت حكم الله تعالى ومشيتة سواء عمله الإنسان بنفسه أو غيره بوصيته حقيقة وإنما فرق الإمام بين ما أوصى به حيث لم يقيد بالمشيتة وبين ما لم يوص به حيث قيده به نظراً للظاهر اهـ داملاًخونيمان (٢) قوله من ماله : قال الشيخ حنيف الدين المرشدى أقول فيه انظر لأن بموته انتقل ما كان لهم فاقبى أن يقال من ماله الأهم إلا أن يحمل باعتبار ما كان اهـ حجاب ،

(باب الحج عن الغير)

اعلم أن الأصل في هذا أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره من الأموات والأحياء حجاً أو صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الأذكار فإذا فعل شيئاً من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل إليه عند أهل السنة والجماعة ^(١) لكن الاستحجار لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في التلخيص وكذا صرح بعدم الجواز في الواقية وجمع البحرين والخيار والمحيط قال الزيلعي وكره الجمل إن وجد فيه ومراذه به ضرب الإمام الجمل على الناس للذين يخرجون إلى الجهاد لأنه يشبه الأجر على الطاعة لحقيقته حرام فيكره ما شبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الأجرة على الطاعة حرام فبما أشبهها مكروه وعمله العيني بأن الجهاد حتى الله تعالى فلا يجوز أخذ الأجرة عليه فإذا تمحص أجرة كان حراماً وإذا أشبهها كان مكروهاً وهو إلى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال سيئهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً من مر على القابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعد الأموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وتدعولهم فهل يصل ذلك إليهم قال نعم إنه يصل إليهم ويغفرون به كما يضرح أحدكم بالطبق ما إذا أهدى إليه رواه أبو حفص الكبير العسكري ^(٢) وعنه عليه الصلاة والسلام أنه غشي بكيتين أملحين ^(٣) أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأئمة وهذا تعلم منه صلى الله عليه وسلم أن الإنسان يتفهم عمل غيره والاعتداله به هو الاستمسك بالعروة الوثقى وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فيه معان كثيرة ^(٤) ليس هنا محل بسطها

(١) قوله عند أهل السنة والجماعة : قال المحقق في فتح القدير ليس المراد أن المخالف لما ذكر خارج عن أهل السنة والجماعة فإن مالكاً والشافعي رضي الله عنهما لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة بل غيرها كالصدقة والحج بل المراد أن أصحابنا لم يكال الاتباع والتمسك باليس لغيرهم فعبّر باسم أهل السنة فكانه قال عند أصحابنا غير أن لهم وصفاً صريحاً وخالف في كل العبادات المعتزلة اهـ (٢) قوله أبو حفص الكبير العسكري : يضم العين المهملة وتسكين الكاف وفتح الباء الموحدة من تحت واسمه معقل بفتح الميم وإسكان العين المهملة وهو أبو عبد الله وقال أبو يسار توفي أيام يزيد وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة وثلاثون حديثاً كذا في أبي السعد الملا مسكين نقلنا عن شيخه عن التهذيب (٣) قوله أملحين : أفضل من الملة وهي بياض يخالفه السواد وعليه أكثر أهل اللغة وقيل بياضه أكثر من سواده وقيل التني البياض ويؤيد الأول قول عائشة رضي الله عنها هو الذي ينظر في سواد ويأكل في سواد ويمشي في سواد ويرك في سواد يعني أن هذه المواضع من بدنه سود وباقه أبيض والله سبحانه أعلم اهـ تعليق الشيخ عبد الحق (٤) قوله فيه معان كثيرة فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما إنها منسوخة بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان) الآية أدخل الأبناء الجنة بصلاح الآباء وقيل خاصة بقوم موسى وإبراهيم لأنه وقع نكاحاً عما في صحفهما على نيتنا وعليهما الصلاة والسلام بقوله (أم لم نبأ بها في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى) وقيل أراد بالإنسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام في للإنسان بمعنى على كقولته تعالى (وإن أسأتم فلها) أي فعلها وكقولته تعالى (ولهم اللعنة) أي عليهم وقيل ليس له إلا سعيه لكن قد يكون سعيه مباشرة أسبابه بشكثير الإخوان وتحصيل الإيمان وقيل ليس للإنسان من سعى غيره نصيب إلا إذا وهب له فحينئذ يكون له وفيه أقوال أخر وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع

قال المصنف (اعلم أن كل من وجب عليه الحج) أي حجة الإسلام والقضاء أو الشرف وهو قادر على الأداء بنفسه وحضره الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالإحجاج عنه بعد موته فإن قدر عليه أولا (ومجز عن الأداء بنفسه) أي بعده (يجب عليه الإحجاج) أي بأن يبعث عنه في حال حياته أو بعد موته (إن فرط) أي قصر (في التأخير) بأن وجب عليه فلم يخرج إليه في عامه وفيه الإيماء إلى أن وجوب الإيصاء إنما يتعلق بمن لم يبعث بعد الوجوب إذا لم يخرج إلى الحج حتى مات فأما من وجب عليه الحج فخرج من عامه فأتى في الطريق لا يجب عليه الإيصاء بالحج لأنه لم يؤخر بعد الإيجاب ولم يقصر في هذا الباب كذا في التحنيط والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن ينبغي أن يحفظ (وإن مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الحج) أي وجوب لفقه في الجملة ولو يحصل شروط البقية (ولا يجب عليه الوصية به) أي بالإحجاج عنه بعد موته ففي كتاب رحمة الآمة في اختلاف الأئمة من لزمه الحج فلم يبعث حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد التمكن لم يسقط عندنا الشافعي وأحد هذا ولما أطلق فيما سبق قوله ومجز عنه بقوله (ويتحقق العجز بالموت والحبس والمنع) أي ويحدوئهما بالإكراه والمرض الذي يرجى زواله أي كالزمن والقالج (وذهاب البصر) أي بأن صار أعمى (والمرج) مفتحتين (والمرم) مفتحتين أي الكبش الذي لا يقدر على الاستمسك معه (وعدم الحرم) أي بالنسبة إلى المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتبار الغلبة (كل ذلك إذا استمر إلى الموت) والحاصل أن وجوب الإيصاء إنما يثبت ابتداء إذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الإيصاء فلا يجب عليه الإحجاج وعندهما إذا كان له مال تعلق به وإن كان زنا أو مفلوجا على ما سبق من أن الشروط عندنا صحة الجوارح خلافا لها وقد تقدم في باب شرائط الحج من أن قولها رواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهي أوجه واختارها الكرماني .

(فصل في شرائط جواز الإحجاج) أي مطلقا (والثية عن حجة الإسلام) أي خاصة وجملة عشر (الأول وجوب الحج) أي بالمال (فلو أضح قدير أو غيره من لم يجب عليه الحج من القرض) أي من فرضه وهو متعلق بأصح (لم يجز حج غيره عنه) أي عن فرضه (وإن وجب بعد ذلك) لأن الثبة السابقة لا تجزئ عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره إنما هو شرط وجوب الحج لا شرط جواز الإحجاج وكذا قوله في الكبير ومنها أن يكون له مال يجب به الحج فالظاهر أن يقال ومنها أو الأول أن يكون له مال يبعث عنه ويفرض عليه حيث أن يقال ولو كان قديرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه قلنا إن دام به الفقر إلى أن يموت لأن المال شرط الوجوب فإن من لا مال له لا وجوب عليه فلا يوجب عنه غيره في أداء الحج الواجب ولا واجب كذا في البدائع والحاوي وقد قال صاحب السراج الرماح في قول من قال ولو حج على الفقير قدم به الفقر إلى أن يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر وإلا فالفقير لا حج عليه انتهى وهو قيد كما لا يخفى (الثاني العجز المستدام من وقت الإحجاج إلى وقت الموت) أي فإن زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أضح المعذور) أي كالمرضى سواء يرجى برؤه أم لا وكالحبوس (كان أمره) أي أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفاً) إن استمر عجزه (أي مما يمنعه عن أداء حجه بنفسه) إلى الموت) أي بأن مات وهو مريض أو عرجوس (جاذوان) زال عجزه (أي يزوال حيسه أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه) وجب عليه الأداء بنفسه) أي المباشرة بفعله (وظهرت تقييداً الأول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يجر حج غيره فأمثل ثم المرأة إذا لم تجد محرماً ولا زوجاً لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج لحيثه تبعث من يبعث عنها أما قبل ذلك فلا يجوز لغيرهم وجود الحرم فإن يثبت رجلا إن دام عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالمرضى وفي شرح الثقاية البرجندی قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجد محرماً تبعث من يبعث عنها فإن دام عدم الحرم عمله إلا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره . وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب والله سبحانه وتعالى أعلم به تعليق الشيخ عبدالحق

إلى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لما ذكرنا ذلك توهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهور أمر آخر والله أعلم وهذا كله مبنى على أن عدم هذه الاعتدال ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الأداء وأما قوله في الكبير والإحجاج عن الزمن والاعنى على أصل أن حنيفة جائز لأن الزمالة والعنى لا يرجع زوالها عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند إلى وقت الموت كذا في البدائع فشكل لأن سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الإحجاج بلا شبهة ومما قلناه عما في الفتوح قوله ولو أخرجوا عنهم يعني الزمن والأعنى والمقدد والمفلوج ونحوهم وهم آسئون من الأداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الأداء بأنفسهم وظهرت نفية الأول فلا إشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الإحجاج) وفيه أن هذا الشرط شمله ما قبله (فلو أخرج صحيح) أى غيره (ثم عجز لا يجزئه) أى كما في قاضيهان الخلاصة قال ابن المهام وهو صحيح لأنه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الأمر) بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره إن أوصى به) أى بالحج عنه فإن أوصى بأن يصح عنه فقطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وإن لم يوص به) أى بالإحجاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من أهل التبرع ونحوه (الحج) أى الوارث ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أوصى عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الإحجاج أو ما ذكر جمعه والمعنى جاز عن حجة الإسلام إن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله أن ما سبق يشكم لجوازها البته وهذا مقيد بالمشيئة ففي منسك السروجي لومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أوصى عن أبيه أو أمه عن حجة الإسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزئه إن شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزئه من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الأجرة) أى على الصحيح كما سبق إليه التلويح فإن شرط وقع الحج عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستئجار عليه مذكور في عامة الكتب كالهداية والقنورى والكافي والكنز وغيرها مما يسر عددها وصرح في المناهاج فقال ولا يجوز الاستئجار على الحج عنه وصورة كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بأن قال له استأجرتك على أن تصح عني بكذا لا يجوز صحته) زاد في الكافي ولا يقع حجة الإسلام عن المأمور (وإن قال أمرتك أن تصح عني من غير ذكر الأجرة يجوز) قال ابن المهام فما في فتاوى قاضيهان من قوله إذا استأجر المحبوس رجلا يصح عنه حجة الإسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس وللأجير أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لاجرم ^(١) أن الذي في الكافي للحاكم أبي الفضل في هذه المسئلة ولو اتفق

(١) قوله لاجرم أن الذي إلى قوله ولو اتفق من نفسه : لعل فيه تحريفا من الناسخ كما يعلم من رد المحتار حيث قال وجارة كافي الحاكم على ما قاله الرضوي رجل استأجر رجلا ليحج عنه قال لا يجوز الإجارة وله نفقة مثله ونحوه حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج له ومثله في البحر عن الاستئجار لا يجوز الاستئجار على الحج فلودفع إليه الأجر فتحج يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ورد الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للمعاج له مخلصا ثم قال وقول الحاتمي له أجر مثله يشعر بأن الإجارة فاسدة مع أنها باطلة كالاستئجار على بقية الطاعات وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عر به في الكافي وإنما سماها أجرا مجازا وهذا أحسن مما قيل إنه مبنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستئجار على الطاعات لما عليه مما قدمناه أول الباب من المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستئجار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف في منحه في كتاب الاجارات وإلا لزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستئجار على الحج لإمكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة كما علت التصريح به عن المبسوط والثون المصرح فيها بجواز الاستئجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازها على الحج بل المصرح به في عامة المتون المذهب أنه لا يجوز الاستئجار على الحج كالكنز والوقاية والجميع والخاتمة ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا

من نفسه هي العبارة المحررة وزاد إيضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق النوض بل بطريق الكفالة انتهى فتعين أنه إنما سماه أجبراً مجازاً لا مراداً لكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستئجار على الحج فإن فعل جاز وله نفقة مثله لا قبل هذا التأويل ويمكن أن يقال إنه قصد التسمي بذكر الاستئجار وبيق الأمر بأداء الحج عنه فيصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال لأنه إذا فسدت الإجارة بقي الأمر بأداء الحج عنه فتجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر للحج عنه من الميتات وقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس أن يحج بمال المحجوج عنه) أي الميت (فإن تبرع الحاج عنه بمال نفسه لم يحج) أي عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك أن يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس كون الكل من ماله إلا أن في التزام ذلك حرجاً يئنا فأسقط اعتبار القليل استحساناً ولذا قال (وإن أنفق أكثر النفقة من مال الأمر والأقل من ماله يجوز وإن أنفق الكل أو الأكثر من مال نفسه إن كان في المال المدفوع إليه وفاء) أي لحجه (يرجع به فيه) أي لأنه قد يبطل بالاتفاق من مال نفسه لبينة الحاجة ولا يكون المال حاضراً فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه وإن لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم للأكثر فإن كان الأكثر من مال الميت جاز وإلا فلا) ففي قاضيان إذا لم يكن مال الميت فأنفق من مال نفسه فإن كان أكثر النفقة من مال الميت فهو جاز وإلا فهو ضامن وفي الكرماني إن انتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان وأنفق من مال نفسه إن كان معظم النفقة من مال الميت فهو جاز وإلا فهو ضامن وفي خزائن المال كل لوضاعت النفقة في الطريق فحج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع البيت ولا يرجع بالنفقة على أحد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلاً وإلا فكذلك حكمية وروحه (من ماله) أي من مال نفسه (ليرجع في التركة جاز) أي إن أوصى بأن يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وإن أمره الميت) أي بأن يحج عنه من ماله بغير رجوعه في خزائن المال كل ولو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وإن أمره الميت هذا وفي قاضيان إذا أوصى بأن يحج عنه فأحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وإن أوصى بأن يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لئلا يحج عنه حجة الإسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى^(١) (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة لخلطه (وإن حج وأنفق) أي من مال نفسه جواز الاستئجار على الحج اهـ قلت لو قيل مجاوزه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور ينفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر أو أكثر وإن أوصى لودفع المال لوارث ليحج به لا يجوز إلا بإجازة الورثة وهم كبار لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا إجازة الباقين كما في الفتوح ولو كان بطريق الاستئجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فافهم اهـ رد المختار كذا في دامل أخون جان وقال العلامة الرافعي على قول صاحب رد المختار ولا ضرورة للاستئجار على الحج الخ مافيه قد يقال الضرورة في هذا الزمن داعية لتلوث بصحة الاستئجار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفياً بنفقة الذهاب والإياب فهو كالاستئجار على تعليم القرآن الذي قال بصحته المتأخرون وحجتهم يستحق المأمور أجره زيادة عن النفقة للذهاب والإياب اهـ وقال في موضع آخر مالفظة في رسالة بلوغ الأرب لدوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والنفقة والأذان والتذكير والحج والغزو يعني لا يجب الأجر وعند أهل المدينة يجوز وبه أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبو نصر والفقهاء أبو الليث رحمهم الله تعالى من الخلاصة والعجب بعد ذكره ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج وجوزوا الاستئجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستئجار عليه اهـ قلت وقد نقل محقق علماء السند الشيخ محمد ماثم في الرسالة المسماة بفرافض الإسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنكح المتوسط للرشدي قلاً عن الكفاية لآبي الحسن التندري بجواز الاستئجار على الحج ويوقعه عن حج فرض المحجوج عنه قالوهو رواية الأصل عن أبي حنيفة زاد في البحر العميق أنه الصحيح اهـ من السندى اهـ كلام الرافعي رحمه الله تعالى (١) قوله وفيه بحث لا يخفى: أي لما مر من أنه

(جاز) أى حجه عنه (وبرئ من الضمان) أى باتفاقه ولم يتوقف على براءة الورثة قال الطرابلسى لو أخذ مال الميت وخطله بمال نفسه وحج عنه وأنفق خمسمائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخط (ولو اتجر بمال الميت) أى من غير خط بمال نفسه (وربح فيه يحزبه الحجة) أى ويدفع الزيادة إلى الورثة لكن في الكرماني وإن أخذ الدرهم ليحج عنه بها فاشترى بها متاعا للتجارة قال هذا وجل خائن لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف باطلالة لما في منسك الفارسي لو أخذ المال واتجر وربح فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة يحزبه الحجة وهو قول أبي يوسف وقال محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى بها متاعا لنفسه للتجارة وحج بثلاثها عن الميت رد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه إجماع إلى الفرق بين من يشترى بها للتجارة متاعا لنفسه أو نفعا لمال الميت تبرعا لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق بالربح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كما لو خطله بدارهم نفسه حتى صار ضامنا ثم حج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه وفي التوازل سئل بعضهم عن رجل يأخذ الدرهم ليحج عن الميت فأفق من هذه الدراهم قبل الخروج قل أو كثر صار ضامنا للمال فإن حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع أن يحج رابعا إن اتسع المال) أى ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أى بالحج ماشيا (يضمن^(١) النفقة وكذا لو لم يأمره) أى ونحج المأمور ماشيا (وأمسك مؤنة الكراء لنفسه) أى فإنه يضمن النفقة ويحج عنه رابعا لأن نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمدان حج على حمار كره له والجل أفضل كذا علله المصنف في الكبير والأظهر أن كراهته لكونه غير محتمل للسفر البعيد أو لأنه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لا لكون نفقة ركوبه أكثر فإنه قد يكون نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشى للأكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على ما إذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وإن ضاقت النفقة عن الركوب) أى بأن كان ثلث ماله لا يبلغ إلا أن يحج ماشيا (لحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال ورجل أنا أحج عنه من بلده ماشيا وروى عن محمد لا يحزبه ويحج عنه من حيث يبلغ رابعا وروى الحسن عن أبي حنيفة إن أحجوا عنه

يشترط في الحج عن الغير إذا كان برصية الاتفاق من مال المحجوج عنه احترازا عن التبرع كما مر بيانه فتجزئه فيما لو أحج من ماله لا ليرجع مخالف لذلك ولذا لم يحز فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع قال السيد أحمد رحمه الله ويفرق بين هذه وبين ما إذا حج الوارث بنفسه لا ليرجع حيث لا يجوز لأن هذه حصل فيها ثواب المال للأمر إلا أن الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فإن الوارث لم يدفع مالا وإنما أتى بالأعمال اه وقال الشيخ محمد أمين رحمه الله لا يظهر فرق بينهما لما علبت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أحج عنه ليرجع دون ما أنفق لا ليرجع فيها واستشكل ذلك في الشربلية أيضا والنفقة بأنه في الاحتجاج قام الوارث مقام الميت بخلاف ما إذا حج الوارث بنفسه فإنه لم يحصل منه دفع المال بل حاصل منه إلا مجرد الأفعال فلم يحز مالم ينو الرجوع في ماله غير ظاهر لأن حجه بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم وقال العلامة الحبيب قوله وفيه بحث لا يخفى لعل وجهه أن قوله ولو فعل ذلك أجني لا ليرجع يقتضى جواز الحج عن الميت مع عدم الرجوع وليس الأمر كذلك والله أعلم اه بخروفيه فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق (٢) قوله فلو حج ماشيا ولو بأمره يضمن الخ : كذا نقله في رد المحتار وسكت عليه وكتب عليه العلامة الرافعي مانعه هكذا عبارة الباب ولا يظهر الضمان فيما لو أمره به ماشيا أو قوع الحج عن الأمر فلا ولا ضمان لما أنفقه لأن من ينفق عبارة البحر عن البدائع ومنها الحج رابعا حتى لو أمر بالحج فحج ماشيا يضمن النفقة ويحج عنه رابعا لأن المفروض عليه هو الحج رابعا فينصرف مطلق الأمر بالحج إليه فإن حج ماشيا فقد خالف فيضمن أم فعلى هذا يكون معنى قوله في الباب

من بلده ماشيا جاز وإن أحجوا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز ولعل وجه الأول زيادة كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى أن يعطى بعيره هذا) أى بعينه وخصوصه (رجلا) أى ولو غير معين (يحج عنه فأكره الرجل) أى أعطاه بالكره والأجرة (وأنفق الكراء على نفسه) أى في الطريق (وصح ماشيا جاز) أى عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الأصح وقال ابن الملم وهو المختار ثم يراد البعير إلى ورثة الميت قال أبو الليث في النوازل وعندى أن الحج عن نفسه وهو ضامن قصان البعير إلا أن يكون الميت فرض إلى ذلك (الثامن أن يحج عنه من وطنه إن أتسع الثلث) أى ثلث مال الميت (وإن لم يتسع) أى الثلث (يحج عنه من حيث يبلغ^(١)) أى استحسانا (وإن لم يمكن) أى أن يحج عنه بثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل المكان مقيد بما قبل المواقيت وإلا فبأدنى شيء يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يحج عنه بماله وصى ببلده فانه إن كان يبلغ أن يحج عنه من بلده حج عنه منه وإلا فن حيث يبلغ (ومن خرج) أى بنفسه (حاجا) أى مريدا للحج لا قاصدا لغيره كالتيجارة ونحوها (فما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فإن عين مكانا يعنى من الموضعين المعهودين وهو مكان الموت أو بلده لا يحج عنه منه وإلا فن موضع الموت استحسانا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة إذا كان غنيا حين خرج وأطلق أن يحج عنه يحج عنه من وطنه وإن صار غنيا في المكان الذى مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا إذا خرج للحج عند أبي خيفة وأطلقا يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي خان لو خرج لغير سفر الحج كالتيجارة فمات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقا (وكذا) أى الخلاف (لو مات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أى عنده ومن حيث بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أى متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أى مطلقا (فن حيث مات) أى لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذ لا يلزم من نفي جمعه نفي مفرده ثم قال في الفتح ولو عين مكانا جازمه اتفاقا (ولو أوصى) أى من له وطن (أن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كأوصى) أى على وفق ما أوصى به (قرب) أى ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء ببلد بالعراق (يحج عنهم من وطنهما) أى عند إطلاق وصيتهما فن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يحج عنه يحج عنه في خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم أرى لحضره الموت فأوصى أن يحج عنه يحج عنه من مكة أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا فبينى أن يحج عنهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أى سكن بالري مثلا ومات به فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام للمهد والمضى أوصى ذلك المكي (أن يقرن عنه بقرن عنه من الري) لأنه لا قران لأهل

ولو بأمره أنه أمره بالحج المطلق وليس معناه أنه أمره به ماشيا اه (١) قوله من حيث يبلغ: أقول فيه أنه لو كان ثلثة لا يسع إلا بأن يحج من مكة فظاهره جواز ذلك ويحج به عنه من مكة لكن من جملة الشروط على ما استتف عليه أن ميقات الأمر شرط لجواز ذلك فلو أحرم المأمور من مكة لا يصح وإطلاق المات هنا يقتضي الجواز ولم أر من تعرض لذلك ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك عند الإطلاق وأما عند التعيين فلا كما صرح به الشيخ رحمه الله بقوله ولو أوصى بأن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما لو أوصى وأما حالة الإطلاق فيشكل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرحه أقول يمكن أن يجاب بأن وجوب كونه من ميقات الأمر عند اتساع الثلث أما عند ضيقه عنه فلا يجب ذلك وإن أطلق والله أعلم كذا أفاده العلامة يحيى الحجاب والله أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق أقول وهذا بحث مهم ينبغي حفظه فإن رأيت كثيرا من الجهلاء يمتنعون لإخراج البدل من مكة مع قلة النفقة والله الملم للصواب

مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أى فى المسائل التى مر ذكرها (فأجح الوصى من غير بلده يضمن) أى ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانياً لأنه خالف (إلا أن يكون ذلك المكان) أى الذى أوجع عنه (قرباً منه) أى من وطنه (بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أى لئلا يتخذ لا يكون مخالفاً ولا ضامناً ثم إن كان تلك ماله لا يبلغ أن يحج عنه من بلده حج عنه من موضع يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ من موضع أبعد منه يضمن الوصى ويحج عن الميت من حيث يبلغ إلا إذا كان الفاضل شيئاً يسيراً من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفاً ولا ضامناً (التاسع النية) أى نية المحجوج عنه عند الإحرام أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع فى أفعال الحج (وهى أن يقول) أى بلسانه وهو الأفضل (أحرمت عن فلان) أى نويت الحج عن فلان (وليك عن فلان) أى ليك بحجة عن فلان (وإن شأنا كتنى) أى عنه (بنية القلب) أى له (ولونى اسمه) أى اسم الأمر (ونوى أن يكون الحج) أو إحرامه (عن الأمر) أى وإن لم يعينه (يصح) أى ويقع عنه (ولو أحرم مهباً) أى بجمل أو مطلقاً بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكر المحجوج عنه معناه أو مهباً (فله أن يعينه) أى لمن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع فى الأعمال والأفعال) أى فى أفعال حججه من طواف قدوم أو وقوف بركة قال فى الكافي لافض فيه ويغنى أن يصح التعمين هنا إجماعاً انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام ولا فلا يجوز له أن يعينه غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه على مذهب إليه الشافعى رضى الله عنه ومن تبعه (المأثر أن يحرم من الميقات) أى من ميقات الأمر ليشمل المكي وغيره (فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من عامه من مكة لا يجوز) مفهومه أنه إذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون مخالفاً إذ صرف سفره المأمور به بالحج القرض إلى العمرة ولعله سبق قلم منه إذ لم يقيد فى الكبير به (ويضمن) أى فى قولهم جميعاً ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام لأنه مأمور بحجة ميقاتية كذا فى الكبير وفيه أنه^(١) أراد بالميتات المواقف الآتية فى إطلاعه نظر ظاهر إذ تقدم أن المكي إذا أوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من أوصى أن يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً فيه إشكال آخر حيث إن الميقات من أصله ليس شرطاً لطلاق الحج وأصله بل إنه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت نيابته فإن وجد قل مريح أو دليل صحيح فالأمر مسلم وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم ثم تقريره بقوله فلو اعتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة^(٢) كما بينته فى رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفى أخرى للحيلة بدفع هذه القضية المشككة^(٣) (الحادى عشر

(١) قوله وفيه أنه أراد بالميتات إلى قوله كما أوصى قرب أو بعد : الجواب أن المراد به ما وراء ما ذكره من المستثنين المذكورين بقرينة ذكرهما قبيل هذا وقوله وأيضاً فيه إشكال آخر حاصله أن الإحرام من الميقات كان واجبا على الأصل فكيف يكون شرطاً فى النيابة لا بد له من قل أو دليل قلت لعله شغل عن مراجعة الفتع فإن المستفاد من كلام الفتع فى بيان المخالفة أن الأمر بالحج تضمن السفر له ووقوع إحرامه من ميقات أمل الاتفاق فإحرامه للحج من مكة مخالف لأمر الأمر داملاً أخون جان (٢) قوله ثم تقريره بقوله فلو اعتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة : إذ التفريع الصحيح على مقصوده بالتصريح هو أن يقول فلو جاوز الميقات بنهر إحرام ثم حج من مكة وغيرها ولو من الميقات ضمن وأما ما ذكره فإنما هو تفريع على أصل آخر محذور وعند الكل معتبر مقرر وهو أن شرائط صحة الحج عن الغير فهى سفره إلى عمرة وهو على نوعين متفق عليه ويختلف فيه فالأول أن يحرم بعمرة مفردة وهذا الحكم أهم من أن يكون إنشأوها من الميقات أو عاودنها بقوله ثم حج من مكة لتو فإنه لو حج بعدها من الميقات أيضاً لكان الحكم كذلك والثانى أن الأمر إذا أمره بالأفراد فضم إليه العمرة للأمر فتمت الإمام رضى الله عنه مخالفاً وخالفه أصحابه وهذا أيضاً حكم شامل للميقات وغيره كذا أفاده الشارح رحمه الله فى رسالة يان قل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله وفى أخرى للحيلة بدفع هذه القضية المشككة : حاصل ما ذكره فيها أن المأمور إذا خاف طول الإحرام فله مجاوزة الميقات بنهر لإحرام ثم يعود إليه ويحرم بالحج عن أمره ولا

أن يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا إذا عرض له مانع آخر من حبس وتحويله (قدفع المال إلى غيره) أي بتغير إذن الأمر (لحج) أي غيره (عن الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الأول والثاني ضامنان إلا إذا قال الأمر اصنع ما شئت حيثنك كان له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض (وإن أذن له) بصيغة المجهول أي وإن أذن له الأمر (بذلك) أي يدفع المال إلى غيره عند حصول عجزه (جاز) أي وقوع الحج عنه أوجاز دفع المال إلى غيره ليحج عنه (الثاني عشر أن لا يفسد حجه فلو أفسده) أي حججه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الأمر ويكون ضامنا لما أتفق من مال الميت لأنه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والميم

يكون ضامنا بمجاوزة الميقات بتغير إحرام واستند في ذلك إلى ما ذكره العلامة ابن نجيم في شرح الكنز والشيخ قوام الدين الاتقاني في شرح الهداية والملاستان الروي في منسكه بلزوم الدم على المأمور بتجاوز الميقات بلا إحرام فلو كان الحاج عن الغير مخالفا بتجاوز لما احتاج إلى القول بلزوم الدم على المأمور بل هذا صريح في أن الاتقاني الداخل بتغير إحرام والحال أنه مأمور بالحج لو أحرم من مكة لا يجب عليه إلا الدم وحجه صحيح عنه فكيف إذا لم يحرم أولا ثم أحرم من الميقات فانه حينئذ يفسد عنه الدم أيضا اتفاقا وقد علل قوام الدين الاتقاني بقوله وإنما قلنا يجب دم على المأمور لأنه تلقى فعله وجنابه ولأن المحجوج عنه أذنه في الحج ولم يأذن في أسباب الكفارة وزاد الشيخ سنان الراعي وقال دم بمجاوزة الميقات بلا إحرام على المأمور بلا خلاف ثم قال في آخر الرسالة فاعلم أنه أتى بما ذكرناه عدة المتأخرين وزيادة المتبحرين شيخنا مفتي المسلمين بحرم الله الأمين مولانا قطب الدين وكذا صرح به أيضا شيخنا غفر العلماء وذخر الصلحاء مولانا سنان الراعي في منسكه المسمى بقرّة العين حيث قال لو تجاوز المأمور الميقات بلا إحرام يجب عليه أن يعود إلى الميقات فيحرم منه فإن لم يعد بل أحرم من داخل الميقات أومن مكة فقد أفسد حج المأمور لأن المأمور به حجة ميقاتية وهو قد أتى بحجة مكية فهو مخالف ضامن للثقة اه وفيه بحث لا يخفى لكنه صريح في عين المدعى وقد رأيت بعد كتابتي هذه صورة سؤال رفعت إلى شيخ الاسلام وأوحد العلماء الأعلام الشيخ نور الدين علي القنسي بمصر المحروسة وجوابها بخطه فأجبت أن الحقها بهذه الرسالة لتزود بها الفائدة وتتم بها الفائدة وهي هذه بعينها (سؤال) ما قولكم رضي الله عنكم في رجل حاج عن الغير ذهب إلى مكة من البحر فدخلها بتغير إحرام فهل يجوز أن يحرم للمحجوج عنه من مكة أم لا بد أن يخرج إلى أحد المواقيت فيحرم له منه؟ أفتونا قلا أنا بك الله تعالى (الجواب) الحمد لله يرجع ويحرم من الميقات المعين لله والله سبحانه أعلم كنه علي بن عامر المقدسي الحنفي اه قال العلامة الحلي بعد ما ذكر زيادة ما ذكره الشارح رحمه الله في رسالته لكن قوله بل هذا كالصريح في أن الاتقاني الداخل بتغير إحرام والحال أنه مأمور لو أحرم من مكة لا يجب عليه إلا الدم وحجه صحيح عنه بخلاف ما صرح به العفيف في شرحه ونص عبارته بعد أن قل عن المتبني ويؤخذ من هذا أن المأمور بالحج عن الغير إذا قدم مكة ولو في أول السنة ليس له أن يعتبر قبل الحج من الميقات وبكته التخلص من وجوب إحرام عليه عند المجاوزة بالحجة المعروفة ولا من مكة ولو في رمضان فلو اعتبر صار مخالفا وضمن ثم أعلم أن المأمور المذكور إذا أراد أن يحرم بالحج عن أمره من مكة لا يجوز له بل عليه أن يخرج إلى الميقات، ويحرم بالحج عن أمره لتسكون أفاقية كما هو مأمور بها والله أعلم اه فافهم وفي المتن في حل المتن للعلامة السيد محمد أمين الميرغني (فائدة) الاتقاني الحاج عن الغير إذا تجاوز عن الميقات بتغير إحرام السبع هل هو مخالف أم لا قيل يكون مخالفا بمجرد المجاوزة فيسقط حجه عن المأمور سواء أحرم بمكة أو بينها وبين الميقات أوردج إلى الميقات وأحرم منه وقيل لا يكون مخالفا بل عليه أن يرجع إلى الميقات ويحرم منه عن الأمر لملا في رسالته وكونه غير مخالف بمجاوزته للميقات ولكن يلزمه العود إلى الميقات ويحرم منه هو الراجع من القولين كما حققه العلامة شيخ شيخنا الشيخ يحيى بن صالح الحلي في حاشيته على ملا على اه بحروفه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

في ماله لافي مال الميت كسائر دماء الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت^(١) كما قال (وإن قضاء) أى ولو قضى الأمور حجه الفاسد في السنة الثانية لأن الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعتن الميت لأنه لما خالف صار كأن الاحرام الأول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الأول فلابد من قضائه والظاهر أن إبطاله بالردة في حكم إفساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع أنه ينبغي أن لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة فلو أمره بالافراد أى للحج أو العمرة (تقرن) أى عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استحساناً وأما لئونى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والآخر عن الأمر فهو مخالف ضامن إجماعاً كذا في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز وتقسم النفقة على الحج والعمرة ويظهر عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أى في شأنه وليس هذا بشيء فإنه مأموور بتجريد السفر للميت (أو تمتع) أى بأن نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفاً إجماعاً على ما في البحر الزاخر ولعل وجهه أنه مأموور بتجريد السفر للحج عن الميت فإنه القرض عليه وينصرف مطلق الأمر إليه إلا أنه يشكل إذا أمره بإفراد العمرة ثم إتيان الحج بعده أو صرح بالتمتع في سفره أو بتفويض الأمر إليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مبالغة وهو أنه إذا نوى لغيره فبالأولى في أنه (لم يقع حجه عن الأمر ويضمن النفقة) أى كما مر (ولو أمره وجلان أحدهما بحجة والآخر بعمرة وأذنا له بالجمع) أى القران (لجمع جاز) أى ولم يصير مخالفاً على ما في البدائع (ولا إقلا) أى وإن لم يأذنا له بالجمع ليجتمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي أنه يجوز وهذا إنما يصح على ما روى عن أبي يوسف أن من حج عن غيره واعتذر عن نفسه لم يكن مخالفاً إلا أن النفقة مقدار مقامه للحج من مالها وإذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع إلى منزله وإن حج أولاً ثم اعتذر صار مخالفاً كذا في الكبير والظاهر أن الأمر منكمس وبالأولى أن لا يكون مخالفاً لاسباب الحاج يكون بعد فراغ الحج بمدة فيمكنه أن لا يعتذر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت إذ توقفه أصالة لأجل حجه حيث لا يتصور تقديمه على أهل قافلته ولا يضره حيثن صرف وقته إلى تجارتهم أو حرقتهم أو إتيان عمرته نظراً إلى ضرورة أقامته في المحيط لو حج على الأمر ثم أتى بعمرة لنفسه فليس بمخالف اتفاقاً قال ابن المهام فتد العامة لا يكون مخالفاً على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالحج فاعتذر ضمن) أى لأنه مخالف حيث صرف سفر الحج إلى العمرة سواء نوى العمرة للأمر أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفاً وضمن ولا تقع الحجة عن حجة الإسلام عن نفسه لأنها أقل ما يقع باطلاق التية وهو قد صرفها عنه في التية قال ابن المهام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أى غير الوصى على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتذر ثم حج عن نفسه أو أمره) أى الوصى أو غيره (بالحج حج) أى عنه (ثم اعتذر لنفسه جاز) أى لما سبق (إلا أن نفقة إقامته للحج) أى في الصورة الأولى (أو العمرة) أى الكائنة (لنفسه) أى في الصورة الثانية (في ماله) أى وإن تأخر عن رقبته فإذا فرغ منه) أى من الحج وكذا من العمرة وكان حقه أن يقول منهما ولا يبعد أن يقال الضمير راجع إلى كل منهما أو عائد إلى النسك (عادت) أى وجمة النفقة (في مال الميت وإن عكس) أى بأن أمره بالعمرة لحج عنه ثم اعتذر لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتذر له أو أمره بالحج فاعتذر له أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أى جميع ذلك (الرابع عشر أن يحرم بحجة واحدة) الظاهر أن هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة (فلو أهل بحتين أحدهما عن نفسه والآخرى عن الأمر) وكذا الأمر بالعكس (لم يجز) فإنه مخالف (فلو رفض التي عن نفسه جاز) أى انقلب جوازا وبجواز الأخرى عن الأمر به فصار كأنه أهل بها وحدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير

(١) قوله ولا يسقط حج الميت : بل على ذلك لما مر حجة أخرى للأمر سوى حج القضاء كما في رد المحتار نقلاً عن التاتارخانية عن التهذيب اهـ

وهو كذلك إن أحرمهما على التعاقب ونوى بالأولى منهما عن الأمر وأما إذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي أن لا يجوز عند الكل لأن الأولى لا يمكن رفضه كالأخيرة انتهى وهو بحث حسن وتفصيل مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما إذا أهل بها معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد أما عند أبي يوسف فلأنه ترفض إحداها بلا مهلة فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرفض وأما عند محمد فلأنه لا يتعد الإحرام إلا لأحدهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن أن يقال بالجواز لا مكان أن لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لأن عنده لا يرفض في الحال كإحرامه ويمكن أن يقال بعده لأنه ليس ههنا أول^(١) وآخر يعين انتهى ولا ينبغي أنه يتصور الأول والآخر بحسب تصور النية المتعلقة بهما اللهم إلا إذا إيهما أيضا في نيتها ثم لا يقال على قول محمد أنه يقع المنع عن الأمر يستوى فيه الأول والآخر إذا جمعه له لأنه نظير من أهل بحيثين عن رجلين عنده وقد قالوا فيه إنه لا يقع عن أحد منهم لكن قد يفوق بينهما بأنه لا مرجح في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر أن يفرد الإلهال لواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس بشرط على حدة (قلو أمره وجلان) أي بالحج (فأهل عنهما لما ضمن لهما) أي ما لهما ويقع الحج له ولا يمكن أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما بقوله (وإن عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عنه ويضمن للآخر بلا خلاف (وإن لم يعين أحدهما) أي بأن نوى عن أحدهما بغير عنه (فله) أن يعين أيهما شاء أي يجعله عن أيهما أراد تعينه (مالم يشرع في الأفعال) ثم إن عين أحدهما قبل المضى جاز في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا وقال أبو يوسف وقع عن نفسه ويضمن ما لهما قياسا (وبعد الشروع) أي في الأفعال (أبجز) أي أن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف برفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما لم يجز ويقع عن نفسه إجماعا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بحجة أو عمرة (عن أيوه^(٢)) وفي الكبير عن أحد أيوه وهو الصواب (بلا أمر)

(١) قوله ليس ههنا أول الخ: فيه أنه لا يحتاج إلى الأولى والآخرة لعدم توقف ارتفاض أحدهما على ذلك بعد السير أو الشروع في الأفعال يرفض أحدهما ويبقى الآخر تصف أحدهما بصفة الارتفاض والآخر بصفة البقاء فيجعل الباقي للأمر والمرفوض لنفسه داملا أخون جان (٢) قوله ولو أهل عن أيوه الخ: قال في الكنز ولو أهل بحج عن أيوه فعين صح قال العلامة الشيخ زين بن نجيم في شرحه لأنه جعل الثواب للغير وهو لا يحصل إلا بالبداء فالثانية قبله لها لغو فإذا فرغ وجعله لأحدهما ولو أله فانه يجوز بخلاف ما إذا أهل عن أمره ثم عين لما تقدم أنه يصير مخالفا وهذا على أن التعيين بعد الإجماع ليس بشرط وإنما ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالأولى لأنه بعد أن جعله لما يملك صرفه عن أحدهما فلا ينبغي لهما أولى وهذا علم أن الاجتناب كالوارث في هذا فإن من تبرع عن أثنين بالحج فهو كالولد عن الأبوين لأن المجمول إنما هو الثواب فله أن يجعله لمن شاء أه أقول وبه يظهر ما في كلام الشارح فتأمل أه جاب باختصار وقال في التتوير شرحه ومن حج عن كل من (أمره) وقع عنه وضمن ما لهما) لأنه خالفهما (ولا يقدر على جمعه عن أحدهما) لعدم الأولوية وينبغي صحة التعيين لو أطلق الإحرام ولو أجهه فإن عين أحدهما قبل الطواف والوقوف جاز (بخلاف ما لو أهل بحج عن أيوه أو غيرهما) من الأجانب حال كونه (متبرعا فعين بعد ذلك جاز) لأنه متبرع بالثواب فله جمعه لأحدهما ولو أله أه قال في رد المحتار قوله جاز أي عندهما وقال أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان أنت هذا إجماع في الإحرام والإحرام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمهم يصلح وسيلة بالتعيين فاكثي به شرطا ح من الأولى قلت والحاصل أن صور الإجماع أربعة أن يهل بحجة عنهما وهي مسئلة المثلث أو عن أحدهما على الإجماع أو يهل بحجة ويطلق والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بلا تعيين لما أحرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازاها بلا خلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتح أن معنى الجواب في هذه الصورة على أن إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك إلى الأمر وأنه بعد ما صرف نفقة الأمر إلى نفسه ذاهبا إلى الوجه الذي أخذ النفقة له

أى منهما أو أحدهما ولا تبين من قبله (فله أن يجعل لهما ثوابه أو للاحدهما) فيه نظر ظاهر لأنه إن نوى عنهما فلا شك لا يتصرف الاحرام إلى نفسه إلا إذا تحققت المخالفة أو عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الأولى من الصور الأربع تحققت المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الأيوين الآتية لأنها بدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لأن حقيقته جعل الثواب ولذا لو أمره أبواه بالحج كان الحكم كما في الأجنبية وفي الصورة الثانية من الأربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبيل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحجبة له لأنه أخرجها عن نفسه لجعلها لأحد الأيوين فلا يتصرف إليه إلا إذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين ولم يتحقق ذلك لأنه يمكنه التعيين إلا إذا شرع في الاعمال ولو شوطا لأن الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها إلى غيره وإنما له تحويل الثواب فقط ولو لا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لأحد الأيوين ولا تعدر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فظاهر الكل اه مافي الفتح ملخصا وأنت خير بأن ماقرره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرع في الاعمال قبل تعيين أحد الأيوين وقعت الحجبة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالأولى في الصورة الأولى والظاهر أنها تجزئه عن حجة الاسلام لأنها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل والمأمور وإن كان صرفها عن نفسه بجعلها للأيوين أو لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف وإلا لم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كما لو أحرم عن نفسه ابتداء ولم يتو النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح أيضا فيما لو أمره بالحج فقرن معه عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لأن أقل ما تقع باطلاق البتة وهو قد صرفها عنه وفيه نظر اه كلامه والظاهر أن وجه النظر ماقرره من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف البتة تجزئه عن حجة الاسلام بقوله في البحر فيما مر تقع عن المأمور نفلا ولا تجزئه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقلاني في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بها عن حجة الاسلام فهذا مايجوز لي فاقهم والسلام وقال في رد المحتار أيضا عند قول التتوير بخلاف ما لو أهل بحج عن أبويه الخ مانصه مرتبط بقوله ومن حج عن أمه وقوله جاز جملة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المستثنين فإنه في الأولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما إذا لم يأمره بالحج وقوله عن أبويه أو غيرها تنبيه على أن ذكر الأيوين في الكف وغيره ليس بقيد احترازي وإنما قائمته الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جداً كما في التهر وبه علم أن التقيد بالأيوين في هذه المسئلة لايدل على أن المراد بالأيوين في التي قبلها الأجنبية بل الأيوين إذا أمره تخليهما كالأجنيين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الأيوين والأجنيين في المستثنين وإنما العبرة بالامر وعدمه أى صريحا كما يظهر قريبا فإذا أحرم بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جملة لاحدهما وإن أحرم عنها بغير أمرها صح جملة لاحدهما أولكل منهما وكذا لو أحرم عن أحدهما ميبها يصح تعيينه بعد ذلك بالأولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لما تلفو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وإنما يجعل لها الثواب وترتيبه بعد الأداء فتكون نيته قبله فيصح جملة بعد ذلك لاحدهما أو لهما ولا إشكال في ذلك إذا كان متنفلا عنهما فإن كان علي أحدهما حج القرض وأوصى به لايستقط عنه بترج الوارث عنه بمال نفسه وإن لم يوص به فترج الوارث عنه بالأحجاج أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجزئه إن شامقه تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للحنفية أرايت لو كان علي أهلك ديني الحديث اه وهذا ظاهر قائمة أخرى للتقيد بالأيوين في هذه المسئلة وهي سقوط القرض عن الذي عينه له بعد الإبهام ولو بدون وصية لكن يشكل عليه أنه إذا نعت نيته لما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه البتة كيف يصح تحويلها إلى أحدهما وقد مر أن الحج إذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بذلك إلى الآخر نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا إشكال في ذلك إذا كان متنفلا عنهما أى لأن غاية

أنه جعل ثوابه لهما وإن نوى عن أحدهما فليس له أن يجعله لهما بل له أن يعين أحدهما مع أنه لا يدخل للأوابه إبان حال المتأمل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض التبر بغير أمره فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث إذا حج أو أحج عن مورثه جاز لوجود الأمر دلالة أن فكأنه مأومر من جهة بذلك وعليه فتقع الأعمال عن الميت لأن العامل بقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لما تلفوا الخ مخصوص بما إذا لم يكن عليهما فرض لم يوصيا به وقدعنا عن البائع تعليله بالنص أيضا وهو ما علت من حديث التميمية وهذا فارق الوارث الأجنبي لكن قدعنا عن شرح الباب عن الكرماني والروحي أن الأجنبي كذلك نعم هذا مخالف لأشراط الأمر في الحج عن الغير والأجنبي غير مأومر لأصريحا ولا دلالة وقدعنا الجواب بأنه مبنى على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقصا الكثر وغيره على الأيون فائدة ثالثة وهي أن الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة من كل وجه لما علت من الأيون لو أمراه حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الإجماع كما في الأجنبي وإن لم يأمره صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الأجنبيين لنوم أن الأيون لا يصح تعيين أحدهما لوجود الأمر دلالة ففرضوها في الأيون لإفادة صحة التعيين وإن وجد الأمر دلالة وليفيدوا أن المراد في المسألة الأولى الأمر صريحا والله أعلم (تتبع) الذي تحصل لنا من مجموع ما قرأناه أن من أهل بحجة عن شخصين فإن أمراه بالحج وقع حجه عن نفسه البتة وإن عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وإن لم يأمره فكذلك إلا إذا كان وارثا وإن على الميت حج القرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للأمر دلالة والنص بخلاف ما إذا أوصى به لأن غرضه ثواب الإتيان من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الأجنبي مطلقا لعدم الأمر وقال رحمه الله عند قول الدر لانه متبرع بالثواب بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الأيون دون مسألة الأمرين وهو معنى ما قدعناه من قوله في الفتح ومبناه على أن نيته لما تلفوا لعدم الأمر فهو متبرع الخ قال في الشريانية قلت وتعليل المسألة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به القرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره وبقي ذلك الأحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم أن فعل الولد ذلك مندوب إليه جداً لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبيه أوفى عنها مغرا بمن يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وأمه فقد قضى عنه حجتهم وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والده قبل منه ومنهما واستبشرت أرواحهما وكتب عند الله بآه أقول قد علت بما قرأناه أنه إذا حج الوارث عنهما وعلي أحدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط القرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى ويحتد فكيف يصح دعوى سقوط القرض به عن الفاعل أيضا وقد صرفه إلى غيره وأجزنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أوصى به أو لم يكن عليه فرض أصلا ويدل على ذلك قوله في الفتح وإنما يجعل لهما الثواب وترتبة بعد الأداء ومثله قول قاضيان في شرح الجامع وإنما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فطلبت نيته في الإحرام فكان له أن يجعل الثواب لأيهما شاء اه فهذا صريح في أن نيته لم تقع لهما وأن الأعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الأداء فيمكن ادعاء سقوط القرض عن الفاعل بذلك كما حرره في مسألة الحج عن الأمرين وبه يعلم جواز جعل الإنسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب وأما إذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع التبر والأعمال لا لا لفاعل إلا أن يقال إن الأعمال تقع للفاعل هنا أيضا كما هو مقتضى إطلاق عبارة الفتح وقاضيان وغيرهما ولكن يسقط به القرض عن الميت فضلا من الله تعالى علما بالنص وهو حديث التميمية وإن عالج القياس ولذا علقه أبو حنيفة بالمشية ويسقط بها القرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الأحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالفا لحكم الأجنبي

المسئلة أعم من أن تكون حجة الإسلام فرضا عليهما أو على أحدهما أولا يكون شيئا منهما مع أن جعل الثواب إنما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند الإجماع أنه لا يجعله لأيهما شاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال في المحيط وعلي ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أى الابوين كان له أن يجعل الثواب لاحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم إلا أن يقال معنى عنهما أنه أحرم بهما غير معين لاحدهما فله أن يبين إحرامه لاحدهما قبل شروع الأعمال أو يجعل ثواب نسكه بعد تمام الأحوال وأما لو أمره كل من الابوين أن ينجح عنه حجة الإسلام فأحرم بهما عنهما فكان كالجواب المذكور في الأجنبيين (السادس عشر لإسلام الأمر) أى الميت دون الوصى كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أى الحجج (من المسلم للكافر) لأنه ليس أهلا للقرية بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أى حجج الكافر للمسلم لأن الحجج لا يصح من الكافر لأنفسه ولا لغيره فإن الإسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أى عقل الأمر من الوصى أو غيره بأن يكون الميت أدرك الحجج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل المأمور لأن المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وإنما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون له لضرورة أمره كما سبق في

في ذلك فإن قلت ما مر من تعليل جواز حج الوارث بوجود الأمر دلالة يقتضى وقوع الأعمال عن الميت لأنه لو أمره صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيخالف ما اقتضاه إطلاق الفتح وغيره وحينئذ فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد علمت أن الأمر دلالة ليس كالأمر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين أحد أبويه بعد الإبهام ولو أمره صريحا لم يصح كالأجنبيين كما قدمنا فلو اقتضى الأمر دلالة وقوع الأعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الأعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الأب أو الأم عملا بالأحاديث المذكورة واتفق أهل هذا غاية ما وصل إليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة التي لم أر من أوضحها هذا الإيضاح والله الحمد اه أقول قد ناقشه العلامة الرافعي في تقريره فكتب على قوله والحاصل أن صور الإبهام أربعة الخ مانصه لعل الأولى أن يقول إن مسألة إحرام المأمور عن أمره فإن الإبهام غير متحقق في كل الأربع وكتب على قوله وفيه نظر مانصه الظاهر من كلام الفتح أن هذا تنظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الإجزاء عن حجة الإسلام ومن المعلوم أن البحث في العلة لا يقتض في الحكم المنصوص تأمل وكتب على قوله وبهذا ظهر فائدة أخرى للتعيين الخ ما نصه : ليس في عبارة الفتح ما يقتضى ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداء ويكون قوله فإن كان علي أحدهما الخ انتقالا لمسألة أخرى مناسبة لما قبلها من حيث التبرع في كل عن المورث ولا داعي لملها على المسئلة الأولى وذلك بأن ينوبهما أولا ثم يبين أحدهما حتى يأتي ما قاله من الإشكال بل يحمل علي تبرعه ابتداء لاحدهما بدون أن ينوبهما معا أولا وقوله ولا إشكال إذا كان متفلا عنهما ليس القصد منه الاحتراز عما إذا عين أحدهما بعد الإبهام وأنه يسقط به الفرض وأن فيه إشكالا بل القصد الإشارة إلى بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنهما على سبيل التفضل بالثواب فقط وأيضا الجواب الذى ذكر لا يصلح دافعا للإشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فإنه لا شك أن المراد بما ذكره الفاضل المار أن يتبدى الإحرام لاحدهما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التحويل بعد وقوع الأعمال عن الوارث وأيضا قد تقدم لهما أن من شرائط الحج عن التبرع نية عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشى من سقوط الفرض عن الذى عينه بعد الإبهام ويمكن حملها على ما يوافق الفروع المنصوص عليها ولا داعي لما حمله عليها حتى يأتي الإشكال ويكون كلامه مخالفا لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلمك هنا وفيما يأتي أيضا وكتب على قوله لو يفيد ذلك الأحاديث التى رواها الخ مانصه لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الفرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافا لما يفيد كلام المحشى وما جنح إليه مبنى على ما فيه من عبارة

باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أى الحج (من المجنون لغيره) أى سواء يكون الغير عاقل أو غيره (ولا له من العاقل) أى ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرود جنونه وأمر وليه العاقل أن يبيع عنه صح كما لا يخفى (ثامن عشر تمييز المأمور) أى الأعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح أحجاج صبي غير مميز) ومفهومه أنه يصح أحجاج المميز وينافيه قوله (ولا يصح أحجاج المراهق) ثم هذا من زياداته على الكبير والظاهر أن التمييز شرط لصحة حج النفل للصغير وإلا فليس "صغير ولاية التبرع للغير ولأن يحد ثواب حجه لغيره لاسباب والأجارة في الحج غير صحيحة فلا يتصور أحجاج العبي ولولابن وليه اللهم إلا أن يقال العبارة الصحيحة ويصح بدون لاسيا في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صيا مراهقا لكن في البحر الزاخر وإن أحجوا صيا لم يجر انتهى قال في الكبير ويمكن أن يقيد هذا بنهر المراهق ليرفع الخلاف وحيث يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير ويصح أحجاج المريض فهو ظاهر لامرية فيه (التاسع عشر عدم القوات) أى باختياره وتقدير منه (فلو غابته الحج) بأن تشاغل بمواحيب نفسه (لم يجر) أى إحرامه عنه (ثم إن غابته لتقصير منه ضمن) أى المسأل (فإن حج من مال نفسه) أى عن الميت من عام قابل (جاز) أى أجزأه عنه (وإن غابته) أى الحج (بأقعة سماوية) كمرض وسقوط عن بيع ونحو ذلك (لم يضمن) أى التفتة كما صرح به عند (ويستأنف الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال نفسه الحج من قابل على مافي البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وإن غابته الحج لمرض أو حبس أو هرب المكاري أو ماتت دابته فله أن ينفق من مال الميت حتى يرجع إلى أهله وعن محمد في نوادر ابن سماعه نفقة ذهابه دون إيايه ولو انصرف الحاج إلى منزله قبل طواف الزيارة يعود بنفقة من ماله (المشرون أن يبيع الذي عبته) أى بمخوصه دون غيره والتبيين ما بينه بقوله (بأن قال يبيع عنى فلان ولا يبيع غيره فبات فلان) أى فإن مات فلان (لم يجر حج غيره) أى عنه وهذا إن صرح بمنع حج غيره عنه (ولولم يصرح بالمنع بأن قال يبيع عنه فلان فبات فلان وأحجوا عنه غيره جاز) أى كافي البحر الزاخر (ولو أوصى أن يبيع عنه ولم يوص إلى أحد) أى ولم يعين رجلا (فاجتمعت الورثة وأحجوا عنه) أى رجلا (جاز) وفى منسك الكرماني ولو أوصى بأن يبيع عنه فلان فأبى فبلغ الوصى إلى غيره جاز وإن لم يكن أبى ودفع الوصى إلى غيره جاز أيضا كما لو كان الموصى حيا فأمر بذلك ثم رجع فذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى من جهة الفرق حيث للوصى أن يعين فلانا ويقول ولا يبيع غيره ثم يأمر غيره أن يبيع عنه بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت فبات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله أن هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما قاله زفر أو قبل تصور سبب وجوب الأداء فيصح كما قاله أبو يوسف ولا يصح من فرضه عند زفر ويصح عن نفعه عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في الحج العرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء ^(١) من هذه الشرائط غالبا) أى في أكثر المسائل (إلا الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أى بشرط النية في النفل أيضا وتعتبر في حقه ولو بعد الأداء أى أدأ الأعمال وفراغها ثم بنو الله ويجعل له ثواب حجه وهذا ظاهر إذا أهم النية بخلاف ما إذا عين غيره في نية لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل لغيره

الفتح وقد علت ما فيه اه واقسم سبحانه أعلم بالصواب (١) قوله وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء الخ : قال العلامة الرافعي في تقريره على رد المختار الاختصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فما إذا حج عن غيره فلا يجازى بالأمر أما إذا كان بأمر ومال فينبغي أن يشترط عدم المخالفة أيضا والإنفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب الإنفاق ولا يفتنى أن الأول يتضمن شروطا من المتقدمة كعدم الإقصاد والإحرام بحجة واحدة وإفراد الإلهال لواحد وإنما بسطها في الباب لزيادة الإيضاح فإن خالف أو أنفق من ماله فينبغي أن يضمن اه سدى عن شيخه محمد طاهر سنبل اه

ثواب فله نفلا؟ الظاهر جوازه والله أعلم (ويبين أن يكون منها) أى من الشرائط (عدم الاستتجار) أى لما سبق من أنه لا يجوز الاجارة في العادة (ولم يجده صريحا في النقل) فيه أنه لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن إطلاقه من العقل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز الاحجاج أن يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أى عندنا وعند مالك (فيجوز حج الصرورة) بفتح الصاد المهملة وضم الراء الأولى وهو الذى لم يحج عن نفسه ^(١) (إلا أن الفضل) كما قال في البدائع (أن يكون قد حج عن نفسه) أى للخروج من الخلاف الذى هو مستحب بالإجماع ولأنه بالحج عن غيره يصير تاركا لإسقاط الفرض عن نفسه فيتمكن في هذا الاحجاج ضرب كراهة ولأنه أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافى أبي الفضل من أنه إن كانت الحاج عن الذى يحج الصرورة فالصرورة أحب إلى فريب وعجيب ولله بحمول على الصرورة الذى لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن المهام ^(٢) والذى يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا لو تنفل الصرورة عن نفسه ومع ذلك أصح يعنى «نا خلافا للشافى في المستثنى حيث

(١) قوله وهو الذى لم يحج عن نفسه : أى حجة الإسلام لأن هذا الذى فيه خلاف الشافى رحمه الله تعالى والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله فالحق ما قال ابن المهام الخ : قال في البحر والحق أنها تزكية على الأمر وتحريمية على الصرورة المأمور الذى اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لأنه تأم بالتأخير اه قلت وهذا لا ينافى كلام ابن المهام عليه رحمه الله العلامة لأنه في المأمور وفي المتن العلامة السيد محمد ياسين ميرغنى ويجوز إحجاج الصرورة بمهمة من لم يحج عن نفسه حجة الإسلام ولم يجب عليه فإذا دخل مكة وجبت عليه لصيرورته قادرا اه وفي طوابع الأنوار أعلن الصرورة الذى لم يتحقق عليه وجوب الحج إذ حج عن الغير يجب عليه الحج بدخول مكة المشرفة لوجود الاستطاعة كما بسطه ملائسان في منسكه وقد منع الشافى رحمه الله حج الصرورة عن الغير اه وأيضا فيه ثم لا تنفل عما قدمنا أن الصرورة بدخول مكة المشرفة يجب عليه الحج وتقلنا عن ملائسان والحق أنه يجب عليه أحد النسكين إذ لا حج إلا من الاستطاعة والحاج عن الغير قد تلبس بالإحرام عن غيره ولا يمكنه أن يصره إلى نفسه فلو وجب عليه الحج لبي إلى امام القابل وربما لا يجد استطاعة في مكته واقطعه فاعلمة تكفى في إسقاط الواجب ليعين الفقهاء الحج في الوجوب على من دخل مكة فتنبه اه وقال العلامة ابن عابدين في رد المحتار قال في نهج النجاة لا ينجز التقيب بعد ما ذكر كلام البحر المسار أقول وظاهره يفيد أن الصرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع بإطلاق الكراهة أى في قوله يكره إحجاج الصرورة لأنه تارك فرض الحج يفيد أنه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وإن كان وقت مشغولا بالحج عن الأمر وهى واقعة الفتوى فليأتمل اه قلت وقد أتى بالوجوب مفتى دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سبب الأمر وكذا أتى به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وأتى سيدي عبد الله النابلى بخلافه وألف فيه رسالة لأنه في هذا العلم لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالإقامة بمكة إلى قابل ليحج عن نفسه ويترك عياله ببلده حرج عظيم وكذا في تكليفه بالود وهو فقير حرج عظيم أيضا وأما ما في البدائع فأطلاق الكراهة المنصرفة إلى التحريم يقتضى أن كلامه في الصرورة الذى تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما ر عن التتبع نعم قدمنا أول الحج عن اللباب وشرحه أن الفقير الآفاق إذا وصل إلى ميقات فهو كالمسكى في أنه إن قدر على المشى لومه الحج ولا ينوى النقل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاق قلبا صار كالمسكى ويجب عليه حزن لو أنه نفلا لومه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على أن الصرورة الفقير كذلك لأن قدرته بقدره غيره كما قلنا وهى غير معتبرة بخلاف ما خرج ليحج عن نفسه وهو فقير فانه عنده وصوله إلى الميقات صار قادرا بقدره نفسه فيجب عليه وإن كان سفره قطوعا ابتداء ولو كان في الصرورة الفقير مثله صاحب حق يدان المهام كراهة التحريم بما إذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتأميله الكراهة بأنه اتفق الوجوب عليه فليأتمل اه والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق

لا يتعد إحرامه عن غيره بل ينقلب عن إحرام نفسه وإنما أطلق ابن الممام في قوله وكذا لوتفعل الصرورة عن نفسه لأنه بوضوئه إلى مكة وجب الحج عليه (ويجوز إحجاج المرأة) بإذن زوجها لما وجود محرم معها (والعبد والأمة بإذن مولاهن مع الكراهة) فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة^(١) لأنها في إحجاج المرأة عن المرأة فإن الظاهر أن يكون أولى وأنسب ويدل عليه إطلاق الفتاوى السراجية حيث قالوا سواء كان عبداً أو أمة من غير ذكراً امرأة (ويكره الحج عن الميت على حار) أي إذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الجمل والبغل لموافقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة وقوله تعالى ﴿يَأْتُواكُم رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ أي بغير معبر (يأتين من كل فج عميق) أي طريق بعيد (والأفضل إحجاج الحر العالم بالمناسك) أي والعالم بعلمه في تلك المسالك (ولو أحج) أي رجل (رجلاً يحج) أي بأن يحج عنه ثم يقيم بمكة (أي هو باختياره أو بإذن من أمره جاز) والأفضل أن يعود إليه (أي إلى بلده أو بلد أمره وهو الأظهر ليكون أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده (ولو أمره أن يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه النهرام (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في فنية المناسك وفي التوازل يضمن في قول زفر وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي يدين الحاج عنه (كان الوصي أن يحج بنفسه) أي عنه (إلا أن يكون) أي الوصي (وارثاً أو دفعه) أي المال (إلى وارث) أي آخر (ليحج عنه فإنه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (إلا أن يجز الورثة) أي بقتهم (وهم كبار) جملة حالية ولا بد من قيد حصار أيضاً فإنه إن كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال) أي الميت (الوصي ادفع المال لمن يحج عنى لم يجز له أن يحج بنفسه مطلقاً) أي سواء أجازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صغاراً أو كباراً والمستثنان صرح بهما ابن الممام والفرق بينهما ظاهر لا يخفى وفي الميسوط وفتاوى الولوالجي أو أوصى بأن يحج عنه وراثته لم يجز إلا بإجازة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر

(فصل ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق أن يحج عنه (وإن قال حجوا عنى ثلث ماله ثلثه) أي والمال إن ثلث جميع ماله (يلج حججا) بكسر قفتح أي حججات متعددة (فإن صرح) أي في وصيته تلك (بحجة واحدة فإنه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد إلى الورثة وإلا) أي وإن لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أي قدر ما يلينها ثلث ماله كذا روى القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الأسدي جاني في شرحه مختصر الطحاوي أنه إن أوصى أن يحج عنه ثلث ماله وثله يبلغ حججاً يحج عنه حجة واحدة من وطنه وهي حجة الإسلام إلا إذا أوصى أن يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع وما ذكره القدوري أثبت لأن الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لأن الثلث اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الباء في قوله بالثلث تحتمل البضئية بخلاف ما إذا ضمت إلى لفظ الجميع المقيد للتأكيد فكأنه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لو قال حجوا عنى بألف) أي والألقب يبلغ حججاً فقيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدوري أنه ذكر في الميسوط هذه المسئلة من غير خلاف إلا أنه قيد بقوله إذا لم يقل حجة (ثم الوصي بالخيار) أي بين أمرين (إن شاء أحج عنه الحجج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمصارعة إلى الطاعة (وإن شاء أحج عنه في كل سنة حجة) أي بعدد إيقاع الحجة الأولى في السنة الأولى لأنها الأكمل لخلاص الذمة من الفريضة ثم وقوع بقية الحجج نافذة وزيادة فضيلة وأما إن

الشيخ عبدالحق (١) قوله فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة : بينه في البدائع حيث قال أما المرأة لأن حجها ناقص لأنها لا تستوفي سنن الحج لأنه ليس عليها رمل في الطواف ولا سعى في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية ولا كشف رأس في حال الإحرام ولا حلق إلى غير ذلك من الأعمال التي جازت للرجل وأما العبد فلا نه ليس أهلاً لأداء الفرض عن نفسه فيكره أدائه عن غيره اه حباب

أوصى أن يبيع عنه في كل سنة حجة قلم يذكر في الأصل وروى عن محمد أن هذا وذاك سواء أى في أصل الجواز وإلا فقد سبق أن الحج في سنة واحدة أفضل ولا يعد أن يقال التفريق في هذه الصورة أولى ليكون علي وفق الوصية وإن كان الأظهر أن الوصية إذا لم يكن فيها مخالفة للشرعية تسعين الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أى أفرزه وأبرزه (فهلك المعزول) أى بعد دفع بقية التركة إلى الورثة (فبد الوصي أو فبد الحاج) أى يدفع الوصي إليه قبل الحج (بذلك القسمة) أى الأولوية (ولا تبطل الوصية) أى السابقة (ويصح) أى له (من تلك الباقي) أى وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أى يتحقق (أو يثوى المال) أى يفنى جميعه وهذا في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف إن بقي من تلك ماله شيء يبيع عنه بما بقي من حيث بلغ وإن لم يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصي جائزة وتبطل الوصية بهلاك المعزول سواء بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أى لليت (أربعة آلاف) أى درهم أو دينار (دفع الوصي ألفاً) أى إلى الحاج (فهلك) أى جملة الألف (ودفع إليه) أى دفعه إلى الحاج (ما يكفيه من تلك الباقي) أى ولو بعضه (أو كله وهو) أى وكله (ألف ولو هلك الثانية) أى في المرة الثانية (دفع إليه من تلك الباقي) أن بقي شيء (بعدها) أى وهكذا مرة بعد أخرى إلى أن لا يبق ما ثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيجب عنه بما بقي من المدفوع إليه المقرر للحج إن بقي شيء. وإلا بطلت الوصية كما لو أن الوصي عين مالا ودفعه إلى رجل ليحج عنه ومات فهلك ذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركته الموصى فكذا إذا عينته الوصي وعند أبي يوسف يبيع عنه بما بقي من الثلث الأول مع ما بقي من المال المعزول وإن كان المدفوع تمام الثلث يقول أبي يوسف كقول محمد وإن كان بعضه يكمل إن كان مقداره يبي للبيع هذا إذا أوصى بأن يبيع عنه أو قال من الثلث كما لو أوصى بأن يبيع عنه بثلثه يقول محمد كقول أبي يوسف حتى يبيع عنه من الذي بقي من الثلث الأول وعندهما (ولو أن الوصي إذا أوصى رجلاً عن الميت في عمل يحتاج إلى مقدار) أى معين (وإن أوصى راكباً لا في حمل احتاج إلى أقل من ذلك) أى من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جملة حالية (يجب أهلها ولو أوصى أن يبيع عنه بساتنة) أى بمائة درهم مثلاً (وثمة أقل منه) أى من العدد المذكور (يبيع عنه بالثلث) أى لا بالمائة (من حيث يبلغ) أى الثلث ولو كان بلوغ المائة من بلده (ولو أوصى لرجل بألف وللساكنين) أى المعينة أو المحصورة أو المطلقة فأقلها ثلاث (بألف وأن يبيع عنه) أى الفرض على مافي الكبير والظاهر إطلاله (بألف وثمة) أى والمحال أن تلك جميع ماله (ألفان) أى ثلاثمائة آلاف (يقسم) أى الثلث الذي هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والساكنين والحاج عنه (أثلاثاً ثم تضاف حصص الساكنين إلى الحج) أى إلى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصص الساكنين (فهو للساكنين بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كاله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج (ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجباً أو نطقوا يبدأ بما قدمه الموصى إن ضاق الثلث عنها) أى عن جميعها وأما إذا كان نذراً ونطقوا فيبدأ بالنذر لتقديم الواجب وفي الاختيار فإن كان الكل فرائض قدم مقدم الموصى إن ضاق الثلث عنها وقيل يبدأ بالحج ثم بالكافة وهو قول أبي يوسف وقيل بها ثم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبي يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الإضيحة وفي البدائع وإن كان الكل متساوياً يبدأ بما قدمه الموصى

(فصل في النفقة) أى حكم إنفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج إليه من طعام وإدام) ومنه اللحم (وشراب وثياب في الطريق ومركوب) أى بإجارة أو اشتراء (وثوب لإحرام) أى إزار ورداء (واستئجار منزل) أى يأوى إليه (ومحمل وقربة وإداوة) أى ظرف ماء ونحوه (وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على اختلاف قيمها قليل يشرى دهنًا يدهن به لإحرامه وزيتاً للاستصباح والأظهر أن دهن السراج ضروري عادي والإحرام لبعض الناس عرق (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والأشنان وكذا ما ينسل به رأسه من نحو الخطمي والسر (وأجرة الخارص) أى حافظ متاعه وعادم دابته (والحلاق

ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالوسط والاقتصاد من غير تبذير وتقتير وقال الشافعي ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهنًا للسراج ولا ما يدعى به ولا يعطى أجرة الحلاق والحجام إلا أن يأذنه الميت أو الوارث وفي قاضيان والمحيط له أن يدخل الحمام بالتعارف يعنى في الزمان وهو المختار علي ما ذكره الكرماني وقياس ما في الفتاوى أن يعطى أجر الحلاق به صرح بعضهم وفي النوازل عن أبي القاسم ليس له أن يفعل إلا حلق الرأس بالمعروف وهو أن لا يحلق في قليل المدة (وله أن يحلق دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقة (ويودع المال) أى للمحافظة (ولا يصرف الدنانير إلا للحاجة) أى ضرورة تدعو إلى ذلك (وإن كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك التقدر (في الحج يصرفه) أى الوصى أو الحاج (بالذى يروج) أى في الحج (ولا يعصو) أى المأمور (إلى طعامه) أى أحداً إذ ليس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء (ولا يقرض) أى أحداً (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لنسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يقيم) أى إذا لم يكن له مال (ولا يحجم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أى المأمور (كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبراهيم وعندى أن يفعل ما يفعل الحاج قال في الذخيرة وهو المختار (وإن وسع عليه الأمر) وهو الوصى أو الوصى (الأمر) أى أمر المصروف (فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لأنهم قالوا هذا إن لم يوسع عليه فإن كان قد وسع عليه في وصيته للحجامة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا يتفق) أى المأمور من مال الميت (على أن يخدمه) أى خدمة يقدر عليها بنفسه (إلا إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أى لكبره (١) أو عظمت وكبره (ويتفق في طريقه مقدار ما لاسرف) بفتحين أى لا إسراف (فيه ولا تقتير) أى لا تضيق (ذاهباً وجائياً) أى آيها (إلى بله الميت) أى إن عاد إليه (ولو سلك طريقاً أبعد) أى وأكثر فتحة (من المعتاد إن كانت يسلكه الحاج) أى ولو أحياناً (كبتدأى ترك طريق الكوفة إلى البصرة) أى مائلاً إلى سلوك طريقها (فتفتته في مال الأمر) ويترفع عليه قوله (ولا يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (وإلا ففي ماله) أى في مال نفسه وفي فتاوى قاضيان ولو ضاعت النفقة بمكة أو قرب منها أو لم تبقى يعنى في بيت فأنفق من مال نفسه له أن يرجع في مال الميت وإن فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر إذا قطع الطريق عن المأمور وقد أنفق بعض المال في الطريق فضي وجح وأنفق من مال نفسه يكون مثبها فلا يسقط الحج عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بإتفاق المال (٢) في كل الطريق قال ابن الحمام ولا فرق بين الصورتين سوى أنه قيدا لأولى يكون ذلك الضياع بمكة أو قريباً منها ولكن المعنى الذى علل به يوجب اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به إن كان الأقل جاز (٣) وإلا فهو ضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور به قبل أيام الحج ينبغي أن يتفق من مال الأمر إلى بغداد أو إلى الكوفة أو إلى المدينة أو إلى مكة وإذا أقام ليلة يتفق من مال نفسه حتى يجرى أو أن الحج مظهر حل ويتفق من مال الميت ليسكون المأمور متفقاً من مال الأمر في الطريق فإن أنفق من مال الميت فمدة قاضته يكون ضامناً له إذا أقام ليلة خمسة عشر يوماً لا يقيم ويروى ابن سماعه عن محمد أنه إذا أقام ليلة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وإن أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وإن أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ليلة) أى في أو أن الحج (إن كان لا انتظار القافلة فتفتته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوماً أو أقل أو أكثر وإن أقام بعد خروج القافلة في ماله) أى لا يكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى قاضيان (وكذا لو

(١) قوله لكبره بكسر الكاف وفتح الباء وقوله وكبره بكسر الكاف وسكون الباء اه

(٢) قوله بإتفاق المال: أى مال الأمر ليكون عوضاً عن جسده اه (قوله بين الصورتين) أى المذكورتين في كلام قاضيان اه (٣) قوله إن كان الأقل: أى من ماله والأكثر من مال الأمر جاز وإلا أى وإن كان الأكثر

أقام بمكة وكذا بنبرها (بعد الفراغ) أى فراغ أعمال الحج (للقافة أى لا انتظار خروجهم (ففى مال الميت) أى نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوماً (والأى أى بأن أقام بعد الفراغ لحاجة أخرى بعد خروج القافة (ففى ماله) أى مال نفسه (فإن بدا له أن يرجع) أى ظهر له رأى بعد المقام فى رجوعه (رجعت نفقته فى مال الميت وإن توطئ مكة) أى قصد استيطانه بها (ثم بدا له الموت) أى الرجوع إلى بلده (لا تعود) أى نفقته فى مال الميت فقد روى عن أبى يوسف أنه لا تعود نفقته فى مال الميت وذكر القدورى أن على قول محمد تعود ومن ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلاف أنه إن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً سقطت فإن عاد عادت وإن توطئها قل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح فى البدائع بعد نقل الرواية عن أبى يوسف أنه لا يعود وهذا إذا لم يتخذ مكة داراً أما إن اتخذها داراً ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا فى شرح السكزبان توطئ بمكة سقطت قل أو أكثر، ثم إن عاد لا تعود بالاتفاق (وإن أقام بها) أى بمكة (أياً ما من غير نية الإقامة) أى الشرعية بالمدة المعلومة (إن كانت) أى إقامته تلك (إقامة متادة) أى لأهل القافلة (لم تسقط) أى نفقته من مال الميت (والأى أى بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تجمل إلى مكة) أى دخلها قبل نى الحجة (فهى فى ماله) أى فالتفقة فى مال نفسه (إلى أن يدخل عشر ذى الحجة قصير) أى ترجع نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخولها فى أوّل الحج (مسيرة سفر) أى مدة ثلاثة أيام (وإليها (لحاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فى رجوعه) أى حين عوده إلى مكة وكذا مادام مشغولاً بحاجة نفسه فنفقته فى مال نفسه فإذا فرغ عادت فى مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والأمتعة) أى الآلات والأدوات حتى الثياب (بعد رجوعه يردّه على الورثة أو الوصى إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى به الميت فيكون له) وفى المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والأصح أنها يجوز فى الذخيرة ذكر فى الأصل إذا كان الميت قال فما سبق من النفقة فهو للمأمور إن هذا على وجهين إن لم يمين الميت رجلاً يبيع عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة فى ذلك أن يقول الوصى الوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وإن عين الوصى رجلاً يبيع عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط المأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى إلى الورثة كذا فى خزائن الأكل (ويبنى للأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني) أى بهذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً أو متمتعاً) فيه أن هذا القيد سهو ظاهر ^(١) إذ التفويض المذكور فى كلام المشايخ مقيد بالأفراد والقران لا غير فى الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يبيع عنه يبنى أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف شئت إن شئت حجة وإن شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لئلا يضيع الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً أن من شرط الحج عن الغير أن يكون مقيماً آفاقاً وتقرباً بالعمرة ينتهى سفره إليها ويكون حجاً مكياً وأما ما فى قاضيهان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع إذ الواو لا تفيد الترتيب فيحمل على حج وعمرة بأن يبيع أولاً عنه ثم يأتى بعمرة له أيضاً فتدبر فانه موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيهان وتبعه ابن الهمام حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكتلك (إن تهب الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فبهبه من نفسه فإن كان على موت) أى فى صدقه (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله إن كان الأمر عين رجلاً (وإن لم يمين الأمر رجلاً يقول) أى بقصد الحيلة (لوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت) أى لحيث أنه أن يعطيه الوصى من شاء بمن عينه لأن يبيع عنه (وإن أطلق) أى الوصى (فقال وما بقى من النفقة فهو للمأمور) أى مأمور الوصى من غير تعيين الوصى له (فالوصية باطلة) أى كما قدمناه (فإن عين رجلاً صح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو

من ماله والأقل من مال الأمر فهو ضمان لماله أى مال الأمر اهـ (٢) قوله فيه أن هذا القيد سهو ظاهر : قال القاضى عبيد وشرحه لهذا الكتاب ولا يخفى أن هذا سهو منه لأن الميت لو أمره بالتتمتع فتمتع المأمور صح ولا يكون مخالفاً

جعل الميت الباقي حلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى
 (فصل ولو وصى الميت أو وارثه أن يسترد للمال من المأمور) الظاهر أن المراد مأمور الوصي أو الوارث
 لا مأمور الوصي لكن قال في التكبير رجل له ألف لا مال له غيره فدفعها إلى رجل ليحج عنه ثم مات فلزومة
 استردادها وإن مات بعد ما أحرم المدفوع إليه ويضمن ما أتق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي أن يحمل
 على ما إذا استحق استردادها (١) بظهور خيانة أو حصول تهمة أو ارتكاب جناية والله أعلم (مالم يجرم) ففي خيانة
 الأكل ولو استرد الأمر ماله بعد ما أحرم له المجهز ليس له ذلك والمحرم يضمن في إحرامه وبعد فراغه من الحج
 ليس له استرداده حتى يرجع إلى أهله وإن أحرم حين أراد الأخذ فله أن يأخذه ويكون إحرامه قطوعاً عن الميت
 وإن استرد نفقته إلى بلده من مال الميت انتهى وهو بإطلاقة غير ظاهر بل التفصيل هو المتميز كما ذكره المصنف
 بقوله (ثم إن رده لخيانة أى ظهرت (منه) وفي نسخة لجناية بالجيم) وهي تشملها وغيرها من أنواع العصبية ولذا قال
 بعضهم ولا تهمه (لنفقة الرجوع في ماله) أى في مال نفسه (وإن رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو لتقصير موصو
 تديره (وإن رده لضعف) أى حدث له (أو جهل بأمر المناسك) أى حين تبين له (ورأى غيره أصله) أى بالرفع إليه
 بأن يكون أقوى واعلم أو أصلح ورده (في مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولوجامع المأمور في إحرامه فلو وصى
 أن يسترد النفقة كلها لأنه أمر بالاتفاق في إحرام صحيح ولم يوجد

(فصل ولو قال المأمور) أى بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث أو الوصي لا يصدق (٢)
 أى قوله (ويضمن) أى النفقة (الآن يكون) أى المانع (أمر اظها را يشهد على صدقه) أى في منته ورجوعه (ولو قال
 حججت) أى عنه (وكذبه) أى الورثة وكذا إذا كذبه الوصي (فالقول للمأمور (٣) مع يمينه ولا تقبل بيته (٤)
 الوارث أو الوصي) أى شهودهما عليه (أنه كان يوم التحر بالبد) أى من البلدان غير مكة وما حولها (الا أن
 يقيا (٥) أى بيته (علي إقراره أنه لم يحج) أى عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج مديونا للميت وأمره بالحج
 بماله والمسئلة بحالها فانه لا يصدق الابنية في خيانة الأكل القول له مع يمينه إلا أن يكون الوارث مطالبة بدين
 الميت فانه لا يصدق إلا بحجة

(فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج) أى بنفسه كدم شكر (والإحرام) أى بارتكاب عظم في كبراء صيد
 وطيب وحلق شعر وجماع ونحو ذلك (علي المأمور) أى اتفاقاً لأن الشكر له والجبر منحصر عليه (والإدم الإحصار
 خاصة فانه في مال الأمر) على ما ذكره القندوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير لأن دم
 الإحصار على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأمر وكذا ذكره قاصيخان في شرح الجامع
 (حتى لو أمره بالقران أو التمتع قائم علي المأمور) أى في مال نفسه ولعله أراد بالتمتع (٦) معناه النفوى فلا ينافي ما تقدم
 (فاذا أحصر) أى المأمور (يعت الوصي المدي من مال الميت ليحل به) أى يخرج المأمور عن إحرامه به ثم قيل

بلا خلاف بين الأئمة الأسلاف فتدبره كذا في الحجاب (١) قوله ولا يخفى أنه ينبغي أن يحمل على ما إذا استحق
 استردادها الخ: أقول بل هو على إطلاقة إبطال الوصية بموت الوصي حيث كانت بجميع المال كما تقدم عن الخزانة
 والله أعلم اه حجاب (٢) قوله لا يصدق: لأنه ظهر سبب الضمان وهو يدعي ما يبرئه فلا يصدق إلا بدليل ظاهر قاله
 الشيخ عبادة العفيف اه حجاب (٣) قوله فالقول للمأمور الخ: لأنه يدعي الخروج عن المال الذي كان أمارة فيه اه
 حجاب (٤) قوله ولا تقبل الخ: لأنها شهادة على النبي والشهادة على النبي باطلة أى لأن مقصود من حججه وإن كانت
 صورة شهادته اثباتاً والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٥) قوله إلا أن يقيا الخ: لأن إقراره وهو تلفظه بهذه
 الجملة اثبات والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٦) قوله أراد بالتمتع الخ: هذا مبنى على حمله كلام
 المصنف أى قوله أو متمتعاً على السهو وقد عرفت أنه لا سهو فراده عنها بالتمتع المصطلح اه داملاً أخون جان

يبعث من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ورد) أى الحاج (مايقى من النفقة) أى إلى الوصى (ليج) أى عن الميت (من حيث يبلغ) أى إن لم يبلغ مايقى وقا. الحج من بلده وهذا إذا أوصى بمال معين أن يحج عنه والافهوعلى الخلاف الذى مر ولا ضمان عليه فيما أتفق قبل الإحصار

(فصل اعلم أنه إذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الأمر) وهو ظاهر المذهب والمذكور فى الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسى وجمع من المحققين ويدل عليه الآثار من السنة وصححه قاضيان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط التبة عن المحجوج عنه واستجاب ذكره الجامع فى تليته (وقيل يقع عن المأمور تغلا) لأنه لا يسقط فرضه به أجماعا (وللأمر ثواب النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبى حنيفة وأبى يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الإسلام وشيخ الإسلام وأبو بكر الاسيلاجي قال قاضيان فى شرح الجامع وهو أقرب إلى التفقه ونسبه شيخ الإسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور هذا وسئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بمشية الله تعالى قال محمد فلم منه أن لمحمد قولين التفريض وجعله عن المأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الأولى أن يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالإجماع) كما صرح به الكافى وغيره لكن إذا أداه على الموافقة سواء قلنا إنه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أى بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالإجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أى قد صار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أى فرضا باقيا فى ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أى الحج فرضا عليه أى ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه أن يقول وسواء قلنا إنه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وإن تقدم ثم فى شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف فى الفرض (وفى حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) أى باتفاق مشايخنا لأن الحديث ورد فى الفرض دون النفل (وللأمر الثواب) أى ثواب النفقة وفى شرح النفاية للشيخ محمد التهستانی فى النفل يكون ثواب النفقة للأمر بالاتفاق وأما ثواب النفل فيجعله المأمور للأمر والله أعلم ثم اعلم أن من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث أن يحج عنه خلافا للشافعى رضى الله تعالى عنه قال ابن الحمام وإن فعل الولد ذلك منسوب إليه جدا انتهى فلو حج وارث أو أجنبي بحرية ويسقط عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى لأنه إصالة للثواب ولا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماتى والسروجى ثم مقتضى كلامهم أن الأولى أن يحج أولا ثم يجعل ذلك الثواب لليت لأنهم قالوا فى مسئلة الأبوين لأنه لا يفضل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعله لما جعل ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالإحرام لأنه غير مأمور فهو متبرع فوقع الأعمال عنه ألبتة فيصحب جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار إليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى أن قوله فبطلت نيته بالإحرام ليس فى مقام النظام فإنه لا شك أن نيته أولا أبلغ فى تحصيل المرام مع أنها لاتنافى جعل ثوابه له آخر كما لا يخفى على أرباب الافهام

(باب العمرة)

وهى الحجة الصغرى أى بالنسبة إلى الحج الأكبر وقد أفردت رسالة سميتها بالحظ الأفر فى الحج الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أى على المختار وقيل هى واجبة قال المحبوبي وصححه قاضيان وبه جزم صاحب البدائع حيث قال إنها واجبة كهدية القطر والأضحية والوتر ومنهم من أطلق اسم السنة وهو لا ينافى الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كناية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف (لن استطاع) أى إليها سبيلا بازادوا الراحة كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (مأمور فى الحج) أى من شرائط وجوبه لأن الواجب يلحق بالفرض فى حق الأحكام وكذا السنة تتبع الفرائض فى كثير من الأحكام (وأحكام إحرامها كأحكام إحرام الحج من جميع الوجوه) أى بالنظر إلى محظوراتها وأما بالنظر إلى سائر أحكامها فتاعتبار أكثرها من مبتدأها وأدائها ووجوبها من مقابها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أى فى الجملة

(وواجباتها) أى فى بعضها (وسنتها) كذلك (ومحرماتها) أى بأسرها (ومفسدها) أى وإن اختلفا فى محلها (ومكروهاتها) وإحصارها وجمعها) أى بين عرتين وأكثر (وإضافتها) أى إلى غيرها فى نيتها (ورفضها) أى حال ضم غيرها إليها (كحكمها فى الحج) أى فى غالب أحكامها وهى كثيرة لقوله (وهى) أى العمرة (لا يتخلف الحج إلا فى أمور) أى يسيرة كما فى نسخة وجموعها أحد عشر (الأول منها) أى من الأحكام المخالفة (لأنها) أى العمرة (ليست بفرض) أى بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعى (الثانى أنه) أى الشأن (ليس لها وقت معين) أى بالاتفاق (بل جميع السنة وقت لها) أى لجوازها (إلا أنها تركه فى خمسة أيام) أى فى ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق مع الصحة) أى صحة وقوعها وعن أبى يوسف أنه لا تركه يوم عرفة قبل الزوال وأطلق قاضيه خان فى المتفرقات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة إلى نصف النهار ولم يحله إلى أحد كذا ذكره المصنف فى الكبير ولعلها أراد أنه لا بأس بفعلها حينئذ لا إنشاءها لمسا فى البحر الزاخر يكره إنشاؤها فى هذه الأيام فإن أدامها بإحرام سابق لا يكره وهذا يرتفع الإشكال عن قاضيه خان ومنها جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن يعنى وفى مئذنة المشتمع ويؤيده ما فى المنهاج أنه إذا قصد القارن أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل فى هذه الأيام اهـ ولا يخفى أنه أراد إبقاء إحرامها فيها لأدائها لا أنه قصد به إنشاؤها لما صرحوا بكرامة إنشائها فيها (الثالث أنها لا تقوت) أى بخلاف الحج (الرابع) ليس فيها وقوف بدرة ولا مزدلفة ولا رمى ولا جمع) أى بين صلاتين لاقى ليل ولانهار (ولا خطبة) أى بخلاف الحج فى جميعها (الخامس) ليس لها طواف القدوم) أى ستة ولو كان آتافيا بخلاف الحج (السادس) لا يجب بعدها طواف الصدر) أى الوداع ولو كان للمتمتع من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا فى ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع) لا يجب بدنة بإفسادها) فيه نظر لأن إفساد الحج وهو بالجلاع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وإنما تجب البدنة بالجلاع بعد الوقوف فكان الأول أن يقول بالجلاع قبل طوافها (بل تجب شاة) إذا وقع الجلاع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا يجب البدنة فى العمرة قط أمالو جامع بعد ما طاف أكثره قبل السعى أو بعده قبل الحلق لا تقصد عمرته وعليه شاة ثم إذا أقصد عمرته فعليه المضى فى الفساد وقضاؤها بإحرام جديد (الثامن) عدم وجوب البدنة بطوافها جنباً أو حائضاً أو نفساء) أى بل تجب شاة (التاسع) أن ميقاتها الحل لجميع الناس) أى من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فإن ميقاتها لأهل مكة الحرم) أى وجوباً (البائس) أنه يقطع التلبية عند الشروع فى طوافها) أى فى أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا فى أول رمى جمرة العقبة (الحادى عشر) أنه لا مدخل للصدقة بالجناية فى طوافها) أى بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى أعلم (وأما فرائضها) أى بحملة (فالطواف والية) أى ونيتها كما فى نسخة (والإحرام) وفيهما فرضان وهما النية والتلبية كما فى إحرام الحج وأما ركعتها فالطواف والإحرام شرط لصحة أدائها لا ركن وهو الأصح وقيل الإحرام ركن (دواجباتها السعى) أى بين الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أى بعده جوازاً أو قبله صحة بعد وقوع طوافها وفى التحفة جعل السعى فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الإحرام والحلق لخروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه أن كل داخل فى عبادة ليس ركناً لها كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضاً علمياً ولم يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض ويؤيده أنه جعل فى المنهاج الحلق فيها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم أن الحلق أو التقصير شرط الخروج عنها وفيه أنه لا يخص بالعمرة إذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف فى الكبير: وتقديم الطواف على السعى شرط لصحة السعى بالاتفاق اهـ والظاهر أن يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعها فرض وأما تقديم ما شرط لصحة سعى الحج (وأما صفتها) أى كيفية العمرة بحملة (فهى) أى يحرم بها من الحل كل إحرام الحج) أى مثل صفة إحرامه فى آدابه وسنته بلا فرق إلا فى تعيين التنية فيفعل عند إحرامها ما يفعل فى إحرام الحج (ويؤتى فيه) وفى نسخة فيها أى فى إحرام العمرة أو زمان إتيانها بعد تلبسها إلى فراغها (ماتبقى فى الحج) أى من محظورات الإحرام ومكروهاته ومفسداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) أى بدخوله من باب السلام على ما هو الأفضل وقيل

يدخل المتمتع المسجد من باب إبراهيم ذكره المصنف ولا وجه له ، نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لأنه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى فى الثلاثة الأولى (واضطجاع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها) أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن إحرامه بخلق أو تقصير إلا أنه يحرم عليه التحلل قبل إتيان السعي بكأله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد العمرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف وجوباً عندنا (وخرج للسعي^(١)) والأفضل من باب الصفا (فسمى كاللحج) أى كسميه (ثم حلق) يعنى أو قصر (وحل) أى خرج عن إحرامها

(فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنه) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (إلا أنه) أى الشأن (يكراه تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الممام ويشير إليه كلام صاحب الهداية (إنشاء إحرامها فى الأيام الخمسة) أى المذكورة سابقاً ثم مع هذه الكراهة لو أدى العمرة فى هذه الأيام يصبح ويقيم محرماً فى هذه الأيام لو أخر أداؤها إلى ما بعدها لقوله (وإن أداها بإحرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداها (حتى تمضى الأيام) أى الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الأيام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج يؤمر برفضها) أى لبثها بعض أفعال الحج عليه (فإن لم يرفضها ومضى فيها صبح) أى فعلها (ولا دام عليه) أى لإدخالها عليه وترك رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمره فى أيام العشر ثم قدم فى أيام التشريق فأحب إلى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض إحرامه يعنى (لأنه لم يقع له إدخال عمره على حجة) ولو طاف فى تلك الأيام أجراه ولا دام عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لأن إنشاءها لم يكن فى الأيام المنهى عنها ثم فى كلامه إشارة إلى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الأيام وسعى فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بعمره فى أيام التشريق يؤمر برفضها وإن لم يرفضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه اهـ (ويكره فعلها فى أشهر الحج لأهل مكة ومن عمتهم) أى من المقيمين ومن فى داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يحجوا فى سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون وإلا فلا منع للبكى عن العمرة المفردة فى أشهر الحج إذا لم يحج فى تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وإتيان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أى نهاراً أو ليلاً لفصلية كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أى كما ثبت فى السنة وزيادة معنى فى رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة للمكة وفيه بحث طويل^(٢) فى القضية (ولو اعتمر فى شعبان وأكملها فى رمضان فإن طاف أكثره فى رمضان فهو رمضان) وإلا فشعبانية قياساً على المتمتع وغيره (ولا يكره الإكثار منها) أى من العمرة فى جميع السنة خلافاً لما لك (بل يستحب) أى الإكثار منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الأطواق كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها لمن بمكة التميم والجرمان) والأول أفضل عندنا لأن دليله قولى لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة

(١) قوله وخرج للسعي : أى بعد أن يعود للحجر فيقبله استئنا اهـ (٢) قوله وفيه بحث طويل الخ : قال الشارح رحمه الله فى شرح المشكاة عند الحديث المتقدم ثم قيل المراد عمرة آفاقية ولا يجوز العمرة المكية عند الختلية ويؤيدهم سبب وزود الحديث وهو أن امرأة شكت إليه عليه الصلاة والسلام مخلفها عن الحج معه فقال لها اعتبرى وكان ميقات تلك المرأة ذا الحليفة وأيضاً لم يحفظ عنه عليه الصلاة والسلام إيقاعها فى رمضان مع إدراك أياماته فى مكة بعد فتحها مع ما قيل من أنه دخل مكة من غير إحرام بها وإنما وقع عمره كلها فى ذى القعدة وقيل قد اعتمر فى رجب على ما قال ابن عمر وأنكرته عائشة رضى الله تعالى عنها وقد ذهب مالك وتبعه المزني أنه لا يجوز فى العام إلا مرة واحدة إلا أن علماءنا والشافعى ذهبوا إلى أن العبدة بمعزم اللفظ لا بخصوص السبب والله تعالى أعلم ثم العمرة بوقوع أفعالها فى رمضان لا إحرامها كما مال إليه ابن حجر قندبر اهـ والله أعلم

رضي الله عنها أن تخرج منها والتأني أكل عند الشافعي لأن دليله فضل فاته صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الحجرة ولعله مال إلى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للجواز لا للأفضلية ثم موضع إحرام عائشة قيل هو المسجد الحرام الأبدى من الحرم وقيل إنه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل هو الأظهر وقيل بين مسجدها وبين أنصاب الحرم غلوة سهم والله أعلم

(باب التندر بالحج والعمرة)

(وهو) أي التندر نوعان (صريح وكناية) أما الأول فبأنه (إذا قال لله على حجة أو قال على حجة) أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان التندر مطلقاً) أي غير مقيد بشرط كما سبق (أو معلقاً بشرط بأن قال إن قدم غائب) أي من سفره (أو إن شئني الله مريض) أو مرضي (فعلى حجة مثلاً أو عمرة) أي مثلاً لأن حكم الأكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عين) أي من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منها بمجموعة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي إذا كان معلقاً كما تقدم وكما إذا قال إن فعلت كذا فله على أن أحج حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا إذا كان التعليق بشرط يراد كونه ووجوده كقوله إن شئني الله مريض فعلى كذا أما إذا كان لا يراد كونه كان كلف زهداً فله على كذا فقيل يجب عليه الإيفاء بالتندر وقيل يحجزه كفارة البين وهو الصحيح وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم إذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها علي ما في الخلاصة والأظهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة تلزمه حجة سوى حجة الإسلام إلا أن يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فعلى أن أحج حيث يحجز عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها وقد تقدم أن من لزمه بالتندر حجة وحج حجة الإسلام فإنها لا تسقط بها المتنوعة بلا خلاف (ولو قال إن دخلت) أي الدار مثلاً (فأنا أحج يلزمه) أي عند وجود شرطه (ولو قال أنا أحج) أي من غير شرط (لاصح عليه) في الخلاصة ولو قال أنا أحج لاصح عليه ولو قال إن دخلت فأنا أحج يلزمه عند الشرط (ومن قدر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإبقاء بالبقية) وهذا على ما في البيهقي وقاضيان والراجح من نصوص علي لزوم الكل وقال في التوازل هذا قولنا وعلى قول محمد بقدر عمره قال الترمذي وأطلق في التبعة لله تعالى على ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسروجي كقوله علي أن أحج عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن المهمل والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي التاخر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للسرعة إلى الخيرات والمخافة من الآفات (وإن شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلنا عاش التاخر بعد ذلك) أي الإحجاج (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه) أي لأنه قدر فظهر عدم صحة إحجاجها (وإن لم يحج لزمه الإبقاء بقدر ما عاش من بعد الإحجاج ولو قال لله على عشر حجج في السنة لزمه عشر في عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزانة الأكل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا حج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقوى خلافاً لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء ولو قال إن كلفت فلاناً فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والأحسن عبارة الكبير إن كلفت فلاناً فعلى حجة يوم أكله (لا يصح ما بها بل لزمته أن يفعلها متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم إنما يلزمه وفاء ذمته يحرم بها متى شاء اه وتبين أن اختصاره في المبنى هنا محل للمعنى ولو قال أنا محرم بحجة مهل) أي محرم (بعمرة إن فعلت كذا صح) أي تعلقهما (ويلزمه إن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزانة الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة إن شئت أنت أيها المخاطب أو

الخطبة (فقال شئت لومته حجة) أى ولم يصبر محرماً ما لم يحرم (وكذا لو قال إن شاء فلان) أى سواء كان حاضراً أو غائباً (فشاء) أى فظهر أنه شاء (لومته حجة ولا تقصر) أى على الأصح (مشيئة فلان) أى الغائب (على مجلس بلوغه الحب) أى بالتعلق (ولو قال أنا محرم بحجة إن فعلت كذا ففعل لومته حجة وكذا لو ذكر المعروق لم يصبر محرماً ما لم يحرم ولو قال إن لبست من غزلك فأنا أحج لومه) أى ويصح متى شاء (ولو قال على أن أحج على جبل فلان) أى مثلاً (أو بمال فلان) أى بدارهم كذا مثلاً (لومه) أى الحج (ولنت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر) أى بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة إذا قال في الميعن الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيهان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أى زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلاً إن شاء الله تعالى لا يلزمه شيء في جميع الصور) أى إن قيدها بمشيئة الله والله أعلم

(فصل) أى في الكتابات (إذا قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو بقلعه) أى ماذكر (بشرط) أى كبرئ مريض وقدم مسافر (أولاً) (أو لم يعلفه (بل حلقه) مشياً (بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أى في مكة وما حولها من الحرم (أولاً) أى أو في غيرها من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على إحرام فعليه حجة أو عمرة ماشياً والبيان إليه) أى تبين أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الإتيان أو الركوب أو الشد) أى الرجل (أو المرولة) أى السبي (إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أى مطلقاً أو العائى (أو أستر الكعبة أو بابها أو ميزابها أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا إلى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد الحيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فإنه لو قال على المشي إلى الحرم أو إلى المسجد لأشبهه عليه عند ابن حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما أنه إذا قال على المشي إلى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع أن المسجد الحرام أخص من مكة وأنه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضاً وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر العرف لفظ المشي إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانها فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه أن الكتابات لاتعلق لها بالعرفات^(١) وكان المناسب أن يختلف حكمها باختلاف التيات وإن اعتبر منها جانب الإيمان فينبغي أن يعتبر كل ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن وأما لو قال إلى الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى الحجر الأسود أو الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصرح في الميسوط في المقام بعدم اللزوم وفي الطرابلسي إلى زمزم واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للإمام وعزاه إلى شارح الكنز^(٢) (ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره في المتقى وقاضيهان وفي المتقى عن محمد هذا على الحج وإتـ قال ثلاثين مرة إن شاء حج وإن شاء اعتصر (ولو قال على المشي ثلاثين شهراً أو واحداً وعشرين شهراً أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً فعليه عمرة) أى واحدة (وقيل في ثلاثين شهراً إنه عليه الحج) والقولان قتلها صاحب المتقى عن محمد باختلاف روايته (ولو نذر المشي إلى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر) كسجدة قبل أو الكوفة (لا يلزمه شيء وإن لم تكن له نية) أى معينة (فعل المسجد الحرام) أى بناء على أنه

(١) قوله وفيه أن الكتابات لاتعلق لها بالعرفات: أقول يرد عليه قول العلامة ابن نجيم في البحر الرائق رداً على صاحب غاية البيان وقوله لا عبرة بالعرف مع وجود اللفظ ممنوع بل المختبر في التنوير والإيمان العرف لا اللفظ كما عرف في محله أخاه الحبيب (٢) قوله وعزاه إلى شارح الكنز في جمع المناسك وعزاه إلى شرح بكرة وفي البحر العميق وفي شرح بكر على المشي إلى أسطوانة الكعبة أو إلى زمزم لم يلزم خلافاً لما هو والله سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

هو الفرد الأكل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف قدم والأظهر أن يقال فعل الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لأن حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤمّه قوله (ولو حلف بالمشي إلى بيت الله تعالى ثم حث) بكسر التثنية أي لم ير في بيته (ثم حلف به ثم حث يعمل أحدهما حجة والآخر عمرة ويمشي لكل واحد من مكان الحلق ولو حلف أن يهدي بقلان) أي من البنية أو البقرة أو الشاة (على أشجار عينه) أي أهلهما أو أطرافهما (إلى بيت الله تعالى أو أحجه على عتق) أي يحج بقلان من إنسان أو حيوان لأشبهه عليه (ومن جعل على نفسه أن يحج ماشياً فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أي في وقت فإنه يتم حجه به وينبغي أن يقيد بحلقه قبل الطواف (١) أو بعده ليخرج عن إحرامه قياساً على قوله (وفي العمرة حتى يحلق) وفي الأصل خير بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير أشار إلى وجوب المشى وهو الظاهر والصحيح وحملوا رواية الأصل على من شق عليه المشى وفي شرح الجامع قال الشيخ الإمام أبو جعفر المتدوّناني إنما يطلق له الركوب إذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ إلا بمشقة عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل ابتداء المشى لأن محمداً لم يذكره قليل يبتدئ من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام غير الإسلام والشافعي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشى من بيته سواء أحرم منه أولاً) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصحبه قاضيخان والزليعي وابن الهمام لأنه المراد عرفاً وبؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت قلناً فعليّ أن أحج ماشياً فليعبه بالكوفة فكله قبله أن يحج يمشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فالإتفاق على أنه يمشي من بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بغزو أو بلا عتق قبله دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن العهدة (وإن ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدر من قيمة الشاة (٢))

(فصل ٥) لو نذر أن يصلي في مكان فصلي في غيره دونه في الفضل أي الأقل منه في الفضيلة (أجزاء) أي عندنا (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحلي) وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب لو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وإن نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وإن نذر أن يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وإن نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز أدائها في مسجد الحلة وإن نذر أن يصلي في الحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وإن نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق وكذا في المصنوع وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) بفتح الموحدة أي يمسك (في المسجد الحرام مائة لم يجب عليه ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً لحمد أنه يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في الفضل ومن غير شرط صوم خلافاً لنفيه والله أعلم

(باب الهدايا)

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالنضحايا (الهدى من

(١) قوله وينبغي أن يقيد بحلقه قبل الطواف الخ: لكن مجرد الحلق في الحج إحلال عن غير النساء فلم يتحلل عن إحرامه بالكعبة ولا يصح قياسه عليها إذ يتحلل عن إحرامها بالكعبة فافتقاراً كذا في رد المحتار مع زيادة من الرافعي عليه ووقع في نسخ و رد المحتار لكن مجرد الطواف وهو تحريف فليتب له والله أعلم (٢) قوله من قيمة الشاة: أي الوسط كالأبهر وغيره اه

الإبل والبقرة والغنم) أى لامن غيرها من النعم (١) وكل دم يجب في الحج والعمرة فأذناه شاة) أى وأعلاه بدنة من الإبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأذن سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التخيير المفهوم من الكلام في كل شيء (إلا الجناح في الحج بعد الوقوف بقرعة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيهما إلا البدنة ولا يخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الإبل في هذا الباب) أى باب الهدايا لافي مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فعمده الله برحمته حيث يخص البدنة بالإبل وأما إذا أطلق الجزور فهو من الإبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أى جسده (منقسم) علي نوعين (هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى الشعة والقران) وقدم الشعة لأنها الأصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكراً مطلقاً (وهدى جبر) أى لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من إحصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جناية أخرى أو تجاوز ميقات (ماعدا هذه الثلاثة) أى المتقدمة من الشعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وإن كان دم نسك إلا أن حكمه إن كان واجباً فكجبر أو تطوعاً فكشكر وكذا الأضحية وجزاً أو تطوعاً (وكل دم وجب شكراً فلصاحبه أن يأكل منه) أى ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل الأغنياء) أى يطعمهم ولو بالإباحة (والفقراء) تمليكاً أو إباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء ولا يكون ذكرهم كالاستدراك (ولا يجب التصديق به) أى لا يكله ولا يعضه وهذا تصريح بما علم ضمناً بمقابلة من التلويح (بل يستحب أن تصدق بثله ويطعم) بفتحين أى وأن يأكل (ثله ويهدي ثلثه) أى للأغنياء من الجيران وغيرهم (أو يخرجه) أى الثلث الأخير فأو التلويح (ولولم تصدق بشيء جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه لأنها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الأولى وإذا قال في التكبير ولا يذبح أن تصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالأول (ويسقط أى دم شكر) بمجرد الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قيد للسكتين (لم يلزمه شيء) أى من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن تصدق بقيمته (وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه) ولو كان فقيراً (ولا للأغنياء) إلا إذا أعطاهم الفقراء تمليكاً لا إباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد الذبح) أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى الفقراء فيصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) وإعلم أنه يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد أو مساكين إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج علي ما قاله في السراج الوهاج (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحق وقلم الأظفار وقتل الصيد والجناح) أى وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد (والطواف بلا طهارة وترك شيء منه) أى من الطواف إذا كان وجوباً للدم (أو السعى أو الرمي أو امتداد الوقوف) أى بقرعة إلى الثروب (أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات إذا لم يكن عن عذر (والإحصار والرفض) أى ودعوا (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع شيء من لحوم الهدايا) أى وإن كان مما يجوز الأكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن فعل) أى باع شيئاً منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجره منه غرمه) أى فعليه أن تصدق بقيمته (وإن شرط) أى أجره الجزاء (منه لم يجوز) أى مذبوحة (عن الهدى) وتوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا يطيأ أجره الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لما لأنه إذا شرط إعطائه منه يبق شريكاً له فيه فلا يجوز الكل

(١) قوله أى لامن غيرها من النعم : أقول الصواب إسقاط الجبار والمجور أعني من النعم من العبادة فإن اسم النعم خاص بالثلاثة لا يطبق على غيرها تأمل اه حباب

(٢) قوله بعد الوقوف بقرعة : أى قبل الحلق أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة كذا نقله العلامة السيد أحمد عن البحر واثقه سبحانه وتعالى أعلم اه تعليق الشيخ عبد الحق

لنفسه اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشئ منه عليه غير الأجرة جاز إذا كان أهلاً للتصدق عليه (ولو ملك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز الأكل منه له) أى للتطوع (وللاضغاب) أى ولو أكل منه أومن غيره مما لا يحل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الإبل والبقر يجوز عن سبعة دنانير) لا خلافي جوازه عن السبعة عند الأربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كانت أحد الشركاء كافراً أو مسلماً يريد اللحم دون الهدى والتقرب لم يجزهم جميعاً (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم بالأولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم متعة واحصار وجزاء صيد ومحو ذلك أولاً لإلانه إن اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزوراً أو بقرة (لمتعة مثلاً وأوجبها لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين الثبة وتخصيصها له (لا يسه أن يشارك فيها) أى في البدنة (أحداً) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجباً عليه (وليس له يدها بعد ما وجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبته هدياً فإن فعله أن يتصدق بالثمن (وإن نوى ابتداء الشركة جاز) أى وإن نوى أن يشرك فيها ستة نفر أجزأه فإن لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن لم يوجبها حتى اشتركت الستة جاز والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أومن أحدهم بأمر الباقيين وأى الشركاء نعم ما يوم النحر اجزأ الكل ثم إذا اشترك سبعة في جزور أو بقرة اقساموا اللحم بالوزن ولو اقساموا جزأه لم يجز إلا إذا كان مع شئ من الأكل عرجاً والجلد اعتباراً بالبيع كما في شرح المجموع (وإذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شرها لهديه (ذبح ولدها معها ولو باع الولد فعله قيمته) أى للفقراء (وإن اشترى بها) أى بقيته (هدياً لحسن) أى وإن تصدق بها لحسن وهذا في الحسن أظهر فتدبر (وإذا غلط رجلان قد ذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه جزأهما) أى استحساناً لا قياساً (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبي يوسف كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمته فيشترى بالقيمة هدياً آخر ينذجه في أيام النحر وإن كان بعد ما تصدق بالقيمة وهدى المثة والقران والتطوع في هذا سواء. وأما لو كانت البدنة بين اثنين وضعا بها اختلف المشايخ فيه واختار أنه يجوز كما في الخلاصة وقال الصدر الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العمالي أنه لا يجوز إذا كان الجزور بينهما نصفين وقال أبو الليث لا يأخذ بهذا بل يجوز إذا كان بينهما نصفان وعلى متفاوت وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر الآخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الأكل) أى منه (لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له أكله فإنه يجوز له الانتفاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى بالتعريف (الذهاب إلى عرفات أو التشهير) أى الإعلام بكونه متباً ليعرفوها ولم يتعرضوا لها (بالتقليد) أى بتقليد قلادة في رقبتها فإن كلاهما لا يجب (ويسن تقليد بدن الشكر) كالتمة والتذر (دون بدن الجبر ولا يسن في الغنم مطلقاً) كالأحصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس به وفي المبسوط لا يضرمه ثم إن يمت الهدى بقلده من بدله وإن كان منه فهو من حيث يحرم هو السنة كذا في شرح السكندر (ويكره الاشتار) أى إشعار البدنة وهو إعلامها بشق جلد ما أوطعها حتى يظهر الدم منها (إن خيف منه السرقة) أى الذى يرتب عليه الضرر (وحسن الذهاب) أى استحسان ذهاب المهندي (يهدي الشكر إلى عرفة) وفى البحر الآخر وغيره أن كل ما يهدى بالذهب إلى عرفات حسن ومالا فلا قال في الكبير ويرد عليه قولهم مطلقاً تعريف هدى المنة حسن وهو أن يذهب بها إلى عرفات مع نفسه لأن الشاة وإن كان لا يسن تقليدها لكن دخلت في هذا الإطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام إلا ويخص (والأفضل في الإبل النحر) أى قياماً مقولة اليد اليسرى وإن شاء أضجها وعن أبي حنيفة مقولة باركة (ويكره) أى النحر (في غيرها) من البقر والتمن لأنه يسن ذبحهما فلو غر البقر والنم وذبح الإبل أجزأه إذا استوفى العروق ويكره واستحب للجهور استحبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك وإلا فيقف عند الذبح (ويستحب التصديق بخطامها وجلدها) كما في المحط (ولا يبيع جلد ما كان باعاً تصدق بتمته) فإن عمل من جلد ما شئ ينفع به كالفرش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا إنما يجوز فيما أبيع له الانتفاع

به كدم الشكر والتطوع والأضيحة دون غيره والله أعلم

(فصل هـ ومن ساق بدنة واجب أو قنوع لاجل له الانتفاع بظهورها) أى ركوبها (وصوفها ووربها) أى شعر الغنم والإبل قطعاً وتناً (ولبها) أى حلباً وشرباً إلا حال الاضطراب (وإن اضطر إلى الركوب) أى ركوبها فركبها وإذا استغنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (ضمن ما تنقص بركوبه أو حمل متاعه) أى بسببه وتصدق به أى بما ضمنه (على الفقراء دون الأغنياء) لأن جواز الانتفاع بها للأغنياء ملحق بيلوغ الحمل على ما قاله في شرح الكنز (وينضح) أى يرش (ضرعها بالماء البارد ليقطع لبنها إن قرب ذبحها) أى زمته (ولألا) بأن كان بعيداً (حلبها وتصدق به) أى على الفقراء (وإن صرفه لنفسه) أى لحاجة نفسه وكذلك إذا استهلكه أو دفعه لغيره (ضمن قيمته) أى فيصدق بمثله أو بقيته (وإذا عطب) أى تعب (الهدى) الذى ساقه (فى الطريق) أى قبل وصوله إلى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فإن كان) أى الهدى (قنوعاً بحره وصبح فلا بدتها بدمها وضرب بها حفرة سنامها) وقيل جانب عنقها ليعلم أنها هدى (لأكل منه الفقراء دون الأغنياء وليس عليه غيره) أى إقامة غيره بدله (ولم يأكل منه هو ولا غيره من الأغنياء) أى بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجى إنه لا يتوقف الإباحة على القول (فإن أكل أو أطعم غنياً ضمن) أى تصدق بقيته على الفقراء (فإن كانت البدنة واجبة فليد أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الأولى أى بدله (وصنع بالأولى ماشاء) أى من بيع وغيره (وكذا إذا أصابه عيب كبير) بالموحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الأذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فليد أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أى مكانه (فقلده) أى وجهه (ثم وجد الأول نحرأيهما شاة) أى وباع أيهما شاة (فلو باع الأول وذبح الثاني أو بالعكس أجزأه) كذا ذكره والظاهر أن ذبح الأول أفضل فإن الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبدل بعد حصول المبدل فتأمل (والأفضل نحرهما) لأن النية تعلقت بهما في الجملة (ولو نحر الثاني وكان الأول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل (ومن ساق هدياً) أى إلى مكة (وقلدها لابنوى بهالهدى) جملة حاله (فهو هدى) أى استحساناً للعرف العادى (ويستحب لكل من قصد مكة بسك) أى حجة أو عمرة (أن يهدي هدياً)

(فصل) أى فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فإن شرط محته أن تكون سالمة من العيوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها) وأما إذا كان الناهب من الأذن الثلث أو أقل أجزأه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح ومن أبي حنيفة إن كان الثلث فبازداد لم يجز وإن كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية إن ذهاب الربع مانع ثم قال إن كان الناهب أقل من النصف يجوز وإن كان نصفاً فعن أبي يوسف وروايتان وعن أبي يوسف فإن كان الباقي أكثر أجزأه وإن بقي النصف لم يجره (والذى لأذن له خلقه) أما إذا كانت أذنه صغيرة جاز (أو له أذن واحدة) أى فإنه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة من أصحابنا لأنه لا يجرى التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعى قدس سره (ومقطوع الذنب أو الأنف أو الآلية) أى إذا ذهب أكثرها كما تقدم في الأذن (والتي يبس ضرعها) وكذا التي لا تستطع أن ترضع فصيلها (أو ذهب ضوئ إحدى عينيها) وهى العوراء لبلأولى أنه لا يجوز للمياه (والمعاجة التي لا تخ لها) وهى الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها عن المشى إلى المنسك على ما في المختار وقيل التي لا تنضج رجلها على الأرض (والمریضة التي لا تمتثل والتي لا أسنان لها) أى سواء تمتثلت أولاً وفي رواية تجوز إذا كانت تمتثل وهو الأصح (والجلالة) بفتح جيم وتشديد لام أى التي تتبع النجاسات (وجوز مقطوع الأذن والذنب والأنف والآلية إذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالمقوم من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهى التي لا قرن لها أو كان مكسوراً) أى وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو بالتحريك جنون بصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرتعها (والخصى) والشرقاء وهى التي شقت أذنهما والخرقاء وهى مقبوعة الأذن قال ابن جماعة مذهب الأربعة أن تجزئ الشرقاء والخرقاء وهى المسحوتة الأذن من كى أو غيره (والخولاء) وهى التي في عينيها حول والجرباء إذا كانت سمينة والحامل مع الكراهة (والعرجاء التي

لا يمنع عرجها من المشي) كما تقدم (والمريضة التي تمتلئ وصنيرة الأذن والتي لأسنان لها إذا كانت لا تمتلئ)
 أي على الأصح ثم هذا كله إذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها
 أو أصابت عينها بالاضطراب واقلاب السكين جاز) أي استحسانا

(فصل في السن : أدنى السن الذي يجوز بالهدى التي) بفتح فسكون فتشديد تحية (وهو من الإبل ماله خمس
 سنين وطمع) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان وطمع في الثالثة ومن النعم ماله سنة وطمع في الثانية ولا يجوز
 دون التي) أي غيره (الإلا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليها كثر السنة) على ما في شرح المجمع (وإنما يجوز) أي المذبح
 (إذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره أنه لو غلط بالتأني استحب على الناظر أنه منها) أي أو ليس منها وقيل المذبح
 ماله ستة أشهر وذكر الزعفراني أنه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا كان عظيما كما مر وأما إذا كان
 صغيرا الجسم فلا يجوز إلا أن يتم له سنة كاملة كما في المزم (والجواميس كالبقرة) أي حكاكي السن وغيره (والذكر من المزم
 والضأن) الأولى تقديم الضأن (أفضل إذا استويا) أي في الأوصاف الكاملة (والأنثى من الإبل والبقر أفضل إذا استويا)
 (فصل في) أي في إيجاب الهدى وما يقيمه من لزوم الهدى بنذر تنجيها أو تلقيا (ولو نذر هديا) أي وأطلقه

(يلزمه ما يجزئ في الأضحية وأذناه شاة وأعله بقر أو ابل إلا أن ينوي بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك) يختص ذبحه
 بالحرم) أي فله أن يذبحه حيث شاء من أرض الحرم إلا أنه إن كان في أيام النحر فالتة ذبحه يعني والآن في مكة
 ولو نذر جزورا أو بقر أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى (لزمه ما ذكر) أي من الإبل في الجزور ومن البقر والبغير
 في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على أن أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الإبل)
 قال في الكبير ولو قال على أن أهدي جزورا بصيغة متكلم من الإهداء تعين الإبل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز
 البقر والبغير حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوي معينا من البدن وعن أبي يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب
 خلافه إلا أن يزيد فيقول بدنة من شعائره والحاصل كما في النخبة أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزور
 والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن لا يختص به عندهما خلافا لأبي يوسف وذهب انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة
 هدني إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لأنها تيك اعتاق الجارية لزمه أي هدنيا بالغ الكعبة
 المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في الصفا والمروة فلا يصح
 في قولهم جيبا وأما فيما قبلهما فكذا عند أبي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال
 أنا أهدي ولا نية له يلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار لمخل لقوله في الكبير ولو قال على أنه تعالى أن أهدي ولا نية له
 يلزمه شاة وكذا قال ابن الممام (إنه لو قال إن فعلت فأنا أهدي كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا
 كان النذر تنجيها أو تلقيا سواء نوى أو لم ينو فيها وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه أنه يلزمه شيء لاسيما ولا
 نية له (ولا يجوز القيمة في هدي النذر كما لا يجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حفص واستحسنه صاحب
 البدائع وابن الممام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمتها وقد ذكر الطرابلسي عن ابن مسعدة أنه لا يجوز كدم
 الميتة والقران والاحصار بخلاف جزاء الصيد ولو بيعت بقيمة فاشترى بها مثله بمكة فنجح جاز قال الحاكم ويحتمل
 أن يكون هذا تأويل لقوله في رواية أبي سليمان أجزأه أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي مما عدا
 الأنعام وهي الإبل والبقر والنعم (كالتياب والبدن والتدبر) بكسر التاء (بفتح كاف وضمة دال مهملة
 مخففة أي ونحوها) عما ينقل) أي مما يمكن هله (جاز إهداء قيمته وعينه إلى مكة) أي وعليه أن يصدق به أو بقيمته
 ويجوز أن يبطى لحجة البيت إذا كانوا قراء (ولو تصدق في غير مكة جاز) أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل
 أن يصدق على قراء مكة بمكة ، أقول الاظهر ^(١) أن المنذور إذا كان معينا بأن قال هذا الثراب أو هذا النعم تعين عينه

(١) قوله الاظهر النخ : لا يخفى أنه لا فرق بين المدين وغيره في باب النذر كما تقدم والله أعلم اه حجاب

بخلاف ما إذا كان بهما بأن قال ثوبا أو غنما فانه يجوز حيث ذكر من العين والقيمة وهذا كله إن كان المنذور مما ينقل (وإن كان مما لا ينقل) كالدار والأرض وسائر العقار (تبيين القيمة) إذا أراد الإيصال إلى مكة ولو قال مالي أو جميعه هدى فلهية أن يهدي ماله كله في الأصح ويمسك منه قدر قوته (١) ولو نذر نحر وله يلزمه شاة (٢)

(باب المنقرات)

أى مسائل شتى لا يجمعها باب [مسئلة أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج] يعنى ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا إلى ترتيب الفروض وإلا فقد قيل الصلاة أفضل وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث القديس الصوم لى (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية والمالية وهى مع تحمل سائر المشقة النفسية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيار الغربة ومخن البر والبحر في مسيره ولكثرة التكالييف المتعلقة به يفرض إلا في آخر الامر ولا يجب إلا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى أنه قال يودى لعمر رضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في كتابنا لجللنا يوم نزولها عبداً لقال قد سجلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة [مسئلة إذا حج عن فرضه فالصدقة أفضل من الحج] أى على ما هو المختار كافي التجنيس والمزيد ومنية الفنى وغيرها ولعل تلك الصدقة بحمولة على إعطاء الفقير الموصف ببناء الفاقة أو في سالة الجماعة والا فالحج مشتمل على الثقة التي هى من جملة الصدقة بل وردان الدرهم الذى يتفق في الحج بسبعائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن المعلوم أن الأجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الاعمال أحزما (٣) أى أصعبها وكذا ذكر في التنية أن أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة أن الحج قطعوا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم الحج ثم بالعق وفي التوازل أن الحج أفضل من الصدقة عند الإمام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا أن ما عبر المصنف عنه بقيل هو الأول كما لا يخفى [مسئلة لوقة الجمعة مزرية على غيرها (٤)] أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه

(١) قوله ويمسك منه قدر قوته: وإذا استفاد ما لا تصدق بقدر ما أمسك قاله الشيخ حنيف الدين المرشدى إمام حجاب (٢) قوله ولو نذر نحر ولده يلزمه شاة: ولو كان له أولاد لزمه مكان كل واحد شاة وكذا إذا نذر ذبح عبده عند أبي حنيفة عند محمد يلزمه الشاة في الولد لا المبدوعند أبي يوسف لا يلزمه في واحد منهما. فتح كذا في دأملأخون جان (٣) قوله وقد ورد أفضل الأعمال أحزما: قال الشارح رحمه الله تعالى في كتابه الموضوعات ما نصه حديث أفضل العبادات أحزما وأصعبها قال الزركشى لا يعرف وسكت عليه السيوطى وقال ابن القيم في شرح المنازل لأجل له قلت ومعناه صحيح لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها الأجر على قدر التعب وهو في النهاية لابن الأثير منسوب إلى ابن عباس رضى الله عنهما وهو بالمهمة والزوى (٤) قوله لوقة الجمعة مزرية على غيرها إلى قوله وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة: نص الرسالة المذكورة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الكبر الأكبر الذى أنعم على عباده وأفضل وأكثر وأمر خليله الجليل وإسماعيل الجليل بتجديد بناء القبلة العظيمة المطهرة وتأييد قواعد الكعبة المكرمة المعطرة وجعل حرمها حرما آمنا وحوها مثابة للناس وأمنا وصيرها محجة للطائفين والمالكين والركع السجود من الملا الأعلى المقربين والأنبياء والمرسلين وسائر أرباب الشهود والصلاة والسلام على مركز دائرة الوجود وغاية أهل الكرم والجلود سيد العارفين وسند الوافقين وعلى آله الطيبين وصحبه الطاهرين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فيقول وأجى كرم ربه البارى على بن سلطان محمد القارى قد سألنى بعض الإخوان عن من هو عين الأعيان يأن ما اشتهر على السنة نوع الإنسان من إطلاق الحج الأكبر على خصوص الحج المقيد بالزمان المتغير وهو وقوع الوقوف في يوم الجمعة الأزهر وما يتعلق به من الأخبار الفيلة والآثار العقلية لها أنا أذكر هنا ما سنخ لى بالبال وحضرنى من المقال وأسميه الحظ الأوفى في الحج الأكبر فاعلم

المسئلة رسالة مستقلة سميها بالخط الاوفر في الحج الاكبر [مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر]

رزقك الله الحجة وفهم لك الحجة أن الحج في اللغة القصد على لسان الأكثر وتيل هو القصد إلى المعظم في النظر وقيل ليس على إطلاقه بل بقيد أنه يتكرر وأدائها في محلها مسطورة وشواهدا في مقامها مذكورة لكن بشكل الأخير بأن صحة إطلاقه على من حج مرة لا يتصور ويمكن دفعه بأن قصده في كل جزء من أجزائه يعتبر ولذا يقال في الطواف ولو كان باقراده محصوراً اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وكذا في السعي والوقوف وري الجرات وسائر المشاعر والمواضع المحترمة ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في معنى وصف الحج بالأكبر على ما يستحضر ويتقرر فقال بعضهم إنما قيل له الحج الأكبر لأنه يقال في حق العمرة إنها الحج الأصغر لقلة عملها ومشقتها أول نقصان مقامها ورتبتها وقال بجاهد الحج الأكبر هو القرآن والحج الأصغر هو الأفراد من القرآن وهو اللامتنع للمذهبي والجمهور العلماء المحققين والفقهاء والمحدثين الجامعين بين طرق ماورد في حجة صلي الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم على ما بينه الحافظ ابن حزم في تصنيف مختص بهذا الباب وتبعه الإمام النووي وغيره في ذلك وقرروه وجعلوه هو الصواب ثم روى عكرمة عن ابن عباس أن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة يعني ولولم يكن يوم حجة وروى ذلك أيضاً مرفوعاً وروى عن عمر بن الخطاب وغيره من الأصحاب رضي الله عنهم موقوفاً وهو قول جماعة من أكابر التابعين كسطاه وطاوس ومجاهد وسعيد بن المسيب وغيرهم من أئمة الدين فأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي أبو الليث السمرقندي في تفسير قوله تعالى يوم الحج الأكبر عن السور بن غزوة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم عرفة هذا هو يوم الحج الأكبر وفي هذا إشارة إلى المعنى المشتهر فتدبر وأخرج ابن أبي شيبة وجماعة عن عمر رضي الله عنه قال الحج الأكبر يوم عرفة وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن عباس قال إن يوم عرفة يوم الحج الأكبر يوم المباهات يباهي الله تعالى ملائكته في السماء بأهل الأرض يقول جلاؤني شعنا غبرا آمنوا بي ولم يروني وعزني لأغفرن لهم وأخرج ابن جرير عن ابن الزبير أن يوم عرفة هذا يوم الحج الأكبر وأخرج أيضاً عن علي كرم الله وجهه أن الحج الأكبر يوم عرفة وقال جماعة يوم الحج الأكبر هو يوم النحر فقد روى عن يحيى بن الجزار قال خرج علي رضي الله عنه يوم النحر علي بئلة يضاء يريد الجنة فجاءه رجل وأخذ بلباغ دابته وسأله عن يوم الحج الأكبر قال يومك هذا خل سبيلها وكذا روى الترمذي عنه ورواه أبو داود عن أبي هريرة وروى ذلك عن عبد الله بن أبي أوفى والمغيرة بن شعبة وهو قول الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير والسدي قلت ولعله سمي بالحج الأكبر لأن أكثر أعمال الحج يفعل فيه من الرمي والذبح والحلق وغيرها ويؤيده ما أخرج جماعة عن عبد الله بن أبي أوفى قال الحج الأكبر يوم النحر يرضع فيه الشعر ويهراق فيه الدم ويحل فيه الحرام وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب أنه قال الحج الأكبر اليوم الثاني من يوم النحر ألم تر أن الإمام يخطف فيه وقيل التقدير يوم تمام الحج الأكبر وقيل في التاريخانية عن المحيط أن الحج الأكبر المذكور في الآية هو طواف الإفاضة أي لأنه يتم به الحج فإنه آخر أركانه فالج بين الأقوال أن المراد باليوم ليس التها العرفي بل القصد به المعنى اللغوي من يطلق الوقت الزماني الذي يفعل فيه أعمال الحج الشرعي وبقوه ما روى ابن جرير عن مجاهد يوم الحج الأكبر أيام منى كلها وكان سفيان الثوري يقول يوم الحج الأكبر أيام منى كلها مثل يوم صفيين ويوم بعاث يريد به الحين والزمان لأن الحروب دامت أياماً كثيرة وحاصله أن اليوم ليس بمعنى النهار على ما هو المتبادر من إطلاقه بل بمعنى الوقت المطلق على بعض إطلاقاته المراد بها بعض أوقاته فينتدب ينبغي بل يتعين أن يكون يوم عرفة داخل فيه بل هو أولى ما يطلق عليه يوم الحج لوقوع الركن الأعظم من أركانه فيه ولأن من وقف به ثم حجه ولم يتصور فوته ولذا قال صلي الله عليه وسلم الحج عرفة ورواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم وقال عبد الله ابن الجرح بن نوفل يوم الحج الأكبر اليوم الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر فإنه ظهر فيه عن المسلمين وذل المشركين وهو قول ابن سيرين معلل بأنه اجتمع فيه حج المسلمين وعيد اليهود والنصارى والمشركين ولم

أى قطعاً إذا كان من حقوق الله تعالى والا فقد قال العلماء لا يكفر شيئاً من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على

يجمع قبله ولا بعده أقول قبله مسلم وأما قوله بعده فاعتبار وجوده صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف بخصوصه ظاهر
لامرية فيه وأما مع قطع النظر عن ذلك فيتضح حج المسلمين في يوم عيدهم بل عيدين لهم ويقع سائر الأفعال بل أكثر
الأعمال في عيد اليهود وهو يوم السبت وبعضها في عيد النصارى وهو يوم الأحد وأما عيد المشركين فلما يتصور
باعتبار ما كان في عهد الله سبحانه قد جاء الحق وزهق الباطل وتوضح هذا المبحث هو أنه أراد في الحديث باليوم أي بضامني
الوقت المطلق الخاص بيوم الجمعة الذي هو عيد المؤمنين وكان فيه حج المسلمين وكذا يوم السبت والأحد اللذين هما
عيد أهل الكتاب ويوم الاثنين وهو الذي كان فيه عيد المشركين باعتبار تفاخرهم في ثالث يوم النحر كما أشار إليه
سبحانه بقوله فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد ذكراً أى بل أكثر وأفرور ذلك أن العرب
كانت إذا فرغت من الحج وقضت في منى أو عند البيت وذكرت مفاسر آبائهم فأمرهم الله تعالى بذكره وطلبه على
شكره وقال فاذا قضيت مناسككم أو فرغتم من حجكم وذبحتم نسائكم فاذكروا الله الذي أحسن إليكم وإلى آبائكم؛
فالخاص أن في يوم الحج الأكبر أربعة أقوال الأول أنه يوم عرفة والثاني أنه يوم النحر والثالث أنه يوم طواف
الافاضة والرابع أنه أيام الحج كلها ولا تعارض في الحقيقة لأن الأكبر والأصغر أمران نسيان لحج الجمعة أكبر
من حج غيرها وحج القران أكبر من حج الأفراد والحج مطلقاً أكبر من العمرة ويسمى الجميع بالحج الأكبر
ويفاوت كل بحسب مقامه الأتور وكذا يقال في الأيام قيوم عرفة يوم تحصيل الحج الأكبر الذي هو الحج مطلقاً ويوم
النحر يوم تمام الحج الأكبر من أحد تحليه ويوم الطواف يوم تمامه من تحله فكذلك أيام الحج بمعنى أنه تقع أعماله
من أركانه وأوجابه فيها والله أعلم ثم التحقيق أن المراد بقوله تعالى وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج
الأكبر إنما هو أيام الحج في سنة تسع حين جعل النبي صلى الله عليه وسلم أسماً أبكر الصديق رضى الله عنه أمير الحاج
وأرسل صدر سورة براءة مع على المرتضى كرم الله وجهه لقرأها على الكفار في تلك الأيام ولتخلو المشاعر العظام عن
أهل الشرك والآثام وفي وقت حج رئيس أهل التوحيد وسيد الآثام كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم عليه بأمره أن
ينادى في تلك الأيام ألا لا يحج بعد العام مشرك ويؤيده ما أخرجه الطبراني وابن مردويه عن سمرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يوم الحج الأكبر يوم حج أبو بكر بالناس قلت وفي هذه القضية إشارة جلية إلى خلافة أبي بكر
رضى الله عنه حيث جعله صلى الله عليه وسلم نائباً عنه في كل عبادة قابلة للخلافة لاسيما في عبادة الحج المشتملة على الطاعة
البدنية والمالية ولهذا قيل حجه رضى الله عنه كان قطوعاً وإنما حج الإسلام مع سيد الآثام عليه السلام ليكون
فرسه على وجه التمام فبه مأخذ لعلمائنا في تجويز من يجب عليه الحج ويتو الطوع خلافاً للشافعية على ما هو مقرر
في محله لكن فيه أن كون الحج فرساً على الصديق رضى الله عنه ابتداء غير معلوم وأما إرسال على كرم الله وجهه
معه فلما كان تأييداً له ولهذا لما سئل على رضى الله عنه أمير أم مأمور فقال بل مأمور وسبب التقوية أن نبذ العهد
عن يكون من العشرة أقوى وأكعد عند العرب فلذا لما قيل له صلى الله عليه وسلم أو تذكر هذه القاعدة العظيمة
أرسل علياً صلب الصديق رضى الله عنه فالجمله فسيدينا على رضى الله عنه كان مأموراً بتأدية الصديق في هذا الأمر وكذا
في قضية إمامة الصلاة أيام مرضه صلى الله عليه وسلم وهذا أقوى دليل وأوفى لتعليل على أفضلية الصديق وبيان
أحقية بالخلافة العظمى والإمامة الكبرى ولذا قال بعض من أجلاء الصحابة عند الاختلاف في أمر الخلافة إذا اختاره
صلى الله عليه وسلم لأمر ديننا أما نختاره لأمر ديننا هذا وأما إطلاق الحج الأكبر على حج مخصوص بطريق العموم
على يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة على ما اشتهر على الألسنة والسنة الخلق أقلام الحق فلما هو أمر آخر وصار
اصطلاحاً عرفياً في الأثر لكن مآرأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ومقصودنا في هذه الرسالة ما يدل على تلك
المسئلة وما يترتب عليها من الاجوبة والاستئلة فتعول وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق أنه ذكر الإمام الزيلعي في

ذمته حتى يؤديها إلى أصحابها أو يستعمل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبار) أى المتعلقة بحق الله تعالى

شرح كنز الحقائق وهو من جملة الأئمة الحنفية ومن أجله المحدثين في الملة الحنفية عن طلحة بن عبيد الله وهو أحد العشرة المبشرين أتقدم بالرضوان والمغفرة أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين سنة في غير جمعة رواه وزين بن معاوية في تجريد الصحاح وأما ما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث بأنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر في المقصود فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمال وأما قول بعض الجهال بأن هذا الحديث موضوع فهو باطل مصنوع مردود عليه ومقلب إليه لأن الإمام وزين بن معاوية العبدى من كبار المحدثين ومن عطاء المخرجين ونقله سند معتمد عند المحققين وقد ذكره في تجريد صحاح الست فإن لم يكن رواية صحيحة فلا أقل من أنها ضعيفة كيف وقد اعتضد بما ورد أن العبادة تضاعف في يوم الجمعة مطلقا بسبعين ضعفا بل بمائة ضعف على ما ساقى هذا وذكر النوى في منسكه أنه قيل إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف له وقد قلله أبو طالب المكي في قوت القلوب عن بعض السلف وأسنده ابن جماعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحرره ونقله عنه السيوطي وقرره ومن القواعد أنه إذا تعددت الطرق يتقوى الحديث ويدل على أن له أصلا ثم استشكل بعضهم بأنه ورد إن الله يغفر لأهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك يوم الجمعة وأجيب بأنه يغفر في وقته الجمعة للحاج وغيره من حضر ذلك الموقف الأعظم والمقام الأعظم وفي غيره للحاج فقط لا لسائر السقطة واستشكل هذا الجواب بما ورد في حديث ابن عمر رضى الله عنهما على ما رواه ابن الجوزى وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يبقى أحد يوم عرفة وفي قلبه وزن ذرة من إيمان إلا غفر له فقال رجل يا رسول الله لأهل عرفة خاصة أم للناس عامة قال بل للناس عامة وظاهر الحديث عموم عرفة سواء وافق جمعة أم لا على أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ويمكن دفع الإشكال بما ورد في رواية الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم من أن الرحمة تنزل على أطراف الموقف فتصمهم وينفطر بها ذنوبهم ثم تفرق في الأرض من هناك فإن قيل في الحديث أنه يغفر لأهل الموقف يوم الجمعة فكيف القول بغفران الحاج وغيره أجيب بأن المراد بالحاج التلبس بالنسك وبغير الحاج من لم يكن متلبسا بأن لا يكون محرما وقيل إن أهل الموقف يشمل من كان في أرض عرفة ومن لم يكن فيها من المسلمين لأن كل مسلم فيه أهلية ذلك أقول ولعل الأظهر أن قال المراد بالحاج هو الكامل في حجه المرامى لشرائطه من يستحق أن يقال حجه معبرور ومقبول والمراد بغيره المقصر في أمره من نحو تصحيح نية كما عليه كثير من الناس حيث إنهم يحبون افتخارا ورياء وسمعة وتزها وتفرجا وتجارة ولسائر أغراض فاسدة وأعراض كاسدة وفي معناه تارك بعض شرائط الحج وأركانه وأوجابه جهلا أو سبوا أو من يصرف مالا حراما في حجه ونحو ذلك من يستحق أن يقال في حقه لا ليليك ولا سعيديك وحجك مردود عليك ويمكن أن يجاب بأن المراد بغير الحاج هو المتأسف على فوات الحج من كان قادرا عليه والمراد به من عجز عن الإتيان مع قصده وصحيم عزمه لما ورد من حديث نية المؤمن خير من عمله ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صحابة في بعض غزواته ما سرتهم مسيرا في سبيل الله إلا وجماعة من أهل المدينة معكم حيث منهم المنع ويمكن أن يراد بغيره الذي مات في طريق الحج أو من فاته الوقوف بإحسان وغيره ويمكن الجمع بأخذ الجميع فضله وسع وكرمه بدعي وقد أجاب ابن جماعة عن أصل الإشكال بأنه يحتمل أنه سبحانه يغفر للجميع يوم الجمعة بغير واسطة وفي غيره يجب قوما لقوم ويؤيده ما ورد في مطلق عرفة من أنه يغفر لمسيئهم وتحسنهم فإن قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل أن يغفر له الذنوب ولا يثاب عليه ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقيدة بالقبول وإنما يوجب هذا التأويل أن الأحاديث بالمغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا التقييد كذا ذكره بعضهم ويؤيده ما روى من أن حجة غير مقبولة خير من الدنيا وما فيها وأقول ويحتمل أن يكون من اختصاص وقته الجمعة حصول القبول على وجه الشمول ووصول

دون غيره لما سبق والمعتمد أن الكبار مطلقا تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشقي وغيره
المغفرة على طريق عموم الرحمة فإن قيل إذا كانت المغفرة على كل تقدير حاصلة فأى فائدة في التخصيص تعود على المغفور له
أجيب بأنه كفى بما في هذا القرب المقضى لعدم الاحتياج بواسطة من مزيد التنويه بشرفه وكال مغفرة واستقلاله
بتلك الرحمة وتوضيحه أن العوام في خصوص ذلك اليوم يصلون إلى مرتبة الخواص والخواص إلى الأخص وهم جرا
وماذاك إلا بسبب تضاعف الأجر والثواب باعتبار شرف الزمان وما يترتب عليه من تحقق الاقتران وكما أن للأمكنة
المشرقة دخلا في منزلة شرف الأعمال فكذلك للأزمة المشرقة تأثير في مزيد ثواب الأعمال ولا شك أن يوم
الجمعة أفضل أيام الأسبوع وأن يوم عرفة أفضل أيام السنة فإذا اجتمعا فهو نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء
ومن لم يجعل الله له نورا فإنه له نور ثم من مزاي هذا الاقتران أن في يوم الجمعة ساعة يستجاب فيها الدعاء بخلاف
غيره فله منزلة كاملة ومرتبة فاضلة والجمهور على أنها وقت الخطبة وصبح عن جماعة أنها بعد العصر إلى الغروب وهو
بالمقام أنسب وبالعموم أقرب ومنها أن يوم الجمعة يسمى في الجنة يوم المزيد لما فيه من زيارة الله ورؤية لقائه وسماع
كلامه ومنها أنهما الشاهد والمشهود في الآية وقد أقسم الله بهما جميعا فأخرج ابن جرير عن علي بن أبي طالب في قوله
تعالى وشاهد ومشهود قال الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة وأخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة
ماطلعت شمس ولا غربت علي يوم أفضل من يوم الجمعة فهذا دليل ظاهر على أن يوم الجمعة بانفراده أفضل من يوم
عرفة وحده ثبت أنه سيد الأيام كما اشتهر على السنة الاتام ومنها أن يوم الجمعة يوم المغفرة كيوم عرفة فأخرج ابن
عدي والطبراني في الأوسط بسند جيد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى ليس
بتارك أحدا من المسلمين يوم الجمعة إلا غفر له ومنها أنه يوم العتق كيوم عرفة فأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى
عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يوم الجمعة وليلة الجمعة أربعة وعشرون ساعة ليس فيها ساعة إلا
وقه فيها ستائة عتيق من النار كلهم قد استوجبوا النار وأخرجه ابن عدي والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ: إن لله في
كل جمعة ستائة ألف عتيق. وزيد في رواية يعتقهم من النار كلهم قد استوجبوا النار قلت وهذه الرواية مناسبة للمقام
وموافقة لما قال بعض العلماء الكرام من أن أهل الموقف ستائة ألف فإن قصص العدد كل بمجيء الملائكة
وحضورهم معهم ومنها أنه يوم الميابة كيوم عرفة فأخرج ابن سعد في طبقاته عن الحسن بن علي رضي الله تعالى
عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يباهي ملائكته بعباده يوم عرفة يقول عبادي جاؤني شعثا غبرا
يتعرضون لرحمتي فإني أشهدكم أني قد غفرت لحسنهم وشفعت لحسنهم في مسيئتهم وإذا كان يوم الجمعة مثل ذلك
فهذا برهان واضح على أن اجتماعهما موجب لزيادة المغفرة وشمول الحصول والوصول ومن أنكر هذا فهو
جاهل غير مطلع على المثول والمقول ومنها أن الحسنه فيها تضاعف فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة
مرفوعا تضاعف الحسنات يوم الجمعة قلت وقد بين في حديث بسعين وهو الملائم لما نحن فيه من التبيين والتعيين
وأخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن المسيب بن رافع قال من عمل يوم الجمعة عملا ضعف بعشره أضعافه في سائر
الأيام قلت فلضاعفة تزيد على السبعين وتبلغ المائة وهو المطابق لقوله صلى الله عليه وسلم إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة
فهو أفضل من سبعين حجة وتبين به أن المراد بسبعين الكثرة لا التحديد والتعيين وإقائه المعين ومنها موافقته صلى الله
عليه وسلم فإنه في حجة الوداع وقف فيه وإنما يختار الله تعالى له الأفضل على الوجه الأكمل ويأنه صلى الله عليه
وسلم أخر أداء الحج بعد رجوعه مع تحقق قوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم فاختلف العلماء في سبب تأخيرها
مع كون وجوب الحج فوراً بعد ثبوت شرائط الوجوب والأداء عند أكثر العلماء قليل سبب تأخيرها موقوف للكفار
من النسيء اللازم منه وقوع أداء الحج في بعض الأعوام في غير زمانه وقد اختلفنا هذا القول المفهوم منه أن حجة أبي بكر

من الأئمة ومشي الطيب على أن الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باسنا من الخفنية كانت في ذي القعدة في رسالة في تحقيق أن حج أبي بكر كان في ذي الحجة وأتينا فيها بالأدلة الثقلة والعلية وقيل السبب في ذلك أنه لما أراد الترجع إلى الحج وتذكر أن الكفار يطوفون بالبيت عراة وأن المشركين يخطون بالمسلمين في حجهم لما وقع لهم من الهدى والأمان إلى مدة معلومة ونحو ذلك مما كان سببا لتأخره جعل الصديق الأكبر أميرا على الحاج ثم أرسل عليا بأن يقرأ على الكفار صدر سورة براءة المشتملة على نذ عهودهم وعلى أن لا يجنب بعد العام مشرك كما أشار إليه سبحانه بقوله يأياها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وعلى تحريم النسوة وغير ذلك ، أقول ولا يبعد أن يكون من جملة أسباب تأخيرهم صلى الله عليه وسلم أن يقع حجه في سبيل الأيام من الأسابيع والأعوام كما يليق بجناب سيد الانام فيقع حجه أفضل من سبعين حجة جبرا لمساقاته من الحج بعد الهجرة فان قلت ظاهر فعله صلى الله عليه وسلم يدل على جواز تأخير الحج عن وقت الوجوب أوجب بأنه صلى الله عليه وسلم قد علم بالوحى أنه يعيش إلى أن يحج ويتم به أركان الدين أو يحمل على قصد بعض شروط الوجوب أو الأداء حينئذ فلا يستمسك لأحد فيه إذ الاستدلال مع وجود الاحتمال ليس له استقلال وإنما أن عدد العشر في كل مرتبة من مراتب الحساب له كال كما أوما إليه قوله تعالى تلك عشرة كاملة وقوله سبحانه وأتممتها بعشر وقوله عز وجل وليلة عشر ومنه الشرة المبشرين والأصابع العشرة ونحو ذلك من الأمور المعتمدة ومنها أنه نزل قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم في ذلك اليوم فقد أخرج ابن جرير وابن مردويه عن علي كرم الله وجهه قال أنزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم عشية عرفة اليوم أكملت لكم دينكم وقد ورد بأسانيد متعددة على ما رواه الحافظ السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس وقادة وسعيد بن جبير والشعبي أنه نزلت هذه الآية اليوم أكملت لكم دينكم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات وقد أطاف به الناس وتهدمت منار الجاهلية ومناسكهم واضمحلت الشرك ولم يطف بالبيت عريان ولم يحج معه في ذلك العام مشرك فأقول الله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والى الله في تفسيره معالم التزيل نزلت هذه الآية يوم الجمعة يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع والتي صلى الله عليه وسلم واقف بعرفات على ناقته المضطربة فكادت تعثر لثاقه تدق من ثقلها فركب ثم ذكر بإسناده إلى البخاري عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلا من اليهود قال له يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرأونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً قال عمر أي آية قال اليوم أكملت لكم دينكم وأنتم عليهم نعمت ورزيت لكم الاسلام دينا فقال قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة وهو حديث أخرجه الحميدى وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والترمذى وابن جرير وابن المنذر وابن حبان في سننه عن طارق بن شهاب الحديث قال البغوى أشار عمر إلى أن ذلك اليوم كان عيداً لنا قلت المشهور أنه قال في الجواب إنما جعلنا ذلك اليوم عيدين في الحساب والله أعلم بالصواب ثم رأيت في الدر المنثور أنه أخرج ابن جرير عن قيس بن ذؤيب قال قال كعب لؤان غير هذه الأمة نزلت عليهم هذه الآية لنظروا إلى اليوم الذي أنزلت فيه عليهم فاتخفوه عيداً يحتضرون فيه فقال عمروأى آية يأكعب فقال اليوم أكملت لكم دينكم فقال عمر قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه والمكان الذي نزلت فيه نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة وكلامها بحمد الله لنا عيد وأخرج الطيالسي وعبد بن حميد والترمذى وحسنه وابن جرير والطبراني والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية اليوم أكملت لكم دينكم فقال يهودى لو نزلت هذه الآية علينا لاتخذنا يومها عيداً فقال ابن عباس فانها نزلت في يوم عيدين اثنين في يوم الجمعة يوم عرفة وقال ابن عباس كان ذلك اليوم خمسة أعياد الجمعة وعرفة وعيد اليهود والنصارى والمجوس ولم يجتمع أعياد أهل الملل في يوم قبله ولا بعده قلت ولعله أراد يوم في الحديث وقتا ليصح إطلاق عيد اليهود ومن بعده عليه أو المراتد بالبقية وقوعها فيه بالتبعية وأما اليوم في الآية فعلي صراحتي معنى النهار واجتماع عيدان وهما جمعة

حيث مال إلى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال إلى قول الجمهور ورأيت رسالة للسيد المشار إليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة (١) من الجواب والله أعلم بالصواب [مسئلة من حج مال

وعرفة بل حبان لما رواه ابن زنجويه في تزيينه والتضاعى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة حج المساكين وفي رواية رواها التضاعى وابن عساكر عنه الجمعة مع الفقراء فاجتمع الحجتين أغنى الحج الحقيقي والجزائى وحج الاغنياء وحج الفقراء ويوجب أن يسمى بالحج إلا كبر والله سبحانه أعلم بفضله أكثر. ثم إن بتوفيق الله سبحانه التزم في كل وقفة واقعة في الجمعة أن أحرم عن حضرة الرسالة المحمدية والمشعوت بوصف الاحدية مقتديا بما نقل عن بعض أكابر الصوفية أنه كان يذبح أخصيته الروح النبوية بدلا عما كان صلى الله عليه وسلم يضحى عن أمته العاجزة عن الاضحية وهذا عن بعض ما يجب له علينا من أداء قضاء الجواز قيامه علينا من أنواع إيصال الآلاء والنعماء ومع هذا اعتقد أنه صلى الله عليه وسلم بحسب الروح المسكرم لا يخلو عن حضور هذا المجمع العظيم لاسباب في هذا اليوم المقنن كما يدل عليه ما في صحيح مسلم عنه أنه رأى موسى ويونس عليهم السلام فيا بين الحرمين الشريفين محرمين ملين متضرعين إلى المولى فلا ريب أنه بهذا المنصب في زمان ولايته أولى الهمم صل على محمد صلاة تكوّن لك رضا ولحقه أداء واجزه عنا بركة أفضل ماجزيت نيا عن أمته وصل على جميع إخوانه من الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين فرغ منه مؤلفه بمكة المكرمة وقبالة الكعبة المعظمة عام سبع بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألوف التحية حامدا لله على ألطافه الخفية والجليلة. تمت

(١) قوله وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة: نص الرسالة المذكورة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المطلع على الظواهر والسرائر الناظر لمن شاء ما شاء من الكبار والصغائر والصلاة والسلام على نور الأبصار والبصائر وعلى آله وصحبه نجوم البواري ورجوم الزواجر (أما بعد) فيقول المفتقر إلى غفر ربه الباري على بن سلطان محمد القاري لما رأيت كلام الإمامين الهاميين اللذين أحدهما من أعلم علماء الشافعية وثانيهما من أفضل فضلاء الخنفية في عصرهما وهما الشيخ ابن حجر المكي والبريد شاه البخاري رحمه الله وتفتنا بركة علوم كل منهما وقراء متعارضين متنافضين حيث نفي الأول تكفير الكبار بجلا يسبب أداء الحج المبرور وأنيته الثاني مطلقا من غير تفصيل في المقدور وصار أحدهما موقفا للناس في اليأس والآخر أوفهم في الأمن والالتباس ولا شك أن كلامهما وقع في جانب من الإفراط والتفريط وحصل من كليهما نوع من أنواع التخليط والتخييل لأن الأدلة السمعية من الآثار الحديثة كثرت بما يشعر بتكفير الكبار مع الاتفاق على نحو الصغائر وأيت أن أذكر في ذلك ما يفيد التفصيل فأقول من المعلوم عند أرباب البصائر أن من جملة بعض حقوق الله كترك الصلاة والصوم مما أجمع العلماء على أنه لا بد من قضائهما ولو بعد التوبة التي هي أفقر أنواع الكفارة ومن جعلها بعض حقوق العباد كقتل النفس وأخذ مال الناس ظلما في البلاد ولا ريب في أن مجرد أداء الحج لا يكفر نحوهما من غير تمكين للنفس ورد مال المظلومين أو الاستحلال من أصحابهما الموجودين، نعم الكبار المتعلقة بحقوق الله التي لا قضاء فيها ولا استدراك منها كشرب الخمر ونحوه وكذا المتعلقة بحقوق العباد التي لا تصور تداركها لعدم علم بوجود أهلها أو لعدم قدرة على استحلالهم يرجى أن تكون مغفورة إذا كانت الحجة مبرورة إلا أن الحج المبرور على مناقلة السفلاقي عن ابن عابويه القبول وهو كما ترى أمره مجهول وقال غيره هو الذي لا يخالفه شيء من المعاصي ورجحه النووي وهذا هو الأقرب وإلى قواعد الفقه أنسب لكن مع هذا لا يخلو عن نوع من الإيهام لعدم جزم أحد بخلوه عن نوع من الآثام وقيل الذي لا راياء فيه ولا سمعة ولا رتبة ولا فسوق وهذا داخل فيما قبله وقيل الذي لا مصيبة بعده وقال الحسن البصري الحج المبرور أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى وقال القرطبي الأقوال الذي ذكرت في تفسيره مقاربة للمعنى وأنه الحج الذي وقبت أحكامه ووقع موقفا كما طلب من المكلف على الوجه الأكمل وأما من حج بمال حرام وارتكاب آثم فإذا قال ليك وسعديك يقال له لا ليك ولا وسعديك وحجك مردود عليك وقد روى عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إذا حج الرجل بمال الحرام

حرام سقط عنه الفرض [أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لأنه ليس حجا مبرورا والا لولى أن يقال ويعدقبوله

وقال ليك اللهم ليك قال الله لا ليك ولا سعديك حتى ترد ما في يدك وزاد في رواية وحجك مردود عليك وفي أخرى كسبك حرام وثيابك حرام وزادك حرام أرجع مأزورا لا مأجورا أبشر بما يسوءك وما أحسن من قال من أرباب

الحال إذا حجت بمال أصله سحت فما حججت ولكن حجت العير

لا يقبل الله إلا كل طيبة ما كل من حج بيت الله مبرور

وقد حج زين العابدين رضى الله عنه فلما أحرم واستوت به راحلته أصفر لونه وارتعد بدنه ولم يستطع أن يلي قنبل له مالك لا تلي فقال أخشى أن يقال لي لا ليك ولا سعديك فلما أبى غشى عليه وسقط عن ناقته فهشم وجهه وقال بعض السلف كنت بذى الحليفة وشاب يريد أن يحرم فكان يقول يارب أريد أن ألي وأخشى أن تجيبي لا ليك ولا سعديك وجعل يردد ذلك مرارا ثم قال ليك اللهم ليك ومدتها صوته فخرجت معها روحه رحمه الله ورحمته وبأمثاله وعن بعضهم رأيت بذى الحليفة شابا وقد لبس إحرامه والناس يابون وهو لا يلي قلت جاهل فدنوت منه فقلت يا بني فقال ليك قلت لم لا تلي قال لي يا شيخ أخاف أن أقول ليك فيقول ليك ولا سعديك لا أسمع كلامك ولا أنظر إليك قلت لا يفعل فإنه كريم إذا غضب رضى وإذا رضى لم يغضب وإذا وعد وفى وإذا أوعد عفا فقال يا شيخ أشير على بالتيه قلت نعم فبادر إلى الأرض واضطجع وجعل خده على الأرض وأخذ حجرا فجعله على خده الآخر وأسبل دموعه وأقبل يقول ليك اللهم ليك قد خضعت لك وهذا مصرعى بين يديك فأقام ساعة وقام ومضى - فإذا يجب على العبد أن يكون بين الرد والتقبل وبين الخوف والرجاء في حصول المشور ونيل المأمول إذا عرفت هذا قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حج فم رقت ولم يفسق رجوع يوم ولدت أمه على ما رواه البخارى في صحيحه والإمام أحمد في مسنده والنسائى وابن ماجه في ستهما ليس فيه دلالة صريحة على تكفير الكبار كما لا يخفى على أرباب البصائر لأنه مشروط بعدم وجود الفسق سابقا ولاحقا وحالا فيها بينهما محققا لاسما إذا جعلت الجلة حالية ولا شك أن المصر على المعصية فاسق وصاحب كبيرة فلا يكون داخلًا في الجزاء على أداء الحاجة مع أن الشارع كثيرا ما يطلق مثل هذه العبارة في باب الترغيب والترهيب على وجه المبالغة في الوعد والوعيد والقريب والتباعد فاندفع به من وجوه كثيرة له قول القائل هل يقال لمن بقيت عليه الكبائر رجوع يوم ولدت أمه لا يقول مثل هذا أحد من أهل اللسان فما ظنك بمن أغم بفصاحته فصحاء عدنان ويبلغته بلغاء قطان وأما قوله عليه الصلاة والسلام من أضحى يوما مليا حتى غربت الشمس غربت بذنوبه فعاد كما ولدت أمه على ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه عن جابر رضى الله عنه فهو لا يلد على ما ذكرناه مفصلا وإلا فالإجماع على أن من أضحى يوما مليا لا يكون مكفرا الكبائر أصلا إلا إن أراد الله تعالى به فضلا ونظير هذا في الترغيب كثير منها ما أخرجه ابن أبي ليلى عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام إذا استقبلته الشمس فتوضأ فأحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين غفرت له خطاياه وكان كما ولدت أمه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من قضى نسكا وزم من لسانه ويده غفر له ما تقدم من ذنبه على ما رواه عبد بن حميد فصرح فيها بقروانه ومقيد بما قدرناه فلا ينافى أن كلمة ما تقدم من ألفاظ العموم فتم الصنائع والكبائر كما هو من المعلوم وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحجاج والعمار وفداقه يعظمهم ماسألوا ويستجيب لهم مادعرا ويخفف عليهم ما أفقرهم الدرهم ألف ألف على ما رواه البيهقي في شعب الإيمان فلا شبهة أنه لا دلالة فيه على المعنى كما لا يخفى وأما قول القائل لاشك أنهم يسألون مغفرة الكبائر وقد أخبر الخبير الصادق بالاستجابة لهم مطلقا فلا يفيد المقصود الذى يصلح الاستدلال مع وجود الاحتمال وإن كان مقام الترغيب دل على الاختيال وقوله صلى الله عليه وسلم أما خروجك من بيتك ترم البيت الحرام في كل وطأة تقرأ واحتك يكتب الله لك بها حسنة ويحوو عنك بها سيئة وأما وقوفك بعرفة فإن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم

لا مكان بقوله حيث وجدت شرائطه واركانه (ويكون عارياً) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الإحرام مع

الملائكة فيقول هؤلاء عبادي جامدون شعثاً غبراً من كل قبح عميق يرجون رحمتي ويخافون عذابي ولم يروني فكيف لو رأوني فلو كان مثل رمل عالج أو مثل أيام الدنيا أو مثل قطر السماء ذوباً غليها الله ، وأما ميكال الجبار فانه مدخور لك وأما حلقك رأسك فإن لك بكل شجرة تسقط حسنة فإذا طفت بالبيت خرجت من ذنوبك كما ولدتك أمك علي مارواه الطبراني في الكبير فلا يدل على تكفير الكبائر مطلقاً فضلاً عن حقوق العباد ومظالم البلاد وأما قول القائل دلالة على العموم أظهر من أن تخفى على أحد ولا ينكرها إلا معاند أو جاهل لا يعياً به فلا يعياً به لأن مثل هذه التعميمات كثر ورودها في الترغيبات مثل من توضعاً كما أمر وصلى كما أمر غفر الله له ما قدم من عمل على مارواه أحد والنسائي وابن ماجه وابن جابر عن أبي أيوب وعقبة بن عامر ولم يقل أحد بشموله الصغار والكبائر وحقوق العباد من المظالم وغيرها كما لا يخفى على من له إلمام باصطلاح الفقهاء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحج يكفر ما بينه وبين الحج الذي قبله على مارواه أبو الشيخ عن أبيه وهو وإن كان يدل على عموم الذنب الشامل للكبائر لكن خصه العلماء بالصغار كما في نظائره مما ورد من أن الوضوء إلى الوضوء والصلاة إلى الصلاة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهما لأسباب وقد صرح في بعض الروايات بقوله ما اجتنب الكبائر وقوله تعالى إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ولعل هذا مأخذ قول عياض والثوري وغيرهما أن التكفير في العبادات يختص بالصغار من السيئات وأما قوله صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام وكتبتين وشرب من ماء زمزم غفر الله ذنوبه كلها بالنسبة ما بلغت على مارواه الديلمي وابن التيجار فصدقوا السخاوي لا يصح وقوله به العامة كثير لأسباب مكية حيث كتب على بعض جذورها الملاصق لزمنهم وتعلقوا في ثبوته بنتم وشبهة مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله وقد ذكره المنذرى في مختصره وقال فيه إنه باطل لا أصل له وإذا كان الحديث بهذا الموال فلا يصلح في المدعى للاستدلال مع العلم بسبعة فضل الله تعالى والترجي لما هو أعلى وأما الجزم بتكفير الكبائر الشاملة لحقوق الله تعالى وحقوق العباد بمثل هذا الحديث بارتكاب مجرد هذا الفعل بعيد عن شأن العلماء ومستبعد عن قوانين الفقهاء وسبب جرأة عظيمة للسفهاء وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة على مارواه أحد والترمذي والنسائي عن ابن مسعود فليس فيه إلا أنه يذنب الذنوب وهذا مما اتفق عليه العلماء حيث قالوا فما ورد من المكفرات أنها تكفر الصغار فإن لم تجدها تخفف الكبائر وإن لم تجدها تكون سبباً لرفع الدرجات كما في الأنبياء والأولياء وقد علمت معنى المبرور بقوله ليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة يشير إلى أن ثوابها كثير لا ينتهي ولا يحصل كماله إلا في الجنة وفيه إجماع إلى حسن الحاقه ولادلالة فيه أصلاً على تكفير الكبائر عنه بلا مبرية وأما قوله صلى الله عليه وسلم من حج عن ميت كتب عن الميت وكتب الحاج براءة من النار على مارواه الديلمي فهو من باب الترغيب ويحمل لصاحب الكبيرة على البراءة من النار المؤبدة أو قيد بكونه تحت المشيئة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الملائكة تصافح ركاب الحاج وتعتق المشاة على مارواه ابن ماجه فلا يتصور ذولب فيه دلالة على مغفرة الذنب وقوله وهل يصالح الملك ويعتق من فيه الكبائر نزع من الاعتزال ونزعة من الشيطان في الاضلال حال الاستدلال إذ يجوز ملاقة الملائكة لأهل الطاعة وإن كان لم يعض المعصية وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن عمار بيت الله ثم أهل الله على مارواه عبد بن حميد وأبو يعلى في مسنده والطبراني في الأوسط والبيهقي في السنن عن أنس فنظيره ما ورد من أن أهل القرآن أهل الله تعالى وأما قوله صلى الله عليه وسلم إذا لقيت الحاج فسلم عليه وصالحه ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته فانه مغفور له على مارواه أحد في مسنده فنعناه أنه مغفور له في الجملة ولا يقتصر ارتكاب الذنب منه

عدم توبته من ارتكاب الآثام ثم لاتنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك

بعد رجوعه قبل وصوله إلى محله فليس الحديث على إطلاقه وأما قول الحافظ المسقاني أن قوله صلى الله عليه وسلم رجع كيوم ولدته أمه ظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث عباس بن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري فهو على ما قاله من أنه ظاهره لكنه يعارضه ما ورد في حقوق العباد من أن الله لا يغفرها إلا بأدائها حقيقة أوحكا كقروانه سابقاوسبقا زيادة يئانه لاحكامه أن مذهب أهل السنة أن ماعدا الشرك تحت المشيئة وإنما الكلام في الجزم بالمغفرة فانه ينافي قواعد الأئمة نعم يؤخذ من الدلالة الظاهرة غلبة الرجاء في عموم المغفرة وأما قول الإمام ابن المهام في شرح الهداية عندقول صاحب الهداية أنه عليه السلام اجتهد في العباد في هذا الموقف لأمة فاستجيب له إلا في الدماء والمظالم قد روى ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن كنانة عن عباس بن مرداس أن أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمة عشية عرفة فأجيب إلى خضرت لهم ما خلا الظالم فأتى أخذ للظالم منه فقال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح بالزلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأله قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقال تبسم فقال له أبو بكر رضي الله عنه بأي أنت وأي إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها الذي أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائي وغفر لآمتي أخذ التراب فجعل يثو على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكني ما رأيت من جزعه ورواه ابن عدى وأعله بكتابه ورواه البيهقي وقال هذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فقه الحجة وإن لم يصح فقد قال الله تعالى وينظر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم العباد بعضهم بعضا دون الشرك اه فأقول قد ضعف البخاري وابن ماجه اثنين من رواته وقال ابن الجوزي إنه لا يصح تفريده عبد البر ولم يتابع عليه قال ابن حبان وكان يحدث علي التوم والحسان فيقول الاحتجاج به اه ثم ظاهر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم دعا لأمة مطلقا من غير قيد بن حج معه أولا فقل تقدير صحة روايته يعمل على ذنوب بعض أمته لما وردت أحاديث كادت أن تكون متواترة أن بعض عصاة هذه الأمة يندبون في نار جهنم جملة من المدة ثم يخرجون بالشفاعاة وبهذا التقرير تندفع مناقضته بما رواه الحافظ المنذرى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري عن الزهير بن عدى عن أنس بن مالك قال وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات وقد كادت الشمس أن تغرب فقال يا بلال استنصت للناس فقام بلال فقال أنصتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصت الناس فقال معاشر الناس أتاني جبريل أتفا فأقرأني السلام من ربي وقال إن الله عز وجل قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر ورضي عنهم التبعات فقام عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولين أتى من بعدكم إلى يوم القيامة فقال عمر بن الخطاب كثر خير ربنا وطاب هذا بظاهرة يدل على مدعى العموم لكنه يحمل على غفرانهم في الجملة جمعا بين الأدلة مع أنه ليس فيه دلالة على كل فرد من أهل الوقت لاسيا ووقوف من يجب أداء حقوق الله أو إمكان تمكين النفس في حقوق العباد واستحلالها من أهل البلاد من الواقع المحتملة فلا يكون ناصيا للمستفيين أن تحمل التبعات على الصغائر منها جمعا بين الروايات هذا وقد قال الشيخ الثوري من أئمتنا رحمهم الله تعالى في شرح المصابيح إن الإسلام يهدم ما كان قبله مطلقا مظلة كانت أو غيرها صغيرة أو كبيرة وأما الهجرة والحج فانهما لا يكفران المظالم ولا يقطع فيها بغفران الكبائر التي بين العبد ومولاه فيحصل حديث أن الإسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله علي هدمها الصغيرة ويحتمل هدمها الكبائر التي تتعلق بحقوق العباد بشرط التوبة عرفنا ذلك من أصول الدين فرددنا الجميل إلى المفضل وعليه اتفاق الشارحين وقال شارح آخر من علمائنا أيضا إن الإسلام يحو ما كان قبله من كفر وعصيان وما غرت عليهما من العقوبات التي هي حقوق الله وأما حقوق العباد فلا تسقط بالإسلام ولا بالحج والهجرة إجماعا اه وكذا المنقول عن القاضي عياض أن غفران الصغائر فقط مذهب أهل السنة والكبائر

الحج كما إذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الإمام أحمد أن من حج بمال حرام لم يحز حجه أصلاً ولم يخرج عن عبدة الحج قطعاً لما ورد أن من حج بمال حرام فقال ليك وسعديك يقال له لا ليك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الجبلتين ليس معه إلا مال حرام أوفيه شبهة أن يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيخان وقال الغزالي من خرج يحج بمال حرام أوفيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من الطيب فإن لم يقدر فن الإحرام إلى التحلل فإن لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فإن لم يقدر فليزلم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فمضى الله أن ينظر إليه بعين رحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه [مسئلة إذا مات المحرم يصنع به] أي في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالخلال من تغليفة الرأس والوجه) أي ومن استعمال الصدر والكافور ونحو ذلك خلافاً للشافعي [مسئلة المجاورة بمكة المشرفة لا تتركه] بل تستحب على مذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تركه) أي على مذهب إليه أبو حنيفة ومالك وجماعة من المحتاطين خوفاً من الملل والتبرم في ذلك المقام والإخلال بما يجب من حرمة ورعائته وخوف اجتراح المعاصي والآثام لما روى من أن الحسنة فيها تضاعف إلى مائة ألف وأن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الروايات أنها تضاعف بالكمية وإلا فلا شبهة أن السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأولون بأن ما يخاف من سيئته فيقابل ما يرجي من حسنته ثم هذا كله باعتبار المخاطين لا المخلصين من تضاعف لهم الحسنات من غير ما يحيطها من السيئات فإن الإقامة في حقهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة حيث هو الفوز العظيم بالإجماع لكن لا يقدر على حق الإقامة ورواية الحرمة للأفراد من عباد الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كقول تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولقيل ما هم فلا يثنى حكم الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في جواز جوار غيرهم إذ لا يقاس الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمباذرة إلى دعوى الملكة والقدرة على شروط المجاورة فإنها لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الإمام الأعظم بكرامة المجاورة في الحرم المحترم بالنسبة إلى زمانه الأقدم ولوشاهد ما ذكرناه من أحوال المجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من أكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقول بحرمة المجاورة من غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحى من المتجشئين إلى باب المضطرين إلى جنابه المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوه وكرمه على باب القائلين حال دعائه وخطابه «إلى بابك الأعلى تمد يد الرحمة» ومن جاء هذا الباب لا يثنى الرداء [مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لا تتركه لمن يثق بنفسه] وقد تقدم أنه يعرمل وجوده حكم مجاور المدينة المكرمة حكم مكة المنظمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأمة خلافاً لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الإجماع على أن الموت بالمدينة أفضل والمجاورة سبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحبيطة وإلا فمن المعلوم أن تضاعف الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم مكة . وأما ما قيل من أن الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أفضل لإجماعاً فيستصحب ذلك بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حتى يثبت إجماع مثله

لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى ذكره ابن حجر المكي وقال ابن عبد البر التكفير خاص بالصغار قال وغلط من علم الكبار أيضا ذكره السيوطي في حاشية البخاري وأما ما ذكره ابن حجر العسقلاني من اختلاف العلماء في الحج أنه هل يكفر الصغار والكبار أو الصغار فقط وهل يسقط التبعات أم لا فيقيني أن يحمل الخلاف على قصص الكبار ونوع من حقوق العباد كما بيناه وفضلناه ليرتفع النزاع في مقام الإجماع جللنا الله وإياكم من المغفورين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين تمت

علي ما نقله في الكبير عن بعض العلماء واستحسنه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بعد مماته ليس كذلك إجماعاً فهو إجماع مثله بلا نزاع وكيف لا يتصور خلاف الجمهور بما عليه بالإجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء إلى أن المجاورة بها أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه إذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرهما فكيف تكون المجاورة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجدى رواه الإمام أحمد بإسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

(فصل في حدود الحرم زاده الله شرفاً وإمناً وتعلباً) اعلم أنهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندوأنى مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا شيء لا يعرف إلا نقلاً لكن قال الصدر الشهيد فيه نظراً من الجانب الثاني التتميم وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثاني قيل ثلاثة أميال وهو الأصح قلت من رأى التتميم فلا يشك في أنه ثلاثة أميال وإنما الكلام على مرام الهندوأنى فإن مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون إلا نحو الحديقة قرب حده على طريق جدة وهو على عشرة أميال بلا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون التتميم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعراثة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندوأنى قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) يضم حجم وتشديد دال مهمة وهى مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أى أيضاً على ما ذكره جماعة كثيرة كالآزرقى والثورى وغيرهما هذه الحدود إلا أن الآزرقى انفرد بقول إن حده من طريق الطائف أحد عشر ميلاً ويمكن الجمع بأنه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور غيره

(فصل من جنى في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أى ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذل إليه) أى التجأ به ودخل في أدنى حد من حدوده (لا يتعرض له) أى يضرب وقتل وحبس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع) الأولى لا يبيع له وكذا لا يشارى والظاهر إطلاعهما غير مقيد بالمأكول والمشروب ونحوهما لأن المقصود الجأء إلى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أى لا يعطى له مأوى ولا يخفى أن يدخل في الموتى ويستمر بهذه الأحوال (إلى أن يخرج منه) أى من الحرم (فيقتص منه) أى من الجانب بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر والحسن ابن زياد إلا أن رواية عن محمد أنه لا يمتنع من مياه العامة ثم قيل إن كانت الجنابة فيما دون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه ولعل المسألة مختلف فيها فى قاضيهان عن أبى حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لما (وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ما ذكره في theft من أنه لو ارتد ثم لجأ إلى الحرم يعرض عليه الاسلام فإن أبى قتل فهو مخالف بظاهره لإطلاق غيره أنه لا يقتل في الحرم عندنا إلا أن كلام غيره قابل للتخصيص والتشديد ولعله جمل إياه المرتد عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع المحرق إذا التجأ إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يعطى ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح إخراجة من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً مقاتلاً قتل فيه) أى سواء يكون كافراً أو فاجراً (ولا بأس بدخول أهل النمة المسجد الحرام) أى فضلاً عن الحرم والله أعلم

(فصل ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأحجاره وأشجاره اليابسة والإذخر مطلقاً) خلافاً للشافعى حيث يحرم إخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما بينهما يمتنع من الإذخر أى جاز إخراج إجماعاً بل يستحب

كما يأتي زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ماسبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدراً يسيراً للتبرك أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمق في الحفر فلا يجوز وأطلق في البحر الزاخر عدم جواز إخراج التراب والأحجار ثم قال وقيل لأبأس إذا أخرج عنه قدراً يسيراً وأما إخراج ماء زمزم لجأت بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل وأحجاره شيئاً في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولله مذهب الشافعي وأما شئبه عليه وإلا فإذا جاز الإخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر قبل الأولى جواز إدخال شيء فيه مما ينتفع به ومنه إدخال الاسطوانات في المسجد الشريف من الاسكندرية وغير ذلك (ويكره إجارة بيوت مكة) أي ولولم يكن قضاء عالماً (في الموسم) أي أيامه لافي غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحجاج أن يزود دورهم إذا كان لهم فضل وإلا فلا (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا إيجارها (لأبنائها) وقيل يجوز بيعها أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيرها فليس لم يأتها البني ويؤيده حديث منى من سبى ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمملوك لأحد عنده لأنها موقوفة ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي القيم والمسافر عندها يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدوق الشهد في الواقعات وعليه الفتوى ولعله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ من طين وقف عام فعمله آتية أو لبنا ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قاله وفيه مناقشة لا يخفى إذ قد يقال إنما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جواز بيعه وتملكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة كثيراً ولقطعة الحرم كقطعة الحل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يجرم صيد وادي وج) بضم واو وتشديد جيم

(فصل ويستحب الإكثار من شرب ماء زمزم) فإنه لما شرب له كما رواه الأعيان^(١) وأنت لا تكثره من علامة

(١) قوله فإنه لما شرب له الخ: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم فيه طعام طعم وفيه شفاء سقم وشرماء على وجه الأرض ماء برادي يرهوت بقة حضرموت كرجل الجراد يصبح يتدفق ويمسى لا يلبث فيها رواه الطبراني في الكبير ورواه ثقات ورواه ابن حبان أبناؤا يرهوت بفتح الباء الموحدة والراء وضمة الهاء وآخره تاء مثناة وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زمزم طعام طعم وشفاء سقم رواه الزبيري بإسناد صحيح وطعم بضم الطاء وسكون العين أي طعام يشبع وعن ابن عباس رضي الله عنهما كنا نسميها شبة يعني زمزم وكنا نجد ما نعم اللون علي العيال رواه الطبراني في الكبير وإسناده صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له إن شربته تستشفى شفاك الله وإن شربته لشبعك أشبعك الله وإن شربته لقطع ظمك قطعك الله وهي هومة جبريل وسقيا الله إسماعيل رواه الدارقطني وسكت عنه مع أن شيخه فيه عمر بن حسن الاشتياق تأمته الذي في الميزان بسكوته مع أن عمر بن الحسن الاشتياق القاضي أبا الحسين قد ضعفه الدارقطني وجاء عنه أنه كذبه وله بلايا قال وهو بهذا الإسناد لم يروه ابن عينة بل المعروف حديث جابر من رواية عبد الله بن المؤمل ودفع الاشتياق لم ينفرد به حتى يلزم الدارقطني شرح حاله وقد سلم الذهبي ثقة من بين الاشتياق وابن عينة ولهذا انحصر القدح عنه فيه لكن قد رواه الحاكم في المستدرک قال حدثنا علي بن حشاد العدل حدثنا محمد بن هشام به وزاد فيه وإن شربته مستعيذاً أعاذك الله قال وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شرب ماء زمزم قال اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وقال صحيح الإسناد إن سلم من الجارود وقيل قد سلم منه فاه صدوق وقال الخطيب في تاريخه والحافظ المنذرى

الإيمان وأنه من الأشربة المقرحة المزيلة للأحزان وقد ورد أنه طعام طعم وشفا سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي

لكن الراوى محمد بن هشام المروزي لأعرفه له وقال غيره ممن يوثق بسمة حاله وهو قاضى القضاة شهاب الدين السفلى هو ابن حجر بن علي بن حشاد من الأثبات وهو يفتح الحاء المهملة أول الحروف ثم مع ما كنهه بعد ما شين معجمة وشينه محمد بن هشام ثقة والمزمة يفتح الهاء أن تحذف موضعاً يدك أو رجلك فيصير حفرة فقد ثبت صحة هذا الحديث إلا ما قيل إن الجارود تفرد عن ابن عينة بوضعه ومثله لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف وهو من رواية الجعدي وابن أبي عمير وغيرهما من لازم ابن عينة أكثر من الجارود فيكون أولى واعلم أن الذى يحتاج إليه الحكم بصحة المتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا علينا كونه من خصوص طريق بعينه وههنا أمور تدل عليه منها أن مثله لا مجال للرأى فيه فوجب كونه سماعاً وكذا إن قلنا إن العبرة بتمام الوصل والوقف والإرسال للواصل بعد كونه ثقة لا للأحفظ ولا غيره مع أنه قد صح تصحيح نفس ابن عينة له في ضمن حكاية حكاهما أبو بكر الدينورى في الجزء الرابع من المجالسة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا الجعدي قال كنا عند صفيان بن عينة فحدثنا حديث ما، زمزم لما شرب له فقام رجل من المجلس ثم عاد فقال يا أبا محمد أليس الحديث الذى حدثتنا به فى ما، زمزم صحيحاً قال نعم قال الرجل فإني شربت الآن دلوا من ما، زمزم على أنك تحدثنى بمائة حديث فقال له صفيان أقصد فقد حدثت بمائة حديث فجميع ما ذكرنا لا يشك بعد في صحة هذا الحديث سواء كان على اعتباره موصولاً من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أوحكاماً بصحة المرسل لمجئته من وجه آخر مما سند كره أوحكاماً بأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بسبب أنه ما لا يبرك بالرأى وأخى بالمرسل ذلك الموقوف على مجاهد بناء على أنه إذا كان لا مجال للرأى فيه عزلة قول مجاهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي مارواه سعيد ابن منصور عن ابن عينة في السنن كذلك وأما مجئته من وجه آخر فروى أحمد في مسنده وابن ماجه عن عبد الله بن المؤمل أنه سمع أبا الزبير يقول سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول ما، زمزم لما شرب له هذا لفظه عند ابن ماجه ولفظه عند أحد ما، زمزم لما شرب منه وقال الحافظ المنذرى وهذا إسناده حسن وإنما حسنه مع أنه ذكر له عثان ضعف ابن المؤمل وكون الراوى عنه في مسنده ابن ماجه الوليد بن مسلم وهو يدل على ضعفه لأن ابن مؤمل يختلف فيه واختلف فيه قول ابن معين قال مرة ضعيف وقال مرة لا بأس به وقال مرة صالح ومن ضعفه فلمّا ضعفه من جهة حفظه كقول أبي زرعة والدارقطنى وأبي حاتم فيه ليس بقوى وقال ابن عبد البر سيء الحفظ ما علينا فيه ما يسقط عدالته فهو حيثن من يعتبر بمجئته وإذا جاء حديثه من غير طريقه صار حسناً ولا شك في مجيئه الحديث المذكور كذلك وأما الملة الثانية فتستفي فإن الحديث معروف عن عبد الله بن المؤمل من غير رواية الوليد فإنه في رواية الإمام أحمد هكذا ثبتا عندنا عبد الله بن الوليد ثنا عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير الخ فقد ثبت حسنه من هذا الطريق فإذا انضم إليه ما تقدمناه حكم بصحته وفي فوائد أبي بكر بن المثنى من طريق سويد بن سعيد المذكور قال رأيت ابن المبارك دخل زمزم فقال اللهم إن ابن المؤمل حدثنى عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما، زمزم لما شرب له اللهم فإني أشربه لعطش يوم القيامة وما عن سويد عن ابن المبارك في هذه القصة أنه قال اللهم إن ابن المؤمل ثنا عن ابن المشكدر عن جابر رضى الله عنه يحكموا بإغلابه علي سويد في هذه المرة بل المعروف في السند الأول وهذه زيادات عن السائب رضى الله عنه أنه كان يقول اشربوا من سقاية العباس رضى الله عنه فإنه من السنة رواه الطبراني وفيه رجل مجهول وعن جماعة من العلماء أنهم شربوه لمقادير حصلت فنهى صاحب ابن عينة المتقدم وعن الشافعى رحمه الله أنه شربه للرأى فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الجاهك لحسن التصنيف ولغير ذلك فكان أحسن أهل عصره تصنيفاً قال شيخنا قاضى القضاة شهاب الدين السفلى الشافعى ولا يصحى كم شربه من الأئمة لأمور تالوه قال وأنا شربته في بداية طلب الحديث أن برزنى الله حاله الذهبى في حفظ الحديث ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وأنا أجد من نفسى المزبة

إذا قصد به القربة لا بطريق المادة كما ورد أن النظر إلى الكعبة عبادة وقيل النظر إليها ساعة كعبادة سنة في تضاعف الحسنة (ويجوز الاعتقال والتوضوء بما زعم) ولا يكره عند الثلاثة خلافاً لأحد (على وجه التبرك) أى لا بأس بما ذكر إلا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو التمسك أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل إلا على شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يقتل به جنب ولا محدث ولا في مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال إنه استحب به بعض الناس لحدث به الباسور (ويستحب حمله إلى البلاد) أى تركا للعباد فقد روى الترمذى عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تحمله وتبخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذى أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيم وأنه حنك به الحسن والحسين رضى الله عنهما

(فصل أمر كسوة الكعبة زاده الله شرفاً وكرماً إلى السلطان) إذا صارت خلقاً (إن شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى السراجية (وإن شاء ملكها لأحد) أى ولو لواحد من المسلمين إذا كان من المساكين (وإن شاء فرقها على الفقراء) أى جمع منهم سوله من أهل مكة وغيرهم ويستوى بثوبية وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أى من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في النخبة لكن في البحر الزاخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا يبيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن حمل شيئاً من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من بني شبة فانهم لا يملكونه^(١) انتهى وهو محمول على غير الحلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف السلطان ولا غيره وفي خزائن الأكل أنه لا يؤخذ من أسرار الكعبة وإن مات ساقط منها الفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي فتاوى القنارى عن محمد بن ستر الكعبة يعطى منه إنسان قال إن كان شيء له ثمن لا يأخذه وإن لم يكن له ثمن فلا بأس به وفي النخبة أيضاً رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدام أو لآخر من المسلمين لجاز كما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك أى النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نفساء أو جنب قلبها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما إذا كان اللابس فيمن يجوز له ليس الحرير كالمراة وإلا

على تلك الرتبة فسألت رتبة أعلى منها وأرجو الله أن أنال ذلك منه اه وجميع ما تضمنته هذا الفصل غايه من كلامه وقيل منه من كلام الخافظ عبد العظيم المنرى والبد الضعيف يرجو الله سبحانه شربه للاستقامة والوفاء على حقيقة الإسلام معها اه من فتح القدير . وقرول القارح (قوله كارهوا الأعيان) يريد به ما رواه أحمد وابن ماجه والبيهقى والخام في المستدرک والبارقنى في السنن اه تعليق الشيخ عبدالحق

(١) قوله فانهم لا يملكونه : قيل ذكر الرشدى في تذكرته مانعه قال العلامة قلب الدين الحننى والذي يظهر لى أن الكسوة إن كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمرها راجع اليه يعطيا لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم وإن كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع إلى شرط الواقف فيها فهى لمن عيّن له وإن جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السابقة كما هو الحكم في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شبة أنهم يأخذون لأنفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيقرون على عاداتهم فيها والله أعلم اه رد المحتار أقول وفي زماننا تصنع الكسوة من خزينة جلالة الملك المعظم عبد العزيز آل السعود حفظه الله تعالى وهو أمر بإعطاء الكسوة العتيقة لبني شبة فلا شك في جواز الشراء منهم والله أعلم

فهو حرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوه وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة ويضع التبرك بثوب الكعبة وأنه يقيس على خرقة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أى سواء يكون من الوقف عليها أولا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ رشاش ماء الورد الذى أتى به للصكبة الشريفة كما يتبادر إليه العامة (عليه رده) أى رد الطيب إن كان بقى عنه (إليها) أى الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحدًا من ذلك ويدعوا أنه إذا أتى به للكعبة ليس له أن يرجع بقيته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبركا به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وبيع الفراشين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز إطلاقا

(فصل يستحب دخول البيت) أى المكرم (إذا ورعى آداب) بأن يقدم رجله اليمنى عند دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالأدعية المأثورة فهما (والصلاة فيه) أى نافعة ولوركتين (والثناء) لآسما في أركانه (ويدخله خاضعا خاشعا) أى حافيا (معظما) أى موقرا (مستحيا) أى ما فعله سابقا بأن يكون تابيا مستغفرا ومتأدبا حال كونه داخلًا (لا يرفع رأسه إلى السقف) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المعلقة من القناديل وغيرها (وقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى في داخل البيت كما بيته بقوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلاهما قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلا عليه الصلاة والسلام كما يترجمه العوام (وإذا صلى) أى وتوجه إلى الجدار الذى يقابله (وضع خده على الجدار وحداه واستغفره) أى دعا بما شاء (ثم يأتي الأركان) أى الأربعة (فيحسد ويستغفر ويسبح ويهلل ويكبر ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعو لوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لى من لى لك سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما أدخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يارب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفي الألفاظ أمانا تخاف اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وبناتقيل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم (ومن أم الأدعية طلب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والإبداء) أى ما يفعله من لا عقل له فيه (فإن أدى دخوله إلى الإبداء) أى حال دخوله أو حال وصوله (لم يدخل) فإن الدخول مستحب والأذى حرام ثم اعلم أنه ربما يتعلق الجمال المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف^(١) فيستحب أخذ الأجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإنه لا خلاف^(٢) بين علماء الاسلام وأئمة الانام في تحريم ذلك^(٣) كما صرح به في البحر والآخر وغيره

(١) قوله بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف - فيه رمز إلى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما فتح الكعبة المشرفة أخذ من بني شيبه مفتاح الكعبة حتى أشفقوا أن يزعمه منهم ثم قال يا بني شيبه ها كم المفتاح وكلوا بالمعروف رواه سعيد بن منصور اه حجاب (٢) قوله فإنه لا خلاف الخ: قال في هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك وإنه من أشنع البدع وأقبح الفواحش وهذه اللفظة وإن صحت فيستدل بها على إقامة الحرمة لأن أخذ الأجرة ليس من المعروف وأما الإشارة والله أعلم إلى ما يتصلق به من البر والصلة على وجه التبر فلهم أخذه وذلك أكل بالمعروف لا محالة إلى ما يأخذونه من بيت المال على ما يتولونه من خدمته والقيام بمصالحه فلا يحل لهم إلا قدر ما يستحقونه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٣) قوله في تحريم ذلك الخ: قال في رد المحتار وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج اه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق

(فصل في أماكن الإجابة الطواف) أى مكانه وكان الأول أن يقول المظاف واللام للمهد وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجداً وإلا فالمسجد الحرام كله مظاف بمعنى أنه يجوز فيه الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الأسود والباب على ما عليه الجمهور عن بعض السلف منهم عمر بن عبد العزيز أن الملتزم بين الركن الثاني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذى يسمى الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أى فاته مصلى الأبرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم) أى بقره (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفى المسمى) وما بينهما لاسياً فيما بين المليون (وعرة) أى عرفات أطلق عليه مجازاً (ومردلة) لاسياً المشعر الحرام (ومنى والجبرات) وهو لا يثنى أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورويته البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء أى داخل الحطيم بكاله (والحجر الأسود والركن الثاني) أى وما بينهما والظاهر أن هذه الأماكن الشريفة مواضع إجابة الدعوات المنيفة فى الأزمنة والأحوال المخصوصة ويمكن حملها على عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى المواضع التى صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد الحرام خلف المقام) قال فى البحر والذى رجحه العلماء أن المقام كان فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقاً بالبيت قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم فى الجمالية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهم انتهى والأظهر أنه كان ملصقاً بالبيت ثم أخر عن مقامه لحكمة هنالك تقتضى ذلك وأياً كان فالآية توجب أنه أين يوجد فهو المصل وهو المدعى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقاه الحجر الأسود على حاشية المطاف) أى مطلقاً أو مختصاً بمن يفرغ من سعى العمرة (وقرب الركن العراق) أى من أحد طرفيه والظاهر أن هذا سهل قلم من الكاتب فى الكبير قريب الركن الشاى الذى على الحجر مما على الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أى حيث أمّ به جبريل عليه السلام ذكره فى الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تسمى مقام جبريل حيث أمّ النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات فى أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد أن يعد متواتراً عندهم على ما قاله فى العدة وتسمى معجزة إبراهيم عليه السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحتل موضع الحفرة أما قوله فى الكبير إن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن كان يريد به الحجر الأسود فقير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه البيت) أى جميع منته من الجانب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات فى حق الصلاة ويشير إليه قوله سبحانه وتعالى ولكل وجهة هو مولىها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميزاب لأنه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى الحطيم كله أو بعضه وهو قد رسته أذرعاً أو سبعة أو بخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الكعبة وكان الأولى تقديمه (وبين الركنين الثانيين) تغليب الثاني والحجر الأسود (وعند الركن الشاى) أى من الحجر أو خارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومصلّى آدم على نيتنا وعليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن الثاني) أى أحد طرفيه والأظهر أنه فى المستجار وهو ما بين الركن الثاني والباب المسدود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب فينبى لمن قصد الآثار أن يعم الأماكن التى ورد فيها الأخبار رجاء أن يظفر بمصلى سيد الأخيار

(فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه فاطمة الزهراء رضى الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقبلاً فيه حتى هاجرته وهو أفضل مواضع مكة بعد الحرم على ما قاله الطبرانى وغيره من الأعلام فتعبد به بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس فى محله إذ لم يعلم خلاف فى حكمه (ومولده النبي صلى الله عليه وسلم) وهو فى الشعب المعروف بمكة على خلاف فى كونه مولده صلى الله عليه وسلم على ما يثبت فى المورد الروى فى مولده النبي (ودار أبى بكر رضى الله عنه) وهو المعروف بدكان أبى بكر فى ذاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف بالتكلم والثانى بالتمكأ (ومولده

علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار الأرقم) وهو مسجد عند الصفا وفيها سلم عمر رضي الله عنه وكل الأربعين وحصل به عز الدين ونزل بأيتها النبي حبسك الله ومن اتبعك من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذي في القرآن ذكره ثاني اثنين إذ هما في الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه معزلا قبل الرسالة وأول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذي خلق - الآيات - وقد روى أبو نعيم أن جبريل وميكائيل شفا صدره وغشاه ثم قال اقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا أيضا الطيالسي والحرثي في مسندهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومسجد الزاية) وهو بأعلى مكة يقال إنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أي موضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن أو موضع ترك ابن مسعود به رضي الله عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى أرجع والله أعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أي مقابل مسجد الجن (ومسجد الغنم) لعله نسب إلى موضع كان يباع الغنم فيها حوله (ومسجد بأبياد) بفتح الحزنة أرض بمكة أو جبل بها لكونه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن محلة بمكة يسمى الجياد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى إذ عرض عليه بالمشى الصافات الجياد (ومسجد على جبل أبي قيس) وهو أصل الجبال وأولها على ما قيل وأما ما اشتهر من أكل رأس الغنم يوم السبت فيه فما لا أصل فيه بل أكل الرأس على ما يطيخونه في هذا الزمان حرام لكونها نجسة لسمطهم إياها بدمائها (ومسجد بنى طوى) بضم الطاء وبكسرهما ويؤذن ويمنع وهو موضع معروف قريب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومسجد العقبة بقرب منى ومسجد الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسرهما وتشديد الراء أحد حدود الحرم أحرم منه صلى الله عليه وسلم بعمره لما رجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضي الله عنها بالتبسم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكيش بمكة ومسجد عن يمين الموقف بمرقات) وهو غير مسجد غمرة الذي يصلي فيه الإمام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور (وغار المرسلات) بقره أي نزوله فيه عليه الصلاة والسلام

(فضل يستحب زيارة أهل الملقى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهرين العامة بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد التعرية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع بالمدينة وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة (وينوي في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين والأولياء والصالحين) أي بجمل لأكثرهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أي معرفة معينة (بمكة قبر صحابي) أي ولا صحابة (إلا أنه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضي الله عنها بقرب قبر فضيل بن عياض (قبري قبة هناك) وفيه إيماء إلى أن هذه الرؤيا حدثت بعد موت الفضيل بن عياض رضي الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك أن خديجة رضي الله تعالى عنها ماتت بمكة إلا أنه كما قال (ولا ينبغي تعيينه) أي تعيين قبرها (علي الأمر المجهول) كما قال المرجاني (والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح أي لا يعرف موضع قبره به أيضا مع الاتفاق على موته بمكة إلا أن بعض الصالحين أشار إلى أنه بالجبل الملقى على يمين الخارج من مكة المشرقة والصحيح أنه ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور السادة الصوفية ولعله كان موضع صلبه (وعن مات بها من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضيل رضي الله عنهم) والمشهور أنهم في موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى رضي الله عنها وكثير من الأكابر كالإمام الألفي وغيره دفن عنهم فينبغي أن يزورهم ويترك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الدعاء والذكر والاستغفار لهم ولغيرهم من المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور وما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل التوفيق لا من قبل رأسه فانه أعجب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل بصره ناظر إلى جهة قدمه إذا كان على جنبه لكن هذا إذا أمكنه وإلا فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجله ومن آذابه أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فإنه ورد السلام عليكم دار

قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وإن جلس مجلس بعيداً منه وقريبا بحسب مراتبه في حال حياته وقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والإخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلاثا ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأنا إلى فلان أو إليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فما يصنعه بعض الناس من دفن أقاربهم وقد دفن حوالهم خلق قبطاً تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه انتهى فينبغي أن يحتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافيا وإن كان لم ترد به السنة بل حديث وإن الميت ليسمع خفق قعالم دل على أن هذا كان أكثر أحوالهم والله أعلم

(باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)

(اعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير عمرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأصح المساعي) أي أرجى الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل إنها من الواجبات كما يثبت في الدر المنية في الزيارات المصطفوية (لن له منة) أي وسعة واستطاعة (وتركها فضلة عظيمة ويجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدبل على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدى بسند حسن (وصرح بعض المالكية بأن المشي إلى المدينة) أي للجاورة بها (أفضل من الكعبية بيت المقدس) أي من المشي إلى مكة للجاورة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة باعتبار الجاورة وهذا إنما يكون بعد أداء الحج والا فلا يصح إطلاق هذا الكلام والله أعلم بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مستحبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية بإختلاف في هذه المسئلة، في الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء أو يكره فالصحيح أنه يستحب بلا كراهة إذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فنكذلك نقول بالاستحباب لإطلاق الاصحاب والله أعلم بالصواب (وإذا عزم على الزيارة) أي قصدتها (فعليه أن يخلص نيته ويجرد عزمه) أي طوته من إرادة الرياء والسعة وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها أن لا يترك شيئا مما يلزمه من الفرائض والسنن والا فلا يحصل له من الزيارة إلا التعب والخسارة بل يوجب التوبة والكفارة ثم إن كان الحج فرضا أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالأمم فالأهم ولأن الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما بينى تقديم التحية على الزيارة ويشهد له لإله إلا الله محمد رسول الله لكنه مفيد بما قاله (إن لمعز بالمدينة في طريقه) أي كأهل الشام (وإن مر بهابيا بالزيارة لا محالة) لأن تركها مع قربها يعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القليلة للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة أي الذريعة بالتوصل إلى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من قال أولا محمد رسول الله ثم قال لا إله إلا الله يكون مؤمنا لأن الإيمان هو التصديق بالتوحيد والنسبة على وجه الملية لا بشرط الترتيب في الحالة الجمعية وقدروى الحسنى عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضا فالأحسن (١) للحاج أن يبدأ بالحج ثم يمشي بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر إذ يجوز تقديم النفل على الفرض إذا لم يحش الفوت بالإجماع فعلى هذا من كان حجه فرضا وجاء مكة قبل أو أن الحج فعمل له أن يزور قبل الحج أم لا؟ والظاهر (٢) أنه لو أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وإن كان الحج) أي عليه (فلا فهو

(١) قوله أنه إذا كان الحج فرضا فالأحسن الخ: في الفتاوى الهندية نقلا عن فتح القدير والحج إن كان فرضا فالأحسن أن يبدأ به ثم يمشي بالزيارة وإن كان نقلا كان بالحجاز اه والله أعلم اه تعليق الشيخ عبدالحق (٢) قوله والظاهر

بالخير) أى إذا كان آفاقيا (بين البداية والخيار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم بالأصال والإبكار) أى فى جميع الليل والنهار (ويعين أن يحج أولا ليطهر من الأوزار) أى الآثام (فيزور الطاهر طاهرا) أى فى مقام المرام ولا يبعد أن يكون الأمر كذلك فى قضية الانكسار أيضا لأنه بالزيارة يرتجى الكفارة فيحج طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل أن لكل وجهة، ووجهة تقدم الحج من كل وجه مقدمة إلا لضرورة محجة إلى مخالفة

(فصل ولو توجه إلى الزيارة) أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر فى السير) أى زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما فى متناهما من انشاد المدح وإنشاء الثناء ومذاكرة السيرة (مدة الطريق) أى أن وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق أوقات فراغه) أى عن أداء قرائنه وضروريات معاشه (في ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب للقيام فان كثرة الثواب مرتبة على قدر التوجه فى المرام (ويتبع مافى طريقه من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بمسارجه كإيثاره فى الدرة المضية ومن أهمها الذى أهمها الخاص والعالم قبر ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها التاب زفافها وعماها بسرف وهو موضع بين التمتع والودى للتوجه من مكة العظيمة إلى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فينبغى أن يزار ويتبرك بذلك المزار (وكما ازداد دنوا) بضمين وتشديد الدال أى قريبا (ازداد غرما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم أدائه من الغرام وهو اللوع على مافى القاموس ومنه مولع بكذا أى حريص عليه فالتقى ازداد لزوما بالشوق وولوعا بالنوق وأما ما مضى من فتح عين مهلة وسكون زى فليس فى محله إذ لا معنى لزيادة العزم ومبالته لأنه لا يتصور تردد الزائر فى توجهه ويشير إلى ما اخترنا فيما حررنا عطف تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كاقبل

وأبرح ما يكون الشوق يوما إذا دنت الحجام إلى الحجام

ويدل عليه ما ورد من الأفاضة شوقا إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى المدينة حرك النابتة وقال سيروا سبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حوالها من الأماكن المحترمة إذ لا حرم للمدينة عندنا كحرم مكى أحكامها (فليزدد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مبالغة فى الشوق (وإن كان على دابة حركها أوبير أوضعه) أى أسرعه وهو تخصيص بعد تعميم وفيه أنه إذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها غبار ثرى ليلي لجد وأسرما

(ويجتهد حينئذ فى مزيد الصلاة والسلام) أى كنية وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمت وذلك أن يجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام فخرمى على النار وأمنى من عذابك يرمى بموت عبادك وارزقنى فيه حسن الأدب وفعل الخيرات وترك المنكرات (وإذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأبحارها المعطرة) أى جميعها من الثمرة وغير الثمرة (دعا بحجر البارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكثر منهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل من راحلته بقربها) أى تذلل وتادبا (ويمنى) أى فى طريقها إن قدر تواضعا وقربا (بأبكا حاليما إن أطاق)

أن له أن يزور قبل الخ: لعل هذا بناء على ما كان فى زمن الشارح من التعاب إلى الزيارة على الأبل وكان الطريق مخروفا بسبب غلبة الأعراب ويحصل لقافة التأخر فى الطريق أياما فيخشى من ذلك فوات الحج وأما فى زماننا وفتح الحد فمع وجود هذا الأمن العام يمكن إن كان راكبا على الأبل أن يذهب فى أول ذى القعدة مثلا ويرجع ووقت الحج باقى بمدة طويلة ولا يخشى فوات الحج بل يمكن لمن يذهب على سيارة أن يروح فى أول ذى الحجة ويرجع ووقت الحج باقى والله أعلم

أى الحفا أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء والحفا (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى وإجلاله (وكلكا كان أدخل) أى أكثر دخلا (فى الأدب والإجلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الأحوال (بل لو مشى هناك على إحداقه وبذل المجهود من تذلله وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاته (بل لم يهب بمشار عشره) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجتكم قاصدا أسعى على بصرى لم أقض حقاً وأى الحق أدبت

(وإذا وصل إلى المدينة اغسل بظاهرها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (وإذا لم يتيسر) أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وإن لم يغتسل (توضأ) أى لأنه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتحيته وليكون على أكل الأحوال فى زيارته (والتسل أفضل) لأنه التطهير الأكمل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كفى العيد والياض أولى كما فى الجمعة (ويتطيب) واستعمال المسك أفضل (وإذا وقع نظره على القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) مبالغة الشرفه (فليتحضر عظمها) أى عظمها (وتفضيها) أى على غيرها (وشرفا فإنها حوت أفضل البقاع بالإجماع وسيد القبور بلا نزاع وأكرم الخلق) أى ومحل أكرمهم (على الخلق بالإطلاق) أى من غير تقييد وإضافة فى الاستحقاق وقد نقل القاضى عياض وغيره الإجماع على تفضيل ماضم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وأن الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراء الكعبة ونقل عن أبى عقيل الخنيزى أن تلك البقعة من القبرش أفضل من العرش وبه كان يقول شيخنا محمد البركى قدس الله سره السارى (فإذا دخل باب البلد) أى أراد دخوله (قال بسم الله ماشاء الله) تعجبا من صنعه لبعده وأثر كرمه وجوده (لا قوة إلا بالله) أى لا قوة على طاعة الله وعبادته الا بتوفيق الله ومعوته (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق) أى لإدخال صدق وإخراج صدق فى المدينة ومنها أودخولا مرضيا وخروجها مقبولا مرضيا حسبي الله آمنت بالله توكلت على الله لآلوه إلا بالله (اللهم افتح لى أبواب رحمتك) أى وأنزل على أصناف نعمتك (وارزقنى من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أى من أجلها أوفى تحصيلها (مارزقت أوليائك وأهل طاعتك وأتقنى من النار) أى خلصنى من دخولها (وأغفر لى) أى ذنوبى وخطاياى وعمدى (وارضى) أى بترك المعاصى أبدأ ما يقبلى (ياخير مسئول) أى لاسيا برسالة الرسول (وليكن) أى الزائر حال دخوله إلى أوان وصوله (متواضعا) بظاهره (متخشعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لاحترام تلك البقعة (تمتلا من هبة الحال بها) أى من عظمة النازل فيها (مستشعرا لعظمتها) أى لرفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم كأنه يراه) أى فى مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزينا) أى على أشواقه (متأسفا على فراقه) أى عدم إدراكه أو على ما فات وصاله فيما مضى من عمره (وقوات رؤيته صلى الله عليه وسلم فى الدنيا وأنه) أى الزائر (من ذلك) أى من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (فى الآخرة على عظيم الخطر) فإنه هل يتصوره رؤيته فى العقبى أم لا ومع هذا يكون (شاكرا عظيما مأمنا به عليه من الحضور بين يديه والمثول) أى الوقوف حال كونه (وجلا) يفتح فمكر أى غائفا (من الراد مع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول وإذا دخل البلد المعظم) أى وحصل له المقام الأعظم (بدأ بالمسجد المكرم) أى كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يمرج على مساواه) أى غير دخول المسجد (إلا لضرورة تخوف على محترم) أى مال أو حرم (وأما النساء) أى من الزائرات (فتأخير الزيارة لمن إلى المساء أولى) أى لأن ساطن فى الليل أستر وأخفى (فدخله) أى المسجد (مقدما رجله اليمنى مع غاية الخضوع والافتقار) أى الظاهرى (ونهاية الخشوع والانكسار) أى الباطنى (تأثبا بما أقره) أى اكتسبه (من الأوزار) أى أقال المعصية (فأثلا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى) أى اعصمنى من معصيتك (واقطع لى أبواب رحمتك) أى ياتم نعمتكم ودوام متك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والأول أفضل) لعل وجهه دخول جبريل

عليه من ذلك الباب أو لأنه كان إلى الحجرات من أقرب الأبواب (فإذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصد الروضة المقدسة) وهو ما بين المنبر والمذبح المتور (فإن دخل من باب جبريل قصد ما خلف الحجرة الشريفة) أي لأن أمامها المانع من العبور إلى الروضة للنجاة من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الحية) أي الخفية وهو الخوف مع العظمة : **دوت الثغرة** (والخضوع والذلة أي المذلة والمسكنة (على وجه يليق بالتمام) أي بحال الزائر وإلا لا يقدر أحد على أن يخرج من عهده ما يليق بالزور الطاهر (غير مشتغل بالنظر إلى ما هناك) أي من الظاهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بتحية المسجد ركعتين) تعظيماً لله وتعديماً لحقه على حق رسوله كما يقتضي ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والأفضل أن تكون) أي تلك الصلاة (بمصلاه صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بمحراه (وهو بطرف المحراب عما يلي المنبر يقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه اختارهما في كثير من الصلوات لما فيها من التبرئة عن الشرك والشرك وإثبات الفات والصفات (وإذا سلم منهما شكر الله تعالى وحده وأتى عليه) تأكيداً لما قبله وقال الكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبا أنه يسجد لله شكراً (على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة ويسأله [تمامها]) أي تمامها ودوامها (والقول وأن ين عليه في الدارين بنهاية المسؤل) الأولى بحصول المسؤل ووصول المأمول (وإن لم يتيسر له) أي ما ذكر من المحراب الأكبر (فما قرب منه ومن المنبر والافئذ تيسر) أي من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل وثوابه أكثر (وإن أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأ بها وحصلت التحية بها) أي في ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس) أي الموضع المستأنس (وفرغ القلب من كل شيء من أمور الدنيا) أي ونظفه من الوسع والدنس (وأقبل بكلية لما هو بصدده ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أي تمتع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أي إن اشتغل (بقادورات الدنيا من الشهوات) أي اللهوية (والإرادات) أي الردية (أن يصل إليه) أي إلى قلبه (من ذلك شيء) أي ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شاذية أو شمة (بل ربما يخفى عليه) أي على صاحب هذا القلب المقل على الدنيا والمعرض عن المعنى (من نوع مقت) أي ولو في وقت (وإعراض) أي موجب اعتراض لما اختاره من أغراض فاسدة وأعراض كاسدة (والاباء بالله تعالى) أي من غضبه وعقابه وإبعاده عن ملازمة بابه وجنابه (فليجتهد في ذلك التفرغ ما أمكنه) أي تسهل له حيث من جذبة إلهية وإلا فتفرغ القلب في ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالمواثق والملاقق والتعلق بأمور المحلات من المحال كالأغنى على أرباب البكال وأحباب الأحوال ونظيره مركب مالمعهده في جميع سفره ووصل إلى عقبه شديدة لضرورة قطعهه حيث صاحب من العلف والشعر وجاء أن يتقوى بذلك على المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم في تحصيل مستوره وتحقيق مأموله (وللاحظ مع ذلك الاستعداد من سعة ففوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورافته) أي شدة رحمته على سائر العباد (أن يساعده) أي ماصدر عنه في حضرته من قلة أدبه (فيما يحسن عن إزالته من قلبه) كما قيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمداً ووجهك أثواب المصطفى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه يبدركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقالب (مع رعاية غاية الأدب مقام تجاه الوجه الشريف) يضم التاء أي قباله موجبة قبله المنيف (متواضعاً خاضعاً خاشعاً مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أي السكينة (والهيبة والافتقار غاضن الطرف) بتشديد الضاد المعجمة أي خاضع العين إلى قدمه غير ملتفت إلى غير إمامه وأمامه (مكفوف الجوارح) أي مكفوف الأعضاء من الحركات التي هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومراميه (واضحاً عينيه على شاله) أي تأدياً في حال إجلاله (مستقبل الوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستديراً للقبلة)

لأن المقام يقتضى هذه الحالة (تجاه مسار القصة) أى المركبة على جدران تلك البقعة (على نحو أربعة أذرع) أى يقف بعيداً على هذا المقدار (لا الأقل) أى لأنه ليس من شعار آداب الأبرار (من السارية) أى الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظراً إلى الأرض أو إلى أسفل ما يستقبله من الحجره الشرقية) أى من جدرانها (محترراً عن إشغال النظر بما هناك من الزيتة) أى الظاهرة المانعة من شهود الزيتة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (متمثلاً صورته الكريمه في خيالكم) يفتح إلهاء أى في تمخيلات بالكم لتحسين حالكم (مستشعراً بأنه عليه الصلاة والسلام عالم بحضوركم وقيامكم وسلامكم) أى بل بجميع أفعالكم وأحوالكم وارتحالكم ومقامكم وكأنه حاضر جالس بإزائكم (مستحضراً عظمتهم وجلالتهم) أى هيبته (وشرفه وقدره) أى رفعة مرتبته (صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال) فيه الثغرات بالعطف على ثم توجه والمقول سيأتى حال كونه (مسلماً) أى مريداً السلام (مقتضداً) أى متوسطاً في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا إخفاء) أى بالمره لقول الإسماع الذي هو الستة وإن كان لا يخفى شيء على الخضره (بحضور وحياء) أى بحضور قلب واستحياء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الأكابر كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالاة وعليه الأكثر ويؤيده ماورد في الأخبار والآثار من فضيلة الإكثار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المبدء من إفادة الآثار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أى إلى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أى الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبوبة (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلقة وهي المحبة المختلطة من كمال المودة المقتضية بشهود الوحدة (السلام عليك يا خير خلق الله) أى من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتبليك الصاد والفتح أقصص أى من اصطفاؤه الله برسائه (السلام عليك يا خيرته الله) بكسر الخاء أى من اختاره الله من بين برته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كأيديل عليه قوله لو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعي (السلام عليك يا إمام المثنين) أى لما اقتضى به جميع الأنبياء في ليلة الإسراء (السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أى من الأولياء الآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين) لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا غاتم النبيين) بكسر التاء وفتحها (السلام عليك وعلى جميع الأنبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضاً (والملائكة المقربين) وطهم مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أى أقاربك (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمته (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله الصالحين) أى من التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين (جزاك الله عنا) أى عن قبلنا لمعجزنا عن القيام بما يجب علينا من الشكر كما أحسن البنا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن أمته ونينا عن قومه) أى لكونه أكرم الرسل المبعوث إلى خير الأمم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أى أطهر (وأعلى) أى أغلى (وأسمى) أى أزيد (صلاة صلاها على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندكم مستودعة تشهد بها يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه) وأشهد أنك بلغت الرسالة أى إلى الأمة (وأديت الأمانة) أى من غير الحيانة (ونصحت الأمة) أى وكشفت الغمة (وأقت الحجة) أى وأظهرت المحجة (وجاهدت في الله حتى جهاده) أى من الجهاد الأكبر والأصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى إلى أن حضرك الموت المبين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين حتى اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم آمه الوسيطة) وهي المذلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة) العالية الرفيعة أى العلية المنية (وابتسمه مقاماً محموداً الذي وعدته) وهي الشفاعة العظمى في القيامة الكبرى (واعطه المنزل المقعد المقرب عندك) أى في مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يستله السائلون ربنا آمناً بما أتولت) أى من القرآن

أوجمیع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جمیع ما یجب اتباعه اعتقاداً واتباعاً (فاکتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله علیه وسلم (أنت بالله وملائکته وكتبه ورسله والیوم الآخر وبالقدر خیرمه وشهره) وهذا هو الإیمان الإجمالی المندرج فیہ ما یجب من الإیمان التفصیلی الإکمال (اللهم قبتنا على ذلك) أى مدة حیاتنا وعبادتنا (ولا تردنا علی أعقابنا) أى بعد هدایتنا (ربنا لا ترغ قلوبنا) أى لا تملها من محبتک (بعد إذ هدیتنا) أى إلى طریقک (وهب لنا من لدنک رحمة) أى تقنیننا عن رحمة من سواک (إنک أنت الیهاب وهی لنا من أمرنا رشداً) الأول أن ینزل ربنا آتاً من لدنک رحمة وهی لنا من أمرنا رشداً أى سهل لنا الهدایة إلیک والاعتقاد علیک والتسلیم بین یدیک (ربنا اغفر لنا) وهذا بحمومه یشمل ما زاده المصنف على ما فی الآیة بقوله (ولا یأتنا ولا مهاتنا وذریاتنا ولا یخواننا الذین سبقونا بالإیمان) أى من الصحابة والتابعین أو من المؤمنین الأولین من اتباع الانبیاء والمرسلین (ولا تجعل فی قلوبنا غلاً) أى حشداً وحسداً وعداوة وکراهة (للذین آمنوا) أى جمیعهم سابقهم ولحقهم ولذا وضع الظاهر موضع المضمهر حیث لم یقل لهم (ربنا إنک رؤوف رحیم ذو الفضل العظیم ثم) أى فی تلك الساعة (یطلب الشفاعة) أى فی الدنیا بتوفیق الطاعة وفى الآخرة بغفران المعصية (فیقول یا رسول الله أسألك الشفاعة ثلاثاً) لأنه أقل مراتب الإلحاح لتحصل المنال فی مقام الدعاء والسؤال ولا یبعد أن یمکن إشارة إلى طلبها فی المقامات الثلاثة من الدنیا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشریعة والطریقة والحقیقة (ثم یتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (إلى صوب یمینہ) الصواب یساره (١) أو عن صوب یمینہ أى متوجهاً إلى جانب یساره (قدر ذراع فیسلم على خلیفة رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم) أى بتلویحاً وتصریحاً وإجمالاً وتوضیحاً (أبی بکر الصدیق رضی الله عنه فیقول السلام علیک یا خلیفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام علیک یا حی رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام علیک یا صاحب رسول الله) أى التابت بحبته بنص الکتاب فمن أنکره فهو کافر أبدي العقاب حیث قال عز وجل إذ یقول لصاحبه مع الإجماع على أنه المراد به (السلام علیک یا وزیر رسول الله) وقد ورد به الخبر أى شریعه ومعینة (السلام علیک یا ثانی رسول الله فی النار) كما قال تعالى ثانی اثنتین إذ هما فی النار وهو غار ثور جیل بمکه حیث دخل فی سنة الهجرة (ورقیفه فی الأسفار وأمیته على الأسرار السلام علیک یا علم المهاجرین والانصار) أى رئیسهم (السلام علیک یا من أعتقه الله من النار) أى کأورد فی بعض الأخبار (السلام علیک یا أبا بکر الصدیق) أى کثیر الصدق والتصدیق على وجه التحقیق (السلام علیک ورحمة الله وبرکاته جزاک الله عن رسوله) أى فی قویة دینہ (وعن الاسلام وأهله) أى فی القیام بأمره وتبیینہ خیر الجزاء ورضی الله عنک أحسن الرضا ثم یتأخر إلى یمینہ) وفیه ماسبق (قدر ذراع فیسلم على خلیفة رسول الله صلى الله علیه وسلم) أى بتلویحاً وتصریحاً وإجمالاً وتوضیحاً كما تقدم (عمر بن الخطاب رضی الله عنه) لأن رأسه من الصدیق کرأس الصدیق من النبی صلى الله علیه وسلم (فیقول السلام علیک یا أمیر المؤمنین) وهو أول من سمی به (عمر القساروق) أى المبالغ فی الفرق بین الحق والباطل (السلام علیک یا من کل به) بتشدید المیم أى اکمل بإیمانه (الأربعین) أى عدد المؤمنین السابقین (السلام علیک یا من استجاب الله فیہ دعوة غاتم التینین) حیث قال اللهم أعز الاسلام بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام (السلام علیک یا من أظهر الله به الدین) أى قاله کان مخفیاً قبل إسلامه وظهور مراده (السلام علیک یا من أیز الله به الدین) أى فی حیاته صلى الله علیه وسلم وبعد عمارته بفتوحات بلاد المسلمین وقویة أمور المؤمنین (السلام علیک یا من نطق بالصواب ووافق قوله بحکم الکتاب) كما ورد به أحادیث فی هذا الباب (السلام علیک یا من عاش حیداً وخرج من الدنیا شیداً) أى وهو إمام أهل التقوی سال کونه سیداً (جزاک الله عن نبیه وخلیفته) أى الصدیق (وأمته خیر الجزاء السلام علیک ورحمة الله وبرکاته قبل ثم یرجع قدر نصف ذراع) فإن العود أحد (فیقف بین الصدیق والقاروق ویقول السلام علیک یا صاحب رسول الله

(١) قوله الصواب یساره الخ: الصواب ما فی المتن كما لا یخفى وأما علم اه تعلیق الشیخ عبد الحق

السلام عليك يا خليفتي رسول الله) بالغليب أو بالمعنى الأعم الشامل للواسطة (السلام عليك يا وزيرى رسول الله) أى مشيريه (السلام عليك يا ضجعى رسول الله) أى رفيقيه فى مدفته (السلام عليك يا معينى رسول الله فى الدين) أى فى أمر دينه وشريعته (والقائمين بسنته فى أمته حتى أنا كآلتيه) أى الموت على الأمر المين (لجرا كما الله عن ذلك) أى عما ذكر من متابته (مرافقته فى جنته وإيماننا معكم برحمته إنه أرحم الراحمين) أى وأكرم الأكرمين (وجزا كما الله عن الاسلام وأمله خير الجزاء جنتنا يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرنا لنيننا وصدقنا وفارقنا ونحن تتوسل بك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أى فى مغفرة ذنوبنا (وأن يقبل سعيتنا) أى فى عبادتنا المصحوبة بعيوننا (وأن يحيننا على ملته ويميتنا عليها) أى على متابته (ويحشرنا فى زمرة برحمته وكرمه إنه كريم رؤوف رحيم آمين ثم يرجع إلى حياى وجه النبي) بكسر الحاء أى قبالة وجهه (صلى الله عليه وآله وسلم ويقف عند القبر الأقدس) أى والمقام الأقدس (على قدر روح أو أقل) أى أو أكثر بحسب ما يكون فى حاله آتس (فيحمد الله تعالى) أى يشكره (ويثني عليه ويمجده) أى يعظمه ويوحده (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعو رافعا يديه) أى إلى كفيه (لنفسه ولوالديه ولمن شاء من أقاربه وأشيأه) أى وأحبابه (وإخوانه) أى وأصحابه (ولمن أوصاه) أى ولمن استوصاه (وسائر المسلمين) أى من الأحياء والأموات ويحتم آمين (ومن أراد ألا قال) أى من يسمعه القائل والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المؤمنين السلام عليك يا مأمم المؤمنين السلام عليك يا قائد المجاهدين) أى هذه الأمة المرحومة المتميزة عن غيرهم بيباض الجبهة والأيدي والأرجل بزيادة الأنوار من أثر الضوء فى إسباغ الطهارة (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا متقاه سبجانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله سبجانه وتعالى لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى البدر المنور بأعما الحساب المعبر (السلام عليك يا يس) أى أيها المنادى يا حسين فى الكتاب المين والمعنى يا سيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين المؤمنين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات الميرآت أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعهم إلى يوم الدين (اللهم آت) أى أعطه (نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون) أى الفاعلون والظالمون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الأمنون) أى يرجوه الراجون ويعطيه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف أو المضى أى ويستحسن (أن يقول) أى كما قاله أعرابي مقبول (اللهم إنك قلت وأنت أصدق القائلين ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك) أى تأتين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المنصبة (واستغفر لهم الرسول) أى بالشفاعة لردم إلى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) ببصمتهم (جنتك) أى فقد آتيناك (ظالمين) لأنفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى ومستشفعين بك إلى ربنا (فاشفع لنا) أى إلى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أى مطلوباتنا ومسؤولاتنا (ويحشرنا فى زمرة عباده الصالحين) أى من مشايخنا وعلماتنا وساداتنا وقول كما قال أيضا

ياخير من دفت فى الترب أعظمه وطاب من طيهن القاع والأكم
نقى القداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم إن هذا حييدك وأعبدك والشيطان عدوك فإن غفرتلى سر) بصيغة مجهول أى فرح (حييدك) بوجوده (وفاز عبدك) أى ظفر بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم سجوده (وإن لم تغفرلى غضب حييدك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حييدك (ورضى عدوك وهلك عبدك وأنت أكرم من أن تغضب) صوابه أن تحزن (حييدك وترضى عدوك وتملك عبدك) أى المؤمن بكسر اللهم إن الرب الكرام) احترازا من القوم التام (إذا مات فيهم سيد أعثقوا على قبره) أى من العيد (وإن هذا سيد العالمين) أى وأنت أكرم الأكرمين (أعثنى على قبره) أى من جملة المؤمنين (ويقول اللهم إني أشهدك بضم الهزرة وكسر الهاء أى أشهدك شاهد أو كذا قوله (وأشهد رسولك وأيا بكر وعمر) أى ضجيجي نيك (وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة الكريمة لما كفى عليها) أى القائمين والمتكفين فى هذه البقعة العظيمة (أنى) أى

بأنى (أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاء من رسولك (به من أمر) أى فى طاعة (ونهى) أى فى معصية (وخبر عما كان) أى من الأمور الماضية (ويكون) أى من الأحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) أى ولا شبهة بلامراء (وإنى معركك بجنائى) أى من عرف بجنائى (ومعصيتى) أى من الكبائر والصنائر (فاغفرلى) أى جميعاً (وأمن على) بالفى منعت به على أولائك) أى بوفيق الطاعة وتحقيق العصمة (فإنك المنان) أى كثير العطاء والإحسان (الغفور الرحيم) أى بأهل الإيمان (ربنا آتانا الدنيا بحسنة) أى متابعة الأولى (وفى الآخرة حسنة) أى الرضى الأعلى (وقتنا عذاب النار) أى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) أى ينعتة الملاحدون وغيرهم من الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أى أولاً وأخيراً إلى يوم الدين وقد قيل ثم يتقدم إلى حيال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لذلك ويستقبل القبلة ويمجدوه بمجده ويدعو لنفسه ولغيره من أحبائه وهذا التلذذ أولى ما تقدم وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم بهذا مع أن ما ذكر من المودلى قبالة الوجه الشريف ومن التقدم إلى محل رأس القبر الشريف الدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس من الآن تصورهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عماد كرا أو جرح من حفظه) أى عن حفظ ما قرأنا (اتصغر من ما تيسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع إمكان أن يذكر (وإن أوصاء أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان بسم عليك يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الإتيان خلف الحجر التوراة بزيارة فاطمة الزهراء وحى الله تعالى عنها فلا بأس به لأنه قد قيل إن هناك قبرها وهو الأظهر ثم اعلم أنه ذكر بعض مشايخنا كبنى الليث ومن تبعه كالكرمانى والسرورى أنه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن عن أبى حنيفة قال ابن المصنف وما عن أبى الليث من أن الزائر يقف مستقبل القبلة مردود بما روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال من السنة أن تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يؤخذ ماقال المحدثون روى عن الإمام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أبو أيوب السخيتاني وأنا بالمدينة فقلنا لا نظن ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم وبكى غير متباكٍ فقام مقام فقيه انتهى وفيه تبيين على أنه هذا هو مختار الإمام بعد ما كان مردوداً فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا الزيارة من قبل الرأس الكريم ما روى أن الناس قبل إدخال الحجر الشريفة في المسجد كانوا يقفون على بابها ويسلمون بأدائها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على أن الجمع بين الروايتين ممكن كما قال عز بن جماعة من أن مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون عن يساره ثم يدور إلى أن يقف قبالة الوجه الشريف مستدير القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه الطبريزى وغيره أن موقف من الحسين للسلام عند الاسطوانة انتهى تلى الروضة قال وهو موقف السلف قبل إدخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستديرين الروضة انتهى ولا يضر ما قول المصنف في الكبير إن في هذا الاستقبال إلى القبر لا إلى القبلة فإنما قول يمكن الجمع بأنهم كانوا يسرون القبر للزيارة ويدورون إلى جهة الكعبة عند الدعوة وعذروهم عن المواجهة عدم الإيمان لحجاب الأمكنة والله سبحانه وتعالى أعلم (وإذا فرغ من الزيارة أتى المنبر) أى قرب فبعد عنه حديث ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة وأما ما ذكره من أخذ رمانته فلا أثر لها اليوم ولا خير لمكانها لأنه قالت في الحريق الثاني للبدنية وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها (والدعاء) أى القرون بالحد والتنازل (وعند الأساطين الفاضلة) كما سيأتى بيان محالها مفصلة

(فصل وليتيم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فإنها المستركة من الأيام السابقة (فيحرص على ملازمة المسجد) أى باجتهاده في العبادة والجد في الطلب لجد لا سبغ في حضور الصلوات الحسن للجماعة (والاعتكاف) أى الشرعى والعرفى (والحج) أى القرآنى (ولو مرة منه) فإنه لا يستغنى عنه في ذلك الحجل الذى هو مبط الوحى (وإحياء ليله) أى أكثر ليله بعبادته في أيام زيارته (ولإدامة النظر إلى الحجر الشريفة) إن تيسر (أو القبة الخفية) إن تيسر فأول التوسيع (مع المهابة والخضوع) أى ومع الخشعة والخشوع

ظاهراً وباطناً (فإنه) أى النظر المذكور (عبادة كالنظر إلى الكعبة الشريفة) أى قياساً عليها حيث ورد كبارواه أبو الشيخ عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعاً النظر إلى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر إلى على عبادة قليل معناه أن علياً رضى الله عنه كان إذا برز قال الناس لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتي لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتي لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتي فكانت رؤيته تحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل أن ما يكون النظر إليه يدل على الحق ويشير إليه فهو عبادة كما روى أن أولياء الله هم الذين إذا رؤوا ذكراه (وليكثر من الزيارة) أى بلا كرامة (عند الأئمة الثلاثة خلافاً لما لك) ولله رأى أن كثرة الزيارة سبب الملالة أنظر إلى ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عيداً وفى رواية وثناً بيد ولعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وأمثال ذلك مما حل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقاً لهذه العلة ودليل الجمهور عمل السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيها عنها وما ذكره المصنف بقوله (لأن الإكثار من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغباً تردد حباً فإن النيب أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً ثم تعود ولأنه أبعد من المشابهة المنهى عنها ثم الأنسب أن يقال بجواز الزيارة فى أوقات الصلوات الخمس قياساً على ملازمة الصحابة له فى حال الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أى لأنه خلاف الأدب فى مقام الوقار وكذا لا يقبله لأن الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلمسها) أى بالترامه ولصوق بطنه لعدم ورود (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لأن الطواف من مختصات الكعبة المنقبة فيحرم حول قبور الأنبياء والأولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجاهلة ولو كانوا فى صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحى ولا يقبل الأرض فإنه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك أنها حرام فلا يغير الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل يتبع العلماء العاملين (ولا يستدير القبر المقدس) أى فى صلاة ولا غيرها إلا لضرورة ملجئة إليه (ولا يصلى إليه) أى إلى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فإنه حرام بل يقضى بكفره إن أراد به عبادة أو تعظيم قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بل لا يكون بينه وبينه حجاب من جداره وإلا فلا تركه الصلاة خلف الحجر الشريفة إلا إذا قصد التوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً فى حضوره فانظر إلى الإمام الشافعى قدس الله سره ورضى عنه حيث زار قبر الإمام الأعظم ترك سنة من سنن مذهبه معللاً بأن استحيى أن أخالف مذهب الإمام فى حضوره وهذا يدل على غاية أدبه ونهاية شعوره (ولا يمر به) أى بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أى بتلوينه أو اقتصاره (ولو من خارج) أى من المسجد وجداره فقد روى عن أبي حازم أن رجلاً أتاه فحدثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل لا إله إلا الله أنت المار بمعرضاً لا تقب تسلم على قل يدع ذلك أبو حازم مذنبه الرؤيا وأما ما يفعله الجاهل من التقرب بأكل التراب الصحنى فى المسجد وإلقاء التوى فيه ونحو ذلك من المنكرات الشنيعة والدع القطعة فيجب أن يجنبه ويشكر إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أى على الدوام (والصيام) أى مدة إقامة الأيام (والصدقة) أى على المساكين خصوصاً للنجارين والتوطين من أهل المدينة إذا كانوا مستحقين فانهم أول من غيرهم إذ يجب حسب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي أن لا ينقض صيامهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحداً منهم (عند الأساطين الفاضلة) ولعل هنا سقطاً من الكاتب إذ لا معنى لكونه ظرفاً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي أن يقال ويكثر الصلاة من السنن والنوافل عند الأسطوانات الفاضلة (غيرها) أى وغير الأسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسائر بيان الأساطين وتقاصيلها فرباعياً (مع تحرى المسجد الأول) أى المكان فى زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد فى حقه قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه، على خلاف أنه نزل فيه أوفى مسجد قباء مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد فى فضله أحاديث فذلك محل أهل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصل فى غيره مما أحق به على الصحيح فإذا عرفت ذلك فلا بد

من معرفة حدود المسجد الأول بناء على العمل بالأفضل كما حققه بعض أهل التواريخ مما عليه المدول وهو قوله (وحده) أى حدود المسجد الأول (من المشرق) أى جانبه (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة) أى جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك إنما هو عرض الجدار وإلا فهو من الدرازينات اللاصقة بحجراه صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف لا يتم هذا إلا مع إدخال عرض جدر المسجد (ومن المغرب) أى جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فمحتمل على البناء الأول تأمل (ومن الشام) أى جانبه (حيث ينتهى مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد كان في زمته صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهى المائة من الدرازينات وأما روايته أنه كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الأول لأنه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً لجله مائة في مائة ذراعاً وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وثان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أى الاتس (طولا) أى من جهة طولها (وأما عرضها) قيل من جانب الشام وعليه الأكثر (إلى اسطوانة على رضى الله عنه) وسائق يأتها (وقيل إلى صف اسطوانة الوفود) أى على ما سائق مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أى حيث قبل المسجد الأول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العيد وقيل مصلى المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كانت فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أدخلت الآن في المسجد لكنها غير معلومة (وأما الأساطين الفاضلة فيها اسطوان) الأظهر اسطوانة لقوله (هى علم المصلى الشريف) وكان سلة بن الأكرح رضى الله عنه يتجرى الصلاة عندها (وكان الجندع أمامها) أى قدامها في موضع كرسي الشمعة عن يمين محرابه صلى الله عليه وسلم ولا اعتداد على قمر من جعل الاسطوانة في موضع الجندع (واسطوان عائشة رضى الله عنها) أى ومنها (وهي الثالثة من المنبر إلى المشرق) أى إلى صوبه وهي الخامسة من الرجة متوسطة الروضة (في الصف الذي خلف إمام المصلى) أى الذي يصلى في محرابه صلى الله عليه وسلم (روى صلاته صلى الله عليه وسلم إليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم إلى مصلاه اليوم وكان يستند إليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون إليها وفي الأوسط للطريق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن في مسجدي لبقعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها إلا أن يطير لم قرعة فمن عائشة رضى الله عنها أنها أشارت إليها (وأنه) أى وروى أنه (يستجاب عندها الدعاء) أى فينبغى أن يصلى إليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كما توهم أنها هي اللاصقة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم إليها واستناده عليها ما على القبلة) أى مستقبلا لاستندوا بخلاف ما تقدم (واعتكافه) أى وروى (عندها) فإنه كان إذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها ما على القبلة يستند إليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة أنه ربط بعض الخلفين من غزوة تبوك نفسه بها بعد ندامته خالفاً أنه لا يجعل عنها إلا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير هذه هي اللاصقة بالشباك) أى لا التي قدمت على ما توهم (شرق اسطوان التوبة روى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لأنه قيل كان السرير يوضع مرة عند هذه ومرة عند تلك (واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرص (وهي خلف اسطوان التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (ما على القبر) أى قائما مقابل للفتحة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة إلى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين الهمزة اسم جمع سرى أى أفاضلهم وأشرفهم (يماسون عندها) ولعل إضافتها إلى الوفود لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندهما للملاطمة وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجد وهي وراء بيت فاطمة رضى الله عنها وفيها محراب إذا توجه إليه المصلى كان يساره إلى باب

جبريل وأما أسطوان مربعة القبر وقال لها مقام جبريل على نينا وعليه الصلوة والسلام فهي في حائط الحجر في صفحته الغربية إلى الشمال بينهما وبين أسطوان الوفود الأسطوان اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها إلا من تشرف بعد دخول الحجر بالوصول إليها فهذه هي الأساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها وإلا فكما قال المصنف (وجمع سوادى المسجد) أى المصطفى في أصل بنائها (يستحب الصلاة عندها لأنها لا تخلو عن النظر النبوى إليها) أى إلى ما كان في موضعها وإلا فهي ليست عتيها بل غيرها (وصلاة الصحابة تندها) أى في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل القبور كل يوم) أى للزائرين وإن كانت اختصاصه يوم الجمعة للجوارين (وإنما المساجد) أى الأربعة وغيرها وقبائرها وأهلها وهو مخصوص يوم السبت وسأيت يانها (والمشاهد) أى بمومها (واحد) أى بخصوص المختص يوم الخميس (والأبار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف بمجملها ثم فصلها بفصول مع ماورد في فضلها فقال (فصل في زيارة أهل القبور : يستحب أن يخرج كل يوم إلى القبور بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضى الله عنهما) وكذا فاطمة رضى الله عنها (في زور القبور) أى قبور الصحابة (التي به) أى بالقبور جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أى المختص بهذه الزيارة في العرف والمادة وإلا فزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما إلا أن الأفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخنيس وقد قال محمد بن واسع الموقى يملون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فتحصل أن يوم الجمعة أفضل وأن علم الموقى بالزائرين أكل (وقد قيل إنه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير أن غالهم لا يعرف) أى بأعيانهم وخصوص مكانهم فإذا انتهى إليه يتوجه ويغتم ومن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة إجمالا وليقل أو لا كما ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل القبور بقية الغرق اللهم اغفر لنا ولم وإن أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ورحمهم الله المتأخرين أنس الله وحشكم ورحمهم الله غريبكم وضاعف حسناتكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولاخواننا ولاخواننا ولاولادنا ولاخاندنا ولاقاربننا ولاصحبنا ولبن لحق علينا ولبن أوصانا واستوصانا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأخياء منهم والأموات ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد في الأرواح وصل على جسد محمد في الأجساد وصل على قبر محمد في القبور ربنا توفا مسلمين وألفنا بالصلحين وأدخلنا الجنة آمين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم بفضلك وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأكابر المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أى ذاتا مسمى معينا مينا (أو جهة) أى حدا ومكانا (بالبيع) أى في شرق ذلك المحل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضى الله عنه) وهو أفضل من به من الصحابة فينبى أن لا يخرج علي غيره بعد سلام الأجمال لجميع أهل بله ليتدنى بالتوجه إليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا إمام المسلمين السلام عليك يا نائل الخلق الراشدين السلام عليك إذا النورين الذين السلام عليك يا مجهز جيش العسرة بالنقد والعين السلام عليك يا صاحب المعجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدينين السلام عليك يا بصورا على الأكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخوله الجنة مع الأبرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومشهد سيدنا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أى في مشهد (رقية) يا تضرع (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو الأخ الرضاعى للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص) كلاهما من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود من أجلاء الصحابة وأقدهم بعد الأربعة (وخنيس) يضم غاه مخجمة وقصع نون وسكون تحته فهملة (ابن حذافة) يضم الحاء المهملة صحابي سمي (وأسمد بن زرارة) يضم الزاى صحابي جليل (قيني أن يسلم هناك) أى عند مشهد سيدنا إبراهيم (على هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أى في

مشهد وعند مرقد (حسن بن علي) أي بن أبي طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وقاطمة الزهراد) أي عند غرابه (وقيل في مسجد بها بالقيح) بدار الأحرار (قيل وأمر الحسين) أي كذلك (قيل وعلى أيضا نقل إليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وإن كان خلاف في كون بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد خديجة) فاتها بمكة (وميمونة) فاتها بسرف قرب مكة (وقيل لا يعرف تحقيق من فيه منهن) أي بخصوص من ماعد عائشة رضى الله تعالى عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهما (وفيه سفيان بن الحرث) أي ابن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة وقيل بالشام (ومشهد قرب أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل وفيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم ومشهد قيل فيه قاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر إبراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر أنه مشهد سعد بن معاذ) أي من أكبر الأنصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الإمام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال إن به نافعا مولى ابن عمر رضى الله عنهم) وهو من أجلاء التابعين وليس هو الامام نافعا من القراء السبعة كما يتوجه بعض العامة (ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أي سور المدينة المطهرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالقيح) أي بل هي داخل المدينة (أحدهما مشهد مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل السور) أي ملصقا (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (شامى المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء) أي بعد الأنبياء أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الأمة (حزرة رضى الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأق ذكره في فضله) أي على حدة ثم اعلم أنه اختلف في أولى البداة من مشاهد القيح فيذكر بعض العلماء أن الأولى بالبادة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه لأنه أفضل من هناك كما قدمنا واختار بعضهم البداة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو عاش إبراهيم لكان نبيا ولكوته قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا أن البداة بقبة العباس والحتم بصفية رضى الله عنها أولى لأن مشهد العباس أول ما يلي الخارج من البلد عن يمينه فجاوزته من غير سلام عليه فجوة فإذا سلم عليه وسلم على من يمر به أولا فيفتح بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا أسهل للزائر وأرفق قلت وكذا باعتبار التعظيم في الجملة أوفق لأن العباس رضى الله عنه من حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم إليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زميرتهم ثم إذا دخل البلد راجعا من الزيارة فليقتصد بزيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

(فصل في المساجد المنسوبة إليه) صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) بضم القاف ممدودا ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المشاورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد على ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في مسجد قبا ركعتين أحب إليّ أن آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال إسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى ولحديث لا ترحل إلا إلى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يرام من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون وجه الاحية غير جهة الأفضلية لعله كانت موجهة لتلك النضية ويجعل على هذا إتيانه صلى الله عليه وسلم إليه وكذا إتيان عمر رضى الله عنه مع أن الصلاة

بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا إجماعاً (يستحب زيارته) أى مطلقاً وقوله (يوم السبت) إنما هو بيان زمان الأفضل لما دوى إتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضاً وصحبة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتى قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكره بقوله (وصح) أى فى الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم إن صلاة ركعتين فيه) أى سواء يكون يوم السبت أو غيره لمعومه (كعمرة) أى كثراب عمرة وفيه إشارة إلى أن العمرة سنة ثم عدد الركعات التى تقوم مقام العمرة وركعتان وفى رواية أربع ركعات ولعله محمول على أن الركعتين للتحية وآخرين لمثوبة العمرة والرواية الأولى على اندراج الأولى فى الأخرى وفى الكبير صح عنه صلى الله عليه وسلم إن الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذى وغيره وصح عنه أنه كان يأتىه كل سبت راكباً ومشياً كما رواه البخارى ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أى من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالحراب) أى الأول وهو (الذى عند الاسطوانة التى فى الرحبة) بفتح الزاء والحاء المهملة وتسكن أى الساحة ومحل السعة (محاذياً بحراب المسجد) وقد نقل أنه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد التحويل) أى وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو المحراب الذى عند جدار القبلة) وهو المحراب الثانى (وأما الخيرية) تصغير الحفرة (التي فى حعن المسجد) أى مسجد قبا (ف قيل إنها مبارك ناقة صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (وعامة يترك بها قبا دار سعد فى قبة المسجد) فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفى قبة ركن المسجد القربى موضع لعله مسجد دار سعد) أى وإن كانت العامة يسمونه مسجد على والجمع يمكن (وفى قبة المسجد أيضاً دار أم كلثوم نزل بها التى صلى الله عليه وسلم وأهله) أى ثم أهله (وأهل أبى بكر) أى معه (ويزور بر أريس) أى التى يقرب مسجد قبا (التي يأتى ذكرها) أى عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامى خبا) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد القضيح) بالقفا والضاد المعجمة ولعله بمعنى الوضيح فى القاموس ففتح الصبح بدا أن ظهر وابتدا (شرقه) أى فى شرق قبا (ويصرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يعد أن يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائها وصفاتها وأما ما روى من رد الشمس بدعوته صلى الله عليه وسلم لملى فلا يصح عند المحدثين مع أنه كان بالصهباء فى خير على ماورد فى ضعيف من الآثار (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قليلة من اليهود روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المارة التى هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهى مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالسالية) أى قرى يظهر المدينة وهى العوالى روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء المعجمة والفاء وم بطن فى الأنصار (شرق البقيع ويعرف بمسجد البقلة) أى لماسياتى روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجلوسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدر كنا هذا الحجر ثم قد لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرظى (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع ينسبون) أى كل واحد منها (إليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى أنهم ينسبوننا إلى بقلته ومرفقه وأصابعه والناس يتركون بها والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الإجابة شامى البقيع) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلاً قائماً وهو على بين المحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلم) بكسر سين مهملة^(١) وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الأربعاء قيل ومحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح (مساجد) أى ثلاثة روى صلاته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الأول بمسجد سليمان الفارسي والثانى بمسجد على والثالث بأبى بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شيء فى نسبة هذه المساجد إليهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى القاموس (وينبئ أن يترك بكهف سلم) أى غارة (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان بيت

(١) قوله بكسر سين : الصواب بفتح سين كما فى نسخة صحيفة علي مافى القاموس ولسان العرب اه تعليق الشيخ عبدالحق

به ليلى الخندق وهو على عين المتوجه من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القلبيين) أى فيه محرابان أحدهما إلى الكعبة والآخر إلى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون إلى بيت المقدس فأخبروا أن أثناء صلاتهم بتحويل القبلة إلى الكعبة فأدأروا منه إليها وأقبلوا بصدرهم عليها ففصل تلك الصلاة إلى القلبيين في ذلك المحل فسمى بمسجد القلبيين (الأرجح) أى الأصح من الأقوال (أن تحويل القبلة) أى إلى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر في القاموس (شامى بئر السقيا) أى الآتى ذكرها قريباً روى صلاته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ماقى القاموس (ويدعى بمسجد الزاينة) أى العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلاته صلى الله عليه وسلم وضرب قبره به (مسجد صغير بطريق الساقلة) أى طريق النبي بشرق مشهد حمزة رضى الله عنه (إلى أحد) أى مثالا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال إنه مسجد أبى ذر رضى الله عنه) لكن قيل لعله الموضع الذى روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فمسجد سجدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة فقفاف (عن عيين الخارج من درب البقيع) أى غربى مشهد عقيل رضى الله عنه (قبل الظاهر أنه) أى هذا المسجد (مسجد أبى) أى ابن كعب (رضى الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى مسجد أبى فيصل فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضى الله عنها بالبقيع) وهو المشهور ببيت الاحزان وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلى العيد معروف) أى وهو الذى يصلى صلاة العيد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلى فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم من سفره ومر به استقبل القبلة ودعا (مسجد شبلى مسجد المصلى) أى فى شمال مسجد مصلى العيد (جائحا) بالجيم والتون المكسورة أى مثالا (إلى القرب) أى وسط الحديقة (يعرف بمسجد) أبى بكر رضى الله عنه (لعله صلى فيه أيام خلافته أو قبلها بعض نائلته) (مسجد شامى المصلى يعرف بمسجد على رضى الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العيد حين كان عثمان رضى الله عنه محصورا (قبل) أى على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد بهذين المسجدين أولا) لعله لقلة الناس (ثم فى المصلى المعروف) أى لكثرتهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزور شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبى شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتى قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتم عقبى الدار (ومساجده) أى على ما يأتى بيئاتها (والجبل نفسه) أى لما ورد فى صحيح البخارى وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيبالى عن أنس فإذا جشموه فكلموا من شجره ولو من عصاه أن من أشجار شوكه تركها به وفى حديث أحد ركن من أركان الجنة وفى رواية أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يفيضوا بنفضه وإنه على باب من أبواب النار (والأفضل) وفى نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أى وقت زيارتهم (يوم الخميس متظهرا) أى من الأقدار والأوزار (مبكرًا) مبكر الكاف المشددة أى فى أول النهار (ثلاثا يفوته الظاهر بالمسجد النبوى) أى مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله فى الأخبار والآثار (ويبدأ) أى حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (مسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم أن فاطمة رضى الله عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلى وتبكي عنده وروى يحيى أنها كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بمشهد سيد الشهداء (عم سيد الأنبياء رضى الله عنه) وقد ورد غير أعلم حمزة رواء الحافظ النمشى وروى ابن سيرين مرفوعا سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفى معجم النبوى أنه صلى الله عليه وسلم قال والذى نفسى بيده إنه مكتوب عند الله عز وجل فى السماء السابعة حمزة أسد الله وأسود رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أى فى الباطن (وخشوع) أى فى الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب والإجلال التام) أى بالتواضع والسكينة والوقار فى ذلك المصام الذى هو محل

الكرام ومنزل الاكرام فعن ابن مسعود رضى الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكيا قط أشد من بكانه علي حزة بن عبد المطلب وضعه في القبة ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشق من البكاء أى شق حتى كاد أن يشق يقول يا حزة يا عم رسول الله وأسد رسوله يا حزة يا فاعل الخيرات يا حزة يا كاشف الكربات يا حزة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويبنى أن يسلم بشهده) أى فيه (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وجاء مهملة وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حزة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالتصغير وهو من أكابر الصحابة (لأنه قيل) أى روى (أنهما دفنا معه) رضى الله عنهم (ومن الشهداء) أى شهداء أحد (سبل بن قيس رضى الله عنهم قيل قبره دبر قبر حزة شاميا) أى حال كونه شاميا مكانه كما بينه بقوله (بين وبين الجبل ومنهم عبدالله وعمر وعبد الله بن الحسحاس) مضاعف رباعي (وأبو أيمن وخلاد وخارجة وسعد والنعمان رضى الله عنهم وقورم) أى هؤلاء المذكورين (بما يلي المغرب من قبر حزة نحو خيماء ذراع قال السيد) أى السهمودي (في تاريخه) أى للدينونة وتوابها (تأمله) أى تتبعه وتصفحه (فوجدت ذلك) أى محل قبورهم بالريوة بضم الراء وفصحها أى قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أى ويجرى العين بقرهم من القبة (فيسلم على هؤلاء الثانية) أى المذكورين أخيرا سوى سبل (هناك) ظرف ليسلم (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنها قرب الموضع المذكور في الريوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أى الذين قال الله تعالى فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا) أى كما هو ظاهر قوله تعالى أولا أصابكم مصيبة قد أصبتم مثلها الآية فانهم قتلوا يوم بدر سبعين وأسروا سبعين (وأما القبر الذي عند رجلي سيدنا حمزة قبر منولى العمارة) أى عمارة تربة حزة (والقبر الذي يصحن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أى فلا يظن أنه من قبور الشهداء (والقبور التي بالطحارة) أى فيها بالأحجار (بين المشهد) أى قبر حزة (وبين الجبل قبور أعراب فلا يظن أنها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لها اختصره من البناء (وأما مساجد أحد) أى المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فهي مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى الوسع واتوسيع (ملاصق بأحد على يمينه) أنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادى بين الجبلين (للهراس) بكسر الميم ماء أحد (سمى) أى المسجد (به) أى بالفصح (لأنه قيل زل به في آية الفصح) أى قوله تعالى ياليتها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا ففسح الله لكم (ويقال إنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أى وبعد فراغه يوم أحد (مسجد ركن جبل عتيق) بصيغة ثنية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله فليس بثابت (الشرق) أى على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قلة مشهد حزة ويقال: إنه هو الموضع الذي طعن فيه حمزة رضى الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادى على شفاة شامى المسجد المذكور قريبا منه يقال إنه رضى الله عنه مشى من الموضع الأول إلى هذا فصرع به وقيل إنه لما قتل أقام في موضعه) أى تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله عليه وسلم لحمل) أى من بطن الوادى (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ إن المسن المثبت اليوم على قبر حمزة رضى الله عنه إنما هو مسن هذا المسجد ومكتوب بعد البسملة والآية هذا مصرع حزة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل في الآبار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) الآبار هي منسوبة وهمزة مفتوحة وسكون موحدة فهمزة مدوذة جمع بئر بالهمزة ويدل (وهي) أى وهي (كثيرة قيل إنها سبع عشرة بئرا ولا يعرف منها إلا بسيرة) أى بأعيانها (فن المعروف منها المشهور (بئر أريس) بفتح همزة وكسر راء فتحية ساكنة فهملة (بقرب مسجد فبا وهي) أى البئر (التي جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم وفيها سقطت خاتمه صلى الله عليه وسلم في زمن عثمان رضى الله عنه) أى من يده أزيد نائيه عند متاولته لهوا (بائع) أى عثمان مع أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أى لحكمة في باب مقدمه (ويبقى أن يتوضأ أو يتنسل) بئامها ويشرب منه قيل) أى في حق

شرب مائه (إنه لما شرب له كاه زمزم) أى كما صحح من طرق فى حق ماء زمزم إنه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفاء سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس) بفتح غين معجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى وضوؤه وشربه صلى الله عليه وسلم منها) أى من مائها، وبزقة بفتح موحدة وسكون زاي قفاف أى لقاها بزاقه (وصب بقية وضوؤه) بفتح الواو أى ماء وضوؤه (ولمراق السمل) أى صبه (فيها) وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم أنها عين من عيون الجنة بئر العن بكسر عين مهملة وسكون هاء فنون وهى متوفرة فى جبل (بالعالية) أى فى عوالى المدينة (قبل هى بئر البيرة) وقد روى وضوؤه صلى الله عليه وسلم من بئر البيرة وأنه بصق أى بزق (وبرك) بتشديد الراء أى دعا بالبركة (فيها) أى فى حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل بتخفيفها (قرية من البقع على طريق قباين نخيل) أى نخل أو وسط بستان نخل (وهناك بزان) أى أحدهما أصغر من الأخرى (قيل إنها التكري منها وقيل الصغرى التى لها درج) بفتح نون أى درجات أو مدرج (ورجع الأول) أى صحح فهو التول المول ولا بأس بأن يجمع بينهما وأن يترك بهما (روى أنه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بمائها وبماء غيرها والأول هو الأظهر (وصب غسالة رأسه) بضم التين المعجمة أى ما فضل عن غسله (ومراقبة شعره) بضم الميم وتخفيف الراء ما انتف من شعره (فى البصة) أى صهبا فى هذه البئر فيها خير كثير ولو منها شرب يسير، بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر قعجمة قطر رأسها ستة أذرع على مافى القاموس (روى أنه صلى الله عليه وسلم تروحا منها وبصق فيها ودحا لها) أى بالبركة فى مائها وقمن شرب منها (وكانوا يشلون المرضى) جمع المريض (فى زمته صلى الله عليه وسلم من مائها) أى استشفاه بها (بمعاقون) بصيغة المجهول أى فيعافهم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه وسلم (بئر حاء) بفتح الحاء وكسرهما وفتح الراء وضماها والمد فيها وفتحهما والقصر موضع بالمدينة على مافى النهاية ولعل فى ذلك المرضع بئرا ولذلك المصنف (قرية من سور المدينة وبضاعة) أى ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر إهاب) بكسر المعجمة موضع قرب المدينة على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فورم (قيل هى التى تعرف اليوم بزمزم) أى فى المدينة لقوله (وهى بالحره) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات حجارة متخرة سوداء (الغريبة) أى الواقعة فى غرب المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم صر فيها) أى رى بصاها أى بزاقها (قيل وكان يحمل ماؤها إلى الأقطار) أى أقطار الأرض وجوانبها (كاه زمزم) أى مثل حمل مائه إلى أطراف البلاد وأكانها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة ففتح نون فرحدة واحدة العتب (لعله المعروفة اليوم بئر ودى) بفتح واو وسكون دال مهملة والأظهر أنه بذلك معجمة لأن من معانيه الماء القليل وأما الوردى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البلول والرجل التصغير فإن ثبت روايته فيحمل على الإضافة إلى رجل قصير بأدى الملابس (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها فى غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شيء فارسي والعسكران عرقه وبنى والمرضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الراجح أنها المعروفة اليوم بالزناطية) لعله بكسر الزاي فنون فإن الزناط الزحام وقد تناظرا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معانى الزناط أو بالتحية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الأصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها وبزقه فيها) والحاصل أنها شامى الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار نخيل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من جفر رومة قله الجنة لحفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المرقى) لعله بالموحدة المسكورة رومة (بئر السقي) بضم السين وسكون القاف (على يسار السالك إلى بئر علي) وفيه أنه لم يسبق ذكر بئر علي ولعله أراد أن يتره مناسب إليه من آبار على فى ذى الحليقة وقد سبق أنه لا يصح إضافتها إلى علي كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نظمها بعضهم) أى وهى هذه (إذا رمت

آبار التي بطيعة ٥ هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة وسمت بضم الراء بمعنى قصدت (فقدتها) (١) سبع مقالا بلاهون) بضم عين وتشديد دال مثله والتتح أخف وأضغ (أريس) وغرس رومة وبضاعة ٥ كذا بصة قل يبرحاء مع المعن) وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير ههنا مدير حاء لأجل ضرورة البناء وإتساحه وتعالى أعلم بالصواب (فصل في المساجد التي تسمى إليه) أي تسمى وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه في طريق مكة) إلى مكة وتكسها وهي طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تمر بالحيف ولا بالصفراء (وهي) أي تلك المساجد كثيرة إلا أننا لم نذكر هنا إلا ما اشتهر منها ويكون) أي وما يوجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فيها مسجد ذى الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان يبنى تقديمه (وإحرامه فيه) أي للحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من المساجد المأثورة والمشاهد المسطورة (بها) أي في ذى الحليفة (قريب من الأول) أي من المسجد الأول وهو مكان الإحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهناك مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه (قوله الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للحافة وهي بتخفيف الفاء بمعنى الجانب (وأنت ذاهب إلى مكة) جملة حالية وكذا قوله (وبينهما رمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قدر مرة من رمى حجر (أو نحوه) أي كندر (وعنده قور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلمهم من قتل ظلما من أهل البيت الذين كانوا بسوقه (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة ورافة آف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحدة فتحة أي الطيبة ومنعرج الوادي ولعل المراد بها الثاني لما سيحج من مسجد الغزاة ثم رأيت في القاموس عراق الطيبة بالضم موضع دون (الروحاء) بملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي روحاء وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نيا، مسجد الغزاة) بفتح غين معجمة وزاى واحدة الغزال وهو الولد للطيب حين يتحرك ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشتد إسرعه (آخر وادي الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في بين الذهاب إلى المدينة (روى صلاته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها بطرق ضيقة لكن تتقوى مجموعها قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذا هاتف يهتف يا رسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا ظلية مشدودة في وثاق وأعراي متجذلة في شملة تأتم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الأعرابي ولي خشفان في ذلك الجبل فأطلقتني حتى أذهب لهما فأرضعهما وأرجع قال وتعلمين فقالت عذبنى الله عذاب العشار إن لم أعد فأطلقتهما فذهبت ورجعت فأوثقهما النبي صلى الله عليه وسلم فأتته الأعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظلية فأطلقها فخرجت تعدو في الصحراء فرحاً وهي تعترب برجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله إلا الله وأنت محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتركونه) أي بمسجدها (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصفراء) من جراحته يدر ومات بالصفراء) أي ودفن بها (فقرار ويترك بمحله فيها) (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أواسم بتر حفرها بدر بن قريش (كان للعريش الذي نبه صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (حروف عند النخيل وبقره عين) أي منبع ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله ويبنى أن يسلم يدر على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الإجمال (والشق الذي في جبل بعد بدر) أي على بين الذهاب إلى مكة (يصعد الناس) أي يزعجون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصله) كذا المكان الذي يدعى العامة أن الملائكة يضربون فيه النقارة

(١) قوله فقدتها سبع: في بعض النسخ الصحيحة فقدتها سبعا وعليها يدل ضبط الشارح حيث قال يضم عين وتشديد دال مثله ويوجد في نسخ خلاصة الوفا السهوي فقدتها سبع الخ اه (قوله بطريق) صوابه بطرق كما في نسخة صحيحة اه

باطل كما يشتهر في محله ولا يترك ما ذكره التسطواني في مواهب (مساجد بالحجفة) يضم جمع فسكون مهمة ففاء وهي ما اجتف من ماء البئر وميقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهجة فزلبها بنو عيل وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العالقي من يرب فخادم سبيل فاجتفهم الجحاف فسميت بالحجفة (الاولى في أولها) أي مدينتها من صوب المدينة (الثاني في آخرها عند العليلين) أي ليان حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها بسرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى مكة أو إلى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه أنه مسجلان أحدهما عند عقبة خليس ومسجد خليس^(١) بالتصغير (مسجد بم الظهران) بتشديد الراء وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف إليه مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة (ويسمى مسجد الفتح) ولله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرف) بفتح مهملة وكسر راء ففاء يصرف ويمتغ (وبه قبر ميمونة رضى الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفت) وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الميت والقرام ومقام الوصال والفرار (مسجد بالتيمم يقال له مسجد عائشة رضى الله عنها) لأنها أحرمت للعمرة منه ياذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بمقبر ميمونة) أي بالنسبة إلى الراجح من المدينة إلى مكة (بثلاثة أميال) ثم عباره أن بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر أن مراده أن التيمم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب أطراف الحل إلى البيت وأفضل مواضع الاعتناء عندنا حتى من الجعارة وسمى به لأن على يمينه جبل نعيم وعلي يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم أنه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي للمشاهد (المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم سواه علمت عنينا) أي تعيينها بتبيين الأئمة (أو جهتها) أي اشترت تعيينها عند العامة وإلا فجرد جهتها لا يكفي لاستحياب زيارتها (صرح به) أي بهذا الإجماع وبهذا الاستحياب (جماعة منا) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الخائبة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضى الله عنهما يتحرى الصلاة والنزول والمرور) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك ذكر مرا كنفاء بماسر ولأن الصلاة والنزول بحسب المواقفة لا يتصور إلا بالمرور وعلي وجه المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن إعظامه وإكرامه) أي تعظيمه وتكريمه (إعطاء جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه (ولو منقصة من أعضائه وإكرامه جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وأمكنته) أي التي سكنها (ومعاهدته) التي تعهد بها وتفقدتها ولازمها لاسيما إذا صلى بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا رجليه أو جنبه على تقدير صحة قوله (أو عرف به) أي ولو كان صلى الله عليه وسلم وجهه اشتهاره من غير ثبوت أخبار في آثاره والله أعلم

(فصل أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما بينهما) أي في الأفضل منهما وكان الأولى أن يقولوا اختلفوا أيهما أفضل فقيل مكة أفضل من المدينة وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية وقيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة (وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهور لا منقول ولا معقول وكان قائله نظر إلى مجرد المعارضة بين أفعال الأئمة والمنافضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلافا) أي الاختلاف المذكور محصور (فما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فإن الكعبة أفضل من المدينة ماعدا الضريح الأقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

بلاخلاف بل قال الجمهور (فماضى أعضاؤه الشريفة هو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أى بالاتفاق الثقيل أو بالاجماع السكونى (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ماضى الأضياء الشريفة حتى على الكعبة النيفة وأن الخلاف فيها عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلى أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافته السادة البركيون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهى بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الأكثرين لحق الأتباء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض فينبغى أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة بهما) أى فى الحرمين (فقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبى حنيفة والمالكية وغيرهم فى الكراهة ونقيا وقيل تركه) أى المجاورة (بهما إلا من يثق من نفسه) أى يمتد عليها القيام بحقوقهما وآدابهما وأما من يجاور بهما ويتعلق بوظائفهما ومعالجتهما من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكل ومحيط نظره الطمع من التجار المجاورين والأغنياء الواردين وإظهار الرياء والسعة فيحرم عليه هذه المجاورة لو كانت الآتية فى زمانها وتتحقق لهم شأننا لصروحنا بالحرمه فان مدار الطاعة وأساس المعروة على فضاة التمتع لفاطة الثبة قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا له إن كنتم إياه تعبدون والأحاديث فى ذلك كثيرة الإخبار والآثار شهيرة (وقيل تركه بمكة ولا تركه بالمدينة) ولعل وجهه أن مضاعفة السببة وردت مطلقا فى مكة دون المدينة والصحيح أن السببة لا تزيد بالكعبة لقاعدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالسببة فلا يجزى إلا مثلها وأما باعتبار الكيفية فلا مرة فى أنها تتضاعف فى جميع الأمكنة الشريفة والأزمنة اللطيفة بل بالأشخاص والأحوال واختلاف أجناس السببة من الكمية والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق) أى فى كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولى التوفيق وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالاضافة (وإن قلنا يميز المضاعفة بمكة) أى فى حرم مكة عوما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى لادلة ثلاث (الأول انعقد الإجماع على أن المجاورة بالمدينة فى عصره) أى فى زمان حياته (صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها فلا يترك هذا الإجماع مالم يثبت آخر) أى لإجماع آخر مثله وقد يقال إن التقيد بعصره يفيد أن الأمر فى عكسه لا يكون مثله بالإجماع أى من غير التراجع لأفضلية المدينة حينئذ باعتبار هذه الحيثية والكلام فى مطلق الأفضلية مع قطع النظر عن حيثية الملية بل لإجماعهم هذا يفيد أنه لو وجد إمام عالم حامل أوشى مرشد كامل فى الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثانى لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن يختار إلا الأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة وزل المدينة باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره بل فى قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند هجرته وماله موادته إلى لأعلم أنك أحب بلاد الله إلى الله ولولا أنى أخرجت لما خرجت وأيضا مدار الأفضلية على نسبة الأجر بالكثرة والإجماع على أن ثواب العبادة فى المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة فى حرم مكة وعدم المضاعفة فى نفس المدينة فلامنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة ، نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور فى ذلك بل مأمور لمهانتك ولذا قيل كان إذا نهى عن شئ، نهى تنزيهه يجب عليه بيانه بقوله وقوله لحيث إذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالإضافة إليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذى لا مرد له) أى لا منفع يرضه (حتى صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بهما) أى بالمدينة (فى أحاديث كثيرة) أى بروايات شهيرة لكن الاستدلال بهامردود من وجوه منها أن هذا كان فى حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها أن حتى على السكنى بها عدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون إنما كان إلى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين فى محلهامنها أن قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على أن حتى على الهجرة إلى المدينة لما كانت من شرط الإيمان أو من كمال الإيمان فلا

يكون الأمر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ إلى الهجرة ومنها أنه لم يقع في حديث أنه حث أحدًا بعد الهجرة على العود إلى مكة والازول إلى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى أنه لا مرد له في جميع الأحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حثه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لأن الأحاديث الواردة في فضله كلها حث في باب فضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكر مجاورة (١) المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق أن أئمة الكرامة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وأن مجاورتها أفضل إلا أنها تكره إذا لم يكن على وجه الأكل فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الأعمال بمكة) بين من حيث إنها دالة على زيادة فضيلة المجاورة بها إذ هي سبب إتيان الأعمال بها (أنه يقابله تضعيف السيئات) لجوابها ما تقدم من أن تضعيف السيئات كذا لا يصح وإنما تصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة فن غلبت حسناته فالمجاورة فيها فضيلة بالنسبة إليه وأما من كثرت سيئاته فجوارته مكروهة وضربها عائد عليه فهذه كلها أمور إضافية والكلام المتنازع فيه إنما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة إلى من لم يوجد في حقه الكرامة (وبالمدينة وردت تضعيف الحسنات للسيئات) أي وإن كان فعلها بها أقمح وأقطع منها في غيرها وفيه أنه إن أراد بالمدينة نفسها لم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وإن أراد بالمدينة مجسدا فكانت تضاعف الحسنات فيه لاشك أنه تضاعف السيئات أيضا به نظرا إلى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أي لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وإن لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وأن يصدق على أهلها) أي من الفقهاء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومدامعة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وبينى أن ينظر إلى أهلها بعين التعظيم) (٢) أي ورعاية التكريم (ولا يباحث عن بواطنهم) أي ولا يعرض لظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا

(١) قوله وكذا ذكره مجاورة صوابه كراهه في نسخة صحيحة

(٢) قوله وبينى أن ينظر إلى أهلها بعين التعظيم: فإنهم حظوا بقرب البار ومناجاة شرف الجوار وقد قال سيد الأبرار مازال جبريل يوصيني بأخبار بل يرحى لم الحتم بالحسن وأن يمتنعوا بهذا القرب الصوري قرب المني نسأل الله الكريم من فضله العمم أن يديم علينا نعمة الحلول بحرمه وأن يفيض علينا بحائب جوده وكرمه وأن يوفقنا لمراعاة ما يجب من الآداب المتأكدة عند تلك البنية العلية الاعتبار وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وإخواننا والمسلمين وأن يحسن ختامنا ويمتتنا بالنظر إلى وجهه الكريم آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وكان الفراغ من تحرير هذا التعليق الذي أرجو من الله تعالى أن يحيى به قلب سالك هذه المسالك في ظهر يوم الأحد المبارك الواقع في ستة وعشرين من رمضان سنة ١٣٥٤ ويعلم الناظر في هذا التعليق أني اقتصرته فيه على المهم الضروري الذي يحتاجه طالب العلم ولا فاستقصاء الكلام على جميع مباحث هذا الكتاب يحتاج إلى مجلدات. والمشور من وقف على هذا التأليف من الإخوان أن ينظر فيه بعين الرضا والرضوان لما كان من قصص كمله ومن خطا أصلحه وأن يصفح عما يجد في تزيينه من ذلل وما يظفر له فيه من خلل فإن القلم قد دهم والجواد قد بكى والإنسان غير معصوم عن الخط والنسيان والمؤمن امرأة أخيه والله يغفر لمن نظره أو كتبه أو أصابع شيئا منه أوفيه. ولتختم هذا التأليف بما ورد من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم المأثور الشريف: اللهم رب السموات السبع وما أظلت ورب الأرضين وما أقلن ورب الشياطين وما أضلن كن لي جارا من شر خلقك كلهم أن يفرط على أحد منهم أو أن يني على عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين

(ويكسر سرائرهم) أى ويدع ويرك سرائرهم وكذا ظواهرهم (إلى الله تعالى) لأن الذنوب ماعدا الشرك تحت مشيئة يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلق إرادته (ويجهم لجوارهم كيف كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (إذ عظم الإساءة) أى ولوفى الدار (لانسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم ومأحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلا الذى نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بأن يتم في كل منها ولو مرة لأن الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول القرآن والمسجد الأقصى مذكور في القرآن بأنه بورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي إليهم (والإكثار من الاعتقاد) أى عند الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمسكة المشقة والنظر إلى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قيل إن النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة ستة وقد سبق أن النظر إلى جدران القبة المعطرة كذلك بالمقاييس (ويستحب الإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المعظمة) أى خصوصا (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم يصوم ويحوز عند محمد نفعه بغير قيد فيه فكلما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف (ولو مدمت فيه) (والصلاة مع الجماعة) أى الزيادة المضاعفة (وإحياء) أى في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولو ليلة فيه مع مراعاة غاية الأدب والاحلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام (فصل في آداب الرجوع) أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (إذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام وعزم على الرجوع إلى الأوطان) أى وإقامة المقام (يستحب أن يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والأولى أن يكون) أى كل من الصلاة والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى بمحراه في الروضة (ثم يساقرب منه) أى إلى مايلي المنبر أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الأنور (وأن يأتي القبر المقدس فيزوره كأمير) وهذا إذا دخل من خارج وإن كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الأظهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أى زيادة ديانة (أو دنيا) أى ضرورياتها أو بما ينفعه في المعى أو بما يقربه إلى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالما من بليات الفارين) أى ومن آفات الكثرين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد بنبيك ومسجده وحرمة) أى مكان محترمه (ويسر لي العود إليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقي العفو) أى عن الذنوب (والمغاية) أى عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أى في الأمور المتعلقة بهما (وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين) ويحتج في إخراج الدعاء) أى من العين مع السيول (فانه من علامات القبول) أى أمارات حصول الوصول (ثم يصرف متباكيا) أى إن لم يقدر على أن يكون باكيا (متحسرا) أى متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار النفيسة) وينبغي أن يتصدق بما يسره) أى فانه حق السلامة من كل آفة وملازمة (ويأتى في رجوعه بالأذكار الواردة) أى في الأحاديث المسطورة والأدعية المأثورة أى في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلدك قال أيون) بهزة ممدودة (تأيون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللفظ أن الأولى رجوع من النقلة والثانية من المعصية ولذا جاء في وصف الأنبياء إنه أبواب (لربنا حامدون) أى شاكرين له لا لنبيه لأن النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل أن يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل أمامه) يفتح الهمة أى قدامه (من يحير أهله به) أى يشرهم بوصوله لأن يستقبلوه على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والأولى أن يدخل نهرا) أى بأن يظهر شعار رجوعه من المشاعر جهارا (وإذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أى كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أى تحية المسجد (إن لم يكن وقت كراهة) أى عندنا خلافا للشافعي رضى الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (وإذا دخل على أهله قال توبيا توبا) أى رجوعا والمراد بالثنية التكبير والتكثير (لربنا أوبا) أى لا نغيره (لا يغادر علينا

حوبا) أى لا ينزل علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد . إن تغفر اللهم فانقر جماه وأى عبد لك ما ألسا (ثم يدخل بيته) أى الخاص به (ويصل فيه ركعتين أيضا) يعنى تحية المنزل أولان يكون ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه من إتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب أن يدخل على أحب أهله إليه إن كان موجود لديه لأنه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طواهرات النساء (ويبنى أن يجتهد في محاسنه) أى في زيادة تحسين مكارم أخلاقه (في باقى عمره) أى ليحسن ختام أمره (وأن يرداد خيره بعد العود) كما قيل والعود أحمد (فعلامة الحج المبرور وقبول زيارة خير مزار أن يعود خيرا مما كان في جميع الأمور) يختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الأصح أن المبرور هو الذى لا يخالفه إثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذى لا معصية بعده وقال الحسن البصرى هو أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة (فان رأى في نفسه) أى باطنه (نزوما) بضم النون والزاي أى تباعدا (عن الأباطيل) أى من الخوض في الضلال والتضليل (وتجافيا عن دار القرور ولإتابة إلى دار الخلود) أى وجوار المعبود (فليحذر أن يدنس ذلك) أى يخالط عمله ويوسخ أمله (بطلب الفضول) أى الإيابة من الدنيا وترك القناعة بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد المعنى (ويستبشر بحصول خلة القبول ومواعدة المطلوب والمستول ونهاية المقصود والمأمول وبه) أى وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام (يتم لباب المرام) أى خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الفير الكرام) بضم الفين المعجمة وتشديد الراء جمع الآخر وهو أيضا الجبهة من الوجه الأنور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه والمسلمين كلهم أجمعين إلى يوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

ثم بحمد الله تعالى كتاب: إرشاد السارى: إلى مناسك ملا على قارى

ويليه كتاب: أدعية الحج والعمرة

بِسْمِ اللَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فإن نعم الله تعالى أكثر من أن تحصى وأوسع دائرة من أن تعد وأن تستقصى وإن من أعظم النعم وأجلها وأفضلها على أهل الحرمين الشريفين وخدام هذين المحلين المبنيين نعمة الحج عليهم في كل عام وتيسير ذلك لهم لمزيد اللطف والإتمام (وكنيت) عن شملت هذه العناية الربانية وحصلت له هذه السعادة العلية وكنيت في ذلك منسكاً حافلاً وكتاباً لا أكثر ما يحتاج إليه من الحج شاملاً فسألني بعض من يتبعن موافقته ولا يسوغ مخالفته أن أفرد أدعية الحج والعمرة برسالة مستقلة يتفجع بها الحجاج والمعتمرون من أهل مكة وأهل الآفاق يخفف حملها ويكثر نفعها فأجبتني إلى سؤاله (وجمعت) في هذه الأوراق ماورد في الحج والعمرة ومقدمتهما من الأدعية المأثورة والآثار المشهورة انتقيتها من كتب المناسك وغيرها وربما زدت أدعية مجربة القبول وضراعات صح فيها القبول واستطردت إلى ماورد في الحج الأكبر وقضله ومذاهب العلماء في ذلك على وجه الاختصار راجياً بذلك حسن القبول ليتفجع بها الحجاج والمسافرون وعباد الله المخلصون وجاء للثواب من الله الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وعلى الله أتوكل وبه أستعين إنه خير ميسر وخير معين

(مقدمة في دعاء الاستخارة) روي عن الإمام الحافظ أبي علي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله تعالى بسنده إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسنا الاستخارة في الأيوركلها كما يلبسنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل (اللهم) إني أستخيرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب (اللهم) إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به وفي رواية ثم أرضني به ويسمى حاجته عند قوله هذا الأمر فان كانت الاستخارة للحج فهي راجعة إلى الوقت والحال لا إلى نفس الحج فانه خير كله وكذلك كل عمل ترجع فيه الاستخارة إلى الوقت والحال ونحو ذلك فيقول في الحج اللهم إن كنت تعلم أن ذهابي إلى الحج في هذا الحال (روينا) عن الحاكم بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاوته ترك استخارته تعالى (ويبقى) أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ثم يقرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون وهو لا إله إلا هو له الحمد الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون ويقرأ في الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد ثم يقرأ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ لأمناً ولا يصلح ما في وقت الكراهة ويستحب أن يفتح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالتحديد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقيل سبع مرات وأن يقرأ خلف كل ركعتين منها دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب إلى القبول وأنجح ثم يقول (اللهم) خيري واختر لي ثلاث مرات ثم ينظر إلى ما يسبق إلى

قلبه فان الخير فيه إن شاء الله تعالى . وما علمني وأوصاني به الشيخ العارف ولي الله تعالى مولانا علي المتقي أفاض الله علينا من رفاته دعاء الاستخارة العامة وذكر أنه نقل ذلك من كتاب الورد للشيخ شهاب الدين السهروردي رحمه الله تعالى فقال يقرأ كل يوم عند الإشراق بعد صلاة ركعتين هذا الدعاء مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوله وآخره اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إني لا أملك لنفسي ضراً ولا نقلاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ولا أستطيع أن أخذ إلا ما أعطيتني ولا أن أنفي إلا ما وقيتني اللهم وفقني لما تحب وترضى من القول والعمل في يسر وعافية اللهم خولني واختبرني ولا تكلني إلى اختياري اللهم اجعل الحيرة في كل قول وعمل أريد في هذا اليوم واليلة وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومنه علمني رضى الله عنه هذا الدعاء مارأيت إلا خيراً ولم أوسوماً قط والله الحمد والمنة . ورأيت بخط العلامة قاضي القضاة أبي القلاء بن الضياء رحمه الله تعالى عن الشيخ الصالح أبي الحسن علي بن يعقوب الإيمان قال وجدت متغولاً عن بعض الصالحين أنه قال إذا أشكل عليك وجه الحيرة فانظر ليلة الجمعة فإذا هدأت العيون فقم ونوضاً وافرش فراشك مستقبل القبلة وصل ركعتين وقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية الفاتحة والاخلاص فإذا فرغت من الصلاة فاضطجع على جنبك الأيمن وارفع يديك وقل اللهم يا كاتبا قبل الكون أنت كنت ولا كون نامت العيون وزهرت النجوم يا حي يا قيوم اللهم إن كان لي في هذا الأمر خير فأرني في ليالي هذه يا ذا الجلال والإكرام وإن لم يكن في هذا الأمر خير فأرني في ليالي سوادا بحمرة وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات والارض إنه كان علياً قديراً قال فان الله تعالى يريه أحد الأمرين إن كان أحدهما متين الحيرة وإن كانا متساويين فانه لا يرى شيئاً وفي نفسك ابن العجيى ولا يأخذ القال من المصحف فان العلماء اختلفوا في ذلك فكرمه بعضهم وأجازوه بعضهم ونص أبو بكر الطرطوشي من متأخري المالكية على تحريمه

(فصل في الوداع) يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد فقد روى الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين ركعتيهما عتدم يريد سفرأ ذكره النووي رضى الله عنه في الإيضاح وفي بعض نسخ صححة ويقرأ بعد السلام آية الكرسي ولا يلاف قريش ويسأل الله تعالى الاعانة والتوفيق ويقرأ هذا الدعاء اللهم أنت صاحب السفر والخليفة في الأهل والمال اللهم إنا نسألك في مسيرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى اللهم إنا نسألك أن تقوى لنا الأرض وتبهون علينا السفر وارزقنا في سفرنا هذا السلامة في العقل والدين والبدن والمال والولد وتبلغنا حج بيتك الحرام وزيارة نبيك عليه أفضل الصلاة والسلام اللهم إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة بل خرجت اتقاء سخطك وإتقاء مرضاتك وقضاء لفرصتك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وشوقاً إلى لقاءك اللهم تقبل ذلك مني وصل على أشرف عبادك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين فإذا نهض قال اللهم إليك توجهت وبك اعتصمت اللهم اكفني ما أمني وما لا أمني به اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي ذكره ابن جماعة وزاد فيه فقال وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرأ إلا قال حين ينهض من جلوسه اللهم بك انتشرت وبك توجهت وبك اعتصمت أنت تقني ورجائي اللهم اكفني ما أمني وما لا أمني به وما أنت أعلم به مني عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زدوني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني إلى الخير أبنا كنت وحيثما توجهت فإذا خرج من بيته قال بسم الله آمنت بالله نوكلت على الله لاهول ولا قوة إلا بالله التكلان على الله اللهم إني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي ، وذلك مستحب لكل خارج من بيته وقد جمع من عدة أساليب صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم (ويستحب) أن يودع أهله وأقاربه وجيرانه وأصدقائه ويتحلل منهم ويسألهم الدعاء ويسأل كل واحد في كل وقت الدعاء فإنه لا يدري لسان من يستجاب له وأن الغير إذا دعا له لسان له بعض الله تعالى

المدعو له بذلك اللسان فهو أقرب إلى القبول وإذا ودع أحدا يقول كل منهما للآخر أستودع الله دينك وأمانتك وخواتم عملك وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيثما كنت زدك الله التقوى وجنك الردى فإذا قال ذلك فهو جدير بأن يحفظ الله تعالى ودينته ويرده سالما ويحمد من استودعه أيضا سالما بكرم الله تعالى وجزيل أطفائه وجميل عوائده ويتصدق بشيء من ماله قبل خروجه ويسده على الفقراء قال الكرماني وأفضل سبب السلامة ورأيت في كتاب آلات السفر والقرية للحافظ أبي إسماعيل بن علي المتي التميمي رحمه الله تعالى يذني للمسافر أن يشتري سلامته من الله تعالى بما تيسر من الصدقة يأخذها بيده ويقول اللهم إني اشتريت سلامتي وسلامة من معي ويسمهم وسلامة مامعي ويعنده شيئا منك يا مولاي هذه الصدقة فبنيته وسلمني ثم تصدق به على أول من يستقبله من الفقراء ويقول خرجت بحول الله وقوته بغير حول مني ولا قوة اللهم إني أسألك بركة يومى هذا وبركة أهله

(فصل في الركوب) يختار دابة قوية ولا يحملها فوق طاقتها ولا يعطشها وإذا وصل إلى مكان مباح كثير العشب أرشى عنانها لترعى وكان أهل الودع لا ينامون على الدواب الاغوة من قعود وينزل عنها أحيانا خصوصا في العقباء فإذا ركبا قال الحمد لله الذي هدانا للإسلام ومن علينا بمحمد عليه أفضل الصلاة والسلام سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون اللهم إنا نعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في الأهل والمال والولد اللهم اطو لنا الأرض وسيرنا فيها بطاعتك اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وفقر الرجال الحمد لله الحمد لله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر سبحانه إني ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت (ثم) يذكر الله تعالى في جميع أحواله ولا يغفل ساعة من ذكر الله تعالى فإنه جليس من ذكره وإذا علا شرفا من الأرض كبر وإذا هبط سجع

(فصل في النزول) إذا حط رحله فليقل بسم الله توكلت على الله أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق وذرا وأبرا وسلام على نوح في العالمين (اللهم) أعطنا خير هذا المنزل وخير ما فيه واكفنا شره وشر ما فيه رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المزلين (فإذا) أشرف على بلدة أو قرية فليقل (اللهم) رب السموات السبع وما أظن ورب الأرضين السبع وما أظن ورب الشياطين وما أضلن ورب الأرياح وما ذرين فإنا نسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما جمعت فيها ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما جمعت فيها (اللهم) ارزقنا حوائجنا وأعدنا من باها وحبنا إلى أهلها وحب صلحى أهلنا إلينا (وإذا) أظلم عليه الليل فليقل يا أرض ربى وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر مافيك وشر ماخلق فيك وشر ماذب عليك وأعوذ بك من شر أسد وأسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد (ويقول) وقت السحر سمع سامع محمد الله وحسن بلاؤه علينا ربنا صاحبنا وأفضل علينا جائقنا بالله من النار ثلاث مرات ويرفع بها صوته (ويستحب) السير آخر الليل لحديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالبلدة فإن الأرض تطوى بالليل رواه أبو داود والحاكم وصححه (قال السيق) يكره السير أول الليل لحديث جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزلوا مواشيكم وصيانتكم إذا غابت الشمس حتى تذهب غمة العشاء رواه مسلم (فإذا) أراد الرحيل يودع منزله بصلاة ركعتين يشهد له ذلك المنزل بذلك يوم القيامة وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزل منزلا إلا ودعه بركعتين رواه الحاكم وصححه وينبغي إذا نزل منزلا أن يصلى فيه ركعتين أيضا ليكون قدومه ووداعه مفتحا بالصلاة ومختما بها

(فصل في جملة من الدعوات المأثورة في أوقات خاصة وأحوال معينة) ينبغي أن يقرأ دعاء الشيخ أيوب السخيتاني كل صباح ومساء قال بعض العلماء إنه يجب لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم إني أسلمت نفسي إليك ووجهتي وجهي إليك وألجأت ظهري إليك وبك يارب اغصمت وعليك توكلتة برحمتك لا بعلى باظهر للاجئين وبأغيات المستغنين وبأرجاء المذنبين اصرف عني يا إلهي سوء من لا يخافك واكفني شره وغاوبته وحيله ومكره

وغائله وخديته وسحره ولا تسقط أحدا منهم يارب علي قمسي وأملئ ومالي وولدي واصرف عني يا إلهي وعن جميع المسلمين بأسهم واجعل بيني وبينهم سدا وردما وجيلا يحيط من حديد عليهم وردم غني بكما وعميا وصملا لا يسمعون ولا يبصرون ولا يظنون واجعلني يارب في حركتك وكفك وحياضك وقوتك بأرحم الراحمين واحفظني يارب من شر إبليس وجنوده وشر الإنس والجن والفقول ومن صاحب مكار موارب واحفظني يارب من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوق ومن تحتي حتى تردني إلى أهلي مغفورا واجعل علي مشكورا وسعي مقبلا ولا تنفني حتى تبلغني إلى أهلي برحمتك يا أرحم الراحمين ذكره في البحر العميق (دعاء الخوف) إذا أصابك خوف في ليل أو نهار يقرأ هذه الآيات ولو أن قرأ ناسيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل قد لا مر جميعا قل من يكفر بالليل والنهار من الرحمن بل هم عن ذكر ربهم معرضون لا يحزنهم الفزع الآكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم شهد أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الذين عند الله الإسلام وقرأ سورة قال إخلاص والمعوذتين فانه يجرب لدفع ما يخاف منه ذكره في البحر العميق وعن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خاف قوما قال اللهم إني أجمعك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم ورواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه علي شرط الشيخين (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما قال إذا أتيت سلطانا مهيا تخاف أن يسطو عليك قتل الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر من خلقه جميعا الله أعز مما أخاف وأحذر أعوذ بالله الذي لا إله إلا هو المسلم للسموات السبع أن تقع على الأرض إلا بإذنه من شر عبدك ذلك وجنوده وأتباعه وأتباعه من الجن والإنس (اللهم) كن لي جازما من شرهم جل ثناؤك وعن جارك وتبارك اسمك ولا إله غيرك ثلاث مرات ورواه ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ عني فطلبه بشعلة من نار كلما تلفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه قال جبريل أفلا علمك كلمات تقولن إذا قلتن طفت شعله وخر ميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل قال جبريل أعوذ بوجهه الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما يجزل من السماء وشر ما يخرج منها وشر ما يخر من الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار إلا طوارق يطرق بخير يا رحمن رواه الإمام مالك في الموطأ هكذا ورواه النسائي مرفوعا من حديث عبد الله بن مسعود (دعاء الكرب والمهم) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش الكريم رواه البخاري ومسلم وإن توقع بلاء أو أمرا مهولا قال حديثنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا رواه الترمذي (وإن) استصعب عليه شيء قال اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلا رواه ابن جبان (وإذا) عطش فليقل الحمد لله رب العالمين على كل حال فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ومن قال ذلك عند كل عطشة لم يجد وجع حرس ولأن الله أبدا رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه من سمعه يهديكم الله ويصلح بالكم رواه البخاري وأبو حنيفة وإياكم ويفر لنا ولكم رواه مالك في الموطأ (وإذا) ابتلي بالدين قال اللهم اكفني بملالك من حرامك واغنني بفضلك عن سواك اللهم فارجع إلي كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترحمني فأرحمني رحمة تغني بها عن رحمة من سواك رواه الترمذي أو يقول اللهم مالك الملك توفى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتغن من تشاء وتنزل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير رحمن الدنيا والآخرة تعطيها من تشاء وتمنع منها من تشاء أرحمني رحمة تغني بها عن رحمة من سواك عليه صلى الله عليه وسلم لما ذ. رواه الطبراني في معجمه الصغير (وإذا) انقلبت دابة فليقل يا عباد الله أحسبوا أن الله عز وجل سيحبسها رواه ابن السني قال الإمام النووي رضي الله عنه إنه جرب هذا في دابة انقلبت وعجزوا عنها

قال يا عباد الله احسوا فوقت بمجرد ذلك (وحكى) شيخنا أبو محمد بن أبي اليسر أنه جربه فقال في بئله انفلتت فوقت في الحال (وإذا) صعبت عليه دابته عمل بالآثر وهو ما روينا عن أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار التابعي المشهور قال ليس رجل يماكون على دابة صعبة فيقول في أذنها أقفّر دين الله يخون وله أسلم من في السموات والأرض طوعا وكرها واليه يرجعون إلا وقت ياذن الله تعالى وواه ابن السني (وإذا) عصفت الريح يقول اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلته به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلته به وواه مسلم والترمذي والنسائي والطبراني في كتاب الدعاء وزاد اللهم اجعلها رايحا ولا تجعلها رجما اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا (وإذا) غاف ضرر المطر قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر متفق عليه (وإذا) سمع الرعد قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك رواه الترمذي ويقول سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته رواه مالك في الموطأ (وإذا) رأى الهلال قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن واليمن والإيمان والسلام والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربّي وربك الله هلال خير ورشد اللهم إني أسألك من خير هذا الشهر وخير القدر وأعوذ بك من شره ثلاث مرات رواه الطبراني

(فصل) في أدعية صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي مطلقة غير مقيدة ذكرها الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى في كتاب عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ذكرها هكذا فليواظب عليها طالب النجاح ليفوز بالفلاح إن شاء الله تعالى وهي اللهم إني أعوذ بك من الكسل والحرم والمغرم والمأثم اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة القبر وعذاب القبر وشر فتنة المسيح الدجال اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد وتنق قلبي من الحطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والحرم والنخل وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة الحيا والمات وأعوذ بك من القسوة والتفلة والعيالة والدالة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والفسوق والشقاق والسعفة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسيئ الأخلاق اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها وأنت وليها ومولاها اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم إني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم (اللهم) إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول ما فيك من رخاء فتمتك وجميع سخطك (اللهم) إني أعوذ بك من الهدم والتردى وأعوذ بك من الفرق والحرق وأعوذ بك من أن يتخلفني الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيك مدبرا وأعوذ بك من أن أموت لدينا (اللهم) إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والآهواء والأدواء (اللهم) إني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشبابة الأعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطيئتي وعمدي (اللهم) إني أعوذ بك من البرص والجنون وسيئ الأسقام (اللهم) اغفر لي جدي وهزلي وخطيئتي وعمدي وكل ذلك عندي (اللهم) أصلي على نبيي وأصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي في ديني وأصلح لي في دنياي وأصلح لي في ما عاشي وأصلح لي في آخرتي التي إليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر رب أعني ولا تهن عليّ واتصرني ولا تنصر عليّ ولا تمكر عليّ واهدني ويسر لي الهدى وانصرني على من بنى عليّ رب اجعلني لك ذكرا لك شكارا لك رهابا لك مطروعا لك مغنيا إليك أواهما تبارك وتعالى وتوبني واغسل حوبتي وأجب دعوتي وثبت حجتي وسدد لساني واهد قلبي واسل خيمة صدري (اللهم) إني أسألك الثبات في الأمور والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك لسانا صادقا وقلبا سليما وأعوذ بك من شر ما تعلم وأسألك من خير ما تعلم وأستغفرك لما تعلم إنك أنت علام الغيوب (اللهم) أهدني وشدني وأغذي من شر نفسي (اللهم) إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وأن تغفر لي وترحمني وإذا أردت بقمي فتنة فتوفني غير مفتون وأسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربني إلى حبك (اللهم) متفقين بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني على من ظلمني وخذ منه بآثري بأمن لا تراه العيون ولا تحس لطفه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا تغيره

الحوادث ولا يخشى الدوائر ويعلم مناخيل الجبال ومكايل البحار وعدد قطر الأمطار وعدد ورق الأشجار وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ولا يوارى منه سماء ولا أرض وأرضاً ولا بحر ماني قعره ولا جبل ماني وعره أجمل خير عمرى آخره وخير على خواتمه واجمل خير أيامى يوم الفاك فيه (اللهم) إني أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومرداً غير غزى ولا فاضح (اللهم) اجعلني صبوراً واجلني شكوراً واجعلني في عيني صغيراً وفي أعين الناس كبيراً وب اغفر وارحم واهدني السبل الأنوم ثم نورك فهديت فلك الحمد عظم حلك صفوت ذلك الحمد بسطت يدك فهديت فلك الحمد وبنا وجهك أكرم الوجوه وبجاهك أعظم الجاه وعطيتك أعظم العطية وأمنهاها نطاع ربنا فتشكر وتمضي فتغفر وتجيّب المضطر وتكشف الضر وتشفى السقم وتغفر الذنب وتقبل التوبة ولا يجزى بالآثام أحد ولا يبلغ مدحتك قول قائل (اللهم) إني أسألك علماً نافماً وأعوذ بك من علم لا ينفع (اللهم) إني أسألك خير كل المسئلة وخير الدعاء وخير النجاة وخير العمل وخير الثواب وخير الحياة وخير المات ثبتي وتقبل موازيتي وحقق ليماني وأرفع درجتي وقبل صلاتي واغفر خطيئتي وأسألك الدرجات العلى من الجنة آمين (اللهم) إني أسألك أن ترفع ذكرى وتضع وزرى وتصلح أمرى وتظهر قلبي وتحصن فرجى وتصور قلبي وتغفر ذنبي وأسألك الدرجات العلى من الجنة آمين (اللهم) إني أسألك أن تبارك لي في ممعى وبصرى وفي روعى وفي خلقى وفي أملى وفي علقى وبجماي وفي عملي وتقبل حسناي وأسألك الدرجات العلى من الجنة آمين يا من أظهر الجبل وسر القبيح يا من لا يؤاخذ بالجيرة ولا يهتك السر يا حسن التجاوز يا واسع المغفرة يا باسط اليمين بالرحمة يا صاحب كل نجوى يا منتهى كل شكوى يا كريم الصبح يا عظيم المن يا مبدئ النعم قبل استحقاقها يا ربنا وباسيدنا وبامولانا وبإغاثة وبغيتنا وأسألك أن لا تشرى خلقى بالنار نعوذ بالله من عذاب النار نعوذ بالله من عذاب القبر نعوذ بالله من الفتنة ما ظهر منها وباطن نعوذ بالله من فتنة المسيح الديال (اللهم) إنا نعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء (اللهم) مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك (اللهم) اغفر لنا وارحنا وارض عنا وتقبل منا وادخلنا الجنة ونجنا من النار واصلح لنا شأننا كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر علينا وأرضنا وارض عنا (اللهم) أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (اللهم) أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علينا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) إنا نسألك عزائم مغفرتك ومنجيات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل إثم والغنيمة من كل بر والقوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) لا تدع لنا ذنباً إلا غفرت ولا همماً إلا فرجته ولا ديناً إلا قضيت ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها يا أرحم الراحمين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من شر ما استأذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك فيما قضيت من أمر أن تجعل عاقبتنا ريشداً وأنت المستعان وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(فصل في ذكر أدعية جليلة المقسار ورد فيه آثار عظيمة)

رأيت أن أذكرها لك أيها الحاج لتجوز ثوابها أو الأدعية والأذكار الواردة كثيرة والإنسان ملول بالطبع ويجب الاحتراز عن الملل من دماء الله تعالى ومن ذكره الكريم فقد ورد لآل الله حتى تملوا فيتمين على الإنسان السالك إلى الله تعالى أن يتخار من الأدعية والذكر ما يمكنه المواظبة عليه ويحفظ من ذلك ما هو أوفق لحاله وأرق لقلبه وأخف على لسانه فالليل مع المداومة أفضل وأشد تأميراً في القلب من الكثير المنقطع ومثال القليل الدائم مثال قطرات الماء فإنها إذا دام قطارها على الحجر الصلد أجمعت فيه حفرة بخلاف الماء الكثير إذا انصب دفعة

أر دفعات متفرقة متباعدة الأوقات لم يظهر له أثر وقد ورد لكل واحدة من هذه الكلمات العشر تأثيرات عظيمة فاختران تكرر كل واحدة منها أو بعضها صبح كل يوم ثلاث مرات وهو أقفاها أو أكثرها وهو سبعون أو أضعافها وهو عشر مرات وهو الوسط فاختره لذلك توفى على مواظبتها أو مواظبة بعضها فتشكون من سعداء الدنيا والآخرة إن شاء الله تعالى (الأولى) لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (الثانية) سبحان الله والحدقة ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (الثالثة) سبحون قدوس رب الملائكة والروح (الرابعة) سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وبحمده (الخامسة) استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأساله التوبة والمغفرة وأساله العفو والعافية (السادسة) اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا بفع ذا الجد منك الجد (السابعة) لا إله إلا الله الملك الحق المبين (الثامنة) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم (التاسعة) اللهم صل وسلم وبارك أفضل صلاتك وسلامك وبركاتك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والأنبياء والمرسلين والملائكة والمقربين وسائر عبادك الصالحين (العاشر) أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون فهذه العشرة كلمات إذا كرر كل واحدة عشر مرات حصل له ثواب مائة كلمة وذلك أفضل من أن يكرر ذكرها واحدا مائة مرة لأن لكل واحدة من هذه الكلمات فضل عظيم مستقل عن غيره ولتقلب بكل واحدة تنبه وتلذذ إذا لاحظ إذا ذكر معناه ولفس في الانتقال من كلمة إلى كلمة نوع وروحية واسترواح بملاحظة معانيها المتجددة فلي توجه إلى ذلك توجهها تاما من غير أن يجربها على لسانه من غير ملاحظة معانيها فإن المعاني للألفاظ كالأرواح للأجساد ويدون ملاحظة المعنى يكون كالجلد الميت فلا يكون تأثير فليخل فكره ساعة الصلاة وقراءة الأوراد من الشواغل فانه في ذلك الحال ينال ربه وهل يليق أن يخاطب سلطانا من سلاطين الدنيا وهو ذائل عما يتلقاه به حال خطابه مع أن السلطان لا يطلع على سريرة هذا الذي يخاطبه فكيف يخاطب رب العالمين المطلع على السرائر وماتحني الصدور يخاطب هو غافل عن معناه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان هداه الله تعالى ووقفه لذلك واظب على ذلك كل يوم وأحسن الأوقات لذلك بعد صلاة الصبح وعلى الله تعالى القبول (وقرأ) أيضا من الآيات والسور القرآنية جملة وردت الآثار بفضلها وهي سورة الفاتحة مرة وسورة الإخلاص ثلاثا والمعوذتين ثلاثا وآية الكرسي وقرأ آمين الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وعلماته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير لقد جاءك رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عتم حرص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فات تولوا قل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم لقد صدق الله وسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلفين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن ولا كبهر تكبيرا بسم الله الرحمن الرحيم سبح لله مافي السموات والأرض وهو العزيز الحكيم له ملك السموات والأرض يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما ويرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير له ملك السموات والأرض وإلى الله ترجع الأمور يورج الليل في النهار ويورج النهار في الليل وهو عليم بذات الصدور آمنوا بالله ورسوله وأتبعوا ما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم

وأنتقموا لهم أجر كبير هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له مافى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم (ويواطىء) على قراءة المسببات العشر التي أهداها سيدنا الحضر عليه السلام إلى إبراهيم النبي رضى الله عنه ورحاه أن يقولها غدوة وعشية وذكر لها فضلا كبيرا وقظها أبو طالب المحكى في قوت القلوب والامام حجة الاسلام أبو حامد الغزالي في الإحياء رضى الله عنهما قالاً روى عن كرز بن وبرة وكان من الأبدال قال أتاني أخ لي من أهل الشام فأهدى لي هدية وقال يا كرز أقبل منى هذه الهدية فانها نعم الهدية فقلت يا أخى من أهدى لك هذه الهدية قال أهداها لي إبراهيم التيمي قال كنت جالسا في فناء الكعبة وأنا في التلليل والتسبيح والتحميد إذ جاني رجل فسلم علي وجلس عن يميني لم أرفى زمانى أحسن وجهها ولا أشد بياض ثياب ولا أطيب ريحا منه فرددت سلامه وقت له بأعد الله من أنت قال أنا الحضر جئتك حيا لك في الله عز وجل وعندي هدية أريد أن أهديا لك فقلت ما هي قال هي أن تقرأ قبل أن تطلع الشمس وتبسط عن وجه الأرض وقبل أن تقرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الناس سبع مرات وقل أعوذ برب الفلق سبع مرات وسورة الاخلاص سبع مرات وقل يا أيها الكافرون سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبع مرات وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم سبع مرات وتستغفر لنفسك ولوالدك ولمن تواله من أهلك وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات سبع مرات وتقول (اللهم) افعل بي وبهم عاجلا وأجلا في الدين والدنيا والآخرة ما أنت له أهل ولا تقبل بنا يا مولانا ما نحن له أهل إنك غفور حلیم جواد كريم رؤوف رحيم سبع مرات لا تترك ذلك غدوة ولا عشية فقلت من أعطاك هذه البطية فقال أعطائها محمد صلى الله عليه وسلم فقلت أخبرني بواب ذلك فقال إذا لقيت محمدا صلى الله عليه وسلم فسلم فسلمه عن ثوابه فانه سيخبرك بذلك قد ذكر إبراهيم التيمي أنه رأى ذات يوم في منامه كأن الملائكة جالسه فاحتمله حتى أدخلوه الجنة فرأى ما فيها ووصف أمورا عظيمة مما رآه في الجنة قال فسألت الملائكة لمن هذا فقالوا لمن عمل بمعك قال ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم معه سبعون نيا وسبعون صفامن الملائكة كل صف مابين المشرق إلى المغرب فقلت يا رسول الله إن الحضر أخبرني أنه سمع منك كذا فقال صدق الحضر وكل ما يقوله فهو حق وهو عالم أهل الأرض وهو رئيس الأبدال فقلت يا رسول الله فن فعل مثل ما فعلت هل يعطى مثل ما أعطيت فقال والذي يعطى بالحق نيا إنه يعطى ولأنه ليغفر له جميع الكبائر التي عملها ويرفع الله تعالى عنه مقته وغضبه ويؤمر صاحب الشمال أن لا يكتب عليه شيئا من السيئات إلى سنة ولا يعمل بهذا إلا ما خلقه الله سعيدا ذكره الأعرش وقد نقلناه من كتاب قوت القلوب وإحياء علوم الدين بقليل اختصار فاحتفظ على ذلك وداوم هناك الله تعالى وأسعدك الله في الدارين إن شاء الله تعالى (ورأيت) أن أزيديك دعاء شريفا عظيم النفع جدا خفيف المؤنة ورد في صحيح الترمذي أحد كتب الصحاح الستة عن معقل بن يسار رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قال حين يصبح ثلاث مائة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وإن مات في يومه مات شهيدا ومن قرأها حين يمسي فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وإن مات في ليلته مات شهيدا ومعنى يصلون عليه يدعون له بالتعظيم فإن لفظ الصلاة هو الدعاء بالتعظيم والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر: هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له مافى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم. فاقم هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائما فإن الله تعالى يرسل إليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص

بالأنبياء ، ناهيك بهذا التشريف العظيم الذي يحصل لك بهذا العمل اليسير كما أفاده الحديث الصحيح النبوي صلى الله تعالى على قائله وسلم

(فصل في الإحرام) إذا وصل الآفاق إلى المقات توشأ واعتسل وحلق رأسه وقلم أظفاره وحلق إبطه وعاته واستعمل الطيب وتجرد عن الخيط ولبس إزاراً ورداء أيضاً جديدين أوغسليين وصلي ركعتين نوى بهما سنة الإحرام بقرأ في الأولى الفاتحة وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية الفاتحة وسورة الإخلاص والإحرام إما بالحج أو بالعمرة قال إن أراد الحج اللهم إني أريد الحج فيسرهم وقله مني وأخى عليه وبارك لي فيه نويت الحج وأحرم به غلظ الله تعالى عليك اللهم ليك لا شريك لك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (اللهم) أحرم لك شعري وبشري وعظمي ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم ليك وسعدك والخيرات كلها يديك والرغبات إليك والعمل الصالح ليك ذا النعماء والفضل الحسن ليك مرغوباً ومرغوباً إليك ليك إله الخلق ليك ليك حقاً تبتدأ ورقاً ليك عدد التراب والحصى ليك ليك ذا المعارج ليك ليك من عبد أتى إليك ليك ليك فراج الكروب ليك ليك أنا عبدك ليك ليك غفار الذنوب ليك (اللهم) أخى على أداء فرض الحج وقله مني واجعلني من الذين استجابوا للوأمروا بوعدك واتبعوا أمرك واجعلني من وفك الذين رزيت عنهم وأرضيتهم وقلته ويستحب تكرار التلبية كلما علا شرفاً أو هبطاً وادياً أو لقي ركياً وبالسحر وعند اختلاف الأحوال إلى أن يقطع التلبية من منى يوم النحر بأول حصاة يرميها عند جرة العقبة وإن أراد الحج والعمرة قال (اللهم) إني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي وقبلهما مني وأخى عليهما وبارك لي فيهما نويت العمرة والحج وأحرمت بهما غلظاً لله تعالى ثم بأن جميع ما تقدم من ألفاظ التلبية

(فصل في دخول مكة) يسبب الاعتقال لدخول مكة بذى طوى ويدخلها نهاراً أوليلاً لكن سيدنا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة إلا بآيات بذى طوى حتى يصبح ويعتسل ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فله متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من ثنية كداء بالمد وهو الجحون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأول بالاستعلاء لأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أئمة من الناس تنبؤ إليهم حين دعا لنبوته بالحرم ولأن باب البيت مثل الوجه وأما الناس بقصدون من وجوههم لا من ظهورهم ويدخل ماشياً خاضعاً داعياً فإذا وصل إلى المعلي ورأى مكة وعانيتها دعا بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخول مكة (اللهم) الله بلدك والبيت بيتك جنتك أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعا لأمرك راضيا بقدرك مسابا لأمرك أسألك مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك وقال الكرمانى إذا وصل إلى درب مكة يقول (اللهم) رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أظللن ورب الرياح وما أذرين تسألك خير هذه القرية وخير أهلها ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم) ارزقنا خيرها واصرف عنا أذاها (ويشير إلى الجانب الأيسر من المعلي ومن أمامه ويمينه وقرأ الفاتحة ثم يقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون آمين (اللهم) رب هذه الأرواح الفانية والأجساد البالية والعظام النخرة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً مني (اللهم) تسهم بكلمة التوحيد وبأعمالهم الصالحة واغفر لنا ولهم الأعمال السيئة وارحمنا إذا صرنا مصيرهم يا أرحم الراحمين فإذا وصل إلى المبدعى وهو الموضع الذي كان يرى منه البيت الشريف قبل حدوث الأبنية الحائلة الآن عن رؤيتها وقف وقال (اللهم) أنت ربي وأنا عبدك جنتك ما بينك وإليك لاؤذي فرائضك وأطلب رحمتك واتسألك مسألة المضطرين إليك المشفقين من عذابك الخائفين من عقوبتك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحنطني برحمتك وتتجاوز عني بمعفوتك وتعتقني على أدا. فرضك (اللهم) افتح لي أبواب رحمتك وادخلني فيها وأعزني من الشيطان الرجيم : ويكون ملياً في دخول مكة مثنيا على الله تعالى مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن لا يخرج أول دخوله على شيء غير المسجد

إلا أن لا يجد من يفظ منعه ويخشى عليه الضياع فيحفظ بعض الرقة الآتية والبعض يبدأ بالطواف بالتوبة ولا يرجع على شيء قبل الطواف فإذا وصل إلى باب السلام قدم وجهه إلى وقال الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر ثلاثاً أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (اللهم) اغفر لي ذنوبي واقطع لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها وسهل لنا أبواب رزقك (اللهم) إن هذا حرمك وموضع أمرك فحرم غني وبشري ودي وغني وعظاى على النار (اللهم) أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام فخيرنا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام فإذا وقع بصره على البيت الشريف دعا بما أحب فإن الدعاء عند رؤية البيت الشريف مقبول ثم يقول (اللهم) زد هذا البيت تشريفاً وتعظيلاً وتكريماً ومهابة وبراً وإيماناً وزد من عظمه وشرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيلاً وتكريماً وبراً وإيماناً (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحبابه وسلم تسليماً كثيراً (اللهم) إني أسألك أن تغفر لي وترحمني وتقبل عثرتي وتضع وزري برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) إني عبدك ووزارتك وعلى كل مزور حق وأنت خير مزور فأسألك أن ترحمني وتغفر رقبتي من النار ه وفي كثر العباد يدخل المسجد الحرام حافياً وقبل عتبة انتهى فإذا دخل المسجد لا يشتغل بشيء المسجد بل يقصد الحجر الأسود لأن تحية هذا المسجد الطواف إلا إذا دخل والإمام في المكتوبة أو أقيمت الصلاة فإنه يصلي المكتوبة مقتدياً ثم يطوف فإذا قرب من الحجر الأسود قال لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فإذا وصل إلى الحجر الأسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على يمين الطائف وعند منكبه الأيمن ثم يرفع يديه ويقول (اللهم) إني أريد طواف بيتك الحرام فيسره لي وتقبله مني فإن كان مفرداً بالحج وقع طوافه القنوم وإن كان مفرداً بالعمرة أو متمتعاً أو قارناً وقع عن طواف العمرة تراه له أو لغيره وعلى القارن أنه يطوف طوافاً آخر القنوم ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ويستلم الحجر بيده ثم يقبله من غير أن يظهر صوت في القبة ويسجد عليه ويكرر التقليل والسجود ثلاثاً ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ماراً إلى صوب يمين نفسه حتى يتجاوز الحجر بجميع بدنه ثم يجعل البيت عن شماله يأخذ في الرمل وهو مشي المتخف في الحرب بين الصفتين مظهراً لشجاعته وقوته في الثلاثة الأشواط الأولى كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه إظهاراً للجلد والقوة على المشركين ويقول إذا حاذى الملتزم (اللهم) إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول إذا حاذى المقام (اللهم) إن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمرك وهذا مقام المائت بك من النار فأجرتني من النار ويقول إذا حاذى الركن الشامي (اللهم) إني أعوذ بك من الشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في الأهل والمال والولد ويقول إذا حاذى الميزاب (اللهم) أغلظي تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ولا باقى إلا وجهك واسقني من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرية هنية لا أظلم بعدها أبداً ويقول إذا حاذى الملتزم (اللهم) اجعلها حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً ونجاة من النار يا ملأ بها من الصدور نجاة من الظلمات إلى النور وإذا تجاوز الركن الشامي قال ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وعذاب القبر وضيق الصدر وأهوال يوم القيامة وهذه الأدعية آثار مروية عن السلف ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك دعاء خاص وكان دعاء آدم عليه السلام في جميع الطواف سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وإذا وقف بالملتزم دعا لنفسه بما شاء فإن الدعاء يستجاب هناك وقال (اللهم) رب هذا البيت العتيق أعتق رقابنا من النار وأغننا من الشيطان الرجيم واكفنا كل سوء وفتحنا بما رزقنا وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم اجعلنا من أكرم وفدك عليك اللهم لك الحمد على نعمائك وأفضل صلواتك على سيد أنبيائك وجميع رسلك وأضيافك وعلى آله وصحبه وأوليائك ويصلي

وكتبتين صلاة الطواف خلف مقام إبراهيم أو حيث تيسر من المسجد أو غيره ودعا خلف المقام بما أحب فإن الدعاء فيه مستجاب وقال اللهم إن هذا بلدك الحرام ومسجدك الحرام وبيتك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار اللهم عافنا وعافنا وعافنا وعافنا وعافنا وعافنا أنت الغفور الرحيم اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت طالباً مرضاتك وأنت منذر على فافغري لي وارحني وعافني وعافني عني إنك على كل شيء قدير (اللهم) يسر لي الآخرة والأولى واعصني بأطاعتك واجعلني ممن يحبك ويحب رسولك وملائكتك ويحب عبادك الصالحين وأوليائك المؤمنين (اللهم) كما هديتني للإسلام أثبتني عليه واستمعني في طاعتك وطاعة رسولك وأجرني من مضلات الفتن (اللهم) أنت تعلم سرى وعلائقي فأقبل مني وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي (اللهم) إني أسألك إيماناً يشرقي قلبى ويثبتني صادقا حتى أعلم أننى لا يصيبني إلا ما كتبت على ورضنى بما قسمت لي يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) صل وسلم على حبيبك محمد وعلى خلائك إبراهيم وعلى إسماعيل وموسى وعيسى وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى كل وأصحابه ومن أتبعهم بإحسان بأرحم الراحمين ثم بآتي إلى زمزم ويضع من مائه ويقول اللهم إني أسألك رزقا واسماوعلا نافعا وعلما مقبلا وشفا من كل داء ثم بآتي إلى الحجر الأسود فيقبله ويدعو بما شاء فإن الدعاء هناك مستجاب ثم يتوجه إلى السعي بين الصفا والمروة فيخرج من باب الصفا ويصعد على درجة الصفا فيحيى إلى البيت الشريف ويرفع يديه كما في الدعاء ويقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله يخلصني له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين تمسوت وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون فيخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) إنك قلت وقولك الحق ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا أفرغه منى وأن تتوفانى مسليما وقد رضيت عني (اللهم) لا تعذبني لعذاب ولا تؤخرني لى الفتن (اللهم) أحيى على سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفى على ملته وأعزنى من مضلات الفتن (اللهم) اعصمنا بدينك وطواعيتك وطوابع رسولك صلى الله عليه وسلم وجنبنا بطورك (اللهم) اجعلنا ممن يحبك ويحب ملائكتك وأنبيائك ورسلك وعبادك الصالحين (اللهم) يسر لي اليسرى وجنبني العسرى (اللهم) أحيى على سنة رسولك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفى مسليما والحقني بالصالحين واجعلني من ورثة الجنة النعم واغفر لي خطيئتي يوم الدين (اللهم) إنا نسألك إيماناً خالصاً وقلبا غاشقا ونسألك علما نافعا وقلبا صادقا ودينا قيا ونسألك العفو والعافية من كل بلاء ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية ونسألك الشكر على العافية ونسألك الغنى عن الناس (اللهم) صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كلما ذكرك إذا كرون وغفل عن ذكرك الغافلون ويدعو لنفسه بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة فإن الدعاء هناك مستجاب ثم يزل ويقول إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم فإذا وصل إلى الميادين الأخضرين سعى سعيا شديدا ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم نجتنا من النار سالمين وأدخلنا الجنة آمنين فإذا أتى الميادين الأخضرين مشى على هيئة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ويكرر ذلك إلى أن يصعد المروة فيقف عليها مستقبلا يدعو بما دعا به في الصفا ثم يدعو لنفسه بما أحب فإن الدعاء هنا مستجاب وهذا شوط واحد من السبعة ثم ينحدر إلى الصفا ويصعد عليه وهذا شوط آخر ويكرر الدعاء إلى أن يكمل سبعة أشواط وإن كان قارنا عاد إلى الطواف وطاف طوافا آخر وسعى سعيا آخر واستمر على الإحرام إلى التفرغ من الحج وإن كان مفردا بالحج استمر على إحرامه إلى أن يؤدى نسك الحج وإن كان مفردا بالعمرة حلق رأسه وقال عند الحلق (اللهم) أثبت لي بكل شجرة حسنة. وابع عني بها سيئة وارفع لي بها عندك درجة

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً واستمر حلالاً إلى أن يحرم بالحج يوم التروية ويدعو بما تقدم في إحرار الحج من الأدعية

(فصل) وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفارات المنقذة من النار المنسوبة إلى الحسن رضي الله عنه في هذه الليلة يراغب عليها من وقته الله للسعادة من خلص أوليائه وعباده الصالحين وكان يراغب عليها والدى الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا أرويه عنه بروايتي عن أستاذه حافظ الدنيا شمس الملة والدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله تعالى عن الشيخ الزاهد الصوفي أبي العباس أحمد بن محمد العقي والحجيرة الصالحة بقية السلف أم محمد زينب ابنة عبد الله العربي قال الأول أنبأت الشيخة الصالحة أم عيسى مريم ابنة الشاب أحمد بن محمد ابن إبراهيم الأذعري الحنفي قالت الأخرى أخبرنا الشاب أحمد بن النجم أيوب بن إبراهيم القرافي الشهير بابن المنفر وكان صالحاً كلاًهما عن أبي الحسن علي بن عمر بن أبي بكر الوائلي الصوفي قال ثابتهما جميعاً أنبأت أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي الصوفي قال أنبأتنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلمي الصوفي أنبأتنا أبو عبد الله أحمد بن علي الاسواني الصوفي بأصبهان أنبأتنا أبو الحسن علي بن شعاع بن محمد الشيباني المصقل في المذكر أنبأتنا أبو علي أحمد بن عثمان الوائلي الصوفي عن جنيد البغدادى عن سري السقطي عن معروف الكرخي أنبأتنا معبد بن عبد العزيز العابد عن الحسن البصري رضي الله عنه (قال) كنت أتمنى أن أرى في عمري ولياً من أولياء الله تعالى أو صديقاً فأُساله عن حاجتي في القيظة أوفى الناس حتى إذا كانت سنة من السنين وأنا واقف بصرقات عتلات والولاء ثابته أنف عند الراك الذي بحال وادى نعمان نحو جبل وادى الصخرات فتخلفت أنهم القوم قصصتهم وسلبت عليهم فردوا على أحسن رد وإذا بهم شيخ كبير قد نوراه وجهه فلما توره الأقرى جلست معهم وقد تصاغرت نفسي عنى لما شاهدت فيهم من الوفاء والسياسة فقام أحدهم فأذن وأقام فقدم الشيخ فجلسي بهم فصليت معهم وأنا أعلم أنما كتب في صحيفتي مثله ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيراً فلم أسمع غير ما رخت وأبقرتني أو ينيوا حتى قلت للذي يليني بحق الذي اصطفاك بهم تله هذه المزمعة وهذه الفضيلة قال فغير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يدى الله وهو المهتدى إلهه يرحمك الله فقال كنت أقول الاستغفار المقتد من النار في ثلاث ليال فقام هذا الاستغفار وما هذه الليالي فقال ليلة سبع من ذي الحجة ليلة تسع ليلة عشر ولعل ما قلها ما يقول وبأى شيء ينفذ لكان حقاً على الله أن يريته الامن يوم النزع الأكبر يخصه بالرحمة والولاية فقلت عليها يرحمك الله تعالى فقال لي هي هذه اللهم إني أستغفرك لكل ذنب غفرت عليه بدنى بما فيك وتاله قدرتي بفضل نعمتك وانسلطت إلي يدي بسمة وزكوا واحتجبت عن الناس بسترك واتكلت فيه عند خوفك منك على أمانك ووقت من سطوتك على فيه بحملك وعولت فيه على كرم وجهك وعفوك فصن يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين اللهم إني أستغفرك لكل ذنب يدعو إلى غضبك أو يذنب من سخطك أو يميل إلى إيمانيتي عنه أو ياعدني عماد عرتي إليه فصل يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين اللهم إني أستغفرك لكل ذنب أسلمت إليه أحداً من خلقك بقوايتي أو سددت بحيلتي فقلت منه ما جهل وزيفته ما قد علم وتقيت غدا بأوزاري وأوزار مع أوزاري فصل يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يدعو إلى التقي ويضل عن الرشد ويقل الوفاء ويحق التباة ويحمل الذكر ويقل الصد فصل يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب أتعبت فيه جوارحي فيليل وفهاري وقد استترت حياء من عبادك سترت لئلا مسرتني به فصل يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب قصدت به أعدائي لهتك فصرفت كيدهم عنى ولم تمنعهم على فضيحتي كأنى لك مطيع ونصرتي حتى كأنى لك ولي وإلى متى يارب أعصى قمتهمنى وطامنا عصيتك فلم تراخى وسألتك على سوء فعلى فأعطيني فأبى شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب يوسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب قدمت

إليك توبتي منه واجهتك بقسي بك وآليت بنبك محمد صلى الله عليه وسلم وأشهدت على نفسي بذلك أو ليأك من عبادك
 أني غير عائد إلى معصيتك فلما تصدق إلي بكيد الشيطان ومال في إليه الخذلان ودعتي نفسي إلى العصيان استمرت حياه
 من عبادك جراءة مني عليك وأنا أعلم أنه لا يكتفي منك سر ولا باب ولا يحجب نظرك حجاب غلافك في المحبة إلى
 ما نيتني عنه ثم ما كشفت السر وسأوتني بأوليائك كآني لا أزال لك مطيعاً وإلى أمرك مسرعاً ومن وعيدك فارغاً
 قلبت على عبادك ولا أعلم سرور غيرك فلم تسمني بغير ستمهم بل أسبغت على مثل نعمتهم ثم فضلتني بذلك عليهم
 كآني عندك في درجتهم وما ذاك إلا لحملك وفضل نعمتك فضلاً منك عليّ فلك الحمد يامولاي فأسألك يا الله كما سألته
 عليّ في الدنيا أن لا تقضيني به يوم القيامة يا أرحم الراحمين فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب سهرت فيه ليلتي في ليلتي في الثاني لا تانيه والتخلص إلى وجوده
 وتحصيله حتى إذا أصبحت حضرت إليك بحلية الصالحين وأنا مضمر خلاصه رضاءك يارب العالمين فصل وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب ظلمت بسببه ولياً
 من أوليائك ونصرت به عدواً من أعدائك أو تكلمت فيه لغير محبتك أو نهضت فيه إلى غير طاعتك أو ذهبت فيه
 إلى غير أمرك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك
 لكل ذنب يورث الضغناء ويحل البلاء ويشمت الأعداء ويكشف الغطاء ويحبس القطر من السماء فصل وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب الهانى عما عهدتني
 إليه وأمرتني به أو نهيتني عنه أو دلتني عليه بما فيه الخطي والبلوغ إلى رضاك واتباع محبتك وإشراق القرب منك
 فصل يارب وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب
 نسبته فأحبيته وتعاونت به فآتيته وجاهرتك به فسرته عليّ ولويت إليك منه لغفرتك فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب توقعته منك قبل اقتضائه تعجيل
 العقوبة فأهلته وأسلبت عليّ سراً فلم آل في حبه عن جهداً فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب نهيتني عنه غلافك إليّ وحذرتني إياه فأقت عليه وحبته
 عليّ فزيتني له نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني
 أستغفرك لكل ذنب يصرف عني رحمتك أو يحل في نعمتك أو يحرمني كرامتك أو يزيل عني نعمتك فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب عيرت به أحداً من خلقك أو
 فبعت من فعل أحد من برتك ثم قمحت عليه واتكته جراً فغنى عليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب تبت إليك منه وأقدمت عليّ فعله فاستحييت منك وأنا
 عليه ورهيتك وأنا فيه ثم استقلتك منه وعدت إليه فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي
 يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب توركت عليّ ووجب في شيء فعلته بسبب عهد عهدتك عليه أو عقد
 عهدته لك أو عتة آليت بها من أهلك لأحد من خلقك ثم نقضت ذلك من غير ضرورة لزمتي فيه بل استزنتني عن
 الوفاء به البطر وأسخطني عن رعايته الاشر فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير
 الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لحقت بسبب نعمة أنعمت بها عليّ ففقرت بها على معاصيك وغالفت فيها أمرك
 وأقدمت بها على وعيدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم)
 إني أستغفرك لكل ذنب قدمت فيه شهودي على طاعتك وآثرت فيه محبتي على أمرك فأورضت نفسي بغضبك وعرضتها
 لشخطك إذ نهيتني وقدمت إليّ فيه لإنذارك وتصحيحت عليّ فيه بوعدك وأستغفرك اللهم وأتوب إليك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب علمته
 من نفسي فأنسيته أو ذكرته أو عمدته أو أخطأت فيه وهو ما لا أشك أنك حسائي عنه وأن نفسي به مرتته لديك

وإن كنت قد نسيت وغفلت عنه فمضى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب واجتهدت فيه وقد أيقنت أنك ترائي عليه فبوت أن أتوب إليك منه وأنسيت أن أستغفرك منه أنسانيه الشيطان فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب دخلت فيه بحسن ظني فبك أنك لا تمنعني عليه ورجوتك لغفرته فأقدمت عليه وقد صولت نفسي على مرقى بكرمك أن لا تنقضني به بعد إذ سترته علي فصل وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استوجبت به منك رد الدعاء وحرمان الإجابة وخيبة الطمع وانقطاع الرجا فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث الإسماع والضنى ويوجب النقم والبلاء ويكون يوم القيامة حسرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يعقب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدعاء فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب مدحت به لسانى أو أضرت به بجانى أو هشت اليه نفسى أو أنيته بلسانى أو أنيته بىدى أو ارتكبت أو أركبت فيه عاذك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب خلوت به فى ليلى ونهارى وأرخت فيه على السار حيث لا يرانى فيه إلا أنت يا جبار فارتابت نفسي فيه وتحييت بين تركى له بخوفك واتاكى له بحسن الظن فيك فصولت لى نفسى الاقدام عليه وأنا عارف بمصيتى فيه لك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استقلت فاستعظمته واستصغرت فاستكبرته ورطيت فيه جهلى به فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب أضللت به أحدا من خلقك أو أسأت به إلى أحد من برتك أو زينت لى نفسى أو أشرت به إلى غيرى أو ذلكت عليه سواى وأصررت عليه بعدى أو أقت عليه بجهلى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب خنت به أمانتى وأحسن لى نفسى فعلمت أخطأت به على بدنى وأقدمت فيه عليك شهوق أو كثرت فيه لنفى أو سميت فيه لغيرى أو استنويت اليه من تابعنى أو كابرت فيه من مانفى أو قهرت عليه من غلبنى وأغلبت عليه بحيلتى واستزلتني اليه ملى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استعنت عليه بحيلة تدنى من غضبك أو استظهرت بنبه على أهل طاعتك أو استلذت به أحدا من خلقك إلى معصيتك أو رمته ورايت به عبادك أو لبست عليه بقمالى كأتى بحيلتى أريدك والمراد به معصيتك والهمى متصرف عن طاعتك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب كتبت على يسبب عجب كان منى بنفسى أو رياء أو سمعة أو حقد أو شغناء أو أخيانة أو خيلاء أو فرح أو مرمح أو عند أو حسد أو أشر أو بطر أو حمية أو عصبية أو رضاء أو رجاء أو شح أو سخاء أو ظلم أو حيلة أو سرقة أو كذب أو غيبة أو لغو أو لغو أو غيبة أو لعب أو نوع من الأنواع ما يكسب به الذنوب ويكون فى اتباعه العطب والحبو فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب ربهت فيه سواك وعاديت فيه أوليائك وواليت فيه أعداءك وخذلت فيه أحياءك وأمرضت لئى من غضبك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب سبق فى علمك أنى فاعله بقدرتك التى قدرت بها على وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب تبت إليك منه ثم عبت فيه ونقضت فيه العهد فيما بينى وبينك جراء منى عليك لم يرقى بفكوك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد

واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك من كل ذنب أدنا من عذابك أو أتاني من ثوابك أو حجب عن رحمتك أو كدر على نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب حلت به عقدا شددته أو شددت به عقدا حللته بخبر وعده فلفقتي شح نفسي حرمت به خيرا استحقه أو حرمت به نقسا تستحقه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ارتكبه بشمول عاقبتك أو تمكنت منه بفضل نعمتك أو تقويت به على دفع تقميتك عن أو مددت إليه يدي بآيغ رزقك أو خير أردت به وجهك الكريم فخالفتي فيه شح نفسي بما ليس فيه رضاك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب دعاني إليه الرخص أو الحرص فرغبته فيه وحللت لنفسي ما هو محرم عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خفي على خلقك لم يعرب عنك فاستغفرك منه فأخفيت ثم عدت فيه قسرتني على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خطوت إليه برجلي أو مددت إليه يدي أو تأملت بصرى أو أصغيت إليه بأذني أو أنفقت به بلساني أو أتلفت فيه ما رزقني ثم استرزقك على عصياني فرزقتني ثم استغفرتك على عصيانك فسترت علي ثم ألتك الزيادة فلم تحرمني ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم تقضني فلا زال مصراعلي معصيتك ولا زال عاندا علي بملك وكرامك يا أكرم الأكرمين فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يوجب صغيره ألم عذابك ويحل كبره شديد عذابك وفي إتيائه تعجيل تقميتك وفي الإصرار عليه زوال نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يطلع عليه أحد سواك ولم يلم به أحد غيرك عما لا يتجني منه إلا عفوك ولا يسهه إلا مغفرتك وحملك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يزيل النعم ويحل التعم ويهلك الحرث ويبطل السقم ويبطل الآل ويموت النعم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يحق الحسنات ويضاعف السيئات ويحل الثمات ويغضبك يارب السموات فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب أنت أحق بمغفرته إذ كنت أولى بستره فإنك أهل التقوى وأهل المغفرة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ظلمت بسببه وليأمن أولياك مساعدة لأعدائك وميلا مع أهل معصيتك على أهل طاعتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ألبسني كثرة انهماك فيه ذلة وآيسني من وجود رحمتك أو قهرني اليأس عن الرجوع إلى طاعتك لمعرتني بعظيم جرمي وسوء ظني بنفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب أورتني الهلكة لولا حلك ورحمتك وأدخلني دار البوار لولا نعمتك وسلك في سبيل النقي لولا إرشادك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يكون في اجتراحه قطع الرجاء ورد الدعاء وتواتر البلاء وترادف المصوم وتضاعف الفوم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب دعاني وبطلاني مستطك عثاني أو يقصر عنك أمني فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يبيت القلب ويشعل الكرب ويشغل الفكر ويرضى الشيطان ويسخط الرحمن فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يعقب اليأس من رحمتك والقنوط من مغفرتك والخير من سعة عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب أمقت عليه قسي إجلالك وأظفرت لك التوبة قبلت وسألتك العفو عفوت ثم نادى الهوى إلى معاودتي طمعا في سعة رحمتك وكرم عفوك ناسيا لوعيدك راجيا لجميل وعدك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث سوء الوجه يوم تبيض وجوه أوليائك وتسود وجوه أعدائك إذا أقبل بعضهم على بعض يتلاومون فقول لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب فهمته وصمت عنه حين عرفت عند ذكره أو كتمته في صدري وعنه مني فانك تعلم السر وأخفى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يفضي إلى عبادك وينفرضني أوليائك أو يوحشني من أهل طاعتك بوحشة المعاصي وركوب الحوب وارتكاب الذنوب فصل رب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يدعو إلى الكفر ويظيل الفكر ويورث الفقر ويحلب العسر ويصد عن الخير ويهلك السر ويمنع اليسر فصل رب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يذل الآمال ويقطع الآمال ويشين الأعمال فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يندس مظهره ويكشف عني ماسرته أو يضحني مازيته فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لا يثاب به عبدي ولا يؤمن معه غضبك ولا تنزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب استخفيت به في ضوء النهار عن عبادك وباردتك به في ظلة الليل جرأة مني عليك علي أن أعلم أن السر عندك علانية وأن الحقبة عندك بارزة وأنه لا يمتنع منك مانع ولا يمتنع عندك نافع من مال وبنين إلا أن أتيتك بقلب سليم فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب يورث اللسان لذكرك أو يعقب الغفلة عن تحذيرك ويتبادي في الأمن من مكرك أو يؤسسى من خير ما عندك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لحقتي بسبب عتي عليك في إحباس الرزق علي وشكايتي منك وإعراض عني عنك وميلتي إلى عبادك بالاستكانة لهم والتضرع إليهم وقد أسمنتني قولك في محكم كتابك فما استكانوا إليهم وما ينضربون فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لومني بسبب كربة استغنت عندها بغيرك واستغنت عليها بسواك واستدنت بأحد فيها دونك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب حلتني عليه الخوف من غيرك ودعاني إلى التضرع لأحد من خلقك أو استأثني إلى الطمع فيما عند غيرك فأثرت طاعتك في معصيتك استجلبا لما في يده وأنا أعلم بحاجتي إليك كما لا تخفى لي عنك فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب مثلت لي نفسي استقلاله وصورت لي استغفاره وقلته حتى ووطئني فيه فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب جرى به قلبك وأحاط به عليك في وعلى إلى آخر عمرى وبلغ ذنوبي كلها أولها وآخرها عدما وخطئها قليلها وكثيرها صغيرها وكبيرها دقيقها وجليلها قديمها وحديثها سرها وجهرها وعلانياتها وكنها أنا مذنب في جميع عمرى فصل يارب وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) إني أستغفرك لكل ذنب لي وإسألك أن تعفروا لأحسيت على من مظالم العباد قبل أن تليدك على حقوقها ومظالم وأناها مرتين (اللهم) وإن كانت كثيرة فاتها في جنب عفوك يسيرة (اللهم) أيها عبد من عبادك أروأمة من إمامك

كانت له مظلة عندى قد غصبت عليها فى أرضه أو ماله أو عرضه أو دينه أو غاب أو حضر هو أو خصمه يطالبني بها ولم أستطع أن أردّها إليه ولم استحلّها منه فأسألك بكرمك وجودك وسعة معاندك أن ترضيه عني ولا تجعل لي مني متقصّة من حسناقي فإن عندك ما يرضيه عني وليس عندى ما يرضيه ولا تجعل لي مني متقصّة من حسناقي سبلا فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأغفره لي يا خير العاقرين استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو المحيى القيوم وأتوب إليه استغفر ايزيد في كل طرفة عين وتحريكه نفس مائة ألف ضعف يدوم مع دوام الله ويبقى مع بقائه الذي لا فناء ولا زوال وانتقال الملكة أبدأ الأبدن ودهر الداهر يزرمدا في سرمد استجب يا الله (اللهم) اجعله دعاء وافق لإجابة ومصلحة وأهت منك عطية إنك على كل شيء قدير (اللهم) نزل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا أصلا دأمة بدوامك باقية يقاومك لا تمتهى لها دون عليك صلاة ترضيك وترضى بها عنا يارب العالمين وسلم كذلك والحدقة على ذلك سيحان وبك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (تمت) الاستغفارات المتقدمة المنسوبة إلى سيدنا الحسن البصري رضى الله عنه نقلها من عدة نسخ ورأيت في بعض نسخها عن محمد بن أسامة رضى الله عنه ونقصت عن ترجمته فلم أظفر بها قال إنه سجن مظلوما فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فأمره بملازمة هذه الاستغفارات وعلى من يقرأ كل عشرة منها في يوم أن يبدأ يوم الجمعة ويختم يوم الخميس وذكر أنه واظب عليها على الوجه الذي أمر به فتجاه الله عن ظله وخلصه من محبة (ثم) وقف على نسخة أخرى من هذه الاستغفارات بعينها ذكر في أولها أنها مروية عن سيدنا أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضى الله عنه وأنه كان يستغفر بها سحر كل ليلة (وذكر) أن الأسرار أفضل أوقات الاستغفار إلى طلوع الفجر (وذكر) أن أتم الاستغفار أن يكون سبعين مرة وأورد فيها الأحاديث وآثار وقد أثبتنا رجاء الانقطاع بها فإن وقف على ذلك أحد من إخواني المسلمين واتبع به فأنا أسأل الله أن يفسقني من دعائه الصالح ويشركني في استغفاره لعل الله يتغفر لنا جميعين

(فصل) فإذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه إلى منى إن كان محرما بالحج وحده أو بالحج والعمرة فإن لم يكن تقدم له لإحرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الإحرام فإن أراد تقديم سعى الحج فليطف طوافا ثلثا يرمي في الأشواط الثلاثة الأول ثم يمضي في الباقي على هيئته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج إلى الصفا فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو بالأدعية التي تقدم ذكرها ثم يتوجه إلى منى ويصلي بها خمس صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم التاسع ويقول إذا وصل منى (اللهم) هدى منى فامن على بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض سطوته سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي رفع السماء ووضع الأرضين بقدرته سبحان الذي لا منجا ولا ملجأ إلا إليه ويكثر من ذكر الله تعالى ومن الدعاء والتلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونسبته على طهارة إلى أن يصبغ فيصلي الفجر ويتوجه إلى عرفات ويجعل طريقه في الذهاب إلى عرفات طريق شبيب وفي العود منها على المازمين

(فصل في التوجه إلى عرفات) فإذا خرج من منى بعد صلاة الفجر بها قال اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ولوجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مقفورا وحجتي مبرورا وارحمني ولا تخيبني وبارك لي في سفري وأحسن بعرفاتي خاتمي إنك على كل شيء قدير (اللهم) اجعلها أقرب عبادة غدتها من رضوانك وأبعدا من سخطك (اللهم) اليك غدت وعليك اعتصمت ووجهك أردت فأجعلني عن تباهي به اليوم من هو خير مني وأفضل (اللهم) إني أسألك العفو والعافية والمعاونة الدائمة في الدنيا والآخرة وصلي الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين فإذا وصل إلى عرفات نزل بها مع الناس غير متبذع منها وتضرع إلى الله وتصدق وأخلص نيته وأكثر الذكر والتسبيح والتلبية وكررو كثيرا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير

(فصل) إذا زالت الشمس ذهب الإمام أو نائبه مع الناس إلى مسجد إبراهيم عليه وعلى نينا وعلى منائر الأنبياء

أفضل الصلاة والسلام وخطب بهم خطبتين يعلم الناس فيها مناسكهم وصلى بهم الظهر والعصر جمعا من غير فصل جمعا بينهما ولي وحده الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه وللصلين وعاد بهم إلى الموقف (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بركة) (اعلم) أن موقف الامام الآن هو محل مرتفع مبنى في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا للناس ويقف أمير الحاج والحامل تحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه مزدحمين عليه وإنما اختير ذلك المحل لكثرة الناس وسعة المحل وإشراقه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتهد في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتهد الذي تفعله الله تعالى برحمته في تعيين الموقف الشريف النبوي فقال الفجوة المستعملة المشرقة على الموقف وهي من وراء الموقف صاعدة من الرابية وهي التي عن يمينها وروافدها صرايا متصل بصخر الجبل المذكور والبناء المرتفع عن يساره وهو إلى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قباله الواقف عن اليمين إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقا وجهه والبناء المرتفع عن يساره بقليل وراه فإن ظفرت بموقف النبي صلى الله عليه وسلم فهو الغاية في الفضل وإن خفي عليك فقف فيما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصناعات بينهما لعلك أن تصادف الموقف الشريف النبوي فيفاض عليك من بركاته

(فصل في أدعية عرفة) اعلم قبل الله منا ومنك صالح الأعمال أني قد جمعت لك ما وقفت عليه في ذلك فتقول وأنت باسط كفيك مستقبل البيت الحرام الحمد لله رب العالمين ثلاثا ثم تلي ثلاثا وتقول الله أكبر لله الحمد ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة تبدأ في كل مرة بيسم الله الرحمن الرحيم وتحمم يميني وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض سطوته سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضائه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه مائة مرة وتقول شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم وتقول أشهد أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأربنا مناسكتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تؤاخذنا إن نسئنا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه إن الله لا يخلف الميعاد رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ربنا إنك من تدخل النار فقد أضرنا وما الظالمين من أنصار ربنا إننا صمنا ناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفرنا سيئاتنا وتوفنا مع البرار ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين أنت مولانا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدانا إليك على الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين فاغفر السموات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفقي مسلما وألحقني بالصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا رب لا تؤذني فردا

وأنت خير الوارثين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا
 من أهلي رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المُنزِلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين رب أعوذ بك من همزات
 الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ربنا أصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً إلهامات مستقرا ومقاما
 ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما رب هب لي حكما وألحقني بالصالحين واجعل لي
 لسان صدق في الآخرين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لابي إنه كان من الظالمين ولا تخزني يوم يبعثون يوم
 لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
 صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا
 للعجمين رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا
 ترضاه وأصلح لي في ذنبي إني كنت منك وآتي من المسلمين ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا
 غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم وبناعليك توكلنا وإليك أنبأنا وإليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا
 إنك أنت العزيز الحكيم ربنا أنعم لنا نورنا واغفر لنا إنك علي كل شيء قدير رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
 مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلا تبارا بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق
 ومن شر غاسق إذا وقب ومن شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد إذا حسد بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب
 الناس ملك الناس إله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس هو الله الذي
 لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار
 القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف
 الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المحجب الواسع الحكيم
 الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد المحيي المميت الحي القيوم
 الواجد الماجد الواحد الأحد الصمد القادر القادر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المعالي البر التواب
 المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المغني المانع الضار النافع النور الهادي
 البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور الذي ليس كشيء شيء وهو السميع البصير وتقول (اللهم) صلي على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد صلوات الله وملائكته على النبي الأسمى وعلى
 آله وعليه السلام وعلى آله وبركاته مائة مرة لا إله إلا الله لا إله إلا الله لا إله إلا الله ولو كره
 المشركون لا إله إلا الله ربنا ورب آبائنا الأولين (اللهم) لك الحمد كالذي تقول وخيرا عما نقول (اللهم) لك صلاتي
 ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآبي ولك يارب تراني (اللهم) إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة الصدر ومن
 شتات الأمر (اللهم) إني أسألك من خير الریح ومن خير ما تمی به الریح وأعوذ بك من شر الریح ومن شر ما تمی به
 الریح ومن شر باقی الذعر (اللهم) إنک ترى مکاني وتسمع کلامی وتعلم سری وعلائقی ولا یخفی علیک شیء من
 أمری أنا البائس الفقیر المستغنی الوجع المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسکین وأبذل الیک ابتهال المذنب
 الذلیل وأدعوك دعاء الخائف المضطر دعاء من خضع لك عنقه وذلل لك خدعه وقاضت لك عينه ورغم لك أنفه (اللهم)
 لا تجعلني بدعائك رب شقيا وكن بي رؤفا رحيا يا خير المسؤولين ويا خير المعطين (اللهم) اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى
 واغفر لنا في الآخرة والأولى (اللهم) اجعله حجا مبرورا وذنبنا مغفورا (اللهم) إني أسألك من فضلك وعطائك
 رزقا مباركا (اللهم) إنك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالإجابة وأنت لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدهك (اللهم)
 ما أحببت من خير لحبه إلينا ويسره لنا وما كرهت من شر فكره إلينا وجنبنا ما لا نخرج من الإسلام بعد إذا أعطيتنا
 (اللهم) كما أدبني من صباي وهديتني من عمای أدعوك دعاء من أتاك لرحمتك راجيا وعن وطنه نائيا ولذنبه شاكيا
 يا خير مقصود وأيسر منزل عليه وأكرم مسؤول ماله أعطني الشيء أفضل ما توفى أحدا من خلقك وحجاج بيتك

الحرام يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعلني من الفائزين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم (اللهم) اغفر لي مغفرة تصلح بها شأني في الدارين وارحمني رحمة أسعد بها في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أُنسكتها أبداً والزمني سبيل الاستقامة لا أرتقع عنها أبداً (اللهم) أنت الله رب العالمين وأنت الله الرحمن الرحيم وأنتي عليك يا سيدي ومعصي أن يبلغ في مدحك ثنائي مع قلة عملي وقصر رأبي وأنت الخالق وأنا المخلوق وأنت المالك وأنا المملوك وأنت الرب وأنا العبد وأنت الغني وأنا الفقير وأنت المعطي وأنا السائل وأنت النور وأنا الخاطيء وأنت الحي الذي لا يموت وأنا خلق أموت يا من تجدد بفخره وغر بزمه وعز بجبروته ووسع كل شيء رحمة إياك أدعو وإياك أسأل ومنك أطلب وإليك أرغب يا غاية المستضعفين يا صريح المستصرخين ومنجي المؤمنين ومثيب الصابرين وعصمة الصالحين وحرز النافلين وأمان الخائفين وظهور اللاجئين ومدرك المهارين وأرحم الراحمين وخير الناصرين وخير النافرين وأحكم الحاكمين وأسرع المحاسبين أسألك أن تصل علي عملي وعلى آل محمد أن ترحمني بمقامي هذا والى جميع إخواني المؤمنين وأن تقضي حوائج أفضيت بها إليك وقت بها بين يديك مع ما كان من تقربتي إليك بما أمرني به وقصيري بما نهيتني عنه يا نورى في كل ظلمة وبأنتى في كل وحشة وبياقنى في كل شدة وبأرجأى في كل كرب وبأولئى في كل نعمة أنت دليل إذا اقطعت دلالة الأدلاء فإن دلائلك لا تنقطع لا يضل من هديت ولا يذل من واثقت أنعمت علي فأبغيت ورزقتي فوفرت ووعدتني فأحسن وأعطيتني فأجزلت بلا استحقاق لذلك بعمل مني ولكن إبداء منك بكرمك وجودك فأثقت نعمك في معاصيك وتقويت برزقك علي سخطك وأقنيت عمري فيما لا يحب فلا تمنع جرائق عليك وركوبي ما نهيتني عنه ودخولي فيما حرمت علي أن عدت علي بفضلك ولم يمنني عودك علي بفضلك أن عدت في معاصيك فأنت العائد بالفصل وأنا العائد بالمعاصي وأنت يا سيدي خير الموالى وأنا شر المبيد أدعوك فتجيبني وأسألك فتعطيني وأسكت عتك فتبدؤني وأستزيك فتزيدني قبس العبد أنا يا سيدي ومولاي أنا الذي لم أزل أسيء فتغفري ولم أزل أتعرض للبلاد فتعافيني ولم أتعرض للهلكة فتجيبني وأقلت عترتي وسرت عورتي ولم تقضني بسريري ولم تكس برأسي عند إخواني بل سرت علي القبايع العظام والفضائح الكبار وأظهرت حسناتي القليلة الصغار منا منك وتفضلنا منك وإحساناً ثم أمرتني فلم أأمر وزجرتني فلم أنجز ولم أشكر نعمتك ولم أقبل نصيحتك ولم أؤد حقك ولم أترك معاصيك بل عصيتك بعينى فلم شئت أعيتني فلم تفعل ذلك بي وعصيتك يدي ولو شئت لجذمتي فلم فعل ذلك بي وعصيتك بجميع جوارحي ولم يكن ذلك جزاءك منى فغفرت غفوك فما أنا عبدك المقر بذنبي الخاضع بذل المستكين لك بحر منى فمقرتك بجنائتي متضرع إليك راجع في موقعي هذا نائب إليك مبتهل إليك في الصفو عن المعاصي طالب إليك أن تتجسس علي حوائجي وتطعني فوق رغبتى وأن تسمع فداي وتستجيب فدائى وترحم نضرى ويكافئ وكذلك العبد الخاطيء يخضع لسيده يستخضع لمولاه بالذل يا أكرم من أقر له بالذنوب وأكرم من خضع له وخضع ما أنت صانع بمقر لك بذنبه خاضع لك بذله فإن كانت ذنوبى قد حالت بيني وبينك أن تقبل علي بوجهك الكريم وتشر علي رحمتك وتنزل علي شيتا من بركانك وتغفر لي ذنبي وتتجاوز لي عن خطيئتي فما أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وحر جلالك متوجه إليك ومتوسل إليك ومتقرب إليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكاناً وبستره الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين بأمدل كل جبار يامعز كل ذليل قد بلغ مجهودى لهبيل نفسى الساعة برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) لا قوة لي علي سخطك ولا صبر لي علي عذابك ولا غنى لي عن رحمتك تجدد من تعذيبى ولا أجد من يرحم غيرك ولا قوة لي علي البلاء ولا طاقة لي على الجهد أسألك بحق نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وآله المهادين المهديين أن توسل إليك في موقعي اليوم أن تجعلني من خيار وفدك (اللهم) صل علي عمى وعلى آل محمد وأرحم صراخى واعتزاني بذنبي وتضرعى وارسم طرح رحلى بفنائك وارحم مضروئى إليك يا أكرم من سئل بإعطيا برحمتى لكل عظيم اغفر لي ذنبي العظيم فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم

(اللهم) إني أسألك فكاك رقبتي من النار يا رب المؤمنين لا تقطع رجائي يا مامن من على بالرحمة يا أرحم الراحمين يا من لا ينجيب سائله لا تردني يا غفر عني يا ثواب تب علي وأقبل توبتي يا مولاي حاجتي إن أعطينتها لم يضرنني ما منحتني وإن منعتني لم ينقصني ما أعطيتني فكاك رقبتي من النار (اللهم) بلغ روح محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله تحية وسلاما وبهم اليوم أنقذني يا من أمر بالعفو يا من يجزي على العفو يا من يغفر يا من يرضى بالعفو يا من يثيب على العفو العفو أسألك اليوم العفو وأسألك من كل خير أسأط به عليك هذا مكان البائس الفقير وهذا مكان المضطر إلى رحمتك هذا مكان المستجير بعفوك من عقوبتك هذا مكان المائت بك منك أعوذ برضاك من سخطك ومن جأته نعمتك يا أملي يا رجائي يا خير مستغاث بالآجود المعطين يا من سبقت رحمة غضبه ياسيدي ومولاي يا تقى ورجائي ومعتمدى ويا ذخرى وظهري وعدوقى ويا غاية أملى وورغى ويا غياثى ما أنت صانع فى هذا اليوم الذى فرعت فيه إليك الأصوات أسألك أن تصل على محمد وعلى آل محمد وأن تقبلني فيه مفلحا منجها بأفضل ما انقلب به من رضى عنه واستجبت دعائه وقبلته وأجزلت عظامه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحييته حياة طيبة وختمت له بالمغفرة (اللهم) إن لكل وقد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل لك عطية ولكل راج لك ثوابا ولكل من فرغ إليك رحمة ولكل من رغب إليك ذلقى ولكل مضرع إليك إجابة ولكل مسكين إليك راقعة وقد وفدت إليك ووفقت بين يديك فى هذه المواضع التى شرفتها بجاهك لماعتك فلا تجعلنى اليوم أخيب وقد كثر كرمي بالجنته ومن على بالمغفرة والعافية وأجرني من النار ووسع على من الرزق الحلال الطيب وادرا عني شرقة العرب والسجم وشرقة الإنس والجن (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد ولا تردني غائبا ولسنى فيما بيني وبين لقاءك حتى تبلغني الدرجة التى فيها مراقة أنبيائك واسقى من حوضهم مشربا وويا لأظلمأ بعده أبدا وأحشرني فى زميرتهم وصل على محمد وعلى آل محمد واكفى شر ما حذر وشربا لا أخطر ولا تكني إلى أحد سواك وبارك لى فيما رزقتنى ياسيدى ومولاي (اللهم) انقطع الرجاء الا منك فى هذا اليوم تطول على فيه بالرحمة والمغفرة (اللهم) رب هذه الامكنة الشريفة ورب كل حرم ومشعر عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمد وانجح لى كل حاجة بمافيها صلاح ديني ودنياي وآخرتي واغفر لى ولوالدى وارحمهما كما ربياني صغيرا وأجزهما عني خير الجزاء وعرفهما بدعائى لما ومن عليهما بما تقر به عينهما وشغفنى فى نفسى وفيهما وفى جميع أسلافى من المؤمنين والمؤمنات فى هذا اليوم (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد واتسح لى فى عمري وابسط لى فى رزقى (اللهم) لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف وارزقني ما أبقيتنى واتقبنى اليوم مفلحا منجها مستجابا لى مرحوما مغفرا لى بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لى فيما أرجع إليه من أهل ومال قليل أو كثير لا إله الا الله الحليم الكريم لا إله الا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) اتقنى من ذل المعصية إلى عز الطاعة واغنى بجلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك ونور قلبى وقبرى وأعزنى من الشر كله واجعل لى الخير كله (اللهم) أنت أحق من ذكر وأحق من عبد وأقصر من وابتنى وأرأف بن ملك وأجود من أعطى وأوسع من سئل أنت الملك لا شريك لك والفرد لا تد لك كل شيء هالك الا وجهك لن تطاع الا بإذنك ولن تقصى الا بملكك تطاع فتشكر وتمعى فتغفر أقرب شيد وأذن حفيظ حلت دون النفوس وأخذت بالتواصى وكتبت الآثار ونسخت الآجال القلوب لك مصفية والسر عندك علانية والحلال ما أحلت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والأمر ما نصبت والخلق خلقك والعبد عبيدك وأنت الله الرؤف الرحيم أسألك بنور وجهك الذى أشرقت له السموات والأرض وبكل حق هو لك ويحق السالكين عليك أن تقبلني فى هذه العتبة وأن تجبرني من النار بتدريتك يا أرحم الراحمين (اللهم) اشرح لى صدري ويسر لى أمرى وأعزذ بك من وسواس الصدر وشتات الأمر وفترة القبر ومتنق بالإسلام والبسة وبارك لى فيما (اللهم) إن كان رزقى فى السماء فأزله وإن كان فى الأرض فأخرجه وإن كان نائيا فقربه وإن كان قريبا ففني به وبارك لى فيه وأدمه لى وأدغم نعمك كلها

على يا أرحم الراحمين (اللهم) أعتق رقبتي من النار وأوسع لي من الرزق الحلال وأصرف عني فسقة الإنس والجن (اللهم) لا تحرمني أجر تعمي ونصي فإن أحرمتني ذلك فلا تحرمني أجر الحساب علي مصيئته (اللهم) اغفر لي ذنوبي وإن عدت إلى شيء من معاصيك فعد علي برحمتك إنك أهل ذلك (اللهم) إليك ضجت الأصوات بلفات مختلفات يسألونك الحاجات وحاجتي إليك أن تذكرني عند البلاء إذا نسيت أهل الدنيا وأسواته واثقه منك وإن عفوت وأسواته والله منك وإن عفرت (اللهم) لا تجعله آخر العهد مني (اللهم) زد إحسان محسنيهم وارجع مسيئهم إلى الذنوب وحط من ورائهم بالرحمة يا أرحم الراحمين (اللهم) إن أعود بك من يحول عافيتك ونجاة نفستك وجمع سلكك (اللهم) يارفع الدرجات ومنزل البركات وفاطر السموات والأرضين أصلح لي ديني الذي جعلته عصمة أمري (اللهم) أصلح لي دنياي التي فيها معاشي (اللهم) أصلح لي آخرتي التي فيها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر واكفني في دنياي وآخرتي بما كفيت به أوليائك وخيرتك من عبادك الصالحين (اللهم) إنني أستودعك ديني ومالي وقلي وبدني وخواتمي وعلي ووالدي وأولادي وأحفادي وإخواني وأخواني وجميع ما أنعمت به علي وعليهم وصل علي محمد وآله واجعلنا واجملهم في كنفك وأمنك وحفظك وحياطتك وكفايتك وسرك وذنك وجوارك وودائك يامن لا تضيع ودائعه ولا تخيب سائله ولا ينفد ما عنده (اللهم) إنني أستغفرك ولهم من كل ذنب جرى به عليك فينا وفيهم وعلينا وعليهم إلى آخر عصرنا وعصرهم ولتوبنا وذنوبهم كلها أولها وآخرها عدها وخطأها قليلها وكثيرها سرها وعلانياتها صغرها وكبرها وجميع ما نحن به مذنبون فصل علي محمد وآله واغفرنا ولهم يا خير العافرين (اللهم) يا عظيم يا عظيم يا عظيم اغفر لي ذنبي العظيم فإنه لا يغفر الذنوب العظيم إلا العظيم (اللهم) من مدح إليك نفسه فإني لمؤتمن لنصي آخرست المعاصي لساق طالي من وسيلة ولا عمل ولا شفع سوى الأمل (اللهم) إنني أعلم أن ذنوبي لم تقبل عندك جأها ولا الاعتذار جأها ولكنك أكرم الأكرمين (اللهم) إن لم أكن أهلا أن أبلغ رحمتك فإن رحمتك أهل أن تبلغني فإن رحمتك وسعت كل شيء والأشبه (اللهم) إن ذنوبي وإن كانت عظاما ولكنها صغار في جنب عفوك فأغفرها لي يا غفور يا رحيم (اللهم) أنتأنت وأنا أنا العواد إلى الذنوب وأنت العواد إلى المغفرة (اللهم) إن كنت لا ترحم إلا أمل طاعتك فإني من يفرغ المذنبون (اللهم) إنك تجد من تعذب غيري وأنا لا أجدهم يرحمني غيرك (اللهم) تجتنب عن طاعتك عمدا وتوجهت إلى معصيتك قصدًا فحبائك ما أنظم حجتك علي وأكرم عفوك عني (اللهم) من أولى بالقصير مني وقد خلقتني ضعيفا ومن أولى بالكرم منك وقد سميت رؤفا ومن أولى بالعفو منك وعليك سابق وقضاؤك محيط أظنك يا ذنك ولك المنة وعصيتك بملك ولك الحجة علي فوجوب حجتك علي واقطع حجتني وقصر إليك وغناك عني لا عفوت عني يا أرحم الراحمين (اللهم) إن كنت خصصت برحمتك أقواما أطاعوك فيما أمرتهم به وعملوا لك فيما خلقتهم له فأنهم لم يلنوا ذلك إلا بك ولم يوقهم لذلك إلا أنت كانت رحمتك إياهم قبل طاعتهم إياك يا خير من دعاه داع وأفضل من رجاه راج (اللهم) بحرمة الإسلام وبمدة نيك محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أتوسل إليك فأغفر لي جميع ذنوبي وأصرف عني عن موقفي هذا مقضى الخواص وهب لي ما سألت وحق رجاؤي فيه تهيئة (اللهم) دعوتك بالدعاء الذي علمته فلا تحرمني الرجاء الذي عرفته (اللهم) ما أنت صانع العشة بعد مقر لك بذنبه خاشع لك بذنبه مستكين لك بجرمه متضرع إليك بعلمه تائب إليك من اقترافه مستغفر لك من ظله مبتهل إليك في العفو عنه طالب إليك في نجاح حوائجه راجع إليك في موافقه مع كثرة ذنوبه فيأملها كل حي وولي كل مؤمن ومؤمنة من أحسن فبرحمتك يفوز ومن أساء فيخطئه يهلك (اللهم) إنك دعوت إلى حج بيتك ووعدت منفعة علي شهود مناسكك وقد جئتكم ، اللهم منفعة ما تنفعني به أن أتوب علي وأن تؤثني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وتقي عذاب النار (اللهم) لا تعطيني في الدنيا عطاء يبدني من رحمتك في الآخرة اللهم إليك خرجنا وبفنائك أمضنا وإياك أملنا وما عندك طلبنا ولا جاساك تعرضنا ورحمتك رجونا ومن عذابك أشفقنا وليتك الحرام حجبنا يامن يملك حوائج البائسين ويعلم ضلالت الصامتين يامن ليس معه رب يدعي ويامن ليس فوقه خالق يخشى

ويامن ليس له وزير يؤق ولا حاجب يرشئ يامن لا يزداد على السؤال إلا كرما وجودا وعلى كثرة الحوائج لا تضللا وإحسانا (اللهم) إنك جعلت لكل ضيف قري ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة (اللهم) إن لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راجع ثوابا ولكل ملتمس لما عندك جزاء ولكل مسترحم عندك رحمة ولكل راغب إليك زلفة ولكل متوسل إليك عفوا ولكل ضيف قري ونحن أضيافك فاجعل قرانا منك الجنة هولاى وقد وفدنا إلى بيتك الحرام وقضنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا هذه المشاهد الكرام رجاء لما عندك فلا تخيب رجاءنا إلهنا تأبى التمس حتى اطمانت الأنفس بتتابع نعمتك وأظهرت العبر حتى فطقت الصوامت بحجبتك وظاهرت المان حتى اعترف أولياؤك بالتقصير عن حقلك وأظهرت الآيات حتى أفصحت السموات والأرضون بأدلتك وقهرت بقدرتك حتى خضع كل شيء لمرتك وعنت الوجوه لعظمتك (اللهم) ما أحبه من خير خليه إلينا وما كرهت من شر فكرهه إلينا وجنبناه ولا تنزع الإيمان بعد إذا عطيناه يامولاى إذا أساء عبادك حلت وأمهلت وإذا أحسنوا تفضلت وقبلت وإذا عصوا سترت وإذا أذنبوا غفرت وإذا دعونا أجبت وإذا نادينا سمعت وإذا أقبلنا إليك قريت وإذا بعدنا عنك دعوت (اللهم) إنك قلت فى كتابك المين لمحمد خاتم النبيين عليه أفضل صلاة المصلين قل للذين كفروا إن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف فأرضك عنهم الإقرار بكلمة التوحيد مخبتين ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة غلطين فافغر لنا هذه الشهادة سوائف الإجرام ولا تجعل حظنا منك أنقص من حظ من دخل فى الإسلام (اللهم) إنك أجبت القرب إليك بتق ماملكت أيماننا ونحن عبيدك وأنت أولى بالفضل فأعتقنا وإنك أمرتنا أن نتصدق على قرائنا ونحن قراؤك وأنت أحق بالطول فتصدق علينا وأمرتنا بالقفو عن ظلماتنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت أحق بالكرم فاعف عنا يأتق من مثل وأحق من أعطى إليك قصدت وبالك رجوت يامن لا تبرمه المسائل ولا تنقطع دونه الحوائج وبأولى كل نعمة ومتهى كل رغبة أسألك فى هذا الجمع جوامع الخير وأعوذ بك من جوامع الشر وأسألك الجنة برحمتك والنجاة من النار بفضلك (اللهم) إنك خلقتى سويا وريبتى صيا وجعلتني غنيا مكفيا وقد قلت فى كتابك الحكيم الذى أنزلته على نبيك الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مبشرا بعبادك وقولا للحق بعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إجمعا الغفور الرحيم وقلت وقولك الحق وإن أسألك عبادى عنى فى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجروا ليؤمنوا بي لأعلمهم يرشدون وقلت وقولك الحق ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله نجد الله غفورا رحيا وقلت وقولك الحق آمن بحبيب المظطر إذا دعاه ويكشف السوء (اللهم) لأحد سواك من يحيب دعوة المظطر ويكشف ما به من السوء (اللهم) قدريتى من صباى ومديتى من عملى وأقذتني من جملى أسألك أن تتم نورى وتيسر أملى فى عاجل دنياى وأخرتى ومعادى (اللهم) إنك هيئت قلى القاسى على الشخصون إلى حرمك وقويت أركانى الضعيفة لزيارة عتيق بيتك الحرام وبلنتى لأشهد موافقت حرمك وأمنك اقتداء بسنة خليلك واقفاه على امتثال أمر رسولك واتباع آثار خيرتك وسلوك رسلك وأصفيائك صلى الله عليهم وسلم أجمعين (سيدى) وقد مننت على بامثال أملك وتأدية فرضك بما لم أقف عليه إلا بتوفيقك وعونك (اللهم) انفعنى بقلى واجعل ما أصير إليه انعم على ما انقطع عني (اللهم) أحسن الظن فيك فأحسن لى الثواب (اللهم) أعطنى من الدنيا ما تيقن به قلتها وتغننى بها عن أهلها وتجعله بلاغا إلى ما هو خير لى فإنه لا حول ولا قوة إلا بك (اللهم) رب الملائكة المقربين ورب الأنبياء والمرسلين ورب الحاجين الآتين من كل فج عميق أدخلنا برحمتك فى عبادك الصالحين واجعل لنا أوفر الحظ والنصيب فى هذا اليوم يا أكرم الأكرمين ولا تجعلنى أشق من حضر يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعل خير عمري آخره وخير عملى خواتمه وخير أيامى يوم لقتاك (اللهم) غثتى بأمرك وأيدتى بنصرتك وارزقنى من فضلك ونجنى من عذابك (اللهم) إن ذنوبى لا تصرفك وإن عدم رحمتك لراى لا تفعلك (اللهم) اغفر لى ذنوبى جميعا وهب لى حقلك وأرض عنى خلقك وأسكنى الجنة وأعذنى من النار واجعلنى من الفائزين برحمتك إنك سمع الدعاء (اللهم) إنى أدعوك فى مواقف الأنبياء ومنازل السعداء ومشاهد الشهداء دعاء من أتاك لرحمتك راجيا وعن

وطنه نائياً ولنسلك مؤدياً ولقرأضك قاضياً ولكتابك تالياً ولك داعياً وقلبه شاكياً ولذنبه خاشياً ولحظله غطائاً
ولرأيه متعلقاً ولنفسه ظالمياً ومجرمه عالمداً من جنت عيوبه وكثرت ذنوبه وتصرفت آماله وبقيت آثامه وأسبلت
دمعته واهطلت مدته دعاء من لا يجد لذنبه غافراً غيرك ولا للمأوله من الخيرات مطياً سواك ولا لكسره جابراً
إلا أنت يا مولاي دعوتك دعوة من لا يجد لنفسه مصلحاً إلا أنت ولا لضغفه مقرباً سواك ولا لما يتخوف من
غيرك معقلاً إلا أنت (اللهم) فقبل دعائي وأجب بجدك ندائي وقد كان من قصصى وتوبيق نفسى ماعلت ومن
مظالمى ماقد أحصيت لكم من كرب نيجيتى منه ومن هم فرجتى ومن غم جلبت عني يا مولاي منك النباء وحسن القضاء
ومنى الجفاء وطول الأمل والرجاء والتقصير عن أداء شكرك وشكر نعمتك فلم ينمك يا محمود من عطائي وقضاء
 حاجتى ومستلتي وتبليغ سؤالي ما تعرفه من ذنوبى وتعلمه من قصصى فعم الرب أنت وبس العبد أنا يا رب خلقتى
وأمرتني ونهيتني ورغبتني في ثواب ما أمرتني به ورهبتني من عقاب ما نهيتني عنه وسلطت عليّ عدواً فأسكنته صدرى
يمرى بجرى دى إن أم فباحشة شغيتي وإن أم بطاعة بطاني لا ينفل إن غفلت ولا ينسى إن نيت يتصب لى فى
الشهوات ويترضى لى فى الشهوات وإلا تصرف عني كيدى يستزلى فاقهر سلطاناً على سلطاناه عليه حتى تحبسه بكثرة
ذكرى لك فأفوز مع المعصومين ولا حول ولا قوة إلا بك (اللهم) لا تخدعنى لعنابك ولا تؤخرنى لشئ من الفتن
مولاي فها أنا أدعوك وأتوب إليك وجهي طالباً وأضع لك خدى مهيناً راجياً فقبل دعائي وأصلح القاسد
من أمرى واضلع من الدنيا همى وحاجتى واجعل فيما عندك رغبتى واقلبنى متقلب المذكرين بحاجتهم المقبول دعاؤهم
القائمة حجته المفقور ذنوبهم المبرور حجم المخطوط خطاياهم المحرو سيئاتهم الراشد أمرهم متقلب من لا يصي لك
أمراً ولا يأتي بعده مائماً ولا يركب بعده جهلاً ولا يحمل بعده وزراً متقلب من عززت بذكرك لسانه وطهرت من
الآذناس بدنه واستودع الهدى قلبه وشرحت بالإسلام صدره وأقررت بعفوك قبل المئات عينه وأغضضت عن
المآثم بصره واستعملت فى سبيلك نفسه وأصبحت فى قيام من خير الأيام أسألك أن لا تجعلنى أشقى خلقك الذين
عندك ولا أخيب الراجين لديك ولا أحرم الآملين لرحمتك ولا أخس المقلين من بلادك مولاي وأنا مع مصيبي
راج فلا تحل بينى وبين مارجوت واردد يدى ملكى بخير منك ياسيدى (اللهم) لولا ما أمله من عفوك الذى يسع
كل شئ لآليت بنفى إلى التهلكة ولولا أن عبداً استطاع الحرب من سيده لكننت أحق بالحرب لا يتغنى حرب
ولا يعزب عنك مثقال ذرة وما أنا عبدك ابن عبدك واقف بين يديك فارحم هذه النفس الجروع والقلب الملوغ
الذى لا يستطيع أن يسمع صوت رعدك فكيف عذابك والذى لا قوى على حرمشك فكيف بحر نارك (اللهم)
إن عذابى لا يزيد فى ملكك مثقال ذرة (اللهم) نسألك الصبر الملك لك عظيم وسلطانك أكبر من أن يزيد فيه طاعة
المطيعين أو ينقصه معصية العصاةين فارحمنى برحمتك (اللهم) وقد دعوتك بالدعاء الذى علمته فلا تحرمنى الرجاء
الذى عرفته (اللهم) ما أعطيتنى مما أحب فأجعله لى عوناً على ما تحب واجعله لى خيراً (اللهم) حبيب لى طاعتك
والعمل بها كما حبيبنا لى أوليانك حتى يرون ثوابنا (اللهم) بنص لى معصيتك والعمل بها كما بنصنا لى أهلها حتى
يرون عقابنا (اللهم) إنك هديتني إلى الإسلام فلا تزعه منى حتى تقيضى إليك وأنا عليه وأصرفنى عن موقفى هذا
مقضى الخواص وهب لى ما سألتك وحقق رجائى فيما تمنيت (اللهم) اهدنا بالهدى واعصمنا بالقوى واغفر لنا فى الآخرة
والأولى ربنا آتينا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يا من لا يشغله سمع من سمع ولا تشبهه عليه الأصوات
يا من لا تخطئه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يركم إلحاح المالحين ولا تعجزه مسئلة السائلين أذقنا ربك
بأرحم الراحمين (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد وشفع اللهم لنا فى البارئ
محمد وآل محمد وأحسن عواقبنا بمحمد وآل محمد وأخرجنا من كل سوء وأخرجنا منه محمداً وآل محمد بمحمد محمد
وآل محمد صلى الله عليه وسلم (اللهم) لاترد البليغ لأجلنى ولا تشؤم ذنوبى بل ارحمنى وتجاوز عني بركة من حضر هنا
من أوليانك وأجبابك (اللهم) لا تجعل هذا آخر عهدى من هذا الموقف العظيم وارزقنا الرجوع إليه مرات كثيرة

بطفك العميم واجعلني فيه مفلحا مرحوما مستجاب الدعوات بالقبول والرضوان والتجاوز والغفران والرزق الحلال
 الواسع وبارك لي في جميع أموري ومأرجم اليه من أهلي ومالي وأولادي (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته وبارك وسلم (اللهم) سلم لي ديني ومن على بطاعتك ومرضاتك وترك ما لا ينبغي (اللهم) إن العشيمة من عشايا
 منحك وأحد أيام زلفتك فيها تقضى من الحوائج لمن قصدك لا تمرك في قصده منها شيئا فكل إنسان فيها يدعي وكل
 خير فيها من عندك برحمتي أتك الضوامر من الفج العميق وهامت المهايع من شعب المضيق أبرزت لك وجوهها المصونة
 ومنك كانت المعونة صابرة على لقع السائم وبرد ليل البهائم رجوك ما لا خلف له من عندك ولا منزل له من عظيم
 برك فيما ميلا من شاء نيله وبامقيتا من شاء فضله وباملكا في عظمت أرحم صوت حزين يخني ماسترت عنه من خلقك
 لمن مددت يدي داعيا لطالما كفيتي ساهيا نعمتك تظاهرها على عند التفلق وكيف آيس منها عند الرجفة لا يزال رجائي
 فيك عند ما أقرت من آثامك وإن كنت لا أصل اليك إلا بك فأسألك الصلاح في الولد والأمن في البلد وعافني من
 الحسد والهرس الكبد (اللهم) لك على حقوق تصدق بها على وخلقك على تيمات فتحملها عني (اللهم) إن استغفاري
 إياك مع كثرة ذنوبي للوم وإن ترك الاستغفار مع معرفتي سعة مغفرتك لعجز (اللهم) كم تحبب إلي بنعمتك وأنت
 غني عني وكم أبغض اليك بمعصيتك وأنا في قبضة قدرتك مفتقر في كل لحظة إلى رحمتك يامن إذا وعد وفى وإذا
 أوعد عني (اللهم) أرض عني فإن لم ترض عني فأعف عني فقد يغفو المولى وهو غير راض (اللهم) إني أعوذ بك من
 الفقر إلا اليك وأعوذ بك من التقى إلا بك اجعلنا عن يتصدق بتوفيقك وأمتنا على ملة الإسلام واحشرنا في زمرة
 سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) بنورك اهتدينا وبفضلك استقمنا وفي كنفك
 أصبحنا وأمسينا أنت الأول فلا شيء بعدك نعوذ بك من القلس والكسل ومن عذاب القبر ومن فتنة النقي والفقر
 (اللهم) نبينا لذكرك في أوقات الغفلات واستمنا في طاعتك في أيام المهلة واسلك بنا إلى جنتك طريقا سهلا (اللهم)
 اجعلنا من آمن بك فهديتك وتوكل عليك فكفيتك وأسألك فأعطيتك وتضرع اليك فرحمتك نسألك موجبات رحمتك
 وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلاية من كل إثم والقنوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) يا عالم الحقيبات
 يا سامع الأصوات يا باعث الأموات يا مجيب الدعوات يا قاضي الحاجات يا خالق الأرض والسموات أنت الله الذي
 لا إله إلا أنت الواحد الذي لا يخلو والحليم الذي لا يعجل لأراد لا مرك ولا معقب لحكمك رب كل شيء ومالك
 كل شيء ومقدر كل شيء أسألك اللهم أن ترزقني علما نافعا وورقا واسعا وقلبا خاشعا ولسانا ذا ذكرا وعلا زاكيا
 وإيمانا خالصا وهبنا لإجابة المخلصين وخشوع المجتبيين وأعمال الصالحين وحقين الصادقين وسعادة المتقين ودرجات العاترين
 يا أفضل من قصد وأكرم من سئل وأحلم من عصى ما أحطك على من عصاك وأقربك إلى من دعاك وأعطفك على من سألك
 لك الخلق والأمر إن أعطاك بفضلك وإن عصيتك قبلك لا يهدي إلا من هديت ولا ضال إلا من أضلت ولا غنى إلا من
 أغنيت ولا فقير إلا من أفقرت ولا معصوم إلا من عصيت ولا مستور إلا من سرت نسألك أن تهب لنا جبريل عطايتك
 والسعادة بقلاتك والمزيد من نعمك وآلائك وأن تجعل لنا نوراً في حياتنا ونوراً في معاتنا ونوراً في قبرنا ونوراً في حشرنا
 ونوراً يتوسل به اليك ونوراً تقوز به لديك فانا يابك سائلون وبنو لك معترفون ولقائك راجون (اللهم) اهدنا
 إلى الحق واجعلنا من أهله وانصرتنا به (اللهم) اجعل شغل قلوبنا بذكر عظمتك وغراغ أيدينا في شكر نعمتك وأتفق
 ألسنتنا بوصف سنك وقتنا نوائب الزمان وحوالة السلطان وسواوس الشيطان فأكفنا مؤنة الاكتساب وارزقنا بغير
 حساب (اللهم) اختم بالخيرات أجالنا وحق بفضلك آمالنا وبهل بلوغ رضاك سيلنا وحين في جميع الأحوال أعمالنا
 (اللهم) اغفر لنا ولآبائنا كربونا صفارا واغفر لحاصتنا وعامتنا وللسلطين والمسلمات فانك جواد الخيرات يامن
 لا تراه العيون ولا تحاطه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا يحيط بأمره المتفكرون يامنمقد الفرق يامنجي المهلكي
 يا شاهد كل نجوى يامنهي كل شكوى يا حسن العطاء يا قديم الإحسان يا دائم المعروف يامن لا غنى لشيء عنه ولا بد
 لكل شيء منه يامن رزق كل شيء عليه ومصير كل شيء إليه اليك ارتفعت أيدي السائلين وامتدت أعناق العابدين نسألك

(اللهم) أن تجلاني كنفك وجوارك وحرزك وعيادك وسرك وأمانك (اللهم) إنا نعوذ بك من جهل البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء، وشماتة الأعداء (اللهم) أقسم لنا من فضلك ما نصنعه من قسمة الدنيا وأغنتنا عن أهلها واجعل في قلوبنا من السلوة والمقت عنها والتبصر بغيرها مثل ما جعلت في قلوب من فارقتها هذا أهوا ورغبة عنها من أولائك المخلصين المرحومين بأرحم الراحمين (اللهم) لا تدع لنا في مقامنا هذا ذنباً إلا غفرت له ولا عيباً إلا سرت له ولا حماً إلا فرجت له ولا كرباً إلا كشفته ولا ديناً إلا قضيت له ولا عدواً إلا كفيت له ولا فساداً إلا أصلحته ولا مريضاً إلا عافيته ولا غائباً إلا رددته ولا خلقاً إلا سدنته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها فانك تهدي السبيل وتجبر الكسير وتلقي الفقير (اللهم) ما كان من تقصير فاجره بسمة عفوك وتجاوزته بفضلك ورحمتك واقبل منا ما كان صالحاً وأصلح منا ما كان فاسداً فإنه لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا مقدم لما أخرت ولا مؤخر لما قدمت ولا محفل لما هديت ولا منزل لمن واليت ولا ناصر لمن عادي ولا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك قولك حق ووعدك حق وحكك عدل وقضاؤك فضل ذل كل شيء لعزتك وتواضع كل شيء لعظمتك لا يحول دونك شيء ولا يعجز قدرتك شيء إليك أشكو فساوة قلوبنا وجود أعيننا وطول آمالنا مع اقتراب أجالنا وكثرة ذنوبنا فنعم المشكور إليك أنت فارحم ضعفنا وأطنا لمسكنتنا ولا تحرمنا لقلة شركنا قالنا إليك شافع أرحم في أنفسنا منك فارحم أضرعنا واجعل خوفنا كله منك ورجاءنا كله فيك وتوكلنا كله عليك ويامن عليه بحيط وقضاؤه فينا سابق أعذنا من سخطك ونزول عقبتك وزوال نعمتك فإنه لا طاعة لنا بالجهد ولا صبر لنا على البلاء (اللهم) إني أسألك النجاة يوم الحساب والمغفرة والرحمة يوم العذاب والرضا يوم الثواب والنور يوم الظلمة والبرى يوم العطش والفرج يوم الكرب وقرة عين لا تنفذ ومصاحبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (اللهم) إنه لا يد لنا من لقائك فاجعل عندك عذرا مقبولا وذنبنا مغفورا وعلنا موفورا وسعيانا مشكورا (اللهم) أصبح ذلي مستجيراً برك وخوف مستجيراً بحملك وجهلي مستجيراً بعلبك وأصبح وجهي الفاني مستجيراً بوجهك الباقي الكريم الدائم (اللهم) إني أصبحت لا يمتني منك أحد إلا زار دعتني ولا يعطيني أحد إلا حرمتني (اللهم) لا تحرمني لقلة شكري ولا تخذلني لقلة صبري وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم (اللهم) اجعل الموت خيراً غائباً تنتظره والقبور خيراً يبت نعموه واجعل لنا ما بعد خيراً لنا منه رب اغفر لي والوالدي ولإخوتي وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات (اللهم) من مات عنهم فاغفر له ذنبه ونور له قبره وآنس وحشته وآمن روعته وابشع آمناً من عذابك موقناً بؤايبك مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ومن موى ههنا فاهده فيمن هديت وعافه فيمن عافيت وتوله فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا بمعتك شر ما فضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك (اللهم) إنا نسئلك العصمة والرحمة والنعمة ونعوذ بك من الغتة والحنة (اللهم) ألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبيل السلام وأخرجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن في أجماعتنا وأبصارنا وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا شاكرين لنعمتك مشتهين بها عليك وأتمها علينا (اللهم) اجعلنا عداة مهدين واجعلنا من أئمة متقين إذا الفضل العظيم (اللهم) إني أعوذ بك من الكسل والهرم والمغرم والمأثم (اللهم) إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة القبر وفتنة النقي وفتنة الفقر وفتنة المسيح الدجال (اللهم) اغسل خطاي بألماء والتنج والبرد وتقي قلبي من الخطايا كما تقي التوب الباليض من الدنس والباعدني وبين خطاي كما باعدت بين المشرق والمغرب (اللهم) فائق الأصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً اقض عني الدين وأغنني من الفقر ومتعني بسمعي وبصري وقرني في سبيك (اللهم) يسر لي فعل الخيرات وترك المنكرات وحسب المساكين وإذا أردت بجوم سوء فأقبضني إليك غير مقترن وبنا آتاً في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني (اللهم) اغفر لي هزلي وجدي وخفلي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم فارح ألم كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت

ربى ترحنى فارحنى وحة تغنيى بها عن سواك (اللهم) إنك تعلم سرى وعلايتى فأقبل معاذرتى وتعلم حاجتى فأعطنى
 سؤلى وتعلم ما عندى فأغفرلى ذنوبى (اللهم) إني أسألك إيمانا يباشر قلبى وبقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصينى إلا
 ما كتبتهلى ورضى بقضائك (اللهم) أعنى على الدنيا بالقناعة وعلى الدين بالطاعة (اللهم) أغنى بالافتقار إليك ولا تفقرنى
 بالاستغناء عنك (اللهم) إني لا أملك لنفسى نفع ما أرجوه ولا أستطيع دفع ما أكره وأصبح الخير كله بين يديك
 وأصبحت فقيرا إلى رحمتك فلا تجعل مصيبتى فى رزقى ولا تجعل الدنيا أكبر همى ولا مبلغ على ولا تسطعلى بذنوبى
 من لا يرحنى (اللهم) إنا نسألك كلمة الإخلاص فى النضب والرضا والتصدى فى الفقر والغنى وأسألك الرضا بالقدر وعلمنا
 لا ينفدورة عين لا تنقطع وإنه العيش بعد الموت وشوقاً إلى لقائك ولذة النظر إلى وجهك الكريم وأعوذ بك من
 ضراء مضرة ومن فتنة مضلة (اللهم) زينا بزينة الايمان ولباس التقوى (اللهم) يامن لا يخفى عليه غاية اغفرلى ماخفى
 على الناس من خطيئتي (اللهم) سترت على ذنوبى فى الدنيا وأنا إلى سترها يوم القيامة أحق (اللهم) لا تظهر خطيئتي
 لأحد من المخلوقين ولا تنفضني بها على رؤوس العالمين (اللهم) طهر لساني من الكذب وقلبي من النفاق وعلمي من الرياء
 وبصرى من الحباثة فانك تعلم غائبة الأعين وما تخفى الصدور إليك هربت بأوزارى وذنوبى أهلها علي ظهري علماً
 بأن لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك فأغفرلى فانك أنت الغفور الرحيم (اللهم) رضى بقضائك وأسعدنى بقدرتك
 حتى لا أحب تأخير شيء عجلته ولا تأجيل شيء أخرته ولا تهتك سرى ولا تبذ عورتى وآمن روعتى واكفنى
 شر عدوى وأفض دينى وأنعم علي بفكاك رقبتي من النار (اللهم) ارحم غربتي فى الدنيا ومصرعى عند الموت وحشتى فى
 قبرى ومقامى بين يديك (اللهم) إني أعوذ بك أن أقتر فى غناك أو أضل فى هداك فأذل فعرك وأضام فى سلطنتك
 أر أجهد والأمر إليك (اللهم) إنك عفو تحب العفو ولولا العفو أحب الأشياء إليك ما بليت بالذنب أحب الخلق
 إليك فارحننا واعف عنا وأدخلنا الجنة وإن لم تكن من أهلها وخلصنا من النار وإن كنا قد استرجناها (اللهم) وسع
 علينا فى الدنيا وزهدنا فيها ولا تقترها علينا مع ما ترى أعيتنا فيها (اللهم) أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا السلام
 وأدخلنا دارك دار السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا وقبل
 منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار وأصلح لنا شأننا كله (اللهم) إني أسألك بأنك الحمد أنت الله الذى لا إله إلا أنت
 يا أمان الخائفين يا بديع السموات والأرضين يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم (اللهم) إني أسألك بأنك أنت
 الله الواحد الأحد الفرد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة
 (اللهم) أنت الملك لا إله إلا أنت وأنا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فأغفرلى ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب إلا
 أنت واهدنى لأحسن الأخلاق لا يهدى لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف سيئها إلا أنت لييك
 وسعديك والخير كله يديك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك (اللهم) بملك الغيب وبقدرتك على الخلق
 أحينى ما عالت الحياة خيراً أو توفنى إذا عالت الوفاة خيراً (اللهم) إني أنزل بك حاجتى وإن قصر رأيى وضعف عملى
 افتقرت إلى رحمتك فأهـألك بأقاضى الأمور أن تعجبنى من عذاب السعير ومن فتنة القبر (اللهم) اهدنى لأرشد أمرى
 وأجرنى من شر نفسى (اللهم) إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأهواء (اللهم) إني أعوذ بك من الشقاق والنفاق
 وسوء الأخلاق بسم الله ماشاء الله لا باقى بالخير إلا الله بسم الله ماشاء الله ولا يصرف سوء إلا الله بسم الله ماشاء
 الله وما بكم من نعمة فمن الله بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (اللهم) صل على محمد وعلى آل
 محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) صل وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وآل
 إبراهيم إنك حميد مجيد (اللهم) صل على ملائكتك المقربين وعلى أنبيائك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين من
 أهل السموات والأرضين وعلينا معهم يا أرحم الراحمين (اللهم) أحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا
 وعذاب الآخرة (اللهم) أعنى على غرات الموت وعلى سكرات الموت وهونها على حتى لا أجد لها كرباً ولا غماً ولا

أما ولقي حجة الإيمان عند المات (اللهم) أعني على الموت وسكرته وعلى القبر ووحشته وعلى يوم القيامة ودرعته وعلى الميزان وخفته وعلى الصراط وزله (اللهم) ارحم غربي في الدنيا وتضرعي عند الموت ووحقني في القبر ومقاي بين يديك وتوفني عند منتهى أجلي على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واجعله آخر كلامي في الدنيا (اللهم) إني أسألك عيشة نقية ومئة سورة ومراداً غير غزى ولا فاضح (اللهم) اجعل حبك أحب الأشياء إلي واجعل خشيتك أخوف الأشياء عندي واقطع عني حاجات الدنيا بالشوق إلى لقاءك وإذا قررت عين أهل الدنيا من دنياهم فأقر عيني بعبادتك (اللهم) إني أسألك الصحة والسلامة والعفة والأمانة وحسن الخلق والرضا بالقدر (اللهم) إني أعوذ بك من يوم السوء ومن ساة السوء ومن صاحب السوء ومن جار السوء (اللهم) اجعلني شكورا واجعلني صبورا واجعلني في عيني حقيرا وفي عين الناس كبيرا (اللهم) إني أسألك باسمك الطيب الطاهر المبارك الأحب إليك الذي إذا دعيت به أجبت وإذا سئلت به أعطيت وإذا استرحت به رحمت وإذا استفرجت به فرجت أن تعينني من الكفر والفقر والقلة والذلة والملة وكافة الأمراض والأعراض وسائر الأسقام والآلام ومن فتنة النساء ومن النفس والشيطان ومن فتنة الدنيا ومن القسوق والشقاق والتفارق وسوء الأخلاق ومن السمعة والرياء والشرك (اللهم) إني أسألك فواخ الخير وخواتمه وجوامعها وأوله وآخره وظواهره وباطنه والدرجات العلاءيين (اللهم) إني أسألك فرجا قريبا ونصرا عزيزا وصبرا جيلا وقصامينا وعلما كبيرا نافعا ورزقا واسعا مباركا بفاقة بلا بلاء ونسألك العافية من كل بلية ونسألك تمام العافية ونسألك وجود العافية في صحة بلا مرض رسألك النقي عن شرار الناس ونسألك انقياد الأجناد لنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (اللهم) إني أسألك أن تجعل سلمي إليك التنزل ومعراجي إليك التواضع والتذلل وامتنحي من حضراتك رقة يضمحل معها علو العالين ويقرضها غلو الغالين حتى أدركني إليك مرتقى قلبي فيهم الملية وتنقاد إلى النفوس الآية واكتفي بغناية من نورك تكشف عني كل مستور وتحجني عن كل حاسد مغرور وهبلي خلقا أسع به كل خلق وأقضي به كل حق كما وسعت كل شيء وحقوقها سبحانه لا إله إلا أنت سجدت لعظمتك الجبار فرتعت بذكرك الشفاء يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) إني أسألك أن تسلم مافي بطون عبادك لنا من ضغن وتزع مافي صدورهم لنا من غل ونحو مافي قلوبهم لنا من حقون كان لا حمن عبادك فينا غل أو غش أو حقد فأزح ذلك كله من قلوبنا وأبدل ذلك كله بحبة وفودة وراقة ورحمة واجعلنا في عتبتك إخوانا وعلى التقوى والخير أعوانا واجعلنا ممن يعفو ويعني عنه ولا تجعلنا ممن يبادر إلى الانتقام إذا وجد إليه الفرصة ولا ممن ينتهر العقوبة إذا أصاب إليها المقدرة وجنبنا من الشقاق والتفارق وسوء الأخلاق وأصنع عنا صفحا جيلا وأعتنا على الصفح الجميل الذي أمرتنا أن نصفحه وألمعنا الأدب بين يديك وأزمننا التسليم لأمرك والخضوع إليك والتوكل في كل الأحوال عليك (اللهم) لا تدع لنا ذنباً إلا كفرته ولاهما إلا فرجت ولا كرباً إلا قضته ولا ضرراً إلا كشفت ولا ديناً إلا قضيته ولا قسماً إلا وقته ولا وداً إلا أصفيته ولا ضعفاً إلا قوته ولا أملاً إلا أبقيته ولا عملاً إلا قبلته ولا رزقاً إلا بسطته ولا خلاً إلا سترته ولا مسافراً إلا سلمته ورددته ولا كسيراً إلا أجرته ولا أوداً إلا فقتته ولا صدراً إلا شرحت ولا ضيقاً إلا فسحته ولا مشكلاً إلا أوضحته ولا شأناً إلا أصلحته ولا إسيراً إلا أوثقته ولا عصراً إلا أزلته ولا عطاء إلا أجزته ولا يتماً إلا كفلته ولا ميتاً إلا رحمته ولا ظالماً إلا قصمته ولا حاسداً إلا دفعته ولا أمراً إلا توليته ولا ضلالة إلا رددتها ولا حاجتنا من حوائج الدنيا والآخرة يكون لك فيها رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها وأعنت على قضائنا بيسير منك في عاقبة بلايلاء وسعادة بلا شقاء يا أرحم الراحمين

(فصل) في ذكر فضل حجة الجمعة ومقالة العلماء في ذلك (اعلم) أن منزلة حجة الجمعة على غيرها بوجوه منها ما اختلفوا لوقعة النبي صلى الله عليه وسلم التي اختارها الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم فلما كانت يوم الجمعة بلا خلاف بين المخدئين ومعلوم أن الله تبارك وتعالى لا يختار لرسوله صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل ومنها اتفاق اجتماع المسلمين في أنظار الأرض في خطبة الجمعة وصلاتها واجتماع وفد الله تعالى بركة للوقوف بها فيحصل في الجمعين العظيمين

من اتفاق المسلمين في الدعاء والتضرع والابتهاال إلى الله تعالى عز وجل مالم يتفق في يوم سواء فكان أكثر ثوابا وأسرع قبولا ومنها اجتماع عديد، لأهل الإسلام في يوم واحد فإن الجمعة عيد المؤمنين وكذلك يوم عرفة عيد لهم فقد ورد في صحيح مسلم بن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا من اليهود قال يا أمير المؤمنين آية في كتاب الله تقرأونها لو علينا معشر اليهود أنزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً قال أي آية قال اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً قال عمر رضي الله عنه قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي أنزلت فيه نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ البخاري) رحمه الله تعالى في كتاب الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية مسئلة في التبرع في الوقوف بعرفة إذا كان يوم الجمعة ذكر وزن في جامعهم في المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة : وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها وهذا شيء انفرد به وزن ولم يذكر صحابته ولا من أخرجه فإن كان له أصل احتمل أن يراد بسبعين التحديد أو المبالغة وعلى كل حال فثبت له المزية بذلك انتهى ملخصاً وقال في كتابه فضائل الأعمال عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله عز وجل خلق الأيام واختار منها يوم الجمعة فكل عمل يعمله الإنسان يوم الجمعة يكتب له بسبعين حسنة الحديث وفي ذلك استئناس لتضافح حج الجمعة بسبعين حجة والله أعلم (ومن الأدعية الخاصة بيوم عرفة إذا كان يوم الجمعة) ما حدثني به جماعة من مشايخي عن والدي الشيخ علاء الدين بن أحمد بن محمد النهرواني رحمه الله تعالى قال حدثني الحافظ الرحلة أبو الخير عبد العزيز بن عرين فهد رحمه الله تعالى عن عبده الحافظ التتري بن فهد فقال أنبأنا الإمام المستد أبو الين محمد بن أحمد بن إبراهيم الطبري عن محمد بن أحمد بن أمين الأتفهري قال أنبأنا أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد المهلوق عن الإمام العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد البوني رحمه الله تعالى أنه قال يوم عرفة يوم شرفه الله تعالى بمحو الذنوب وتوير القلوب قد جمع الله فيه من غالب الأقاليم والألسنة والمقامات من سمع النداء الأول في الوجود الأول فأجاب من سمع النداء إجابة اضطرار بخاصية من النداء والتنادى والزمان بانحدات النفوس فإذا صادف هذا اليوم يوم الجمعة فليقف الحافي الموقف الأعظم وليقل للهي وسيدى ومولاي أسألك بالاسم الذي بسطت به الصراط المستقيم الذي لا يتصور فيه انحراف وجعلت فيه مسالك على عدد أنفاس الخلائق فكل مخلوق يتحرك بحركه وإن عاقت دون ذلك عوائق مائة فإن ذلك غير قادم في العبور على صراطه لضرووة اسمه المحرك له والمحرك به أن تهدي فكري إلى صراطه المتصل بصراطك يا هادي المضلين أسألك باسمك الذي شرفت به بعض النفوس فهي تتحرك إليه طبعاً بغير تكلف على صراطك الذي هو أقرب الطرق إليك أن تحركني فيه فبها فيه رضاك عني دائم البقاء إلى ما لا نهاية له في الوجود (لهي) إن وقف بي القدر على التفاوت في ترتيب طبع فذلك خارج عن طبع كمال نفسي فلا تصحب عني صراطك المستقيم فإن غير تقديرك صراط مستقيم فريم أسلم وجهي وجه بقائي بك ولدوام بقاءك فذكرني بك بقاؤك فاجعلني من المحسنين (لهي) من يوم وجودي لم أزل ذاهباً إليك منجذباً بانجذاب خاصة في منك أنت تعلمها قضائي ورسمي وظلي وجزئي وظي ساجد لوجهك مسبح لك بما يسبحك به سكان ملكوتك وملكك أسألك أن تغفر لي ما أقتني فيه لنفسي بكالك فإنك مظهر ماشئت وخفيه ومعبده ومبديه أعزني بك منك وأعزني بك من غيرك يا ملاذ العائدين المستجيبين يا ملجأ المضطرين يا أمل الآملين أسألك أن تصلي على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطيبين وعلينا معهم وفيهم رحمتك يا أرحم الراحمين (وإذا) فرغت من هذا الدعاء الشريف أسأل الله تعالى ماشئت بما يناسب من الدعاء ومن علقه عليه وسع الله رزقه وعله وأظهر بركته عليه حتى يعلم ذلك في ظاهره وباطنه وقس عليه ما يناسب من الأعمال والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى ما روته عن الإمام البوني رضي الله تعالى عنه ورحمه

(فضل) فإذا غربت الشمس أقاض مع الإمام مع السكينة والوقار من غير مسابقة ولا ازدحام كما يفعله العوام ويؤخر صلاة المغرب ليجمعهما مع العشاء في مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق وعند الإفاضة يقول

(اللهم) إليك أفضت وفي رحمتك رغبته ومن سخطك رهبت ومن عذابك أشققت فأقبل نسكي وأعظم أجرى وقبل توبتي وارحم تضرعتي واستجب دعائي وأعطني سؤل (اللهم) لا تجعل هذا آخر عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود إليه مرات كثيرة بطفلك العيم (اللهم) اجعلني فيه مفلحاً مرحوماً مستجاب الدعاء فأزاً بأعظم النوال والعطاء ملطوفاً في سائر أمورى مرزوقاً ورزقاً موافقاً سلاً طيباً وأساساً مباركاً فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لي ذنوبي ولا تزد أهل الموقف بثوم خيطاً في فمك أنت الكريم الحليم الجواد البر الوهف الرحيم ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ليك وسعدك والخيرات كلها بيدك ليك ذا المعارج ليك ليك إله الخلق ليك ليك عدد الزمال والخصى ليك ليك عدد أوراق الأنهار وأمواج البحار ليك ليك عدد ذرات الهباء وأنفاس الهواء ليك ليك مرغوباً إليك ليك (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه عدد خلقك ورضا نفسك ووزن عرشك ومداد كلماتك كما صليت على إبراهيم في المأمن إنك حميد مجيد وصل على سائر رسلك وأنبيائك وملائكتك وأوليائك وأهل طاعتك كذلك والسلام عليهم أجمعين كذلك ويكثر من التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يدخل المزدلفة وقوف عند دخوله المزدلفة (اللهم) هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله (اللهم) وب المشرق الحرام ورب الزمان رب العالمين رب المسجدين الحرام أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي الهدى وأمرى وتجعل تقوى زادي وذخري والآخرة مأوى وب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من يده الخير كله أعطني الخير كله واصرف عني الشر كله (اللهم) حرم لي وعظمي وشعبي وشري وسائر جوارحي على النار يا أرحم الراحمين

(فصل) فإذا دخل المزدلفة بدأ بالصلاة وصل المغرب والعشاء جميعاً قبل حط رحله بل ينيخ جماله ويعقلها ويؤذن المؤذن ويقم فيصلي المغرب بمجاعة أو وحده ثم يصل العشاء متصلاً به ولا يبعد الأذان والإقامة للعشاء بل يكتفي بأذان واحد وإقامة واحدة للمغرب والعشاء ولا يتلو عنيهما بل يصلي السنين بعدهما ويدعو كما يدعو خلف كل صلاة (ثم) يقرأ الاستغفار المتعددة من النار في هذه الليلة وهذه ثالث ليلة يقرأ فيها الاستغفارات المذكورة كما تقدم ثم يبيت إلى أن يصبح فيصلي الفجر بغسل قبل الإِسْفَار والمراد من الغسل طلع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام (ثم) يقف مع الإمام أو وحده في المشعر الحرام وهو جميع المزدلفة على جبل قروح وهو بناء مرتفع موجود الآن والموام يزعمون أن من طلع إلى سطح هذا البناء ونزل على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل نفس ونحو ذلك وهذا باطل لا أصل له وبدعة يفعلها العوام أعان الله تعالى من سعى في إبطائها بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى ينفرد للبدع حرق العباد إذا كان حجه مقبولا فإذا وقف رفع يديه وحده الله تعالى وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ولبي ودعا لنفسه وللمسلمين والمسلمات ثم يقول (اللهم) اغفر لي خطيئتي وجهلي وأسرأتي وأمرى وما أنت أعلم به مني (اللهم) اغفر لي جدى وهزلى وخفائى وعمدى وكل ذلك عندي (اللهم) إنى أعوذ بك من الفقر والكفر والعجز والسكل وأعوذ بك من الهل والخرن وأعوذ بك من الجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال وأسألك أن تقضى عني الغرم وأن تغفر عني مظالم العباد وأن ترضى عني الخسوم والغرماء وأصحاب الحقوق (اللهم) أنت نفسى تقووا وزكاً أنت خير من زكاهما أنت وليا ومولاهما (اللهم) إنى أعوذ بك من غلبة الدين ومن غلبة العدو ومن بوار الآم ومن فتنة المسيح الدجال (اللهم) اجعلني من الذين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أسأروا استغفروا (اللهم) اجعلنا من عبادك الصالحين الغر المحجلين الوفاء المتقبلين (اللهم) إن هذه مزدلفة وقد جمعت فيها السنة مختلفة تسألك حوائج مرتمة إجماعى عن دعاك فاستجبت له وتركل عليك فكيفه (اللهم) إنى أسألك في هذا الجمع أن تجعل لي جوامع الخير كله وأن تصليح شأنى كله وأن تصرف عني السوء كله فإنه لا يفعل ذلك غيرك ولا يهود به إلا أنت (اللهم) إنى أعوذ بك من شر الأعميين السبل والحريق (اللهم) إنى أعوذ بك من امرأة تشيى قبل الشيب وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة إن رأى حسنة

دفنها وإن رأى سبته أظهرها (اللهم) إني أعوذ بك من شر من يمشي على يبطه ومن شر من يمشي على رجلين ومن شر من يمشي على أربع (اللهم) اجعلني أشخاك كائناتك أبدأ حتى ألقاك وأسعدني ببقائك ولا تقنني بمصبتك وخرلي من قضائك وبارك لي في قدرك حتى لأحب تسجيل ما أخرت ولا تأخير ما نجلت واجعل غناي في نفسي ومتعني بسمعي وبصري واجعلهما الموارث مني وانصرتني علي من ظلمتي وأرني فيه ثأري وأقر بذلك ديني (اللهم) اجعل صلاتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير رسول الرحمة وعلى آله وأصحابه وسبل عليهم أجمعين كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد عدد خلقك ووجهه فصلك وزنه عرشك كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك الغادلون (اللهم) ابنته مقاماً محموداً يفيضه فيه الأولون والآخرون واجعل له الدرجات العلى والرفيق الاعلى وأدخلنا في شفاعته أجمعين برب العالمين (ثم) يلبى ويكثر التحية إلى أن يسفر بحيث يبقى إلى طلوع الشمس مقدار صلاة ركعتين تقر بياهم يدفع إلى مني جاهر بالالتية

(فصل) في الدفع من مزدلفة إلى متى إذا قرب طلوع الشمس أفاض الإمام والثالث معه من مزدلفة فإذا وصل إلى وادي محسر يستحب عند الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أن يحرك دابته قدر رمية حجر فقد روى أحمد عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسرع في وادي محسر وفي الموطن أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وأول وادي محسر من القرن المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب ويسمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعبي وكل عن المسير وقيل سمى محسراً لأنه يحسر سالكه ويتبعهم وقيل لأن إبليس وقف فيه متحسراً يسمى هذا الوادي وادي النار لأن رجلاً اعطاه فيه صيداً فزلت عليه نار فأحرقته بهذا ذكره المحب الطبري وقال الأزرق إنه خصامة ذراع وخسة وأربعون ذراعاً ويقول في مروره (اللهم) لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم (اللهم) إني أعوذ بك من الشيطان ومن عمله ومن حربه (اللهم) إني أعوذ بك من سيأت الأعمال عافني وعاف عني ولا تؤاخذني بما أسأفت من الذنوب وفدمت من الخطأ والحبوب وتب علي إنك أنت التواب الرحيم (اللهم) يا عظيم يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وإن عظمت فإنه لا يغفر الذنوب العظيم إلا الملك العظيم الرؤف الرحيم الكريم

(فصل) فإذا وصل إلى متى قال (اللهم) إن هذه مني وقد أتيتك وأنا عبدك ابن عبدك أسألك أن تبني علي بما مننت به علي أولياتك وأمل طاعتك وأن تجعلني من عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين (اللهم) إني أعوذ بك من المغرم والمأثم ومن الخصية في العقل والدين المحدث الذي يفتني سألماً غائباً معافى سواي إلى هذا المكان وشرقي بالإسلام والإيمان وجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ويتقدم) إلى جمرة العقبة ويقف في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومتى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم بعدد آلائك أنه أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا إله إلا الله وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده لا إله إلا الله والله أكبر (اللهم) اجعله حجاجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً (اللهم) اهدني بالهدى وقرني بالتقوى واجعل الآخرة خيراً لي من الأولى (ثم يرفع يده) وفيها الحصة ويقول بسم الله والله أكبر رغباً للشيطان ورضاً للرحمن ويرى الحصة بحيث تقع الحصة قريباً من الشاخص الذي يرى ومادون ثلاثة أذرع قريب فإذا بعد عن ذلك لا يجوز (وكيفية الرمي) أن يأخذ الحصة برأس الإبهام والسبابة فيرفعهه إلى أن يظهر يابض أبطه لو كان مجرداً ليتمكن من الرمي قال صاحب النهاية هذا هو الأصح وقبل يضع الحصة على ظهر إبهام يده اليمنى ويضع إبهامه اليمنى على وسط السبابة ويستعين بالسبابة التي تلي الإبهام ويلقيها من أسفل إلى فوق حاجبه الأيمن وحزم يده الكيفية قاضية خان وصاحب الهداية واختارها صاحب المحيط معللاً بأن الرمي شرع لاستخفاف الشيطان وترغيبه والرمي على هذا الوجه يبلغ في الاستخفاف والتعجيل وقيل يخلق سبته مع الإبهام يضع رأس السبابة على مفصل وسط إبهامه ويرميها وهذا الخلاف إنما هو في الأولى أما في حق الجواز فلا يفتقد بصور تدون صورة فإذا كل

الرى بسبع حصيات ذبح دم القران إن كان قارتا ودم التمتع إن كان متمتعا ثم الحلق واجب على القارن والمتمتع فيختار كبشاً سميماً كاملاً غير ناقص ولا أعرج ويضججه مستقبل القبلة (ويقول) وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لآشركت به وبك أشرت وأنا أول المسلمين بسم الله والله أكبر وبمر السكين علي أوداج الكبش فيذبحه هكذا فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ثم يجلس لحاق رأسه مستقبل القبلة ويبدأ باليمين (ويقول) بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر الله أكبر الحمد لله على ما هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (ويقول) اغفر للحقنين والمقصرين يا واسع المغفرة يا أرحم الراحمين ويحلق جميع رأسه قال السكال بن الهمام مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب وهو الذي أدب الله به انتهى فإذا حلق حل له كل شيء كان حرم عليه بالإحرام ما عدا النساء فإني لا يحل له إلا بعد الطواف

(فصل في طواف الزيارة وما بعده) فإذا فرغ من الحلق أفاض إلى مكة لأداء طواف الإفاضة وهو ركن الحج فان كان ماقدم النسى رمل في الأشواط الثلاثة الأول من طوافه ثم سعى بعده وقال عدنية الطواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج وأنى ببقية الدعوات المسأورة في الطواف كما تتم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويحل له هذا الطواف أو أكثر النساء أيضاً يسمى الحلق التحلل الأول ويسمى هذا الطواف التحلل الثاني وإن كان قدم سعى الحج طواف بلا رمل ولم يسع بعده ثم يعود إلى منى ويميت بها والبيتة بني ليالي الرى سنة إن تركها أساء ولادم عليه ويقع بها بعد يوم التحريمين أو ثلاثاً يرى فيها الجار الثلاث كل يوم بعد الزوال فإن ماها لم يحز على الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف ويرميها بسبع حصيات يبدع بالتي بسبع رميات لارمية واحدة سبع حصيات ويرى ما كان من جنس الأرض كالحجر والمدر والطين وكرة آجر وخزف ولا يجوز بالحشب والذهب والفضة والحديد والرصاص والصفرة والنحاس والعبر والثلث ويرميها بنفسه إلا أن يكون مريضاً فيجوز له أن يأذن لآخر يرى عنه (ويقول) عند رى كل حصاة بسم الله والله أكبر رغماً للشيطان ورضاً للرحمن ويقف بعد الفراغ أمام المرحمة مستقبل القبلة ويرفع يديه للدعاء ويدعو بما شاء (ويقول) الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه (اللهم) لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (اللهم) صل وسلم وبارك على نبي الرحمة وشفيع الأمة وكاشف آفة سيدنا محمد النبي الأمي الأبطح العربي المكي المدني وعلى آله هداة الورى وصحبه مصابيح الهدى كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما ذكرك الذالكرون وغفل عن ذكرك الغافلون صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا صلاة دائمة بدوامك باقية يقاتلك لا غاية لها ولا انتهاء ولا أدنها ولا انقضاء صلاة تجزيها بها من عذاب النار وتدخلنا بها الجنة مع الخلفاء الأبرار وترينا بها وجهك الكريم وتفطنها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم (اللهم) اجعل لنا حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً ونجاة لن نبوء (اللهم) إليك أخصت ومن عذابك أشققت إليك رغبت ومنك تهوت فاقبل نسكى وأعظم أجرى وارحم نصرى واقبل توبى وأقل عثرى واستجب دعوى واعطى سؤلى (اللهم) إليك وفد وقد فرى فاجعل قرأى منك رضاك عنى بأرحم الراحمين لإله إلا الله والله أكبر عدد كل شيء لإله إلا الله والله أكبر عدد خلقه ورضاه نفسه لإله إلا الله والله أكبر زنة عرشه ومداد كلماته والحمد لله كذلك وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد كذلك وعلى آله وأصحابه كذلك الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (اللهم) تقبل منا ولا تجعلنا من المحرمين وادخلنا في عبادك الصالحين بأرحم الراحمين (اللهم) صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (ثم يتوجه إلى الجرة) الوسطى ويرميها بسبع حصيات ويدعو بعد الفراغ مستقبل القبلة كما تقدم شرحه (ثم يتوجه إلى جرة العقبة) ويرميها بسبع حصيات كما تقدم ولا يقف بعد الفراغ عند هابل يتوجه إلى رحله ثم يفعل كذلك في اليوم الثالث فإذا أراد أن ينفر إلى مكة فصل ولا شيء عليه والأفضل أن يتأخر إلى اليوم الرابع فيرمى الجار الثلاث وينتفر ويجوز له في اليوم الرابع أن يرمى الجار بعد

طلوع الفجر قبل الزوال عند أبي حنيفة رضى الله عنه

(فصل في النفر من منى إلى مكة) إذا أراد النفر في اليوم الرابع انصرف بعد رمي العقبة وقال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه والشكر لله على أداء المناسك، والتوفيق لإدائه الحج إلى بيت الله تعالى وتيسير ذلك بمنه وكرمه ولطفه (اللهم) تقبل مني الحج وأتباعي الحج والعمرة واجعلهم من أمة الصالحين وأجمعهم من أمة المؤمنين وأجمعهم من أمة الكرام وأجمعهم من أمة السليمين (اللهم) صل على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود والخص المودود والشفاة المقضى يوم الورد وعلى آله أئمة الدين وعلى أصحابه هذه الأمة المسلمين كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد عدد خلقك ورضاه نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كلها ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون (والسنة) أن يزل بالمحصب على الأصح عندنا ذكره شمس الأئمة السرخسي في المبسوط وقيم به ولو ساعة وإن تركه بلا غير أساء ولا شيء عليه وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمحصب ثم ركب إلى البيت قطاف أخرجه البخاري في صحيحه

(فصل في طواف الصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت وهو واجب على الحاج الآفاق لا المكي ومن قوى من الحاجج أهل الآفاق أن يستوطن مكة ويتخذها بلداً يسقط عنه طواف الصدر وقال أبو يوسف رحمه الله أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدر لأنه وقع ختام أفعال الحج (ويقول) نويت أن أطوف بهذا البيت أسبوعاً كاملاً طواف الصدر لله تعالى الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كما تقدم فإذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حيث يسر (ثم) يأتى إلى زمزم وينزع منها دلواً يشرب منها ثلاثاً وهو قائم ويدعو بما يريد فإن ما لم يزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لأموار نووها عند شرحهم فحصل لهم مرادهم وأما عن جرب ذلك والله الحمد ويقول (اللهم) إنه بلغنا أن نبيك صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له (اللهم) إنى أشربه بخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات ويرفع يصره كل مرة إلى البيت ويقول في كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (اللهم) إنى أسألك رزقاً واسعاً وعلماً نافعاً وعملاً مقبلاً وشفاً من كل سقم بأرحم الراحمين (ويقول) الحمد لله الذى سقانى من غير حول منى ولا قوة ثم يمسح به وجهه ورأسه ويصب على رأسه قليلاً منه إن يسر له ذلك والتوضوء بماء زمزم والاعتسالة به جائز (ثم) يأتى إلى الملتزم ويلبص وجهه وصدره بالبيت ويدعو بما أحب باسطة ذراعيه وكنيته (ويقول) اللهم إن هذا بيتك الذى جعلته مباركاً للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله (اللهم) فكما هدانا لذلك فتقبله منا ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك الحرام وأرزقنى العود إليه حتى ترضى برحمتك بأرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين كلها ذكرك الذاكرون وكما غفل عن ذكرك الغافلون (ثم) يقبل الحجر الأسود ويقول يا بينى الله فى أرضه إنى أشهدك وكفى بالله شهيداً أتى أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأنا أودعك هذه الشهادة لتشهد لى بها عند الله تعالى فى يوم القيامة يوم الفرع الأكبر (اللهم) إنى أشهدك على ذلك وأشهد ملائكتك الكرام وأودع هذه الشهادة عندك لتنفى بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم) يأتى إلى المستجار ويلبص صدره وجهه بالبيت ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول (اللهم) إنى عبدك حلتى كما شئت وسيرتني فى بلادك حتى أحلتنى حرمك وأمنك ورجوت بحسن ظنى بك أن تكون قد غفرت ذنبي فأسألك أن ترداد عنى رضا وتقربنى إليك لئلى (اللهم) إنى أعوذ بنور وجهك وسعة رحمتك أن أصيب بعد هذا المقام خطيئة أو ذنباً لا يغفر (اللهم) هذا مقام المائد المستجير بك من عذابك الراجى لوعذك الخائف المشفق الخذر من وعيدك (اللهم) احفظنى عن يمينى وعن شمالى ومن قدائى ومن خلفى ومن فوقى ومن تحتى حتى تبلغنى إلى وطنى وأهلى واحفظنى بهذه المات من أنواع العذاب وأوصلنى إلى وطنى سالماً قانماً من سائر الآفات

فإذا أوصلتني إلى وطني ومقصدي فاستعمني في طاعتك ما بقيتني ولا تجعل للشيطان على سبيل ما دمتم في هذه الحياة الدنيا فإذا توفيتني فاقسم لي بخير وأخفى بعبادك الصالحين يا أرحم الراحمين اللهم صل وسلم على أشرف عبادك وأكمل عبادك سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه هداة الدين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين عدد خلقك ورحمة نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كلها ذكرك إذا كانوا وكلما غفل عن ذكرك الغافلون صلاة وسلاماً دائماً بدمائك باقياً ببقائك صلاة ترضيك وترضيه وترضي بها عنا يا أكرم الأكرمين (ثم) يمشي القهقري ناظراً إلى البيت الشريف متأسفاً على فراق الكعبة يا كيا أوتسبا كيا ويقول الوداع يا كعبة الله الوداع يا بيت الله الوداع يا قبله المسلمين الوداع يا أنس الطائفين والعاكفين الوداع يا حاجر إسماعيل الوداع يا مقام إبراهيم الوداع يا حطيم زمزم الوداع أيها الحجر الأصم الوداع أيها المستجار والملازم الوداع يا أثر زمزم الوداع يا أرض الحرم الوداع أيها المسجد الحرام الأعظم ويكرر ذلك إلى أن يصل إلى الباب المعروف الآن بباب الحزورة (ويقف على الباب) ويقول الحمد لله حداً كثيراً طيباً مباركا (اللهم) إن هذا البيت بيتك وأنا عبدك وابن أمك حتى علي ما خرجت لي من خلقك حتى أعتقني علي قضاء مناسكك فلك الحمد على نعمتك ولك الشكر على إحسانك وكرمك فإن كنت رضية عني فاردد عني رضا وإلا فتن الآن عني يا رضا عني قبل أن أفارق بيتك يا أرحم الراحمين (اللهم) أرض عني وإن لم أرض عني فانف عني فقد يغفر السيد عن عبده وهو غير راض ثم يرضى عنه بعد العفو فلا تحرمني رضاك لقائمة ذنوبي وأدخلني في رحمتك وارحمني وعف عني وارضى عني يا أرحم الراحمين (اللهم) هذا أو أنصرافي إن أذنبت لي غير مستبد بك ولا بيتك ولا رغبة منك ولا عن حرملك (اللهم) احببني العافية في بدني والعصمة في ديني يا رب العالمين (اللهم) أحسن تغليبي والطف بي وارزقني طاعتك وتقيلها مني واجعل بين خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير يا أكرم الأكرمين (اللهم) إن هذا وداع من يخشى أن لا يعود إلى بيتك الحرام فخرمني وأمل على التار (اللهم) إنك قلت وقولك الحق لتيتك صلى الله عليه وسلم عند فراقه ليتك الحرام إن الذي فرض عليك القرآن لادك إلى معاد وقد أعدته إلى بيتك الحرام كما وعده فأعذ إلى بيتك بمنك ولطفك وكرمك (اللهم) ارزقني العود بعد العود المدة بعد المدة إلى بيتك الحرام واجعلني من المقبولين عندك يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) لا تجعله آخر العهد من بيتك الحرام وإن جعلته آخر العهد به فعوضني عنه الجنة يا أرحم الراحمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين ثم يصرف راشداً مهدياً (خاتمة) رأيت أن أختم هذه الأدعية المباركة بصلاة التسليم لعظم فضلها وكثرة ثوابها أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس ابن عبدالمطلب يا عباس يا عمه ألا أعطيك ألا أمتحك ألا أجورك ألا أجعل لك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطأه وعدوه صغيره وكبيره وهو علة ثبته عشر خصال أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركت فقولها وأنت راكع عشر آية ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر آيات ثم تهيئ ساجداً فتقولها وأنت ساجد عشر آيات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر آيات ثم ترفع رأسك فتقولها عشر آيات ثم ترفع رأسك فتقولها عشر آيات وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إذا استطعت أن تصلها كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل في كل جمعة فإن لم تفعل في كل شهر فإن لم تفعل في كل سنة فإن لم تفعل في عمرك ثم قال الحافظ ابن حجر هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي بذكره إياه في الموضوعات وقال الدارقطني أصح شيء ورد في فضائل البور فضل قل هو الله أحد وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسليم وقد نص جماعة من العلماء على استحباب صلاة التسليم (وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسليم خير من غيرها يستحب أن يعتادها كل حين ولا يتفادها قال يزيد بن أبي الزكوة يستحب أن يركع يستحب أن يركع في السجود يستحب أن يركع في الأضحية يستحب أن يركع في صلاة التسليم المذكورة وقيل له إن سألني هذه الصلاة هل يسبح في سجدتي السجود عشر أم لا قال لا تسأله في ثلثة تسبيحة وقال السبكي صلاة التسليم من مهمات المسائل في الدين وحديثها أخرجها أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه

ويستحب أن يتادها ولا يتغافل عنها وقد ذكر الترمذي عن ابن المبارك أنه قال إن صلاها ليلا أحب إلى أن يسلم من كل ركعتين وإن صلاها نهارا فإن شاء سلم وإن شاء لم يسلم غير أن التسليم الذي يقوله بعد الرفع من السجدة الثانية يؤدي إلى جلسة الاستراحة وكان عبد الله بن المبارك يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة ثم بعد القراءة عشر أو الباقى كافى الحديث لا يسبح بعد الرفع من السجدة ثم قال الترمذي عن السبكي وجلاء بن المبارك تمنع من مخالفته وأنا أحب العمل بما تضمنته حديث ابن عباس ولا يمنني من التسليم بعد السجدة الفصل بين الرفع والقيام فإن جلسة الاستراحة حينئذ مشروعة في هذا المثل ويبنى للتعبد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة وبما عمل ابن المبارك أخرى وأن يفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وأن يقرأ فيها تارة بالولادة والماديات والفتح والإخلاص وتارة بألهاكم والعصر والكافرون والإخلاص وأن يكون دعاءه بعد التشهد قبل السلام ثم يسلم ويدعو بحاجته في كل شيء ذكرته وردت سنة انتهى وأما كونها بعد الزوال فقد أخرج أبو داود عن أبي الجوزاء عن رجل له حجة يرون أنه عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتنى غدا أجوك وأتيك وأعطيك حتى ظننت أنه يعطيني عطية قال إذا زالت الشمس قم فصل أربع ركعات فذكر نحوه وقال ثم ترفع رأسك فاستر جالساً ولا تم حتى تسبح عشرا وتحمد عشرا وتكبر عشرا وتهل عشرا ثم تصنع ذلك في الأربع ركعات فإنك لو كنت أعظم أهل الأرض ذنباً غفر لك قلت فإن لم أستطع أن أصليها في تلك الساعة قال صلها من الليل والنهار وقال في الإحياء إنه يقول في أول الصلاة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم تسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة وعشرا بعدها والباقي عشر أكافى الحديث ولا يسبح بعد السجدة الأخيرة قاعدا قال وهذا هو الأحسن وهو اختيار عبد الله بن المبارك ثم قال وإن زاد بعد التسليم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لحسن وقد ورد ذلك في بعض الروايات وأما المداة فقال الدميري في كتاب اللعة في غائب يوم الجمعة لابن أبي الصيف اليمنى نزول مكة المشرفة تستحب صلاة التسبيح عند الزوال يوم الجمعة يقرأ في الأولى بعد الصلحة التكاثر وفي الثانية العصر وفي الثالثة الكافرون وفي الرابعة الإخلاص فإذا كملت الثلثمائة تسبيحة قال بعد فراغه من التشهد قبل أن يسلم (اللهم) إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وحذر أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أغافك (اللهم) إني أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة حصا فأمنك وحتى أخلف لك النصيحة حبا لك وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن الظن بك سبحانه خالق النور ربنا آمين لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير برحمتك بأرحم الراحمين ثم يسلم والاقرب من الاعتدال للمؤمن أن يصلها من الجمعة إلى الجمعة وهذا الذي كان عليه جبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فإنه كان يصلها عند الزوال يوم الجمعة ويقرأ فيها ما تقدم انتهى (أقول) إنما أظننت في هذه الصلاة لعظم فضلها فأجبت أن أجمع بعض ما ورد فيها وما يطلب منها إطاعة لمن رغب في ذلك من إخواني المسلمين رجاء أن يشركوني في دعايم في بخانة الخير بالموت على الإسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فأبلغ بكرم الله ذى الجلال والإكرام حسن الختام وحلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام آمين

(تم كتاب أدعية الحج والعمرة)
(والحمد لله أولا وآخرا)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
۳	مقدمة مهجة في آداب مرید الحج	۱۳	فظم جواب وسؤال الحافظ السيوطي	۴۰	مطلب من شرائط إمكان السير
	مطلب وإذا كان عليه ديون لأناس		في الأرض هل خلقت قبل السماء	۴۰	مطلب في ترجمة أبي بكر الوراق
	لا يعرفهم من غصوب ومظالم	۱۳	مطلب في بيان مقر البيت المعمور	۴۱	فصل في موانع واعتذار سقوطه
	يتصدق بقدرها على الفقراء الخ	۱۴	مطلب في تخریج حديث إنه لولا	۴۵	مطلب الحاج عن الغير إذا مات بعد
	مطلب الأصل أن الإبراء عن الحقوق		أن قومك حديثو عهد بجاهلية		الوقوف قبل الطواف أجزأه
	المجهولة جائز عندنا . فصل ويجب	۱۴	مطلب مهم في بناء البيت المكرم	۴۵	مطلب الحاج عن نفسه إذا مات بعد
	عليه أن يبني نفقة العيال ومن	۱۵	مطلب اعلان الحج حلول بحضرة		الوقوف قبل الطواف وأوصى
	يجب عليه نفقته إلى وقت رجوعه		المعجود الخ ۱۶ باب شروط الحج		بإتمام الحج تجب بدنة
	قال النزيل من خرج صحيح بماله حرام	۱۷	بحث مهم في بيان معنى الحج اصطلاحاً	۴۸	مطلب في تحقيق قول الشارع الحلق
	أو فيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من	۱۸	مطلب في قوله الآية أو الحديث والبيت		عدن من الواجبات وهو شرط
	الطيب . فصل ويكره الخروج إلى الحج	۲۱	مطلب مهم في أن المتمتع أن الكفار	۵۱	مطلب في تحقيق قولهم ترك الواجب
	النفل إذا كره أحد أبويه وهو يحتاج إليه		مخاطبون بقروع الشريعة		يعذر لأشياء فيه
۴	فصل ويستحب أن يشاور من يثق	۲۲	بحث مهم في قضاء الصلوات التي	۵۴	مطلب في تحقيق عدد أذرع المسافة التي
	بدينه في سفره من ذوى الرأي في		قانت المرندي حال ارتدادها أو قبل الردة		بين مسجد ذي الحليفة وعتبة المسجد
	ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه خير	۲۶	بحث مهم في بيان حكم حج السفه	۵۵	النبوى ۵۵ مطلب في بيان قرن المنازل
	مطلب ويستحب معه عشرة أشياء		المحجور عليه ۲۶ بحث في تحقيق	۵۵	مطلب في تحقيق ذات عرق ۱۱۰
	المكحلة والمرأة والنشاط الخ . مطلب		بحث الحرية وهو الشرط الخامس	۵۷	مطلب بما ينبغي التفتح له سكان جدة
	ويستحب شيئاً من الدوام لأن	۲۸	بحث في الفقير إذا وصل إلى مكة	۵۹	وأهل حدة ۵۹ مطلب مهم في قول
	حوادث السفر كثيرة . فصل		أول المقات ۲۹ بحث مهم فيما إذا لم		الشارح الأولى كان نوى الطواف الخ
	اختلف أصحابنا في الآفاق هل الأفضل		يجد معادلاً يركب معه في شق العمل	۶۰	مطلب في تحقيق قول الشارح وفيه إشكال
	له الحج راكبا أو ماشيا الخ	۲۹	بحث في الفائدة التي ينبغي للعامة	۶۳	مطلب في أن صوت المرأة ليس بعورة
	مطلب في بيان الركز لمة واصطلاحاً		التيه لها ۳۲ بحث في تحقيق	۶۸	مطلب في ركعتي الإحرام ۷۵ مطلب
۵	مطلب مهم في بيان أفضل الصلاة		الراحة وكونها على الآفاق وغيره		في الشخص الذي توجه يريد الحج فأغنى
	عليه ^{عليه} مطلب في ترجمة الشارح	۳۴	النوع الثاني شرائط الأداء	۷۷	بحث مهم في تحقيق قول
	الملا علي القاري رحمه الله تعالى	۳۶	مطلب في ترجمة القاضي أبو خازم		الشارح قبل الوقوف أى قبل قوته
۷	مطلب في بيان أكل الحد	۳۶	مطلب في بيان أمن الطريق	۷۹	مطلب في تحقيق لباس الخشن الشكل
۸	مطلب مهم في بيان حديث لا أحصى	۳۹	مطلب في أن القرامطة من القباب	۸۰	في الاحرام ۸۰ مطلب في بيان قول
	ثناء عليك الخ ۹ مطلب في بيان		الإجماع عليه ۳۷ بحث في أن الكتابي		الأعمش من تمام الحج ضرب بالجمال
	نداء إبراهيم عليه الصلاة والسلام		لا يكون محرماً لبنته المسيلة	۸۵	مطلب في أن للحرم أنصاب بيت
۱۰	مطلب مهم في بيان ابتداء فرضية الحج	۳۸	مطلب عند المرأة ليس بمحرم	۸۷	مطلب في رفع اليدين عند رؤية البيت
۱۱	مطلب أعمر رسول الله صلى الله	۳۸	مطلب مهم في سفر المرأة بغير محرم	۸۷	بحث في تحقيق قول الشارح لأن
	عليه وسلم أربع عمر كلها في ذي القعدة	۳۹	بحث مهم في نفقة المرأة إذا جعت		تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف
۱۱	قف على ما قيل في التصلية	۳۹	بحث في كيفية ما تصنعه المنة	۸۹	مطلب في تحقيق السجود على الحجر
۱۲	مطلب في بيان خلق السموات والأرض		إذا جعت	۹۱	الاسود ۹۱ مطلب في تحقيق أن

[illegible]